



مجلة العلوم الشاملة

Journal of Total Science

مجلة دولية علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن

المعهد العالي للعلوم والتقنية

رقدالين - ليبيا

السنة الثانية، المجلد (1)، العدد (4)، سبتمبر 2017

Volume (1), Issue (4), (Sept. 2017)

البحوث المنشورة تعبر عن آراء كتابها ولا تعبر عن رأي المجلة

لمراسلة المجلة:

مجلة العلوم الشاملة

المعهد العالي للعلوم والتقنية

رقدا لين - ليبيا

البريد الإلكتروني: mmfhsh1973@gmail.com

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 2015/405

بنغازي - ليبيا

بموافقة الإدارة العامة للمطبوعات والمصنفات الفنية بوزارة
الثقافة والمجتمع المدني، قرار رقم 2015/32

الرقم الدولي الموحد للمطبوعات الدورية

2518-579:(ISSNردمد)

شروط النشر بالمجلة

ترحب مجلة العلوم الشاملة بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا والباحثين في مجال العلوم الانسانية والعلوم التطبيقية بتخصصاتها المختلفة ، وتقبل البحوث والدراسات باللغة العربية واللغة الإنجليزية، مع توفر الشروط الآتية في البحث أو الدراسة:

1. أن يتسم بالجديّة والأصالة العلمية والموضوعية، وألا يكون قد سبق نشره، كلياً أو جزئياً، ورقياً أو إلكترونياً، وألا يكون مرشحاً للنشر في الوقت نفسه في وسائل نشر أخرى.

2. أن يتقيد بمنهج علمي دقيق، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث العلمية، وطريقة التوثيق المتبعة في المجلة.

3. أن تكون البحوث ضمن تخصصات المجلة المذكورة أعلاه، وأن تقدّم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.

4. البحوث التي تقبل تعبر عن آراء أصحابها ولا تعبر عن رأي المجلة.

5. يتضمن البحث ملخصاً باللغة العربية واللغة الإنجليزية.

6. ترسل الأبحاث من نسخة ورقية مرفقة بـ (CD)، وخط نوع SimplifiedArabic بحجم 13 وتكون مصححة لغوياً على ألا يزيد على 30 صفحة وتطبع على وورد 2010.

7. تسند المراجع وفق الآتي:

- المراجع داخل البحث سواء أكانت كتاب أو دورية أو رسائل (اللقب، السنة، الصفحة).

- الكتب في نهاية البحث (المراجع) اللقب، اسم المؤلف (السنة) عنوان المرجع، المدينة: دار النشر، الطبعة.

- الدوريات والبحوث والرسائل في (المراجع) اللقب، الاسم (السنة) العنوان، اسم الدورية ومكان صدورها، المراجع الأجنبية تأخذ نفس السياق.

8. يمنح الباحث نسختين من العدد الذي يتضمن بحثه أو مشاركته في حالة قبوله للنشر.



مجلة العلوم الشاملة

دورية دولية علمية محكمة تصدر نصف سنويا عن المعهد العالي للعلوم والتقنية -

رقداين، ليبيا

السنة الثانية، المجلد الأول، العدد الرابع، سبتمبر 2017

رئيس التحرير والمقرء العام

الدكتور طارق الكادي النالي

هيئة التحرير

الاقسام العلمية بالمعهد العالي للعلوم والتقنية

رقداين - ليبيا

العلاقات العامة:

المهندس جمال سوف

الإخراج الفني:

المهندس أحمد محمود

تمهيد

بمناسبة صدور العدد الرابع من مجلة "العلوم الشاملة" الصادرة عن المعهد العالي للعلوم والتقنية برقدالين- ليبيا، نود أن نتقدم بجزيل الشكر لكل الباحثين الذين شاركوا معنا بجهودهم العلمية القيمة، ونتطلع لمشاركاتهم بنشر بحوثهم ودراساتهم المستقبلية في مجلتنا. كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساهم معنا في تصحيح مسار هذه المجلة الفتية عبر إبداء آرائهم وتقييمهم العلمي للعدد الثالث، وتزويدنا بملاحظاتهم القيمة التي كان لها الأثر الواضح في خروج هذا العدد بصورته الحالية. ونرحب بتقبل كافة الملاحظات علي البريد الالكتروني الخاص بالمجلة والتي من شأنها أن تساهم في تصويب الاخطاء وتحسين وتطوير العدد القادم.

"العلوم الشاملة" مجلة معنية بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والكليات والمعاهد التقنية العليا، والباحثين في جميع التخصصات والأقسام العلمية. وفي هذا الإطار، نشجع جميع الباحثين على إجراء البحوث والدراسات لكي نتقاسم جميعنا التنوع العلمي؛ خدمة للعلم وطلابه، ومؤسساتنا التنفيذية المختلفة. وقد اشتمل العدد الحالي على اثنان وعشرون بحثاً متنوع وشمل تخصصات عدة، وبلغات مختلفة. نسأل الله أن يقدم الإضافة العلمية المرجوة منه.

والله ولي التوفيق

رئيس هيئة التحرير

محتويات العدد

| الصفحة | عنوان البحث | ر.ت |
|--------|---|-----|
| 9 | ثقافة المنظمة وأثرها على انتاجية الأفراد العاملين: دراسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية للنفط - طرابلس | 1. |
| 37 | مشاكل التسويق المصرفي للخدمات المصرفية الالكترونية وعلاقتها برضاء العملاء | 2. |
| 61 | تقويم استخدام بعض مواقع الإنترنت في التعليم | 3. |
| 93 | المصارف الاسلامية وتأثيرها في التنمية الاقتصادية | 4. |
| 111 | دور المياه في تنمية مناطق المراعي بشمال غرب سهل الجفارة | 5. |
| 127 | جانب من المقومات السياحية الطبيعية في الصحراء الليبية | 6. |
| 157 | الصعوبات التي تواجه معلمي مادة الرياضيات في استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية في تدريسهم للمادة | 7. |
| 181 | محددات وآثار سلوك المواطنة التنظيمية في المنظمات | 8. |
| 201 | القيادة التحويلية وأثرها على التغيير التنظيمي | 9. |
| 231 | تحليل الاتجاه العام لدالة الاستهلاك العائلي لمدينة الزاوية خلال الفترة 2015/2016 | 10. |
| 253 | أثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية علي أمن وسلامة المعلومات المحاسبية (دراسة مقارنة) | 11. |
| 293 | أثر عمليات التعبئة والتغليف على اتجاهات مستهلكي منتجات الألبان المحلية | 12. |
| 315 | الضوابط الشرعية لقوانين المصارف الإسلامية | 13. |
| 345 | نحو إدارة إلكترونية لتطوير التعليم وتنميته | 14. |
| 367 | إمكانية تطبيق نظم النقل الذكية في ليبيا | 15. |

- 389 16. الأهمية التعبيرية للون في الفيلم السينمائي
- 407 17. دور الأسرة في تكوين شخصية الأبناء : قراءة تحليلية
- 433 18. نحو مركز توثيق إعلامي إلكتروني للمؤسسات التعليم العالي
- 455 19. واقع المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها
- 491 20. العلاقات الروسية الاماراتية

ثانيا: البحوث المنشورة باللغات الأجنبية

| No. | Research Title | Page(s) |
|------------|---|----------------|
| 1. | The role of development policies and economic growth on poverty reduction in developing countries | E5 – E17 |
| 2. | Application of Morrow's Features of Communicative Language Testing; To Evaluate a CSSEC Test | E19 – E46 |



ثقافة المنظمة وأثرها على إنتاجية الأفراد العاملين: دراسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية للنفط – طرابلس

أ. محمود محمد سعد

د. محمد إبراهيم الأعوج

جامعة المرقب - كلية الاقتصاد الخمس

الجامعة المفتوحة - طرابلس

**The culture of the organization and its impact on the productivity
of working individuals: An applied study on the National Oil
Corporation – Tripoli**

Dr.. Mohammed I. Al-Aouj

Mahmoud Mohamed Saad

المخلص

يهدف هذا البحث الى معرفة تأثير ثقافة المنظمات على انتاجية الأفراد العاملين بالمنظمات الليبية، كما يسعى هذا البحث الى معرفة مكونات الثقافة التنظيمية وما هو تأثيرها على انتاجية العاملين، وكذلك التعرف على أهم المعوقات والمحددات التي تحد من تحقيق انتاجية عالية في المنظمات الليبية. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومن أجل تجميع بيانات البحث تم تصميم استمارة استبيان بحيث غطت كل فرضيات البحث بالإعتماد على مراجعة الأدب الإداري حول الثقافة التنظيمية والقيم السائدة في منظمات الأعمال وكذلك على الدراسات السابقة. بعد ذلك تم تقسيم استمارة الاستبيان الى أربعة محاور رئيسية: المحور الأول خصص لتجميع معلومات عامة عن عينة الدراسة مثل المؤهل العلمي والخبرة العملية، أما المحور الثاني فقد تناول طبيعة الثقافة التنظيمية السائدة في المؤسسة الوطنية للنفط، بينما تناول المحور الثالث عنصر الالتزام التنظيمي والحرص على وقت العمل، اهتم المحور الرابع والاخير من الاستبيان بعملية الابداع والابتكار داخل المؤسسة الوطنية للنفط. كما تم استخدام مقياس ليكرت Likert Point Scale ذي النقاط الخمس للتعبير عن أسئلة الاستبيان. وخلص هذا البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن القيم والمبادئ التي يحملها الموظفون لها تأثير كبير على سلوكهم أثناء انجازهم لأعمالهم، وكذلك يوجد أثر لطبيعة الثقافة التنظيمية السائدة في المنظمة على الموظفين داخل المؤسسة الوطنية للنفط. وتوصل البحث إلى مجموعة من التوصيات أهمها توفير مناخ عمل يسوده العدل والمساواة بين الرئيس والمرؤوسين داخل المؤسسة، وكذلك تحفيز العاملين اللذين يرغبون في الإبداع والابتكار في أعمالهم.

Abstract

This research aims to identify and understand the impact of organizational culture on employees' productivity in Libyan organizations. This paper also seeks to know the components of organizational culture and its impact on the productivity of workers, as well as identifying the most important obstacles and limitations that limit the achievement of high productivity in Libyan organizations. Data was collected through a questionnaire; in addition, the analytical descriptive approach and Likert point scale were used. The research has reached a number of results, the most important of them are: 1) employees' believes and values have great impact on their behaviors in the workplace. 2) The type of organizational culture in the

studied organization has huge influence on employees' performance. Finally, the researchers recommended that organizations should provide work environment has admirable relationship between managers and their subordinates, and top management should offer incentives for high performers and innovative workers.

1- المقدمة:

ثقافة المنظمة تعتبر أحد العناصر المهمة في تكوين منظمات الاعمال والتي لها دوراً أساسياً وفعالاً في التأثير في سلوك الأفراد العاملين وكيفية أداء أعمالهم. وبشكل عام فإن منظمات الأعمال دائماً تحاول أن تحقق أهدافها بكفاءة وفعالية وإنتاجية عالية عن طريق الاهتمام بتأهيل وتطوير الأفراد العاملين بها. ومن أهم العوامل الأساسية لنجاح أي منظمة هو حصولها على موارد بشرية قادرة على بذل الجهود للقيام بكافة الأعمال والأنشطة اللازمة لتحقيق الأهداف العامة لهذه المنظمة. ولكي تحقق المنظمات أهدافها يجب أن يكون هناك اتفاق بين أهداف هذه المنظمات وثقافة وقيم الأفراد العاملين بهذه المنظمات، ومحاولة بناء ثقافة تنظيمية لها القدرة على خلق ولاء الأفراد العاملين للمنظمات التي يعملون بها باعتبار أن ثقافة المنظمة أحد العوامل الأساسية المحركة للطاقات والقدرات المتاحة داخل المنظمة. فالإنتاجية العالية دائماً تتحقق من خلال الموارد البشرية الكفؤة. كذلك تساهم الثقافة التنظيمية الجيدة في إيجاد مناخ تنظيمي ملائم له دور كبير في تحسين ورفع إنتاجية الأفراد العاملين بالمنظمة. وهذا بدوره يساعد على تحقيق أهداف المنظمة والأفراد على حد سواء. ويوضح الأدب الإداري أن الثقافة التنظيمية تتصف بالديناميكية حيث أن هذه الثقافة تتغير وتتطور بناء على التغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية التي تعمل في ظلها المنظمة أو التغيرات التي تحدث في البيئة الداخلية والتي بدورها تؤثر على أداء وإنتاجية الأفراد العاملين بها (أبو النصر، 2007، ص، 46).

ويمكن للمنظمة بناء ثقافة تنظيمية قوية من خلال مصادرها الأساسية والتي تتمثل في مؤسسي المنظمة، تاريخها، سياسة وفلسفة إدارتها العليا، وطرق التعيين والترقية. وبما أن منظمات الأعمال في البيئة الليبية أصبحت أكثر انفتاحاً على البيئة التنافسية العالمية وتختلف عما كانت عليه عند تأسيسها فإنه فرض عليها مراجعة وإعادة النظر في ممارساتها الإدارية المتمثلة في الأجور والحوافز وطرق التعيين والترقية والتي أصبحت تتحكم فيها قيم ومعتقدات دخيلة وجديدة ومختلفة عن قيم المجتمع الأصلية وخاصة بعد تغيير النظام السياسي في ليبيا في سنة 2011. ولمعرفة الآثار التي تحدثها ثقافة المنظمة على إنتاجية

وأداء الأفراد العاملين تم إجراء هذا البحث في البيئة الليبية وبالتطبيق على شركة الواحة للنفط.

2- المشكلة البحثية

من خلال الإطلاع على توصيات ومقترحات بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث وكذلك الزيارات الميدانية التي قام بها الباحثان إلى مجتمع الدراسة والتي تمثلت في إجراء مجموعة من المقابلات مع بعض العاملين بالمؤسسة الوطنية للنفط بغرض تحديد مشكلة البحث فقد تبين أن هناك انخفاض وعدم استقرار في إنتاجية العاملين داخل الشركة حيث أن هذا الانخفاض والتذبذب يتأثران بالعديد من الأسباب والتي من أهمها ثقافة الأفراد العاملين حيث تبين أن لها دورا كبيرا وبارزا في تحديد أداء وإنتاجية الأفراد العاملين بالشركة قيد البحث. ومما لا شك فيه أن تأثير ثقافة المنظمة على إنتاجية الأفراد العاملين قد يكون تأثيرا إيجابيا بحيث تكون إنتاجية العاملين عالية ومرضية لإدارة الشركة أو قد يكون هذا التأثير تأثيرا سلبيا بحيث تكون إنتاجية العاملين ضعيفة وليست بالمستوى المطلوب من قبل الإدارة العليا بالشركة. وهذا البحث يسعى إلى معرفة هذا التأثير في البيئة الليبية والمتمثلة في شركة الواحة للنفط بمدينة طرابلس. وعليه فإنه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر ثقافة المنظمة على كفاءة إنتاجية الأفراد العاملين بالمؤسسة الوطنية للنفط؟

ومن خلال هذا التساؤل تنبثق مجموعة من التساؤلات الفرعية كالآتي:

- 1- ما هو شكل وطبيعة ثقافة الأفراد العاملين السائدة بالمؤسسة الوطنية للنفط؟
- 2- هل توجد علاقة بين ثقافة المنظمة وبين التزام الأفراد العاملين بأعمالهم بالمؤسسة قيد البحث؟

3- ماهي آثار ثقافة المنظمة على إنتاجية العاملين بالمؤسسة قيد البحث؟

3- فروض البحث:

بناء على ما تقدم توضيحه في مشكلة البحث ولمعرفة أثر ثقافة المنظمة على إنتاجية العاملين فإنه تم صياغة الفرضيات كالتالي:

لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية للثقافة التنظيمية السائدة على الكفاءة الانتاجية للأفراد العاملين بالمؤسسة الوطنية للنفط.

وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1- لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية للثقافة للثقافة التنظيمية التي تتصف بالالتزام التنظيمي على الكفاءة الانتاجية بالمؤسسة الوطنية للنفط.

2- لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية للثقافة التنظيمية التي تدعم وتشجع وتحفز الابداع والابتكار على الكفاءة الانتاجية للأفراد العاملين بالمؤسسة الوطنية للنفط.

4- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث في المقام الاول الى معرفة تأثير ثقافة المنظمات على انتاجية الأفراد العاملين بالمؤسسة الوطنية للنفط. كما يسعى هذا البحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو التالي:

1- معرفة آراء المبحوثين حول دور الثقافة التنظيمية في رفع انتاجية العاملين بالمؤسسة الوطنية للنفط.

2- معرفة مدى أهمية الثقافة التنظيمية الايجابية للمنظمات الادارية.

3- معرفة أهم مكونات الثقافة التنظيمية وما هو تأثيرها على انتاجية العاملين.

4- التعرف على أهم المعوقات والمحددات التي تحد من تحقيق انتاجية عالية في المنظمات الليبية.

5- أهمية البحث:

يعتبر موضوع الثقافة التنظيمية من المواضيع الحديثة والمهمة والتي تحظى باهتمام الباحثين والأكاديميين في مجال ادارة الأعمال وبالتالي فإن أهمية هذا البحث تنبثق من أهمية هذا الموضوع وكذلك أهمية الكفاءة الانتاجية للأفراد العاملين. حيث تمثل الثقافة التنظيمية الاطار الفكري الذي يؤثر في سلوك العاملين ويعمل على توجيههم وينظم العلاقات فيما بينهم داخل المنظمة، وكذلك يؤثر بدوره على كفاءة انتاجيتهم ورفع أدائهم وبالتالي يؤدي الى نجاح المنظمة في تحقيق رسالتها وأهدافها وأهداف الأفراد العاملين بها. كذلك تعتبر الأبعاد الثقافية بالنسبة لمنظمات الأعمال من الأمور الأساسية والجوهرية المؤثرة في العملية الانتاجية بالإضافة الى تأثيرها على السلوك التنظيمي وعلى أداء الأفراد العاملين حيث تعتبر ثقافة المنظمة أحد العناصر الأساسية لفعاليتهم سلوك و مواقف الأفراد العاملين وتحفيزهم وإدراكهم، وكذلك تعمل على مساعدة المؤسسة في التعامل مع الضغوط الداخلية والخارجية التي تتعرض لها. كما تعتبر الثقافة التنظيمية المحرك الأساسي للطاقات والقدرات فهي تؤثر

بالدرجة الأولى على الأداء وتحقيق الإنتاجية العالية نتيجة لإختيار الوسائل والأنماط وأساليب التحرك الفعال.

6- منهجية البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعرف بأنه أحد طرق البحث العلمي التي تتناول أحداثاً وظواهر وممارسات موجودة ومتاحة للدراسة والبحث والقياس كما هي دون التدخل من قبل الباحثين في مجرياتها (Saunders, 2009, p. 157)، (Yin, 2009, p. 89). كذلك تم استخدام المؤسسة الوطنية للنفط كدراسة حالة (case study)، من أجل تجميع بيانات البحث تم تصميم استمارة استبيان بحيث تغطي كل فرضيات البحث بالإعتماد على مراجعة الأدب الإداري حول الثقافة التنظيمية والقيم السائدة في منظمات الأعمال وكذلك على الدراسات السابقة والتي من أهمها دراسة (سالم، 2006، ص، 67)، ودراسة (كشاد، 2016، ص 77). بعد ذلك تم تقسيم استمارة الاستبيان الى أربعة محاور رئيسية: المحور الاول خصص لتجميع معلومات عامة عن عينة الدراسة مثل المؤهل العلمي والخبرة العملية، أما المحور الثاني فقد تناول طبيعة الثقافة التنظيمية السائدة في المؤسسة الوطنية للنفط، بينما تناول المحور الثالث عنصر الالتزام التنظيمي والحرص على وقت العمل، اهتم المحور الرابع والاخير من الاستبيان بعملية الابداع والابتكار داخل المؤسسة الوطنية للنفط. كما تم استخدام مقياس ليكرت Likert Point Scale ذي النقاط الخمس للتعبير عن أسئلة الإستبيان كما هو موضح في الجدول التالي:

| م | الثقافة التنظيمية السائدة في المؤسسة تساعد على زيادة التماسك بين العاملين | موافق بشدة | موافق | غير موافق | محايد | غير موافق بشدة |
|---|---|------------|-------|-----------|-------|----------------|
|---|---|------------|-------|-----------|-------|----------------|

وبعد الانتهاء من عملية تصميم الاستبيان فقد تمت مراجعته لغوياً من قبل أستاذ متخصص في اللغة العربية، وكذلك تم تحكيمه من قبل مجموعة من الاساتذة المتخصصين في مجال الادارة والذين لهم دراية كافية في مجال البحث العلمي. أما في ما يخص المشاركين أو المبحوثين في هذا البحث، فهم جميع الأفراد العاملين بالمؤسسة الوطنية للنفط، طرابلس بالمستويات الادارية الثلاثة، العليا والمتوسطة والدنيا والبالغ عددهم 1143 موظفاً.

7- الدراسات السابقة:

يعتبر الإطلاع على الدراسات و الأبحاث السابقة من الأمور المنهجية المهمة في عملية البحث العلمي وذلك بهدف معرفة وفهم مساهمات الباحثين التي سبقت إجراء هذا البحث فيما يتعلق بموضوع الدراسة، وقبل البدء في كتابة هذا البحث فقد تم الإطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة المحلية والعربية والتي لها علاقة مباشرة بموضوع هذا البحث، وفيما يلي أهم هذه الدراسات:

1- دراسة (آل سعود، 2003) والتي حاول من خلالها فهم الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالسلوك القيادي في الإدارة المحلية بالمملكة العربية السعودية في كل من مدينتي الرياض و مكة المكرمة، حيث توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مهمة و أساسية مفادها أن الثقافة التنظيمية في المدينتين تتأثر بأسلوب القيادة المتبع وهي تؤثر فيه وعلى وجه الخصوص سلوك المدراء و القادة و الذي يعد مؤثراً جداً في بناء الثقافة التنظيمية (كشاد، 2016، 12).

2- دراسة (الشلوي، 2005) التي حاول من خلالها دراسة الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالانتماء التنظيمي في كلية الملك خالد العسكرية، وتوصلت الدراسة الى نتيجة مفادها وجود علاقة طردية موجبة بين الثقافة التنظيمية و الانتماء التنظيمي لدى منسوبي كلية العسكريين والمدنيين، وهذه النتيجة تؤكد أهمية دراسة موضوع الثقافة التنظيمية بالنسبة للمنظمات الادارية.

3- دراسة (الطبلاوي، 1996) والتي كانت بعنوان "تأثير ثقافة المنظمة على الفاعلية التنظيمية" وكان من بين أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو أن مؤشر الفاعلية التنظيمية يميل إلى الارتفاع في الشركات التي تتمتع بثقافة تنظيمية قوية. وهذه النتيجة تؤكد أهمية دراسة موضوع الثقافة التنظيمية وأثرها على أداء وإنتاجية منظمات الأعمال.

4- دراسة كشاد، (2016) بعنوان الثقافة التنظيمية وأثرها على فاعلية اداء الموارد البشرية، حيث استهدفت هذه الدراسة مجموعة من الأهداف أهمها معرفة العلاقة بين الثقافة التنظيمية وأداء الموارد البشرية في البيئة الليبية، وكذلك معرفة فيما إذا كان هناك اختلاف بين تصورات المشاركين بالدراسة للثقافة التنظيمية ترجع للعوامل الديموغرافية في شركة ليبيا للتأمين، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان أهمها أن هناك علاقة قوية بين

الثقافة التنظيمية وفاعلية أداء الموارد البشرية بالشركة قيد الدراسة، وكذلك بينت الدراسة أن الالتزام التنظيمي والمشاركة في اتخاذ القرارات لهما علاقة طردية مع فاعلية أداء الموارد البشرية في الشركة قيد الدراسة.

أوجه الشبه والإختلاف بين هذا البحث والدراسات السابقة

من خلال ماتم عرضه من دراسات سابقة تبين أن هناك أوجه شبه وأوجه اختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، حيث تتمثل أوجه الشبه في أن هذا البحث وكل ما تم عرضه من دراسات تناول الثقافة التنظيمية كمتغير مستقل، وأن الأداة الرئيسية المستخدمة في جمع البيانات هي صحيفة الاستبيان. أما أوجه الإختلاف بين هذا البحث والبحوث السابقة فتكمن في أن المتغير التابع مختلف تماماً، فلم تتناول أي من الدراسات السابقة إنتاجية العاملين كمتغير تابع، ويكمن وجه الإختلاف أيضاً في أن البحث الحالي طبق على مؤسسة حكومية نفطية في البيئة الليبية، في حين طبقت الدراسات السابقة على قطاعات وشركات مختلفة كالمصارف والشركات الخدمية والإنتاجية، وبعضها أجرى خارج البيئة الليبية.

8- الإطار النظري للبحث

8.1 مفهوم وأهمية الثقافة التنظيمية

الثقافة التنظيمية تعتبر أحد أهم العوامل المحددة لنجاح المنظمات الإدارية وخاصة في هذا العصر الذي تتصف فيه بيئة العمل بالتغير السريع والتطوير المستمر بالإضافة الى شدة المنافسة بين منظمات الأعمال. ولكي تضمن المنظمات حصة سوقية كبيرة ونجاح حقيقي ومستمر ينبغي عليها العمل على زرع التوافق بين أهدافها وثقافة الأفراد العاملين لديها، وخلق ثقافة تنظيمية لها القدرة على غرس الولاء لدى العاملين باعتبار أن الولاء للمنظمة هو المحرك الرئيس لهم في أداء أعمالهم بكفاءة وفاعلية (كشاد، 2015، ص 56). وقبل استعراض مفهوم الثقافة التنظيمية تجدر الإشارة الى مفهوم الثقافة بشكل عام باعتباره من المفاهيم الشائعة في الدراسات الخاصة ببحث السلوك الإنساني في المنظمات وإدارة الموارد البشرية، وكذلك في الدراسات الاجتماعية والانسانية وغيرها. وقد وضع العلماء والباحثون مفهوم الثقافة بأنها عملية انسانية مكتسبة تؤثر في سلوك الموارد البشرية، فقد عرفها هوفستيد (Hofstede) بأنها الخصائص والقيم المشتركة التي تميز مجموعة من الأفراد عن المجموعات الأخرى. وعرفها تايلور (Taylor) بأنها أن الثقافة هي "ذلك الكل المركب الذي

يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات أو أي قدرات أخرى أو قدرات يكتسبها الإنسان بصفته عضواً في المجتمع. "كما يمكن تعريف الثقافة بأنها "جملة الأفكار والمعارف والمعاني والقيم والرموز والانفعالات والوجدانات التي تحكم حياة المجتمع في علاقاته مع الطبيعة والمادة، وفي علاقات أفرادهم ببعضهم وبغيرهم من المجتمعات، وبهذه الألوان من الفكر والمعاني والتعبير يتميز المجتمع الإنساني باعتباره صانعاً وناقلاً لعناصر الثقافة جيلاً بعد جيل." (سالم، 2006، ص 9).

ونلاحظ مما تقدم أن الثقافة بمفهومها العام تمثل الصفات التي تميز مجموعة من الأفراد عن غيرهم بما لهم من قيم وعقائد ومبادئ وسلوكيات وقوانين ومقدسات. وأهم المعاني التي عبرت عنها كلمة ثقافة تمثلت في الجوانب الثلاثة التالية: (كشاد، 2015، ص 60).

- 1- التدنوق المتميز للفنون الجميلة والعلوم الانسانية.
- 2- نمط متكامل من المعرفة البشرية، والاعتقاد والسلوك الذي يعتمد على القدرة على التفكير الرمزي والتعليم الاجتماعي.
- 3- مجموعة من الاتجاهات المشتركة والقيم والأهداف والممارسات التي تميز مجتمع أو منظمة أو جماعة ما.

وقد تزايد الاهتمام بمفهوم الثقافة التنظيمية بسبب ما حققته منظمات الاعمال اليابانية الناجحة عندما استخدمت بشكل كبير القيم الثقافية في إدارة المنظمات مثل اعتمادها على جماعية العمل والمشاركة في اتخاذ القرار القائمة على الثقة، الاهتمام بالعاملين وتنمية قدراتهم ومهاراتهم الابتكارية، بالإضافة إلى الاحترام والتعاون والتفاهم بين أعضاء المنظمة (سالم، 2006، ص 49). وبناءً على ما تقدم فإنه هناك العديد من التعاريف التي تناولت موضوع الثقافة التنظيمية نذكر بعضاً منها كما يلي:

الثقافة التنظيمية "هي مجموعة من القيم المشتركة لدى أفراد المنظمة وتحكم سلوكهم وعلاقاتهم وتفاعلهم مع بعضهم البعض ومع العملاء والموردين وغيرهم من الأطراف خارج المنظمة، ومن خلالها يمكن تحقيق الكفاءة والفعالية التنظيمية وتحقيق ميزة تنافسية للمنظمة (أوبير، 2000 ص 131).

ويعرف ويليام أوتشي (William Ouchi) الثقافة التنظيمية بأنها "الثقافة التي تنطوي على القيم التي تأخذ بها إدارة المؤسسة والتي تحدد نمط النشاط والاجراء والسلوك، فالمديرون

يفسرون ذلك النمط الفكري في الموظفين من خلال تصرفاتهم، كما تنتسرب هذه الافكار الى الاجيال اللاحقة من العاملين" (عبد الوهاب، 2000، ص 98).

كما عرفت أيضاً على أنها مجموعة القيم والمفاهيم الأساسية التي يتم إيجادها وتنميتها داخل مجموعات العمل في المنظمة وتعليمها للعاملين لتحديد طريقة تفكيرهم وإدراكهم وشعورهم تجاه بيئة العمل الداخلية والخارجية وتحدد سلوكهم وتؤثر في أدائهم وإنتاجيتهم" (سالم، 2006 ص12).

من خلال ما تم سرده من مفاهيم وتعريف حول الثقافة التنظيمية يمكن استنتاج أنه على الرغم من تعدد التعاريف والمفاهيم واختلاف وجهات نظر الباحثين والعلماء حول مفهوم الثقافة التنظيمية إلا أن معظمها يتفق بأن الثقافة هي مجموعة أسس ومبادئ صنعها الإنسان بحيث تؤثر في سلوكه داخل المنظمة، كما أن الثقافة تكتسب وتلقن وتنقل بين الأفراد العاملين وأن مكوناتها مترابطة مع بعضها البعض، ومن خلالها يتم التعرف والتكيف مع البيئة الخارجية للمنظمة.

والثقافة التنظيمية لها أهمية كبيرة لمنظمات الأعمال باعتبارها لها الأثر الكبير في العديد من الأنشطة والعمليات داخل المنظمة، وبالتالي تنعكس على فاعلية أداء وكفاءة إنتاجية الموارد البشرية ومن تم المنظمة، حيث من خلالها يشعر الأفراد العاملين بالولاء التنظيمي والاحساس بالهوية، فكلما كانت الافكار والقيم التي تسود في المنظمة معروفة وواضحة كلما كان هناك ارتباطاً قوياً بأهداف ورسالة المنظمة وتحريك وتوجيه سلوك الأفراد العاملين نحو تحقيق أهدافها (جرينبرج، بارون، 2004، ص 134). بالإضافة الى ذلك فإن الثقافة التنظيمية لها العديد من الأمور التي تساعد على تحقيق أداء متميز وإنتاجية عالية، ويمكن ايجاز هذه الأهمية في مجموعة من النقاط كما يلي:

- 1- تقوية التكامل الداخلي بين الأفراد العاملين من خلال الاتصالات والعمل على تحقيق فاعلية أدائهم ورفع إنتاجيتهم.
- 2- تحقيق الانسجام والتناغم بين الافراد العاملين في المنظمة والبيئة الخارجية المحيطة بها.
- 3- تؤثر الثقافة التنظيمية على كفاءة العمل الإداري، وجعل القائد يعمل على إيجاد الرموز و القيم و الأساطير و اللغة و المعتقدات إلى جانب الجوانب المادية و الملموسة للمنظمة
- 4- تحديد أسلوب وسرعة استجابة الموارد البشرية في المنظمة لتوجيه الفكرة والجهود نحو تحقيق اهداف المنظمة وسالتها.

- 5- تؤثر الثقافة التنظيمية على تصميم الهيكل التنظيمي و التي لها القدرة على تمهيط الأداء.
- 6- تعمل الثقافة التنظيمية على توسيع أفق ومدارك الأفراد العاملين حول الأحداث التي تحدث في المحيط الذي يعملون به، أي أن ثقافة المنظمة تشكل إطاراً مرجعياً حيث يتم تفسير الأحداث والأنشطة بناءً عليها.
- 7- إيجاد نوع من الاستقلالية لدى الموارد البشرية بحيث تمكنهم من الإبداع والابتكار والذي بوره يؤثر رفع انتاجيتهم وعلى كفاءة أدائهم.
- 8- تشكل الثقافة التنظيمية ضغوطاً على الأفراد العاملين في سياق الاستمرارية في عملية التفكير والتصرف بطرق تتسجم مع الثقافة التنظيمية السائدة في المنظمة (سلمان، 2003، ص 89).

8.2 الأبعاد الأساسية للثقافة التنظيمية

فيما يتعلق بموضوع الأبعاد الأساسية للثقافة التنظيمية، هناك العديد من الآراء ووجهات النظر من قبل الباحثين والكتاب التي حددت هذه الأبعاد، وانطلاقاً من الأهداف التي يسعى هذا البحث إلى تحقيقها وهي معرفة تأثير ثقافة المنظمات على انتاجية الأفراد العاملين فإنه تم استعراض الأبعاد التي ترتبط بالكفاءة الإنتاجية للعاملين. وتتمثل أبعاد الثقافة التنظيمية في أربعة نقاط أساسية كما يلي: دعم وتشجيع المشاركة في اتخاذ القرار، جماعية العمل وروح الفريق، الالتزام التنظيمي واحترام الوقت، تشجيع الابتكار ولإبداع داخل المنظمة، وفيما يلي توضيح وشرح مفصل لكل بعد من هذه الأبعاد:

8.2.1 دعم وتشجيع المشاركة في اتخاذ القرار

إن عملية السماح والتشجيع للأفراد العاملين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بأعمالهم تزيد من إحساسهم بالمسؤولية وتنمي قدراتهم على الإبداع والابتكار، حيث تعني المشاركة في اتخاذ القرارات أن يقوم الأفراد العاملين بالمساهمة في صنع القرارات التي لها علاقة مباشرة بأعمالهم وبما يساعد على تحقيق الكفاءة الإنتاجية. فعندما يشارك الأفراد العاملين في اتخاذ القرارات الإدارية تكون لديهم الرغبة والحماس في تنفيذ هذه القرارات. وتتخذ المشاركة في اتخاذ القرار شكلين أساسيين: الأول تكون علي هيئة مشاركة محدودة في الهيكل التنظيمي مثل تصميم المنظمة وتوزيع الأدوار، والثاني المشاركة في العمليات مثل التفاعل والثقافة وأسلوب الإدارة (حريم، 2006، ص 115). وعندما تتبنى المنظمة مبدأ مشاركة الأفراد العاملين في اتخاذ القرارات فإن ذلك يقلل العبء على المدراء وأصحاب القرار في المستويات

الإدارية العليا، ويساعد هذا المبدأ في تخفيف ضغوط العمل على العاملين وإشباع حاجاتهم وزيادة الثقة بأنفسهم وتشجيعهم على الإبداع والابتكار والالتزام بروح الفريق، وكذلك زيادة الدافعية الذاتية وتنمية ولائهم للمنظمة، فالأفراد العاملون الذين تكون يشاركون في اتخاذ القرارات الإدارية غالباً يكونوا أكثر التزاماً بتنفيذ تلك القرارات وأقرب لفهم مشكلات العمل وهذا يزيد من وكفاءة إنتاجيتهم وفاعلية الأعمال المكلفين بها (شوقي، 2000، ص 88). والمشاركة في اتخاذ القرارات لها العديد من المزايا والتي من أهمها أنها تساعد على تحسين نوعية القرار وجعل القرار المتخذ أكثر ثباتاً وقبولاً لدى الأفراد العاملين وبالتالي يعملون على تنفيذه برغبة قوية وصادقة، وتعمل على تحقيق الثقة بين العاملين وبين الإدارة العليا بالمنظمة، كما أنها تساعد في عملية رفع الروح المعنوية للعاملين وإشباع حاجات الاحترام وتأكيد الذات (حريم 2006، ص 122).

8.2.2 جماعية العمل وروح الفريق

تعرف جماعية العمل على أنها " مجموعة من الأفراد يعملون سوية بقصد الوصول إلى أهداف محددة، ضمن مجال عمل محدد (يونس، 1999 ص112). فالمنظمات والمؤسسات الحديثة والمعاصرة تعتمد اعتماداً مباشراً وأساسياً على جماعات العمل في تنفيذ نشاطاتها وأعمالها ومن تم تحقيق أهدافها وذلك لما تحققة جماعية العمل من نتائج على مستوى الأفراد وعلى مستوى الجماعات. وفي هذا المجال يرى بعض الكتاب والباحثين أن جماعية العمل تتأثر بمجموعة من المتغيرات والتي من بينها الأتبي: (المغربي، 2010 ص 193). أ- حتمية المهمة: والتي تعود إلى الوضوح في حقيقة المهمة من حيث خصائصها ومتطلباتها وطرق أدائها وقياسها من ناحية، ووضوح ظروف العمل من ناحية أخرى ب- أهداف الجماعة: حيث يجب أن يكون لكل جماعة مجموعة أهداف مشتركة تسعى إلى تحقيقها فعلى سبيل المثال أهداف إدارة العمليات الانتاجية نجدها تختلف عن أهداف الإدارة المالية ومع ذلك تكون وتعمل في نسق واحد يسعى إلى تحقيق الأهداف العامة للمنظمة. ج- الإعتمادية ويقصد بها درجة التعاون والتنسيق الذي يقوم بين الأفراد العاملين بغرض الوصول إلى الكفاءة الإنتاجية المطلوبة في انجاز أعمالهم ووظائفهم.

8.2.3 الالتزام التنظيمي واحترام الوقت

أكدت العديد من الدراسات والأبحاث أن الأفراد العاملين الذين يتمتعون بالالتزام التنظيمي عالي هم الأكثر فاعلية في أدائهم ويتمتعون بإنتاجية عالية. كما أكدت دراسات أخرى أن الأفراد

العاملين الملتزمين تجاه مؤسساتهم هم أقل استعداداً لترك العمل، وأنهم أكثر استعداداً لقبول التغيير التنظيمي أو التغيرات التي قد تمر بها المنظمة والتي من ضمنها تغيير الثقافة التنظيمية (كشاد، 2015، ص 101). وقد تم بشكل كبير تناول موضوع الالتزام التنظيمي من قبل الكتاب والباحثين إلا أن آرائهم ووجهات نظرهم حول هذا الموضوع تتباين، فبعضهم عرف الالتزام التنظيمي بأنه "يمثل اعتقاداً وقبولاً من جانب الأفراد لأهداف المنظمة وقيمها ورغبتهم في بذل أكبر عطاء أو جهد ممكن لصالح المنظمة التي يعمل فيها الفرد مع رغبة قوية في الإستمرار في عضويتها" (جرينبرج، بارون، 2004، ص 217). ومن خلال هذا التعريف تستنتج أن هناك إشارة إلى الثقافة التنظيمية وما تحمله من قيم. كما عرف آخرون الالتزام التنظيمي على أنه "اقتناع الفرد وقبوله التام لأهداف المنظمة التي يعمل فيها وقيمها، ورغبته في بذل أكبر جهد ممكن لصالحها" (الخشروم، 2011، ص 173). ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أن اقتناع الأفراد العاملين بأهداف وقيم المنظمة لا يأتي إلا من خلال ثقافة تنظيمية تخلق التوافق بين كل الأفراد العاملين بالمؤسسة.

8.2.4 تشجيع الابتكار ولإبداع داخل المنظمة

المقصود بالابتكار هو الإتيان بالجديد ومن تم توجيه هذه الجديد نحو تحقيق الإستجابة الأفضل لتحسين طرق العمل والرفع من مستوى انتاجية الأفراد العاملين داخل المنظمة (مرزوقي، 2012، ص 83). ويمكن القول بأن أحد الأهداف الأساسية للابتكار يتمثل في تحسين الإستخدام الأفضل لكل موارد المنظمة سواء المادية منها أو البشرية، وبالتالي تحقيق أعلى مستوى من الإنتاجية والفعالية لأداء الأفراد العاملين من خلال التأثير على الثقافة التنظيمية وتحقيق أفضل نتائج ممكنة.

أما فيما يتعلق بالإبداع فيعتبر دعم وتشجيع روح الابداع والابتكار أحد أهم العوامل الأساسية والمهمة في تحقيق انتاجية عالية وفعالية بالنسبة لمنظمات الأعمال وخاصة في الوقت الحالي، وتعتبر الثقافة التنظيمية أحد وأهم العوامل التنظيمية التي تؤثر في السلوك الابتكاري والإبداعي للأفراد العاملين، حيث يتمثل هذا التأثير في مدى دعم وتشجيع هذه الثقافة التنظيمية للابتكار والتميز والإبداع. فقد عرف الإبداع على أنه "القدرة على ابتكار أساليب وأفكار يمكن أن تلقى التجاوب الأمثل من قبل الأفراد وتحفيزهم لإستثمار قدراتهم ومواهبهم لتحقيق الأهداف التنظيمية" (الصالح، 2011، ص 8). كما عرف الإبداع أيضاً على أنه "كل عملية ينشأ عنها ناتج جديد نتيجة تفاعل بين الأفراد داخل المنظمة، باستخدام

أسلوب جديد يحقق التميز والتفوق ويعطي مرونة أكبر للمنظمة" (مرزوقي، 2012، ص3). من التعريفين السابقين نلاحظ أن الأفراد العاملين داخل المنظمة لهم القدرة على تقديم وعرض طرق وأساليب ابداعية تحرك وتوظف دوافعهم في سبيل تحقيق أهداف منظماتهم، وهذا لا يتأتى إلا في وجود ثقافة تنظيمية فعالة داخل المنظمة.

8.3 تحليل ثقافة المنظمة

إن التخطيط للإنتاجية المطلوبة والأداء المراد الوصول إليه هو جزء أساسي من أي نموذج فكري لتطوير أداء وإنتاجية الأفراد في منظمات الأعمال، لأنه يحدد المخرجات المطلوبة من قبل الإدارة العليا. وإن من أهم العوامل التي يتم تحليلها لمعرفة مدى تأثيرها على الانتاجية والأداء المخطط له هو عامل الثقافة التنظيمية، حيث أن لكل منظمة ثقافة خاصة بها والمتمثلة في حسيطة القرارات والسياسات والممارسات الإدارية والعلاقات الإنسانية والتنظيمية وانعكاس خصائص وسمات البشر العاملين بها والمتعاملين معها. وتمثل ثقافة المنظمة عنصراً أساسياً في تحديد كفاءة الأداء وتحقيق الأهداف. فقد تكون عاملاً مساعداً لرفع الانتاجية والأداء، وقد تكون عاملاً معرقلاً للأداء والتحديث والتطوير. وبالتالي فإن تحليل ثقافة المنظمة يتناول مجموعة من النقاط أهمها مايلي: (الدله، 2001، 71).

- الصفات العامة لثقافة المنظمة وما يميزها عن المنظمات الأخرى.
- درجة الإنفتاح الفكري التي تسود المنظمة .
- أسلوب ادراك التغيير والقدرة على اكتشاف وتجنب المخاطر .
- مدى تشجيع الابتكار والإبداع بين العاملين.
- درجة ادراك العلاقات مع البيئة الخارجية وأهميتها في تسيير أمور المنظمة.

8.4 ثقافة المنظمة الداخلية ودور الإدارة العليا في بناء الثقافة التنظيمية

تم تعريف ثقافة المنظمة الداخلية على أنها مجموعة العوامل الثقافية التي يشترك فيها الأفراد العاملين وجماعات العمل والذي يتحقق من خلال انسجام وتناغم الثقافات الجزئية الخاصة بكل فريق عمل داخل المؤسسة وتعاون الأفراد العاملين وتعاملاتهم اليومية مع بعضهم البعض، اضافة الى الأساليب والسياسات التنظيمية التي تضعها المنظمة مما لا شك فيه أن يخلق نوع من التفكير ومستوى ثقافي متقارب ومتجانس لدى الأفراد، وهذا يجعل الأفراد العاملين ملتزمين بتنفيذ أهداف وسياسات المنظمة، وكما يرى بعض العلماء والباحثين فإن التميز في الأداء يتحقق من خلال إيجاد نمط مشترك للتصرف والتفكير لدى الأفراد العاملين

بمنظمات الأعمال. وفيما يتعلق بدور الإدارة العليا في بناء الثقافة التنظيمية فبالرغم من أهمية القيم المصرح بها إلا أن التطبيقات تبقى الاختيار الحقيقي لطبيعة الثقافة التنظيمية السائدة، لأنه في الحقيقة يتضح أن في كثير من الثقافات التنظيمية تعكس ثقافة المالكين أو المؤسسين أي أن الجهة المؤسسة أو الإدارة العليا هي أول من تضع حجر الأساس لخلق ثقافة تنظيمية، فقد ترفع بعض الشعارات وتتبنى قيم الإنجاز والشفافية والمبادرة والمساءلة والعمل الجماعي، والمشاركة في اتخاذ القرارات إلا أنه في الواقع نجد عكس ذلك تماماً مما يضعف من ولاء الموارد البشرية وانتمائهم، وعليه فإن مثل هذه الممارسات السلبية والإيجابية هي التي تشكل الثقافة التنظيمية وليست الشعارات والسياسات التي لا تطبق (سالم، 2006، ص 51).

8.5 الإنتاجية – أهميتها – مداخل تحسينها

الإنتاجية في المفهوم العام هي العلاقة بين المخرجات المتولدة عن نظام الإنتاج أو الخدمات وبين المدخلات التي تقدم لخلق هذه المخرجات، أي أن الإنتاجية هي الاستخدام الكفاء للموارد – العمل – رأس المال – الأرض – المواد الخام والطاقة – في إنتاج سلع وخدمات مختلفة (بروكوبنكو، 1998، ص 83). ومفهوم الإنتاجية يحتوي على أكثر من معنى يختلف باختلاف القصد من المفهوم وذلك تبعاً لوجهات النظر التي تنظر إليه، فمن وجهة النظر المحاسبية ينصب المفهوم على صياغة الإنتاجية المحققة في الشركة من خلال مجموعة من المؤشرات المالية لتحديد فاعلية الأداء المالي والإداري ورغم أهمية وقدم تلك المقاييس المالية لتحليل المواقف المالية إلا أنها لا تزيد عن كونها وسيلة لإلقاء الضوء على مستوى الأداء المالي في المنظمة خلال فترة زمنية معينة. ومن وجهة النظر الهندسية فينظر إليها غالباً على أنها مساوية في المعنى لمفهوم الكفاءة، أي أن الإنتاجية طبقاً لهذا المفهوم تشير إلى القياس الخاص بتحديد كمية أحد عناصر المدخلات التي تم استخدامها وتحويلها إلى مخرجات ذات فائدة، أي أن هذا المفهوم يقتصر على قياس عملية تحويل عناصر الإنتاج من الناحية المادية والإنتاجية فقط. أما المفهوم الإقتصادي للإنتاجية فيعبر عنها من خلال مفهوم القيمة المضافة أو إنتاجية عنصر العمل البشري وعلى الرغم من شيوع تطبيق مفهوم الإنتاجية الإقتصادية بالمقارنة بالمفاهيم الأخرى إلا أنه يقدم منهجاً يمكن من خلاله تقييم مستوى الإنتاجية الكلية على مستوى المنشأة (الأعوج، 2004، ص 66)؛ (Jack, 2008, p. 86).

ومن الناحية الإدارية فقد تطور مفهوم الإنتاجية مع تطور الفكر الإداري تبعاً لمفهوم المنظمة وأهدافها الرئيسية ومسؤوليتها اتجاه المجتمع والإعتبارات البيئية والعنصر الإنساني من حيث أهميته ونوعية الدوافع التي تحرك سلوكياته وواجباته اتجاه المنظمة التي ينتمي إليها وصورة الإنتماء. وقد بدأ مفهوم الإنتاجية عندما قدم العالم تايلور مبادئ عملية تحث على الإنتاجية عن طريق تبني الأساليب العملية القائمة على التخصص وتحليل العمل ودراسة الجوانب المحيطة بظروف العمل ، ولكن أخذ عليه إهماله للنواحي الإنسانية والتأثيرات المختلفة على سلوك الأفراد حيث كان الإهتمام بالجانب الفني البحت. ثم ظهرت بعد ذلك مدرسة العلاقات الإنسانية لتستكمل النقص الذي تركته مدرسة تايلور العلمية ولكنه جاء تركيزها كبيراً على العنصر الإنساني وأثره على الإنتاجية ، ومع تطور الفكر الإداري وظهر مدخل النظم بالنظر إلى المنظمة كمنظومة مفتوحة تؤثر وتتأثر بالبيئة ، وفي ظل هذه الاتجاهات الحديثة كان الاتجاه نحو حسن استخدام الوقت وكافة عناصر الإنتاج بهدف زيادة الإنتاجية عن طريق رفع الكفاءة. ومما لاشك فيه أن الإنتاجية هي مؤشر من المؤشرات التي تستخدم من قبل الإدارة لقياس مدى الفعالية في الوصول إلى الأهداف باستخدام الموارد الإنتاجية المتاحة (محرز، 2001، ص 48).

ومن عرض المفاهيم السابقة للإنتاجية يمكن استنتاج أهم الملامح الأساسية المميزة للإنتاجية وهي كما يلي:

- 1- مهما تعددت المفاهيم والصياغات التي يوردها الكتاب بشأن الإنتاجية، إلا إنها في النهاية تعتبر مقياساً لحسن استخدام الإمكانيات والموارد المتاحة للوصول إلى ناتج أو هدف معين.
- 2- حيث أن الإنتاجية نسبة أو رقم يشير إلى العلاقة بين المخرجات وعناصر الإنتاج المستخدمة، وبالتالي فهي تعتمد على درجة كبيرة على الأساليب الكمية وأن دقة استخدام الأساليب الكمية في القياس تعتمد بالضرورة على مدى توافر البيانات الصحيحة والدقيقة لكل من المخرجات والمدخلات ، وإذا لم يتوفر ذلك فإن الإنتاجية تكون مضللة.
- 3- إن الإنتاجية عبارة عن علاقة بين متغيرين هما المدخلات والمخرجات.
- 4- إن الإنتاجية لا تعتبر هدفاً في حد ذاتها ، وإنما هي وسيلة لتحقيق التقدم الإقتصادي والاجتماعي

5- تعبر الإنتاجية عن مدى كفاءة إدارة المشروع وكفاءة الوحدة الاقتصادية في استغلال الموارد المتاحة لها لتحقيق أهدافها .

6- إن هناك نوعان من الإنتاجية هما : الإنتاجية الكلية والإنتاجية الجزئية ، فإذا كانت المدخلات شاملة لجميع عناصر الإنتاج فنحن بصدد إنتاجية كلية، أما إذا اقتصر على عنصر واحد فقط فنحن بصدد إنتاجية جزئية، ومن الملامح الأساسية التي تم تحديدها للإنتاجية فإنه يمكن اقتراح التعريف التالي: (الإنتاجية عبارة عن مقياس يعبر عن مدى الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج المتاحة للمشروع في تحقيق أكبر قدر من الإنتاج طبقا للمعايير المحددة سلفا ، وبمستوى جودة وتوقيت معينين). وطبقا لهذا المفهوم فإن الإنتاجية هي المؤشر الذي يقيس مدى كفاءة وفعالية الإدارة في عملها وهي تشير في الوقت نفسه إلى مدى نجاح النموذج الإداري المطبق في المنشأة . مع ملاحظة أن الأرباح لا تعتبر دليلاً على حسن أو تميز الإنتاجية ولكن على العكس فإن الإنتاجية المتميزة تؤدي إلى أرباح مرتفعة.

8.6 الأداء والإنتاجية

يرى البعض أن كل من مصطلحي الأداء والإنتاجية مترادفان بل متطابقان ولكن في الحقيقة هناك اختلاف بينهما . فالأداء هو ناتج جهد معين تم بذله لفرد أو مجموعة ما لإنجاز عمل ما ، وقد يتم من خلال آلة أو أكثر ووفقا لطريقة محددة. والتعرف على هذا الأداء ، والتأكد من إنجازه يتطلب عملية تقييم له في ضوء المعيار المحدد لإنجازه والمتطلبات الأساسية اللازمة فيمن يؤديه. أي أن الأداء يمثل رقماً معيناً يعبر عن ناتج جهد معين خلال فترة زمنية معينة ، أما الإنتاجية فتمثل رقماً أو نسبة معينة تعبر عن العلاقة بين المخرجات والمدخلات ، ويعتبر الأداء كذلك أحد عنصرين رئيسيين للإنتاجية ، وهو يتعلق بالإنسان ويكملة عنصر آخر وهو التكنولوجيا. ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية: الإنتاجية = الأداء × التكنولوجيا. والإرتباط بين مصطلحي الأداء والإنتاجية يرجع إلى أن ارتفاع مستوى الأداء في بعض الأحوال يكون مؤشراً لارتفاع مستوى الإنتاجية، كذلك قد تعتبر الإنتاجية أحد عناصر الأداء الجيدة للمنشأة (مصطفى، 1996، ص 90).

8.7 العوامل المحددة والمؤثرة على مستوى الإنتاجية:

إذا كانت الإنتاجية تمثل المحصلة النهائية لكافة الجهود المبذولة من طرف المنشأة خلال فترة زمنية معينة سواء كانت هذه المحصلة مرتفعة أو منخفضة ، فإنها تكون أنسب مقياس

للتعبير عن قدرة المنشأة على الاستفادة من كافة إمكانياتها المتاحة والممكنة للوصول إلى أقصى إنتاج بأقل تكلفة ممكنة ، وهذا لن يتأتى إلا بالتنسيق بين عناصر الإنتاج المختلفة بحيث لا يطغى عنصر على عنصر آخر (Morley, 2007, p. 93).
وتتأثر الإنتاجية بمجموعة عوامل ومتغيرات مترابطة سواء كانت بشكل مباشر أم غير مباشر ، هذه العوامل يمكن تبيانها فيما يلي :

أولاً : مجموعة العوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية

- وهي تنقسم بدورها إلى ثلاثة عوامل تتمثل في الآتي: (محرز، 2001، ص 69).
- 1- **البيئة السياسية** : حيث أن النظام السياسي لأي دولة يؤثر على العملية الإدارية بالمنظمة فيجب أن يتماشى أسلوب الإدارة مع المفاهيم السياسية وأهداف الدولة واحتياجاتها ، كما أن النظام السياسي يحدد نوع النظام الإقتصادي الذي يحكم ثروات المجتمع ويوجهها ويستثمرها، كما أن الدولة تقوم بوضع العديد من التشريعات التي تنظم مجال أعمال المنظمات ، ومن خلال تأثير الدولة تتأثر إنتاجية المنظمات العاملة بها.
 - 2- **البيئة الإقتصادية** : حيث أن الإمكانيات المتاحة في المجتمع والعلاقات الإقتصادية مع غيره من المجتمعات لها أثر على المنظمات العاملة ، فندرة أو وفرة الموارد تؤثر على العملية الإنتاجية ، كما أن أعداد العمال والتقدم التكنولوجي جميعه يؤثر على إنتاجية المنظمات العاملة
 - 3- **البيئة الإجتماعية** : وهي تمثل العادات والتقاليد والقيم والمفاهيم السائدة في المجتمع والتي تؤثر بالطبع على سلوك أفرادها ومن ثم على النمط الإنتاجي.

ثانياً : مجموعة العوامل المرتبطة بالبيئة الداخلية.

وهي تمثل العوامل التي تؤثر على العوامل داخل المنظمة تأثيراً مباشراً وهي تشمل النمط الإداري والنظم الإدارية المعمول بها داخل المنظمة فقد ثبت من الواقع العملي أن أسباب انخفاض الإنتاجية تعود في الغالب إلى النظم الإدارية المعمول بها داخل المنظمات وهي في نفس الوقت السبب الرئيسي في تحسين الإنتاجية الخاصة بأي منظمة ، فعلى سبيل المثال نظام الإدارة بالأهداف الذي اتبعته الولايات المتحدة الأمريكية لسنوات طويلة يعتبر السبب الرئيسي وراء ارتفاع إنتاجية العمالة في أمريكا ، كما إن تبني وتطبيق اليابان لنظام إدارة الجودة الشاملة هو الذي وصل بها إلى أن تصبح دولة إقتصادية عظمى ذات مستوى متميز من الإنتاجية ، كذلك فإن المنشآت والوحدات التنظيمية تعتبر هي الأخرى أحد

العوامل الهامة التي تؤثر على إنتاجية المنظمات من خلال تنظيمها وملائمتها للعمل والإنتاج (محرز، 2001، ص 76).

ثالثاً : مجموعة العوامل ذات التأثير المباشر على الإنتاجية.

وهذه المجموعة من العوامل تؤثر تأثيراً مباشراً على الإنتاجية من خلال تأثيرها بالبيئة من حولها سواء كان ذلك من خلال البيئة المباشرة أو من خلال البيئة العامة العاملة حول المنظمة ، وهذه العوامل تنقسم إلى عاملين رئيسيين هما (السلمي: 1990، 89).

1- العوامل المادية والفنية:

وهذه العوامل تنقسم إلى عدد آخر من العوامل وهي:

أ. أنواع المنتجات: إن صفات المنتجات ذات تأثير على مستوى الإنتاجية من حيث تصميم تلك المنتجات ومستوى جودتها ومواصفات أدائها ومدى تميزها وأحادية أو تعدد مجالات استخدامها.

ب. المعدات والتجهيزات الآلية: حيث تتأثر الإنتاجية بشكل واضح بحالة المعدات والتجهيزات الآلية في المنشأة ، وبالتالي يمكن تصور تحسن الإنتاجية إذا تمكنت الإدارة من الآتي:

- حسن اختيار أنواع المعدات والتجهيزات ذات المواصفات والقدرات المناسبة لأنواع المنتجات من ناحية، ولظروف التشغيل في المنظمة من ناحية أخرى.
- حسن اختيار حجم المعدات والتجهيزات بحيث توفر طاقة إنتاجية يمكن استغلالها ولا تبقى طاقة عاطلة.
- ضمان التوافق والتجانس بين طاقات المعدات والتجهيزات بحيث تتناسب العملية الإنتاجية دون أعطال نتيجة الاختناقات في بعض الآلات.
- تصميم التوزيع المكاني للآلات والمعدات بحيث يوفر أفضل الظروف للحركة والمناولة والتتابع المنطقي في سير العملية الإنتاجية.
- تدبير وسائل الصيانة الوقائية والصيانة التصحيحية بحيث ينخفض وقت التوقف عن العمل لأدنى حد ممكن.
- تجهيز مستلزمات الإنتاج المناسبة لنوع الآلات والمعدات المستخدمة.
- تدريب العمال على حسن تشغيل الآلات والمعدات.

ج - التكنولوجيا: ويقصد بالتكنولوجيا الأساليب الفنية التي تطبق في العملية الإنتاجية وتترجم المعرفة العلمية السائدة في هذا النوع من الإنتاج . ولاشك أن التقدم التكنولوجي المتسارع يحقق فرصاً أفضل للإنتاجية الأفضل وفي حقيقة الأمر فإنه من ضمن العوامل التي تؤثر على الإنتاجية

د - المواد الخام والطاقة: حيث يتمثل تأثير المواد الخام والطاقة على الإنتاجية من زاويتين الأولى جودة المواد الخام والثانية الكميات المستهلكة من المواد الخام.

2- العوامل الإنسانية:

تعتمد الأعمال الإنتاجية عامة على الجهد الإنساني للعاملين بمختلف فئاتهم وكذلك على ناتج عمل هؤلاء البشر المتمثل في التنظيم ونظم العمل وهي القواعد والإجراءات والسياسات والعلاقات التي تحكم سير الإنتاج ، ومن جانب آخر تتأثر الإنتاجية بطرق وأساليب العمل وأنماط القيادة الإدارية وأساليب الإدارة.

فالأفراد يؤثرون على الإنتاجية من خلال عدد الأفراد العاملين ومدى تناسبه مع احتياجات الإنتاج وكذلك التركيب العمري للأفراد والتركيب النوعي لهم ، أيضا المهارة والتعليم والتخصص والخبرة جميعها عوامل تؤثر في الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك فإن هناك اتفاق بين الأكاديميين والباحثين على أن الثقافة التنظيمية لها دور مهم وأساسي في رفع إنتاجية العاملين، وكذلك رضاهم الوظيفي، ورفع الروح المعنوية لهم، بالإضافة إلى تسهيل عملية الإتصال فيما بينهم، وبالتالي ترتفع مستويات التعاون والتجانس والإلتزام بين العاملين فيما بينهم وبين العاملين ومنظمتهم، حيث أن الجميع يعمل ضمن إطار ثقافي واحد يدفعهم إلى الإتجاه نحو تحقيق الأهداف المحددة بالإضافة الى التركيز على التميز وتحقيق انتاجية عالية؛ وقد أكدت العديد من البحوث والدراسات على العلاقة الوثيقة والمتينة بين ثقافة الأفراد وقيمهم وعاداتهم ومعتقداتهم التي يؤمنون بها وبين نجاحهم وتميز انتاجيتهم (سالم، 2006، 74).

9. الجانب العملي للبحث: التحليل الإحصائي واختبار فرضيات البحث

أولاً: أداة جمع البيانات

لقد تم الاعتماد في هذا البحث على استمارة لاستبانه للحصول على البيانات التي تساعد في اختبار الفرضيات المتعلقة بموضوع البحث حيث تم تصميم استمارة لاستبانه متضمنة مجموعة من العبارات وهي كالآتي:-

المجموعة الأولى تضم البيانات الشخصية وتشمل الجنس - العمر - المؤهل العلمي - الوظيفة الحالية - الخبرة الوظيفية .

أما المجموعة الثانية فتضمنت المحاور الرئيسية لمشكلة البحث تمثل المحور الأول في عدة أسئلة حول طبيعة الثقافة التنظيمية واشتمل على (15) فقرة ، أما المحور الثاني فكان يتمحور حول الالتزام الوظيفي وكانت عدد فقراته (5) ، والمحور فكانت أسئلته تدور حول الإبداع والابتكار وبلغت عدد فقراته (12) فقرة .

ولقد اتبع الباحثان أسلوب العينة العشوائية البسيطة عند توزيع لاستبانه ومن تم قاما بتوزيع لاستبانه على العينة في المنظمة قيد البحث . وعند تحليل البيانات استخدم تحليل التوزيع التكراري والنسب المئوية على المعلومات الديموغرافية عن طريق برنامج الإحصاء spss (حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية) وعند تحليل الجزء الثاني من الاستمارة استخدمت نفس التحاليل الأولى ألا انه استخدمت تحاليل أخرى تمثلت في تحليل المتوسط الحسابي لكل فقره ومن تم لكل محور وكلك ، استخدم اختبار (T) . وضع ترميز رقمي لإجابات أفراد العينة والمتعلقة بمقياس ليكرت الخماسي كما هي مبينة في الجدول ، واستخدمت درجة الثقة (95 %) في الاختبارات بما يعنى أن احتمال الخطأ يساوى (5 %) ومستوى معنوية 0.05 .

جدول رقم (1) يوضح ترميز بدائل الإجابة

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|------------|-------|-------|-----------|----------------|
| 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

أولا التحليل الإحصائي لعينة البحث وفق الخصائص الديموغرافية :-

استخدمت لهذه الخصائص في التحليل التوزيعات التكرارية

الجدول رقم (2) يبين التوزيع التكراري والتكراري النسبي للعينة حسب الجنس

| الجنس | التكرار | النسبة % |
|---------|---------|----------|
| ذكر | 39 | 69.6 |
| أنثى | 17 | 30.4 |
| المجموع | 56 | 100 |

أظهرت النتائج في الجدول رقم (2) أنه ما نسبته 69.6 % من فئة الذكور وهذا يعكس جانب من القيم المجتمعية التي توضح بأن المنظمة قيد الدراسة تعتمد على مشاركة الذكور في انجاز اغلب الأعمال ، وان ما نسبته 30% توكل إلى الإناث .

الجدول رقم (3) يبين التوزيع التكراري والتكراري النسبي للعينة حسب الفئة العمرية

| العمر | التكرار | النسبة % |
|-------------------------|---------|----------|
| أقل من 30 سنة | 4 | 7.1 |
| من 30 إلى أقل من 40 سنة | 27 | 48.2 |
| من 40 إلى أقل من 50 سنة | 13 | 23.2 |
| من 50 سنة فما فوق | 12 | 21.4 |
| المجموع | 56 | 100 |

تمثلت أعلى نسبة في الفئة العمرية من سن 30 إلى أقل من 40 سنة وهذا له دلالة على أن أغلب الفئة العمرية في المنظمة قيد الدراسة على نوع من الوعي الفكري والسلوكي وكانت اقل نسبة للموظفين أالدين لم تتجاوز أعمارهم سن الثلاثون (30) سنة .

الجدول رقم (4) يبين التوزيع التكراري والتكراري النسبي للعينة حسب المؤهل العلمي

| المؤهل العلمي | التكرار | النسبة % |
|----------------------|---------|----------|
| ثانوية أو ما يعادلها | 7 | 12.5 |
| دبلوم عالي | 14 | 25 |
| شهادة جامعية | 34 | 60.7 |
| ماجستير أو أكثر | 1 | 1.8 |
| المجموع | 56 | 100 |

أوضحت نتائج الجدول رقم (4) بأن أكبر نسبة هم من حملة المؤهل العلمي الجامعي وهذا يدل على أن أفراد العينة تعد شريحة مؤهلة وتتمتع بثقافة وخلفية معرفية الأمر الذي يعكس على إجابات العينة المستهدفة بان يتم الاعتماد عليها في وصف واقع المنظمة المتعلق بموضوع البحث . وكذلك أوضحت النتائج أن اقل نسبة وكانت اقل من 2% لأصحاب الشهادات العليا ماجستير ودكتوراه وهذا يدل على أن الأعمال التي تقوم بها المنظمة ربما لا تتطلب موظفين ذوي المؤهلات العليا وان المنظمة لديها قصور في استقطاب وتعيين الموظفين أصحاب الشهادات العليا.

الجدول رقم (5) يبين التوزيع التكراري والتكراري النسبي للعينة حسب الوظيفة الحالية

| الوظيفة | التكرار | النسبة % |
|------------|---------|----------|
| موظف | 45 | 80.4 |
| رئيس قسم | 9 | 16.1 |
| مدير إدارة | 2 | 3.6 |
| المجموع | 56 | 100 |

بينت نتائج الجدول رقم (5) بأن أغلب عينة الدراسة كانت من الموظفين بنسبة 80.4% أي أنهم يعملون في المستوى الإداري الثالث (الإدارة التنفيذية) وهذه النسبة تعطي مؤشر لصدق وتركيز أفراد العينة على الإجابات ، لان من الطبيعي أن تكون عدد المرؤوسين أكثر بنسبة كبيرة من عدد المدراء .

الجدول رقم (6) يبين التوزيع التكراري والتكراري النسبي للعينة حسب عدد سنوات الخبرة

| عدد سنوات الخبرة | التكرار | النسبة % |
|--------------------------|---------|----------|
| أقل من 5 سنوات | 8 | 14.3 |
| من 5 إلى أقل من 10 سنوات | 11 | 19.6 |
| من 10 إلى أقل من 15 سنة | 10 | 17.9 |
| من 15 سنة فأكثر | 27 | 48.2 |
| المجموع | 56 | 100 |

نستنتج من الجدول رقم (6) أن ما يقارب من نصف العينة لها خبرة طويلة في العمل والتي كانت نسبتها 48.2% بينما كانت النسب الأخرى قليلة وقد يعود ذلك إلى أن المنظمة لم تقم بتعيينات لأعداد كبيرة خلال هذه السنوات.

تحليل إجابات عينة الدراسة حول المحاور المتعلقة بفرضيات الدراسة

الجدول رقم (7) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول طبيعة الثقافة التنظيمية

| العبارة | متوسط | الانحراف المعياري |
|--|-------|-------------------|
| يشعر الأفراد بأهمية العمل الذي يقومون به داخل المؤسسة | 3.944 | 0.94233 |
| تطبق المؤسسة اللوائح التنظيمية بدقة أثناء العمل | 3.571 | 1.0419 |
| تتميز العلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين بالود والاحترام | 3.750 | 1.0488 |
| تتبنى الإدارة قيم أساسية ملزمة للعاملين مثل الترقية بناء | 3.375 | 1.2145 |

| على الكفاءة | | |
|--|-------|--------|
| الثقافة التنظيمية السائدة في المؤسسة تساعد على زيادة التماسك بين العاملين | 3.428 | 1.0930 |
| تعطي الإدارة العليا الفرصة للعاملين لسماع الشكاوى والاهتمام بالمقترحات التي يقدمونها | 3.035 | 1.3206 |
| يشعر الأفراد العاملين بالمؤسسة أنهم يعاملون بعدالة ومساواة | 2.750 | 1.1638 |
| تسعى الإدارة العليا إلى رفع مستويات الالتزام وتحقيق الولاء التنظيمي لدى الأفراد بالمؤسسة | 3.178 | 1.1925 |
| تحرص الإدارة العليا على انسياب المعلومات من أجل رفع إنتاجية الأفراد العاملين | 3.410 | 1.0917 |
| يحرص العاملين بالمؤسسة على استخدام الأجهزة والمعدات الاستخدام الأمثل | 3.535 | .97168 |
| تشجع الإدارة العليا العاملين على المصارحة والثقة المتبادلة بينهم | 3.160 | 1.1082 |
| الثقافة التنظيمية السائدة في المؤسسة هي أداة رقابية ذاتية لسلوك واتجاهات العاملين | 3.303 | 1.0254 |
| تحب عملك وتعتبره واجباً مقدساً | 4.375 | .82158 |
| تهتم المؤسسة بالبرامج التحفيزية للأفراد العاملين | 3.160 | 1.1874 |
| القيم هي محدد رئيسي لسلوك العاملين أثناء العمل | 3.982 | .98148 |

نلاحظ من خلال رقم (7) أن أكثر من نصف إجابات عينة الدراسة في هذا المحور اقترنت للوزن رقم (4) أي الموافقة والباقي اقترنت إجاباتهم من المحايد والذي أخذ وزن رقم (3) وسجلت الفقرة (13) في هذا المحور أعلى درجة من الموافقة بمتوسط بلغ (4.3750) أي كانت قريبة للموافقة بشدة وهي كانت تعبر عن مدى حب وقدسية العمل بالنسبة للموظفين ، بينما سجلت أقل قيمة في الفقرة رقم (7) حيث بلغت (2.7500) فكانت اتجاهها مابين المحايد والغير موافق وعبرت هذه النسبة على العدل والمساواة في المعاملة من قبل الإدارة للموظفين .

جدول رقم (8) باستخدام تحليل اختبار (T) لمتوسط إجابات العينة المتعلقة بالمحور الأول

| مستوى ثقة المجتمع 95% | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي لعينة المحور الأول | درجة الحرية | المحسوبة T | مستوى المعنوية |
|-----------------------|-------------------|------------------------------------|-------------|------------|----------------|
| | | | | | |
| 3.6717 | 3.2569 | 0.77444 | 3.4643 | 55 | 33.475 |
| 0.000 | | | | | |

من خلال نتائج اختبار T لمحور ثقافة المنظمة نجد أن متوسط الإجابات كان ما بين المحايد والموافقة وسجلت نتيجة مستوى المعنوية درجة اصغر من 0.05 وذا يؤكد لنا رفض الفرضية الأولى لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لتطبيق الثقافة التنظيمية على الكفاءة الإنتاجية بالمؤسسة الوطنية للنفط .

الجدول رقم (9) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني الالتزام الوظيفي

| العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري |
|--|---------|-------------------|
| تعمل الإدارة العليا على توظيف وقت العمل بشكل جيد | 3.6429 | 1.03447 |
| تأخذ الإدارة في الاعتبار أهمية الوقت في إنجاز الأعمال الموكلة للعاملين | 3.5357 | 1.02628 |
| تبذل الإدارة مجهوداً متزايداً من أجل تنفيذ وإنجاز العمل في الوقت المحدد | 3.6250 | 1.01914 |
| تحرص الإدارة على الالتزام بمواعيد الحضور والانصراف في الوقت المحدد | 3.8750 | .93541 |
| تستطيع التكيف مع الحالات الطارئة في العمل وذلك بتقليص أو تمديد وقت العمل | 3.8571 | .88273 |

يتبين لنا من إجابات أفراد العينة على فقرات الجدول رقم (9) أنها جميعها قريبة من الوزن (4) والذي يمثل الموافقة ولوحظ أن أعلى درجة في إجابات هذا المحور كانت للفقرة رقم (4) المتمثلة في حرص الإدارة على الالتزام بمواعيد الحضور والانصراف ونستنتج من هذه الإجابات إلى أن الالتزام الوظيفي له على إنتاجية العاملين داخل المنظمة قيد الدراسة .

جدول رقم (10) باستخدام تحليل اختبار (T) لمتوسط إجابات العينة المتعلقة بالمحور الثاني

| مستوى ثقة المجتمع 95% | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي لعينة المحور الأول | درجة الحرية | المحسوبة T | مستوى المعنوية |
|-----------------------|-------------------|------------------------------------|-------------|------------|----------------|
| | | | | | |
| 3.8864 | 3.2579 | 0.66929 | 3.7071 | 55 | 41.450 |
| 0.000 | | | | | |

من خلال نتائج اختبار T لمحور الالتزام التنظيمي نجد أن متوسط الإجابات كان قريبة جداً من الموافقة وسجلت نتيجة مستوى المعنوية درجة اصغر من 0.05 ولذلك نرفض الفرضية

الثانية لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لتطبيق الالتزام التنظيمي على الكفاءة الإنتاجية بالمؤسسة الوطنية للنفط .

الجدول رقم (11) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثالث الإبداع والابتكار

| الانحراف المعياري | المتوسط | العبرة |
|----------------------|---------|--|
| .92424 | 4.0179 | تحبذ تبني أساليب جديدة في أدائك لعملك حتى وإن كان هناك احتمال في عدم نجاحها |
| 1.07631 | 3.9286 | تفضل القيام بالأعمال الصعبة والمعقدة |
| .66058 | 4.0000 | لديك رؤية واضحة ودقيقة لمشكلات العمل |
| 1.11876 | 3.0536 | تعمل المؤسسة على تشجيع العاملين وتحثهم على تقديم أفكارهم ومقترحاتهم الإبداعية |
| 1.06356 | 3.3214 | تقوم المؤسسة بالتعاون مع مؤسسات ومراكز البحث العلمي والتطوير لتطوير الأفكار الإبداعية الجديدة المتعلقة بمجال أعمالها |
| .76085 | 4.3036 | تملك المهارة والقدرة على أداء عملك وإنجازه في الوقت المطلوب |
| 1.16385 | 3.7500 | تواجهك مشكلات تحول دون إمكانية إنجاز عملك بكفاءة وفاعلية |
| .89279 | 4.3036 | تلتزم بالوائح التنظيمية والتعليمات عند أدائك لعملك |
| .78769 | 4.1250 | تملك القدرة على معرفة الأخطاء الناتجة عن قيامك بأداء عملك وتصحيحها في الوقت المناسب |
| .84034 | 4.1964 | لديك المعرفة الكاملة بمتطلبات الوظيفة التي تشغلها |
| 1.23109 | 3.1071 | توفر المؤسسة المناخ الملائم للإبداع والتفكير في طرق عمل متطورة |
| 1.28617 | 3.2679 | توفر المؤسسة مجالاً لحرية المحاولة و الخطأ لدى الأفراد العاملين |

تبين من التحليل الإحصائي للجدول رقم (11) أن أكبر نسبة كانت متجهة نحو الوزن رقم (4) وبعض الإجابات الأخرى أخذت محايد أي اتجهت نحو الوزن رقم (3) وسجلت الفقرتين (6، 8) أعلى نسبتي إجابات أفراد العينة ويتضح أن الفقرة (4) كانت أقل نسبة . نستنتج من خلال هذه الإجابات إن معظم أفراد العينة في المنظمة قيد الدراسة يروون أن الإبداع والابتكار له اثر على إنتاجية العاملين داخل منظماتهم .

جدول رقم (12) باستخدام تحليل اختبار (T) لمتوسط إجابات العينة المتعلقة بالمحور الثالث

| مستوى ثقة المجتمع 95% | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي لعينة المحور الأول | درجة الحرية | المحسوبة T | مستوى المعنوية |
|-----------------------|-------------------|------------------------------------|-------------|------------|----------------|
| | | | | | |
| 3.9343 | 3.6282 | 0.57154 | 55 | 49.509 | 0.000 |

من خلال نتائج اختبار T لمحور الإبداع والابتكار نجد أن متوسط الإجابات كان اقر ما يكون للموافقة وبما أن نتيجة مستوى المعنوية درجة اصغر من 0.05 لا نقبل الفرضية الثالثة لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لتطبيق الإبداع والابتكار على الكفاءة الإنتاجية بالمؤسسة الوطنية للنقط

النتائج والتوصيات :-

أولا النتائج :

في نهاية هذه الدراسة يمكن استنتاج ملخصاً لأهم النتائج التي توصل لها الباحثان من خلال التحليل الإحصائي للبيانات.

- 1 - يوجد أثر لطبيعة الثقافة التنظيمية السائدة في المنظمة على الموظفين داخل المؤسسة .
- 2 - يوجد اثر للالتزام الوظيفي الموجود داخل المنظمة على إنتاجية العاملين بها.
- 3 - يوجد اثر للإبداع والابتكار بالمنظمة على أداء الموظف .
- 4 - غياب مبدأ العدل والمساواة من قبل المسؤولين أثناء التعامل مع الموظفين.
- 5 - القيم والمبادئ التي يحملها الموظفين لها تأثير كبير على سلوكهم أثناء انجاز أعمالهم.
- 6 - ينجز الأفراد الأعمال المكلفون بها في الوقت المحدد.
- 7 - يحبذ العاملون داخل المؤسسة استخدام كل ما هو جديد في العمل.
- 8 - يحترم العاملون اللوائح والقوانين أثناء تأدية أعمالهم.
- 9 - تحرص الإدارة على الاهتمام بإدارة الوقت في إنهاء أعمالها.

ثانيا التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها نوصي بجملة من التوصيات أهمها مايلي:

- 1 - توفير مناخ عمل يسوده العدل والمساواة بين الرئيس والمؤوسين داخل المؤسسة.
 - 2 - إدخال أساليب عمل جديدة على العاملين من وقت إلى آخر.
 - 3 - تحفيز العاملين اللذين يرغبون في الإبداع والابتكار في أعمالهم.
- العمل على وضع برامج لتحقيق الولاء التنظيمي لدى الأفراد العاملين بالمؤسسة.

المراجع:

أولاً المراجع العربية:

- أبوالنصر مدحت، مهارات المدرب المتميز، منشورات المجموعة العربية للتدريب والنشر ط1، 2009.
- أحمد جاد عبد الوهاب، السلوك التنظيمي، دار الوفاء، المنصورة، 2000.
- أحمد عبد الهادي محرز (2001)، " إدارة الجودة الشاملة لتحسين إنتاجية الطاقة الكهربائية لمحطات التوليد بالشركة القابضة لكهرباء مصر " رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية والمالية
- العميان محمود سلمان، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، دار وائل، عمان، 2005.
- ألياس سالم، تأثير الثقافة التنظيمية على أداء الموارد البشرية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للألمونيوم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006.
- انتصار الطاهر كشاد، تانقافة التنظيمية وأثرها على فاعلية أداء الموارد البشرية، دراسة تطبيقية في شركة ليبيا للتأمين، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس، 2016.
- بروكوبنكو، (1988)، جوزيف. إدارة الإنتاجية مرشد عملي. منظمة العمل الدولية، جنيف.
- جرينبرج جبرالد- روبرت بارون، إدارة السلوك في المنظمات. تعريب رفاعي محمد، إسماعيل بسيوني، دار المريخ للنشر، الرياض 2004.
- جواد شوقي، السلوك التنظيمي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- حسين حريم، الثقافة التنظيمية وتأثيرها في بناء المعرفة التنظيمية، دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي الأردني، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 2، 2006.
- حمد بن فرحان الشلوي، الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالالتزام التنظيمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005.
- صدقي مشعود مرزوقي، التفكير الإبداعي والتغيير في المنظمة، الملتقى الدولي حول استراتيجيات التنظيم، الجزائر: جامعة قاصدي ورقلة، 2012

- عبدالغفور يونس، نظريات التنظيم الإداري، المكتبة الحديثة، الإسكندرية، 1999.
- علي السلمي، (1990)، إدارة الأفراد لرفع الكفاءة الإنتاجية . دار المعارف ، القاهرة.
- كامل حسن المغربي، السلوك التنظيمي مفاهيم وأسس سلوك الفرد والجماعة في التنظيم، دار الفكر للنشر، عمان، 2010. - مصطفى محمد أبوبكر، التنظيم الإداري في المنظمات المعاصرة، الاسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2005.
- محمد إبراهيم الأعوج (2004)، " محددات الطاقة الإنتاجية وأثرها على الكفاية الإنتاجية: دراسة تطبيقية على الشركة العربية - للإسمنت" رسالة ماجستير غير منشورة الأكاديمية الليبية، طرابلس 2004.
- مصطفى محمد الخشروم، تأثير مناخ الخدمة في الالتزام التنظيمي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27) العدد الثالث 2011.
- مصطفى ، محمد كامل (1996)، " الإنتاجية وطرق قياسها والعوامل المؤثرة فيها " . مجلة المال والتجارة ، العدد 170، ص ص 5-18 .
- نجوى عبدالله الطبلاني، تأثير ثقافة المنظمة على الفعالية التنظيمية والولاء التنظيمي، كلية العلوم الادارية، جامعة العلوم التطبيقية، المنامة، 2012.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Elaine morley (2007), A practitioners Guide to public Sector productivity Improvement. New York, Robert publishing company.
- Meredith Jack (2008), The Management Of Operations, (N.Y: John Wiley & Sons.
- Saunders, M., Lewis, P. & Thornhill, A (2009), " Research Method for Business Students," (5th edn). Harlow, Pearson Education.
- Yin, R. K. (2009), "Case Study Research: Design and Methods," London Sage Publications Inc.



مشاكل التسويق المصرفي للخدمات المصرفية الالكترونية وعلاقتها برضاء العملاء

د.حاتم عبدالكريم زغيل

كلية الاقتصاد العجيلات

جامعة الزاوية

Problems of bank marketing and electronic banking and its relationship to customer satisfaction

Dr. HATIM ZGHEEL

Faculty of Economics, Zawiya University, Libya

المخلص

التسويق المصرفي نشاط متجدد ومتطور ويحوى مجموعة من الانشطة المخططة والمتخصصة والهادفة تمكن المصرف من إيصال الخدمات التي ينتجها إلى الجمهور المصرفي بالشكل الذي يشبع الحاجات ويلبي الرغبات ويشكل الرضا لديهم ، ويحقق المستوي المطلوب او المستهدف من الربحية لإدارة المصرف . ويعد تسويق الخدمات المصرفية من المواضيع الحديثة والمهمة كما انه اكثر صعوبة من تسويق السلع بسبب خصائص الخدمة ويلاحظ ان المصارف اتجهت مع بداية السبعينات إلى الاهتمام بالتسويق المصرفي كونه اصبح من الوظائف الرئيسية لها في الالونة الاخيرة مما أوجب علي المصارف البحث عن الاساليب والنماذج التي تميز خدماتها عن أقرانها .

Abstract

Bank Marketing is a renewed and sophisticated activity that contains a range of planned, specialized and targeted activities. The Bank is able to deliver the services it produces to the banking public in a manner that satisfies the needs, meets the desires and satisfies them and achieves the desired level of profit or profitability.

The marketing of banking services of modern and important topics and it is more difficult to market goods because of the characteristics of the service notes that the

banks tended towards the beginning of the seventies to pay attention to banking marketing being a salient of its main functions in recent times, forcing banks to search for methods and methods that distinguish services from Pair them.

1 مقدمة

يشهد القطاع المصرفي علي مستوي عالمي تنافساً شديداً منقطع النظير بسبب نمطية الخدمة التي تقدمها المصارف نظراً لتغير بيئة التسويق المصرفي بشكل سريع ، كما أن التحديات والمشاكل التي تواجه تسويق الخدمة المصرفية هي العولمة التي تواجهها المصارف . إن التسويق المصرفي للخدمات المصرفية تعد الوسيلة الفاعلة التي تمكن من فتح قنوات الاتصال بين المصرف والجمهور (العملاء)، والتي عن طريقها تتيح للعملاء الحصول علي أفضل الخدمات بأسرع وقت وإقل تكلفة ممكنه. أن هذه الدراسة ستركز علي اهم المشاكل التي تواجه المصارف في تطبيق اسلوب التسويق المصرفي الالكتروني ومدي إمكانية وضع آليه تضمن حق المودع وتوفر له قدر كافي من الأمان وتحد من المخاطر لضمان تقديم أفضل خدمة مصرفية بالجودة والكفاءة المطلوبة .

2- مشكلة الدراسة

من خلال التطور والانفتاح في عمل المصارف والذي أصبح أمراً قادم لا مفر منه ، وأيضاً نتيجة لزيادة حجم المعاملات المصرفية كماً ونوعاً وتداخل أعمال المصارف سواء كانت بداخل أو بالخارج مع بعضها كل هذا قد يجعل المصارف أمام مواجهه غير مسبوقه مع مؤسسات أكبر حجماً وأكثر خبرة وقدرتها علي أن تضع امام العملاء خيارات لا متناهية من الخدمات وهذا لا يكتمل إلا من خلال قنوات تعمل علي تسويق الخدمات بكفاءة عالية كما يمكن تلخيص المشكلة في التالي :-

أ - هل تترك الادارات المصرفية لأهمية التسويق المصرفي الالكتروني في العمل المصرفي وفي التعامل مع الزبائن الحاليين والمستقبليين .

ب - هل للتسويق الالكتروني المصرفي اثر في تحسين الخدمة المصرفية المقدمة.

ج - هل التسويق الالكتروني المصرفي قادراً علي تحقيق مستوي ملائم من رضا الزبائن والمتعاملين بالخدمة المقدمة .

2- فرضية الدراسة

بناء على التساؤلات سابقة الذكر يمكن صياغة فرضية الدراسة بشكل التالي: عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المشكلات التي تواجه التسويق المصرفي الالكتروني في ليبيا ورضاء الزبائن (كما يتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية :-

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المشكلات الامنية ورضاء الزبائن .

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المشكلات النقدية ورضاء الزبائن

ج - لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مشكلات ضعف المهارات الفنية للأفراد ورضاء الزبائن .

د- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المشكلات التشريعات القانونية ورضاء الزبائن .

هـ- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المشكلات الادارية والتنظيمية ورضاء الزبائن .

و- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المشكلات التمويلية ورضاء الزبائن .

3- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور البارز والحيوي الذي يقوم به التسويق المصرفي من خلال دعمه لنمو وبقاء ورفع ثقة العملاء أتجاه المصرف من خلال محصلة الخدمات التسويقية المصرفية المتنوعة التي يقدمها المصرف وفق عدده أدوات وقنوات وأساليب مصرفية .

4- أهمية الدراسة تبرز أهمية الدراسة في الآتي :-

- أ- التطرق الي ما مدي تطبيق المؤسسات المصرفية للتسويق المصرفي .
- ب- أن ما يتم التوصل إليه في الدراسة يعتبر إضافة علمية مفيدة في مجال الاختصاص .
- ج - أن ما يتم التوصل اليه في مجال تطوير الخدمة المصرفية الالكترونية سيكون له دور في تعزيز رضاء الزبائن والمتعاملين مع الخدمات المقدمة .

5- مجتمع وعينة الدراسة

تم اختيار عينة من المصارف العاملة في ليبيا وهي فروع مصرف الجمهورية والصحابي والوحدة لتكون مجتمع الدراسة كما تم اختيار عينة عشوائية (68) من الزبائن والمتعاملين في مدينة طرابلس لتكون عينة الدراسة .

6- ادوات الدراسة

تم تصميم استبانته لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة وتتكون من ثلاثة اجزاء حيث يتضمن الجزء الاول علي معلومات عامة وفي حين الجزء الثاني تضمن 22 عبارة موزعة حسب مشكلة الدراسة ،أما الجز الثالث تكون من 10 عبارة تتعلق بمستوي رضا الزبائن .

7- الاساليب الاحصائية المستخدمة

تم اعتماد بعض مقياس النزعة المركزية كالتكرارات والوسط الحسابي والنسب المئوية ومقاييس التشتت كالانحراف المعياري ،واعتماد ارتباط سيرمان لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة .

ثانياً : الإطار النظري للبحث

ظهر التسويق المصرفي حوالي (1966 - 1967) ولم يعرف تطوراً حقيقياً إلا في الفترة (1973 - 1974) وقد تعدى التسويق المصرفي مع التطور الزمني مجرد سوق الأفراد (الادخار) إلى خدمات بنكية أخرى مثل الاستعلامات والسياسة وغير ذلك وتحقق ذلك بإثراء تشكيلة الخدمات وتتنوع النشاطات الخاصة بالقروض والتوزيع بشكل مكثف من مبدأ أساسي " استقبل زبائنك ولا تنتظر قدومهم " (الحضيري،2006) ،، وفيما يلي بعض التعاريف المتعلقة بالتسويق المصرفي والتي نراها أكثر دلالة .

التسويق المصرفي يعني ذلك الجزء من النشاط الإداري للبنك الذي يهتم بتوجيه تدفق الخدمات والمنتجات المصرفية لإشباع رغبات مجموعة معينة من العملاء بما يحقق تعظيم ربحية البنك وتوسعة واستمراره في السوق المالية (الحضيري ،2006) .

" التسويق المصرفي هو النشاط الرئيسي أو الوظيفة الفعالة التي يتم على ضوءها تحديد مختلف المعايير والأسس التي تحدد احتياجات السوق ورغباته وتحديد الاستراتيجيات اللازمة لبقاء الزبائن الحاليين وكسب زبائن جدد عن طريق استنباط أسس معرفية لفهم المنافسين الحاليين والمرقبين (الجنابي،كاظم،2010) .

وبصفة عامة تعمل إدارة التسويق في البنوك باعتبارها أهم منظمات الأعمال الديناميكية على تحقيق الانسجام والتوافق بين إدارة البنك وإدارتها وأقسامها لتعمل بشكل متكامل على تحقيق الهدف المخطط للبنك من خلال السلطة الوظيفية لإدارات الإنتاج والتمويل والموارد البشرية ، وللتسويق نفس الأهمية في الجهاز المصرفي تبعاً لقدرته على حل مشاكل التسويق مثل إنتاج فروع جديدة للبنك وإنتاج خدمات مصرفية وإجراء دراسات تسويقية للعميل ورغباته ودوافعه وكيفية إشباع هذه الرغبات من الناحية المصرفية مع الضمان استمرار رضا العميل تجسيدا لاستمرار التعامل والثقة .

بناء على ما سبق ذكره يصبح التسويق في البنوك الأداة الرئيسية لتفاعل البنك وتفعيله وأداة توافقه وتحسين أدائه وموازنه وإثراء قوى العمل والفعل داخله والإبداع الذاتي وترسيخ الابتكار لكي تزداد السرعة والدقة والفعالية بما يعمل على تحقيق الهدف النهائي للبنك ، فكل هذه العوامل أدت إلى ازدياد الأنشطة التسويقية في البنوك ومن ثم تعقد الوظيفة التسويقية داخل البنك في ظل محددات الثبات والحركة المحيطة بالنشاط المصرفي محلياً وعالمياً ومن خلال التعريفات السابقة يتضح أن التسويق المصرفي يركز على الأمور التالية :

- أن التسويق المصرفي توجه نحو العميل ليبقى ويستمر ولاءه وتعامله مع المصرف ، أي ماذا يريد العميل وما هي المنفعة أو الخدمة التي يقدمها المصرف.

- خلق نوع من التوازن بين هدف الربحية للمصرف وبين حاجات ورغبات العملاء من الخدمات المصرفية ، وهذا يقودنا إلى أن ربحية المصرف تتبع من قدرته على إشباع وتلبية حاجات ورغبات عملائه أفراداً أو مؤسسات وبمختلف شرائحهم (الحداد، 2009).

- زيادة الترابط بين الموظفين والعملاء من جهة وبين الموظفين بعضهم ببعض من جهة أخرى ، وتقدير درجة انتمائهم للمصرف من جهة أخرى ، وتقديم الخدمات بكفاءة عالية للعملاء الحاليين والمستقبليين لضمان ولائهم للمصرف .

2- مفهوم التسويق الإلكتروني

أسهم التقدم المستمر في مجال تكنولوجيا المعلومات في تطوير عمل المؤسسات المصرفية والسرعة في تقديم الخدمات المصرفية بالسماح للزبائن والمتعاملين في اجراء العمليات المصرفية ذات الصلة باعتماد شبكات الاتصال الالكترونية المختلفة وهو ما دفع البيئة المصرفية الالكترونية للتنافس الشديد لكسب المزيد من الزبائن والمتعاملين .

أن التسويق الإلكتروني ذلك العلم الذي يطبق استخدام الحاسب وتكنولوجيا الاتصالات لتسويق المنتجات والخدمات علي شبكة الانترنت للربط بين المنتج والمستهلك ،كما يعرف ايضاً بأنه تعامل تجاري قائم علي تفاعل اطراف التبادل الكترونياً بدلاً من الاتصال المادي المباشر (العقاد،2004).

3- عناصر التسويق الإلكتروني

اهم عناصر التسويق الإلكتروني تتلخص في التالي (مولينو،2006):-

-الاتصالات : حيث تمثل البنية التحتية لعمل شبكة الانترنت والمرتبطة اساساً مع مجهزي الخدمة للانترنت .

-البرامجيات : وتمثل البرامج المعدة لعرض السلع والخدمات علي الشبكة العنكبوتية الانترنت ،انظمة الفائدة الإلكترونية .

-الاسواق : وتأخذ اشكال مختلفة كما هو اسواق البحث المباشر ،هياكل ادارة سلسلة التجهيز بين المنظمات .

4 - أهمية التسويق المصرفي

تتضح أهمية التسويق في القطاع المصرفي في التعريف المقدم عنها بأنها " نظام متكامل ينطوي على سلسلة من العمليات الذهنية والميدانية المصممة بهدف جمع المعلومات عن ظاهرة أو مشكلة تسويقية ذات طبيعة مصرفية" (مولينو،2006) ، ثم تصنيف وتحليل وتفسير هذه المعلومات بأسلوب منطقي علمي يستطيع الباحث من خلاله الوصول إلى مجموعة من النتائج التي يمكن أن تساعد في فهم تلك الظاهرة أو المشكلة محل البحث ، ومن ثم التنبؤ بما سيكون عليه سلوكها في المستقبل .

ويمكننا من خلال ما سبق توضيح الأهمية الكبيرة للتسويق المصرفي في النقاط التالية :

- من خلال التسويق المصرفي تستطيع إدارة المصرف أن تكون أكثر قرباً ودافعاً والتصاقاً بالبيئة التي يتواجد فيها المصرف ، إذ أن التسويق المصرفي يقدم كافة المعلومات لإدارة المصرف فيما يتعلق بالبيئة وواقعها الاقتصادي والاجتماعي ، وبالتالي فهي أداة تمكن إدارة المصرف من الإطلاع الدائم والدقيق على كافة التغيرات البيئية المحيطة بالمصرف ، والمؤثرة على واقعه الحالي وتطوره مسبقاً(عبد الحميد،2010).

- يعتبر التسويق المصرفي مصدراً فعالاً لكافة أنواع المعلومات التي تحتاجها إدارة المصرف ، والتي تعتبر المدخلات الأساسية لكافة إستراتيجيات المصرف سواء في المدى الطويل أو في مجال العمل اليومي بالمصرف .

- من خلال التسويق المصرفي تستطيع إدارة المصرف تحديد اتجاهات أفراد الجمهور نحو المصرف وردود أفعالهم ومستوى رضاهم في تقديم نوعية الخدمات المصرفية المقدمة لهم وكفاءة تقديمها ، أي ما مدى شعور عملاء المصرف بالارتياح تجاه ما يقدم لهم من خدمات - يعتبر التسويق المصرفي أداة مساعدة في التخطيط التسويقي وأداة رقابية لنتائج الخطة التسويقية ، حيث تساعد بحوث التسويق في اكتشاف الأخطاء أو جوانب القصور في الخطة التسويقية لنتمكن من اتخاذ التصحيح أو العلاج المناسب وفي الوقت المناسب .

- يعتبر التسويق المصرفي وسيلة فاعلة في الرفع من كفاءة تقديم الخدمات ، وذلك بدراستها للوضع القائم للخدمات المصرفية والكشف عن أسباب الروتين والتعقيد الزائد في الخدمات المصرفية واقتراح الحلول ومعالجة الأسباب لمساعدة الإدارة في تقديم نتائج العمل ومراقبة الأداء الفعلي ، وما هي درجة الأداء النسبي للخدمات الحالية ، ومدى انتشارها وكفايتها .

5- التسويق المصرفي الإلكتروني عبر الإنترنت والخدمات الالكترونية المصرفية

نتيجة للتطورات المتسارعة في ميدان الأعمال الإلكترونية، بدأت المؤسسات الخدمية بشكل عام والمصرفية بشكل خاص تتنافس في إنشاء مواقع خاصة لكل منها على شبكة الإنترنت، من أجل الوصول إلى عملائهم الحاليين والمتوقع انضمامهم إليها في المستقبل القريب. ومحاولة خدمتهم بكافة الوسائل التقليدية والتقنية المتاحة بتوفير وسائل إضافية لتمييز من خلالها عن بقية المؤسسات المصرفية بتقديم خدمات ومنافع تصب في زيادة القيمة والمنفعة المقدمة للعميل والتي تصب في تقليل التكاليف المالية للخدمة المصرفية والتكاليف المالية المرافقة لها، إضافة الى تخفيض الأعباء والتكاليف غير المادية من أعباء جسدية ونفسية يتكبدها العملاء من أجل الحصول على الخدمة المصرفية، هنالك مجموعة من الأدوات والوسائل الأساسية التي تستخدم في تسويق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت منها (الدسوقي،2005):

1-الموقع الإلكتروني: بداية لا بد من القول إن الموقع الإلكتروني هو أداة ترويجية فاعلة للأعمال الإلكترونية بشكل عام وتسويق الخدمات المصرفية بشكل خاص، لكن هذا الموقع

يحتاج إلى ترويج أيضا حتى ينجح في أداء وظائفه الترويجية والتسويقية الأخرى بصورة فاعلة

2- محركات البحث: يقوم العملاء وطالبي الخدمة المصرفية عادة بالبحث عن المؤسسات المصرفية أو لطلب خدمات مصرفية إضافية من خلال محركات البحث المنتشرة على شبكة الإنترنت، وهذه المحركات توصل العملاء إلى أهدافهم البحثية بتزويدهم عدد كبير من البدائل المتوافرة ويختار العميل الإلكتروني منها ما يناسبه ويلائمه (مجلة اتحاد المصارف العربية، 2010)

3- الإعلان الإلكتروني: إن حركة النشاط الإعلاني عبر شبكة الإنترنت في تحسن وتطور مستمرين، ويزداد حجم هذا النشاط عام بعد عام، ويزداد بصورة متسارعة أعداد المؤسسات المصرفية التي تعتمد على هذه القناة لنشر إعلاناتها والترويج لخدماتها وأفكارها المختلفة، ويمتاز الإعلان عبر الإنترنت بالعديد من المزايا منها القدرة العالية على استهداف قطاعات واسعة جدا من العملاء في الأسواق المحلية والعالمية، وسهولة كسب واستقطاب أعداد كبيرة من المتلقين Audience الذين يعرض عليهم الإعلان. وينبغي أن تختار المؤسسات المصرفية المواقع المناسبة والمشهورة لتنتشر عبرها إعلاناتها الإلكترونية.

4- الرعاية الإعلامية: بموجب هذا النمط تسمح إدارة الموقع لإحدى المؤسسات التي ترغب في الإعلان عن نفسها برعاية هذا الموقع أو برعاية جزء منه، أي أن ترعى إحدى زواياه التي تكون في الأغلب ذات ارتباط بنشاطها.

5- البريد الإلكتروني: يمكن استخدام البريد الإلكتروني في العمليات المصرفية لإرسال الوثائق المطلوب إلحاقها بالرسائل أو استلام الوثائق المطلوب استلامها، ويتم ذلك عن طريق تأمين الوثائق إلكترونيا وإرسالها كملحق Attachment أو كمرفق .

6- الكتالوج الإلكتروني: يمكن استخدام الكتالوج الإلكتروني في التسويق للمؤسسات المصرفية بإرسال الكاتالوجات (on-line) التي غالبا ما تكون مطبوعة أو على شكل CDS أو فيديو وتحتوى على المادة التي ترغب المؤسسة المصرفية في إطلاع عملائها عليها (مجلة المصارف والمؤسسات، 2006).

7- الاتصال الهاتفي: يتضمن التسويق الهاتفي المكالمات الصادرة والواردة للمؤسسة المصرفية لجذب عملاء جدد، والتواصل مع العملاء الحاليين، وخدمتهم والإجابة على

أسئلتهم من خلال الهاتف، فالاتصال الهاتفي يساعد في تخفيض التكاليف التسويقية وجذب العملاء الجدد وزيادة مستوى رضاهم عنها .

أما باقي الخدمات الالكترونية المصرفية المقدمة مثل خدمة الصرافي الالي - البطاقة الذكية - خدمة التحويل الالكتروني - خدمة المقاصة - جهاز القرص الالي - خدمة نقاط البيع - خدمة الرسائل الهاتفية - خدمة الاطلاع علي الحساب المصرفي عبر الانترنت .

6- المشاكل التي تواجه تطبيق التسويق الالكتروني

نلخص المشاكل التي تواجه التسويق المصرفي بوجه عام في النقاط التالية :-

- المشاكل الامنية : وترتبط هذه المشاكل بسهولة الاختراق الامني للشبكة وإمكانية التلاعب في أموال المودعين .

- المشاكل التقنية : وترتبط هذه المشاكل بصعوبة الحصول علي اجهزه الحاسب المتطورة وضعف شبكات الانترنت وقلة مراكز الصيانة .

- المشاكل التشريعية والقانونية : وترتبط هذه المشاكل بضعف الانظمة والقوانين والتشريعات

- المشاكل الادارية والتنظيمية : وترتبط هذه المشاكل بضعف هندسه العمل المصرفي وتكلفة مع اسلوب العمل الجديد ، الي جانب قلة العنصر البشري المتخصص .

- المشاكل التمويلية : وترتبط هذه المشاكل بقلة او ضعف المبالغ المخصصة لتطوير التسويق المصرفي ،الي جانب قلة المبالغ المخصصة للتدريب الكوادر البشرية .

الإطار العملي للبحث

1 : الجانب الاحصائي : تم اعتماد بعض مقياس النزعة المركزية كالتكرارات والوسط الحسابي والنسب المئوية ومقاييس التشتت كالانحراف المعياري ،اعتماد ارتباط سبيرمان لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة حيث تم توزيع الاستبيان علي عينة البحث البالغة 68 من المتعاملين مع المصارف كما هي موضحة بالجدول رقم (1) (تشاو، 2004) :

| البيان | عدد الفروع | النسبة | عدد المتعاملين | النسبة |
|----------------|------------|--------|----------------|--------|
| مصرف الجمهورية | 8 | 47 | 36 | 52.9 |
| مصرف الوحدة | 6 | 29.4 | 24 | 35.2 |
| مصرف الصحاري | 3 | 23.5 | 8 | 11.7 |
| المجموع | 17 | 100 | 68 | 100 |

2: عرض النتائج وتفسيرها: كما سبق القول، فقد وزعت استمارة الاستبيان على عينة البحث البالغة 68 من متعاملي المصارف المبحوثة للتعرف على أهم المشكلات التي تواجه التسويق المصرفي الالكتروني وعلاقته برضاء الزبائن وكان متوسط إجابات أفراد عينة البحث والانحرافات المعيارية لها حسب ما يظهره الجدول رقم (2) (جودة، 2008).

جدول رقم (2) يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وحسب آراء أفراد عينة البحث

| الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | ر.م |
|-------------------|---------------|-----|
| 0.943 | 3.647 | 1 |
| 1.037 | 3.294 | 2 |
| 0.964 | 3.765 | 3 |
| 1.086 | 2.985 | 4 |
| 1.215 | 3.544 | 5 |
| 1.118 | 3.132 | 6 |
| 1.043 | 3.544 | 7 |
| 1.058 | 3.471 | 8 |
| 0.970 | 3.500 | 9 |
| 0.967 | 3.426 | 10 |
| 1.063 | 3.221 | 11 |
| 0.967 | 2.574 | 12 |
| 0.876 | 4.088 | 13 |
| 0.977 | 4.000 | 14 |
| 1.001 | 3.794 | 15 |
| 0.873 | 3.794 | 16 |
| 0.929 | 3.632 | 17 |
| 0.995 | 3.603 | 18 |
| 1.026 | 3.588 | 19 |
| 0.997 | 3.574 | 20 |
| 0.871 | 3.676 | 21 |
| 0.950 | 3.412 | 22 |
| 0.949 | 3.103 | 23 |
| 1.006 | 3.132 | 24 |
| 1.014 | 2.956 | 25 |
| 0.918 | 2.806 | 26 |
| 1.078 | 2.824 | 27 |
| 1.021 | 2.868 | 28 |

| | | |
|-------|-------|---------|
| 1.097 | 2.926 | 29 |
| 0.920 | 3.250 | 30 |
| 0.888 | 3.324 | 31 |
| 0.886 | 3.426 | 32 |
| 1.001 | 3.371 | المجموع |

فيما يتعلق بمشكلات التسويق المصرفي الالكتروني:

1-المشكلات الأمنية: وهي تلك المشكلات التي تتعلق بسهولة الاختراق الأمني للشبكة الالكترونية من قبل قرصنة الشبكة وجرائم الاحتيال الالكتروني وغيرها لاحتمالات سرقة أموال المودعين، حيث تركز الأسئلة من (1-3) المشكلات الأمنية التي شار إليها أفراد عينة البحث فقد سجل السؤال الثالث المتعلق بشعور أفراد عينة البحث بالقلق الشديد من الإمكانات الاحتيال الالكتروني علي الشبكة أعلى وسط حسابي (3.765) وبانحراف معياري (0.964) في حين سجل السؤال الثاني اقل وسط ضمن المجموعة (3.294) بانحراف معياري (1.037) وهي إشارة إلى القلق الواضح من الاحتيال الالكتروني على الشبكة الالكترونية للمصارف مما يدفع إلى عزوف البعض من التعامل بالأسلوب الالكتروني.

2-المشكلات التقنية: وهي تلك المشكلات التي تتعلق بالجوانب التقنية للشبكة مثل ضعف تغطية الشبكة الالكترونية وصعوبة الحصول على الحاسبات المتطورة وباقي المعدات الالكترونية إلى جانب توفر مراكز الصيانة والتحديث حيث تركز الأسئلة من (4-8) المشكلات التقنية التي قد يواجهها التسويق المصرفي الالكتروني فقد تساوي السؤالين الخامس والسابع الذين يتعلقان بضعف تغطية الشبكة الالكترونية وارتفاع تكاليف الحصول على المعدات الالكترونية بتسجيلهما أعلى وسط حسابي 3.544 بانحراف معياري (1.215) للسؤال الخامس و(3.544) بانحراف معياري (1.043) في حين سجل السؤال الرابع المتعلق بصعوبة الحصول على أجهزة الحاسوب المتطورة اقل وسط حسابي (2.985) بانحراف معياري (1.086) وهي إشارة إلى أن هنالك صعوبات تقنية متعددة تواجه التسويق المصرفي الالكتروني تتطلب المراجعة المستمرة رغم أن أفراد عينة البحث لم يؤيدوا وجود صعوبات في الحصول على أجهزة الحاسوب المتطورة.

3- مشكلات ضعف المهارات الفنية للأفراد: وهي تلك المشكلات المتعلقة بضعف المعرفة الفنية والمهارية للأفراد أنفسهم في التعامل مع شبكة الحاسوب الالكترونية حيث تركز الأسئلة من (9-12) المشكلات البشرية أي مشكلة (المتعاملين) ذاتهم، وفي هذا المجال فقد سجل السؤال التاسع المتعلق بشعور أفراد عينة البحث بأن مهاراتهم بسيطة في التعامل مع الشبكة الالكترونية أعلى وسط حسابي (3.500) بانحراف معياري (0.970) في حين سجل السؤال رقم 12 المتعلق بتوفر الخدمات المصرفية الالكترونية في أعمال التسويق المصرفي الالكتروني اقل وسط حسابي (2.574) بانحراف معياري (0.967) ويلاحظ من إجابات أفراد عينة البحث بأنهم يتفقدون على بساطة إمكاناتهم المعرفية في مجال التعامل مع تقنيات الحاسوب إلى جانب عدم اتفاق بعضهم على توفر الخدمات المصرفية الالكترونية لإغراض التسويق الالكتروني المصرفي مثل خدمات الصراف الآلي، خدمة البطاقة الذكية، الخدمة المصرفية عبر شبكة الانترنت وغيرها من الخدمات المصرفية الالكترونية وهي إشارة لتخلف تلك المؤسسات المصرفية عن التطورات التقنية المصرفية وعدم مواكبتها لتلك التطورات.

4- المشكلات التشريعية والقانونية: وهي تلك المشكلات المتعلقة بتوفر أو عدم توفر الأغذية التشريعية والقانونية التي تحد من التجاوز على الشبكة من قبل المتطفلين والقرصنة إلى جانب توفير الضمانات المتاحة للمودعين في مواجهة المخاطر الالكترونية، حيث تركز الأسئلة من (13-15) المشكلات التشريعية والقانونية ويظهر من الجدول أعلاه بأن جميع الأسئلة المتعلقة بهذا المحور قد تجاوزت المتوسط العام (3.371) وهي السؤال الثالث عشر المتعلق بمحدودية التشريعات القانونية في مواجهة المتطفلين على الشبكة الالكترونية حيث سجل أعلى وسط حسابي (4.088) بانحراف معياري (0.876) والسؤال الرابع عشر الذي يليه والمتعلق بضعف الوعي القانوني في الحد من المتجاوزين على الشبكة بوسط حسابي (4.000) بانحراف معياري (0.977) والسؤال الخامس عشر الذي يليه كذلك والمتعلق بضعف الضمانات المتاحة للمودعين من قبل الجهات العليا في مواجهة مخاطر الالكترونية والذي سجل اقل وسط حسابي (3.794) وبانحراف معياري (1.001)، وتشير الإجابات أعلاه من إن أفراد عينة البحث يؤكدون بأن هنالك مشكلات ترتبط بضعف التشريعات القانونية التي تحد من تجاوز القرصنة والمتطفلين على الشبكة

الالكترونية وتؤدي إلى صعوبات في فعاليات وأنشطة التسويق الالكتروني المصرفي في العراق.

5- المشكلات الإدارية والتنظيمية: وهي تلك المشكلات المرتبطة بضعف هندسة العمل المصرفي وتكيفه مع التوجهات الإدارية الحديثة في العالم وأسلوب العمل المتبع فيه إلى جانب مشكلات مقاومة الموظفين المصرفيين لاعتماد الأسلوب الالكتروني في تسويق الخدمة بالجودة المطلوبة ورغبتهم باعتماد الأسلوب التقليدي للتسويق، وقد تركز الأسئلة من (16-20) المشكلات والتنظيمية التي يعاني منها التسويق الالكتروني المصرفي حيث يلاحظ أن جميع الأسئلة المتعلقة بهذه المجموعة قد تجاوزت عتبة المتوسط العام (3.371) مما يعني إن أفراد عينة البحث يؤيدون وجود مشكلات إدارية وتنظيمية تعيق تلك الأنشطة حيث سجل السؤال السادس عشر المتعلق بأن التعامل الالكتروني غير موجود أصلاً لدى بعض المصارف قد سجل السؤال أعلى متوسط (3.794) بانحراف معياري (0.873) في حين سجل السؤال (20) المتعلق لسهولة ومقبولية الأسلوب التقليدي للتسويق المصرفي من قبل أفراد عينة البحث حيث سجل متوسط (3.676) بانحراف معياري (0.997) وتشير النتائج أعلاه إلى أن هنالك صعوبات جدية تواجه عملية التسويق الالكتروني المصرفي بعضها مرتبط بضعف الهيكلية الإدارية بتلك المصارف وبعضها الآخر مرتبط بعدم رغبة قياداتها الإدارية وكادرتها الوسطى باعتماد الأسلوب المصرفي الحديث في تسويق الخدمة المصرفية الالكترونية إلى جانب ضالة إعداد المتخصصين الكترونياً في العمل المصرفي وهو ما سينعكس سلبياً على أهداف المصرف في الربحية ورضاء الزبائن.

6- المشكلات التمويلية: وهي تلك المشكلات المتعلقة بضعف التخصيصات المالية لشراء الأجهزة والمعدات الالكترونية وإنفاذ برامج التدريب والتطوير للموارد البشرية لإشاعة الوعي الالكتروني في تقديم الخدمة المصرفية، وتمت الإشارة في السؤالين (21-22) المشكلات التمويلية حيث يلاحظ بأن إجابات أفراد عينة البحث في هذه المجموعة قد تجاوزت عتبة المتوسط العام (3.371) حيث سجل السؤال (21) المتعلق ببساطة وعدم كفاية التخصيصات المالية أعلى متوسط حسابي (3.676) بانحراف معياري (0.871) يليه السؤال (22) المتعلق بوجود تعقيدات في الحصول على التخصيصات المالية المطلوبة

بمتوسط حسابي (3.412) وانحراف معياري (0.950) ويلاحظ من إجابة هذين السؤالين بأن أفراد عينة البحث متفقين على وجود صعوبات مالية جديّة تواجه التسويق المصرفي الالكتروني مما يتطلب وضع السياسات المناسبة لخلق البيئة التقنية الملائمة لتطوير المصرفي في العراق.

ولغرض التعرف على تسلسل وأهمية كل من مجموعة المشكلات التي تؤثر على أنشطة التسويق المصرفي الالكتروني فإن الجدول رقم (3) يبين المجموعات حسب أوساطها الحسابية وانحرافاتها المعيارية.

جدول رقم (3) يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري حسب المجموعات

| المجموعة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|--------------------------------------|---------------|-------------------|
| المشكلات الأمنية | 3.569 | 0.998 |
| المشكلات التقنية | 3.335 | 1.123 |
| المشكلات ضعف المهارات الفنية للأفراد | 3.180 | 1.052 |
| المشكلات التشريعية والقانونية | 3.961 | 0.956 |
| المشكلات الإدارية والتنظيمية | 3.638 | 0.963 |
| المشكلات التمويلية | 3.544 | 0.918 |

وفي ما يتعلق بتسلسل أهمية كل مشكلة ضمن مجموعة المشكلات الخاصة بالتسويق الالكتروني فقد واضح الجدول رقم (4) الذي يبين تسلسل أهمية كل مشكلة ضمن مجموعة مشكلات التسويق الالكتروني المصرفي وحسب الآتي:

جدول (4) يبين تسلسل كل مشكلة ضمن مجموعة المشكلات

| المجموعة | التسلسل حسب المجموعة |
|--------------------------------------|----------------------|
| المشكلات التشريعية والقانونية | 1 |
| المشكلات الإدارية والتنظيمية | 2 |
| المشكلات الأمنية | 3 |
| المشكلات المالية | 4 |
| المشكلات التقنية | 5 |
| المشكلات ضعف المهارات الفنية للأفراد | 6 |

حيث يظهر من الجدول أعلاه بأن المشكلات التشريعية والقانونية قد احتلت المرتبة الأولى في تسلسل المشكلات التي يعاني منها التسويق المصرفي الالكتروني في العراق تليها المشكلات الإدارية والتنظيمية ثم المشكلات المالية ثم المشكلات التقنية وأخيراً المشكلات البشرية.

7- فيما يتعلق برضا الزبائن

كما يشير الجدول رقم (2) بأن الأسئلة من (23-32) قد ركزت على متغير رضا الزبائن والذي يقصد به، كما سبق القول، الدرجة التي يتطابق بها الشخص نفسياً مع عمله، إضافة إلى كونه مقياس لمدى المنتجات والخدمات التي تقدمها المصارف لتحقيق أو تجاوز توقعات العملاء وينظر إليه كذلك على أنه مؤشر الأداء الرئيسي داخل قطاعات الأعمال المختلفة، ويلاحظ من الجدول المذكور بأن جميع إجابات أفراد عينة البحث كانت دون عتبة المتوسط العام وهو (3.371) عدا السؤاليين الأخيرين (31 و 32) اللذان تجاوزا عتبة المتوسط الحسابي العام، وتشير النتائج أعلاه إلى أن أفراد عينة البحث غير راضين عن الخدمات المصرفية الالكترونية بشكل عام، فقد اشارو بعدم رضاهم عن الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة حيث أكد (3.103) بانحراف معياري (0.949) بأن غالبية المصارف عدا استثناءات محدودة لا تستخدم الخدمات المصرفية الالكترونية كخدمة الصراف الآلي، خدمة البطاقة الذكية، الخدمة المصرفية من البيت أو الدائرة وغيرها، وكذلك أكد (3.132) بانحراف معياري (1.006) بأن رسائل الإعلانات المقدمة من المصارف لا تتضمن المعلومات المطلوبة للتعرف عن الخدمات المصرفية الالكترونية، كما أكد (2.956) بانحراف معياري (1.014) عن عدم رضا أفراد

عينة البحث عن الخصومات أو الهدايا التذكارية أو العروض أو أي مزايا أخرى يمكن أن تقدمها المصارف لمستخدمي شبكة الخدمة المصرفية الالكترونية، كما وأشار أفراد عينة البحث بمتوسط (2.806) وبانحراف معياري (0.918) عن عدم رضاهم عن مهارة وكفاءة مسئول خدمة العملاء فيما يتعلق بعرضهم لأهم الخدمات المصرفية الالكترونية ومميزاتها لمستخدمي الشبكة الالكترونية، وفيما يتعلق بمدى اهتمام موظفي إدارة خدمة العملاء ومدى قيامهم بشرح الإجراءات اللازمة لاستخدام الخدمات المصرفية الالكترونية فقد أكد (2.824) وبانحراف معياري (1.078) عن عدم رضاهم عن موظفي إدارة خدمة العملاء المذكورة، وفيما يتعلق بمدى اهتمام قسم خدمة العملاء في المصارف المذكورة بالزبائن ومتابعة شكاوهم والاستجابة السريعة لها فقد أكد (2.868) بانحراف معياري (1.021) عن عدم رضاهم عن أوجه الاهتمام المذكورة من قبل تلك الإدارة، كما وأشار (2.926) بانحراف معياري (1.097) عن عدم رضاهم عن إدارة خدمة العملاء فيما يتعلق بإعطائهم الوقت الكافي للرد على استفساراتهم وتساولاتهم، وكذلك فقد أشار أفراد

عينة البحث بمتوسط (3.250) بانحراف معياري (0.920) عن عدم رضاهم عن موظفي خدمة العملاء وطريقة تعاملهم مع الزبائن.

ويلاحظ في السؤالين الأخيرين المتعلقان بمدى إمكانية العملاء من الوصول للمعلومات المنشورة عن الخدمات المصرفية الالكترونية بسهولة وكذلك فيما إذا كانت المصارف تعرض خدماتها المصرفية من خلال مواقعها الالكترونية فقد أشار أفراد عينة البحث بمعدل (3.324) بانحراف معياري (0.888) ومعدل (3.426) بانحراف معياري (0.886) للسؤالين المذكورين على التوالي عن رضاهم عن تلك الخدمات المصرفية.

إن رضا العملاء يكتسب أهميته من كون العملاء هم مصدر الحصول على الموارد المالية الضخمة وهم مبرر وجود منظمات الأعمال وخاصة المنظمات المصرفية ولذلك فإن الاهتمام بمستويات رضا العملاء واحترامهم وحسن معاملتهم وإشعارهم بالخدمة المتميزة وبيان المصرف هو مصرعهم حقيقة وذلك كله يعني الاهتمام بمستقبل المنظمة المصرفية.

فرضية البحث:

تنص فرضية البحث (بعدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المشكلات التي تواجه التسويق المصرفي الالكتروني في العراق ورضا الزبائن) ولغرض إثبات فرضية البحث فقد تم استخدام البرنامج الإحصائي وباستخدام سبيرمان للتراتب لإثبات الفرضيات وحسب الأتي:

1 - فيما يتعلق بالفرضية الأولى فقد أوضح الجدول رقم (5) بأن العلاقة بين المشكلات الأمنية ورضا الزبائن عند مستوى معنوية 0.5 هي علاقة ضعيفة وعكسية وسلبية وهو ما يشير إلى عدم قبول فرضية البحث الفرعية الأولى التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المشكلات الأمنية ورضا الزبائن.

جدول رقم (5) يبين العلاقة بين المشكلات الأمنية ورضا الزبائن حسب سبيرمان للترتب

correlations

| | X1 | X7 |
|-------------------------|--------|--------|
| Correlation Coefficient | 1.000 | .182 - |
| X1 | - | .136 |
| Sig.(2- tailed) | 68 | 68 |
| Spearman's N rho | .182 - | 1.000 |

| | | |
|-------------------|------|----|
| Coefficient X7 | .136 | - |
| | 68 | 68 |

2 - فيما يتعلق بالفرضية الثانية فقد أوضح الجدول رقم (6) بأن العلاقة بين مشكلات ضعف المهارات الفنية للأفراد ورضا الزبائن عند مستوى معنوية (0.5) هي علاقة ضعيفة وسلبية وعكسية وهو ما يشير إلى عدم قبول فرضية البحث الفرعية الثانية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المشكلات التقنية ورضا الزبائن.

جدول رقم (6) يبين العلاقة بين مشكلات ضعف المهارات الفنية للأفراد ورضا الزبائن حسب سبيرمان للترتب correlations

| | X2 | X7 |
|-------------------------|--------|--------|
| Correlation Coefficient | 1.000 | .179 - |
| X2 | - | .145 |
| Sig.(2- tailed) | 68 | 68 |
| Spearman's rho | .179 - | 1.000 |
| Correlation Coefficient | .145 | - |
| X7 | 68 | 68 |
| Sig.(2- tailed) | 68 | 68 |

3 - فيما يتعلق بالفرضية الثالثة فقد أوضح الجدول رقم (7) بأن العلاقة بين مشكلات ضعف المهارات الفنية للأفراد ورضا الزبائن عند مستوى معنوية (0.5) هي علاقة ضعيفة وسلبية وهو ما يشير إلى عدم قبول فرضية البحث الفرعية الثالثة التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين ضعف المهارات الفنية للأفراد وبين رضا الزبائن.

جدول رقم (7) يبين العلاقة بين مشكلات ضعف المهارات الفنية للأفراد ورضا الزبائن حسب سبيرمان للترتب correlations

| | X3 | X7 |
|-------------------------|-------|--------|
| Correlation Coefficient | 1.000 | .142 - |
| X3 | - | .248 |
| Sig.(2- tailed) | 68 | 68 |

| | | | |
|--|---|--------|-------|
| Spearman's rho Correlation Coefficient X7 Sig.(2- tailed) | N | .142 - | 1.000 |
| | | .248 | - |
| | | 68 | 68 |

4 - فيما يتعلق بالفرضية الرابعة فقد أوضح الجدول رقم (8) بأن العلاقة بين المشكلات التشريعية والقانونية ورضا الزبائن عند مستوى معنوية (0.5) هي علاقة ضعيفة وسلبية وهو ما يشير إلى عدم قبول فرضية البحث الفرعية الرابعة التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المشكلات التشريعية والقانونية ورضا الزبائن.

جدول رقم (8) يبين العلاقة بين المشكلات التشريعية والقانونية ورضا الزبائن حسب سبيرمان للترتيب correlations

| | X4 | X7 |
|--|----------|----------|
| Correlation Coefficient X4 Sig.(2- tailed) Spearman's rho Correlation Coefficient X7 Sig.(2- tailed) N | 1.000 | .247 - * |
| | - | .042 |
| | 68 | 68 |
| | .247 - * | 1.000 |
| | .042 | - |
| | 68 | 68 |

5 - فيما يتعلق بالفرضية الخامسة فقد أوضح الجدول رقم (9) بأن العلاقة بين المشكلات الإدارية والتنظيمية ورضا الزبائن عند مستوى معنوية (0.5) هي علاقة ضعيفة وسلبية وهو ما يشير إلى عدم قبول فرضية البحث الفرعية الخامسة التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المشكلات الإدارية والتنظيمية ورضا الزبائن.

جدول رقم (9) يبين العلاقة بين المشكلات الإدارية والتنظيمية ورضا الزبائن حسب سبيرمان للترتيب correlations

| | | X5 | X7 |
|----------------|-----------------|--------|--------|
| Spearman's rho | Correlation | 1.000 | .147 - |
| | Coefficient | - | .232 |
| | X5 | | |
| | Sig.(2- tailed) | 68 | 68 |
| | N | | |
| | Correlation | .147 - | 1.000 |
| | Coefficient | | - |
| | X7 | .232 | |
| | Sig.(2- tailed) | | |
| | N | 68 | 68 |

6 - فيما يتعلق بالفرضية السادسة فقد أوضح الجدول رقم (10) بأن العلاقة بين المشكلات التمويلية ورضاء الزبائن عند مستوى معنوية (0.5) هي علاقة ضعيفة جداً وتكاد تكون معدومة وهو ما يشير إلى عدم قبول فرضية البحث الفرعية السادسة التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المشكلات المالية ورضاء الزبائن.

جدول رقم (10) يبين العلاقة بين المشكلات المالية ورضاء الزبائن حسب سبيرمان

للرتب correlations

| | | X6 | X7 |
|----------------|-----------------|-------|-------|
| Spearman's rho | Correlation | 1.000 | .005 |
| | Coefficient | | |
| | X6 | - | .966 |
| | Sig.(2- tailed) | 68 | 68 |
| | N | | |
| | Correlation | .005 | 1.000 |
| | Coefficient | .966 | - |
| | X7 | 68 | 68 |
| | Sig.(2- tailed) | | |
| | | | |

7- الاستنتاجات:

- 1- يعتبر التسويق الالكتروني المصرفي نقلة نوعية وحضارية في أسلوب تقديم الخدمة المصرفية بالجودة والسرعة المطلوبتين من قبل الزبائن والمتعاملين.
- 2- يكتسب رضاء الزبائن وعموم المتعاملين أهميته من كونهم المصدر الأساسي في الحصول على الموارد المالية المطلوبة إلى جانب كونهم مبرر وجود منظمات الأعمال بشكل عام والمنظمات المصرفية بشكل خاص لذا فأن تحقيق مستويات مقبولة من رضاء الزبائن وحسن معاملتهم وإشعارهم بالخدمة المتميزة وان المصرف هو مصرفهم يعني الاهتمام الحقيقي بمستقبل المنظمات المصرفية في سوق الأعمال المصرفية.
- 3- عدم قبول فرضية البحث التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المشكلات التي تواجه التسويق المصرفي الالكتروني في ليبيا ورضاء الزبائن.
- 4- يشعر أفراد عينة البحث بوجود مشكلات جدية في مجال أمن الشبكة الالكترونية خاصة ما يتعلق منها بأعمال القرصنة والاحتيال الالكتروني مما يدفع بعضهم للعزوف عن التعامل بالأسلوب الالكتروني مع المصارف.
- 5- توجد مشاكل في المجال التقني تواجه المستفيدين يتعلق بعضها بضعف تغطية الشبكة الالكترونية للمناطق الجغرافية المختلفة في ليبيا .
- 6- توجد مشاكل يواجهها أفراد عينة البحث تتعلق ببساطه مهارات بعضهم في الجوانب الفنية ذات الصلة في تعاملهم مع الشبكة الالكترونية وبالتالي إمكانية حصولهم على الخدمات المصرفية في الوقت والمكان والكلفة المناسبين .
- 7- أوضحت نتائج البحث بأن هنالك حاجة ماسة لإصدار التشريعات والقوانين الملزمة للحد من تجاوز القراصنة على الشبكة الالكترونية وبما يؤدي إلى توفير الضمانات الكافية للمتعاملين في المصارف في مواجهة المخاطر الالكترونية الناشئة.
- 8- يواجه التسويق الالكتروني المصرفي صعوبات جدية يتعلق بعضها بمقاومة بعض الموظفين المصرفيين الذين لا يرغبون باعتماد الأسلوب الحديث بالتسويق الالكتروني المصرفي ويفضلون الاستمرار باعتماد الأسلوب التقليدي في التسويق المصرفي .
- 9- أوضحت نتائج البحث بأن العمل المصرفي في ليبيا بحاجة ماسة إلى إعادة هندسته الإدارية والتنظيمية والمصرفية بما يجعله متكيفاً مع التوجهات العالمية في مجال الإدارة

المصرفية الحديثة وبما يسهم في تقديم خدمة مصرفية متميزة وجوده عاليه تشبع احتياجات الزبائن وتحقق مستوى عال من الرضاء.

10- أوضحت نتائج البحث بأن هنالك مشاكل مالية من حيث انخفاض المخصصات المالية المطلوبة لشراء الأجهزة والمعدات الالكترونية للمصارف وهو ما ساهم في ضعف برامج تدريب وتطوير الموارد البشرية لرفع كفاءة ملاكات المصارف قيد البحث.

11 - أوضحت نتائج البحث بأن تسلسل كل مجموعة من المشاكل التي تواجه التسويق المصرفي الالكتروني حسب أهميتها هو المشاكل التشريعية والقانونية ثم المشاكل الإدارية والتنظيمية ثم المشاكل الأمنية ثم المشاكل التمويلية ثم المشاكل التقنية وأخيراً المشاكل ضعف المهارات الفنية للأفراد المتعاملين.

8: التوصيات:

1- نوصي الإدارات المصرفية بسرعة إدخال التقنيات المصرفية الحديثة في العمل المصرفي الالكتروني بما يجعله مواكبا للتطورات العالمية في مجالات الصيرفة الالكترونية تحقيقاً لأهداف الربحية ورضاء الزبائن والمتعاملين.

2- نوصي بإدخال التقنيات الحديثة في مجال امن الشبكات الالكترونية لمواجهة مخاطر التجاوز على الشبكة الالكترونية من قبل القراصنة بما يسهم في تحقيق امن مقبول لتعاملات الزبائن مع المصارف.

3- نوصي بضرورة تهيئة البنية التحتية المصرفية ومنها تهيئة الحاسبات الالكترونية المتطورة وباقي المعدات الالكترونية إلى جانب تهيئة الكادر المصرفي الالكتروني المدرب ونشر مراكز الصيانة والتحديث لأوسع مدى ممكن لتشجيع التعامل الالكتروني المصرفي بين المصارف والزبائن وباقي المتعاملين.

4- نوصي الإدارات المصرفية بضرورة تنظيم دورات تدريبية مستمرة للكادر العامل في المصارف داخل وخارج ليبيا في مجال التسويق الالكتروني المصرفي إضافة إلى قيام تلك المصارف بتشجيع الأفراد المتعاملين معها للدخول بدورات تدريبية سريعة داخل المصارف لزيادة مهاراتهم لتسهيل تعاملهم مع المصارف الكترونياً.

5- نوصي بإصدار التشريعات والقوانين التي تحد من القرصنة علي الشبكة الالكترونية وبما يوفر الضمانات الكافية للزبائن والمتعاملين مع المصارف للاطمئنان على أمن أموالهم في خزائن تلك المصارف.

6- نوصي الإدارات المختصة بتوفير المخصصات المالية اللازمة لشراء الأجهزة الحاسوبية المتطورة وباقي المعدات الالكترونية ذات الصلة وإنفاذ برامج تطوير الموارد البشرية في المصارف ذات الصلة إلى جانب إشاعة الوعي الالكتروني في تقديم الخدمة المصرفية المطلوبة.

7- نوصي الإدارات المصرفية بالاستفادة من تسلسل كل مجموعة من المشكلات حسب أهميتها عند صياغتهم لإستراتيجية التسويق المصرفي الالكتروني في منظماتهم المصرفية وهي حسب ترتيبها (المشاكل التشريعية والقانونية ثم المشاكل الإدارية والتنظيمية ثم المشاكل الأمنية ثم المشاكل التمويلية ثم المشاكل التقنية وأخيراً المشاكل ضعف المهارات الفنية للأفراد المتعاملين).

8- نوصي الإدارات المصرفية باتخاذ ما يلزم من الإجراءات لتطوير العمل المصرفي الالكتروني بالنسبة للمصارف التي تعمل بأسلوب التسويق المصرفي الالكتروني والبدء الفوري بالنسبة للمصارف التي لا زالت تعمل بأسلوب التسويق المصرفي التقليدي للانتقال للتسويق الالكتروني المصرفي تحقيقاً لرضاء الزبائن والمتعاملين.

المراجع :

- محسن أحمد الحضيبي : التسويق المصرفي (القاهرة ، دار أيتراك للنشر والتوزيع ، 2006) .

- الجنابي،فارس عبدالله كاظم:أساسيات التسويق (بغداد،مطبعة الفرح،2006).

- عوض بدير الحداد : تسويق الخدمات المصرفية (القاهرة ، دار أيتراك للنشر والتوزيع ، 2009) .

- بشير عباس العقاد : حميد عبد النبي الطائي : تسويق الخدمات (الأردن ، دار زهران ، 2004) .

- فيليب مولينو: مقدمة في الصيرفة ، ترجمة مظهر الملاوي (الأردن ، مركز الكتب الأردني ، 2006)

- طلعت أسعد عبد الحميد : مهارات البيع المتميز للخدمات المصرفية داخل وخارج البنك (جمهورية مصر العربية المجموعة العربية ، 2010).

- خالد الدسوقي : جدوى تطبيق المبدأ التسويقي الحديث بواسطة البنوك التجارية، (السعودية مجلة الإدارة العامة ، العدد 25 ، 2005) .

-
- مجلة اتحاد المصارف العربية (2007) : العدد 219 - 220 ، المجلد التاسع عشر ، آذار
 - الإدارية الإستراتيجية في المصارف والمؤسسات المالية (2006) : مجلة معهد المصارف والمؤسسات.
 - لنكون تشاو: الإحصاء الإداري ، تعريب عبد المرضي حامد عزام (الرياض : دار المريخ 2004' .
 - محفوظ جودة: التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss (عمان: داروائل للنشر والتوزيع 2008'
 - 10: المواقع الإلكترونية:
 - www.wa.EMarketing.
 - www.wikipedia.org



تقويم استخدام بعض مواقع الإنترنت في التعليم

د. علي محمد علي الحربي

المعهد العالي للعلوم والتقنية / أولاد علي

Dr. Ali Mohamed Alharbi

Higher Institute For Sciences and Technology-Awlad Ali

الملخص

كان من نتائج الإنجازات العلمية في ثورة الاتصال ظهور العديد من الوسائط الإلكترونية مثل : الكتب الإلكترونية - المكتبة الإلكترونية - الصف الافتراضي - قواعد البيانات المباشرة - برامج الأقمار الصناعية - المؤتمرات المرئية - شبكة الاتصالات العالمية ، وتعد شبكة الإنترنت من أبرز المستحدثات التي ظهرت على الساحة نتيجة لثورة الاتصالات والمعلوماتية المميزة لعصرنا الحالي ، ونظراً لما تمتلكه شبكة الإنترنت من خدمات ومميزات كثيرة فقد أصبحت أسلوباً للتعامل ونمطاً للتبادل المعرفي عن بعد فهي تستخدم الآن كوسيط اتصالي لأنشطة تعليمية افتراضية ، ولذلك اتجهت بعض المؤسسات إلى اتخاذ خطوة جادة نحو وضع المقررات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس سواء كانت باللغة العربية أو غيرها على شبكة الإنترنت ولذلك يجب الاهتمام بتلك المواقع التعليمية الموجودة على شبكة الإنترنت وخاصة التي تهدف إلى دعم التعليم الجامعي حيث من الواجب النظر إلى تلك البيانات التعليمية فائقة الوسائط وإلقاء الضوء عليها لأهميتها في دعم العملية التعليمية .

Abstract

The results of the scientific achievements in the communication revolution were the emergence of many electronic media such as: electronic books - electronic library - virtual classroom - direct databases - satellite programs - video conferences - the global communications network, the Internet is one of the most recent innovations that emerged on the scene as a result The revolution of communication and informatics characteristic of the present era, and because of the Internet has many services and features has become a method of dealing and a pattern of exchange of knowledge is now used as a virtual medium for virtual educational activities, and therefore Some institutions have taken a serious step towards the development of decisions for faculty members, whether in Arabic or other language on the Internet and therefore should pay attention to those educational sites on the Internet, especially aimed at supporting university education, Highlighting their importance in supporting the educational process.

1.. مقدمة :

نظراً للتغيرات الكبيرة التي يشهدها المجتمع العالمي مع دخول عصر المعلومات وثورة الاتصالات فإن برامج المؤسسات التعليمية بحاجة إلى إعادة النظر والتطوير لتواكب هذه التغيرات في مجال الحاسب الآلي ولقد لمس التربويون في الآونة الأخيرة هذه الأهمية، لذا فقد تعالت الصيحات من هنا وهناك لإعادة النظر في محتوى العملية التربوية وأهدافها ووسائلها بما يُتيح للطالب اكتساب المعرفة المتصلة بالحاسب ، ولقد اقتنعت العديد من الدول بضرورة إعادة النظر في النظام التعليمي برمته وتكييفه ليتوافق مع عصر المعلومات وذلك على ضوء اعتبارين اثنين:

الأول هو ضرورة أن يستغل النظام التعليمي مكتسبات علوم وتكنولوجيا المعلومات. والثاني هو الترياق الواقي الذي يتعين على نظام التعليم تقديمه ضد الأثر السلبي لتكنولوجيا المعلوماتية في الكائن البشري .

حيث أن التربويون يبحثون باستمرار عن أفضل الطرق والوسائل لتوفير بيئة تعليمية تفاعلية لجذب اهتمام الطلبة وحثهم على تبادل الآراء والخبرات ، وتعتبر تقنية المعلومات ممثلة في الحاسب الآلي والإنترنت وما يلحق بهما من وسائل متعددة من أنجح الوسائل لتوفير هذه البيئة التعليمية الثرية، حيث يمكن العمل في مشاريع تعاونية بين مدارس مختلفة ويمكن للطلبة أن يطوروا معرفتهم بمواضيع تهمهم من خلال الاتصال بزملاء وخبراء لهم نفس الاهتمامات ، وتقع على الطلبة مسؤولية البحث عن المعلومات وصياغتها مما ينمي مهارات التفكير لديهم ، كما أن الاتصال عبر الإنترنت ينمي مهارات الكتابة ومهارات اللغة الإنجليزية حيث تزود الإنترنت الطلبة والمعلمين على حد سواء بالنصوص المكتوبة باللغة الإنجليزية في شتى المواضيع ومختلف المستويات، وتتفاوت اختصاصات مؤسسات التعلم الإلكتروني بين مجموعة متنوعة من الخدمات مثل الحصول على شهادة الماجستير بشكل مباشر عبر الإنترنت، أو منح الشهادات التقنية للمبرمجين والمتخصصين في مجال تقنية المعلومات وغير ذلك من المزايا الرائعة، حيث تقوم بدورها بالإجراءات اللازمة المطلوبة لطرح برامج معترف بها للدراسة عن بعد .

2. تحديد المشكلة :

على الرغم من تعدد مواقع الإنترنت التعليمية التي تقوم بتصميمها ونشرها على شبكة الإنترنت جهات عديدة ومختلفة سواء كانت مؤسسات أو أفراد فإنها لم تحظي بما تستحقه من الدراسات العربية التي تراجع بناءها وأهدافها وكيفية تنظيمها وتنفيذها وتصميمها حتى يمكن تطويرها على أسس علمية بما يتناسب مع أهمية الدور الذي يلزم أن تقوم به هذه المواقع .

هذا بالإضافة إلى إنه لم يكن هناك اهتمام كبير من معظم الدراسات العربية ، ونظراً لإشارة العديد من الدراسات الأجنبية إلى ضرورة تقويم استخدام بعض مواقع الإنترنت في التعليم لأهمية الدور الذي تلعبه في العملية التعليمية وضرورة وجود مجموعة من المعايير المحددة والتي يجب أن تراعى في بناء تلك المواقع التعليمية ، ومعرفة مدى مراعاة بعض المواقع التعليمية على شبكة الإنترنت لهذه المعايير .

ولما أصبحت الإنترنت مصدراً أساسياً من مصادر المعلومات التي يلجأ إليها الكثير من طلاب التعليم الجامعي لذا يجب أن تبني تلك المواقع في ضوء معايير محددة وذلك حتى تستطيع أن تحدد الهدف منها .

وانطلاقاً مما سبق نتحدد مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :

- ما المعايير التربوية التي يجب أن تتوفر في مواقع الإنترنت التعليمية ؟
- ما المعايير الفنية التي يجب أن تتوفر في مواقع الإنترنت التعليمية ؟
- ما مدى مراعاة بعض مواقع الإنترنت التعليمية لهذه المعايير ؟

3..أهداف الدراسة :

- تحديد المعايير التعليمية التي ينبغي أن تتوفر في مواقع الإنترنت التعليمية ، والتي يمكن الاستعانة بها في تصميم بطاقة تقويم هذه المواقع .
- تقويم بعض مواقع الإنترنت التعليمية الخاصة بالتعليم العالي (الخاصة بمجال تكنولوجيا التعليم) .

4.. أهمية الدراسة :

- تقديم قائمة بالمعايير التعليمية والفنية التي ينبغي أن تتوفر في مواقع الإنترنت التعليمية ، والتي قد تفيد القائمين على أمر تصميم وبناء مواقع الإنترنت التعليمية في محاولة تطويرها للأفضل .
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على وضع مقرراتهم في شبكة الإنترنت ، مع وضع قائمة بالمواقع المرتبطة بالمقرر والموجودة على الشبكة والتي يلجأ إليها الطلاب لجمع المعلومات ، كما أن هذا يشجع كلا من المدرس الجامعي والطلاب على استخدام التكنولوجيا الحديثة .

5.. حدود الدراسة :

تقتصر هذه الدراسة على تقييم استخدام بعض مواقع الإنترنت في التعليم ، الخاصة بالتعليم الجامعي (وعلى الأخص مجال تكنولوجيا التعليم) وقد بلغ عدد المواقع التعليمية المراد تقييمها في ضوء المعايير التعليمية والفنية التي توصل إليها الباحث من خلال هذه الدراسة (4) مواقع تعليمية وتم اختيارها تبعاً للخطوات التالية:

- قام الباحث بتحديد عدد (50) موقعاً تتناول موضوعات في تكنولوجيا التعليم وبرامج الحاسب الآلي.
- قام الباحث بتطبيق مجموعة من المعايير لتحديد المواقع التي سوف يتم تقييمها من بين الخمسين موقعاً حيث كانت تلك المعايير كما يلي :
- ✓ أن يكون الموقع موجهاً إلى مرحلة التعليم العالي .
- ✓ أن يرتبط محتوى الموقع بمجال تكنولوجيا التعليم والتي يستطيع طلاب تكنولوجيا التعليم الاستفادة منها .
- ✓ أن تكون تلك المواقع تحت رعاية مؤسسات جامعية وأن تكون المسئول عنها له علاقة بمجال التكنولوجيا .

6.. منهج الدراسة :

المنهج الوصفي : لوصف وتحليل الدراسات والبحوث السابقة التي لها صلة بموضوع البحث الحالي .

الدراسة التقييمية :..وللتى تستخدم للحكم على مواقع الإنترنت التعليمية وذلك في ضوء المعايير التعليمية والفنية التى سيتم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة .

7.. أدورات الدراسة :

- قائمة بالمعايير التعليمية والفنية التى تم التوصل إليها من خلال الدراسة .
- قائمة لتقويم مواقع الإنترنت التعليمية .

8.. إجراءات الدراسة :

- تحديد المعايير التعليمية والفنية اللازمة لبناء المواقع التعليمية وذلك من خلال الرجوع إلى :

- ✓ الدراسات والبحوث السابقة .
- ✓ واقع التعليم الجامعي ومجال التكنولوجيا .
- ✓ طبيعة مرحلة التعليم الجامعي .
- ✓ ماهية مواقع الإنترنت بصفة عامة والتعليمية بصفة خاصة .
- ✓ الاتجاهات الحديثة والتجارب العالمية في استخدام الانترنت في التعليم .
- إجراء دراسة تقييمية استطلاعية على مجموعة من مواقع الإنترنت التعليمية ، للتأكد من ثبات قائمة المعايير .
- إصدار مجموعة من التوصيات والمقترحات .

8.. الدراسات السابقة :

دراسة إبراهيم وفرانكلين : Ibrahim & Franklin, 1995

هدفت الدراسة إلى تحليل مميزات الشبكة الواسعة (WWW) وخاصة في الأغراض التربوية مع عرض لأساليب التدريس الممتعة عقلياً والممكنة على شبكة الإنترنت . وقد تناولت الدراسة استخدام شبكة الإنترنت في تطوير العملية التعليمية وعى الأخص في الكليات والجامعات والمعاهد العليا من خلال محورين يكمل كل منهما الآخر وهما :

- استخدام شبكة الإنترنت في تدريس مجموعة متكاملة من الدروس التربوية .
- استخدام شبكة الإنترنت في تنظيم الاتصالات التى تتناول الموضوعات المفتوحة والمعروضة للمناقشة لإثراء المنهج المقرر .

دراسة جوس (Goss, 1996) :

استهدفت هذه الدراسة الإجابة على السؤالين التاليين :

- هل يستطيع المربون أن يتعلموا استخدام الإنترنت ؟
- هل سيدرسون للأخرين من خلال مواقعهم التربوية ؟

وقد أختبرت الدراسة مظاهر حق الدخول على الإنترنت في (9) مواقع تربوية ، وقد تلقى كل موقع تربوي دعم فني ، وقدمت التسعة مواقع لأنواع مختلفة من المدارس ، وقد تم تجميع البيانات إلكترونياً بإضافة إلى ملاحظات حول زيارات المواقع .

دراسة تاونسنت (Townsend, 1997) :

أشارت نتائج هذه الدراسة إلى تحسين مستوى الاتصال بين الأستاذ والطالب ، وكسر حاجز الخوف بين الأستاذ والطلاب الخجولين كما أدى هذا الاتصال إلى التعليم التعاوني .

وأوصت الدراسة بأهمية مواقع الإنترنت التعليمية ودمجها في العملية التعليمية لخلق عملية تعليمية جيدة .

دراسة تيتير (Teteer, 1997) :

هدفت هذه الدراسة إلى تأكيد دور شبكة الإنترنت في العملية التعليمية ، وتم ذلك عن طريق تجريب استخدام شبكة الإنترنت لتعليم منهج في التربية في جامعة أركانساس بمدينة ليتل روك الأمريكية ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج بعضها إيجابي والآخر سلبي :

- زيادة دافعية الطلاب وحماستهم للمشاركة في النقاشات والبحث عن مصادر المعرفة والمعلومات من خلال شبكة الإنترنت .
- الدراسة والبحث والمشاركة في النقاشات المختلفة في الوقت المناسب .
- الوصول إلى عدد كبير من المصادر الخاصة بموضوع البحث .
- استخدام الإنترنت في التعليم يتطلب وقتاً أطول من التعليم التقليدي ، فتحضير المقررات والمراجع والمصادر وعرضها عبر شبكة الإنترنت يأخذ وقتاً كبيراً .

دراسة بيلس (Bills, 1998) :

كان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة بحث فاعلية وتأثير تحصيل الطلاب الذين تلقوا تعليماً قائماً على الإنترنت وقد عرفت الدراسة التعليم القائم على الإنترنت بأنه طريقة عرض

تعليمية تتم من خلال شبكة الإنترنت وقد شملت الدروس استخدام الإنترنت ، ومقدمة في التصميم التعليمي وكتابة الأهداف ، ودعمت هذه الدراسة التصميم التعليمي الجيد القائم على الإنترنت .

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها خطوة أولى ومهمة لوضع الأساس لمستقبل البحث في التصميم التعليمي للتعليم القائم على الإنترنت ، وقد أشارت النتائج لتحسن نتائج تحصيل الطلاب التعليمية ، كما أن الإنترنت قد أصبح أداة لعرض وتقديم المعلومات .

دراسة مادر (Mader, 1999) :

تضمنت هذه الدراسة تطبيق برنامج لتزويد طلاب الدراسات العليا بجامعة (نوبا ساوث إسترن) بفلوريدا بكفايات تكنولوجيا الإنترنت من خلال الشبكة والوثائق الإلكترونية . حيث يهدف هذا البرنامج إلى إمداد الطلاب بمعلومات ومهارات الإنترنت وتكنولوجيا الاتصال بحيث يمكنهم استخدامها بكفاءة وفي عملية التدريس وتساعدتهم في نموهم المهني ، كما هدفت الدراسة إلى التخطيط لتكامل التكنولوجيا وعلى الأخص الاتصالات في مناهج طلاب الدراسات العليا وهذا تطلب الاتي :

- تطوير المنهج باعتماده على شبكة الإنترنت من خلال استخدام الوثائق الإلكترونية المحتوية على المنهج في شبكة الإنترنت .
- تقييم ذاتي لمهارات الإنترنت لدى طلاب الدراسات العليا من حيث استخدام الإنترنت من خلال البحث العلمي والبريد الإلكتروني ونقل الملفات .

دراسة شارب (Charp, 2000) :

سعت هذه الدراسة إلى تأكيد استخدام الإنترنت في العملية التعليمية ، حيث قام الباحث بعمل دراسة مسحية لليونسكو راجع من خلالها تسعين دراسة من بلدان مختلفة حول ادخال الإنترنت في ميدان التعليم . وكانت من نتائج الدراسة :

- الإنترنت يؤثر بشكل إيجابي على دافعية الطلاب نحو التعليم وتزيد مدة تعلمهم الذاتي ، وتحسين مهارات الاتصال والكتابة لديهم .
- الإنترنت أداة جيدة للبحث عن المعلومات ، فهي توفر جواً من المتعة وذلك لاحتوائها على الأصوات والصور المتحركة والرسوم والأشكال وصور الفيديو وغيرها من أنماط العروض والوسائط المتعددة .

دراسة (جمال عبد العزيز 1999) :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- التعرف بشبكة الإنترنت والخدمات التي تقدمها .
 - إيجابيات الإنترنت ومخاطرها في مجال التعليم .
 - مشروع مقترح لتطبيق خدمات شبكة الإنترنت في الجامعات السعودية .
- وكانت من بين النتائج التي أكدت هذه الدراسة ما يلي :
- استخدام شبكة الإنترنت في التعليم أدى إلى تطور مذهل وسريع في العملية التعليمية .
 - استخدام الوسائط المتعددة في شبكة الإنترنت سوف يغير من الطريق التي تؤثر بها التكنولوجيا على الطلاب .
 - شبكة الإنترنت تعتبر أداة جيدة للبحث والاكتشاف من قبل الطلاب حيث تهيأ لهم الاتصال بالجامعات .

دراسة (نائلة عوض 2000) :

سعت هذه الدراسة إلى الكشف على دور المعلم في عصر الإنترنت والتعليم عن بعد ، كما أكدت الدراسة على أن الاستخدام الواسع للتكنولوجيا وشبكة الإنترنت العالمية أدى إلى تطور مذهل وسريع في العملية التعليمية .

وقد ركزت الدراسة على أربع مجالات تم ارتباطهما بدور المعلم في عصر الإنترنت والتعليم من بعد وهما كالآتي :

- تصميم التعليم .
- توظيف التكنولوجيا .
- تشجيع تفاعل الطلاب .
- تطوير التعليم الذاتي للطلاب .

دراسة (دعاء الدجاني و ناذر وهبة 2001) :

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن الصعوبات والمشاكل التي تعوق المعلمين والتربويين في استخدام شبكة الإنترنت لأغراض التعلم والتعليم ، فالهدف الرئيسي للدراسة الإجابة على السؤال التالي :

- ما هي الصعوبات التي تواجه المعلم في استخدام الإنترنت كأداة تربوية ؟

كما تناولت الدراسة النقاط التالية :

- ✓ وصفاً لكيفية استخدام شبكة الإنترنت كأداة تربوية .
- ✓ فوائد الإنترنت كمصدر للمعلومات وكوسيلة للنشر وكأداة للحوار والاتصال .
- ✓ أهم الخدمات التي توفرها شبكة الاتصال الإلكترونية للمعلمين والطلاب .

دراسة (عبد الله الموسى 2002) :

تهدف هذه الدراسة إلى التأكيد على أهمية التعليم الإلكتروني المتمثل في توفير بيئة تعليمية تفاعلية لجذب اهتمام الطلاب وحثهم على تبادل الآراء والخبرات ، وتهتم الدراسة بالتعلم الإلكتروني الذي يستهدف طلاب المرحلة الثانوية وطلاب المرحلة الجامعية ، وتحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي (مفهوم التعلم الإلكتروني) ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الآتية :

- ما خصائص التعليم في المجتمع الإلكتروني ؟
- ما فوائد التعليم في المجتمع الإلكتروني ؟
- ما عوائق التعليم الإلكتروني ؟

دراسة (ناجح حسين 2002) :

هدفت هذه الدراسة في التعرف على مجالات توظيف الإنترنت في العملية التعليمية وفي الأغراض البحثية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكلية المختلفة بجامعة الأزهر ، وذلك من أجل التوصل إلى أدلة بحثية ميدانية للاستفادة المستقبلية من نتائج هذا البحث في التغلب على معوقات التوظيف لجامعة الأزهر . وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :

- وجود فروق دالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس بالكلية المختلفة لجامعة الأزهر في توظيف الإنترنت في الأغراض التعليمية .
- وجود فروق دالة إحصائية في تحديد مجالات توظيف الإنترنت في الأغراض التعليمية بين أعضاء هيئة التدريس بالكلية المختلفة بجامعة الأزهر .
- الفروق دالة إحصائية في تحديد مجالات توظيف الإنترنت في الأغراض البحثية بين أعضاء هيئة التدريس بالكلية المختلفة بجامعة الأزهر ترتبط بالدرجة العلمية.

دراسة (مصطفى جودت 2003) :

سعت هذه الدراسة إلى بناء نظام لتقديم المقررات من خلال شبكة الإنترنت وبيان أثره على اتجاهات الطلاب نحو التعليم المبني على الشبكات ، وقد قام الباحث بإعداد ثلاث أدوات وهي استمارة مقابلة مع أعضاء هيئة التدريس بقسم تكنولوجيا التعليم لأخذ آرائهم حول بعض الجوانب المتعلقة باستخدام الإنترنت في التعليم واستمارة مقابلة مع الطلاب عينة الدراسة للتعرف على خبراتهم الحالية في استخدام الإنترنت ، ومقياس لاتجاهات الطلاب نحو التعلم من خلال الإنترنت ، وتكونت عينة الدراسة من (30) طالب تم تقسيمهم إلى ثلاث مجموعات كل مجموعة مكونة من (10) طلاب .

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

بناء نظام لتقديم المقررات من خلال شبكة الإنترنت وأكدت النتائج على أن هذا النظام يؤدي (16) وظيفة ويضم (13) أداة كما اشتملت النتائج على (10) مواصفات فنية و (4) مواصفات تربوية كما تضمنت النتائج ست نتائج تتعلق بأثر النظام على اتجاهات الطلاب نحو التعلم المبني على الشبكات .

10.. تطوير التعليم الجامعي :**1.10.. مبررات (دواعي) تطوير التعليم الجامعي :**

هناك الكثير من المبررات التي دعت الدولة إلى بذل الكثير من الجهود في تطوير التعليم الجامعي وهذه المبررات كالتالي :

- انخفاض مستوى العملية التعليمية في جامعاتنا .
- ازدياد معظم الجامعات الليبية بما يفوق طاقاتها الاستيعابية من الطلاب .
- التغيرات والتطورات التكنولوجية .
- العولمة .
- عدم الاستغلال الأمثل للتقنيات التعليمية .
- نمطية المناهج الدراسية الجامعية .
- ثورة المعلومات والمعرفة المتجددة .

11.. استخدامات شبكة الإنترنت في التعليم الجامعي :**1.11.. البحث عن المعلومات (The search) :**

شبكة الانترنت تحتوي على الملايين من الصفحات و لبرامج و المراجع التي تحتوي على (نصوص و موسيقى وفديو واللعب وملفات وبيانات) لهذا فهي تعتبر مصدرا هاما للمعلومات .

وقد أكدت بعض الدراسات على أهمية شبكة الانترنت كأداة بحث جيدة عن المعلومات فهي تعتبر وسيط قوي في مجال الدراسة أو أي مجال آخر، فبدلا من الذهاب إلي المكتبة وقضاء ساعات في محاولة إيجاد المعلومات الصحيحة والتي غالبا ما تكون قديمة بمرور الوقت الذي نشرت فيه فيمكن للطالب الوصول إلي المعلومات المطلوبة في حدود دقائق قليلة من خلال شبكة الانترنت مع ضمان حداثتها حيث أن المعلومات الجديدة تضاف دائما إلي شبكة الانترنت .

ويستخدم للبحث عن أي معلومة داخل شبكة الانترنت ما يعرف بأدوات البحث، وقد قسمت أدوات البحث داخل شبكة الانترنت إلي ثلاث كالتالي :

أ. الأدلة (Directories) :

و يوجد منها نوعان على شبكة الانترنت وهما الأدلة العامة والأدلة المتخصصة .

● الأدلة العامة :

يتم إعدادها من قبل مهترسين يقومون باستكشاف مواقع الشبكة و اختيار ما يصلح منها بنكشيفة ثم ترتيبه في فئات موضوعية منظمة هرميا من العام إلي الخاص ، ومن أمثلتها ياهو Yahoo وجوجل Google ويعتبر Yahoo أكثر الأدلة شعبية حيث انه يضم قوائم بمواقع الانترنت، ويستطيع الطالب الوصول إلي المعلومات التي يريدها داخله باختيار الموضوع العام وتتبعه حتى يصل إلي موضوعه الخاص كما إن ياهو Yahoo يسمح للطالب بإدخال " المصطلحات " والبحث عنها في قواعد البيانات و تختلف الأدلة لعامة عن محركات البحث (Search engine) في نتائج عملية البحث؛ فالأولى تكون نتائج البحث فيما اصغر من الثانية بإضافة إلي أن الروابط التي تضمنها الأولى أكثر مصداقية وارتباطا بالموضوع .

● الأدلة المتخصصة:

تمتاز عن الأدلة العامة في نتائج البحث ، فنتائج فيها أكثر ارتباطا وشمولا حيث يتم التركيز في عملية البحث على منطقة موضوعية واحدة قد تولاهها المتخصصون ، ويوجد

على الشبكة مواقع تفهرس هذه الأدلة وتقدمها في شكل قوائم ومن أمثلة هذه المواقع
(About)(Argus0) .

ب. محركات البحث (Search Engines):

وهي تنقسم إلى فئات أساسية هي:

• محركات البحث العامة :

وهي أدوات تستخدم في كشفها و فهرستها المصادر للمعلومات المتاحة على الشبكة برامج آلية يطلق عليها عناكب أو زواحف (Spider \ Crawler) وأحيانا (Robot) وهذه البرامج تقوم بصفة عامة منتظمة بتفتيش داخل البيانات الخاصة بمصدر الوثيقة المكتوبة بلغة عمل شبكة الانترنت (html) وأحيانا داخل روابطها الفائقة أو محتواها بحثا عن المواقع الجديدة و المواقع التي تغيرت سواء بالتحديث أو الإزالة بهدف إضافتها إلى قاعدة بيانات، وعلى الطالب أن يدرك انه يبحث داخل قواعد بيانات نفسها وليس في شبكة الانترنت ومن أمثلة محركات البحث العامة " التافيسا " (AltaVista) " ونورثن لايت " (Northern light) .

• محركات البحث المتخصصة:

هي تمتاز عن محركات البحث العامة في أنها تركز على الكشف في المواقع داخل منطقة موضوعية محددة مثل المنطقة الجغرافية .

وهي شبيهة بالأدلة المتخصصة حيث أن محركات البحث المتخصصة تهدف إلى تغطية أعمق وأكثر شمولاً لموضوع محدد ولذلك قد يحصل الطالب على وثائق و معلومات في نتائج البحث قد لا يجدها اكبر قواعد البيانات التابعة لمحركات البحث ومن أشهر هذه المحركات:

- Search Eud.com محرك بحث متخصص في التعليم.

- Search Gov.com محرك بحث متخصص في المطبوعات الحكومية.

- Search Mil.com محرك بحث متخصص في العلوم العسكرية.

ج. الباحثات الشاملة:

وهي يطلق عليها (Mega Meta Searchers) وتتسم نتائج البحث فيها بالشمول والتكامل حيث أنها تقوم بترجمة مصطلح البحث الذي ادخله وترسله إلى عدد من محركات البحث العامة و المتخصصة والأدلة ، والباحثات الشاملة تتكون بصورة عامة من ثلاث عناصر أساسية الأول برنامج يتسم بالسرعة في الاستجابة لاحتياجات الطالب، و

الثاني واجهة تطبيق واحدة ، والثالث آلية عرض لنتائج عملية البحث ومن أمثلة هذه الأدوات ميتا كرولر (Metacrowlar).

وتسمح أدوات البحث العامة بوضع الكلمات داخل علامتي اقتباس علامة الجمع إلى ضرورة احتواء الموضوع على الكلمة دون ضرورة أن يأتي ترتيبها مطابقاً، فيما تشير علامة الطرح لكلمة ما إلى عدم احتواء الموضوع على تلك الكلمة ، كما أن أدوات البحث العامة توفر دليلاً بالموضوعات مرتبة على شكل شجرة تبدأ بجذر يضم موضوعات أساسية مثل العلوم، التعليم والفنون، والاقتصاد يتفرع كل منها إلى موضوعات فرعية تنتهي بموضوعات محددة ويساعد هذا الأسلوب على تضيق نطاق البحث وجعله أكثر دقة.

واهم ما تنتجه شبكة الانترنت (كأداة بحث للطلاب وأعضاء هيئة التدريس) البحث عن الكتب ففي شبكة الانترنت حالياً ما يزيد عن 35 ألف موقع لبيع الكتب، وهناك في المواقع الواحد كم كبير من الكتب ، حيث يمكن الدخول على أي محرك بحث وطلب البحث عن الكتب في مجال معين أو البحث عن كتب بلغة معينة أو البحث عن الكتب في أي مجال ومن أهم مواقع الويب المتاحة على شبكة الانترنت الخاصة بالكتب هي :

- موقع داركيو (Que) :

وهذا الموقع متخصص في بيع الكتب كما يقدم بعض الكتب المجانية في جميع المجالات والعنوان على شبكة الانترنت هو:

<http://www.mep.com/que/bookshelf>

- موقع الكتاب الفوري (Book online) :

وهو يوفر كتب مجانية بالإضافة لخدمة توفير الكتب الكترونياً، والعنوان على شبكة الانترنت هو:

<http://www.booksonline.com>

- موقع مركز النصوص أو أرشيف اكسفور (The Oxford Text Archive) :

وهو موقع يوفر كتباً ووثائق بلغات مختلفة، وعنوان الموقع على شبكة الانترنت هو:

<http://www.ota.ox.ac.uk/>

وقد أكدت دراسة (دعاء الجاني ونادر عطا الله 2001) أن عدم التمكن من اللغة الانجليزية لبعض الطلاب وأعضاء هيئة التدريس هي من أهم المشاكل التي تحول بينهم

وبين استخدام الانترنت للوصول إلى المعلومات حيث تكون باللغة الانجليزية لذلك وفرت شبكة الانترنت بعض مواقع البحث العربية مثل :

• كنوز (Konouz):

وهو محرك بحث عربي باللغتين الانجليزية والعربية حيث تتيح للطلاب البحث بالعربية إضافة إلى تقديم خدمات تصميم واستضافة المواقع الخاصة، وعنوانه كالآتي على شبكة الانترنت :

<http://www.Konouz.com>

• أين (ayna) :

وهو أول محرك بحث في نصوص صفحات الانترنت ، ويتم البحث فيه وفق أسلوب البحث سياق الكلمات /www. اني واجهة تطبيق واحدة، و عي حيث من الواجب النظر إلى تلك البيانات التعليمية فائقة الوسائط وإلقاء الضوء عليها لأهميتها في دونكون نتائج البحث شاملة حيث أن هذا المحرك يحتوي علي قاعدة بيانات ضخمة للمواقع العربية ، وهو المواقع حسب نوعها ، كما انه يتمتع في عملية البحث (البحث العادي)،(البحث المتقدم). وعنوانه كالآتي علي شبكة الانترنت:

<http://www.ayna.com>

• الدليل صخر (Aldalil) :

هو يحتوي على محرك بحث يبحث في المواقع العربية، كما يضم دليلا لعشرات المواقع الغربية مرتبة في فئات ويقدم الموقع العديد من خدمات التفاعلية .

<http://www.Aldalil.com>

هناك بعض النصائح الواجب إتباعها أثناء عملية البحث في شبكة الانترنت حتى تحقق عملية البحث الهدف المرجو منها ، وتتمثل أهم النصائح في :

1. استخدام أكثر من أداة بحث، لأن كل أداة من أدوات البحث الموجودة داخل شبكة الانترنت بها طريقة معينة في البحث.
2. الحرص على ذكر البدائل والمرادفات من خلال إدخال معظم الكلمات التي تدل على مايتم البحث عنه لزيادة فرص الحصول على المطلوب حتى يتم مسح جميع

- الاحتمالات لتدارك جميع المعلومات المتعلقة بالموضوع ثم اختيار المعلومات أكثر تحديداً.
3. اختيار كلمات بحث مميزة، وليست دارجة والتي تعبر الوصول للمطلوب بشكل أدق وأسرع.
4. عدم استخدام لغة التخاطب العادية، واستخدام الكلمات المهمة التي على موضوع البحث.
5. تجربة استخدام الأشكال الممكنة لصياغة الكلمات وكتابتها عندما تكون الصياغة من أكثر من مقطع مثلاً إذا أردنا البحث عن معلومات تعلق بالتعليم المدرسي فيمكن كتابة صياغات متعددة مثل التعليم المدرسي (School learning) أو التعليم المدرسي (Teaching School) أو المنهج المدرسي (School Curriculum).
6. الاستفادة من إمكانيات ادة البحث المستخدمة بأقصى درجة ممكنة، وذلك من خلال الإطلاع و قراءة تعليمات استخدام أداة البحث بأجزائها المختلفة مثل المعاملات (Operator) والمحددات (Delimiters) وقواعد الحث (Searching Rules) وذلك للابتعاد عن العشوائية والتخبط في البحث.
- 2.11.. البريد الالكتروني (Electronic Mail):

هو أكثر خدمات الانترنت شيوعاً وانتشاراً وعلى الأخص في مجال التعليم، ويرجع ذلك إلى سهولة استخدامه بل إن السبب نمو شبكة الانترنت وانتشارها يرجع إلى البريد الالكتروني، كما أن الكثيرين من الناس يشتركون في شبكة الانترنت بسبب هذه الخدمة السريعة التي هي تعتبر أفضل بديل عصري للرسائل البريدية الورقية ولأجهزة الفاكس، ويعتبر تعليم الطلاب علي استخدام البريد الالكتروني هي الخطوة الأولى في استخدام الانترنت في التعليم ، فاستخدام الانترنت تساعد الأستاذ الجامعي في التعليم علي استخدام ما يسمى بالقوائم البريدية ، (list serve) للفصل الدراسي الواحد، حيث تتيح للطلاب الحوار وتبادل الرسائل فيما بينهم.

وتعرف هذه الخدمة بأنه عبارة عن أداة توصيل لا تزامنية للمعلومات تتيح للأفراد طباعة رسائل عبر محطات طرفية تابعة لشركة الكمبيوتر وإرسالها إلكترونياً إلى أشخاص مستقبلين يجيبون عنها أو يستخدمونها بطريقة أو بأخرى ،ويستطيع الشخص المرسل الاحتفاظ بنسخ من تلك الرسائل في ملف الكمبيوتر ،وقد تكون الرسائل التي

يتم إرسالها أو استقبالها في صور مقالات أو نصوص أو قواعد بيانات، برامج معينة أو صور أو تسجيلات صوتية ، ويتم إرسال واستقبال البيانات لحضياً (On-line) أو بعد فترة حسب (الرغبة) ويتم هذا من خلال عنوان بريدي لكل مشترك أو مجموعة مشتركين كما يتيح إرسال الصوت والصور معاً (فيديو) للاتصال وجهاً لوجه من خلال التوصيل الكاميرا وميكروفون بجهاز الحاسب لعمل اللقاءات والحوارات من خلال الشبكة .

ومن أهم تطبيقات البريد الالكتروني في التعليم الجامعي :

1. الاتصال و التواصل السريع بين الطالب و الأستاذ ، فالبريدي الالكتروني يستخدم كوسيط بين المعلم والطالب لإرسال الرسائل لجميع الطلاب ، كما أن البريد الالكتروني يتيح طالب إرسال جميع الأوراق المطلوبة في المواد وإرسال الواجبات والتكاليف المطلوبة منه إلي الأستاذ .
2. يساعد البريد الالكتروني الطالب على الاتصال بالمتخصصين في أي مكان بأقل تكلفة وتوفير للوقت والجهد للاستفادة منهم سواء في تحرير الرسائل أو في الدراسات الخاصة أو في الاستشارة .
3. تمكين الأستاذ بالاتصال مع الطلاب في أي وقت حتى في وقت العطلات والراحة.
4. استخدام البريد الالكتروني كوسيط للاتصال بين أعضاء هيئة التدريس أو الشؤون الإدارية.
5. استخدام البريد الالكتروني كوسيط للاتصال بين الجامعات ، حيث أن الجامعات في اليابان وأمريكا والصين وأوروبا اعتمدت على البريد الالكتروني كوسيلة اتصال معتمدة .
6. كما يمكن أيضا استخدام البريد الالكتروني كوسيلة لإرسال التعليمات واللوائح الجديدة لأعضاء هيئة التدريس.

وأخيرا البريد الالكتروني (Electronic Mail) يعتبر من أكثر خدمات الانترنت شعبية واستخداما وعلي الأخص في العملية التعليمية وذلك راجع إلي الأمور التالية :

1. تحسين مستوي الاتصال بين الأستاذ والطالب بالإضافة إلي كسر حاجز الخوف بين الأستاذ والطالب الخجولين .
2. سرعة وصول الرسالة ، حيث يمكن إرسال الرسالة إلي أي مكان في العالم خلال لحظات .

3. يتم الإرسال واستلام الرد خلال مدة وجيزة من الزمن مع تكلفة منخفضة للإرسال .
4. يمكن ربط ملفات إضافية (file attachment) بالبريد الإلكتروني.
5. يستطيع المرسل إرسال الرسالة إلى جهات وأشخاص مختلفين في وقت واحد.
6. لا يوجد وسيط بين المرسل والمرسل إليه وهذا يعني إلغاء جميع الحواجز الإدارية.
7. السرية في الحفاظ علي مضمون الرسالة ، فلا يقرأها ألا صاحبها الحقيقي بسبب وجود رمز بريدي خاص لكل شخص.

3.11.. نقل الملفات (FTP) :

(FTP) هو اختصار لاسم نظام تبادل الملفات بين الأجهزة المتصلة بشبكة الانترنت (File Transfer protocol) وهو أيضا اسم البرنامج الذي يقوم بهذه العملية، ووظيفة هذا البرنامج هو السماح بنقل الملفات بن أي جهازين كمبيوتر متصلين بالشبكة، فالبرنامج يقوم أولا بالربط المباشر بين الجهازين بحيث يمكن لأحدهما أن يستعرض أسماء اللفات الموجودة في وحدة التخزين الأخر، وبعد ذلك يقوم البرنامج بنسخ أي عدد من الملفات من جهاز إلى آخر، ويتم نقل الملفات بسرعة عالية جدا وتختلف السرعة باختلاف نظام التوصيل وطبيعة خط التوصيل المستعمل ، وشبكة الانترنت تدخر بالكثير من المواقع التي تتيح نقل الملفات جميع أنواعها سواء كانت نصية أو صور أو موسيقى أو دوريات أو تقارير أو بحوث بإضافة لبرامج الكمبيوتر المجانية.

ويوجد نوعين من هذه المواقع التي تتيح نقل الملفات وهما:

1. مواقع خاصة لاتسمح لتغير الأعضاء التابعين لمؤسسة ما أو هيئة الدخول إليها ونقل الملفات التي يحتاجون إليها.
2. مواقع تتصف بأنها نظام مفتوح للجميع فكل شخص يمكنه الدخول واختيار الملف الذي يريده وتحميله على الكمبيوتر الخاص به، ويسمى هذا النوع من خدمة نقل الملفات اسم (Anonymous file).

ويجب استخدام برنامج عميل للربط بنظام (FTP) مثل برنامج (WS-FTP) كما يمكن استخدام احد البرامج العارضة لنظم الشبكة العنكبوتية مثل برنامج " نتسكيب " (Netscape) ، " إكسبلور " (MS Explorers) في إنزال الملفات المطلوبة .

واهم تطبيقات هذه الخدمة في التعليم الجامعي :

1. هذه الخدمة تتيح للطلاب نقل الملفات التي تخص موضوع الدراسة الموجودة على شبكة الانترنت إلي جهازهم الخاص، وهذا يزيد من خبرات الطالب في المقرر ويوسع أفاقهم الدراسية.
2. تتيح هذه الخدمة للأستاذ الجامعي بوضع محاضراته في ملفات بحيث يمكن للطلاب أن يحملوها من على شبكة الانترنت إلي جهازهم الخاص في أي وقت ومن أي مكان .
3. تساعد هذه الخدمة أعضاء هيئة التدريس في الحصول على الملفات الخاصة بتخصصهم من خلال شبكة الانترنت.

4.11.. برنامج المحادثة (Internet Relay Chat):

المحادثة على الانترنت (IRC) هي نظام يمكن استخدامه من الحديث مع المستخدمين الآخرين في وقت حقيقي (Real Time) ، وتعريف آخر هي " برنامج بشكل محطة خيالية في الانترنت تجمع المستخدمين من أنحاء العالم لتحديث كتابه وصوتاً، "

وهذه الخدمة تأتي في المرحلة الثانية من حيث كثرة استخدامها بعد خدمة البريد الالكتروني وذلك للمميزات الآتية:

1. خدمة (IRC) توفر إمكانية الوصول إلي جميع
2. الأشخاص في جميع أنحاء العالم في أسرع وقت كما انه يمكن استخدام كنظام مؤتمرات زهيدة التكلفة.
3. إمكانية تكوين قناة وجعلها خاصة لعدد محدود ومعين من الطلاب والطالبات والأستاذة.
4. أنها مصدر من مصادر المعلومات من شتى أنحاء العالم فيمكن لأي شخص من خلالها إجراء محادثة مع شخص في مجال تخصص معين للحصول منه على معلومات تهمة في هذا التخصص أو لمجال.
5. الكثير من الأشخاص يتشاركون في شبكة الانترنت بسبب هذه الخدمة حيث يمكنهم إجراء محادثات (Chatting) مع أشخاص تهمة مجاناً أي بدون تكلفة، بدلا من إجراء مكالمات هاتفية للخارج وتكون مكلفة.

أما عن أهم التطبيقات (IRC) في مجال التعليم الجامعي :

1. استخدام نظام المحادثة كوسيلة لعقد الاجتماعات باستخدام الصوت والصورة بين أفراد المادة الواحدة مهما تباعدت المسافات بينهم في العالم وذلك باستخدام نظام (Internet Relay Chat).

2. يمكن استخدام هذه الطريقة في التعليم عن بعد (Distance learning) ، حيث يواجه التعليم في الوقت الحاضر أزمة القبول وتكدس الجامعات بالأعداد الكبيرة للطلاب، فيمكن استخدام هذه الخدمة بنقل الحاضرات من القاعات الدراسية إلى جميع الطلاب، ويمكن للطلاب الاستماع إلى المحاضرة وهو في بيته وبتكلفة زهيدة .

3. يمكن استخدام هذه الخدمة لاستضافة عالم أو أستاذ من أي مكان في العالم لإلقاء محاضرة على طلاب الجامعة بنفس الوقت وبتكلفة زهيدة.

4. يمكن أن تستخدم هذه الخدمة لحل مشكلة نقص الأستاذة في بعض التخصصات، حيث يمكن للأستاذ أن يشرح المقرر في جامعته وفي نفس الوقت يشاهد الشرح طلاب في جامعات أخرى.

5. يمكن أن تستخدم هذه الخدمة لعقد الاجتماعات بين أعضاء هيئة التدريس على مستوى الجامعات أو الجامعة الواحدة لتبادل وجهات النظر في قضية ما أو فيما يحقق تطوير التعليم مثلاً، وبالطبع دون الاضطرار للسفر إلى مكان الاجتماع.

5.11.. الويب (World Wide Web) :

وهي تسمى كذلك بشبكة (www) أو (w3) ويمكن إرجاع بداية نشأة الشبكة في بدايتها الأولى إلى الأبحاث التي تمت في المعمل الأوروبي للعلوم التطبيقية (CERN) في سويسرا علي يد المهندس (تيم بيرنوزلي) والذي بدا فكرته في إنشاء صفحات الويب لأغراض البحث ، ومن خلال عام (1980م) قام بتطوير لغة برمجة تسمى لغة الترميز للنص المتشعب (Hyper Text Mark up Language) والتي تعرف اختصاراً بالرمز (HTML) وهي تستخدم لنشر النصوص والتي أصبحت الأساس لتطوير صفحات الويب الحالية ، وقد ظهرت صفحات الويب في البداية كصفحات نصوص ، ومع الانتشار السريع الذي ظهر في عام (1994) أصبحت الصفحات تضم صوراً وعناصر الوسائط المتعددة من صوت ولقطات فيديو ورسوم متحركة وغيرها ... وكل صفحة من صفحات الويب لها موقع محدد ومعروف وغير متكرر ويسمى محدد المصدر العالمي أو المصدر الموحد (Uniform

(universal Resource Locator) ويعرف اختصاراً بالرموز الآتية (URL) وعناوين صفحات الويب تبدأ بالرمز (http://) وهي اختصاراً للبروتوكول الخاص بنقل النصوص المستخدمة في شبكة الويب وهو بروتوكول نقل النص المتشعب (Hyper Text Transport Protocol) عبر صفحات الانترنت .

ويمكن تعريف (الويب) على انه نظام برمجي عملاق يعمل على شبكة الانترنت على نصوص حيته (Hyper Text) لاتحدها حدود ، والمؤلفة من مستندات منشورة حول العالم ، والمتراصة في ما بينها ويمكن القول هنا أن الانترنت هي الأجهزة والمعدات (Hardware) ، والويب البرنامج التطبيقي (Software) الذي يوفر لجميع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بل لجميع الأفراد التصفح ومشاهدة المستندات والنصوص والوثائق والملفات كذلك الصور الثابتة والمتحركة ولقطات الفيديو وغيرها من المعلومات بواسطة برنامج تصفح الويب (Web Browser) .

12.. بناء قائمة المعايير :

بما أن الدراسة تهدف إلى تقويم استخدام بعض مواقع الإنترنت التعليمية ، كان لزاماً علينا إعداد قائمة بالمعايير التربوية والفنية اللازمة لذلك الهدف ، حيث اعتمد الباحث في إعداد القائمة على مجموعة من المصادر ، وقد روعي في ذلك ما يلي :

- الدراسات السابقة .
- واقع التعليم الجامعي ومجال تكنولوجيا التعليم .
- طبيعة مرحلة التعليم الجامعي .
- ماهية مواقع الإنترنت التعليمية .
- الاتجاهات الحديثة والتجارب العالمية في استخدام شبكة الإنترنت في التعليم .

1.12.. الدراسات السابقة :

تعتبر الدراسات السابقة من المصادر الأساسية ، والتي استعان بها الباحث في بناء قائمة المعايير تقويم استخدام بعض مواقع الإنترنت التعليمية ، وتحليل الدراسات وجد أنها اجتمعت على مجموعة من المحاور الرئيسية والتي يجب وضعها في الاعتبار عند عملية التقويم ، والمحاور التربوية هي :

الغرض والفئة المستهدفة - مصداقية المواقع - المحتوى - التفاعلية - التقويم .

أما عن المحاور الفنية فهي :

التصميم / علم جمال الموقع - الإبحار / الوصلات - سهولة الاستخدام - التكلفة - الوسائط المتعددة .

2.12.. واقع التعليم الجامعي ومجال تكنولوجيا التعليم .

خلال هذا المصدر استطاع الباحث تحديد أهم النقاط التي تؤكد عليها سياسة التعليم الجامعي لتساعده في اشتقاق قائمة المعايير ، وهذه النقاط هي :

- مراعاة الحداثة في المناهج المقدمة للطلاب .
- مراعاة المنهج لتحقيق الأهداف التربوية التعليمية المرجوة ، كما يشجع على التفكير السليم والابتكار .

تنظيم محتوى المادة الدراسية في ضوء :

طبيعة المادة العلمية - ملائمة المادة العلمية لحاجات الاستاذ الجامعي - شكل المادة العلمية وتنظيمها .

- مراعاة الوضوح والجاذبية والصلاحية في المنهج .
- زيادة دور الطالب ومشاركته في العملية التعليمية للانتقال من اساليب الحفظ والتلقين إلى الحوار والمناقشة .
- التوسع في استخدام تكنولوجيا التعليم الحديثة .
- تنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس والطلاب في الجامعات لاستخدام أحدث التقنيات الحديثة لمواكبة التقدم العلمي .
- الاتجاه نحو التعليم الذاتي وإبعاد الطلاب عن الحفظ والتلقين .
- المصداقية في نوع التعليم الذي يتلقاه الطالب ، وهذا عن طريق التأكد من مصداقية الجامعة التي تقدم التعليم .

3.12.. طبيعة مرحلة التعليم الجامعي :

يمكن إيجاز أهم خصائص هذه المرحلة في النقاط التالية :

أ.. النمو العقلي :

- يصل النمو العقلي في هذه المرحلة إلى قمة عالية ويتضح ذلك من خلال الآتي :
- يصل الذكاء إلى قمة نضجه ، وقد أثبتت البحوث الحديثة أن الذكاء ينمو ولا يتوقف في هذه المرحلة فهو يزداد ببطء شديد حتى العقد الخامس من العمر في الأشخاص الأذكى والمتفوقين .

- اكتساب المهارات العقلية والمفاهيم اللازمة من أجل المواطنة القادرة ذات الكفاءة .
- يزداد نمو التفكير المجرد ، والتفكير المنطقي ، والتفكير الابتكاري ، وتزداد القدرة على الفهم والصياغة النظرية .
- الميل إلى القراءات المتخصصة واهتمام أكثر بالموضوعات السياسية والفلسفية وقراءة كتب حياة الشخصيات التاريخية والشهيرة والأدباء ورجال الدين .
- القدرة على الاتصال العقلي مع الآخرين واستخدام المناقشة والإقناع في الحوار وتطور الميول والمطامح لتصبح أكثر واقعية .
- اتباع الوسائل التي تحول العملية التربوية من عملية تعليم الطالب فيها سلبي إلى عملية تعليم الطالب فيها إيجابي .

ب.. النمو الاجتماعي :

يتضح النمو الاجتماعي في هذه المرحلة ويتجلى أثره في التوافق الشخصي والاجتماعي من خلال النقاط التالية :

- ينمو الذكاء الاجتماعي وهو القدرة على التصرف في المواقف المختلفة .
- تتضح الرغبة في توجيه الذات .
- تنمو القيم نتيجة التفاعل مع البيئة الاجتماعية تتضمن اهتمام الفرد وميله إلى اكتشاف الحقيقة واتخاذ اتجاهات معرفية .
- النمو المتقدم نحو الاستقلال .الاعتزاز بالشخصية وتكوين أراء شخصية معتدلة مما يساعد على التوافق مع المعايير والقيم والتقاليد الاجتماعية .

ج.. النمو الانفعالي :

يتضح في هذه المرحلة مظاهر التطور نحو النضج الانفعالي على النحو التالي :

- الاهتمام بالذات .
- القدرة على المشاركة الانفعالية .
- القدرة على الأخذ والعطاء وزيادة الولاء .
- زيادة الواقعية في فهم الآخرين .
- إعادة النظر في الأمن الانفعالي .

4.12.. ماهية مواقع الإنترنت التعليمية :

من خلال هذا المصدر استطاع الباحث التوصل إلى المعايير الآتية :

أ.. المعايير التربوية :

- يقسم الموقع المحتوى بطريقة منطقية إلى عناوين رئيسية وفرعية .
- يراعى الموقع أن لا تزيد عناوينه عن ثلاثة أسطر .
- يراعى الموقع التدرج من الأفكار الرئيسية إلى الأفكار الفرعية .
- يراعى الموقع في عرضه للمحتوى التكامل في جميع أجزائه .
- يحتوي الموقع على وصلات داخلية تربط جميع صفحاته مع بعضها البعض .

ب.. المعايير الفنية :

- يضع الموقع محتواه في منتصف الشاشة .
- يراعى الموقع وضع عناوين محتواه الرئيسية في أعلى الصفحة أو في الجانب الأيمن له .
- يراعى الموقع استخدام نظام الجداول في كتابة محتواه .
- يراعى الموقع عدم ملء صفحاته بالمحتوى ملاً كاملاً .
- يراعى الموقع أن تكون أفكاره الرئيسية في بداية الصفحة وتليها المعلومات الثانوية
- يميز الموقع بين العناوين الرئيسية والعناوين الفرعية في صفحاته .
- يراعى الموقع ثبات التصميم والتنسيق في جميع صفحاته .
- يراعى الموقع ترك مسافات منتظمة بين وصلاته إذا كانت متراسة .
- يتجنب الموقع بقدر الإمكان الخلفيات ذات النسق الشبكي والرسومات .

5.12.. الاتجاهات الحديثة والتجارب العالمية في استخدام شبكة الإنترنت في التعليم :

من خلال هذا المصدر استطاع الباحث التوصل إلى مجموعة من المعايير

التربوية وهي كالآتي :

- يشتمل الموقع على صندوق الواجبات .
- يشتمل الموقع على وصلة تؤدي إلى قائمة خاصة بأهم الاستفسارات الشائعة والإجابات عليها .
- يحتوي الموقع على لوحة إخبارية يقدم من خلالها مؤلف الموقع أي تعليمات أو توجيهات للمستخدم .
- يتيح الموقع غرفة للحوار لإجراء المحادثات التزامنية .
- يوفر الموقع لوحة نقاش لإجراء الحوارات الغير تزامنية .

- يوفر الموقع أرشيفاً إلكترونياً .
 - يحتوي الموقع على سجل إحصائي يوضح عدد الزائرين للموقع .
- وقد تم تصنيف وتوزيع المعايير السابقة على مجموعة من المحاور في صورة استبيان للوصول إلى المعايير النهائية ، حيث بلغ عدد المعايير التربوية 75 معيار موزعين على سبع محاور ، أما المعايير الفنية فبلغ عددها 73 معيار موزعين على خمس محاور .

جدول (1) يوضح عدد المعايير التربوية الموزعة على سبع محاور

| ر.م | محاور المعايير التربوية | العدد |
|-----|---|-------------|
| 1 | الهدف والفئة المستهدفة | 6 |
| 2 | مصادقية الموقع : ✓ المؤلف / الراعي الرسمي للموقع ✓ تداول الموقع ✓ قائمة المصادر والمراجع | 5 5 2 |
| 3 | المحتوى ✓ مكونات المحتوى ✓ عرض المحتوى | 10 8 |
| 4 | التفاعلية | 18 |
| 5 | الأنشطة التعليمية | 7 |
| 6 | التقويم | 9 |
| 7 | معايير عامة | 5 |
| | مجموع المعايير | 75 |

جدول (2) يوضح عدد المعايير الفنية الموزعة على خمس محاور

| ر.م | محاور المعايير الفنية | العدد |
|-----|---------------------------|-------|
| 1 | التصميم / علم جمال الموقع | 19 |
| 2 | الإبحار / الوصلات | 8 |
| 3 | سهولة الاستخدام | 6 |
| 4 | التكلفة | 4 |

| | | |
|----|------------------------------|---|
| 12 | الوسائط المتعددة | 5 |
| 5 | ✓ النص | |
| 5 | ✓ الصوت | |
| 4 | ✓ الرسومات والتكوينات الخطية | |
| 6 | ✓ الصور الثابتة | |
| 4 | ✓ الفيديو | |
| | ✓ الرسوم المتحركة | |
| 73 | مجموع المعايير | |

13.. تحديد مجموعة البحث :

لما كانت الدراسة الحالية تهدف إلى بناء قائمة بالمعايير التربوية والفنية التي يجب أن تتوفر في مواقع الإنترنت التعليمية والمخصصة لطلاب التعليم الجامعي فقد تكونت مجموعة البحث من (4) مواقع تعليمية وهي :

جدول (3) يوضح مجموعة البحث

| محتويات الموقع | عنوان الموقع | ر.م |
|--|--|-----|
| يقدم دروس في الموضوعات التالية: تكنولوجيا التعليم التعليم الإلكتروني الإنترنت | موقع كلية التربية بالوادي الجديد http://aun.eun.eg/fac_wadi/lectures.htm | 1 |
| يقدم محاضرات في المقررات التي تدرس في الفصل الأول والثاني بالكلية ومن المقررات مايلي : تكنولوجيا التعليم تقنيات الوسائل تقنيات التعليم الذاتي التصميم التعليمي | الموقع التربوي الإسلامي (كلية التربية - جامعة الإمارات) http://www.yousry.bravepages.com/index.htm | 2 |
| يقدم محاضرات في الموضوعات التالية : مركز مصادر التعليم | موقع الموسى (جامعة السلطان قابوس - مركز تقنيات التعليم) http://www.almusawi.com/medtech.html | 3 |

| | | |
|--|---|---|
| الوسائط التكنولوجية التعليمية التعليم الإلكتروني والتعليم الشبكي | | |
| يقدم محاضرات في المقررين التاليين: تكنولوجيا التعليم مقرر إنتاج الوسائل التعليمية | موقع عماد الأكاديمي (المملكة العربية السعودية) http://www.emad_design.8m.com/htm | 4 |

وقد تم تحديد المواقع الأربعة السابقة (عينة الدراسة) وفقاً للخطوات التالية :

- قام الباحث بتحديد عدد (50) موقعاً تتناول موضوعات في تكنولوجيا التعليم وبرامج الحاسب الآلي .
- قام الباحث بتطبيق مجموعة من المعايير لتحديد المواقع التي سيتم تقويمها من بين الخمسين موقعاً وكانت المعايير كما يلي :
- ✓ أن يكون الموقع موجهاً إلى مرحلة التعليم الجامعي .
- ✓ أن يرتبط محتوى الموقع بتكنولوجيا التعليم وبرامج الحاسب الآلي والتي يستطيع الطلاب الاستفادة منها .
- ✓ أن تكون تلك المواقع تحت رعاية مؤسسات جامعية أو أن يكون المسئول عنها له علاقة بمجال التعليم.
- ✓ تم اختيار المواقع التعليمية والتي تقدم محتواها باللغة العربية .
- نتيجة للخطوة السابقة وفي ضوء المعايير التي تم تحديدها تم التوصل إلى (20) موقعاً تتطابق مواصفاتها مع المعايير السابقة .
- قام الباحث باختيار أربع مواقع من بين المواقع السابقة لتقويمها وكانت تلك المواقع لديها الاستعداد لإجراء عملية التقويم بالإضافة إلى أنها تمثل 20% من عدد المواقع التي تم التوصل إليها ككل وهي نسبة ملائمة لإجراء عملية التقويم .

14.. إجراءات تطبيق قائمة المعايير :

بعد أن قام الباحث بإعداد قائمة المعايير في صورتها النهائية وتحديد مجموعة المواقع التي سوف يتم إجراء عملية التقويم لها فقد تم ذلك وفقاً للخطوات التالية :

1.14.. إعداد بطاقة التقويم :

أ. تم تحديد مقياس التقدير لبنود قائمة المعايير حيث تم الاعتماد على التقدير الثلاثي التالي (غالباً - أحياناً - نادراً) وتم تحديد قيمة كل تقدير كالتالي :

✓ إذا كان البند (غالباً) ما يتواجد يأخذ القيمة 2

✓ إذا كان البند (أحياناً) ما يتواجد يأخذ القيمة 1

✓ إذا كان البند (نادراً) ما يتواجد يأخذ القيمة 0

وبذلك أصبحت قائمة المعايير في صورتها النهائية صالحة للتطبيق .

ب. تم إعداد تعليمات قائمة المعايير وذلك حتى يتسنى لأي فرد آخر يرغب في تقويم أي موقع آخر أن يستخدم تلك القائمة وقد روعي عن إعداد تلك التعليمات ما يلي :

✓ تحديد الهدف من قائمة المعايير .

✓ تحديد مكونات القائمة وكيفية استخدامها .

✓ تحديد طريقة تقدير الدرجات .

2.14.. إجراءات التقويم :

تم إجراء عملية التقويم وفقاً للخطوات التالية :

- تمت قراءة المعايير بوضوح أكثر من مرة .
- تم استعراض محتويات كل موقع على حده أكثر من مرة قبل تطبيق بطاقة التقويم
- تم إجراء عملية التقويم للموقع في خلال أربعة أيام حيث تم تقويم موقع واحد فقط في كل يوم من الأيام الأربعة.
- تم وضع علامة (✓) أسفل كل تقدير يحدد مقدار توافر البند بالموقع .
- بعد الانتهاء من عملية التقويم السابقة قام الباحث بمراجعة تطابق توافر بنود القائمة بالمواقع مرة أخرى للتأكد من نتائج التقويم .
- بعد ذلك قام الباحث بإجراء المعالجة الإحصائية عن طريق اتباع الخطوات التالية :

✓ بتحويل العلامات إلى قيمتها الوزنية (2 أو 1 أو 0) .

✓ بتحديد النسبة المئوية الخاصة بمدى توافر بنود كل محور من محاور قائمة المعايير بالمواقع التي تم تقييمها باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{النسبة المئوية \%} = \frac{\text{مجموع درجات المحور} \times 100}{\text{عدد بنود المحور} \times 2}$$

تم تحديد النسبة المئوية لمدى توافر جميع بنود القائمة من خلال ما يلي :

- مدى توافر بنود المعايير التربوية بالمواقع من خلال المعادلة التالية :
النسبة المئوية \% =

$$\text{مجموع درجات محاور المعايير التربوية} \times 100 = \frac{\text{عدد بنود المعايير التربوية مجتمعة} \times 2}{}$$

- مدى توافر بنود المعايير الفنية بالمواقع من خلال المعادلة التالية :
النسبة المئوية \% =

$$\text{مجموع درجات محاور المعايير الفنية} \times 100 = \frac{\text{بنود عدد المعايير الفنية مجتمعة} \times 2}{}$$

وبإجراء الخطوات السابقة يكون الباحث قد أنتهى من إجراء عملية التقويم ، وكانت نتائج حساب النسبة المئوية الخاصة بمدى توافر بنود المعايير التربوية وبنود المعايير الفنية كل على حده في القائمة ككل بالمواقع الدراسية مجموعة الدراسة كالتالي :

جدول (4) يوضح النسبة المئوية لمدى توافر بنود المعايير التربوية وبنود المعايير الفنية في القائمة ككل على مواقع الإنترنت مجموعة الدراسة

| الموقع الرابع | الموقع الثالث | الموقع الثاني | الموقع الأول | المواقع المعايير |
|---------------|---------------|---------------|--------------|---------------------|
| %38.66 | %48 | %43.33 | %42 | المعايير التربوية |
| %73.28 | %69.17 | %80.82 | %78.76 | المعايير الفنية |

15.. النتائج والتوصيات :

أولاً / النتائج : قام الباحث بما يلي :

- تحليل للدراسات والبحوث السابقة وثيقة الصلة بالدراسة الحالية.
- عرض للإطار النظري والذي تناول كلاً من : واقع التعليم الجامعي ومجال تكنولوجيا التعليم وطبيعة مرحلة التعليم الجامعي ، وماهية مواقع الإنترنت التعليمية ، واخيراً الاتجاهات الحديثة والتجارب العالمية في استخدام شبكة الإنترنت في التعليم.
- ومن تم أمكن استخلاص المعايير التربوية التي ينبغي أن تتوفر في مواقع الإنترنت التعليمية الخاصة بالتعليم الجامعي ، وبلغ عددها 75 معيار وزعت على سبع محاور وكانت كما التالي : الهدف والفئة المستهدفة ، مصداقية الموقع ، المحتوى ، التفاعلية، الأنشطة التعليمية ، التقويم ، معايير عامة .

ثانياً / التوصيات :

- من خلال النتائج التي توصل إليها الباحث يمكن استخلاص التوصيات الآتية :
- ضرورة الاهتمام بإعداد دورات تدريبية لآعضاء هيئة التدريس بالجامعات خاصة بتصميم وبناء مواقع الإنترنت التعليمية ، ويشترط فيها وجود دروس في الموضوعات التالية :
- ✓ لغة برمجة النص الفائق (HTLM).
- ✓ البرامج المستخدمة في تصميم وبناء مواقع الإنترنت مثل (Front Page).
- ✓ أهم الأفكار والنقاط التي يجب إتباعها من الناحية التربوية والفنية ليكون الموقع تعليمياً وتربوياً جيداً.
- التعريف ببعض المواقع الجاهزة لوضع المقررات على شبكة الإنترنت والتي تستخدم في تصميم المقررات الإلكترونية وإضافة المكونات مثل التقويم الشهري وآلية إعداد الاختبارات وسجل الدرجات ولوحة النقاش وقائمة بأسماء الطلاب المسجلين بالمقرر .
- ضرورة أن يكون لكل كلية ومعهد موقع لها على شبكة الإنترنت بشرط أن يحتوي على المقررات التي تدرس بالكلية .

- ضرورة وجود مركز متخصص لكل جامعة ومعهد للإشراف على مواقع الإنترنت التعليمية والتي تخص مقررات تلك الجامعات والمعاهد ويجب أن يحتوي المركز على مجموعة من الأقسام لكل قسم مهمة محددة .

16.. المراجع :

أولاً / قائمة المراجع العربية :

- إبراهيم حسن محمد : عناصر المدرسة الإلكترونية ، المؤتمر العلمي الثامن : المدرسة الإلكترونية ، القاهرة ، الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم ، 29-31 أكتوبر 2001 .
- إبراهيم عبدالله المحيسن ، خديجة هاشم : التعليم العالي عن بعد باستخدام شبكة المعلومات الدولية ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث لإعداد المعلم ، كلية التربية، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، 19-21 شعبان 1419 هـ .
- السعيد محمود السعيد عثمان : تطوير التعليم الجامعي في مصر في ضوء بعض التحديات المعاصرة ، مجلة التربية للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، يونيو 2003 .
- ايناس أحمد إبراهيم العفني : متطلبات إنشاء المكتبات الرقمية كمصدر تعلم بكليات التربية في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة حلوان ، مصر ، 2002 .
- تيسير الكيلاني : أساسيات التعليم المفتوح والتعليم عن بعد وجودته النوعية ، الشركة العالمية ، لبنان ، 2001 .
- جودت أحمد سعادة ، عادل فايز السرطاوي : استخدام الحاسوب والإنترنت في ميادين التربية والتعليم ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2003 .
- حسن البائع محمد عبدالعاطي : برنامج مقترح لتدريب المعيدين والمدرسين المساعدين بكلية التربية جامعة الإسكندرية على بعض استخدامات شبكة الإنترنت ، رسالة ماجستير : كلية التربية ، جامعة الإسكندرية ، 2001 .
- سعد محمد الهجرسي : الاتصالات والمعلومات والتطبيقات التكنولوجية ، دار الثقافة العلمية ، الإسكندرية ، 2002 .

- سعيد عبد السلام : تصميم وإنتاج برنامج كمبيوتر يلبي احتياجات طلاب الدراسات العليا من شبكات المعلومات وقواعد البيانات ، رسالة دكتوراه كلية التربية ، جامعة حلوان ، 2001 .
- عوبنة طالب أبوسينية : الإدارة الإلكترونية لمدارس التعليم قبل الجامعي في المملكة الهاشمية من وجهة نظر مديري المدارس ، مجلة تربوية للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، أغسطس 2002 .
- فاطمة محمد البلوشي : إيجاد مجتمعات للتعليم الإلكتروني ، استراتيجيات فعالة للعالم العربي ، ندوة تقنيات التعليم ، جامعة السلطان قابوس ، عمان 2003 .
- هيفاء بنت فهد المبيرب : تطوير طريقة المحاضرة في التعليم الجامعي باستخدام التعليم الإلكتروني مع نموذج مقترح ، ندوة مدرسة المستقبل ، كلية التربية ، المملكة العربية السعودية 2003 .

ثانياً / قائمة المراجع الأجنبية :

- Abdullah Mardziah Hayat: Guidelines for Evaluating web sites, Indiana, 1998.
- Alexander, Jan E, and Marsha A, Tate: Evaluating Web Resource, Widener University, 2001 .
- Barry, Lisa: Criteria for an “outstanding” high school chemistry web site, journal of chemical education, American chemical society, 2001 .
- Bauer, Christian, Scharl, Arno: Quantative Evaluation f web site content and structure, internet research, V10, nl, P31-43, 2000 .
- Bevin Bent: web tutor “an interactive world wide web tutorial, department of political science, james madison, university, 1997 .
- Bills Conrad Gail: Effects of structure and interactivity on internet-based instruction, Dissertation Abstract international, 1998 .
- Grassiar, Esther: thinking critically about world wide web resource, UCLA college library, university of California, Los Angeles's, 2000 .
- Jana Edwards: Guidelines for Evaluating a www.search library West university of Florida, 2001 .



المصارف الاسلامية وتأثيرها في التنمية الاقتصادية

د. خالد مصطفى هبال

د. حاتم عبدالكريم زغيل

كلية الاقتصاد بالعجيلات

جامعة الزاوية

Islamic banks and their sources in economic development

Dr. HATIM ZGHEEL

Dr. Khaled Hebal

Faculty of Economics, Zawiya University, Libya

الملخص

لقد تطورت المصارف الإسلامية بصورة متزايدة في العالم الإسلامي نظراً لنتامي الإقبال علي الخدمات التي تقدمها. وتظهر الإحصائيات المعتمدة، تطور البنوك الإسلامية في العالم حيث قدر عدد المؤسسات المصرفية الإسلامية في أنحاء العالم بأنها زادت من 176 مؤسسة مالية سنة 1998م إلي 276 مؤسسة مالية سنة 2003م أو نسبة نمو بلغت (51%).

وقد شهدت العديد من الدول نمواً اقتصادياً هائلاً في مجال الصيرفة الإسلامية، كان للاستثمارات المباشرة دور كبير فيه، وقد تزامن هذا النمو مع التطور الهائل الذي شهده القطاع المصرفي الإسلامي في المنطقة وبالتالي ستركز هذه الدراسة علي المصارف الإسلامية في بعض الدول العربية.

Abstract

Islamic banks have developed increasingly in the Islamic world due to the increasing demand for the services they provide. According to the statistics adopted, the development of Islamic banks in the world, where the number of Islamic banking institutions around the world increased from 176 financial institutions in 1998 to 276 financial institutions in 2003 or a growth rate of (51%). Many countries have witnessed tremendous economic growth in Islamic banking. Direct investment has played a major role. This growth coincided with the tremendous development witnessed by the Islamic banking sector in the region This study will focus on Islamic banks in some Arab countries

1: المقدمة

تعد المصارف الإسلامية جزءاً لا يتجزأ من الجهاز المصرفي في الدول التي تعمل فيها، وعلى الرغم من حداثة تجربة المصارف الإسلامية مقارنةً بتجربة المصارف التجارية

ولشدة المصاعب التي واجهت المصارف الإسلامية فقد استطاعت هذه المصارف أن تحقق تطوراً ونجاحات سواء كان على الصعيد الإقليمي أو العالمي.

2: هدف البحث: يسعى البحث إلى التعرف على المصارف الإسلامية بشكل عام وتأثيرها في التنمية الاقتصادية.

3: فرضية البحث: يسعى البحث في هذه الدراسة الي تسليط الضوء علي المصارف الإسلامية و مدي التشابه الكبير مع المصارف التجارية في تنفيذ القوانين والسياسات النقدية وفق الضوابط في عمل المصارف.

4: أهمية البحث : تأتي أهمية البحث للمصارف الإسلامية في وصول إلى القبول والانتشار للعمل المصرفي الإسلامي لا يمكن تجاهله ضمن الصناعة المصرفية العالمية، بالإضافة الي ما يتم التوصل إليه في الدراسة يعتبر إضافة علمية مفيدة في مجال الاختصاص .

5: عينة البحث: تحتوي عينة البحث على عدد من المصارف الإسلامية متمثلة بمصرف أبوظبي الإسلامي المصرف العراقي الإسلامي.

6: حدود البحث: جمع البيانات الخاصة بالبحث لسنوات (2009-2014).

الجانب النظري:

1- مفهوم المصارف الإسلامية

هنالك عدة تعاريف انطلاقاً من اعتبارات عدة سواء من ناحية القيم والعقائد أو من ناحية الخصائص والأهداف. ويمكن حصرها أهم التعاريف وكما يأتي:

عرف (العطار والحلبي، 2000) المصرف الإسلامي بأنه مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب التعامل بالربا (الفائدة) ثم العمل على توظيفها في مجال النشاط الاقتصادي المختلف.

كما عرف (شيخون، 2002) المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مالية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية ودينية تهدف إلى تحقيق نفع عام لمجتمع إسلامي قائم على أسس أخلاقية وإنسانية واقتصادية، وهي مؤسسات لا تبغي الربح.

وعرف (الشراح والشريف، 2002) المصرف الإسلامي: هو كيان ووعاء يمتزج فيه فكر استثماري اقتصادي سليم يبحث عن ربح حلال لتخرج منه قنوات تجسد الأسس الجوهرية للاقتصاد الإسلامي.

كذلك عرف (سلطان، 2005) المصارف الإسلامية بأنها تلك المنظمات القائمة على تجميع الأموال من المجتمع وتوظيفها لخدمة أفراد أو جماعات لبناء مجتمع التكافل وتحقيق رفاهيته.

وعرف (البلتاجي، 2005) المصرف الإسلامي بأنه المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية. كما عرف (النجار وحسن، 2005) المصرف الإسلامي تلك المؤسسة التي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية، وتتمثل وظائفها في قبول الودائع وتمويل الاستثمارات وتقديم الخدمات.

كذلك عرف (أبوحمدة، 2006) المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مالية عقائدية تعتمد في عملها على العقيدة الإسلامية وتسعى إلى تحقيق المصالح المادية المقبولة شرعاً عن طريق تجميع وتوجيهها نحو الاستثمار الأمثل.

2- نشأة المصارف الإسلامية

ترجع بدايات المصارف الإسلامية بمفهومها الواسع إلى الأيام الأولى للتشريع الإسلامي وقيام الدولة الإسلامية نجد فيها بعض المفاهيم الخاصة بالعمليات المصرفية الإسلامية. فقد أدى ازدهار التجارة الداخلية والخارجية في فجر الإسلام إلى وجود أدوات مالية ومصرفية واكبت هذا التطور منها مثلاً:

في مجال الإبداع: كان الناس يضعون أموالهم لدى من يتقون في أمانته، وظهر التمييز بين الوديعة التي تودع كأمانة وبين الوديعة الجارية المضمونة (القرض) التي تمكن الوديعة من استعمالها بشرط ضمان رد المثل لصاحبها عند طلبه. ومن صور الاستثمار التي كانت سائدة قبل البعثة النبوية وبعدها صيغت المضاربة والإقراض بالربا. وقد أبقى الإسلام على المضاربة وحرم الربا كما عرف نظام الحوالات (مصطفى إبراهيم، 2006).

أن تجربة العمل المصرفي الإسلامي في العصر الحالي جاءت تلبية لنداءات ودعوات الملايين من المسلمين في الوطن العربي وخارجه الذين يجدون حرجاً شرعياً في التعامل مع المصارف التجارية التي تستخدم عنصر الفائدة.

أن الإسلام حرّم إكتناز الأموال وحرّم التعامل بالربا وهي من معطيات الدين الإسلامي، إذ ينبغي الاهتمام بأموال الدولة والعمل على توظيفها واستغلالها وتنميتها وفق أحكام الشريعة

الإسلامية منذ عرف المسلمون ألواناً من العمل المصرفي الإسلامي في صدر الإسلام مثل القرض والمضاربة والحوالة والصيرفة وغيرها (شيماء وليد، 2007).

3- خصائص المصارف الإسلامية وأعمالها

تتميز المصارف الإسلامية بخصائص وسمات معينة يمكن حصر أهم تلك الخصائص بما يأتي:

الخاصية الأولى: عدم التعامل بالربا

إذ تشكل هذه الخاصية القاعدة الرصينة التي يقوم عليها هذا النوع من المصارف. والأصل في اعتماد المصارف الإسلامية على هذه الخاصية هي النصوص العديدة التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة التي تنص على تحريم الربا.

الخاصية الثانية: الالتزام بتطبيق الشريعة الإسلامية

تتفرد المصارف الإسلامية بهذه الخاصية من بين الأنظمة المصرفية جميعها التي سبقتها أو تلك القائمة حالياً إذ تزول المصارف الإسلامية نشاطها في الشريعة الإسلامية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية التي نادى وتتادي بها هذه الشريعة وتسعى من خلال تطبيقاتها في مجال قبول الأموال وتوظيفاتها إلى تحقيق القيم الروحية وإعلاء قيمة الإنسان الخلقية.

الخاصية الثالثة: الحد من ظاهرة التضخم والآثار السلبية الأخرى

تتميز المصارف الإسلامية بسعيها لتحرير واستقرار قيمته النقدية مما يسهم في الحد من التضخم أي انخفاض فرصة خلق النقود فيها وبذلك تحافظ على العلاقة السليمة بين المعروض النقدي والناتج القومي.

الخاصية الرابعة: العمل على تنمية المال وعدم إكتنازه

تلتزم المصارف الإسلامية بالعمل على تنمية الأموال التي في حيازتها سواء كانت للمساهمين أو للمودعين باعتبارها مستخلفة فيها بالوكالة عن أصحابها، وتقوم باختيار أفضل الوسائل الشرعية لإدارتها إدارة رشيدة بعيدة عن الإسراف. ويمكن القول أن استثمار الأموال بحوزة المصارف الإسلامية وفرض الزكاة أيضاً الأموال غير المستثمرة هو تضيق لخاصية عدم إكتناز الأموال.

الخاصية الخامسة: ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية

الطبيعة الإسلامية للمصرف الإسلامي تحتم عليه العمل على الارتقاء بالحياة بجانبها المادي والروحي وليس لجانب على حساب آخر. ولذا تعني المصارف الإسلامية بالعمل على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في إطار متوازن وتنسيق متكامل فيسير العمل على تحقيق الرخاء الاقتصادي مع التهذيب الاجتماعي القائم على الالتزام بأداب الإسلام وقيمة الأخلاقية والاجتماعية (نجيب طاهر، 2002).

الخاصية السادسة: تقرير العمل كمصدر للكسب

تقوم المصارف الإسلامية بإبراز عنصر العمل في نشاطاتها المصرفية بوصفه مصدراً أساسياً للدخل وتحدد من دخل رأس المال كذلك نتيجة إلى العمولة (كأجرة للعمل) وتبتعد عن الفائدة كأجر (لرأس المال) وتعتمد هذه المصارف على مبدأ المال لا يلد مالا وأما الذي ينمي المال ويزيده هو العمل فقط (نعمه الله، 2005).

4- المصارف الإسلامية وخدماتها:

أ - قبول الودائع النقدية: تقبل الودائع النقدية تحت ثلاثة فئات أساسية:

أولاً: حسابات جارية (تحت الطلب): وتقدم هذه الحسابات للعملاء الإيداع والسحب منها بموجب صكوك أو أوامر دفع ولا تشارك هذه الحسابات في أرباح الاستثمارات ولا تتحمل مخاطر.

ثانياً: حسابات الاستثمار المشترك: تشارك في الأرباح وتتحمل المخاطر.

ثالثاً: حسابات الاستثمار المخصص: وهي حسابات يقبلها المصرف من المودعين لتستثمر في مشروع معين أو تجارة معينة ويكون لأصحابها الغنم (الربح) وعليها الغرم (الخسارة) (جمال فريد، 2002).

2 - تنمية الودائع (الاستثمارات): يقوم المصرف الإسلامي باستثمار أمواله عن طريق قنوات استثمار متعددة منها المضاربة، المربحة والمشاركة والاستثمار المباشر وغيرها عن طريق الاستثمار (ابوعبيد، أحمد، 2005).

الجانب العملي

5- تحليل مكونات الميزانيات العمومية في المصارف الإسلامية والمصارف التجارية

- تحليل مكونات الميزانيات العمومية في المصارف الإسلامية:

تعرف الميزانية العمومية بأنها (قائمة مكونة من عمودين متساوين في القيمة، عمود خاص بالخصوم مضافاً إليها حقوق الملكية (Liabilities) أي الموارد الموجودة في حوزة البنك وهي بمثابة ذم على عاتق المصرف، وعمود بالأصول (Assets) وبين كيفية الاستفادة من الخصوم). يكتب تحليل بنود الميزانية العمومية تتمكن السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي من معرفة تطور ونشاط كل مصرف على حدة وأوجه القوة والضعف فيه ومقارنته مع الغير من المصارف، وإن نتائج التحليل ضرورية جداً لإدارة مراقبة المصارف. أي سنتناول هذا المطلب من خلال الفرعين التاليين سنبينها بنموذج لميزانية مصرف إسلامي:

أ - عرض وتحليل مصادر الأموال في المصارف الإسلامية.

ب - عرض وتحليل استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية.

نموذج لميزانية المصرف الإسلامي

| استخدامات الأموال (الموجودات أو الأصول وتوظيفاتها) | مصادر الأموال (المطلوبات أو الخصوم + حقوق الملكية) |
|---|---|
| <p>أولاً: الأصول السائلة:</p> <p>1 - نقد في الصندوق.</p> <p>2 - أرصدة لدى المصارف الأخرى.</p> <p>3 - أرصدة لدى البنك المركزي.</p> <p>4 - أرصدة لدى المصارف الإسلامية.</p> | <p>أولاً: المصادر الداخلية:</p> <p>1 - حقوق الملكية (المساهمين)</p> <p>أ - رأس المال المدفوع.</p> <p>ب - فضلة رأس المال المدفوع.</p> <p>ج - الاحتياطيات الرأسمالية بأنواعها.</p> <p>د - الأرباح المحتجزة أو المدورة.</p> <p>هـ - الموارد الأخرى.</p> |
| <p>ثانياً: محفظة الأوراق المالية:</p> <p>1 - أسهم عادية.</p> <p>2 - صناديق الاستثمار.</p> <p>3 - سندات المقارضة.</p> | <p>المصادر غير الداخلية:</p> <p>1 - الودائع:</p> <p>أ - ودائع تحت الطلب.</p> <p>ب - حسابات الاستثمار المشترك (الودائع الاستثمارية).</p> <p>ج - ودائع لأجل.</p> <p>د - ودائع بأخطار (إشعار مسبق).</p> <p>هـ - حسابات الاستثمار المخصص.</p> <p>2 - المحافظ الاستثمارية.</p> <p>3 - ودائع المصارف المحلية والخارجية.</p> <p>4 - تأميمات نقدية مختلفة.</p> <p>5 - مخصصات أخرى.</p> <p>6 - أرصدة دائنة أخرى.</p> |
| ثالثاً: القروض الحسنة. | ثالثاً: مطلوبات أخرى. |

| | |
|--|--|
| | <p>رابعاً: حسابات الاستثمار:</p> <p>1 - حسابات الاستثمار المخصص.</p> <p>2 - حسابات الاستثمار الخاص.</p> <p>3 - حسابات الاستثمار غير المباشر.</p> |
| | خامساً: أرصدة مدينة أخرى. |
| | سادساً: موجودات ثابتة: |
| | <p>1 - أراضي.</p> <p>2 - مباني.</p> <p>3 - سيارات.</p> <p>4 - معدات وأجهزة.</p> <p>5 - أثاث.</p> |
| | سابعاً: أصول أخرى. |

أ - عرض وتحليل مصادر الأموال في المصارف الإسلامية:

يمكن تعريف مصادر الأموال بشكل عام بأنها (الأموال التي توفرت لدى المصرف الإسلامي من مطلوباته ورأسماله، والتي سيستخدمها في تمويل الأصول المتوفرة لديه أو لتعزيزها) (نجيب، نعمة، 2005).

كما تعرف بأنها (مجالات حصوله المنشأة المالية على الأموال أو أنها تلك المصادر التي تدفقت من خلالها الموارد المالية المصرفية) (محمد سعيد، 2005).

وستقسم مصادر الأموال في المصارف الإسلامية إلى مصدرين رئيسيين هما:

المصدر الأول: المصادر الداخلية (الذاتية) للأموال في المصارف الإسلامية:

ويقصد بها (الموارد المتاحة في هيكل التمويل بالميزانية والتي يمتلكها البنك، وهي المصادر التي يعتمد عليها البنك الإسلامي في بدء حياته ثم يستمر دورها مع اتساع أنشطته وعملياته وتبدأ برأس المال، ثم يضاف إليها ما يحتجز من الأرباح وما يحدد من احتياطات بأنواعها المختلفة بالإضافة إلى ما قد يتفق عليه من مخصصات) (عبد الحميد المغربي، 2004).

وتشمل المصادر الداخلية للمصارف الإسلامية على ما يأتي:

أولاً: حقوق المساهمين (حقوق الملكية): تتكون حقوق المساهمين من رأس المال المدفوع وفضلة رأس المال والاحتياطات الرأسمالية المختلفة والأرباح المحتجزة (المدورة أو المرحلة) وعلاوات الإصدار أو ما يصطلح عليه (الضميمة).

1 - رأس المال المدفوع: يمثل رأس المال المدفوع مجموع الأموال التي قام المؤسسون والمساهمون بدفعها عدا ونقدا مقابل حصولهم على الأسهم العادية التي قام البنك بإصدارها أو طرحها للاكتتاب.

ويتميز رأس المال المدفوع بقابليته للتغير خلال فترة حياة البنك ومن خلال زيادة القيمة للسهم أو خفضها أو إصدار جديد تطرح للاكتتاب.

2 - الاحتياطات الرأس مالية: يمكن تعريف الاحتياطات الرأس مالية على أنها مبالغ مستقطعة من الربح الصافي المتحقق للمصرف لتدعيم مركزه المالي والمحافظة على سلامة رأسماله وعلى ثبات قيمة ودائعه وموازنة أرباحه.

3 - الأرباح المحتجزة : هي تلك الإرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية توزيع الأرباح الصافية على المساهمين. والأرباح تحتجز وفق اقتراح مجلس إدارة المصرف الإسلامي إلى الأعوام القادمة ويمكن للمصرف إضافتها الاحتياطي العام أو زيادة رأس المال. وتعد مورداً ثابتاً من موارد المصرف الإسلامي.

4 - علاوات الإصدار: وهي المبالغ التي يقرر مجلس الإدارة إضافتها إلى سعر السهم المصدر على شكل نسبة مئوية (10%) أو (20%) أو (25%) وهكذا زيادة على سعر السهم المصدر في حالة حاجته إلى زيادة رأس المال المدفوع بدلاً من قيامه بإصدار أسهم جديدة للاكتتاب.

ثانياً: المخصصات: يعرف بأنه مبلغ يخصم أو يحتجز من أجل استهلاك أو تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول، أو من أجل مقابلة التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدفعة تامة والمخصص عبء يجب تحميله على الإيراد سواء تحققت أرباح أم لم تتحقق. وهناك نوعين من المخصصات هما:

مخصصات استهلاك الأصول ومخصص مقابلة النقص في قيمة الأصول مثل مخصص الديون المشكوك، ومخصص هبوط الأوراق المالية وتمثل المخصصات مصدراً من مصادر التمويل الذاتي للمصارف الإسلامية.

ثالثاً: الموارد الأخرى: هناك موارد أخرى تتاح لدى المصارف الإسلامية مثل القروض الحسنة من المساهمين والتأمين المودع من قبل العملاء كغطاء اعتماد مستندي أو غطاء خطابات الضمان وقيمة الخزائن الحديدية المؤجرة.

المصدر الثاني: المصادر الخارجية لأموال المصارف الإسلامية: ويقصد بها الأموال التي يحصل المصرف عليها من البيئة التي يعمل فيها ولا تكون ملكاً له كالمصادر الذاتية. وتعد الودائع بإشكالها المختلفة أهم أنواع المصادر الخارجية لأموال المصارف الإسلامية. وتمثل أموال الودائع المصرفية ركيزة أساسية من ركائز المصرف في تجميع الموارد المالية بما في ذلك المصرف الإسلامي وذلك نظراً لانخفاض كلفة الحصول عليها بالمقارنة مع المصادر الأخرى.

أنواع الودائع: من خلال الميزانيات العمومية للمصارف الإسلامية نلخص أن الودائع تنقسم إلى الأنواع الآتية:

أولاً: ودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية): وهي الأموال التي يصفها الأشخاص لدى المصرف الإسلامي والذي يتعهد عند الطلب، ويفتح المصرف حسابات جارية لإجراء مختلف العمليات عليها مثل مخاطبات السحب أو التحويل لقاء أجرة أو عمولة يتلقاها نظير إدارته لها فهي لا تختلف عن الودائع الجارية في المصارف التقليدية من حيث أنها لا تستحق أي عائد، إذن هي خدمة تقدمها المصارف الإسلامية لمتعاملين معها من أجل تسهيل معاملاتهم المالية (حمزة، شودار، 2007)

ثانياً الودائع الاستثمارية (حسابات الاستثمار): ويقصد بها (الأموال التي يودعها أصحابها لدى المصارف الإسلامية بغرض الحصول على عائد نتيجة قيام المصرف الإسلامي باستثمار تلك الأموال).

حسابات الاستثمار المخصص: ويقصد بها تلك الودائع التي يشترط أصحابها على المصرف بعض الشروط كان يستثمرها في مشروع أو لغرض ا وان يستثمر بنفسه أو غير ذلك من الشروط.

ثالثاً: المحافظ الاستثمارية: وهي عبارة عن أوعية ادخارية يقبل فيها المصرف المبالغ من أصحابها لإدارتها واستثمارها نيابة عنهم على أساس المضاربة الشرعية. وهي آلية أثبتت نجاحها في المصارف الإسلامية لتبعية الموارد من الأسواق، وهي أداة مهمة من أدوات تجميع المدخرات ودعم وتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية وتشجيع عمليات الاستثمار. وهناك مصادر خارجية منها:

- **دفاتر الادخار الإسلامية:** وتعد احد هذه الأنواع الودائع الادخارية بالمصارف الإسلامية، ويمكن السحب والدفع بهذه الدفاتر في أي وقت وهذا النوع من الدفاتر مطبق في بعض المصارف الإسلامية ومنها المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية.
- **ودائع المؤسسات المالية الإسلامية:** انطلاقاً من مبدأ التعاون بين المصارف الإسلامية تقوم المصارف الإسلامية التي لديها فائض في الأموال بإيداع تلك الأموال في المصارف الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية أما في صورة ودائع استثمار تأخذ عليها عائد أو في صورة ودائع جارية لا يستحق عليها عائد.
- **تأمينات نقدية مختلفة:** يتكون هذا البند من تأمينات نقدية على التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة.
- **أرصدة دائنة أخرى:** تمثل هذه الأرصدة الدائنة مصاريف مستحقة مطلوب دفعها كالإيجارات والرسوم والمياه والكهرباء والهاتف والتللكس وإيرادات مقبوضة مقدماً وفي الإرباح المعدة للتوزيع.
- **مطلوبات أخرى:** تتألف هذه المطلوبات من صكوك وسحوبات مصرفية مقبولة الدفع وحصة العملاء من أرباح الاستثمار المشترك.
- 2 - عرض وتحليل استخدامات أو توظيفات الأموال في المصارف الإسلامية:** يمكن تعريف جانب الموجودات أو استخدامات الأموال بأنها عبارة عن مجالات توظيف الأموال التي تجمعت لدى المصرف من الودائع ورأسمالها، ويعتمد المصرف الإسلامي في استثماره لهذه الأموال على أساليب متعددة.
- ويمثل جانب توظيفات الأموال لدى المصارف التجارية تقليدية كانت أم إسلامية انعكاساً لطبيعة مصادر الأموال فيها فكيفما تكن مصادر لدى المصرف فان توظيفات أو استخدامات الأموال تكن على شاكلتها.
- أن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تقوم بتوظيف أموالها وفقاً للقواعد التي أقرتها أحكام الشريعة الإسلامية. وتتوزع استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية بشكل عام على الأوجه التالية (حمدي عبدالعظيم، 2007):
- 1 - نقد في الصندوق:** تمثل جميع النقود الموجودة في خزائن المصرف.

2 - أرصدة لدى المصارف (المحلية والخارجية): وتتمثل هذه الأرصدة بالاحتياطي النقدي القانوني لدى البنك المركزي يضاف إليه أرصدة المصرف لدى المصارف الأخرى في الداخل والخارج.

3 - محفظة الأوراق المالية: تشمل المحفظة على الأسهم العادية للشركات والمصارف الإسلامية التي يستثمر المصرف أمواله فيها متوقعاً الحصول على الأرباح.

4 - القرض الحسن: وهو قرض بدون فائدة يقدمه المصرف للمقترض عوناً له في الشدة أو دعماً له في فعل خير.

5 - حسابات الاستثمار المخصص (المعتمد): وهي الأموال التي يودعها أصحابها لدى المصرف الإسلامي والتي تكون مقيدة ببعض الشروط الخاصة منها الاشتراط أن يستثمر تلك الأموال في مشروع معين ولغرض معين أو أي صفة تجارية محددة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، وهذا النوع من الحسابات يدعم التعامل فيه عقد المضاربة في الشريعة الإسلامية المتمثل في أن تكون الإرباح بين طرفي التعامل بموجب نسب مئوية متفق عليها والخسارة يتحملها صاحب الوديعة، أما المصرف فيخسر بهذه ولا يتحمل أي خسارة في هذه الحالة ألا إذا أهمل أو قصر أو أساء الإدارة.

6 - حسابات الاستثمار المباشر: في هذه الحالة يكون المصرف مضارباً بنفسه عن طريق استغلال رأس ماله الخاص أو الودائع الادخارية أو الآجلة في مشروعات اقتصادية يتولى المصرف تأسيسها والإشراف على إدارتها تجيزه الشريعة الإسلامية. ويشمل الاستثمار غير المباشر على أكثر من صيغة وكما يأتي (علي بدران، 2005):

أولاً: التمويل بالمضاربة: وهو عقد بين الطرفين أو مشاركة بين اثنين، الأول: رب المال ويشارك بماله، والثاني المضارب ويشارك بجهده وخبراته وإدارته، ويتميز عقد المضاربة بالغرم والغرم للطرفين معاً. ويقسم الربح لمتحقق بينهما بالنسب المتفق بينهما ولكن المضارب يشارك الربح فقط وفي حالة الخسارة فان العامل يخسر جهده ويخسر صاحب رأس المال ماله.

ثانياً: التمويل بالمشاركة: تقوم دخول المصرف كشريك دائم أو مؤقت للعميل على نحو يمكنه من الحصول على التمويل الذي يطلبه نظير اقتسام الربح معه ومشاركته في ملكية المشروع.

ويمكن تعريف المشاركة على أنها (عقد بين اثنين أو أكثر على أن يكون الأصل (رأس المال) والربح أو الخسارة مشتركاً بينهما حسبما يتفقون) (علي بدران، 2005).

ثالثاً: المراجعة: تعد المراجعة من القنوات الاستثمارية الهامة في العمل المصرفي الإسلامي وتتأثر بالنسبة الأكبر من مجمل أنشطة المصارف الإسلامية في غالبية البلدان الإسلامية

مقارنة بالأنشطة الأخرى. وتعرف المرابحة (البيع بالثمن الذي اشترت به السلعة مع ربح معلوم).

رابعاً: الإجارة/ التأجير: الإيجار سواء كان مشروع أو ممتلكات من الممكن تأجيرها يجب أن تتمتع باستخدام مفيد، وإن لا يمتلكها المؤجر (Lesser). ويقوم المصرف بشراء العقارات أو المعدات والأجهزة المتنوعة بعد دراسة الجدوى الاقتصادية والتأكد من ربحيتها، وبعد عملية تملك المصرف بتأجيرها لفترة محددة.

خامساً: الاستصناع: يعرف على أنه (عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعاً يلزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد عنده بأوصاف مخصوصة وبثمن محدد).

سادساً: بيع السلم: هو شراء سلعة ما بثمن مدفوع في الحال مع تأجيل تسليمها إلى وقت لاحق وبيع السلم هو عكس البيع بثمن مؤجل.

سابعاً: البيع لأجل (بالتقسيط): ويتم فيه تأجيل سداد ثمن البضاعة كلها أو جزء منها أي وقت محدد ويتم سداد هذا الثمن على دفعات أو أقساط.

ثامناً: المزارعة: تتمثل في العقد بين من يملك أرضاً وبين من يزرعها. وتعرف بأنها دفع الأرض إلى عامل يزرعها لقاء حصة شائعة معلومة من الزرع فهي شركة بين شريكين صاحب الأرض وعامل مزارع وتعد من أدوات التمويل الشرعية.

تاسعاً: بيع المساومة: يتمثل بيع المساومة في طلب المتعامل من المصرف أن يشتري له سلعة معينة دون تحديد سعرها فيشتري المصرف السلعة من طرف ثالث بسعر ليس للمتعامل دخل في تحديده وبيع لا يعلمه تبعاً لذلك.

عاشرأ: التمويل بالتوريق: معنى التوريق أن يشتري شخص سلعة بالأجل وقصده الحصول على السيولة وهو يريد أن يبيع السلعة إذا اشتراها ويأخذ ثمنها.

حادي عشر: المغارسة: وتعني بأنها عقد بين صاحب أرض وبين عامل يدفع بموجبه الأول أرضه والثاني ليغرس فيها شجراً من عنده، فهي عقد بين طرفين صاحب رأس المال بأرضه والعامل بغرس الشجر ورعايته.

ويتضمن جانب استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية بنود أخرى وهي (أبوالمنذر، 2007).

1 – **أرصدة مدينة أخرى:** تتألف هذه الأرصدة من تأمينات مستردة وإيرادات متحققة من الاستثمارات ولكن غير مقبوضة، ومصارف مدفوعة مقدماً بالإيجارات وتدخل هذه الأرصدة ضمن الموجودات المتداولة للمصارف عامة.

2 – **موجودات ثابتة:** وتمثل ممتلكات المصرف من أراضي ومباني وإنشاءات وأثاث وغير ذلك، ونلاحظ هنا مدى التنوع الكبير في استخدامات أموال المصارف الإسلامية، الأمر الذي يعني شمولية عمل هذه المصارف وعدم النظر إليها على أنها مصارف محدودة النشاط والتمويل.

6- التحليل العلمي

يوضح جدول رقم (1) إلى أن معظم البنوك المركزية العاملة في الدول العربية الإسلامية تعامل المصارف الإسلامية معاملة المصارف التجارية من حيث فرض نسبة الاحتياطي النقدية القانوني.

ففي العراق فإن البنك المركزي العراقي يفرض أن تكون نسبة الاحتياطي النقدي القانوني (25%) للمصارف كافة علي الودائع المصرفية كافة سواء كانت الودائع حكومية أو

أهلية موزعة بواقع (5%) يحتفظ بها نقد أو في خزائن المصرف و (20%) تودع في حساب البنك المركزي العراقي وفي حالة عجز أي مصرف عن الاحتفاظ بالحد الأدنى من الاحتياطي المطلوب يجوز للبنك المركزي العراقي أن يقرض نسبة فائدة على سبيل العقوبة تم تحصيلها على أساس عجز الاحتياطي في هذا المصرف حتى يتم تغطية العجز (ماجد الصوري، 2008).

وفي الإمارات بلغ نسبة الاحتياطي القانوني (10%) بناء على أحكام النظام الأساسي لمصرف الإمارات المركزي والمادة (2) من القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1980 والقانون الاتحادي للشركات التجارية، وهي النسبة المفروضة نفسها على المصارف التجارية حيث يتم احتجاز (10%) من الودائع كاحتياطي قانوني، كما يوضح جدول رقم (1).

جدول رقم (1) جدول يمثل الاحتياطيات النقدية والحسابات الجارية لدى البنوك المركزية لعدد من المصارف الإسلامية عينة البحث للمدة (2009 – 2014)

| المصرف | السنة | الاحتياطي القانوني | الحسابات الجارية | المجموع |
|-------------------------|-------|--------------------|------------------|---------|
| المصرف العراقي الإسلامي | 2009 | 9.48 | - | 9.48 |
| | 2010 | 1.449 | - | 1.449 |
| | 2011 | 1.253 | - | 1.253 |
| | 2012 | 1.061 | - | 1.061 |
| | 2013 | - | - | - |
| | 2014 | - | - | - |
| مصرف أبوظبي الإسلامي | 2009 | 211 | - | 211 |
| | 2010 | 305 | - | 305 |
| | 2011 | 424 | - | 424 |
| | 2012 | 540 | - | 540 |
| | 2013 | 960 | - | 960 |
| | 2014 | 1.198 | - | 1.198 |

المصدر: المعلومات والبيانات من التقارير السنوية والميزانيات العمومية للمصارف عينة البحث:

- التقارير السنوية والميزانيات العمومية للمصرف العراقي الإسلامي للمدة (2009 – 2014).

- التقارير السنوية والميزانيات العمومية للمصرف أبوظبي الإسلامي للمدة (2009 – 2014).

- جدول رقم (2) توزيع الموجودات السائلة للمصارف الإسلامية عينة البحث للمدة من (2009 – 2014).

| المصرف | السنة | نقد في الصندوق | نقد لدى المصارف المحلية | الاحتياطي القانوني | الحسابات لدى البنك المركزي | المجموع |
|-------------------------|-------|----------------|-------------------------|--------------------|----------------------------|---------|
| المصرف العراقي الإسلامي | 2009 | 2.699 | 3.652 | 948 | - | 7.299 |
| | 2010 | 1.332 | 9.313 | 1.499 | - | 12.144 |
| | 2011 | 6.324 | 9.387 | 1.253 | - | 16.964 |
| | 2012 | 3.076 | 10.124 | 1.061 | - | 14.261 |
| | 2013 | 2.304 | 26.426 | - | - | 28.730 |
| | 2014 | 2.093 | 27.896 | - | - | 29.989 |
| مصرف أبوظبي الإسلامي | 2009 | 28 | 313 | 211 | - | 552 |
| | 2010 | 38 | 2.639 | 305 | - | 2.982 |
| | 2011 | 50 | 1.726 | 424 | - | 2.200 |
| | 2012 | 65 | 3.121 | 540 | - | 3.726 |
| | 2013 | 122 | 8.548 | 960 | - | 9.630 |
| | 2014 | 210 | 12.731 | 1.198 | - | 14.139 |

المصدر: بيانات رسمية منشورة في التقارير السنوية والميزانيات العمومية للمصارف عينة البحث:

- المصرف العراقي الإسلامي للمدة من (2009-2014).

- المصرف أبوظبي الإسلامي للمدة من (2009 - 2014).

يوضح الجدول رقم (3) على الرغم من الاختلاف في نسب الأموال المستثمرة فعلاً بين تلك المصارف الذي تراوح معدله لدى المصرف العراقي الإسلامي (28%)، وبلغ معدل فائض السيولة (72%) وهي نسبة كبيرة مقارنة بالأموال المستثمرة. فيما بلغ معدل الأموال المستثمرة فعلاً في مصرف أبوظبي الإسلامي (57%).

جدول رقم (3) يوضح عدم استغلال الأموال المتاحة للاستثمار الاستغلال الأمثل لعدد من المصارف الإسلامية العربية للمدة (2009 - 2014) (مليون وحدة نقدية)

| المصرف | السنة المالية | الأموال المتاحة للاستثمار | الأموال المستثمرة فعلاً | نسبة الأموال المستثمرة |
|-------------------------|---------------|---------------------------|-------------------------|------------------------|
| المصرف العراقي الإسلامي | 2009 | 10.183 | 3.229 | 32% |
| | 2010 | 11.947 | 3.655 | 30% |

| | | | |
|------|--------|--------|-----|
| 2011 | 8.118 | 1.800 | %22 |
| 2012 | 7.558 | 1.938 | %25 |
| 2013 | 13.805 | 4.242 | %30 |
| 2014 | 17.084 | 4.919 | %28 |
| 2009 | 6.113 | 2.670 | %43 |
| 2010 | 7.937 | 3.769 | %47 |
| 2011 | 9.220 | 6.128 | %67 |
| 2012 | 12.667 | 7.961 | %62 |
| 2013 | 22.189 | 14.522 | %65 |
| 2014 | 36.290 | 22.426 | %61 |

يوضح جدول رقم (4)

* - المصرف العراقي الإسلامي للفترة (2009 - 2014) بلغ معدل صيغة المربحة (74%) والمشاركة (5%) واستثمارات أخرى (21%) كمعدل عام.
* - المربحة (58%) والإستصناع (2%) والمضاربة (3%) والإجارة (32%) والاستثمار الأخرى (5%).

جدول رقم (4) الحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية العربية عينة البحث للمدة من (2009 - 2014) وينسبة كل منها من مجموع الأموال المستثمرة لكل سنة.
(مليون وحدة نقدية)

| الاسم المصرف | السنة | المربحة | % | المضاربة | % | الإستصناع | % | الإجارة | % | المشاركة | % | أخرى | % | مجم | % |
|-------------------------|-------|---------|-----|----------|----|-----------|----|---------|-----|----------|----|-------|------|--------|------|
| المصرف العراقي الإسلامي | 2009 | 2.403 | %76 | - | - | - | - | - | - | - | - | 824 | %24 | 3.227 | %100 |
| | 2010 | 1.806 | %50 | - | - | - | - | - | - | 90 | %2 | 1.757 | %48 | 3.653 | %100 |
| | 2011 | 1.457 | %81 | - | - | - | - | - | - | 90 | - | 251 | %14 | 1.798 | %100 |
| | 2012 | 1.640 | %84 | - | - | - | - | - | - | 90 | %4 | 287 | %12 | 2.017 | %100 |
| | 2013 | 3.465 | %82 | - | - | - | - | - | - | 340 | %8 | 435 | %10 | 4.240 | %100 |
| | 2014 | 3.514 | %72 | - | - | - | - | - | - | - | - | 1.385 | %28 | 4.899 | %100 |
| | 2009 | 1.628 | %61 | 37 | %1 | 46 | %2 | 495 | %18 | - | - | 462 | %18 | 2.670 | %100 |
| | 2010 | 2.466 | %66 | 41 | %1 | 58 | %2 | 774 | %20 | - | - | 428 | %11 | 3.769 | %100 |
| | 2011 | 3.480 | %57 | 52 | %1 | 72 | %1 | 2.570 | %41 | - | - | 8 | %0.1 | 6.182 | %100 |
| | 2012 | 3.398 | %56 | 347 | %4 | 79 | %1 | 3.126 | %39 | - | - | 8 | %0.1 | 7.961 | %100 |
| المصرف أبو ظبي الإمارات | 2013 | 8.659 | %60 | 565 | %4 | 143 | %1 | 5.145 | %35 | - | - | 8 | %0.1 | 14.522 | %100 |
| | 2014 | 10.496 | %48 | 1.719 | %8 | 272 | %1 | 9.232 | %41 | - | - | 614 | %2 | 22.426 | %100 |

7 - الاستنتاجات

- 1 - أن المصارف الإسلامية باتت تشكل قوة مالية واقتصادية في آن واحد.
- 2 - واجهت المصارف الإسلامية تحدياً كبيراً دولياً من قبل المصارف التجارية العالمية.
- 3- عدم وجود سوق مالية إسلامية دولية منظمة للمساعدة على الاستخدام الأمثل للأموال خاصة.
- 4 - احتفاظ المصارف الإسلامية بفائض سيولة كبير في المصارف بسبب محدودية مجالات الاستثمار.
- 5- عدم وجود بند مستقل لميزانيات المصارف الإسلامية في النشرة الإحصائية السنوية التي تصدرها البنوك المركزية.
- 6- لا تزال الدول التي تعمل بها المصارف الإسلامية حالياً يعوزها العمق اللازم والسعة المناسبة ليكون السوق فاعلاً ومؤثراً.

8-التوصيات

- 1 - توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية الحقيقية وفق سياسة مصرفية شاملة.
- 2 - ضرورة تفعيل الأسواق المالية الإسلامية التي تتيح للمصارف الإسلامية تداول أسهمها ومنتجاتها مع ما تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- 3 - العمل على تخفيف القيود والضوابط التي تفرض على المصارف الإسلامية بهدف التشجيع على قيام عدد من المصارف الإسلامية على مستوى البلد الواحد.
- 4 - عمل بند مستقل لبيانات ميزانيات المصارف الإسلامية وأعمالها في النشرة الإحصائية الشهرية والتقارير السنوي الذي يعده البنك المركزي.
- 5-التعريف بالخدمات المالية الإسلامية ،ونشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بها، والعمل على تنمية وتطوير الصناعة المالية الإسلامية.
- 6-الإعلام والتوعية وتشمل تنظيم المؤتمرات والندوات المتعلقة بالعمل المصرفي الاسلامي .

المراجع

أولاً: الكتب:

- 1 - أبوحمد، رضا صاحب، " الخطوط الكبرى للاقتصاد الإسلامي"، ط1، دار مجدلاوي، عمان، 2006.

- 2 - محمد شيخون، "المصارف الإسلامية"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- 3 - عبدالعزيز حمدي، "السياسات المالية والنقدية - دراسة مقارنة بين الفكر الوصفي والفكر الإسلامي"، دار الجامعة، مصر، 2007.
- 4 - العطار، رشا، رياض الحلبي، "النقود والبنوك"، ط1، دار صفاء للتوزيع والنشر، الأردن، عمان، 2000.
- 5 - المغربي، عبد الحميد عبدالفتاح، "الإدارة الإستراتيجية بين البنوك الإسلامية"، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004.
- 6 - نجيب، نعمة الله وآخرون، اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005.
- 7 - محمد سعيد سلطان، "إدارة البنوك"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
- 8 - جمال فريد، آليان أبوخضير، "النقود والبنوك"، ط1، دار الجامعة الجديد، القاهرة، 2002.

ثانياً: الدوريات:

- 1 - بدران، علي، "المصارف الإسلامية والتطورات المتصارعة"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (291)، بيروت، لبنان، 2005.
- 2 - النجار، إخلاص باقر، خوله رشيد حسين، "دور الصيرفة الإسلامية في تطوير أسواق المال"، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد (4)، العدد (15)، 2005.
- 3- أبوالمندر، "التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية مع إشارة لحالة بنك البركة الجزائري، 2007.

- 4 - بلتاجي، محمد، "صيغ التمويل في المصارف الإسلامية"، 2005.
- 5 - حمزة، شودار، "علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية الجزائرية"، 2007.

ثالثاً: النشرات الرسمية:

- 1 - التقارير السنوية للسنوات (2009 - 2014)، المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية.
- 2 - التقارير السنوية للسنوات (2009 - 2014)، لمصرف أبوظبي الإسلامي.



دور المياه في تنمية مناطق المراعي بشمال غرب سهل الجفارة

د/ عبدالسلام محمد الراجحي

كلية الهندسة رقدالين - جامعة صبراتة

The Role of Water in the Development of Pasture Areas in the North West of Jafara plain

Dr. Abdul Salam Mohammed Al Rajhi

Faculty of Engineering Rqdalain - University of Sabratha

الملخص

تناولت هذه الدراسة المناطق الرعوية بشمال غرب سهل الجفارة، والتي تشمل الأجزاء الجنوبية من بلديات: رقدالين، زلطن، الجميل، العجيلات، صبراتة، صرمان وهي مقسمة إلى: منطقة العسة الرعوية، منطقة العجيلات والطويلة الرعوية، منطقة صبراتة وصرمان الرعوية، وتم التعرف على الإمكانات الرعوية بمنطقة الدراسة التي تشمل الظروف المناخية، المحطات البيطرية، المحميات الطبيعية، والإمكانات المائية السطحية والجوفية، وأهم الخزانات المائية الجوفية المستغلة، منها الخزان الجوفي الرباعي، والخزان الجوفي المايوسيني الأوسط، والخزان الجوفي الوطنية، والخزان الجوفي الهبلية، وأنواع الآبار التي تغذي المواشي والإبل بالمياه، وخلصت الدراسة إلى بعض الاستنتاجات أهمها، أن منطقة الدراسة لم تحظ بالتنمية والتطوير، وأن المناطق الرعوية تشغل مساحات واسعة جرداء دون غطاء نباتي نتيجة للرعي الجائر.

وتوفر كميات كبيرة من المياه في الخزانات المائية الجوفية المختلفة، ومساحات شاسعة من الأراضي يساهم في تحقيق تنمية رعوية وزراعية مستدامة، وقيام صناعات على المنتجات الزراعية، كصناعة الأغذية والأعلاف، والرفع من مستوى عدد كبير من الأسر بتحقيق مواطن شغل جديدة، وزيادة النمو الديموغرافي للمواطنين بالمناطق غير الآهلة بالسكان المحاذية لمنطقة المراعي، كما أضافت الدراسة عدد من التوصيات، التي من شأنها تنمية وتطوير منطقة المراعي والمناطق الزراعية المحاذية لها، باتباع الطرق الحديثة في التنمية والتطوير.

This study covers pastoral areas in the north-west of the plain of Jafara, which includes the southern parts of the municipalities of: Rikdalin, Zlatan, Gemayel, Ajailat, Sabratha and Sorman. They are divided into: Alasah Pastoral Area, The most important aquifer aquifers, including the quaternary aquifer, the middle aquifer, the central aquifer, the aquifer, the hollow aquifer, and the types of aquatic aquifers. The study concluded that the study area did not receive development and development, and that the pastoral areas occupy large areas barren without vegetation cover due to overgrazing.

Providing large quantities of water in various aquifers and large tracts of land that contribute to sustainable pastoral and agricultural development, the establishment of industries on agricultural products, such as the food and feed industry, raising the level of a large number of families to achieve new jobs and increasing the demographic growth of citizens in the regions In addition to a number of recommendations, which will develop the Almarai area and adjacent agricultural areas, following the modern methods of development and development.

المقدمة:

تتميز الأراضي الرعوية ببعض الخصائص عن الأرض الزراعية، فالمناطق الرعوية عادة بعيدة عن الاستيطان وبها نباتات مستوطنة تعتبر المصدر الرئيس لغذاء المواشي والإبل، وغابات مفتوحة وذات أنواع مختلفة من التربة، وأحياناً تكون أراضيها ذات طوبوغرافية صعبة يتعذر فيها تطبيق العمليات الزراعية التقليدية، وتؤدي الظروف البيئية إلى تغيير تركيبة الغطاء النباتي من منطقة لأخرى، كما في المناطق الجبلية والأسباح، وتقدر هذه المساحة في ليبيا بحوالي (13) مليون هكتار، وهي تمثل أكثر من (80%) من الأرض المنتجة للزراعة والمراعي، وتشير الإحصائيات إلى أن حوالي (85%) من إجمالي عدد الأغنام والماعز والإبل تعتمد على هذه المصادر في تغذيتها، بالإضافة إلى عدد بسيط من الأبقار وما تبقى من الحيوانات البرية (أسبيطة، 2013) وللمراعي أهمية كبرى في تكاثر المواشي والإبل وتكلفة إنتاجها، فكلما تطورت المراعي زاد عدد المواشي وزد إنتاج اللحوم والألبان، وهذا يعود بالنفع على المربي ويساهم في زيادة اقتصاد الدولة، كما أن نسبة

الأراضي الصالحة للزراعة المستقرة لا تزيد عن (1 %) من إجمالي مساحة البلاد، أي حوالي (1.8) مليون هكتار. (الجنديل، 1987)

تشمل منطقة الدراسة الأجزاء الجنوبية من بلديات زلطن، رقدالين، الجميل، العجيلات، صبراتة، صرمان، وتمتد إلى حدود بلديات باطن الجبل ونالوت جنوباً، ومن الحدود الليبية التونسية غرباً، إلى حدود بلدية صرمان شرقاً، تتدرج المنطقة في الارتفاع كلما اتجهنا جنوباً، من عدة أمتار في الشمال إلى حوالي (150) متراً في الجنوب، وهي أقل تعقيداً وأكثر انبساطاً من بقية أجزاء سهل الجفارة، باستثناء بعض التضاريس الواقعة في الأجزاء الجنوبية، حيث توجد بعض التلال المتناثرة التي تبرز فوق المستوى العام للمنطقة، وتظهر بوضوح آثار التعرية على جوانب هذه التلال بسبب نوعية تربتها غير المتماسكة، وعدم وجود غطاء نباتي كثيف على سطحها، كما تتميز بظهور مساحات واسعة من الأسباخ في الأجزاء الغربية.

منطقة الدراسة من المناطق الجافة وشبه الجافة، تتأثر بمناخ البحر المتوسط وتتميز باعتدال درجات الحرارة اليومية والفصلية وتذبذب إمطارها من سنة إلى أخرى، وهي أمطار شتوية غالباً ما تكون مصحوبة بعواصف رعدية، كما أن معدل سقوط الأمطار بالمنطقة تحت الخط المطري (200 مم / سنة) (الاستشاري الوطني، 2006) فهي لا تسمح بتكوين مجار مائية دائمة ولا مؤقتة، وتعتمد المنطقة كل الاعتماد في إمداداتها المائية على المياه الجوفية، وتغطي الآبار الرعوية معظم الإمدادات المائية لسقي المواشي والإبل، فتطوير وتوزيع مصادر ونقاط المياه في منطقة المراعي، هي احد طرق تحسين المراعي لأنها تتحكم في حركة وتوزيع الحيوانات، فعدم توزيع آبار المياه بشكل جيد يسبب تكس الحيوانات في أماكن محددة، وينتج عنه تدهور المرعي القريب من الآبار، كما أن بُعد الآبار عن المرعي يسبب مشقة للحيوانات وسير مسافات طويلة للبحث عن الماء.

الأراضي الرعوية قد تكون أحياناً غير مناسبة اقتصادياً للاستثمار في الزراعات التقليدية لصعوبة أراضيها، ونظراً لانبساط أراضي منطقة الدراسة، يمكن استغلال بعض مساحات من الأراضي الرعوية، لإنشاء مشاريع إنتاجية حديثة لزراعة اللاعلاف والحبوب لتغذية المواشي والإبل، والتركيز على مصادر المياه المتاحة، لاستغلالها في تنمية المناطق الرعوية والمناطق الزراعية المحاذية لها.

مشكلة الدراسة:

تشغل منطقة الدراسة مساحات شاسعة لتربية المواشي والأبل، والتي لم تشهد تنمية منذ سنوات طويلة وتعتمد على الأعشاب الطبيعية، ونظراً لقلّة الأمطار وجفاف المناخ والظروف الأمنية التي حالت دون انتشار القطعان إلى مراعي أخرى، وازدحامها في مناطق محدودة زاد الضغط على الغطاء النباتي، وحد من قدرته على التجديد، وبالتالي اعتماد القطعان على الأعلاف التي يتم استيرادها من الخارج، وتسبب تكلفة مالية على المربي وأعباء اقتصاد للدولة.

كما ان المزارع البعلية القرمية المنتشرة حول منطقة الدراسة، والتي ليس لها جدوى إقتصادية هي الأخرى تحتاج إلى تطوير وتنمية، والإستفادة من هذه المساحات في إنشاء مناطق زراعية حديثة تعود بالنفع على المنطقة، ومن خلال نجاح التجربة الزراعية بمنطقة العسة، وخصوصاً الإنتاجية منها، بزيادة المساحات الزراعية المروية بالمنطقة بالتوسع في المشاريع الزراعية، وإنشاء مزارع الري المحوري لزراعة القمح والشعير والأعلاف، الأمر الذي ساعد على النمو الديموغرافي للمنطقة.

وتوفر كميات كبيرة من المياه في الخزانات المائية الجوفية المختلفة، يعطى ضمانات بالتوسع الزراعي في كافة منطقة الدراسة وما حولها، فالإهتمام بالمناطق الرعوية والزراعية وتنميتها، من الأولويات التي يجب إتخاذها لتحقيق تنمية رعوية وزراعية مستدامة، ومن خلال ذلك تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات الآتية:

1- ما هي الإمكانيات الرعوية بمنطقة الدراسة؟

2- ما هي الإمكانيات الزراعية منطقة الدراسة؟

3- ما هي الإمكانيات المائية منطقة الدراسة؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الآتي:

1- قلة الدراسات الرعوية والزراعة بمنطقة الدراسة.

2- قلة الموارد المائية السطحية بالمنطقة، واعتمادها شبه التام على المياه الجوفية.

أهداف الدراسة:

1- التعرف على الإمكانيات الرعوية والزراعية بمنطقة الدراسة.

2- التعرف على الإمكانيات المائية ودورها في تنمية منطقة الدراسة.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية:

أجريت هذه الدراسة في سنة (2016) م.

الحدود الجغرافية:

أجريت هذه الدراسة للتعرف على الإمكانات الرعوية والزراعية والمائية بمنطقة مراعي العسة، منطقة مراعي جنوب العجيلات والطويلة، منطقة مراعي جنوب صبراتة وصرمان بالجزء الغربي من سهل الجفارة.

مصطلحات الدراسة:

- **المراعي الطبيعية:** تعرف المراعي الطبيعية بأنها تلك الأرض غير المناسبة اقتصادياً للاستثمار في الزراعة التقليدية، وتتألف من مجتمعات نباتية مستوطنة مثل: الحشائش والتجليات، حيث تعتبر المصدر الرئيس لغذاء الأحياء البرية المستأنسة للموطن. (أسبيطة، 2013)

- **الغطاء النباتي:** ويقصد به النباتات الطبيعية التي لم يكن للإنسان دور في نموها أو زراعتها. (بن محمود، 1995)

- **المياه السطحية (Surface Water):** تلك المياه الجارية أو المستقرة على سطح الأرض ومنها: المحيطات والبحار، والبحيرات، والبرك والأنهار والجداول الصغيرة والترع والأودية الموسمية والدائمة وما ماثلها. (أحمد، الدريدي، 2001)

- **المياه الجوفية (Ground Water):** تلك المياه المتكونة داخل الأرض من جراء تسرب المياه السطحية عبر التربة. (الطلحي، 2003)

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي، الذي يعتمد على تجميع البيانات والمعلومات المكتنية والحقلية عن مناطق المراعي والمشاريع الزراعية والآبار وتحليلها.

الأدوات البحثية:

لتقييم الإمكانات الرعوية والزراعية والمائية بمنطقة الدراسة، يمكن تحديد الخطوات المتبعة على النحو التالي:

1- دراسة تمهيدية للمناطق الرعوية والزراعية بمنطقة الدراسة.

2- دراسة الوضع المائي وتجميع المعلومات الجيولوجية والهيدروجيولوجية للخرانات الجوفية المستغلة، وأنواع الآبار بمنطقة الدراسة.

- مناطق المراعي بمنطقة الدراسة:

أدى الاستغلال الجائر وحرث أجزاء من أراضي المراعي بمنطقة الدراسة، إلى تقليص مساحات المراعي، وتكدس أعداد كبيرة من المواشي والإبل في مساحات ضيقة، وأصبحت المناطق الرعوية رغم مساحاتها الشاسعة تعاني من نقص بعض النباتات الرعوية وانقراض البعض الآخر، بسبب الرعي الجائر والظروف المناخية والأمنية الراهنة، التي حالة دون انتشار الحيوانات وازدحامها في مناطق محددة، فإن المساحة الرعوية تقلصت كثيراً، وبالتالي قل الإنتاج وزادت التكلفة على المربي، على الرغم من المحاولات السابقة لتطوير مناطق المراعي والمتمثلة في إنشاء المحطات البيطرية، المحميات الطبيعية، حفر الآبار، محطة أبحاث الإبل.

وتشمل منطقة الدراسة المناطق الرعوية الآتية: (الراجحي، الشبوشي، 2015)

1- **منطقة العسة الرعوية:** وهي المنطقة الممتدة من بوكماش شمالاً إلى منطقة باطن الجبل جنوباً، ومن الحدود الليبية التونسية غرباً إلى منطقة الوطية شرقاً.

2- **منطقة العجيلات والطويلة الرعوية:** وتشمل المنطقة الممتدة من الوطية غرباً إلى جنوب العجيلات والطويلة شرقاً.

3- **منطقة صبراتة وصرمان الرعوية:** وتشمل المنطقة الرعوية الممتدة جنوب صبراتة وصرمان إلى حدود بلدية نالوت جنوباً.

- المحطات البيطرية بمنطقة المراعي:

نظراً لأهمية الثروة الحيوانية في ليبيا، وخصوصاً الأجزاء الشمالية الغربية منها، باعتبارها أحد المناطق التي تشتهر بتربية الماشية، وبها مراعي تشمل مساحات شاسعة، وسعيًا للحفاظ على هذه الثروة فقد أنشئت مصلحة التنمية الزراعية والحيوانية في السنوات (2000 - 2003) العديد من المحطات البيطرية، التي تضم آبار مياه ومستوصفات بيطرية، وخرانات مياه أرضية، ومساقى للمواشي والإبل، وحجرات للمولدات الكهربائية، وسكن للخبراء، وأماكن للجز، معظم هذه المحطات منتشرة في المناطق الرعوية الحدودية مع الجمهورية التونسية، والتي أنشئت بموجب اتفاق بين الدولتين لتطوير وتحسين المناطق الرعوية، من خلال برنامج مشترك يعرف بمشروع الواعرة، ونظراً للتخريب والعبث الذي

حدث بهذه المحطات، فإن معظمها يحتاج إلى الصيانة، الجدول رقم (1) يوضح أسماء ومواقع هذه المحطات البيطرية. (الراجحي، 2013)

- محطة أبحاث الإبل:

يوجد بمنطقة مراعي العسة محطة أبحاث الإبل، تقع جنوب شرق قرية العسة، كانت تستخدم هذه المحطة لأبحاث الإبل، وأجريت فيها العديد من الأبحاث عن الإبل ولمدة أكثر من عشرين سنة، والآن المحطة شاغرة.

- المحميات الطبيعية بمنطقة الدراسة:

لحماية منطقة المراعي من التصحر وإنقراض بعض النباتات الرعوية، أقيمت تجربة لإنشاء محميات طبيعية في منطقة مراعي العسة، لخلق بيئة مناسبة لرعي الحيوانات، وإعادة تأهيل المناطق الرعوية المتدهورة، وتتمثل هذه التجربة بإقامة مناطق مغلقة لا يسمح بالرعي فيها لمدة سنة أو أكثر، ثم تفتح هذه المناطق للرعي وتقلل مناطق أخرى في برنامج منظم يستمر لعدة سنوات، للمحافظة على الأعشاب من الانقراض، كما في محميات السربية وحطبة الزواري، وتحتاج هذه المحميات إلى إدارة سليمة لضمان توزيع منتظم للحيوانات فوق الأراضي الرعوية، وعدم وجود الرقابة والإنفلات الأمني حالاً دون إستمرار هذه التجربة. (الراجحي، 2013)

جدول رقم (1) يوضح أسماء ومواقع المحطات البيطرية.

| ر . م | أسم المحطة | الموقع | الإحداثيات | | ملاحظات |
|-------|--------------|---------------|------------|---------|---------|
| | | | س | ص | |
| 1 | القعاسية | جنوب العجيلات | 228266 | 3604233 | |
| 2 | ظهرة المحلة | شمال العسة | 247945 | 3644861 | |
| 3 | الورشفانية | جنوب صرمان | 246739 | 3600100 | |
| 4 | القرادية | جنوب العسة | 742137 | 3611063 | |
| 5 | الجبيبية | شمال العسة | 738151 | 3644306 | |
| 6 | طويل الصوف | جنوب العسة | 750770 | 3619481 | |
| 7 | حطبة الزواري | جنوب العسة | 762711 | 3611798 | |
| 8 | الزائدية | جنوب العسة | 742966 | 3630744 | |

| | | | | |
|----|------------------|----------------|--------|---------|
| 9 | خشيرة | جنوب العسة | 740398 | 3623785 |
| 10 | عريقات الموشية | شمال العسة | 745591 | 3655078 |
| 11 | القازولية | شمال العسة | 742053 | 3648753 |
| 12 | ظهرة الارقية | جنوب العسة | 741478 | 351116 |
| 13 | محطة أبحاث الإبل | جنوب شرق العسة | 764317 | 3628422 |

- الموارد المائية بمنطقة الدراسة:

تتميز منطقة الدراسة بالمناخ الجافة وشبه الجافة، ومعدلات سقوط الأمطار قليلة لا تسمح بتكوين مجار مائية دائمة ولا مؤقتة، وبالتالي قلة مصادر المياه السطحية التي تكمن أهميتها في توفير الغطاء النباتي للمراعي، وللأستفادة من هذا المورد أنشئت في سبعينيات القرن الماضي العديد من الصهاريج الأرضية في منطقة مراعي العسة، لتجميع وتخزين مياه الأمطار واستخدامها في سقي المواشي والإبل، وتحتاج المنطقة الى إتباع تقنيات حديثة لحصاد مياه الأمطار، ويعتمد المربين كل الاعتماد على المياه الجوفية في سقي حيواناتهم، وتمثل الآبار المنتشرة في مناطق المراعي مصدراً هاماً للمياه، ويلجى بعض المربين لنقل المياه لسقي المواشي والإبل للمناطق التي لا توجد بها آبار.

من خلال إطلاع الباحث على الدراسات السابقة، التي تناولت الوضع الجيولوجي والهيدروجيولوجي بمنطقة الدراسة، لاحظ وجود عدد من الخزانات الجوفية التي يمكن إستغلالها، ونظراً لأتساع منطقة الدراسة وتنوع تركيباتها الجيولوجية، فقد تنوعت الخزانات الجوفية المستغلة، من الخزان الجوفي الرباعي، إلى الخزان الجوفي المايوسيني الأوسط، إلى الخزان الجوفي الوطنية، والخزان الجوفي الهبلية.

- الخزان الجوفي الأول (الرباعي) (Quaternary):

من أهم الخزانات الجوفية المستغلة بمنطقة الدراسة، وهو خزان غير مضغوط يبلغ سمكه حوالي (200) متراً، ويزداد هذا السمك كلما اتجهنا غرباً، ومستوى الماء الساكن يتراوح ما بين (5 - 35) متراً (إبراهيم، راشد، 1999) وتنتشر فيه الآبار بكثافة في مناطق مراعي العجيلات والطويلة، ومناطق مراعي صيراته وصرمان، ونظراً لتداخل طبقات من الجبس والمتبخرات الأخرى في هذا الخزان بمنطقة العسة وما حولها، فان مجموع الأملاح

الذائبة ترتفع أكثر من (9000 ملليجرام / لتر)، والتي تؤثر تأثيراً كبيراً على نوعية المياه وتحد من استغلاله في هذه المنطقة.

معلومات عن البئر رقم (ط / 1 / 65 / 0 / 2005) الممثل للخران الجوفي الرباعي (قصر تليل، 2005)

الموقع: جنوب منطقة الطويلة (الكندرة)

الإحداثيات: رقم الخريطة

س / 2 22 365

ص / 53 98 792

الارتفاع عن مستوى سطح الأرض: (84) متراً.

نوع البئر/ انتاجي

الغرض من حفر البئر/ لاستخدامه في سقي المواشي والإبل.

العمق المحفور (70) متر.

العمق المغلف (70) متر.

تاريخ بداية الحفر: 1 / 11 / 2005 م.

تاريخ نهاية الحفر: 28 / 11 / 2005 م.

الجهة المالكة للبئر/ اللجنة الشعبية للزراعة والثروة الحيوانية النقاط الخمس سابقاً.

الجهة المنفذة/ تشاركية قصر تليل لحفر آبار المياه.

الجهة المشرفة/ مكتب المياه والتربة/ الجميل

المعلومات الجيولوجية والهيدروجيولوجية كالاتي:

مستوى الماء الساكن/ بلغ مستوى الماء الساكن عند قياسه (17.5) متراً تحت سطح الأرض.

مستوى الماء المتحرك/ من خلال تجربة الضخ بلغ أقصى هبوط لمستوى الماء المتحرك (35) متراً.

درجة التوصيل الكهربائي/ بلغت درجة التوصيل الكهربائي عند قياسها (3440) ميكروسمينس.

نسبة الأملاح الذائبة/ عند قياس عينة من مياه البئر بلغت نسبة الأملاح الذائبة (2201) جزء في المليون أي (2.201) جرام / لتر

عمق المضخة/ يفضل إرساء المضخة على العمق (50) متراً تحت سطح الأرض،
لتفادي أي هبوط قد يحدث في منسوب المياه بالبئر.

- الخزان الجوفي الثاني (الميوسيني الأوسط) (Middle Miocene):

نظراً لارتفاع ملوحة مياه الخزان الجوفي الرباعي بمنطقة مراعي العسة، وعم صلاحيتها لسقي المواشي والإبل، قام مشروع العسة الزراعي بحفر مجموعة من الآبار بعمق حوالي (300) متر، لاستغلال الخزان الجوفي الميوسيني الأوسط، الذي يقع تحت الخزان الجوفي الرباعي مباشرة، وعلى أعماق ما بين (220 - 240) متر تحت سطح الأرض وسمكه من (165 - 200) متر، وهو من الخزانات المحصورة (Confining aquifer) ويتميز بمياه جيدة نسبياً مقارنة بمياه الخزان الجوفي الرباعي، حيث تصل مجموع الأملاح الذائبة إلى (4600) ملليجرام / لتر، وإنتاجية الآبار المحفورة لاستغلال هذا الخزان حوالي (80) متراً مكعباً / ساعة. (مشروع العسة، 2013)

معلومات عن البئر (ط / 1 / 110 / 0 / 2005)، الممثل للخزان الجوفي

المايوسيني الأوسط، (شواطئ مليتة، 2005)

الموقع: يقع البئر بشمال منطقة العسة (ظهرة المحلة)

الإحداثيات: رقم الخريطة 1690 4

س / 47945 7

ص / 44861 36

الارتفاع عن مستوى سطح الأرض: (30) متراً.

نوع البئر/ إنتاجي

الغرض من حفر البئر/ لاستخدامه في سقي المواشي والإبل.

العمق المحفور (342) متراً.

العمق المغلف (342) متراً.

سنة الحفر/ (2008).

الجهة المالكة للبئر/ مشروع العسة الزراعي.

الجهة المنفذة/ شركة شواطئ مليتة.

الجهة المشرفة/ مكتب الهيئة العامة للمياه/ الجميل

مستوى الماء الساكن/ (+ 10) أمتار فوق سطح الأرض.

مستوى الماء المتحرك/ (19.54) متراً تحت سطح الأرض.
درجة التوصيل الكهربائي/ بلغت درجة التوصيل الكهربائي عند قياسها (5620) ميكروسمينس.
نسبة الأملاح الذائبة/ بلغت نسبة الأملاح الذائبة (3550) جزء في المليون أي (3.550) جرام / لتر
عمق المضخة/ يفضل إرساء المضخة على عمق (40) متر تحت سطح الأرض.
إنتاجية البئر/ تدفق ذاتي (36) متراً مكعباً/ ساعة، باستخدام المضخة (80) متراً مكعباً / ساعة
- الخزان الجوفي الهبلية:

خزان محصور يقع على أعماق (2865) شمال فالق العزيرية، يتكون أساساً من الدولومايت والحجر الجيري والسلت والحجر الرملي في الجزء السفلي، (الاستشاري الوطني، 2006) أما جنوب الفالق فهو خزان حر تصل إنتاجيته إلى (50) متراً مكعباً، ونسبة الملوحة إلى (3372) جزء في المليون.
معلومات عن البئر ط / 1 / 65 / 0 / 2005 م. الممثل للخزان الجوفي الهبلية، جنوب الفالق. (قصر تليل، 2005)

الموقع: يقع البئر جنوب منطقة الجميل (الهبلية)

الإحداثيات: رقم الخريطة 1989 1

س / 79 761 / 7

ص / 348 43 36

الارتفاع عن مستوى سطح الأرض: 100 متر.

نوع البئر/ انتاجي

الغرض من حفر البئر/ لاستخدامه في سقي المواشي والإبل.

العمق المحفور (51) متر .

العمق المغلف (51) متر .

تاريخ بداية الحفر: 30 / 11 / 2005 م.

تاريخ نهاية الحفر: 6 / 12 / 2005 م.

الجهة المالكة للبئر/ اللجنة الشعبية للزراعة والثروة الحيوانية سابقاً.

الجهة المنفذة/ تشاركية قصر تليل لحفر آبار المياه.
 الجهة المشرفة/ مكتب الهيئة العامة للمياه/ الجميل
 مستوى الماء الساكن/ (9) متر تحت سطح الأرض.
 مستوى الماء المتحرك/ (16) متراً تحت سطح الأرض.
 درجة التوصيل الكهربائي/ بلغت درجة التوصيل الكهربائي عند قياسها (5270) ميكروسمينس.

نسبة الأملاح الذائبة/ بلغت نسبة الأملاح الذائبة (3372) جزء في المليون أي (3.372) جرام / لتر .

عمق المضخة/ يفضل إرساء المضخة على العمق (35) متر تحت سطح الأرض لنفاذي أي هبوط قد يحدث في منسوب المياه بالبئر .

- آبار المراعي بمنطقة الدراسة:

تنتشر آبار المراعي في معظم أجزاء منطقة الدراسة، وتضم كل الآبار التي تستغل في سقي الحيوانات، ونظراً للمساحات الشاسعة التي تستغل في الرعي وتنوع طبقاتها الجيولوجية، اتخذت الآبار تطوراً وأشكالاً متعددة وتصاميم مختلفة، بما يتمشى مع الخزانات الجوفية المستغلة، فمنها الآبار اليدوية التي حفرت منذ زمناً قديماً جداً، في المناطق التي يكون فيها منسوب المياه قريب من سطح الأرض، وبوسائل تقليدية دون استخدام آلات الحفر الحديثة، والتي سميت بأسماء محلية نسبة إلى أقرب موقع لها، أو باسم العائلة التي قامت بإنشائها، مثل: (القعاسية، الزتارية، الورشفانية، البشرية، الحناشية، شقة حرب، شقة الآسمان .. الخ.) .

في تسعينيات القرن الماضي قامت مصلحة التنمية الزراعية والرعية، بتنفيذ عدد كبير من الآبار في المناطق الرعية المختلفة، وبأعماق (80 - 150) متراً، لأستغلال الخزان الجوفي الرباعي، وتم تركيب المراوح الكهربائية على بعض هذه الآبار لسحب المياه لسقي المواشي والإبل، كما قامت المصلحة بتوريد المولدات الكهربائية لبعض الآبار لتوليد الطاقة اللازمة لسحب المياه من خلال مضخات كهربائية طاردة وغاطس.

ونظراً لإرتفاع ملوحة الآبار التي تستغل مياه الخزان الجوفي الرباعي بمنطقة العسة الرعية، قام مشروع العسة الزراعي بحفر عدد (4) آبار بتصاميم حديثة وبعمق (300) ÷ 20 (%) متر، (كوندريل، 2005) لأستغلال مياه الخزان الجوفي المايوسيني الأوسط،

الذي يتميز بمياه أفضل من مياه الخزان الجوفي الرباعي، في مواقع المحطات البيطرية، (ظهرة المحلة، والبشرية، الجبينية، وطويل الصوف)، كما تستغل المياه المتدفقة ذاتياً من آبار النفط المنتشرة في منطقة مراعي العسة، ومنطقة مراعي العجيلات والطويلة، في سقي الحيوانات.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً / الاستنتاجات:

من خلال إطلاع الباحث عن الإمكانيات الرعوية والزراعية والمائية بمنطقة الدراسة، لاحظ أن المناطق الرعوية تشغل مساحات واسعة جداً دون غطاء نباتي نتيجة للرعي الجائر، وأن أجزاء واسعة من مناطق الرعي مغطى سطحها بالجبس أو الحصى لا توجد بها نباتات، وأن المنطقة لم تحظ بالتنمية والتطوير، فالمراعي تحتاج إلى تطوير من المراعي التقليدية الطبيعية، إلى مراعي حديثة.

وتوفر كميات كبيرة من المياه في الخزانات المائية الجوفية المختلفة، ونجاح التجربة الزراعية بمنطقة العسة، يعطى ضمانات بالتوسع الزراعي في كافة المنطقة، وفي هذا الصدد يمكن زيادة المساحات الزراعية المروية، بتخصيص مساحات من المناطق الرعوية لإنشاء مزارع الري المحوري لزراعة الأعلاف، وباستصلاح المساحات الزراعية المحاذية لمنطقة المراعي، والتي بها مزارع قزمية مزروعاتها غير جيدة، بشق الطرق وإنشاء مزارع حديثة، وحفر الآبار بالخزان الجوفي المايوسيني الأوسط، ومد المزارعين بالمياه لري مزارعهم وتطبيق نظام الري الجماعي، حيث يمكن للبئر الواحد تغطية احتياج (20) مزرعة، بمتوسط مساحة تقدر بعشرة هكتارات للمزرعة الواحدة، الأمر الذي يساعد على النمو الديموغرافي للسكان في الأراضي الزراعية القريبة من منطقة الدراسة.

فالاهتمام بالمناطق الرعوية والزراعية وتنميتها من الأولويات التي يجب اتخاذها لتحقيق تنمية رعوية وزراعية مستدامة في ظل وجود المياه، ومساحات شاسعة من الأراضي ويساهم ذلك في الآتي:

- تخفيف الضغط على استغلال مياه الخزان الجوفي الرباعي، الذي أصبح مهدد

بالتراجع الكمي والنوعي.

- زيادة الرقعة الزراعية بالمنطقة وبالتالي، زيادة الموارد الزراعية لها.

- قيام صناعات على المنتجات الزراعية، كصناعة الأغذية والأعلاف، والرفع من مستوى عدد كبير من الأسر بتحقيق مواطن شغل جديدة.

- النمو الديموغرافي للمواطنين بالمناطق غير الآهلة بالسكان المحاذية لمنطقة المراعي.

ثانياً /التوصيات:

في سبيل تطوير مناطق المراعي والمناطق الزراعية المحاذية لها والمحافظة عليها يجب إتباع الآتي:

1- إتباع الطرق الحديثة في مقاومة النباتات الضارة، التي تسبب تسمم وأضرار للحيوانات عند تناولها.

2- الاستزراع الصناعي لإعادة النباتات طبيعياً، وإنشاء دوائر الري المحوري لزراعي الأعلاف، لسد حاجة الحيوانات بالمنطقة وتضاعف أعدادها، وإمكانية تربية أعداد كبيرة في مساحات ضيقة.

3- التوسع في الدراسات عن المراعي، والنباتات التي تتلائم مع الظروف الطبيعية بمنطقة الدراسة، وإنشاء مراكز أبحاث عن الحيوانات لتحسين سلالاتها، ومقاومة الأمراض التي تنتقل إليها.

4- التوسع في إنشاء مزارع الري المحوري في المناطق الرعوية لزراعة القمح والشعير والعلاف لتوفير الأعلاف الخضراء، واستصلاح الأراضي القرمية المحاذية لمنطقة المراعي، ومد المزارعين بالمياه لإنشاء مزارع حديثة.

5- الاهتمام بحصاد مياه الأمطار في المواسم المطيرة، وأتباع التقنيات الحديث والتوسع في إنشاء الصهاريج الأرضية في المناطق الرعوية وصيانتها.

6- الاهتمام بالمياه المعادة الاستعمال، والمتمثلة في تجميع مياه المجاري، ومعالجتها واستخدامها في إقامة مشاريع لزراعة الأعلاف.

7- التوسع في إنشاء المحميات الطبيعية، والمحطات البيطرية في مناطق المراعي وتجهيزها بالمعدات اللازمة.

8- الاهتمام بالآبار الرعوية وصيانتها وتزويدها بمحركات لسحب المياه.

الهوامش:

• اسبيلة عدنان. المراعي في ليبيا. مجلة الفلاح. العدد الرابع، 2013 م. ص (32).

- الجنديل عدنان رشيد. الزراعة ومقوماتها في ليبيا. ط:1. الدار العربية للكتاب. طرابلس. ليبيا، 1987 م. ص (24).
- المكتب الوطني الاستشاري. مشروع استكمال دراسة فنية حول حصر وتصنيف الأراضي للمناطق الشمالية الغربية الساحلية من ليبيا. الهيئة العامة للمياه. طرابلس ليبيا، 2006 م. ص (14).
- أسبيطة عدنان. مرجع سبق ذكره. ص (30).
- بن محمود خالد رمضان. التربة الليبية. الهيئة القومية للبحث العلمي. ط:1. دار الكتاب الوطنية. بنغازي. ليبيا، 1995 م. ص (104).
- أحمد عصام محمد عبدالمجيد، الدرديري الطاهر محمد. الماء. ط:2. الدار السودانية للكتاب. الخرطوم، 2001 م. ص (107).
- الطلحي جاد الله عزوز. حتى لا نموت عطشاً. ط:1. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والأعلان. مصراتة. ليبيا، 2003 م. ص (46).
- الراجحي عبدالسلام، الشيبوبي امحمد. الإمكانات المائية ببلدية رقدالين. قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية برقدالين، 2015 م. ص (8).
- الراجحي عبدالسلام. آبار المراعي بشمال غرب سهل الجفارة. مكتب المياه والتربة بالجميل، 2013 م. ص (12).
- الراجحي عبدالسلام. المرجع السابق، 2013 م. ص (12).
- إبراهيم غانم محمد، راشد محمود ابوعجيلة. واقع المياه في منطقة شمال غرب ليبيا. المؤتمر الدولي حول الأحواض المائية الجوفية الكبرى بالمناطق الجافة. طرابلس. ليبيا، 1999 م. ص (16).
- تشاركية قصر تليل لحفر آبار المياه. التقرير النهائي لحفر البئر رقم (ط / 1 / 65 / 0 / 2005). قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية. النقاط الخمس سابقاً، 2005 م.
- مشروع العسة الزراعي. تقارير متابعة حفر آبار المياه، العسة، 2013 م.
- شركة شواطئ مليثة لحفر آبار المياه. التقرير النهائي لحفر البئر رقم (ط / 1 / 110 / 0 / 2005). مشروع العسة الزراعي. 2005 م.
- المكتب الوطني الاستشاري. مصدر سبق ذكره. ص (22).

- تشاركية قصر تلليل لحفر آبار المياه. التقرير النهائي لحفر البئر رقم (ط/1/66 /0 /0
(2005). قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية. النقاط الخمس سابقاً، 2005 م.
- شركة كوندريل اب السويدية. التقرير الفني النهائي لحفر البئر رقم (ط /1 /110 /0 /0
(2005).



جانب من المقومات السياحية الطبيعية في الصحراء الليبية

د . عمر المبروك عمر التائب

كلية الآداب الجميل

جامعة صبراتة

Side of the natural tourist attractions in the Libyan desert

DR . OMAR AL - MABRUK

Faculty For Arts

Sabratha University

الملخص

تتناول هذه الدراسة بالبحث والتحليل موضوع الجذب السياحي بالصحراء الليبية وتهدف إلى إلقاء الضوء على المقومات الطبيعية الجاذبة للسياحة بإقليم الصحراء الليبية، ووضع المقترحات لتنميتها، ضمن إطار شامل للخطة الوطنية، والتركيز على نمو السياحة بوصفها قطاعاً منتجاً اقتصادياً، وتوجيهه للرفع من المستوى الاجتماعي والثقافي للسكان، وذلك من خلال إيجاد البيئة الملائمة لتحقيق تنمية سياحية متوازنة، وتهيئة الظروف اللازمة لدعم القطاع السياحي، والصناعات والأنشطة المساندة له.

ومن خلال الدراسة تبين ان المنطقة تزخر بعدة عوامل طبيعية للجذب السياحي منها: الموقع الجغرافي، والتكوينات الجيومورفولوجية، والتباين في درجة الحرارة والرطوبة والأمطار، وتمتلك منطقة الدراسة حياة نباتية وحيوانية تنسم بالتنوع رغم الفقر في الكثافة، كما تزخر المنطقة بمخزون مائي ضخم، ومن ناحية أخرى فان الصحراء الليبية، تعد أرضاً بكرّاً ، ومكاناً واعداً في مجال السياحة.

Abstract

This study deals with the subject of tourist attractions in the Libyan desert and aims at shedding light on the attractive natural elements of tourism in the desert region of Libya and developing the proposals for its development within the framework of the national plan, focusing on the growth of tourism as an economically productive sector, and directing it to raise the social and cultural level of the population, By creating an environment conducive to achieving balanced tourism development and creating the conditions necessary to support the tourism sector and the industries and activities supporting it The study shows that the

region is full of several natural factors of the tourist attractions, including: geographical location, geomorphological formations, and variation in temperature, humidity and rain, and the study area has a diverse flora and fauna despite the poverty in density, Kamal region boasts large water stocks, The Libyan desert is considered a land of origin and a promising place in the field of tourism.

تمهيد:

شهد قطاع السياحة تطوراً واضحاً أسهم في التنمية الإقليمية والوطنية، حيث أصبح قطاعاً حيوياً يُتيح فرص العمل، واستثمار الموارد البشرية وتوظيفها، للوصول إلى تنمية شاملة ومستدامة، سواء في القطاع الخاص أو العام، كما أصبح قطاعاً إعلامياً حضارياً مهماً، لتبادل وجهات النظر والخبرات والتجارب من خلال شخصية السائح ومشاهداته، أثناء زيارته واختلاطه بأهل البلد الذي يزوره، أما من الناحية الصحية، فهي فترة للراحة والاستجمام، والابتعاد عن عناء العمل وروتينه، وتعد السياحة علاجاً نفسياً وجسدياً، وذلك من خلال الاتصال بالطبيعة، وخاصة في المناطق الخالية من النشاط البشري، مثل الصحارى والمناطق الجبلية علاوة على مكاسب أخرى تتمثل في تلاقي الحضارات والثقافات المختلفة، ولقد شهد العالم في منتصف القرن الماضي حركة سياحية كبيرة نتيجة الضغط النفسي جراء زيادة أعباء الحياة اليومية، حيث بدأت معظم دول العالم تهتم بالسياحة، فبرزت أقاليم سياحية كان لها الدور الكبير في جذب السياح.

وتعد الأقاليم السياحية في ليبيا من أكثر الأقاليم التي تتوفر فيها المقومات الطبيعية لعملية جذب السياح، فالتنوع الجغرافي الموجود على خارطة السياحة الليبية يجمع بين السهل والجبل، والساحل والصحراء، والوادي، والمناخ الصحراوي، ومناخ البحر المتوسط، كل هذه العوامل جعلت من ليبيا عبر مراحل زمنية مختلفة مركزاً لتلاقي الحضارات، فنشأت أقدم الحضارات على أرض الساحل والصحراء، وتركت لها دلائل أثرية مختلفة جعلت لليبيا خصوصية سياحية اختلفت عن الأقاليم المجاورة.

إنَّ للسياحة الصحراوية في ليبيا خصوصيةً جعلتها تختلف عن معظم الأقاليم الصحراوية الأخرى في العالم، ذلك أنَّ، هذه الصحراء نشأت فيها أقدم الحضارات، ولها موروث ثقافي، جعلها مقصداً لكثير من السياح من مختلف الجنسيات.

يتضح مما تقدم أن دراسة السياحة في جميع جوانبها أمر ضروري للوصول إلى مؤشرات من شأنها أن تسهم في رسم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذا ما تم إبرازها وتسويقها بالصورة المطلوبة، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تعترض صناعاتها في الصحراء الليبية، لذا وقع اختيارنا على دراسة مقومات الجذب السياحي الطبيعية في الصحراء الليبية، إذ سيتم التحقق فيها من فرضية الدراسة.

1. إشكاليات الدراسة: يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:-

. ما هي مقومات السياحة الطبيعية بأقاليم الصحراء الليبية ؟ وما مدى التباين في توزيعها؟

2. الأهداف: تهدف هذه الدراسة لتحقيق الأغراض التالية: .

- الكشف عن أهم المعالم الطبيعية السياحية بمنطقة الدراسة، ولفت الأنظار إلى القيمة السياحية والاقتصادية لتلك المعالم، وإبراز دورها في التنمية المحلية والوطنية.
- تقديم اقتراحات وتوصيات بشأن النهوض بالسياحة الصحراوية.

3. الأهمية:

- تعدّ هذه الدراسة ضمن الدراسات التي تهتم بالسياحة الصحراوية في ليبيا، وهي من الدراسات التي تتناول عوامل الجذب السياحي على وجه الخصوص.

. إبراز أهم المعالم الطبيعية والجمالية للمناطق الصحراوية في ليبيا، وإمكان استثمارها وتطويرها، وتقديم مؤشرات لأصحاب القرار قصد رسم الخطط السياحية المستقبلية.

4. مجال الدراسة: تتحدد الدراسة في الأقاليم الصحراوية من الأراضي الليبية مابين دائرتي عرض 18- 30 درجة شمالاً وخطي طول 9-25 درجة شرقاً.

وتتمثل منطقة الدراسة في الإقليم الصحراوي وشبه الصحراوي من الأراضي الليبية، وهي تمثل حوالي 79% من جملة مساحة البلاد تقريباً، ويمتد هذا الإقليم إلى الجنوب من المرتفعات الشمالية(الجبل الأخضر، الجبل الغربي)، وجنوب خليج سرت، وتشكل الحدود الدولية الليبية مع الدول المجاورة حداً طبيعياً لمنطقة الدراسة فالنيجر، وتشاد والسودان، من الناحية الجنوبية، والجزائر من الناحية الغربية، ومصر من الناحية الشرقية.

5. الفرضيات: تكمن فرضية الدراسة في الآتي:

. لمنطقة الدراسة مقومات طبيعية، متباينة لها، آثار في جذب السياح وتنشيط الحركة السياحية بها.

6. المناهج المتبعة: تمثل السياحة في العصر الحديث إحدى الأنشطة الحيوية المهمة في أغلب دول العالم، كما أصبحت في جوانبها المتعددة رافداً لصناعات العصر، ومؤثرة في التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالتالي فهي ظاهرة بشرية متعددة العناصر مختلفة النتائج، تتطلب دراستها إتباع المناهج الجغرافية المختلفة، للوصول إلى نتائج صحيحة؛ وللإجابة عن التساؤلات وإثبات صحة الفرضيات، اعتمد البحث على المنهج الوصفي، لوصف الظواهر المختلفة بمنطقة الدراسة، إلى جانب استخدام المنهج التاريخي في تطور الظاهرة.

7. أدوات العمل: اعتمدت هذه الدراسة على أداتين من أدوات البحث العلمي هما: **الأدوات المكتبية:** اعتمدت الدراسة على المكتبة وما اشتملت عليه من كتب وتقارير ودوريات، ودراسات علمية لها علاقة بموضوع البحث، بالإضافة إلى استخدام الخرائط والصور الجوية، والإحصاءات والتقارير الفنية التي صدرت عن مختلف القطاعات. **المسح الميداني:** يحدّد المسح الميداني من أهم طرائق البحث الجغرافي، حيث قام الباحث بعدة زيارات إلى منطقة الدراسة للإطلاع على المعالم السياحية الطبيعية.

المقومات السياحية الطبيعية في الصحراء الليبية

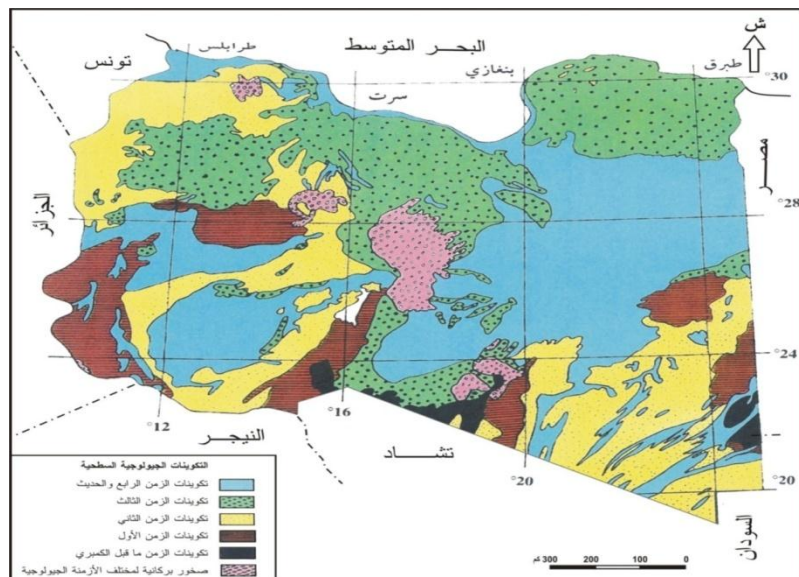
تمهيد:

تعدّ المظاهر الطبيعية من العناصر المهمة في الجذب السياحي، بحكم شكل السطح وطبوغرافيته ومستوياته التي تحدد نوع النشاط السياحي في المكان أو الإقليم، حيث تشمل الجبال والتلال والبحيرات والأنهار والشلالات والكثبان الرملية وغيرها، وهي تعد مقصداً لعدد كبير من السياح من ناحية؛ وتكون الظاهرة الطبيعية ذات جاذبية بسبب، تنوع صورها واختلاف ألوانها وأشكالها، وما ينتج عنها من جمال الصورة، تضيف روح البهجة والسرور على زائريها، والصحراء كثيراً ما تتيح للسائح فرصة التجديد، واستلهام الأفكار، وخوض التجارب والتأمل، وتعزيز القدرات، والبحث عن سبل الإبداع الفني والأدبي، ومحاكاة الأشياء التي شاهدها من ناحية أخرى، ويتمثل دور المقومات الطبيعية في جعل المكان ذا أهمية سياحية، يرتفع الطلب السياحي عليه، ويظهر دور هذه المقومات وفق التالي:

أولاً . الموقع: يؤثر الموقع الجغرافي على صناعة السياحة، بشكل مباشر وغير مباشر، فالموقع يعد من الموضوعات الأساسية ذات التأثير القوي المتعدد المحاور على كافة مجالات الأنشطة البشرية، وتعد دراسة الموقع الجغرافي من أهم المراحل لنجاح عملية التنمية السياحية المستدامة لأي مشروع سياحي. (الحميري، 2006، ص 99) وتتنوع أنماط المواقع الجغرافية، بين الموقع الفلكي الذي يقصد به موقع الإقليم بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول، والموقع الجغرافي الذي يبين موقع المكان بالنسبة للظواهر الجغرافية العامة، كما يحدد الموقع نوع المناخ الذي يؤثر بدوره في طبيعة الحياة النباتية والحيوانية وخصائصها، ويحدد طول النهار وقصره، بالإضافة إلى أهمية الموقع بالنسبة لأسواق الطلب السياحي، وتؤثر هذه الخصائص المكانية بدورها في نوع الحركة السياحية وطبيعة، وتتصف الصحراء الليبية بموقعها المناسب الذي جعل منها جسراً مهماً يربط بين أفريقيا وأوروبا، كما تُعد حلقة وصل بين مشرق الوطن العربي ومغربيه، وتشكل الصحراء الليبية منافذ جيدة لتجارة بعض الأقطار الأفريقية قديماً وحديثاً كالنيجر، وتشاد، ومالي، وشمال السودان، وجنوب شرق الجزائر مع العالم الخارجي، ولهذا يظهر فيها التقاء التيارات الثقافية والحضارية وامتزاجها عبر عصور مختلفة، إنَّ هذا الموقع جعل من ليبيا منطقة جذب سياحي متميز، وقد عزز من تلك المكانة قربها من الأسواق السياحية الرئيسة في أوروبا، وارتباطها بالأقاليم المجاورة بشبكة من الطرق المعبدة، وبالعالم الخارجي بخطوط جوية أمكن من خلالها تيسير الوصول إليها.

ثانياً . المظاهر والإشكال الجيومورفولوجية: تعد الصحراء الليبية جزءاً من القارة الأفريقية القديمة فهي تغطي حوالي 90% من المساحة الإجمالية لليبيا (شرف، 1996، ص 76) بتكوينات مختلفة المظاهر الجغرافية منها الأحواض والمنخفضات والواحات والجبال المتضرسة، والمرتفعات البركانية، والعروق الرملية والحمامة والسرير والأودية الجافة، والبحيرات التي تنتشر في مناطق مختلفة من الصحراء الليبية، كما هو مبين في الخريطة⁽¹⁾.

خريطة (1) التكوينات الجيولوجية السطحية لليبيا



المصدر: اعتماداً على، أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، الأطلس الوطني، مرجع سابق، ص 46 وخالد بن رمضان بن محمود، التربة الليبية، (طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 1995)، ص 50.

تعرضت الصحراء الليبية لتغيرات جيولوجية نتج عنها تباين واضح في المعالم الطبيعية، تحت تأثير عوامل مختلفة، فالعوامل الجوية المتعددة كونت أشكالاً شتى من الموائد الصحراوية والكثبان الرملية، إنّ انتشار أنواع متعددة من الصخور والخامات المعدنية والمياه في الصحراء الليبية، جعلها ذات أهمية بالغة، ورافداً من روافد الجذب السياحي، ومع اتساع مساحتها وتنوع المظاهر الجيومورفولوجية، فإن دورها يعدّ مؤثراً في الجذب السياحي يمكن التعرف عليه من خلال دراسة أهم تلك المظاهر ومنها:

1: الجبال والهضاب الصحراوية: تتباين المرتفعات في توزيعها وأشكالها وألوانها ومظاهرها الجيومورفولوجية، بفعل تأثير عناصر المناخ المتعددة عبر آلاف السنين، إضافة إلى ما يخترق هذه الجبال من أودية تختلف فيها الحياة الحيوانية والنباتية، تضيف الجبال والهضاب الصحراوية في جنوب ليبيا مظاهر أخرى لروعة المظهر الصحراوي، وذلك لما تتميز به من ظواهر جيومورفولوجية صنعتها قدرة الله عز وجل خلال عصور طويلة، منها الموائد

الصحراوية والأودية الجافة التي تشكل مناظر خلابة تتال إعجاب السائح. وتتباين الجبال في توزيعها بالصحراء الليبية كما يلي.

- جبال تبستي: تقع جبال تبستي في أقصى الجنوب عند الحدود الليبية التشادية، وتمتد منها سلسلة من المرتفعات من الشمال إلى الجنوب تُعرف باسم (جبل بن غنيمه)، التي تفصل واحات وادي الحكمة عن الأرض المسطحة المعروفة بسيرير تبستي.

- مرتفعات تاسيلي وكهوفها: تمثل مرتفعات وكهوف تاسيلي امتداداً طبيعياً لجبال تدراتأكاكوس الموجودة تحديداً في الحدود الليبية الجزائرية، وهي تمثل رافداً من روافد الجذب السياحي، لما تزخر به من مناظر طبيعية خلابة وما تمثله الرحلة السياحية في تلك الجبال من مغامرة.

- جبال العوينات الشرقية: تتكون جبال العوينات الشرقية من مجموعة من المرتفعات عند الحدود الليبية المصرية في الجنوب الشرقي أهمها: جبل العوينات، حيث يقع في الركن الجنوبي الشرقي من الأراضي الليبية عند تقاطع خط طول 22 درجة شمالاً وخط عرض 25 درجة شرقاً، ويتكون من كتلة ضخمة من الصخور الجرانيتية، وتصل أعلى قممه إلى 1934م فوق مستوى سطح البحر (الحاجي، 1989، ص 74)، ويبلغ محيطه حوالي 160 كم²، ويغطي مساحة تزيد عن 800 كم² (الهرم، 1995، ص 133) وتبدو المنطقة المرتفعة من الجبل أكثر تأثيراً بعوامل التجوية والتعرية، حيث تغطي الرواسب الرملية والمفتتات الصخرية سفوح المناطق المرتفعة خاصة عند جوانب أحواض تجمع المياه بالمناطق العلوية، وتأخذ شبكة تصريف المياه بمنطقة جبل العوينات شكل التصريف الشعاعي (الهرم، 1995، ص 135)، محاطاً بشبكة من الوديان التي تنمو فيها الأعشاب الصحراوية بسرعة عندما تسقط عليها الأمطار الصحراوية، ثم تموت بسرعة عقب جفاف التربة، كما تنمو بعض الأشجار دائمة الاخضرار وبعض الأحرار، وفي بطون الأودية، نتيجة قرب المياه الجوفية من السطح، كما توجد الحياة النباتية في بعض المنخفضات الفيضية التي تقع على بعد بضعة كيلومترات إلى جنوب هذه الجبال وغربها، وتعد جبال العوينات من المناطق التي تجذب السياح الذين يرغبون في مشاهدة الصقر الحر والمناظر الجبلية الخلابة.

– **جبل أركنو** : يقع جبل أركنو على بعد حوالي 40 كم من الحدود الليبية المصرية، وإلى الشمال الغربي من جبل العوينات وهو لا يختلف عليه كثيراً من حيث المظاهر الطبيعية العامة، تتكون هضبة كسو في معظمها من الصخور الرملية، وتقع في جنوب مرتفعات العوينات، ويبلغ ارتفاعها حوالي 1726م، فوق مستوى سطح البحر، وبها بعض الوديان الجافة.

– **بركان واو الناموس**: وفي منطقة منعزلة جنوب الهروج الأسود بنحو 100 كم وسط سطح سرير تبستى يقع بركان واو الناموس، كما يظهر في الصورة (1)، وتتوزع حوله عدة بحيرات، تحيط بها أشجار النخيل، وعيدان قصب الخيزران الطويل، وأشجار الأثل، وتتسم بعض البحيرات بلون أحمر نتيجة نمو عدد من القشريات بها، ويعيش في هذا النظام البيئي الفريد الطيور المهاجرة وبعض الثعالب والذئاب، والزواحف.

– **جبال السوداء**: وتمثل جبال السوداء سلسلة متصلة من المرتفعات الجبلية يبلغ متوسط ارتفاعها حوالي 500 متر فوق سطح البحر، بينما ترتفع بعض قممه إلى أكثر من 800م (الحاجي، 1989، ص 77) ، ويبدو من مظهرها العام أنها متصلة في مركزها، ومنعزلة في أطرافها الشمالية التي تتكون من تلال تفصلها أحواض عميقة ذات جوانب شديدة الانحدار، وعلى السطح تنتشر الطفوح البازلتية في المنطقة القريبة من مدينة سوكنة ذات (اللافا) الأكثر تماسكاً، وتوجد في منطقة جبل السوداء بعض الأودية، مثل، وادي مونس الذي يمتد إلى الجنوب منها، ثم يتجه شرقاً لكي يفصل بينها وبين الهروج الأسود، والبنر الوحيدة التي لها قيمة هي بنر القطيفة الذي يقع بالقرب من الطريق الرئيس الذي يخترق جبل السوداء ويصل بين الجفرة وفزان، وتظهر على السطح صفوف صخرية متباينة الأحجام لا تفصلها عن بعضها سوى فتات من الصخور السوداء.

صورة (1) جبل واو الناموس



المصدر: تقرير الهيئة العامة للسياحة 2009م
وتسهم جبال السوداء بقدر كبير في تباين المقومات السياحية الطبيعية في منطقة الدراسة، حيث يخلو سطحها بالكامل من الحياة النباتية، ولا نرى شيئاً فيه عدا كتل من الصخور السوداء، انظر الصورة (2).

صورة (2) سطح جبل السوداء (النشر البركاني)



المصدر: الدراسة الميدانية 2010\2\11م
- جبال الهروج: تعدّ جبال الهروج من المظاهر الطبيعية البارزة في الصحراء الليبية، وتتكون من كتلة جرانيتية وصخور نارية سطحية، وتمتد بين خطي طول 16 - 19 درجة شرقاً ودائرتي عرض 24 - 29 درجة شمالاً (الحاجي، 1989، ص76)، ويتكون من مجموعة من الكتل المرتفعة التي تشغل منطقة واسعة تزيد مساحتها عن 40000 كم².

ويتراوح معدل ارتفاعها في أكثر المناطق بين 500 - 750 متراً، وتتجاوز قممها المنقرقة 1200 متر وخاصة في الركن الشمالي الغربي (الهرم، 1995، ص131)، وينقسم جبل الهرج إلى قسمين أساسيين يختلف كل منهما عن الآخر، ويسمى أولهما بالهرج الأسود، ويتميز بتعدد قمم ومخروطاته البركانية، ويحده من الشرق والغرب هضبة مستوية تتألف من طبقات أفقية من الحجر الجيري وتعرف هذه المنطقة بالهرج الأبيض، وعلي الرغم من الظروف الطبيعية القاسية أحياناً فإنه قد تهطل أمطار غزيرة، يترتب عليها تحول بعض الأحواض والأودية إلى خزانات مائية كبيرة، يمكن أن تبقى فيها المياه معظم أيام السنة، وطلق عليها اسم محلي "الغدير أو القلة"، وقد كانت هذه الغدران عاملاً مهماً في توجيه طرق القوافل والسياح للتزود بالمياه (شرف، 1996، ص64).

وتعد جبال الهرج ظاهرة أخرى من الظواهر الطبيعية الجذابة، لما تتميز به من تنوع في تضاريسها المتعددة، وإمكان الوصول إليها أكثر سهولة من واحة زلة في الشمال، وتبدو آثار الحضارات القديمة واضحة فيما ينتشر من رسومات محفورة على الصخر للحيوانات كالأسد والفيل والزرافة، كما تبين وجود مواقع كثيرة لصناعة الأدوات الحجرية الحادة.

- الأضاد: وعلى الطريق المتجه إلى منطقة اكاكوس من جهة العوينات (سردلس)، وعلى بعد حوالي 60 كم يقع موقع أويس الذي توجد به بعض الرسومات، وفي القطاع الأوسط من سلسلة الجبال تظهر صخور بعضها منتصب على شكل إصبع الإبهام، كما يظهر في الصورة (3)، أطلق عليها سكان الصحراء من الطوارق اسم "أضاد"، والمتأمل لهذه الصخرة سيجدها قطعة فنية غاية في الجمال، قامت بنحتها العوامل الجوية، وخاصة الرياح، ومع استمرار التوغل في مسالك الصحراء بمنطقة اكاكوس تظهر الجبال برؤوسها المسننة.. جبال اكاكوس تقع جبال اكاكوس شرق مدينة غات، وهي مجموعة من الجبال تطل برؤوسها، حيث تفصل وادي تنزفت والحوض المنخفض، الذي تقع فيه غات والبركت عن الأودية الواقعة في الشرق منها وأشهرها وادي تشوينت حيث توجد الرسوم الصخرية الملونة والأشكال المتنوعة من الموائد الصحراوية، التي تشكلت بفعل عوامل التعرية والتجوية، وتنتهي جبال اكاكوس إلى الشمال من منطقة العوينات، وتصل أعلى قمة لها إلى 1428م، كما يمتد جبل

أضاد: وهو اسم تارقي يعنى في العربية الإصبع الكبير، وهو نفس الاسم الذي يستعمله أهل سوس بجنوب المغرب.

تأدرات إلى الجنوب الشرقي من جبال اكاكوس حيث تبلغ أعلى قممه حوالي 1357 (مصلحة المساحة، 1978، ص 38)

صورة(3)الاضاد (مخلفات التعرية الريحية)



المصدر: الدراسة الميدانية ١2١8 \ 2010 م

وتتميز المظاهر الجيومورفولوجية في جبال اكاكوس بتعدد أشكالها، بفعل عوامل النحت والتحلل، كالأشكال المخروطية والأعمدة الصخرية، والكتل المنعزلة التي تشرف على عروق الرمال، كما أسهمت شدة الرياح وموقع الصخور ونوعيتها في اختلاف مظاهر الموائد الصخرية، إضافة إلى ما ذكر، فإنّ الصحراء الليبية تزخر بالعديد من المرتفعات والهضاب، منها، منطقة إمساك ستافت وإمساك ملليت الجبلتين، والكتل الجبلية المنعزلة المنتشرة على مساحات واسعة.

2 . الأودية الصحراوية: نشأت هذه الأودية أثناء فترات استقبلت فيها هذه المنطقة كميات هائلة من المياه خلال العصور المطيرة(عصر البلايوسين)، كما تأثرت بالتغيرات المناخية المتتالية عبر العصور الزمنية حتى وصلت إلى شكلها الحالي، وتنتشر هذه الأودية بصورة كبيرة فيالصحراء الليبية رغم ما يسودها من جفاف في الوقت الحالي، فأثنا أغنى مناطق الصحراء الليبية بالمياه الجوفية، ما جعلها مناطق استيطان بشري على مر العصور، إضافة إلى مناظرها الطبيعية الناتجة عن انتشار الغطاء النباتي المميز، المتمثل في النباتات الطبية، وأشجار النخيل والأعشاب

الصحراوية، كل ذلك جعلها مقصدا للسياح، ومكانا للراحة والاستجمام، رغم قساوة وتطرف حرارتها صيفاً.

ومن أشهر هذه الوديان: أودية فزان التي تتمتع بشهرة سياحية كبيرة منذ القدم، بوصفها مستقراً للقبائل الجرمنتية، التي أقامت حضارة صحراوية مازالت آثارها باقية حتى الآن، إضافة إلى أودية الجفرة والواحات والكفرة، وتتحد غالبيتها من المناطق المرتفعة، في شكل مسلات، تتساب فيها مياه الأمطار الفجائية باتجاه المناطق المجاورة المنخفضة، مخترقةً سفوح المنحدرات والحواف الجبلية على هيئة فوالق عميقة، وتتميز هذه الأودية عند منابعها بالانحدار الشديد، ويقل انحدارها عند مصباتها في الأحواض والمنخفضات المجاورة لها، وتعدّ الأودية الصحراوية من المناطق السياحية الجيدة، لاحتضانها ظاهرات جيومورفولوجية، أسهمت المياه الجارية والرياح في تشكيلها. وهي بهذه المناظر الخلابة تسهم في جذب السياح المحبين للطبيعة.

3 البحيرات الصحراوية: تنتشر أعداد كبيرة من البحيرات في الصحراء الليبية، منها: بحيرة قبرعون، وبحيرة المندره، وأم الماء الواقعة ضمن إحدى عشرة بحيرات مالحة برملة الزلاف، وهي من أشهر البحيرات الصحراوية، كما تتمتع بحيرة بزيمة التي تحيط بها رملة ريانة الواقعة بالقرب من واحة الكفرة بإمكانات سياحية هامة، إضافة إلى بحيرات واو الناموس العذبة التي تحيط بها أشجار النخيل، وعيدان قصب الخيزران الطويل، وأشجار الأثل، وبعض هذه البحيرات ذات لون احمر نتيجة نمو عدد كبير من القشريات بها، وتمثل البحيرات مظهراً من المظاهر الجيومورفولوجية المهمة ذات الطابع الخاص في البيئات الجافة، فهي تعمل على جذب الكثير من الطيور والحشرات، حتى أصبحت مواقع تزخر بالحياة وسط الصحراء القاحلة، وتنتشر البحيرات في منطقة الدراسة، ولها خصائص سياحية مختلفة يمكن توضيحها فيما يلي.

أ. بحيرة قبرعون:

تقع بحيرة قبرعون في وسط الكثبان الرملية، برملة الزلاف شمال وادي الحياة وبمسافة 30 كم عن قرية بنت بيه، والبحيرة ذات شكل بيضاوي، تضيق في جزئها الغربي، وهي شديدة الملوحة (تشبه البحر الميت)، ومحاطة بأكوام من الرمال، كما هو مبين في الصورة (4).

صورة (4) بحيرة قبرعون



المصدر: الدراسة الميدانية 2010\2019م

وتخلو البحيرة من السكان حالياً؛ حيث تم ترحيلهم إلى القرية الجديدة في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، لصعوبة مدهم بالخدمات الملائمة، في مساحات متباعدة، والبحيرة ذات قيمة سياحية واقتصادية كبيرة، لإحاطتها بنطاق نباتي متنوع بين أشجار النخيل، ونباتات دائمة الاخضرار، يقدم خلال فراغاتها الخدمات السياحية من إقامة وإعاشة وتسويق، وهي تشبه الغواص في الجزائر، وخارج هذا الغطاء النباتي تحاط البحيرة بتراكمات رملية عجيبة، المرور عبرها في حد ذاته هو مصدر إعجاب للسائح.

ببحيرة مافو:

تقع بحيرة مافو بالقرب من بحيرة قبرعون في اتجاه الغرب، وهي من البحيرات التي تتوفر بها المياه على مدار العام، ويحيط بها أشجار النخيل، وأنواع متعددة من النباتات الدائمة الخضرة، كما يحيط بالبحيرة أكوام من الرمال.

وتعطي البحيرة منظراً جمالياً يجذب إليه السياح ومحبي الطبيعة، وتقام فيها العديد من المعارض السياحية منها معارض للصناعات التقليدية، وبها مقاه ومطاعم وأماكن للراحة والاستجمام.

ج . بحيرة مندرة: تبعد هذه البحيرة عن قرية تركيبة بمسافة تقدر بنحو 18 كم، وعن بحيرة أم الماء بمسافة 2 كم وتعتبر هذه البحيرة من البحيرات شبه الجافة، حيث تقل فيها المياه في فصل الصيف بشكل واضح، نتيجة الحرارة الشديدة، بينما تبقى بها المياه في فصلي الخريف والشتاء، مرجع ذلك ليس للخاصية الشعرية، وإنما لميل الطبقات الجوفية التي تتغذى من مياه الأمطار في المناطق المجاورة وانحدارها خلال موسم الأمطار، وتحيط بالبحيرة غابات النخيل، والحشائش البرية الصحراوية، مثل القصبه والديس.

د. بحيرة أم الماء: توجد قرب قرية تركيبة في وادي الحياة على بعد 20 كم، في اتجاه الشمال بشكل طولي، وهي أكثر جمالاً من البحيرات السابقة.

هـ بحيرات الطرونة: سميت بهذا الاسم نتيجة استخراج مادة النطرون* التي يستخدمها السكان في صناعة الصابون ودبغ الجلود، وصناعات أخرى.

وتنتشر مادة النطرون في عدة أماكن، مكونة بحيرات متباعدة كما تتميز بجفافها صيفاً ووفرة مياهها شتاء، وتجمع هذه المادة في كل من بحيرة أم الحصان التي تتميز باختلاف مساحتها من فصل لآخر، بالإضافة إلى بحيرة نشنوشة، والفريدغة، وبالإضافة إلى البحيرات السابقة، تظهر العديد من البحيرات الأخرى القريبة من منطقة الطرونة، تشمل بحيرة تدمكة، وهي بحيرة شبه مستديرة، تقل فيها الملوحة نسبياً، وتنمو بها بعض النباتات.

4 . المنخفضات: تعدّ المنخفضات عموماً من أهم المعالم الصحراوية، إذ تقع عادة في أودية، حيث مصادر المياه قريبة من السطح، ما يساعد على نمو أنواع مختلفة من النباتات والأشجار، التي من أهمها أشجار النخيل، وتحيط بالمنخفضات الكثبان الرملية، وهي توفر جميعاً مناظر خلابة، فضلاً عن غنى هذه الواحات بتراثها الثقافي، ومدنها القديمة ذات الطابع المميز، والتي وفرت على مدى العصور الماء والغذاء للسكان الذي ساعدهم على استمرار الحياة، ومكنهم من صنع حضارة وثقافة صحراوية، مميزة وتتمثل المنخفضات في منطقة الدراسة بصفة عامة في سلسلتين واضحتين غير متصلتين، تتباين من حيث الموقع والظروف المناخية، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي.

* يقصد به كربونات الصوديوم، والاسم المحلي لها "الطرونة" تظهر في صورة قشرة تغطي سطح البحيرات الجافة التي تقع في ملة أوباري، كما توجد بكميات قليلة في واد الناموس، والويع، وواد الكبير.

أ . **المنخفضات الشمالية:** تقع مجموعة المنخفضات الشمالية على دائرتي عرض 29-30 درجة شمالاً تقريباً، يحدها من الشمال هضبة مايوسينية التي يتراوح ارتفاعها بين 100 - 200م فوق مستوى سطح البحر، تبدأ الهضبة في الانحدار جنوباً عند دائرة عرض 30 درجة شمالاً، ثم تأخذ الأرض في الارتفاع البسيط نحو الجنوب مرة أخرى إلى أن يصل الارتفاع إلى ما بين 400 - 500 م فوق مستوى سطح البحر عند خط عرض 24 درجة شمالاً، وتتنوع هذه المنخفضات على امتداد واحد تقريباً، وبذلك تتفق في الصفات الطبيعية العامة، ونظراً لوجود فوارق محلية فيما بينها سنتناول كل منخفض على حده من الغرب إلى الشرق.

- **منخفض غدامس:** يوجد منخفض غدامس في الطرف الغربي لسلسلة المنخفضات الشمالية، في أقصى الوسط الغربي من ليبيا، على خط طول 9، 40-10 درجة شرقاً. ودائرة عرض 30 درجة شمالاً (الحاجي، 1989، ص 85) ويتخذ شكل مدرج مفتوح نحو الغرب، يحده من الشمال والشرق والجنوب منحدرات حمادة تتغرت، التي تعدتضاريسياً جزءاً من الحمادة الحمراء التي ترتفع 360م، فوق مستوى سطح البحر.

- **منخفضات الجفرة:** يقع هذا المنخفض بين خطي طول 13، 15-17 درجة شرقاً، ودائرتي عرض 28-29 درجة شمالاً. ويمتد شمال جبل السوداء مباشرة، ويبلغ طوله 45كم، وعرضه 24كم، ويتراوح ارتفاعه ما بين 240 - 330م، فوق مستوى البحر (الحاجي، 1989، ص 84 . 85) وتوجد بالمنخفض واحات مهمة هي، سوكنه، وهون، وودان، والفقهاء، كما توجد واحة زلة على بعد 161 كم جنوب شرق الجفرة، ويبلغ مسطح منخفض الجفرة حوالي 2000 كم² (العفيف، 2002، ص 27)، ولها طبيعة مكونة من رمال طينية غالباً ما تكون تحتها طبقة حجرية.

- : **منخفض الواحات:** يقع هذا المنخفض في منطقة شاسعة تمتد بين خطي طول 21، 10-40، 21-29 درجة، وعلی دائرة عرض 29 درجة شمالاً (شرف، 1996، ص 72)، ويحده من الجنوب سلاسل متنوعة من الكثبان الرملية المتحركة، يضم عدة منخفضات أهمها منخفض واحة أوجل، الذي يقع في الشمال الغربي من مجموعة المنخفضات، ويمتد في اتجاه شمالي غربي، جنوبي شرقي، وتحيط به حافات تشبه المناضد

الصحراوية على ارتفاع يبلغ 30 متراً من قاع المنخفض، ويتوسطه مجرى واد نخفوش، ويعرف قسمه الأدنى في الجنوب بوادي ذويل الثعلب*، وتنتشر الرمال بكثافة حول حوض الواحة، ويقع منخفض واحة جالو على بعد 30 كم شرق وجنوب شرق واحة أوجل، التي يفصلها عنها أرض مستوية من نوع السرير، كما تنتشر بعض الكثبان الرملية في بعض المواضع، ويقع منخفض جخرة في الاتجاه الشمالي الشرقي من منخفض جالو بحوالي 30 كم، وشرق واحة أوجل بحوالي 40 كم، ونشأة الواحة في مجرى واد يتكون من عدة فروع تنتهي جميعها في وادي الشط، ويحيط بها كثبان رملية هلالية، وتلال رملية طولية، مرتكزة على طبقات من تكوينات السرير، ويمتد منخفض مرادة بين خطي طول 19-19، 20 درجة شرقاً، إلى الشمال من خط عرض 29 درجة شمالاً. ويبعد عن منطقة العقيلة الساحلية بحوالي 122 كم، وإلى الجنوب من هذا النطاق تمتد منطقة السرير الشاسعة، كما تعدّ محطة لطرق القوافل القديمة التي تربط جالو بفزان، ثم تمر خلال جبال الهروج الأسود جنوباً، ويظهر المنخفض على هيئة شبه منحرف، وتبلغ مساحته الكلية حوالي 1200 كم²، ويحد المنخفض من جوانبه الثلاثة الشمالية والشرقية والغربية حافة صخرية مقطعة، أما الجانب الجنوبي فتحده الكثبان والتموجات الرملية وبقايا التلال المنعزلة.

- منخفض الجغبوب: يقع المنخفض بين دائرة عرض 40، 29-29، 50 درجة شمالاً، وبين خطي طول 24، 25-25 درجة شرقاً، ويبعد عن ساحل البحر المتوسط بحوالي 200 كم، متكوناً من عدة أحواض صغيرة تفصلها عن بعضها سلاسل من الكثبان الرملية. وتتفصل هذه الأحواض بواسطة مسالك ضيقة، وأحياناً مسالك واسعة، وتوجد واحة الجغبوب في واد يحمل اسمها، والذي يبلغ طوله حوالي 10 كم في الجزء الشمالي الغربي من المنخفض، وتتميز تربة أحواض المنخفض بجودتها النسبية، واحتوائها على عناصر من الحديد، ما أكسبها اللون الأحمر للتربة، وقد ظهرت في بعض الأجزاء العميقة من المنخفض بحيرات نتيجة لظهور طبقة المياه الجوفية على السطح وهي بحيرات مالحة بسبب استمرار التبخر النشط من سطحها، ومن أمثلتها بحيرة ملفا وبحيرة زرغون.

ب منخفضات فزان:

*. وهي تصغير لكلمة ذيل أو ذنب الثعلب.

ضمن حوض مرزق الكبير تقع منطقة فزان في الجزء الجنوبي الغربي لليبيا، بين دائرتي عرض 22، 29-30 درجة شمالاً وخطي طول 9، 30-19 درجة شرقاً، مشكّلةً إقليماً له خصائصه التضاريسية المميزة عن الأقاليم المجاورة له، وتتكون معظم منطقة فزان من أحواض واسعة، تتخللها وديان طويلة تتخذ اتجاهات عامّة بين جنوب غرب إلى شمال شرق، ويحد هذه المنخفضات أو الأحواض حدود طبيعية من جميع الاتجاهات، فمن الشمال محاطة بالحافة الجنوبية للحمادة الحمراء ومنطقة جبال السوداء، ومن الشرق تحده مرتفعات جبال الهروج التي تمتد نحو الجنوب الشرقي حتى تصل إلى جبل نقي، وهو القسم الشمالي الشرقي من جبال تبستي. ويحده من الجنوب مرتفعات تمو. أما من الجنوب الغربي، فإنّ حدوده هي خط تقسيم المياه بين أدهان مرزق في ليبيا وهضبة مداما. جادو في النيجر، ومن الغرب نجد خط تقسيم المياه بين حوض فزان، وحوض جانبيت في الجزائر، وهو الحد الغربي الطبيعي، وتخترق الحوض عدة أودية طويلة تتخذ في معظم الأحيان اتجاهات جنوبياً غربياً وشمالياً شرقياً. وتمثل منطقة فزان مساحة شاسعة من الأراضي تبلغ حوالي 550,000 كم² أي ما يعادل 33% من مساحة ليبيا، وبها عدة أودية تتوزع بها تجمعات سكانية، وهي كما يلي:

— **وادي الشاطئ:** يمتد منخفض وادي الشاطئ في الجزء الشمالي الشرقي من حوض فزان بين الحافات الجنوبية للحمادة الحمراء في الشمال، ورملة الزلاف في الجنوب، ويقع تقريباً بين خطي طول 13-15 درجة شرقاً وبين خطي عرض 20، 27-27، 39 درجة شمالاً تقريباً. ويبلغ طوله حوالي 200 كم. وعرضه ما بين 10 - 20 كم، وإنّ ارتفاع مستوى قاعه لا يختلف كثيراً من مكان لآخر، فهو ما بين 250 - 300م فوق مستوى سطح البحر، ويعتبر وادي الشاطئ من أغنى مناطق فزان بالمياه الباطنية.

— **وادي الحياة (الآجال):** يشمل وادي الحياة كل المنخفض الذي يقع جنوب رملة الزلاف، ممتداً بين خطي طول 30، 12-30، 15 درجة شرقاً، ودائرتي عرض 30، 26-30، 27 درجة شمالاً. ويبدأ الوادي من غرب واحة أوباري باتجاه الشرق، باتساع بين 2 - 12 كم، ويبلغ طوله نحو 484 كم، ولا تحتل الواحات فيه إلا مسافة 191 كم، وينقسم الوادي إلى قسمين: الوادي الشرقي والوادي الغربي.

الوادي الغربي: ويشمل الجزء العلوي من وادي الحياة، ويصب فيه وادي المكنوسة، وقد استطاع هذا الوادي أن يكون فتحة متسعة تنمو فيها بعض الحشائش، كما تُقَدَّ في وادي المكنوسة مشروع زراعي أطلق عليه (مشروع المكنوسة لزراعة الحبوب)، ويوجد على طول الوادي مراكز عمرانية تبدأ من الأبيض و تنتهي بأوباري، ويتميز الوادي بوفرة المياه الجوفية التي تكون قريبة من السطح، مع انتشار النباتات والأشجار خاصة أشجار النخيل.

والوادي الشرقي يوجد في أعماق مناطق وادي الحياة، ويشمل واحات منطقة سبها، وتوجد بالوادي أعشاب الاستبس، والمياه بالوادي قريبة من السطح.

— وادي الحفرة: يتكون الحوض الجنوبي لمنخفض فزان الكبير في معظم أجزائه من مناطق رملية متصلة عظيمة الاتساع، يطلق عليها اسم أدهان مرزق، أو رملة مرزق.

إنَّ الحفرة الأصلية عبارة عن حوض واسع تقع واحة مرزق في وسطه، ويحده سرير القطوسه من الشمال، ورملة مرزق من الجنوب. وتمتد بين خطي طول 40، 13- 40، 14 درجة شرقاً. ويجري على امتداد دائرة عرض 26 درجة شمالاً. ويعتبر الوادي أكبر وديان جنوب فزان، وتوجد به عدة تجمعات سكنية تتوسطها واحة مرزق، كما يشمل وادي عتبة، ووادي برجوج الذي يمتاز بوجود بعض الأعشاب المختلطة بالسنت والأثل، كما توجد به الواحات الغنية بأشجار النخيل.

- وادي حكمة: يمتد منخفض وادي حكمة في كل من منطقة القطرونوالبحي، ومدروسة وتجري، ويتكون الوادي من الجزء العميق الذي يقع ما بين رملة مرزق من جهة، ومنطقتي السرير والحماة اللتين تحدان الجزء الشرقي من حوض فزان من جهة أخرى، ويبدأ وادي القطرون من مجدول في الشمال، ثم يسير نحو الجنوب بمسافة حوالي 100 كم، وبصفة عامة فإنَّ سطح المنطقة يتكون من السرير وتتخللها الرمال في بعض المناطق، ويعتبر الوادي من أفقر أودية فزان في المياه العذبة.

- وادي تنزفت: يمتد الوادي في الأطراف الجنوبية الغربية لإقليم فزان، وينحصر بين سلسلة جبال تاسيلي التي تمثل حدوده الجنوبية والغربية، أما جبال أكاكوس، وتادرات، فتمثل الحدود الشرقية لهذا الوادي، حيث يصل ارتفاع الأول (1400م) فوق مستوى سطح البحر، ورملة الزلاف "أدهان أوباري" تمثل حدوده الشمالية، ويبدأ من منطقة البركت جنوباً، وينتهي في العوينات شمالاً.

يشمل وادي تنزفت العديد من المنخفضات، التي تشغلها الواحات الجافة، إلا أن هناك أربعة منخفضات رئيسة، تشغلها أهم مراكز الاستيطان في هذا الوادي وهي: (غات، البركت، العوينات، تهاالا) وتقع غات في وادي أسفل جبال أكاكوس، حيث تغطيها الرمال، والحصى، والمفتتات الصخرية ويحده الكثبان الرملية من الشرق، وسبخة قديمة من الغرب، أما من الشمال فيحده تلة، ولقرب المياه الجوفية من السطح كانت تتميز غات بوجود عدد من الينابيع، إلا أنها جافة حالياً، لاستنزاف كميات كبيرة من المياه الجوفية لأغراض الزراعة، أما البركت، فتقع إلى الجنوب من واحة غات، تفصل بينهما حوالي 7 كم، وهي تقع أسفل جبل أكاكوس، تحدها الأودية من الجهتين الشرقية والجنوبية أما من الناحية الغربية، فتحدها المرتفعات الجبلية، أرضها منبسطة مغطاة بالرمل والحصى، يتحول سطحها تدريجياً إلى سطح صخري في الجهة الغربية وتتميز المنطقة بوفرة المياه ذات الخواص الجيدة، وانتشار الحيازات الزراعية، وتقع العوينات في منخفض صغير معزول في أقصى الشمال على أرض منبسطة، تتميز بالصلابة، مما يجعلها أراضي صالحة للأعمال الإنشائية، أكثر من الزراعة، وتتحدر أراضيها تدريجياً نحو الجنوب، بحيث تشكل أودية ضحلة في الجهتين الشرقية والجنوبية للمنخفض، كما يحدها من الشمال والجنوب مجموعة من التلال، التي تعدّ امتداداً لسلسلة جبال أكاكوس، ويعتبر منخفض تهاالا أحد المنخفضات الواقعة في وسط وادي تنزفت، بين غات أرضه منبسطة ومغطاة بالرمل والحصى، ويتميز بوفرة المياه ذات الخواص الجيدة، وجودة التربة، لهذا السبب وقع عليه الاختيار ليكون مشروعاً زراعياً.

ج - منخفض الكفرة: يضم منخفض الكفرة مجموعة من الواحات أهمها الجوف والطلاب، وتقع هذه المجموعة وسط حوض كبير يطلق عليه اسم وادي الكفرة، وهو عبارة عن حوض واسع سطحه ليس مستوياً، ولا تشغل الواحات إلا قسماً صغيراً منه، ويبلغ طوله من الشرق إلى الغرب نحو 50 كم، ومتوسط عرضه من الشمال إلى الجنوب حوالي 20 كم، وتم اكتشاف طبقة غنية جداً بالمياه الجوفية العميقة من العصر المطير، وإلى الشمال من منخفض الكفرة بحوالي 200 كم يوجد واد آخر ممتد في نفس الاتجاه تقريباً أي من الشرق إلى الغرب، يطلق عليه اسم منخفض الزينغن، وتقع واحة تازربو على امتداده من ناحية الغرب، كما يحدها منخفض الكفرة من ناحية الشمال سلسلة من المنخفضات يمكن اعتبارها متممة له من هذه الناحية، وتوجد فيه واحات الهواري، ورببانه، وبزيمه، وإلى الشمال من هذه المنخفضات الصغيرة قوس عظيم من التلال، التي تظهر في مجموعات متتابعة، وإلى الشمال الغربي من

منخفض الكفرة يوجد عدد من المنخفضات، أهمها المنخفض الذي تقع عليه تازربو، وهو على بعد 250 كم إلى الشمال الغربي من الكفرة.

5. الأحواض: تعدّ ظاهرة الأحواض عظيمة الاتساع من المظاهر التضاريسية السالبة في النطاق الصحراوي، وهي عبارة عن ثنيات التوائية مقعرة فسيحة بسيطة الانحدار، مغطاة بإرسابات الكثبان الرملية والسرير والسبخات وبعض البحيرات وبعض التلال المنعزلة.

أ . حوض أوباري: يتخذ الحوض شكل المثلث رأسه في اتجاه الشرق بالقرب من سرير القطوسة، ويحده من الجهة الشمالية الحمادة الحمراء ووادي الشاطئ، أما من الناحية الجنوبية فيحده وادي الحياة وحمادة مرزق، وتصل مساحته إلى 190000 كم²، ويبلغ متوسط ارتفاعه حوالي 500 متر عن سطح البحر (الهرم، 1995، ص 123)، وتنتشر الكثبان الرملية المرتفعة على سطحه، كما تظهر البحيرات المالحة في وسط الكثبان الرملية.

ب . حوض مرزق: يمتد هذا الحوض بالجزء الجنوبي الغربي من البلاد، ويغطي مساحة تزيد عن 170000 كم مربع، وتحده حمادة مرزق من الناحية الشمالية، وجبل بن غنيمة، ومنحدرات تبستي من الناحية الشرقية والجنوبية، ومرتفعات مساك مليت من الجهة الغربية، والحوض عبارة عن مسطحات رملية ضخمة، تظهر بها بعض السلاسل الجبلية والوديان، كجبل تبستي بالغرب، ووادي الشاطئ والحياة بالوسط.

ج . حوض الكفرة: يشغل هذا الحوض من الناحية الجيولوجية ثنية مقعرة عظيمة الاتساع ومحدودة المعالم، تحدها مرتفعات تبستي من الجهة الشرقية ومرتفعات العوينات من الغرب والحدود التشادية الليبية من الجنوب ومن الشمال واحة تازربو بمساحة تصل إلى 250000 كم² تقريباً، ويبلغ متوسط ارتفاعه حوالي 400 م عن سطح البحر، وتغطي الرمال والحصي والزلط مساحة كبيرة منه، كما هو الحال فيما يعرف بسرير كلنشيوي في الشمال، وبحر الرمال العظيم بالوسط، وبحر رمال ريبانه (فضل وأبولقمه، 1995، ص 228. 229)، وفي الجنوب تتميز المنطقة بوجود بعض المسطحات الرملية والمرتفعات الصخرية، أما من الناحية التضاريسية فإنّ الحوض ينقسم إلى جزئين شمالي وجنوبي حيث يمتد الجزء الجنوبي من تشاد والسودان حتى منطقة تازربو عند خط عرض 25 درجة شمالاً ويعرف بحوض

الكفرة الذي تسوده الصخور الرملية، ويعرف الجزء الشمالي منه الممتد بين خطي عرض 25 -30 درجة شمالاً بحوض السرير.

6. **السرير:** هي مساحات يغلب على سطحها الاستواء، مغطاة بتكوينات حصوية، ورمال خشنة تنتشر في أماكن متعددة من منطقة الدراسة.

— **سرير كلنشيو (كلانشو):** تقع الأجزاء الرئيسة بين خطي 19 - 24 درجة شرقاً ودائرتي عرض 26 -28 درجة شمالاً، ويحدها من الشمال بحر الرمال العظيم ومن الغرب جبل الهروج، وتمثل رملة ربيانه والحواف الشمالية لمنخفض الكفرة حدوده الجنوبية، ويصل متوسط ارتفاعه حوالي 100متر فوق سطح البحر، وتتحدر بعض الأودية من مرتفعات الهروج نحو السرير، منها: وادي أبو تميم، ووادي البياضة.

— **سرير تبستي:** تظهر هذه المنطقة على شكل مربع وتغطي مساحة 56000 كم²، ويبلغ متوسط ارتفاعها 500متر فوق مستوى سطح البحر، ويحدها من الشمال السفوح الجنوبية لجبل الهروج ووادي الناموس، ومن الغرب الحافة الشرقية لجبل بن غنيمة.

7. التشكيلات الرملية.

— **بحر الرمال العظيم:** هو عبارة عن مناطق مغطاة بالرمال لمساحات شاسعة تزيد عن 100000 كم²، معظمها تقع بين خطي 24 - 26 درجة شمالاً، ويبلغ متوسط ارتفاعها 90 متراً فوق مستوى سطح البحر، وتنتشر بها الكثبان الرملية الطولية الضخمة.

— **أدهان أوباري:** تتميز كثبان منطقة أوباري بامتدادها الطويل الذي يزيد أحياناً عن 10كم، وارتفاعها الذي يصل في بعض الجهات إلى 100م، وتظهر قمم الكثبان على هيئة سيوف معظمها تحيط بالمدينة التي تبدو في موقع منخفض منها، ومن قدر الله سبحانه وتعالى إن هذه الرمال الممتدة بجوار المدن والتجمعات السكنية لا تزحف على تلك المناطق.

— **أدهان مرزق:** تغطي مساحات شاسعة من حوض مرزق الطوبوغرافي كثبان رملية طويلة، في شكل سلاسل متوازية في اتجاه شمال شرق و جنوب غرب توصف بالأدهان، وتكون أكثر خشونة في جهتها الجنوبية والجنوبية الشرقية وتظهر قممها على هيئة سيوف

تتأثر بينهما ودياناً رملية، أما في الجزء الغربي والشمالي الغربي فتنتشر الكثبان الرملية الناعمة ذات المظهر التضاريسي المتموج.

إلى جانب ذلك تنتشر الكثبان الرملية بصورة واسعة، حيث نلاحظ أكواما من الرمال بأشكال مختلفة على امتداد منطقة الدراسة.

رابعاً . سمات المناخ وخصائصه: يعدّ المناخ من العوامل الطبيعية المؤثرة في حياة الإنسان اليومية، رغم ما توصل إليه العلم الحديث من تطور للتحكم في درجة الحرارة بواسطة التكييف والتبريد، والحماية من العواصف والأمطار، حيث تتحدد من خلاله حركة الأشخاص، ومزاجهم وحاجاتهم، ومواعيد انتقالهم، كما يؤثر المناخ في حركة السياحة، فكلما كان الجو صافياً ومشمساً ومعتدل الحرارة وقليل الرطوبة كانت المنطقة أكثر جذباً للسكان.

تبدأ درجة الحرارة في الصحراء الليبية بالارتفاع كلما اتجهنا جنوباً بداية من دائرة عرض 30 درجة شمالاً، ويتضح أنّ المعدل السنوي لدرجة الحرارة في غدامس التي تبعد عن الساحل بحوالي 500 كم، تصل إلى حوالي 29 درجة مئوية، أما نطاق الواحات في الوسط والشرق، التي تقع على دائرة عرض 29 درجة شمالاً تقريباً من منطقة الجغبوب شرقاً إلى هون في الوسط، يصل معدل الحرارة العظمى السنوي 30 درجة مئوية، وإذا ما توغلنا إلى نطاق الواحات في الجنوب أبعد في الكفرة وتازربو وسبها، فقد تصل معدلات الحرارة العظمى إلى ما بين 30 - 31 درجة مئوية مع الفارق الواضح في المعدلات الشهرية للحرارة بين أشهر الصيف وأشهر الشتاء، وعند مقارنة متوسطات درجات الحرارة في منطقة الدراسة مع المناطق الساحلية خلال أشهر الصيف، يتبين أنها أكثر حرارة، لوقوعها ضمن إقليم المناخ الصحراوي الحار، ويرجع ذلك إلى الكمية الحرارية التي حصلت عليها الأرض والهواء الملامس له من الإشعاع الشمسي، وبالتالي فهي متوافقة مع تعامد الشمس على مدار السرطان، الذي يوافق الصيف في النصف الكرة الشمالي، وتقل الحرارة فيه كلما اتجهنا نحو القطب الشمالي، أما أمطار الصحراء الليبية، فهي طارئة ويسقط أغلبها في فصل الشتاء، وخاصة في الأطراف الشمالية، وقد تأتي على شكل عواصف رعدية وفي فترات غير منتظمة، بحيث لا يزيد متوسطها السنوي عن (10 ملم)، وفي أقصى الشرق في الجغبوب قد يصل المجموع السنوي لكميات الأمطار إلى 15 ملم، ويتدنّى في مناطق فزان، والكفرة، حيث

يصل إلى أقل من 16 ملم، وأحياناً قد تسقط كمية المطر بغزارة شديدة ولا تستمر إلا لبضع دقائق. وقد تسبب في هدم البيوت وتلف المحاصيل في بعض الواحات. (شرف، 1996، ص 127، 128) وبصورة عامة تعد المنطقة نادرة الأمطار، يعد ارتفاع الرطوبة النسبية عاملاً مؤثراً في حركة السكان، والذي بدوره يسبب إزعاجاً ومللاً، خاصة أثناء ارتفاع درجة الحرارة، وعكس ذلك يلاحظ في منطقة الدراسة التي تتميز بانخفاض معدلات الرطوبة النسبية، وعدم وصول أثر المسطحات المائية البحرية، سجل أدنى معدل سنوي للرطوبة النسبية في الكفرة (26.41%)، ولا تختلف مناطق الصحراء في ليبيا اختلافاً كبيراً في نسبة الرطوبة، فأعلى نسبة للرطوبة لا تزيد عن (46.66%). ويتصف المناخ الليبي في معظمه بمناخ الصحراء المدارية، حيث يغلب عليه الجفاف، نتيجة عدة عوامل متعلقة بطبيعة الجو والسطح والموقع الجغرافي، وتتوقف سرعة الرياح واتجاهها، تبعاً لاختلاف مراكز الضغط الجوي، التي تتأثر بها المنطقة بين فترة وأخرى، فعند وقوعها تحت تأثير الضغط المرتفع الأزوري أثناء فصل الشتاء، تكون اتجاهاتها من شمالية إلى شمالية غربية، وهي رياح باردة تؤدي إلى سقوط الأمطار، بعد تشبعها بالرطوبة التي اكتسبتها أثناء مرورها على المسطحات المائية الدافئة نسبياً، بينما يتغير اتجاه الرياح من جنوبية إلى جنوبية غربية، عندما تقع المنطقة تحت تأثير المنخفضات الجوية عند تحركها من الغرب في اتجاه الشرق، لاسيما على الجزء الذي يقع إلى الشمال الغربي من البلاد، وعند ترحل منطقة الضغط الأزوري في اتجاه الشمال تبدأ اتجاهات الرياح في التغير، فتصبح من شمالية إلى شمالية غربية لتحل بالتالي في مقدمة المنخفضات الجنوبية القادمة من الصحراء، أثناء فصل الصيف، حيث يغلب عليها الانتظام في الاتجاه، والهدوء في السرعة، وعلى العكس من ذلك عند هبوب الرياح الجنوبية والشمالية الشرقية، أثناء الفترة الانتقالية لفصلي الربيع والخريف التي تتميز بعدم الاستقرار في الأحوال الجوية، لاسيما عند هبوب رياح القبلي المحلية الجافة والمحملة بالرمال والأترية، ويتميز مناخ الصحراء الليبية من غيره من الأقاليم المناخية في الجزء الشمالي من ليبيا بقلّة الرطوبة، وهو ما جعلها من أكثر عوامل الجذب، حيث تعتبر منطقة تجذب العديد من السياح الذين يفضلون الانتقال من المناطق الباردة والرطبة، إلى مناطق أقل رطوبة في معظم شهور السنة، للاستمتاع بقضاء أوقات مريحة بين الواحات والكثبان الرملية، ويتزامن اعتدال المناخ مع فترة عطلات أعياد الميلاد في الدول الأوروبية، وبرودة المناخ في بلادهم، الأمر الذي قد يجذب أعداداً كبيرة من سائحي الدول الأوروبية، ويجتذب

المناخ المعتدل في فصلي الخريف والشتاء الشرائح العمرية الكبيرة الذين يحتاجون إلى القيام بحمامات شمسية بعيداً عن الأجواء الباردة، وبذلك تؤثر عناصر المناخ بصورة مباشرة في صناعة السياحة، بما توفره خصائصها من جذب سياحي للأقاليم سواء طول العام أو خلال فترة محدودة من السنة.

خامساً . الأهمية السياحية للتربة والغطاء النباتي والثروة الحيوانية: تتكون التربة الصحراوية من الرمال الناعمة والحصي، ويغلب على لونها اللون الأصفر أو الرمادي، الممزوج بالحمرة في بعض الحالات. (بن محمود، 1995، ص 191) وتعد التربة في الواحات والأودية الجافة من أخصب نطاقات التربة الصحراوية، وأصلحها للعمليات الزراعية، حيث تتوفر بها نسبة محدودة من العناصر العضوية، وتقل نسبة الأملاح فيها، وتصنف التربة الصحراوية عموماً من التربات الفقيرة في العناصر العضوية، ويرجع سبب ذلك إلى جفاف الصحراء والفقر الذي يخيم على هذه البيئة في الغطاء النباتي والحيواني لندرة الأمطار، كما ترتفع عادة نسبة الأملاح الذائبة في الطبقة السطحية من الترب الصحراوية، لقلة الأمطار، التي تعمل على إذابة الأملاح الموجودة في التكوين الصخري.

وتلعب الرياح دوراً مهماً في تعرية التربة في بعض المناطق، من خلال عمليات النحت، والنقل، ثم الإرساب، مكونة تربة مناسبة للتوسع الزراعي والرعي، كما تلعب الكثبان الرملية بجميع أصنافها دوراً مهماً في النشاط السياحي، مثل استخدامها حمامات شمسية فيما يسمى بالسياحة العلاجية، والتزلج أو التدرج على الرمال، وتقل الحياة النباتية الطبيعية في كثافتها كلما ابتعدنا عن شواطئ البحر، واتجهنا صوب المناطق الصحراوية وهذه نتيجة لتراجع هطول المطر، وعدم انتظام توزيعها، وارتفاع درجة الحرارة، وزيادة التبخر، وينحصر توزيع النباتات الصحراوية في بطون الأودية، وتتساقط بذور النباتات لتظل موجودة في التربة لحين هطول الأمطار في المواسم التالية، وتنمو مرة أخرى عقب سقوط الأمطار مباشرة وتكمل دورة حياتها بسرعة، تنتشر بالإقليم العديد من الأشجار الصحراوية التي لها أهمية كبيرة في جذب السياح، سواء للتمتع بغلالها أو مناظرها الصحراوية الجميلة، إلى جانب أهميتها لسكان المناطق.

كما تتميز منطقة الدراسة بكثرة أشجار النخيل في الواحات والأودية ذات المياه الجوفية غير العميقة، وبعض من أشجار نخيل الدوم، وشجيرات أخرى قزمية متناثرة ومتباعدة.

إلى جانب الحياة النباتية، تتمتع المنطقة بحياة برية تتمثل في أنواع من الحيوانات كالغزلان والودان، إضافة إلى أنواع متعددة من الطيور كالصقر والغراب، وأنواع أخرى من الحشرات والزواحف.

9. أهمية الموارد المائية في المجال السياحي وتوزيعها الجغرافي.

اعتمد سكان منطقة الدراسة لفترات طويلة على العيون التي كانت سبباً في نشأة هذه المدن، وكانوا يتبعون نظاماً في توزيع المياه في عدد مناطق منها ما يسمى في غدامس بنظام القادوس*.

وفي العقود الأخيرة تعتبر المياه الجوفية أهم الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها البلاد بصفة عامة، ومنطقة الدراسة بخاصة، وتقوم في أهميتها المياه السطحية، نتيجة لندرتها وتذبذب كميات الأمطار في هذا الإقليم من العالم، وتخزن المياه الجوفية في طبقات الصخور الرخوة والمسامية أو المتشققة، تتركز على طبقة صماء تمنع تسربها، وتتحرك خلال هذه الطبقات بحرية تحت تأثير الجاذبية الأرضية (الطنطاوي، 1995، ص126) وقد تكون المياه الجوفية متجددة في حالة وجود إمداد مائي مباشر أو غير مباشر، كما هو الحال بالنسبة لتغذية الخزانات الجوفية بمياه الأمطار في المناطق الساحلية، وقد تكون غير متجددة، وهي تلك المياه المحفوظة في التكوينات الجيولوجية نتيجة لتسرب مياه الأمطار منذ عصور جيولوجية قديمة مثلما هو في خزانات المنطقة الجنوبية، وأصبحت عميقة ومعزولة عن مناطق التغذية. (السلوي، 1982، ص10) وتعتمد منطقة الدراسة على المياه الجوفية في سد احتياجاتها المتنوعة من المياه، إذ تأتي الزراعة المروية في مقدمتها، حيث يوجد بمنطقة الدراسة خزانان رئيسان هما: (خزانات الكفرة والسرير، ومرزق).

– النتائج والتوصيات:

*. نظام قياس لمعرفة الوقت لاستغلال الماء، حيث يتم تعبئة دلو به ثقب في أسفله يملأ بالمياه عشرين مرة في الساعة الواحدة، (والدلو هو عبارة عن إناء كبير الحجم يصنع من جلد الحيوانات) وقد وضع السكان رموزاً ووحدات قياس حتى يتم توثيق حقوق المالكين، فقد ابتدعوا أياما للعين عددها 13 يوماً، بإدارة كاملة تهتم بعمليات الحساب، والتوزيع والبيع والتسجيل والتوثيق، ويجرى توزيع المياه بطريقة حسابية عجيبة تساوي 121 جزءاً وزعت على سواقي المدينة، لضمان انسياب المياه بالتوالي على الأحياء والمزارع من الأقرب إلى الأبعد عن مصدر المياه، وكان للأقرب ثلث الكمية ن التي تليها أي الأولى 1 والثانية 3 والثالثة 9 لرابعة 27 والخامسة 81 بمجموع يعادل 121 جزءاً، تقدم في نهاية الموسم الزراعي حسابات المياه لمجلس الأعيان والنواب والكتاب، وقد ألغى نظام القادوس سنة 1942م.

تستحوذ الصحراء على معظم مساحة الأراضي الليبية، ورغم ما يدور في خاطر العديد من الناس بأنها تنصف بالقسوة والجفاف، إنّ ما يجهله الكثيرون أن الصحراء هي مهد للعديد من الحضارات الإنسانية، وهي منبت للأخلاق والقيم، ومساحة للإلهام، والإبداع، والراحة النفسية، وتشكل موردا سياحيا مهما، إذا ما استغلت بصورة جيدة، حيث يوجد بها العديد من معالم الجذب السياحي التي، لها أهمية خاصة بالنسبة للسياح، وتشمل تلك المعالم المناظر الطبيعية المتنوعة، التي كان لها الدور الأكبر في جذب السياح لهذه المنطقة.

وفيما يلي أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1: لقد تبين من خلال الدراسة مدى تأثير المناخ في موسم السياحة بالإقليم، حيث يجذب المناخ المعتدل أعداداً كبيرة من السياح في الفترة الممتدة بين شهري 9 . 3 (فترة الخريف والشتاء) ويتزامن اعتدال المناخ مع فترة عطلات أعياد الميلاد وبرودة الجو في الدول الأوروبية، الأمر الذي قد يجذب أعداداً كبيرة من سائحي تلك البلدان، بينما يخلو الإقليم من الحركة السياحية بقية السنة وخاصة في فصل الصيف الحار .

2: تعد الواحات من أهم المعالم السياحية في منطقة الدراسة، فهي تتميز بجمالها الطبيعي، حيث تقع في مناطق المنخفضات التي، تتميز بقرب المياه من السطح، ما يساعد على نمو أنواع مختلفة من النباتات والأشجار التي تغطي مساحات واسعة، وتحيط بالواحات الكثبان الرملية والمرتفعات في بعض الأحيان، حيث تمتد هذه الواحات على طول الأودية الجافة التي من أهمها: واحة غدامس، مرزق، سبها، أوباري، براك الشاطئ ، زويلة، غات، القطرون، الكفرة، وواحات الجفرة، وواحة أوجلة ، وواحة الجغبوب.

3: من أشهر المناطق الجبلية جذبا للسياح، منطقة جبال اكاكوس، وجبال تاسيلي، وهضبة مساك ستافت ومسالك مللت الواقعة في الجزء الجنوبي الغربي من منطقة الدراسة، بالقرب من الحدود الليبية الجزائرية، كما تعد الهروج الأسود، وجبال السوداء ظاهرة أخرى من الظواهر الطبيعية الجذابة، لما تتمتع به من تنوع في صخور البركانية وتضاريسه المتعددة، إضافة إلى جبل واو الناموس، وجبال العينات وتبستي.

4: تعد الكثبان الرملية التي تغطي مناطق شاسعة من الصحراء الليبية إحدى المعالم المميزة لمنطقة الدراسة، والمشاهد لا يخلو من الدهشة لبساطة تكوينها، ونظام تشكلها، فهي ليست

أكوفاً متناثرة من الرمل، بل هي مجموعات منتظمة في ترتيب واضح ودقيق وأشكال متنوعة، فهي تمكن السياح من القيام بأنشطة رياضية مهمة مثل: المشي، والتزحلق على الرمال، واستخدام العربات الشراعية، و من الاستشفاء بالحمامات الرملية الساخنة.

5: تعدّ بحيرة قبرعون، وبحيرة المندره، وأم الماء الواقعة ضمن إحدى عشرة بحيرة في رملة الزلاف، وعين الفرس، وبحيرات واو الناموس، وبحيرة بزيمه من أشهر البحيرات الصحراوية التي تجتذب السياح بمنطقة الدراسة.

6: تمتلك منطقة الصحراء الليبية حياة نباتية وحيوانية متميزة، بقدرتها على مقاومة الظروف الطبيعية الصعبة المتمثلة في الجفاف والحرارة، ويتسم الغطاء النباتي الصحراوي عموماً بالتنوع، رغم الفقر في الكثافة، أما الحياة البرية فتشمل أنواعاً من الحيوانات كالغزلان والودان، إضافة إلى أنواع من الطيور والحشرات والزواحف، وتمثل هذه الموارد الحيوية إضافة أخرى إلى المعالم الطبيعية الخاصة بالصحراء وأحد عوامل الجذب المهمة للسياح بخاصة الباحثين ومحبي الطبيعة.

. التوصيات:-

يعد القطاع السياحي من أهم الروافد التي يُعول عليها، لدعم الاقتصاد الوطني، من خلال تنميته، المتمثلة في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد السياحية المتاحة، بكافة الطرق الممكنة، مع المحافظة على القيم والعادات في المجتمع وحماية البيئة، والاهتمام الإداري باستراتيجيات التنمية في البلاد، التي تركز على النمو والتنوع الاقتصادي وتحقيق التوازن الداخلي، وزيادة معدلات التوظيف، والوصول إلى تنمية إقليمية متوازنة، تدعم هذا القطاع، وتطوره.

وانطلاقاً من واقع السياحة في منطقة الدراسة، التي تواجه مشاكل وصعاباً عديدة تقف حائلاً دون تقدمه، فإنه يمكن إدراج بعض التوصيات التي تساعد على الرقي بالسياحة في ليبيا عامة، وفي منطقة الدراسة خاصة. ونوجزها فيما يلي:-

1. تطوير وتنمية قطاع السياحة بأسلوب يتميز بالاستدامة، مع التوازن في إطار التنمية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال تشجيع الاستثمار السياحي على المستويين الإقليمي والمحلي، للرفع من المستوي المعيشي للسكان.

2 . التعرف بمنطقة الدراسة وما تتمتع به من مقومات سياحية طبيعية، من خلال دعم البحث العلمي والدراسات الميدانية ونشر المعلومات عبر وسائل الإعلام الحديثة من:

- صحف ومجلات ودوريات وكتيبات وخرائط سياحية بجميع اللغات، مع فتح مواقع عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) للتعريف بالسياحة في ليبيا عامة وفي منطقة الدراسة خاصة.
3. تحديد مناطق الجذب السياحي التي تتمتع بها المنطقة، وتحديد السوق السياحي، والأثر الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والثقافي، وحماية التراث والحفاظ عليه.
4. دراسة إمكان توفير بعض الإمكانات الطبيعية مثل: الكثبان الرملية، والمياه الساخنة المنتشرة في منطقة الدراسة لغرض السياحة العلاجية.
5. تشجيع القطاع الخاص للعمل في مجال السياحة، لما يمثله من فاعلية وحرص والتزام في تقديم أفضل الخدمات للسياح.
6. عمل لوحات إرشادية كبيرة بلغات مختلفة على الطرق الرئيسة للتنبيه الى وجود موقع أو معلم سياحي وخاصة الواقعة داخل القرى والمدن بمنطقة الدراسة.
7. إن تمهيد الأراضي، والتوسع الزراعي والعمري بشكل عشوائي، يمثل خطورة حقيقية على آثار منطقة الدراسة، لذا يجب الإسراع في دراسة الأماكن الطبيعية، وحماية المكونات من حيوانات وأشجار وغيرها والمحافظة عليها من عمليات التخريب البشرية والطبيعية.

المراجع والمصادر

1. الحجاجي، سالم علي، ليبيا الجديدة، دراسة جغرافية اجتماعية اقتصادية، منشورات جامعة طرابلس، 1989م.
2. الحميري، موقت عدنان و الحوامده، نبيل زعل، جغرافيا السياحة في القرن الحادي والعشرون، 2006م.
3. السلاوي، محمود، الموارد المائية لليبي، منشورات جامعة طرابلس، طرابلس، 1982.
4. الطنطاوي، عطية، موارد المياه في ليبيا، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 1995م.
5. العفيف، المختار عثمان، مدينة سوكنة، دراسة تاريخية للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية، مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، ليبيا، 2002.
6. الهرم، فتحي احمد، التضاريس والجيومورفولوجيا، دراسة في الجغرافية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، ليبيا 1995م.
7. بن محمود، خالد رمضان، الترب الليبية (تكوينها، تصنيفها، خواصها، إمكاناتها الزراعية)، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، 1995م.

8. شرف، عبد العزيز طريح، جغرافية ليبيا، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1996م.
9. فضل، محمد على، الهادي مصطفى ابولقمة، "الموارد المائية، ليبيا"، دراسة في الجغرافية، دار ليبيا للتوزيع والإعلان . 1995.
10. مصلحة المساحة، الأطلس الوطني لليبيا، طرابلس، 1978.



الصعوبات التي تواجه معلمي مادة الرياضيات في استخدام الوسائل والتقنيات

التعليمية في تدريسهم للمادة
(الشق الثاني من التعليم الأساسي نموذجاً)

د. الشيخ أحمد القصوري

كلية التربية بالبعجلات جامعة الزاوية

Difficulties facing the teachers of mathematics in the use of means
And educational techniques

Dr.. Sheikh Ahmid Al – Qasuri
Faculty of Education
Zawya University

المخلص

تهدف هذه الدراسة الى تحديد الصعوبات التي يواجهها معلمي مادة الرياضيات في استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية الضرورية لتدريس المادة، وركزت على الشق الثاني من التعليم الأساسي نموذجاً، فضلاً عن كون الوسائل والتقنيات التعليمية عاملاً مهماً وأساسياً في إنجاح العملية التعليمية والتغلب على الصعوبات التي تواجه المعلمين في تحقيق الأهداف التربوية، وذلك لمواكبة التقدم والتطور الكبير الذي حدث في هذا القرن، الأمر الذي جعل التدريس عملية صعبة ومعقدة تحتاج إلى معلمين أكفاء، وإلى استخدام الوسائل الحديثة لضمان إكساب التلاميذ المعارف والمهارات والاتجاهات الضرورية للحياة الحاضرة والمستقبلية، وخلصت هذه الدراسة إلى أنه هناك العديد من الصعوبات التي تحول دون استخدام معلمي مادة الرياضيات بالشق الثاني (السابع، الثامن، التاسع) من مرحلة التعليم الأساسي للوسائل والتقنيات التعليمية في تدريسهم للمادة، منها صعوبات خاصة بالمقرر، والوسائل، والمعلمين، والادارة وامكانياتها، وأوصى الباحث بمجموعة من التوصيات اهمها ملائمة المقرر مع الوسائل، وتحديد المعلم الكفو وتحسين امكانياته وتطويره.

Abstract

The purpose of this study is to identify the difficulties faced by teachers of mathematics in the use of the necessary educational means and techniques to teach the material, and focused on the second part of basic education as a model, as the means and techniques of education is an important factor in the success of the

educational process and overcome the difficulties facing teachers in achieving educational goals, In order to cope with the great progress and development that took place in this century, which made teaching a difficult and complex process requiring qualified teachers, and to use modern means to ensure that students gain knowledge and skills This study concluded that there are many difficulties that prevent the use of mathematics teachers in the second (seventh, eighth and ninth) of the basic stage of teaching methods and techniques in their teaching of the article, including difficulties of the course, means, teachers , The management and its potential, and recommended the researcher a set of recommendations, most importantly the suitability of the course with the means, and identify the competent teacher and improve its potential and development.

مقدمة

تعد الوسائل والتقنيات التعليمية عاملاً مهماً وأساسياً في إنجاح العملية التعليمية والتغلب على الصعوبات التي تواجه المعلمين في تحقيق الأهداف التربوية، وذلك لمواكبة التقدم والتطور الكبير الذي حدث في هذا القرن، الأمر الذي جعل التدريس عملية صعبة ومعقدة تحتاج إلى معلمين أكفاء، وإلى استخدام الوسائل الحديثة لضمان إكساب التلاميذ المعارف والمهارات والاتجاهات الضرورية للحياة الحاضرة والمستقبلية.

وتعد الوسائل والتقنيات التعليمية من الأركان المهمة التي تبنى عليها عمليات التربية والتعليم وهي تسهم في رفع مستوى التحصيل الدراسي للتلميذ، وتزوده بالحقائق والمعلومات والاتجاهات والمهارات، لأن التلميذ حينما يتصل اتصالاً مباشراً بدراسة أي موقف أو نشاط يدرك كل شيء عنه، كالمعلومات والحقائق، ويلمس الأحجام والحركات، ويحس الحرارة والبرودة والخشونة والنعومة، ويتذوق الألوان والأشكال ويدركها إدراكاً حقيقياً؛ وهذا الأمر يجعل لديه صورة كاملة عن الموقف التعليمي الذي هو بصده. إلى جانب ذلك تحقق الوسائل التعليمية فاعلية التعليم عن طريق تقديم الحقائق والمعلومات بطريقة تناسب إدراك التلميذ، مما يجعل الأثر التعليمي يتصف بالعمق والاستمرار في حياة الأبناء.

ولقد أصبح استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية في الموقف التدريسي ضرورة لاغنى عنها وركناً أساسياً من أركان التدريس الفعال، وإحدى الوسائط التعليمية الهامة المعينة على تحقيق الأهداف التعليمية. وأن فاعلية نجاح العملية التعليمية تعتمد بالدرجة الأولى على فاعلية استخدام الوسائل التعليمية وفقاً لمقتضيات ومتطلبات المواقف التدريسية.⁽¹⁾

وللوسائل والتقنيات التعليمية دور بارز وفعال في جميع المواد الدراسية إلا أن دورها أكبر في مادة الرياضيات لكونها أقرب إلى التجريد من غيرها من المواد وبالتالي فإن التعامل معها يحتاج إلى حساسية خاصة واستعداد معين. وهذا ما أكدته كل من: مجدي إبراهيم (2002)⁽²⁾ وبشير الكلوب (2005)⁽³⁾.

ونظراً لأهمية مادة الرياضيات من حيث كونها إحدى المواد الأساسية في المعايير العالمية لقياس جودة التعليم في كافة البلدان بجانب مادتي العلوم والحاسوب؛ حيث أكد تقرير الأمم المتحدة الصادر في عام (2003) بشأن تعليم (46) دولة والتي من بينها (14) دولة عربية للصفين الرابع والثامن، لم تحقق الدول العربية المعايير العالمية في مادة الرياضيات، باستثناء طلاب الأردن الذين حققوا المعيار العالمي في مادة العلوم فقط. وحتى لبنان التي احتلت المرتبة الأولى في مادة الرياضيات على المستوى العربي كانت متخلفة عن المعيار العالمي حسب التقرير المشار إليه، وتم تأكيد هذا في تقرير تميز (timss) عام (2007) والذي شاركت فيه (68) دولة من بينها (15) دولة عربية لم تكن ليبيا من ضمنهم وبينت النتائج أن المتوسط العربي لمستويات الأداء للصف الثامن في مادة الرياضيات قد بلغ (393) درجة (علامة) مقارنة بالمتوسط الدولي الذي بلغ (467) درجة (علامة)، وقد عكس هذا المؤشر تدنى المتوسط العربي العام في الرياضيات، وقد كشفت النتائج فيما يتعلق بمستويات الأداء الدولية أن نسبة قليلة جداً لم تبلغ (1%) من الطلبة العرب قد وصلوا إلى مستوى الأداء المتقدم في حين لم يبلغ (45%) من الطلبة العرب مستوى الأداء المنخفض الذي يمثل الحد الأدنى المقبول في الرياضيات، ولقد حقق طلبة تايبيه الصينية، وكوريا، وسنغافورة، وهونج كونج المستويات الأولى في الاختبار (الإنترنت).⁽⁴⁾

وعليه يتطلب الأمر الاهتمام بكل ما يتعلق بهذه المادة من محتوى ومعلمين ووسائل وتقنيات تعليمية حتى يسهل على التلاميذ فهمها واستيعاب مفرداتها، والتعرف على الصعوبات التي تواجه معلمي ومعلمات الرياضيات في استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية وتقديم المقترحات والتوصيات التي قد تساعد في التغلب على تلك الصعوبات.

* اشكالية الدراسة:

جاء التركيز على موضوع هذه الدراسة من خلال ملاحظة الباحث من خلال عمله كعضو هيئة تدريس بكليات التربية ومن خلال تخصصه في طرائق تدريس الرياضيات بهذه الكليات ومعلم ومفتش ومديراً لمكتب شؤون التعليم بالمنطقة الغربية (سابقاً)، واتصاله

ببعض المعلمين والمعلمات القائمين بتدريس مادة الرياضيات، وبعض المديرين بالمدارس، وبعض الموجهين التربويين، إن الغالبية العظمى من المعلمين والمعلمات ما زالوا يقتصرون في تدريسهم على إتباع الطرق التقليدية التي تعتمد على الإلقاء والتلقين، ولا يعيرون للوسائل والتقنيات التعليمية اهتماماً؛ من حيث استخدامها بالرغم من أهميتها في تحقيق الأهداف التربوية المنشودة.

كما لاحظ الباحث أيضاً قلة توافر الوسائل والتقنيات التعليمية المتعلقة بالمقرر الدراسي والتي لها فائدة كبيرة في تدريس مادة الرياضيات التي تجعل التلميذ يدرك حقائق المادة ويربطها بالواقع الذي يشاهده في البيئة التي يعيش فيها، لأنها أكثر واقعية وأوثق صلة بخبرات الحياة الحقيقية وأقل قابلية للخطأ وسوء الفهم.

ومن هنا جاءت إشكالية هذه الدراسة والتي تكمن في الإجابة على التساؤل الرئيس

التالي:

- ما الصعوبات التي تواجه معلمي مادة الرياضيات في استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية في تدريسهم للمادة بمرحلة التعليم الأساسي " الشق الثاني " بليبيا.

* هدف الدراسة:

نظراً لأهمية الوسائل والتقنيات التعليمية في تحقيق أهداف تدريس الموضوعات المتعلقة بمادة الرياضيات، فإن هدف الدراسة يتمحور في الآتي:

* تحديد الصعوبات التي يواجهها معلمي مادة الرياضيات في استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية الضرورية لتدريس المادة.

* أهمية الدراسة :

لا شك أن للوسائل والتقنيات التعليمية أهمية بارزة في عمليتي التعليم والتعلم وذلك من خلال استثارة التلميذ وإشباع حاجاته من التعليم، ومساعدته على زيادة خبرته وتنوعها وجعله أكثر استعداداً للتعلم وإقبالاً عليه، كما أن للوسائل والتقنيات التعليمية أهمية كبيرة في معالجة مشكلات التغير التي يواجهها العالم المعاصر المتمثل في الانفجار السكاني، مما أدى إلى ظاهرة ازدياد السكان وبالتالي ازدحام الفصول بالتلاميذ وبخاصة ببعض المدارس التي تعاني ضعف وقلة الإمكانيات فظهرت الحاجة الماسة إلى استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية الحديثة حتى نواكب التقدم العلمي والتطور التكنولوجي الحديث وذلك لمواجهة مشكلة ازدياد تراث المعرفة بجميع فروعها ومجالاتها المختلفة، وأصبح استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية

الحديثة أمراً ضرورياً في مجال عمليتي التعليم والتعلم، لذلك فإن أهمية هذه الدراسة تتلخص فيما يلي:

1 (التعرف على أهم الصعوبات التي تواجه معلمي مادة الرياضيات في استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية والتي أصبحت تقوم بدور رئيس في جميع عمليات التعليم والتعلم.

2 (قد تفيد نتائج هذه الدراسة القائمين على تخطيط وتطوير مناهج الرياضيات بقطاع التعليم بما يقدمه من قائمة بالوسائل والتقنيات التعليمية التي يتطلبها تدريس موضوعات مادة الرياضيات وعلى برامج إعداد معلم الرياضيات.

3 (يمكن لنتائج هذه الدراسة أن تكشف عن الاحتياجات التدريبية لمعلمي مادة الرياضيات.

4 (قد تفيد نتائج هذه الدراسة في فتح آفاق جديدة للباحثين في هذا المجال.

* **منهج الدراسة:** اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبتها في مثل هذه الدراسات.

* **مصطلحات الدراسة:**

1 (**تعريف الصعوبة :**

هي كل ما يعيق المعلم في استخدامه للوسائل والتقنيات التعليمية.

2 (**صعوبة استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية :**

قصد الباحث بهذا المصطلح "العوامل التي تعيق المعلم دون أداء دوره والتي لها علاقة بتدريس الرياضيات من حيث استخدامه للوسائل والتقنيات التعليمية. وذلك أثناء تواجده في الفصل الدراسي لتعليم مادة الرياضيات.

3 (**الرياضيات :**

يعرفها أبوزينة (1994م) بأنها " لغة تستخدم تعابير ورموز محددة ومعروفة بدقة، فتسهل التواصل الفكري بين الناس، وتتنصف بأنها لغة عالمية معروفة بتعابيرها ورموزها الموحدة عند الجميع" (5).

كما يعرفها الباحث بأنها: مقررات مادة الرياضيات بالشق الثاني من مرحلة التعليم الأساسي التي تدرس بلبيبا.

4) الوسائل والتقنيات التعليمية :

- يعرف حسين الطوبجي (2001) الوسائل والتقنيات التعليمية بأنها: " المواد والأجهزة التعليمية والمواقف التعليمية التي يستخدمها المعلم في مجال الاتصال التعليمي بطريقة ونظام خاص لتوضيح فكرة أو تفسير مفهوم غامض أو شرح احد الموضوعات بغرض تحقيق التلميذ لأهداف سلوكية محددة "(6).
- ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها: الأدوات والمواد التي تستخدم في تدريس مادة الرياضيات، بحيث يقبلها الطلاب ببسر وسهولة، وتعمل على زيادة تحصيلهم الدراسي وتنمية اتجاهاتهم الايجابية نحو مادة الرياضيات.

5) مرحلة التعليم الأساسي:

- يعرفها الباحث إجرائياً بأنها: مرحلة تعليمية إلزامية تمتد إلى تسع سنوات تعليمية في ليبيا وتنقسم إلى شقين الأول ومدته ست سنوات، والثاني ومدته ثلاث سنوات.

6) الشق الثاني من التعليم الأساسي:

- يعرفه الباحث إجرائياً بأنه: الثلاث سنوات الأخيرة من مرحلة التعليم الأساسي وهي الصفوف السابع، والثامن، والتاسع والتي كانت تعرف بالمرحلة الإعدادية (سابقاً).

*أولاً/ مفهوم الوسائل والتقنيات التعليمية:

تعددت تعريفات الوسائل والتقنيات التعليمية التي ذكرت في الأدبيات التربوية حيث أوردها أحمد محمد سالم(2006)⁽⁷⁾ فيما يلي:

- 1- عرفها علي عبد المنعم (1998) بأنها: "أدوات ترميز الرسالة وحواملها ونواقلها التي يمكن استخدامها في مواقف الاتصال التعليمي من قبل المعلم أو المتعلم أو كليهما داخل حجرات الدراسة وخارجها لتوفير الخبرات المباشرة وبدائلها لإحداث التعلم".
- 2- ويعرف عبد العزيز العقيلي (1999) الوسائل والتقنيات التعليمية بأنها: "جميع الأنظمة التعليمية بموادها وأجهزتها بسيطة كانت أم معقدة وتوظيفها توظيفاً صحيحاً وفق أسلوب واضح بما يحقق الأهداف التي استخدمت من أجلها".
- 3- ويعرف أحمد محمد سالم الوسائل والتقنيات التعليمية بأنها: "منظومة فرعية من منظومة تكنولوجيا التعليم تتضمن المواد والأدوات والأجهزة التعليمية التي يستخدمها المعلم أو المتعلم أو كليهما في المواقف التعليمية بطريقة منظومية لتسهيل عملية التعليم والتعلم".

***ثانياً/أهمية استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية في عمليتي التعليم والتعلم:**

ذكر جابر عبدالحميد (1982)⁽⁸⁾ أن بياجيه يبين بأنه يصل الأطفال في نهاية الصف الأول الابتدائي إلى نقطة تمكنهم من استخدام الأعداد الصحيحة كثنائات واستيعاب مفهوم العدد وأن يصنف الأشياء في سلاسل مختلفة، ويلاحظ بياجيه أنه خلال الصف الخامس والسادس ينتقل الطفل من مستوى العيانية إلى مرحلة العمليات الشكلية ولكن تفكير الطفل في هذه المرحلة ما يزال مرتبطاً بالخبرة المباشرة ولهذا السبب فإن بياجيه يصف هذه المرحلة بأنها مرحلة الإجراءات أو العمليات العيانية، ومن الأفضل أن نتيح للتلميذ أن يستوعب الخبرات وفقاً لمعدل هو بطريقته، وإن الجهود التي تبذل لتعجيل التفكير المجرد قد تكون مضیعة للوقت، بل أنها قد تسبب الخلط وتثير القلق.

وأشار محمد السيد علي (2002)⁽⁹⁾ إلى أهمية الوسائل والتقنيات التعليمية في التربية المدرسية فيما يلي :

- 1- تهیئ خبرات محسنة للمتعلمين.
- 2- تثير اهتمام المتعلمين لموضوع التعلم.
- 3- تنمي قدرات التفكير العلمي لدى المتعلمين.
- 5- تساعد على تقوية العلاقة بين المعلم والمتعلمين.
- 6- تساعد على استبقاء التعلم (ديمومة التعلم).
- 7- تتغلب على عامل الزمان والمكان.
- 8- تساعد على نمو المفاهيم وتكوينها.

*** ثالثاً/ أهمية الوسائل والتقنيات التعليمية في تدريس مادة الرياضيات:**

تشير أمل خليفة (2008)⁽¹⁰⁾ إلى أن مادة الرياضيات تعتبر من أكثر المواد تجريداً ويشعر عدد غير قليل من التلاميذ بصعوبة في دراستهم للرياضيات، ويمكن أن ترجع صعوبة تعلم هذه المواد جزئياً إلى أنها تستخدم الرموز بكثرة بعد استبعاد الخبرات المحسوسة التي تمثلها هذه الرموز ويساعد في التغلب على هذه الصعوبة توفير أساس من الخبرات المحسوسة لكي يتوفر لدى التلاميذ الخبرات الحية المناسبة التي تساعدهم على فهم معاني ورموز ومجردات المادة، ويمكن للمعلم عن طريق استخدام التقنيات المناسبة توفير مثل هذه الخبرات، واستخدام الوسائل والتقنيات التعليمية في تدريس الرياضيات تخلق الدوافع لدى

التلاميذ وتنميتها للاستزادة من الدراسة وتساعدهم على تذكر الحقائق و فهمها وتتمى بعض القدرات والاتجاهات عند التلاميذ مثل القدرة على الاكتشاف والابتكار والتميز بمجرد النظر والاتجاه نحو التذوق الفني واحترام العمل اليدوي.

وللوسائل والتقنيات التعليمية في تدريس الرياضيات المدرسية دور هام في توضيح المفاهيم والمصطلحات الرياضية، وفي مساعدة التلاميذ على اكتشاف الحقائق والقوانين بأنفسهم، وفي الإجابة عن التساؤلات التي تثيرها بعض المشكلات الحسابية والهندسية لذا فهي تساعد على الفهم والتميز والتفكير السليم، كذلك فإن استخدامها يوفر جزء من الوقت والطاقة للمعلم لمواقف التعلم المختلفة التي تتطلب تعليماً فردياً واهتماماً بالفروق الفردية بين التلاميذ، فضلاً عن أنها تساعد على التذكر وتقليل النسيان وتثير دوافع المتعلم وتشوقه للمادة الدراسية وتساعد في القضاء على الملل الناتج من إتباع طريقة واحدة للتدريس.

* رابعاً/ خطوات استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية:

يشير احمد محمد سالم (2006)⁽¹¹⁾ إلى أنه عند استخدام المعلم للوسائل والتقنيات التعليمية، يجب عليه إتباع عدة خطوات مهمة، تتمثل في المراحل الثلاث التالية:

1- مرحلة ما قبل الاستخدام الفعلي.

2- مرحلة الاستخدام الفعلي الوظيفي.

3- مرحلة ما بعد الاستخدام.

وتشمل كل مرحلة من المراحل السابقة مجموعة من الخطوات المتتالية أو القواعد تنتضح فيما يلي:

1- مرحلة ما قبل الاستخدام الفعلي:

وتشمل هذه المرحلة القواعد أو الخطوات التالية:

أ- تحديد أهداف الدرس وما يمكن أن تحققه الوسائل والتقنيات التعليمية منها.

ب- انتقاء الوسائل والتقنيات التي تحقق هذا الغرض.

ت- تجريب الوسيلة قبل استخدامها في الفصل للتأكد من صلاحيتها.

ث- تجهيز متطلبات تشغيل هذه الوسيلة.

ج- تجهيز مكان عرض الوسيلة.

- ح- تضمين التقنية أو مجموعة الوسائل والتقنيات التي تم اختيارها في تحضير الدرس وتحديد التوقيت المناسب لاستخدامها (الخطوة العامة لاستخدامها).
- خ- تجهيز الأنشطة والتدريبات والأسئلة التي سيتم تقديمها قبل عرض الوسيلة والتقنية وبعدها.

2- مرحلة الاستخدام الفعلي الوظيفي:

تتم هذه المرحلة في الفصل الدراسي أو في مكان العرض، وتتضمن القواعد أو الخطوات التالية:

- أ- إحضار مجموعة الوسائل والتقنيات إلى الفصل أو مكان العرض.
- ب- تهيئة التلاميذ لعرض الوسيلة: تعريف التلاميذ بالهدف (الأهداف) منها، وتوقيت عرضها، ومحتواها، ومدة العرض.
- ت- قد يشرك المعلم التلاميذ في تشغيلها.
- ث- توجه بعض الأسئلة أو التدريبات أو الأنشطة السابق إعدادها قبل العرض (عرض فيلم تعليمي مثلاً).
- ج- يتم عرض الفيلم التعليمي في الوقت المناسب السابق تحديده في تحضير الدرس مع مراعاة المرونة في اختيار التوقيت وفقاً لطبيعة التلاميذ أو بمعنى آخر اللحظة السيكلوجية لدى التلاميذ.
- ح- مراعاة التكامل والتفاعل عند وجود أكثر من وسيلة في الدرس الواحد.
- خ- على المعلم متابعة رد فعل التلاميذ أثناء عرض الفيلم حتى يستطيع تطوير الموقف التعليمي والتكيف مع ردود فعل التلاميذ؛ كأن يبطيء أو يسرع في عرض الفيلم، أو يقدم تعليقاً معيناً أثناء العرض، أو تصحيح الأفكار الخاطئة السابق اكتسابها لدى التلاميذ.
- د- يمكن للمعلم إعادة عرض الفيلم أو بعض أجزاء منه إن رأى ضرورة لذلك.
- ذ- الاهتمام بإجراء مناقشة والإجابة عن الأسئلة التي تم توجيهها قبل عرض الفيلم والاهتمام بتفاعل جميع التلاميذ، والرد على استفساراتهم.
- ر- يتم وضع التقنية في نهاية مكان العرض بعد الانتهاء من عملية عرض الفيلم أو نقلها إلى خارج الفصل حتى لا ينشغل التلاميذ بها.

3- مرحلة ما بعد الاستخدام (التقويم):

ويتم في هذه المرحلة تقويم مدى فاعلية الوسائل والتقنيات التعليمية في تحقيق الأغراض أو الغرض من استخدامها، ومدى استفادة التلاميذ منها.

* خامساً/الوسائل والتقنيات التعليمية الواردة بكتب الرياضيات بالصفوف السابع، والثامن والتاسع بالشق الثاني من مرحلة التعليم الأساسي بليبيا:

1-الوسائل والتقنيات التعليمية الواردة بكتاب الرياضيات للصف السابع:

الكتب المقررة على الصف السابع من مرحلة التعليم الأساسي هي الرياضيات للصف السابع⁽¹²⁾ والذي يشمل المحتويات (مفردات المنهج) والذي يحتوي على (الأعداد والعوامل والمضاعفات - الكسور - الأعداد العشرية - الأرقام المعنوية والتقدير - النقود والقياسات - الجبر - التقويم).

وكتاب دليل تقويم التلميذ للصف السابع⁽¹³⁾ والذي يحتوي على الأهداف وتحليل المحتوى (مفاهيم - علاقات - مهارة) ونماذج من الاختبارات وإجاباتها وبطاقات مهارية وبطاقات وجدانية. ودليل تقويم التلميذ يكشف عن مواطن القوة والضعف في تحصيل المتعلمين ويفيد في أغراض التشخيص ووصف طرق العلاج ويقدم تغذية راجعة مستمرة لأداء التلميذ عن نفسه وحكم المعلم على أدائه لما يوفره من استمرارية التقويم وشموليته وذلك من خلال إبراز الجوانب المتكاملة للتحصيل الدراسي (معرفي - مهاري - وجداني).

والوسائل والتقنيات التعليمية الواردة بكتاب الصف السابع هي:

1- الوحدات العالمية لقياس الطول.

2- الوحدات العالمية لقياس الكتلة.

3- الأشكال البيانية.

4- الحاسبة العلمية.

5- أوتار الآلات الموسيقية.

- 6- النقود.
- 7- ساعة الجيب.
- 8- أعواد الثقاب.
- 9- الميزان الحسابي.
- 10- شبكات التريبع.

2- الوسائل والتقنيات التعليمية الواردة بكتاب الرياضيات للصف الثامن:

الكتب المقررة من كتاب الرياضيات للصف الثامن⁽¹⁴⁾ الذي يحتوي المواضيع (النسبة والتناسب والنسبة المئوية - مبادئ الهندسة - قياس الأشكال المئوية - قياس الأشكال المجسمة - تمثيل البيانات الإحصائية - التقويم).

وكتاب دليل تقويم التلميذ للصف الثامن⁽¹⁵⁾ والذي يعتمد على مبدأ قدرة التلميذ على تقويم أدائه بنفسه وكذلك مبدأي التقويم المستمر والتقويم الشامل ويشمل (الأهداف-تحليل المحتوى-المستويات المعرفية-المواصفات-نماذج من الاختبار وإجاباتها-البطاقة المهارية-البطاقة الوجدانية).

والوسائل والتقنيات التعليمية الواردة بكتاب الصف الثامن هي:

- 1- الأشكال الهندسية.
- 2- الرسوم البيانية.
- 3- الأدوات الهندسية (الفرجار-المسطرة-المنقلة).
- 4- النماذج.
- 5- الصور
- 6- الحاسوب
- 7- القطع الهندسية
- 8- رسوم سهمية
- 9- الآلة الحاسبة العلمية

10-مثلثات متنوعة

3-الوسائل والتقنيات التعليمية الواردة بكتاب الرياضيات للصف التاسع:

يتكون مقرر مادة الرياضيات بالصف التاسع من كتابين هما كتاب الجبر⁽¹⁶⁾ وكتاب الهندسة⁽¹⁷⁾. ويشمل كتاب الجبر خمسة أبواب: (المجموعات-التحليل-الكسور الجبرية-معادلات الدرجة الثانية من مجهول واحد-النسبة والتناسب). وكتاب الهندسة يتكون من خمسة أبواب (مبرهنة المثلث القائم الزاوية-التحويلات الهندسية-المحل الهندسي-النسب المثلثية للزوايا الحادة-نماذج لأسئلة المراجعة العامة). والوسائل والتقنيات التعليمية الواردة بكتاب الصف التاسع هي:

| م | الوسائل والتقنيات التعليمية الواردة بكتاب الصف التاسع | |
|---|---|--|
| | كتاب الجبر | كتاب الهندسة |
| 1 | الآلة الحاسبة العلمية | نموذج نظرية فيثاغورث |
| 2 | شبكات التربيع | شبكات التربيع |
| 3 | الميزان الحسابي | آلة التصوير (السينمائي) |
| 4 | الرسوم السهمية | الصور الفوتوغرافية |
| 5 | الأدوات الهندسية | الأشكال الهندسية |
| 6 | | الحاسبة العلمية |
| 7 | | الأدوات الهندسية |
| 8 | | الرسوم البيانية |
| 9 | | جداول متنوعة (الجيوب-جيوب التمام-الظل) |

ومن خلال استعراض الوسائل والتقنيات التعليمية الواردة بكتب الرياضيات للصفوف السابع، والثامن، والتاسع بالشق الثاني من مرحلة التعليم الأساسي بليبيا نجد أن هناك بعض الوسائل والتقنيات التعليمية الواردة بهذه الكتب والتي تعتمد بصورة كبيرة على الرسوم البيانية وبعض الأدوات الهندسية والآلة الحاسبة العلمية وبدرجة ضعيفة عن الحاسوب والميزان الحسابي.

وتفتقد هذه الكتب للوسائل والتقنيات التعليمية المتطورة مثل اليدويات والأجهزة التعليمية بأنواعها والتي لها فاعلية في التدريس. وبذلك يرى الباحث ضرورة إعادة النظر في الوسائل والتقنيات التعليمية التي تستخدم في الرياضيات للشق الثاني من التعليم الأساسي ويقترح أن

يكون هناك كتاب أو مطويات للوسائل والتقنيات التعليمية مرفقاً مع الكتب المقررة مثل وجود كتاب دليل تقويم التلميذ وذلك لجذب اهتمام المتعلمين وتحفيزهم على التعلم ومساعدة المعلمين على الدراية التامة بالوسائل والتقنيات التعليمية وكيفية استخدامها بشكل مناسب في المواقف التعليمية.

*سادساً/ الدراسات السابقة:

- الدراسات ذات الصلة بصعوبات استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية:

1- دراسة خالد سابق (1981م):

عنوان الدراسة:دراسة تهدف إلى معرفة المشكلات والمعوقات التي تصادف معلم المرحلة الابتدائية في إنتاجه للوسائل التعليمية من البيئة المحلية.
بلد الدراسة: السعودية.

ملخص الدراسة: لقد قام الباحث بتصميم استبيان موجه إلى عينة مختارة من معلمي المرحلة الابتدائية بمنطقة مكة المكرمة. وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (120) معلم من (10) مدارس ابتدائية بواقع (12) معلم من كل مدرسة، وقد كان الاختيار بطريقة عشوائية.

وكان من أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة ما يلي :

- قلة الدورات التدريبية التي حصل عليها بعض المعلمين في المرحلة الابتدائية.

- إن الخامات اللازمة لعملية إنتاج الوسائل التعليمية غير متوفر بالمدارس الابتدائية.

- عدم توفر مكان خاص لإنتاج الوسائل التعليمية وتخزينها وصيانتها.

- عدم توفر المخصصات المالية الخاصة بإنتاج الوسائل التعليمية.

- عدم وجود متخصص لصيانة الأجهزة والوسائل التعليمية.

2- دراسة: المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة(1994):

عنوان الدراسة: معرفة واقع استخدام التقنيات التربوية، وتوظيفها في العملية التعليمية كذلك التعرف على أهم المعوقات والصعوبات التي تحول دون الاستفادة بالتقنيات التربوية في التعليم.

بلد الدراسة: مجموعة من الأقطار العربية (الكويت، السعودية، البحرين، سوريا، قطر، تونس، السودان).

ملخص الدراسة: كان هدف هذه الدراسة هو معرفة واقع استخدام التقنيات التربوية وتوظيفها في العملية التعليمية كذلك التعرف على أهم المعوقات والصعوبات التي تحول دون الاستفادة بالتقنيات التربوية في التعليم. اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات عن الأقطار العربية المذكورة سابقاً.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

- وجود مجموعة من المعوقات والصعوبات التي تعيق استخدام تكنولوجيا التعليم متمثلة في عدم تدريب المعلمين على استخدام تكنولوجيا التعليم، وضعف قناعاتهم بأهميتها ودورها في تحسين العملية التعليمية، وفي عدم معرفة المعلمين بالأجهزة التعليمية المتوفرة بمدارسهم، وفي كيفية تشغيل تلك الأجهزة واستخدامها.
- وقد أوصت الدراسة بضرورة وضع خطة مستقبلية لتدريب المعلمين أثناء الخدمة لتحسين استخداماتهم لتكنولوجيا التعليم وزيادة قناعاتهم بأهميتها في العملية التعليمية.

3-دراسة: عبد الرحمن المشيقح (1997م):

عنوان الدراسة: معرفة أبرز المعوقات التي تحد من توظيف تقنيات التعليم داخل الصف ومحاولة البحث عن الحلول العملية لها، وتحديد السبل المثلى للاستفادة من التقنيات التربوية.

بلد الدراسة: السعودية.

ملخص الدراسة: هدفت الدراسة إلى معرفة أبرز المعوقات التي تحد من توظيف تقنيات التعليم داخل الصف ومحاولة البحث عن الحلول العملية لها، كما هدفت إلى تحديد السبل المثلى للاستفادة من التقنيات التربوية بعيداً عن الهدر والتطبيق الشكلي.

وقد أثبتت النتائج أبرز المعوقات التي تحد من استخدام تقنيات التعليم:

- عدم معرفة المدرسين بأهمية تكنولوجيا التعليم وفائدتها التربوية.
- عدم اهتمام المعلمين باستخدام تكنولوجيا التعليم، وقلة متابعة المشرفين لسير الدرس.
- عدم القدرة على استخدام التقنيات التعليمية استخداماً صحيحاً يشكّل عائقاً أمام كل من الطلاب والمدرسين لتوظيف التقنيات في عمليتي التعليم والتعلم.
- وقد أوصى الباحث انه يمكن التغلب على هذه المعوقات من خلال:
- الاهتمام بعمل برامج لتدريب الطلاب والمدرسين على استخدام تقنيات التعليم وإكسابهم كفاءات استخدامها.
- توعية المعلمين بأهمية استخدام تكنولوجيا التعليم.
- تخصيص قاعات لاستخدام الأجهزة والوسائل التعليمية بكل مدرسة والاهتمام بصيانتها.

4-دراسة: أحمد حكيم (1999م):

عنوان الدراسة: دراسة تهدف إلى تحديد معوقات استخدام الوسائل التعليمية من خلال مراجعة نتائج الدراسات السابقة التي أجريت بالمملكة العربية السعودية. بلد الدراسة: السعودية.

ملخص الدراسة: اعد الباحث بطاقة رصد تضمنت ستين مشكلة في ستة مجالات رئيسية هي :- معوقات خاصة بالمقررات الدراسية، ومعوقات خاصة بالمواد والأجهزة التعليمية، ومعوقات خاصة بالمعلمين، ومعوقات خاصة بالمتعلمين، ومعوقات خاصة بالإدارة المدرسية والإشراف التربوي، ومعوقات خاصة بالمباني المدرسية والتسهيلات المادية والبشرية، ومعوقات مالية وإدارية، وذلك بهدف استخدامها في تحليل نتائج الدراسات السابقة، وقد شملت عينة الدراسة ستاً وعشرين دراسة تغطي كل المقررات الدراسية والمراحل التعليمية. هذا وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود مشكلات ملحة أجمعت عليها الدراسات والبحوث

السابقة ومشكلات أخرى تالية في الأهمية من ضمن المشكلات الملحة:

- عدم توفر المواد التعليمية بصفة عامة.
- عدم توفر الأجهزة التعليمية بشكل كاف.

- معظم الأجهزة غير صالح للعمل.

5- دراسة: الإدارة العامة للبحوث التربوية بمصر (2000):

عنوان الدراسة: الكشف عن واقع استخدام عناصر التطوير التكنولوجي في مدارس التعليم الأساسي، وتحديد المعوقات التي قد تعوق توظيف عناصر التطوير التكنولوجي، واقتراح بعض الحلول التي تسهم في التغلب على معوقات عناصر التطوير التكنولوجي بمدارس التعليم الأساسي.

بلد الدراسة: مصر.

ملخص الدراسة: تكونت عينة الدراسة من (63) معلما ومعلمة من (12) مدرسة من مدارس التعليم الأساسي في خمس محافظات هي: القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، والدقهلية، وبني سويف.

وقد أسفرت نتائج الدراسة على أنه:

- 1- وجد أن معظم الأجهزة التي زودت بها المدارس بحالة جيدة وصالحة للاستخدام .
- 2- وجد أن هناك مجموعة من العقبات منها على سبيل المثال : قلة تدريب العنصر البشري وعدم تخصصهم وعدم استخدام شبكات الانترنت وقلة مستخدمي البرامج التعليمية التي تبث عبر القنوات الفضائية.

وقد أوصت الدراسة بإعداد خطة جيدة ومتكاملة لتدريب العنصر البشري المستخدم لوسائل التطوير التكنولوجي ، وإعداد خطة عامة لتشغيل وسائط التطوير التكنولوجي في المدارس مع مراعاة البيئة المحلية.

6-دراسة: أسماء أبو عريبان (2001م):

عنوان الدراسة:الصعوبات التدريسية التي تواجه معلم الرياضيات في المرحلة الأساسية بمحافظة غزة بفلسطين وبرنامج مقترح لعلاجها.

بلد الدراسة: فلسطين.

ملخص الدراسة: هدفت الدراسة إلى تحديد الصعوبات التدريسية التي تواجه معلمي مادة الرياضيات، وهم يشكلون (50%) من مجتمع الدراسة من معلمي الرياضيات الذين يدرسون الرياضيات للمرحلة الأساسية للعام الدراسي (2000-2001م).

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- 1- صعوبة استخدام المعلمين للأجهزة الحديثة في تدريس الرياضيات.
 - 2- صعوبة ربط الوسيلة التعليمية بأهداف الدرس.
 - 3- عدم وجود دليل للمعلم خاص بالوسائل التعليمية.
 - 4- التركيز على الدراسة النظرية أثناء الإعداد قبل الخدمة مما أدى إلى وجود صعوبات في استخدام المعلمين للوسائل التعليمية.
 - 5- جاء مجال الوسائل التعليمية في المرتبة الثانية من حيث الصعوبات من بين مجالات الاستبيان (التقويم، الوسائل التعليمية، الأهداف، المحتوى الرياضي، أساليب وطرق التدريس).
- 8- دراسة: نيفين البركاني (2002):

عنوان الدراسة: واقع استخدام الوسائل التعليمية اللازمة لتدريس الرياضيات بالمرحلة المتوسطة للبنات بمدينة مكة المكرمة بالسعودية.
 بلد الدراسة:السعودية.

مجتمع وعينة الدراسة: جميع معلمات الرياضيات بالمدارس المتوسطة الحكومية والأهلية بمدينة مكة المكرمة والعاملات خلال العام الدراسي (1999/ 2000) وعددهم (185) معلماً في (69) مدرسة.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي.
 أداة الدراسة: استبيان يحتوي على أربعة أقسام رئيسية:

- 1- خاص بالسبورات واللوحات التعليمية.
- 2- خاص باليدويات الخاصة بتدريس الرياضيات.
- 3- خاص بالمواد التعليمية.
- 4- خاص بالأجهزة التعليمية.

وهدف هذه الدراسة تحديد الوسائل التعليمية التي يتطلبها تدريس الرياضيات بالمرحلة المتوسطة بمكة المكرمة ومن ثم معرفة مدى دراية واستخدام المعلمات لهذه الوسائل، ومدى استخدامهن وإنتاجهن لها ومدى توافرها بالمدارس المتوسطة بمكة المكرمة.

ومن أبرز النتائج ما يلي:

- 1- قلة الوسائل التعليمية بالمدارس المتوسطة للبنات بمكة المكرمة.
 - 2- انخفاض مستوى إنتاج الوسائل التعليمية.
 - 3- انخفاض استخدام المعلمات للوسائل التعليمية.
 - 4- وجود عدد من المعوقات التي تحد من استخدام المعلمات للوسائل التعليمية.
 - 5- عدم وجود ارتباط بين خبرة المعلمة في التدريس وكل من الدراية والاستخدام والإنتاج للوسائل التعليمية.
- يلاحظ الباحث أن هذه الدراسات السابقة لهذه الدراسة لم تختلف كثيراً عن نتائج هذه الدراسة والتي تمثلت فيما يلي:

*نتائج الدراسة:

خلصت هذه الدراسة إلى أنه هناك العديد من الصعوبات التي تحول دون استخدام معلمي مادة الرياضيات بالشق الثاني (السابع، الثامن، التاسع) من مرحلة التعليم الأساسي للوسائل والتقنيات التعليمية في تدريسهم للمادة. وقد قسم الباحث هذه الصعوبات على النحو التالي:

أولاً- صعوبات خاصة بالمقرر الدراسي:

- هناك عدة صعوبات تختص بالمقرر الدراسي لمادة الرياضيات وتتمثل فيما يلي:
- 1 - عدم وضع الوسائل والتقنيات التعليمية وإنتاجها ضمن برامج النشاط بمادة الرياضيات.
 - 2 - طول المقرر الدراسي وضخامته.
 - 3 - المقرر الدراسي لا يوجه المعلمين نحو استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية.
 - 4 - لا يتضمن المقرر الدراسي مواقف تعليمية تتطلب استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية.
 - 5 - طرق التعليم المستخدمة لا تتطلب استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية.
 - 6 - طرق التقويم المستخدمة لا تشجع على استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية .
 - 7 - ندرة وجود اختبارات عملية تقيس مهارات التلاميذ.
 - 8 - تركيز الامتحانات على اللفظية وتكرار ما حفظه التلاميذ من الكتب الدراسية وعدم تناول الجوانب الأخرى لأهداف العملية التعليمية كالمهارات العملية وغيرها مما يدفع الكثير

من المعلمين إلى الشرح اللفظي وعدم استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية في تدريسهم للمادة.

ثانياً - صعوبات خاصة بالوسائل والتقنيات التعليمية:

هناك عدة صعوبات تختص بالوسائل والتقنيات التعليمية نفسها ومنها ما يلي:

- 1 - قلة الأجهزة والمواد التعليمية.
- 2 - توافر بعض الأجهزة وقلة المواد.
- 3 - ارتفاع أثمان بعض الأجهزة والمواد ذات الشهرة العالمية والتي يجب استخدامها.
- 4 - عدم توفر السلامة في بعض الأجهزة والمواد.
- 5 - عدم السعي وراء توفير أحدث أنواع التقنية التعليمية.
- 6 - سوء نوعية بعض الأجهزة والمواد.
- 7 - سوء تخزين الأجهزة والمواد التعليمية.
- 8 - قلة توفر المواد التعليمية بصفة عامة في المدارس.
- 9 - انخفاض توفر المواد المعروضة ضوئياً بصفة خاصة في المدارس.
- 10 - بعض المواد التعليمية الموجودة بالمدارس غير مطابقة لموضوعات المقرر الدراسي.

- 11 - بعض المواد التعليمية الموجودة بالمدارس غير صالحة للاستخدام.
- 12 - بعض المواد التعليمية الموجودة بالمدارس غير مناسبة لمستوى التلاميذ.
- 13 - قلة توفر الأجهزة التعليمية بشكل كاف في المدارس.
- 14 - معظم الأجهزة المتوفرة بالمدارس غير صالحة للعمل بتدريس المادة.
- 15 - كثرة أعطال الأجهزة المتوفرة بالمدارس.
- 16 - إهمال إجراء الصيانة اللازمة للأجهزة التعليمية.
- 17 - قلة وجود الوسائل والتقنيات التعليمية المطلوبة في المدرسة.
- 18 - صعوبة الحصول على البرمجيات والأجهزة والآلات التعليمية اللازمة للموقف التدريسي.

- 19 - ارتفاع تكاليف وأثمان بعض الوسائل والتقنيات التعليمية وصيانتها وسرعة التلف مما يزيد من الأعباء المالية للمدرسة.

ثالثاً- صعوبات خاصة بالمعلمين:

توجد عدة صعوبات خاصة بالمعلمين في استخدامهم للوسائل والتقنيات التعليمية في تدريسهم لمادة الرياضيات ومن هذه الصعوبات ما يلي:

- 1 - كثرة نصاب المعلمين من الحصص.
- 2 - الاتجاه السلبي لدى المعلمين نحو استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية من خلال الآتي:

- أ - قلة اقتناعهم بأهمية استخدامها.
 - ب - إنخفاض وجود الدافعية لديهم نحو استخدامها.
 - ج - تخوفهم من أن تحل الوسائل والتقنيات التعليمية وخاصة الحديثة منها محلهم.
 - 3 - عدم وضوح دور الوسائل والتقنيات التعليمية في التعليم لدى المعلمين.
 - 4 - إنخفاض توفر مهارات إنتاج الوسائل والتقنيات التعليمية لدى المعلمين.
 - 5 - قلة إلمام المعلمين بقواعد وأسس استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية.
 - 6 - نظرة المعلمين للوسائل والتقنيات التعليمية بأنه يقتصر استخدامها على بعض المقررات دون غيرها.
 - 7 - إنخفاض إلمام المعلمين بمهارات تشغيل أجهزة العرض الضوئي.
 - 8 - عدم إعداد المعلمين قبل الخدمة بشكل كافٍ في مجالات تقنية التعليم المختلفة.
 - 9 - عدم تدريب المعلمين أثناء الخدمة بشكل فاعل في مجالات تقنية التعليم المختلفة.
 - 10 - تعود المعلمين على الأسلوب التقليدي في التدريس.
 - 11 - عدم وجود المهارة الكافية لاستخدام هذه الوسائل والتقنيات التعليمية.
 - 12 - زيادة العبء التدريسي على المعلم وتكديس المادة على التلميذ.
 - 13 - ميل بعض المعلمين إلى مقاومة التجديدات التربوية بصفة عامة، والإستراتيجيات والتقنيات الجديدة المغايرة لما اعتد عليه بصفة خاصة.
 - 14 - تخوف المعلمين من استخدام الأجهزة والآلات التعليمية المعقدة أو الوقوع في الخطأ عند استخدامها؛ لعدم امتلاكهم المهارات اللازمة للاستخدام الصحيح.
 - 15 - عدم توفر الوقت الكافي للمعلم وانشغاله بالأعباء الروتينية للتدريس.
 - 16 - عدم أيمان بعض المعلمين بالقيمة التربوية لتكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية.
- رابعاً- صعوبات خاصة بالإدارة المشرفة على التعليم:**

هناك عدة صعوبات في استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية ترجع إلى الإدارة المشرفة على التعليم ومنها ما يلي:

- 1 - إنخفاض اهتمام الإدارة المدرسية بتوفير الوسائل والتقنيات التعليمية.
- 2 - قلة اهتمام الإدارة المدرسية باستخدام المعلمين للوسائل والتقنيات التعليمية.
- 5 - قلة وجود مؤسسات تربوية تعني بإنتاج الوسائل والتقنيات التعليمية.
- 6 - عدم وجود دليل استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية في المدارس.
- 7 - عدم إخراج الأجهزة الموجودة بالمدرسة لاستخدامها؛ بسبب الخوف عليها من التلف.
- 8 - قلة الوعي بمفهوم الوسائل والتقنيات التعليمية، والنظر إليها على أنها مجموعة الأجهزة والآلات المستخدمة في التعليم والتي من شأنها أن تفقده ذلك الطابع الإنساني، وتجعله آلياً ميكانيكياً.
- 9 - صعوبة تداول الوسائل والتقنيات التعليمية بين المدارس والتخوف من استخدامها خشية تلفها أو كسرها أو فقدها وما يترتب على ذلك.
- 10 - عدم وجود نظام الإعارة بين إدارات المدارس لتوفير الوسائل والتقنيات التعليمية واستخدامها.

خامساً- صعوبات خاصة بالمدرسة والإمكانات المادية بها:

- 1 - انشغال المعلمين بأعباء أخرى غير الأعباء التدريسية.
- 2 - كثافة التلاميذ في الفصل الواحد.
- 3 - نقص المواد الخام اللازمة لإنتاج بعض الوسائل والتقنيات التعليمية البسيطة.
- 4 - نقص الأجهزة والتجهيزات اللازمة لإنتاج بعض الوسائل والتقنيات التعليمية البسيطة.
- 5 - قلة وجود وحدة مناسبة لإنتاج الوسائل والتقنيات التعليمية بالمدرسة.
- 6 - عدم صلاحية الفصول الحالية لاستخدام بعض الوسائل والتقنيات التعليمية بالمدرسة.
- 7 - قلة عدد القاعات المناسبة والخاصة باستخدام الوسائل والتقنيات التعليمية في المدرسة.
- 8 - عدم وجود معامل ومختبرات مجهزة بالمدرسة.
- 9 - صعوبة نقل الأجهزة من مكان لآخر بالمدرسة.

- 10 - عدم وجود التسهيلات الفنية والمادية والبشرية.
- 11 - قلة الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين والمتعلمين.
- 12 - عدم توفر عدد كافٍ من الوسائل والتقنيات التعليمية بالمدارس كالعروض الضوئية أو الصوتية أو الدوائر التليفونية.
- 13 - قلة توفر الفنيين أو أخصائي الوسائل والتقنيات التعليمية اللازمين للقيام بعملية الصيانة أو تجهيز الأجهزة أو مساعدة المعلم في تصميم وإنتاج المواد التعليمية المختلفة.

* توصيات الدراسة:

- من خلال هذه الدراسة يوصي الباحث بما يلي:
- أولاً/ فيما يخص الصعوبات المتعلقة بالمقرر الدراسي لمادة الرياضيات:
 - 1- يجب أن يتلائم مقرر المادة مع استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية.
 - 2- يجب أن يعمل المقرر الدراسي على ضرورة استخدام المعلمين للوسائل والتقنيات التعليمية في تدريسهم للمادة.
 - 3- استخدام طرق تقييم تشجع على استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية، وتسهم في إيجاد اختبارات عملية تقيس مهارات التلاميذ العملية.
 - 4- وجود دليل استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية الخاصة بتدريس المادة.
 - ثانياً/ فيما يخص الصعوبات المتعلقة بالوسائل والتقنيات التعليمية:
 - 1- توفير الأجهزة والمواد التعليمية ذات الفاعلية والتقنيات العالية الحديثة والمتطورة بما يتناسب وتدريس مادة الرياضيات ومستوى التلاميذ.
 - 2- توفير البرمجيات التعليمية المناسبة لتدريس مادة الرياضيات في كافة مدارس مرحلة التعليم الأساسي.
 - ثالثاً/ فيما يخص الصعوبات المتعلقة بالمعلمين:
 - 1- تحديد نصاب المعلمين من الحصص بما يتناسب واستخدام الوسائل والتقنيات التعليمية لتدريس مادة الرياضيات.
 - 2- تعزيز الاتجاهات الإيجابية لدى المعلمين وتشجيعهم على استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية في تدريس المادة.
 - 3- تدريب المعلمين على استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية المختلفة وخاصة الحديثة منها والتي تتناسب وتدريس مادة الرياضيات.

رابعاً/ فيما يخص الصعوبات المتعلقة بالادارة المشرفة على التعليم:

- 1- ضرورة زيادة اهتمام الادارات المشرفة على التعليم بتوفير الوسائل والتقنيات التعليمية الخاصة بتدريس المادة بالمدارس.
 - 2- زيادة الوعي لدى الادارات التعليمية بأهمية توفير الوسائل والتقنيات التعليمية.
 - 3- إنشاء إدارات ومراكز تعليمية تعنى بإنتاج وتوفير الوسائل والتقنيات التعليمية.
 - 4- تعاون الادارات التعليمية فيما بينها في توفير وإعارة وتداول الوسائل التعليمية.
 - خامساً/ فيما يخص الصعوبات المتعلقة بالمدرسة والامكانات المادية:
 - 1- عدم تكليف المعلمين بمهام أخرى غير تدريس المادة وتوفير ما يناسبها من وسائل وتقنيات تعليمية.
 - 2- التقليل من كثافة التلاميذ في الفصل الواحد حتى يتمكن المعلمين من استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية بما يتناسب وعدد التلاميذ.
 - 3- توفير الأجهزة والمواد والأدوات والقاعات التي يستخدمها المعلم في إنتاج بعض الوسائل التعليمية في تدريس المادة.
- * الهوامش:**

- 1- مجدي عزيز إبراهيم، التقنيات التربوية: (رؤية لتوظيف وسائط الاتصال وتكنولوجيا التعليم)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2002، ص3.
- 2- المرجع السابق، ص262.
- 3- بشير عبد الرحيم الكلوب، التكنولوجيا في عملية التعلم والتعليم، دار الشروق، عمان، الأردن، 2005، ص53.
- 4- الأنترنت: <http://www.ac.ly/vb/showthread.php?p=5830#post5830>.
- 5- فريد كامل أبو زينة، مناهج الرياضيات المدرسية وتدريبها، مكتبة الفلاح، الكويت، 1994، ص16.
- 6- حسين محمد الطويجي، وسائل الاتصال والتكنولوجيا في التعليم، دار القلم، الكويت، 2001، ص156.
- 7- أحمد محمد سالم، وسائل وتكنولوجيا التعليم، ط2، مكتبة الرشيد، الرياض، السعودية، 2006، ص51.

- 8- جابر عبد الحميد جابر، علم النفس التربوي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1982، ص153.
- 9- محمد السيد علي، تكنولوجيا التعليم والوسائل التعليمية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2002، ص52.
- 10- أمل كرم خليفة، الوسائل التعليمية، مكتبة بستان المعرفة، الاسكندرية، مصر، 2008، ص187.
- 11- أحمد محمد سالم، وسائل وتكنولوجيا التعليم، مكتبة الرشيد، الرياض، السعودية، 2006، ص68.
- 12- دولة ليبيا، وزارة التربية والتعليم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، الرياضيات للصف السابع من مرحلة التعليم الأساسي، العام الدراسي، 2015/2016 .
- 13- دليل تقويم التلميذ للصف السابع من مرحلة التعليم الأساسي، العام الدراسي، 2015/2016 .
- 14- _____، الرياضيات للصف الثامن من مرحلة التعليم الأساسي، العام الدراسي، 2015/2016 .
- 15- _____، دليل تقويم التلميذ للصف الثامن من مرحلة التعليم الأساسي، العام الدراسي، 2015/2016 .
- 16- _____، كتاب الجبر للصف التاسع من مرحلة التعليم الأساسي، العام الدراسي، 2015/2016 .
- 17- _____، كتاب الهندسة للصف التاسع من مرحلة التعليم الأساسي، العام الدراسي، 2015/2016 .



محددات وآثار سلوك المواطنة التنظيمية في المنظمات

أ. المختار المبروك المجدوبي

جامعة الزاوية / كلية الاقتصاد العجيات

Determinants and consequences of organizational citizenship
behaviors in organizations

ALMAKTAR A. ALMAGDOBE

Faculty of Economics, Zawiya
University, Libya

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بمفهوم سلوك المواطنة التنظيمية ، وتقصي محدداته وآثاره في مختلف المنظمات ، ويأتي ذلك من خلال بناء تصور شامل يحدد مختلف العوامل المؤثرة في ظهوره والنتائج المترتبة عليه ، حيث خرجت هذه الدراسة بنتيجة مفادها إن لهذا السلوك آثاراً متعددة تشمل تحسين مستوى الكفاءة والفعالية التنظيمية ، والارتقاء بمستوى الروح المعنوية للعاملين ، والحد من التسرب الوظيفي ... الخ ، ومن جانب آخر كشفت هذه الدراسة عن العديد من العوامل المؤثرة في ظهور أو اختفاء هذا السلوك مثل الرضا الوظيفي ، والولاء التنظيمي ، والعدالة التنظيمية ، والقيادة الإدارية ، ومدة خدمة الموظف ، والعمر ، والثقافة التنظيمية ، والسياسة التنظيمية ، والدوافع الذاتية ، وفي النهاية تم الخروج بعدد من الاستنتاجات ، وطرح مجموعة من التوصيات الأكاديمية والعلمية .

Abstract

This study aimed to explore the concept of organizational citizenship behavior (OCB) in organizations, and to shed lights on its determinants and consequences. This is achieved through building a comprehensive perspective that specify all the factors determining this behavior and its outcomes. It has been revealed that OCM leads to improve organizational effectiveness and efficiency, employee moral, organizational survival, and to reduce turnover. On the other hand, number of factors was found to determine the existence of this behavior including job satisfaction, commitment, fairness, leadership, tenure, age, organizational culture, organizational politics, and intrinsic motivation. Finally, this study ends up with a number of conclusions, and academic and practical recommendations.

مقدمة

تتسم المرحلة التي تعيش فيها المنظمات اليوم بالصراع التنافسي المستند إلى التطور التكنولوجي والتطور العلمي في مختلف المجالات داخل المنظمة ، كما أننا لو نظرنا إلى البيئة العالمية لوجدنا أنها تواجه العديد من المتغيرات وكل هذا يلقي عبئاً ثقيلاً على الإدارة لأنها لابد أن تواكب هذه المتغيرات وما تفرزه من تحديات ثقافية واجتماعية وسياسية ، ولكي تتمكن الإدارة من التعامل مع هذه التغيرات فلا بد لها من الاهتمام بالموارد البشرية ، وكسب ثقتهم وانتمائهم ، وغرس بعض الصفات الإيجابية فيهم مثل الإيثار ، والحماس ، والتطوعية ، ومساعدة الزملاء ، ولو نظرنا إلى الصفات السابقة لوجدنا أنها تمثل خصائص ما يعرف بسلوكيات المواطنة التنظيمية .

وسلوكيات المواطنة التنظيمية هي سلوكيات مرتبطة بالعمل ولكنها سلوكيات اختيارية أي متروكة للفرد في أن يؤديها أو يمتنع عنها فهي سلوكيات لا ترتبط بشكل صريح بالوصف الوظيفي للفرد كما أنها غير مرتبطة بنظام المكافآت الرسمي وهذه السلوكيات في مجملها تقوي وتدعم الأداء الفعال للمنظمة (رمضان ، 2010 ، ص 73) .

خلال السنوات الماضية تم التركيز على مفهوم سلوك المواطنة التنظيمية ، وهو سلوك غير محدد ولا يرتبط رسمياً بنظام الحوافز ، وتقييم الأداء بالمنظمات ، وهو سلوك هام لكل المنظمات ، حيث إن المنظمات التي تعتمد فقط على السلوك الرسمي تعتبر نظم هشة سهلة الكسر ، كما أن المنظمات يجب أن تترك جزءاً من السلوك غير محدد للأفراد ، حتى يكون لديهم مقدرة على التعامل مع المواقف غير المتوقعة والتي تتطلب التصرف الابتكاري من قبل الأفراد .

إن السلوك التنظيمي يحاول أن يقدم إطاراً لكيفية تفسير وتحليل السلوك الإنساني ، وذلك بغرض التنبؤ به مستقبلاً ، والسيطرة عليه ، أو التحكم فيه ، ويقصد بالسلوك الاستجابات التي تصدر عن الفرد نتيجة لاحتكاكه بغيره من الأفراد ، أو نتيجة لاتصاله بالبيئة الخارجية من حوله ، ويتضمن السلوك بهذا المعنى كل ما يصدر عن الفرد من عمل حركي ، أو تفكير ، أو سلوك لغوي ، أو مشاعر ، أو انفعالات ، أو إدراك (كردي ، 2011 ، ص 4) .

يأتي هذا البحث في محاولة للتعريف بمفهوم سلوك المواطنة التنظيمية ، وأهمية دراسته وأبعاده المختلفة وكذلك تتبع أهم العوامل المؤثرة في ظهوره ، أو اختفائه ، وأهم الآثار

المرتبة على وجوده ، من خلال بناء تصور شامل يحدد علاقات تربط بين المتغيرات المكونة والنتائج ، ثم بعدها الخروج بعدد من الاستنتاجات ، والتوصيات الأكاديمية والعملية لتفعيل هذا المفهوم على مستوى الفكر الإداري ، وكذلك الممارسة التطبيقية .

مشكلة الدراسة :

لكل ظاهرة من الظواهر الاجتماعية محددات وآثار وعلاقات تربط بين المتغيرات المكونة لمنظومة هذه الظاهرة ، ومن أجل فهم هذه الظواهر وبالتالي ضبطها والتحكم فيها لابد من إدراك محددات هذه الظواهر ، والآثار المترتبة على وجودها ، والعلاقات التي تربط بين أجزائها ، ومن هذه الظواهر التي كثر الحديث عنها ، وأجريت حولها العديد من الدراسات ظاهرة سلوك المواطنة التنظيمية تلك الظاهرة التي تعني إلى أي مدى يقوم الموظف بممارسة بعض السلوكيات التنظيمية خارج نطاق الأدوار الرسمية من دون أن يكون هناك توقعاً للحصول على مردود معين ، وعلى الرغم من الأهمية المعطاة لهذا الموضوع في الفكر الإداري حديثاً ، إلا أن المحاولات في بناء تصور شامل يحدد أسبابه ، أو العوامل المحددة لوجوده ، وكذلك آثاره ، أو النتائج المترتبة عليه لا تزال قليلة وخصوصاً في البيئة الإدارية العربية التي لم يقدم لها هذا الموضوع إلا حديثاً (العامري ، 2002 ، ص 15) .

انطلاقاً مما أكدته العديد من الدراسات من أهمية هذا الموضوع للمنظمات بكافة أشكالها ، ومن أجل الوصول إلى تفسير ، ومن ثم فهم كامل وضبط وتحكم لظاهرة سلوك المواطنة التنظيمية ، تأتي هذه الدراسة في محاولة لبناء تصور شامل يحدد مسببات وآثار سلوك المواطنة التنظيمية ، ويبين العلاقات التي تربط بين المتغيرات المختلفة التي تؤدي إلى نشوء ، أو اختفاء هذه الظاهرة في المنظمات ، وكذلك المخرجات التنظيمية والفردية لها .

أهمية البحث وأهدافه :

تتمثل أهمية الدراسة في الوقوف على واقع ممارسة الأفراد لسلوك المواطنة التنظيمية في المنظمات ، وكيف يكون لهذا السلوك دور وتأثير إيجابي على المنظمات ، وتزيد أهمية هذا البحث نظراً للاهتمام الكبير الذي يحظى به حالياً بسبب النتائج الرائعة المتحققة من وجوده على أداء المنظمة في ظل التغيرات البيئية الهائلة التي يشهدها العالم اليوم في كافة المجالات ، كما تأتي أهمية هذا البحث في محاولته استقصاء العوامل المختلفة المؤثرة على

هذا النوع من السلوك وكذلك الآثار المترتبة على وجوده في المنظمات بغية وضعها في إطار واحد يمكننا من اختبارها والكشف عن أهم هذه العوامل تأثيراً ونتيجة في البحوث المستقبلية .

أما من ناحية أهداف هذا البحث ، فإنه يسعى البحث إلى تحقيق الآتي

- 1 - توضيح مفهوم سلوك المواطنة التنظيمية وأبعاده المختلفة .
- 2 - تحديد أهم العوامل المؤثرة فيه وأهم النتائج المترتبة على وجوده والعلاقة التي تربطهما ببعض .
- 3 - طرح مجموعة من التوصيات الأكاديمية والعلمية .

منهج البحث :

يستخدم هذا البحث المنهج المكتبي التحليلي الذي يقوم على دراسة وتحليل نتائج الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في جوانبه المختلفة ، لكن بعيداً عن سرد ما جاء في هذه الدراسات ، ويحاول هذا البحث عن طريق الربط والتحليل بناء تصور شامل يوضح محددات وآثار سلوك المواطنة التنظيمية في المنظمات ، حيث تعزز الدراسات التي تناولت هذا الموضوع تحديد كل العوامل المؤثرة ، والنتائج المترتبة على هذا السلوك في إطار واحد ، وبناء ذلك في إطار يأخذ بالاعتبار مختلف العوامل التي توصل إليها البحث العلمي .

مفهوم سلوك المواطنة التنظيمية :

يعرف سلوك المواطنة التنظيمية (Organizational Citizenship Behavior) بأنه السلوك التطوعي الاختياري الذي لا يندرج تحت نظام الحوافز الرسمي في المنظمة ، والهادف إلى تعزيز أداء المنظمة ، وزيادة فعاليتها ، وكفاءتها ، وفقاً لهذا التعريف فإن هذا السلوك اختياري بطبيعته وليس جزءاً من متطلبات الدور الرئيسي للموظفين ، لأن الموظف لا يحاسب عليه إذا لم يقم به على اعتبار أنه دور إضافي (العامري ، 2002 ، 19) .

ويعد مفهوم سلوك المواطنة التنظيمية أحد المفاهيم الإدارية التي أنتجها الفكر الإداري المعاصر مؤخراً ، وقد استحوذت على اهتمام الكثير من الباحثين كونه يعتبر أحد أهم السلوكيات التي ستطور المنظمات الحديثة ، حيث يدور محور ارتكاز هذا المفهوم على الموظف الذي يعد أحد أهم الموارد التنظيمية ، وباختفائه لا يتصور وجود أي أساس تنظيمي ، فالعنصر البشري يمثل ركيزة التطور والنقدم في أي منظمة ومجتمع (المصري ،

2015، 21) لم يلق مفهوم سلوك المواطنة التنظيمية اتفاقاً بين المهتمين والباحثين لا حول أسمه، ولا حول تعريفه، فيما يتعلق باسمه فقد أطلق عليه تسميات مختلفة منها : سلوك الدور الإضافي (Extra-role Behavior) ، وسلوك الموالاة أو الدعم أو التأييد الاجتماعي (Prosocial Behavior) ، وسلوك المواطنة التنظيمية (Organizational Citizenship Behavior) ، السلوك غير المكلف أو غير المفروض (Non Mandated Behavior) ، وسلوك التلقائية المؤسسية (Institutional Spontaneity Behavior) ، وكما أن الباحثين لم يتفقوا حول مسمى هذا السلوك ، فإنهم لم يتفقوا أيضاً حول تعريفه ، فالذين سموه سلوك الدور الإضافي عرفوه أنه ذلك النمط من السلوك الذي يصدر من الفرد وله تأثير وظيفي إيجابي في أداء المؤسسة ككل ، ويقع خارج نطاق المتطلبات الرسمية للوظيفة ويتضمن بُعداً إثارياً ، أما الذين سموه سلوك الموالاة أو الدعم أو التأييد الاجتماعي عرفوه بأنه مجموعة من الأفعال لم تحدد بصورة مباشرة من قبل التوظيف الوظيفي ، ولكنها تجلب مصالح ومنافع للمنظمة تسمو على المصلحة الفردية ، وقد سمي السلوك غير المكلف أو غير المفروض ، وعرف بأنه نمط من أنماط السلوك يقوم به العامل وهو غير مكلف به رسمياً ضمن اللوائح الرسمية والقانونية للمنظمة ، ويقصد بسلوك التلقائية المؤسسية ذلك السلوك الذي يؤديه الفرد اختياراً علاوة على دوره الرسمي المحدد ، ويساعد على تحقيق الفعالية التنظيمية (السعود ، وسلطان ، 2008 ، 36) .

ويرى الباحث تطوراً في مفهوم سلوك المواطنة التنظيمية ، فقد كان في البداية مرتكز على الشخص نفسه ، أما اليوم فالمنظمات تقوم بالعمل على جعل العاملين يتحلون بهذا السلوك ، كما يرى الباحث أنه سلوك اختياري يشير إلى مسؤولية الفرد عن المشاركة ، أو المساهمة في تطوير المنظمة مثل : حضور الندوات ، والاجتماعات وأداء وظائف غير مطلوبة منه ، ولكنها تساعد المنظمة على أداء أنشطتها والمبادرة بتقديم النصيحة للآخرين لتحسين الإجراءات والعمليات بالمنظمة .

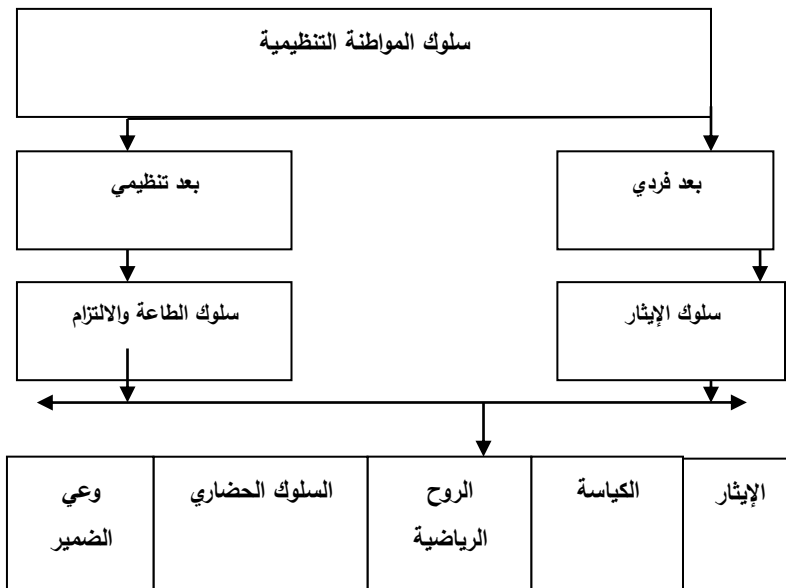
ويشير الباحث إلى أن سلوك المواطنة التنظيمية يتمثل في السلوكيات الإيجابية الزائدة عما هو موصوف في الأنظمة الرسمية للمنظمة ، ويمتاز بالطبيعة الاختيارية غير الإكراهية ، ولا تخضع لمكافأة محددة مباشرة في نظام الحوافز الرسمي للمنظمة ، وذو أهمية كبيرة للأداء الناجح والفعال للمنظمة ، وهو سلوك فردي نابع من المبادرة الذاتية ، ويخضع للإرادة

الحرية للفرد ، ولا توجد علاقة رسمية مباشرة بين هذا السلوك ومتطلبات الوظيفة ، وعلى الرغم من أنه لا يعد أداءً رسمياً بحد ذاته إلا أنه يسمح ويسهم في تحقيق الأهداف الكلية للمنظمة .

الأبعاد الرئيسية لمفهوم سلوك المواطنة التنظيمية :

يتناول الباحثون والمهتمون بسلوك المواطنة التنظيمية هذا المفهوم من أوجه مختلفة ، فهناك من يرى بأنه يمثل بُعدين أساسيين بعد فردي متعلق بمساعدة الموظفين الآخرين ومحاولة حل مشاكلهم ، ويُعد تنظيمي وهو سلوك المساعدة الموجه نحو المنظمة والذي لا يعد جزءاً من متطلبات العمل الرسمي ، وهناك من يرى بأنه يتضمن خمسة أبعاد رئيسية ، لكن هذان الاتجاهان غير متناقضين بل متكاملين ، وهي : الإيثار ، الكياسة ، الروح الرياضية ، السلوك الحضاري ، وعي الضمير ، والشكل التالي يوضح تلك الأبعاد : (الدوسري ، 2010 ، 32) .

شكل رقم (1) أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية



المصدر : الدوسري ، سعد ، 2010 ، سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الأمنية مستوياته ومحدداته ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، المملكة العربية السعودية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ص 32 .

ويعني كل بُعد من هذه الأبعاد التالي:

1 - الإيثار (Altruism) : يطلق عليه سلوكيات المساعدة وهو نمط من السلوك يقوم به العامل ، أو الموظف لمساعدة الآخرين بشكل مباشر أو غير مباشر لحل مشكلاتهم المتعلقة بالعمل داخل المنظمة (السعود ، سلطان ، 2008 ، ص 24) .

2 - الكياسة (Courtesy) : يطلق عليها اللياقة واللفظ أو المجاملة ، وهو السلوك الذي يحرص فيه العامل ، أو الموظف على منع وقوع المشكلات المتصلة بالعمل وتجنب استغلال الآخرين والقيام بمشاكل معهم (محارمة ، 2008 ، ص 31) .

3 - الروح الرياضية (Sportsmanship) : وهي رغبة العامل في التسامح ، وقدرته على تحمل المشكلات والمهام الصعبة ، واستعداده لتقبل بعض الإحباطات والمضايقات التنظيمية دون شكوى ، أو تذمر (المصري ، 2015 ، ص 25) .

4 - السلوك الحضاري (Civic Virtue) : ويعني المشاركة البناءة والمسئولة في إدارة أمور المنظمة ، والاهتمام بمصير المنظمة من خلال الحرص على حضور الاجتماعات المهمة غير الرسمية ، المحافظة على التغيير ، قراءة مذكرات المنظمة وإعلاناتها ، وتأدية العمل بصورة تساعد في المحافظة على سمعة المنظمة .

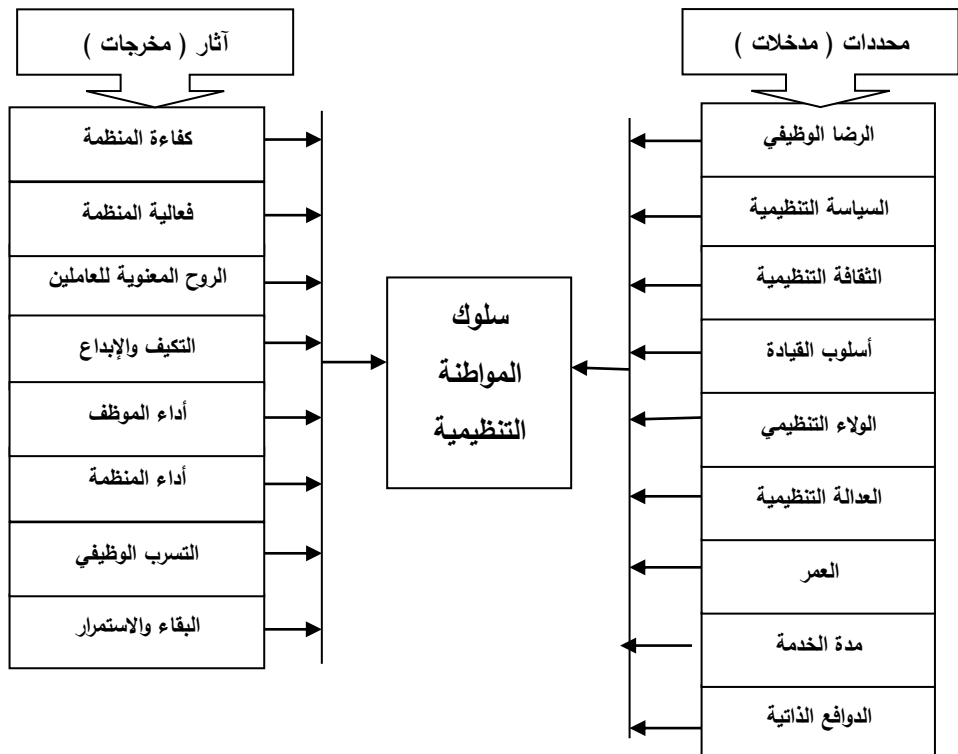
5 - وعي الضمير (Conscientiousness) : ويمثل سلوك الموظف التطوعي الذي يفوق الحد الأدنى من متطلبات الوظيفة في مجال الحضور ، احترام اللوائح والأنظمة ، الاستراحات ، العمل بجدية ... الخ .

هذه الأبعاد الخمسة تمثل الأساس الذي يقوم عليه مفهوم سلوك المواطنة التنظيمية وقد تختلف مسميات هذه الأبعاد عند بعض الباحثين ، لكنها تبقى متشابهة في جوهرها وحتى تعريفاتها الإجرائية ، بالمقابل هناك شبه اتفاق بين الباحثين مؤخراً على أن هذه الأبعاد الخمسة هي المكونات الأساسية لسلوك المواطنة التنظيمية (العامري ، 2002 ، ص 70) .

نحو تصور شامل لمحددات وآثار سلوك المواطنة التنظيمية :

المنتبع للدراسات التي تناولت موضوع سلوك المواطنة التنظيمية يجد أنها تركز على عدد محدود من المتغيرات سواء تلك المتعلقة بمحدداته ، أو تلك الخاصة بالنتائج المترتبة على وجوده ، لكن تختفي الدراسات التي تحاول أن تربط بين جميع المحددات التي أثبتت البحث العلمي تأثيرها على سلوك المواطنة التنظيمية ، والآثار المرتبطة بهذا المفهوم ، وهذه الدراسة هي محاولة لبناء تصور شامل يربط بين محدّدات وآثار سلوك المواطنة التنظيمية تبعاً لما توصل إليه البحث العلمي في هذا المجال حتى الآن ، ويبين الشكل التالي محدّدات وآثار سلوك المواطنة التنظيمية (مدخلات ومخرجات سلوك المواطنة التنظيمية) .

شكل رقم (2) : محدّدات وآثار سلوك المواطنة التنظيمية



المصدر : الدوسري ، سعد ، 2010 : سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الأمنية مستوياته ومحدداته ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، المملكة العربية السعودية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ص 35 .

آثار سلوك المواطنة التنظيمية :

تتبع أهمية سلوك المواطنة التنظيمية للمنظمات بصفة عامة ، والمنظمات العربية المعاصرة بصفة خاصة من كون هذا العصر الذي تعيشه منظمات الأعمال يتصف بكون حجم التحديات التي تواجهها هذه المنظمات ، والتغير السريع في البيئة الخارجية والتطور التقني ، والفني في شتى المجالات أوجد بيئة مضطربة تحتاج إلى مناخ تنظيمي ملائم يستطيع أن يتماشى مع الضغوط الخارجية المفروضة على هذه المنظمات ، ومن هنا جاءت أهمية العنصر البشري في المعادلة الصعبة التي تواجهها هذه المنظمات ، وجعل الاهتمام بموضوع المواطنة التنظيمية أمراً بالغ الأهمية ، لأن مقابلة التحديات التي تعيشها منظمات اليوم تحتاج إلى جهود العاملين ليست الرسمية فحسب بل أكثر من ذلك .

لقد كشفت الكثير من البحوث والدراسات السلوكية أن لسلوك المواطنة التنظيمية تأثيراً كبيراً على أداء المنظمة والفرد وجماعة العمل ، فعلى مستوى المنظمة وجد أن سلوك المواطنة التنظيمية يساهم في تحسين الكفاءة ، والفعالية التنظيمية من خلال حسن استخدام الموارد والإبداع ، وعملية التكيف السريع للعاملين مع التطورات الخارجية ، أيضاً وجدت بعض الدراسات أنه من أجل خفض تكاليف الخدمات والمصروفات التشغيلية لتوفير أسس البقاء في البيئة المعقدة والصعبة التي تعيشها منظمات اليوم ، وما تحتاجه من تقديم السلع والخدمات بأقل التكاليف لمواجهة المنافسة الشديدة وقلة الموارد ، فإنها تحتاج إلى استقطاب الموارد البشرية القادرة على العطاء أكثر مما يتطلبه الدور أو تنمية وتطوير موظفيها للقيام بأعباء أكثر مما هو مطلوب منهم وظيفياً .

إن النشاطات التي يقوم بها الموظفون خارج نطاق الأدوار المحددة وظيفياً هي التي تقود إلى الإبداع والتميز ، وهي أدوار أساسية لبقاء واستمرار المنظمة وتحسين فعاليتها .

كما أن هناك علاقة إيجابية قوية بين سلوك المواطنة ، وكل من جودة ، وكمية العمل المنجز ، حيث أن سلوك المواطنة يقلل الحاجة إلى تخصيص الموارد للمحافظة على النشاطات الأساسية ، ويوجهها بشكل أكبر إلى الأهداف الإنتاجية ، كما يعزز هذا السلوك من إنتاجية المديرين والعاملين ، وتنسيق النشاطات بين أعضاء الفريق وجماعات العمل ،

كما يعزز قدرة المنظمة على استقطاب أفضل العاملين والمحافظة عليهم عن طريق جعل المنظمة مكان عمل جذاب (العامري ، 2002 م ، ص71 - 72) .

وتوصل البحث العلمي إلى أن سلوك المواطنة التنظيمية تؤثر بشكل مباشر على التسرب الوظيفي ، بل ذهب البعض إلى القول بأن هذا السلوك هو المحدد الأساسي للرغبة في ترك العمل، حيث أن الموظفين الذين لديهم مستوى منخفضاً من سلوك المواطنة التنظيمية ، لهم رغبة قوية في ترك المنظمة والعكس صحيح ، وبالتالي فإن النتيجة مفادها أن التسرب الوظيفي هو انعكاس لضعف سلوك المواطنة التنظيمية في المنظمات .

وعلى المستوى الفردي فإن سلوك المواطنة التنظيمية يؤدي إلى تحسين أداء وإنتاجية الفرد وتطويرة ذاتياً ، فالوجود المستمر لسلوك المواطنة التنظيمية يؤثر عبر الوقت على انطباع الرؤساء ، وزملاء العمل حول ذلك الموظف ، هذا الانطباع يلعب دوراً مهماً في الحوافز التي يمكن أن يحققها هذا الموظف كالراتب أو الترقية .

كما أن سلوك المواطنة التنظيمية يؤدي إلى تحسين سبل الاتصال ، والتنسيق بين الأفراد والوحدات الإدارية ، ورفع الروح المعنوية للموظفين ، وتحسين رضا العملاء والمستفيدين من خدمات المنظمة (الدوسري ، 2010 ، ص 36 - 37) .

محددات سلوك المواطنة التنظيمية :

انطلاقاً من أهمية سلوك المواطنة التنظيمية في حياة المنظمات ، وبحثاً عن أهم الأسباب التي تقف خلف ظهور أو اختفاء هذا السلوك ، عكف الكثير من الباحثين على إجراء العديد من الدراسات بقصد إيجاد تفسير لهذه الظاهرة ، ومن أهم العوامل التي كشفت عنها هذه الدراسات والتي تحاول هذه الدراسة تتبعها ووضعها في إطار واحد بدلاً من تناولها بشكل متفرق العوامل التالية : -

أولاً : الرضا الوظيفي

يعد مفهوم الرضا الوظيفي من أكثر المفاهيم الإدارية التي تم بحثها مع العديد من المتغيرات التنظيمية مثل الأداء التنظيمي ، الولاء التنظيمي ، العدالة التنظيمية وغيرها من المفاهيم ، ونظراً لأهمية الرضا الوظيفي تم دراسة علاقته مع مفهوم المواطنة التنظيمية مؤخراً ، ويقصد

بالرضا الوظيفي إجمالاً الحالة العاطفية الإيجابية الناتجة عن تقييم الفرد لعمله سواء فيما يتعلق بالمزايا التي يحصل عليها ، أو أسلوب القيادة ، أو زملاء العمل ، أو المناخ العام ، وفي ضوء هذا التعريف أجريت العديد من الدراسات الميدانية للكشف عن العلاقة بين الرضا وسلوك المواطنة التنظيمية ، وخرجت معظم هذه الدراسات بنتيجة مفادها أن هناك علاقة إيجابية معنوية بين هذين المتغيرين، وأكدت هذه الدراسات على أن الرضا الوظيفي يعد أكبر محدد لسلوك المواطنة التنظيمية، وإن تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي وسلوك المواطنة يعود إلى أن الموظف الراضي عن عمله أو عما يحصل عليه من مردود سواء مادياً ، أو معنوياً ينخرط في ممارسة بعض السلوكيات التطوعية كمساعدة الزملاء ، أو المحافظة على ممتلكات المنظمة التي يعمل بها دون أن يتوقع الحصول على أية حوافز إضافية بسبب هذه الممارسات ، أو بتفسير آخر إن هذا السلوك التطوعي ما هو إلا عملية تبادلية لأولئك الذين أحسنوا إليه (زايد ، 2000 ، ص 618) .

ويعزز هذه النتائج أيضاً التصنيف النظري لأهم السلوكيات المؤدية إلى تحقيق الفعالية التنظيمية والتي يعد سلوك المواطنة التنظيمية أحد ركائزها الأساسية ، وأن الاهتمام بالنواحي الوجدانية والشعورية للموظف مع ضرورة توفير بيئة مواتية لتحقيق مستويات عالية من الرضا الوظيفي تنعكس إيجاباً في نشر هذه السلوكيات في المنظمة (المصري ، 2015 ، ص 26) .

ثانياً : الولاء التنظيمي

يعتبر الولاء التنظيمي من العوامل المهمة التي ترغب المنظمات الفاعلة لكسبه من العاملين فيها ، فالولاء يرتبط بمستوى الأداء الوظيفي العام ، وتتعدد تعريف الولاء التنظيمي بتعدد المداخل الفكرية لأصحابها ، فهناك من يعرفه بمدى قوة ارتباط الفرد وتفاعله مع منظمة العمل ، وفريق آخر يراه بأنه الاستعداد والرغبة في زيادة طاقة العمل والولاء للنظام الاجتماعي ، وفريق ثالث ينظر إليه على أنه الاعتقاد القوي في قيم التنظيم وأهدافه ، والاستعداد والميل لبذل مزيد من الجهد لمنظمة العمل ، والرغبة القوية للبقاء في المنظمة ، هذه التعاريف لمفهوم الولاء التنظيمي ، وإن اختلفت نوعاً ما عن بعضها إلا أنها تدور بمجملها حول فكرة مدى ارتباط الفرد بقيم ومعتقدات وأهداف المنظمة ودرجة استعداده لبذل

الجهد في سبيل نجاح واستمرار هذه المنظمة ، يرافق ذلك كله الرغبة القوية في الاستمرار في العمل بهذه المنظمة .

لقد أخذت دراسة تأثير الولاء التنظيمي على سلوك المواطنة التنظيمية بُعداً كبيراً في أدبيات الإدارة والسلوك الإداري مؤخراً ، وأفضت إلى الكثير من الدراسات الميدانية لمعرفة طبيعة ودرجة العلاقة بينهما ، فعن فلسفة العلاقة بين هذين المتغيرين وكيف أن الولاء يشكل محدداً مهماً لسلوك المواطنة التنظيمية ، إن الولاء يحدد الاتجاه السلوكي عندما تكون التوقعات من نظام الحوافز قليلة ، كما أنه مسئول عن السلوك الذي لا يعتمد أساساً على المكافأة والعقاب ، وبالتالي فإن سلوك الإيثار عند الموظف يشير إلى شدة ولاء الموظف إلى المنظمة التي يعمل فيها ، لكن نتائج البحوث الميدانية جاءت إلى حد ما غير متجانسة النتائج ، فهناك دراسات وجدت علاقة إيجابية قوية بين الولاء التنظيمي وسلوك المواطنة التنظيمية ، ودراسات أخرى توصلت إلى أنه لا يوجد علاقة بين الولاء وسلوك المواطنة، لكن يرجع البعض سبب هذا التناقض إلى عدم الأخذ بالاعتبار وجود متغيرات أخرى محددة لسلوك المواطنة التنظيمية مثل الرضا ، والعدالة التنظيمية ... الخ (الأحمدى ، 2004 ، ص 3) .

ثالثاً : العدالة التنظيمية

يتكون مفهوم العدالة التنظيمية من ثلاثة أبعاد رئيسية : عدالة التوزيع ، عدالة الإجراءات ، عدالة التعاملات ، وعدالة التوزيع تعني مدى شعور الفرد بأن ما يحصل عليه مساوٍ لما يبذله من جهد مقارنة بزملائه ، في حين يقصد بعدالة الإجراءات مدى إحساس الموظفين بأن الإجراءات المتبعة في تحديد المكافآت التنظيمية عادلة كاشتراكه في مناقشة الأسس التي يتم بموجبها عملية تقويم أدائه ، أما فيما يتعلق بعدالة التعاملات فيقصد بها مستوى العلاقة بين الرئيس والمرووسين خلال عملية تقويم الأداء ، إلا أن هذه الأبعاد تبقى مترابطة ومتداخلة وتؤدي في النهاية إلى مدى إحساس الموظفين بالعدالة التنظيمية في منظمة العمل .

ويبرز ارتباط العدالة التنظيمية بوصفها مكوناً تفسيريّاً مع موضوع سلوك المواطنة التنظيمية بوصفه سلوكاً لا يدخل ضمن الوصف الوظيفي الرسمي داخل المنظمة ، وإنما هو سلوك

اختياري تطوعي لا يعود على صاحبه بالمكافأة ، وقد زاد الاهتمام بهذا النوع من السلوك الذي يؤدي دوراً مهماً في تحقيق أهداف المنظمة .

وفي هذا السياق تستدعي الحاجة إلى توفير بيئة تدعو إلى تحقيق العدالة ، لأن إحساس الموظفين بالعدل والمساواة والإنصاف سواء فيما يتعلق بعدالة الإجراءات ، أو التوزيع ، أو التعاملات تولد لديه الشعور بالمسؤولية تجاه منظمة العمل ، وبالتالي الانخراط في الكثير من الممارسات التطوعية غير الرسمية أو سلوك المواطنة التنظيمية (حجاج ، 2012 ، ص 106) .

رابعاً : القيادة الإدارية

القيادة هي القدرة على حفز ، وحث الأفراد على إنجاز ما ترغب القيادة في تحقيقه عندما يمارس شخص التأثير في الآخرين ، فإنه يجعل شعورهم ومذركاتهم بالأهداف تتماشى تماماً كما لو كانت أهدافهم الشخصية ، وتعد القيادة الإدارية أحد أهم العوامل المؤثرة في البيئة التنظيمية وفي بناء وتكوين قيم ومبادئ وثقافة المنظمة والتي بدورها تؤثر تأثيراً بالغاً في سلوكيات الموظفين في مختلف المستويات الإدارية ، وما من شك فإن للممارسات التطوعية أو سلوكيات المواطنة التنظيمية التي يقوم بها القادة المسؤولون انعكاساتها المباشرة على قيم وأفعال وسلوك المرؤوسين الذين يستلهمون التوجيه والإرشاد منهم ، وفي هذا الصدد كشفت بعض الدراسات عن وجود علاقة قوية بين القيادة التحويلية وسلوك المواطنة التنظيمية على اعتبار أن القائد التحويلي يعمل دوماً على حفز موظفيه للقيام بأكثر مما هو متوقع منهم عن طريق العمل كقدوة لهم واحترامهم والاهتمام بحاجاتهم وتقديمها على حاجاته الشخصية مما يعظم من مستوى ثقة مرؤوسيه فيه ، لأن أقواله دائماً تتسجم مع أفعاله .

أن الموظف يقوم بممارسات تطوعية عندما يكون مستوى ثقته برئيسه عالية والعكس صحيح، خلاصة القول ، إن سلوك المواطنة التنظيمية يتعاظم في ظل القيادة التحويلية القائمة على درجة تأثير القائد، والتشجيع الإبداعي ، والاهتمام بالحاجات الفردية للمرؤوسين ، فهذه الخصائص تشكل الأرضية التي ينمو ويزدهر فيها السلوك التطوعي (شاهين، 2001، ص82).

خامساً : الثقافة التنظيمية

تمثل الثقافة التنظيمية أحد أهم العوامل المؤثرة في سلوك الأفراد في مختلف المنظمات ويقصد بالثقافة التنظيمية نسق الافتراضات الأساسية التي أوجدت ، أو اكتشفت، أو طورت بواسطة جماعة معينة من الأفراد من أجل مواجهة مشكلات التكيف الخارجي ، والتكامل والتنسيق الداخلي ، والتي استطاعت الثبات لفترة طويلة من الزمن ، وعملت بشكل مُرضي لأفراد الجماعة ، مما جعلها من الثوابت الراسخة التي يتم تلقينها وتدريبها للأعضاء الجدد باعتبارها المنهج الصحيح للإدراك ، والتفكير، والشعور عند التعامل مع تلك المشاكل ، والثقافة التنظيمية بهذا المعنى تؤثر في سلوك الأفراد سواء الموجودين في المنظمة منذ فترة طويلة ، أو الأعضاء الجدد ، وبالتالي فإن تأثيرها على سلوك المواطن التنظيمية يأتي من خلال مدى تشجيعها أو رفضها لمثل هذا النوع من السلوك ، فإذا كان السائد في المنظمة أن يمارس الموظفون أنماطاً من السلوكيات التطوعية ويشجعون على القيام بذلك ، فإن جميع أفراد المنظمة سيتأثرون بذلك وسينعكس ذلك على سلوكهم وأفعالهم ، أما إذا كانت القيم التنظيمية تؤكد على أن يقوم الموظف بما هو مطلوب منه فقط ، وأي أدوار أخرى ينظر إليها بعين الشك والريبة ، فسيكون حجم الممارسات الطبيعية محدوداً للغاية ، وعليه فإن الثقافة التنظيمية تؤثر إما سلباً وإما إيجابياً على سلوك المواطن التنظيمية تبعاً للاعتقادات التي تقوم عليها هذه الثقافة .

من جانب آخر كشفت بعض الدراسات أن البيئة الاجتماعية التنظيمية ، والتي تشكل الإطار الذي يتفاعل من خلاله الموظف مع من حوله لأداء عمله ، قد تكون مشجعة أو مثبطة لسلوك المواطن التنظيمية تبعاً لطبيعة النسيج الاجتماعي الذي يربط بين أفرادها ، والقيم والمبادئ التي تستهدى بها لتحقيق أهدافها ، فالنشاط التطوعي للموظف يزيد ويتعزز إذا استحسننت هذه البيئة وشجعت واحترمت الأفراد الذين يقومون بمثل هذا النوع من السلوك ، ويقل ويضمحل هذا النشاط إذا اعتبرته خروجاً عن المألوف (العاجز ، 2011 ، 9 - 10).

سادساً : السياسة التنظيمية

تعني السياسة التنظيمية (Organizational Politics) النشاطات التنظيمية الداخلية الهادفة إلى إيجاد وتطوير واستخدام المصادر المختلفة للقوة لتحقيق الأهداف التي يسعى لها

الشخص في المواقف التي تكون فيها الخيارات غامضة وغير متوقعة ، فالسياسة التنظيمية هي القوة غير الرسمية وذات الطبيعة غير الشرعية ، ويتسم الوجه السلبي للسياسة التنظيمية بسعي الشخص ، أو الجماعة لتحقيق المصالح الذاتية والسيطرة على الآخرين ، والنظر إلى الأمور بعين المنافسة التي ينبغي أن يكون فيها طرف خاسر وآخر رابح .

وترتبط السياسة التنظيمية بسلوك المواطنة التنظيمية من خلال تأثيرها على النواحي المختلفة للحياة في المنظمة ، فارتفاع مستوى ودرجة السياسة التنظيمية يزيد من الممارسات السلوكية غير الرسمية واللاشرعية سعياً وراء تحقيق الأهداف الشخصية ، أو حتى تلك المتعلقة بالعمل ، هذا الوضع يتناقض مع الأسس التي يقوم عليها سلوك المواطنة التنظيمية ، حيث تقل الممارسات التطوعية في المنظمة مع زيادة حدة السياسة التنظيمية نظراً لما يصاحب ذلك من ضعف الرضا الوظيفي ، والثقة العامة بالنظام وكذلك ضعف الإحساس بالعدالة التنظيمية والتي جميعها ترتبط ارتباطاً قوياً بسلوك المواطنة التنظيمية (علاء الدين ، 2013، ص 89) .

مما سبق نجد أن الآثار الإيجابية لسلوك المواطنة التنظيمية متعددة تمثل أهمها في تحسين مستوى كفاءة وفعالية تحقيق الأهداف ، ورفع الروح المعنوية للعاملين ، وزيادة قدرة المنظمة على التكيف والإبداع ، والحد من التسرب الوظيفي ، وزيادة فرص النجاح والاستمرار للمنظمة (الدوسري ، 2010 ، ص 75) .

سابعاً : عمر الموظف

بينت بعض الدراسات أن لعمر الموظف تأثيراً واضحاً على سلوك المواطنة التنظيمية من خلال تأثيره على بعض المتغيرات الوسيطة ، فقد أتضح أن العوامل والأسباب المؤدية إلى ظهور هذا النوع من السلوك تختلف باختلاف السن ، فعمر الموظف يحدد نظريته للعمل ، وبالتالي نجد أن كبار السن يتمتعون بحاجات أقل للإنجاز وتحقيق الذات وأكبر للانتماء الاجتماعي والعلاقات الإنسانية من صغار السن نسبياً الأمر الذي يؤثر على توجهاتهم نحو أنفسهم وأعمالهم والآخرين ، ففي الوقت الذي يهتم فيه صغار السن بموضوع العدالة والعمليات التبادلية التي يتم بموجبها الموازنة بين ما يبذلونه من جهد مقابل ما يحصلون عليه من مردود ، نجد كبار السن يهتمون بالعلاقات الاجتماعية ، والأخلاقية التي تم بناؤها

عبر الزمن ، من هنا يمكن القول أن العوامل المؤدية إلى ظهور سلوك المواطنة التنظيمية عند الأفراد تختلف باختلاف أعمارهم (المصري ، 2015 ، ص 27).

ثامناً : مدة خدمة الموظف

تلعب مدة خدمة الموظف في منظمة العمل دوراً في وجود سلوك المواطنة التنظيمية ، أو اختفائه ، وأثبتت البحوث الميدانية أن هناك علاقة سلبية بين مدة خدمة الموظف وسلوك المواطنة التنظيمية ، فقد تبين أن الموظفين الجدد يظهرون هذا النوع من السلوك أكثر من الموظفين ذوي الخدمة الطويلة ، ويعود السبب إلى أن الموظف الجديد لم يتمكن بعد من معرفة وتحديد واجباته بدقة ، وبالتالي يحددها بشكل واسع ، وبمرور الزمن يتكيف مع النظام الاجتماعي للمنظمة ، وتقل درجة عدم التأكد والغموض لديه ، و يصبح أكثر قدرة على تحديد أدواره بدقة مما يترتب عليه التقليل من النشاطات الإضافية التطوعية التي يقوم فيها (المصري ، 2015 ، ص 27) .

تاسعاً : الدوافع الذاتية

يقصد بالدوافع الذاتية حاجات الفرد الداخلية للإنجاز ، وتحقيق الذات والتي تعمل على تحريك السلوك والعمليات النفسية ، وترتبط الدوافع الذاتية بسلوك المواطنة التنظيمية من خلال قيام الموظف بالانخراط بممارسات تطوعية في مجال عمله خارج الدور الموصوف له رسمياً في منظمته ودون توقعه الحصول على أي مردود مقابل ذلك ، وبالتالي يمكن القول بأن الموظف الذي يتمتع بالدوافع الذاتية يكون ميالاً أكثر من غيره ممن يفتقر إليها إلى ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية ، وذلك لأنها تساهم في إشباع حاجاته الداخلية المتمثلة بالإنجاز وتحقيق الذات (العامري ، 2002 ، ص 77) .

النتائج والتوصيات :

بينت هذه الدراسة مفهوم سلوك المواطنة التنظيمية وأبعاده المختلفة ، وأهم الآثار المترتبة عليه والعوامل المؤثرة فيه ، ويأتي هذا الجزء إلى استخلاص أهم الاستنتاجات والتوصيات التي خرج بها هذا البحث .

أولاً : النتائج

1 - تمثل الآثار الإيجابية المتعددة لسلوك المواطنة التنظيمية والمتمثلة في تحسين مستوى كفاءة وفعالية تحقيق الأهداف ، الحد من التسرب الوظيفي ، رفع الروح المعنوية للعاملين ، زيادة قدرة المنظمة على التكيف والإبداع ، وزيادة فرص النجاح والاستمرار للمنظمة أهمية كبيرة للبحث عن آلية يمكن من خلالها تعزيز سلوك المواطنة التنظيمية وغرسه في حياة المنظمات وجعله قيمة أساسية من القيم التي يؤمن بها الموظفون .

2 - تتعدد العوامل المؤثرة في ظاهرة سلوك المواطنة التنظيمية ، وما ذكر في هذه الدراسة قد لا يشكل قائمة نهائية وشاملة لهذه العوامل مما يفتح المجال إلى البحث عن عوامل أخرى قد يكون لها تأثير مباشر وقوي ، فالمحددات التي توصلت لها هذه الدراسة تعكس إلى حد كبير ما توصل له البحث العلمي حالياً ولكنها لا تتضمن بلا شك ما سيكشف عنه التقدم البحثي مستقبلاً وفي ذلك طرح لمزيد من الدراسات لتقصي محددات هذه الظاهرة .

3 - التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لمحددات سلوك المواطنة التنظيمية تجعل العلاقة بين هذه العوامل وهذا المفهوم أكثر تعقيداً وغموضاً وتستجدي الحاجة إلى منهجية أكثر دقة للكشف عن مسار العلاقة بين هذه المتغيرات ، ومتغير سلوك المواطنة التنظيمية ، فمثلاً تساهم القيادة الإدارية في تشكيل الثقافة التنظيمية وتحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المنظمة وهذان المتغيران يؤثران في تشكيل سلوك المواطنة التنظيمية ، أضف إلى ذلك التأثير المباشر للقيادة على سلوك المواطنة التنظيمية ، والسؤال الذي يطرح نفسه أي هذين التأثيرين أقوى المباشر أم غير المباشر ، ولو تم التحكم بمتغير القيادة فهل سيكون لهذين المتغيرين تأثير وما حجم هذا التأثير ؟

4 - إن محاولة بناء نموذج يأخذ بالاعتبار أهم المحددات المؤثرة في سلوك المواطنة التنظيمية ينطلق من حقيقة أن هذه العوامل قد يكون لها تأثيرات مختلفة على سلوك المواطنة التنظيمية تبعاً لاختلاف الثقافات والمنظمات ، فهناك عوامل قد تفسر نسبة أكبر من التباين في سلوك المواطنة التنظيمية في ثقافة معينة ، وربما يخفي هذا التفسير في ثقافة أخرى والقول يسري أيضاً على المنظمات ، فالقطاع الصحي قد يختلف عن القطاع البنكي ، والقطاع الخاص قد يختلف عن القطاع العام ، وما يمكن أن يقال عن المحددات قد يسري على الآثار المترتبة على هذا السلوك أيضاً ، فقد تختلف هذه الآثار من ثقافة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر ، وحتى نستطيع أن نتعرف على أسباب ظهور أو اختفاء سلوك المواطنة التنظيمية في بعض الثقافات أو المنظمات لا بد من دراسة هذه العوامل مجتمعة لا متفرقة .

بناء على الاستنتاجات السابقة ، فإن هذه الدراسة توصي بالتالي :

ثانياً : التوصيات

1 - دراسة جميع العوامل المؤثرة على سلوك المواطنة التنظيمية في آن واحد وذلك لتحديد أكثرها وأقلها تأثيراً ، وتقصي أيضاً التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لهذه العوامل من خلال استخدام الأسلوب الإحصائي المعروف بتحليل المسار ، وذلك لما يتمتع به هذا الأسلوب من القدرة على التحكم في تأثير هذه المتغيرات وإظهار التأثير المباشر وغير المباشر لها ، إن وضع هذه المتغيرات مع بعضها البعض سيبيّن أياً منها المؤثر ، وغير المؤثر وبالتالي سيقال ذلك من عدد هذه العوامل مما يساهم في تبسيط فهم هذه الظاهرة بدلاً من التعامل مع عدد كبير من العوامل التي يخفي تأثيرها عند وجود متغيرات أخرى .

2 - ما يمكن أن يقال عن العوامل المؤثرة يسري كذلك على النتائج المترتبة على سلوك المواطنة التنظيمية ، لقد كشفت الدراسات أن هذا السلوك يقود إلى عدد من النتائج ، لكن هذه النتائج لم تدرس للوقوف على ما إذا كان وجودها يعود إلى سلوك المواطنة التنظيمية أم إلى مسببات أخرى ، وما حجم التأثير الذي يمكن أن يتركه سلوك المواطنة التنظيمية في ظل وجود بعض المسببات الأخرى الذي كشف البحث العلمي عن وجود علاقة معها ، فعلى سبيل المثال هناك علاقة إيجابية بين الرضا الوظيفي والرغبة في ترك العمل حيث وجد أنه

كلما يزيد الرضا الوظيفي تقل الرغبة في ترك العمل ، أيضاً كشف نموذج محددات وآثار سلوك المواطنة التنظيمية إلى أن هناك علاقة قوية بين الرضا وسلوك المواطنة التنظيمية ، وبين الأخير والتسرب الوظيفي ، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا لو تم التحكم في الرضا الوظيفي ، هل سيكون هناك علاقة بين سلوك المواطنة التنظيمية والتسرب الوظيفي ؟ هذا ما ترمي إليه هذه التوصية حيث ينبغي التحكم في العوامل الممكنة التأثير على مخرجات سلوك المواطنة التنظيمية كما هو موضح في جانب الآثار في النموذج المقترح لتكون أكثر دقة وموضوعية في معرفة تأثير سلوك المواطنة التنظيمية على هذه المخرجات .

3 - على المنظمات بكافة أشكالها العمل على تعزيز سلوك المواطنة التنظيمية من خلال إيجاد مناخ تنظيمي يساعد الموظفين على ممارسة هذا السلوك وذلك عن طريق - مثلاً - ربط المكافآت والحوافز التشجيعية الأخرى بما يظهره العاملون من سلوك مواطنة تنظيمية ، هذا بدوره سيساهم على ربط أداء الموظفين بأهداف المنظمة ، وبالتالي ستكون العلاقة مباشرة بين هذا السلوك والغايات النهائية للمنظمة.

المراجع

- 1 - رمضان ، أماني نور الدين ، أثر الثقافة التنظيمية على سلوكيات المواطنة التنظيمية بالتطبيق على جامعتي عين شمس وقناة السويس ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2010 م .
- 2 - كردي ، أحمد ، السلوك التنظيمي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر بالإسكندرية ، ط2 ، مصر ، 2011 م .
- 3 - العامري ، أحمد سالم ، السلوك القيادي التحويلي وسلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية السعودية ، المجلة العربية للعلوم الإدارية ، المجلد 10 ، العدد 1 ، 2002 م .
- 4 - المصري ، محمد شفيق ، الانغماس الوظيفي وعلاقته بسلوك المواطنة التنظيمية ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر ، غزة ، 2015 م .
- 5 - السعود ، سلطان ، درجة العدالة التنظيمية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية وعلاقتها بالولاء التنظيمي لأعضاء الهيئات التدريسية فيها ، كلية الدراسات

- التربوية العليا ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، الأردن ، المجلد 2 ، العدد 25 ، 2008 م .
- 6 - الدوسري ، سعد ، سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الأمنية مستوياته ومحدداته ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، المملكة العربية السعودية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2010 م .
- 7 - محارمة ، ثامر ، سلوك المواطنة في الأجهزة الحكومية القطرية دراسة ميدانية ، دورية الإدارة العامة ، الرياض ، المجلد 48 ، العدد 2 ، 2008 م .
- 8 - زايد ، عادل محمد ، تنمية سلوك المواطنة التنظيمي للعاملين في قطاع الأعمال المصري ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، العدد 55 ، 2000 م .
- 9 - الأحمد ، طلال بن عايد ، الولاء التنظيمي وعلاقته بالخصائص الشخصية والرغبة في ترك المنظمة والمهنة : دراسة ميدانية للممرضين العاملين في مستشفيات وزارة الصحة بمدينة الرياض ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد 24 ، العدد 1 ، 2004 م .
- 10 - حجاج ، خليل جعفر ، دور العدالة التنظيمية في تعزيز سلوك المواطنة التنظيمية ، دراسة استطلاعية لأراء العاملين في شركة توزيع كهرباء محافظات غزة ، مجلة تنمية الرافدين ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العدد 110 ، مجلد 34 ، 2012 م .
- 11 - شاهين ، محمد عبد التواب ، أنماط القيادة الإدارية وعلاقتها بسلوكيات المواطنة التنظيمية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2001 م .
- 12 - العاجز ، إيهاب فاروق ، دور الثقافة التنظيمية في تفعيل تطبيق الإدارة الإلكترونية ، دراسة تطبيقية على وزارة التربية والتعليم العالي محافظات غزة ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ، الجامعة الإسلامية غزة ، 2011 م .
- 13 - علاء الدين ، علياء ، أثر الدعم التنظيمي في أداء الشركات وسلوك المواطنة التنظيمية ، دراسة تطبيقية في أداء الشركات الصناعية في مدينة سحاب ، رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة الشرق الأوسط ، كلية إدارة الأعمال ، الأردن ، 2013 م .



القيادة التحولية وآثرها على التغيير التنظيمي .. دراسة استطلاعية على رؤساء الوحدات
والمكاتب والأقسام ومدراء الإدارات بالإدارة العامة لجامعة الزاوية
أ.أكرم امحمد بلقاسم عبدالله

كلية الاقتصاد جامعة الزاوية

**Transformational leadership and its impact on organizational
change Exploratory study Heads of units, offices and sections
And directors of departments General Directorate of Al-Zawia
University**

**Akrim Amhmed Abodalla
faculty of economics
university of Zawia**

المخلص

تهدف الورقة إلى دراسة دور أبعاد القيادة التحولية وتأثيرها على التغيير التنظيمي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد استبيان موحد وتعديله وتوزيعه على مجتمع الدراسة المكون من رؤساء الوحدات والمكاتب الإدارية والمديرين في جامعة الزاوية حيث بلغ عددهم (65) وتم استرجاع (60) استمارة أي بنسبة 92 % معدل الاستجابة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات، وربما الأبرز منها هو عدم كفاية التغييرات التنظيمية واستخدام أسلوب القيادة الغير لائق. وقد تأكد ذلك بوجود علاقة إيجابية وتأثير إيجابي بين أبعاد القيادة التحولية والتغيير التنظيمي.

Abstract

The paper aims to investigate the role of the dimensions of transformational leadership and its impact on organizational change. To achieve the objectives of the study, a standard questionnaire was adopted, adjusted and distributed to the study population consisting of Heads of units, departmental offices and ' managers at University of Zawia, its number was 65 managers, 60 questionnaires have been returned with 92% response rate. The study has reached a number of conclusions, perhaps the most prominent is insufficient organizational changes and using inappropriate leadership style. This has been confirmed by the existence of positive correlation and positive effect between the dimensions of transformational leadership and organizational change.

المقدمة

أصبح التغيير وكيفية قيادته بنجاح من أهم المواضيع التي تشغل عقلية القيادات الإدارية. وذلك لأن التغيير يحدث في كل مكان، وأن سرعته في ازدياد وتعدد، وأن مستقبل نجاح منظماتنا يعتمد على كيفية قدرة القادة على قيادة التغيير. وربما تكون القيادة والتغيير من أعظم التحديات التي تواجه المنظمات في الوقت الحاضر. وقد يتفق اغلب الباحثين في مجال القيادة والتغيير مع (Burn (1978 في أن مهام القائد الرئيسية تحقيق التغيير وأن التغيير يتطلب قيادة. أن القدرة على التعامل مع التغيير بأسلوب فعال يتطلب أسلوب قيادي، أطلق عليه Burn مسمى القائد التحويلي. وفقاً لدراسة الجمعية الأمريكية للإدارة (1994) فان القيادة تمثل المفتاح الأساسي لنجاح التغيير، ومن هنا أصبح موضوع التغيير التنظيمي وكيفية تأثيره بالقيادة التحويلية محور اهتمام الدارسين والباحثين.

ولهذا يهدف هذا البحث إلى دراسة اثر القيادة التحويلية في إدارة التغيير. حيث يحاول البحث أن يبرهن أن مفهوم القيادة التحويلية من أكثر مفاهيم القيادة ملائمة لقيادة التغيير. ولذا يتم تقسيم البحث إلى ثلاثة أجزاء رئيسية. ويتناول الجزء الأول مفهوم القيادة التحويلية ومكوناتها، بينما يتناول الجزء الثاني مفهوم إدارة التغيير، ثم الجزء الثالث يتم استعراض اثر القيادة التحويلية في إدارة التغيير وما توصل اليه الباحث من نتائج وتوصيات.

مشكلة الدراسة

زاد الاهتمام بموضوع التغير التنظيمي في الآونة الأخيرة من قبل العديد من الكتاب والباحثين وذوي الاختصاص بالبحث والتحليل وذلك لما له من دور فعال في ديمومة المنظمة ونجاحها واستمرارها، إحدى الوسائل الفاعلة في مجابهة التغيرات البيئية (الداخلية والخارجية) المتزايدة، وما للقيادة التحويلية من تأثير كبير في عمليات التغيير داخل أي منظمة.

وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي :

- ماهو أثر القيادة التحويلية في التغيير التنظيمي، والذي يمكن ان ينبثق منه عدة

تساؤلات فرعية اخرى :

- ماهو مستوى تطبيق القيادة التحويلية في الادارة العامة بالجامعة ؟
- ماهو مستوى تطبيق التغيير التنظيمي بالادارة العامة بالجامعة ؟
- ماهو اثر القيادة التحويلية على التغير التنظيمي؟

فرضيات البحث

تم صياغة فرضيات الدراسة من خلال المخطط الفرضي للدراسة والتي تتكون من فرضية رئيسية واحدة وأربع فرضيات فرعية وهي:

- (H1): لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمكونات القيادة التحولية في التغيير التنظيمي .
 (H0): يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمكونات القيادة التحولية في التغيير التنظيمي .
 (H1,1): لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لبعد الكارزماتية (التاثير المثالي) في التغيير التنظيمي .

(H1,2): لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لبعد التحفيز (الحافز الالهامي) في التغيير التنظيمي .

- (H1,3): لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لبعد الاستشارة الفكرية في التغيير التنظيمي .
 (H1,4): لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لبعد الاعتبار الفردي في التغيير التنظيمي .
منهج الدراسة: اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة متغيري الدراسة عبر استخدام الأسلوب التطبيقي والبحث الميداني المتضمن استخدام العديد من الطرق والمعالجات الإحصائية ذات العلاقة بموضوع البحث
مجتمع الدراسة: تم اعتماد الادارة العامة لجامعة الزاوية لتطبيق البحث واستحصاال البيانات المطلوبة من خلال الاستبانة .

عينة الدراسة: أما عينة فهي عينة قصدية من الادارات كافة (الإدارة العليا والوسطى والتنفيذية) في الادارة العامة للجامعة ، وستكون وحدة التحليل المدراء في المنظمة أعلاه باعتبارهم من متخذي القرار في هذه المنظمة ، وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة على عينة الدراسة (65) استبانة، وقد تم استرجاع (60) منها، اي بنسبة استجابة بلغت (92%) .
اهمية الدراسة :

- تتبثق اهمية هذه الدراسة من كونها تقيس طبيعة اثر مكونات القيادة التحولية في البعد التنظيمي بالإدارة العامة بجامعة الزاوية .
- كما تكمن اهمية هذه الدراسة من خلال ما تقدمه من حلول للإشكاليات العالقة بالإدارة العامة لجامعة الزاوية.

- قد تفتح هذه الدراسة أفقاً جديدة للباحثين في إدارة الأعمال ليواصلوا البحث في هذا المجال.

اهداف البحث:

- التعرف على اثر مكونات القيادة التحويلية في التغيير التنظيمي .
- التعرف على مستوى تطبيق التغيير التنظيمي بالاداة العامة بجامعة الزاوية.
- التعرف على مستوى تطبيق القيادة التحويلية بمكوناتها الاربعة (الكارزمانية ، التحفيزية ، الاستشارية ، الاعتبار الفردية) بالادارة العامة بجامعة الزاوية.

الدراسات السابقة

1.دراسة (المفيدي وآل ناجي ، 1990) : بعنوان " الأساليب القيادية لعمداء الكليات بجامعة الملك فيصل بالمنطقة الشرقية "، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الأساليب القيادية لعمداء كليات جامعة الملك فيصل بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية .

منهج الدراسة :اتباع الباحثان المنهج الوصفي، كما اشتملت عينة الدراسة جميع عمداء الكليات بجامعة الملك فيصل بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية وعددهم ستة ورؤساء الأقسام فيها وعددهم إثنان وأربعون ، واستخدم الباحث الاستبيان كأداة للدراسة حيث تم تصميم الاستبانة من قبل "هرمس" و"بلانشرد" وبناء عليها قام الباحثان بترجمة الاستبانة إلى اللغة العربية وتم فحصها على أيدي أساتذة متخصصين لإختبار مصداقيتها ، وبعد ذلك قام الباحثان بأخذ عينة للتعرف على مستوى صدق وثبات الأداة وكانت درجة الثبات تقارب (791).

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. أن عمداء جامعة الملك فيصل بالمنطقة الشرقية يتميزون بممارسة أسلوب المشاركة .
2. الأسلوب الديمقراطي والدكتاتوري يكونان ذوي فاعلية عالية مع رؤساء الأقسام ذوي المستوى المتوسط من النضوج الوظيفي، وانسجام الأسلوبين مع بعضهما يكون نوعاً من الدمج بين الأسلوب الديمقراطي والأسلوب الدكتاتوري بشكل يقترب من الدكتاتورية بحذر .

3. أن عمداء جامعة الملك فيصل يمارسون أسلوب المشاركة كأسلوب أول مساند ، وأسلوب الأمر كأسلوب ثان مساند. ونستنتج من ذلك أن العمداء يتمتعون بفاعلية متوسطة.

2. دراسة الخثيلة (1992): بعنوان " أنماط القيادة في التعليم الجامعي كما يدركها عضو هيئة التدريس " ، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس بالمملكة العربية السعودية لأنماط قيادتهم المباشرة.

منهج الدراسة : اتبع الباحث المنهج الوصفي، وكانت عينة الدراسة ثمانية وتسعين من أعضاء هيئة التدريس من الذكور والإناث ، ومن مختلف الكليات في جامعة الملك سعود ، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة الدراسة تضمنت خمساً وعشرين عبارة تشير إلى خصائص الإدارة الديمقراطية وخصائص أخرى يلاحظ وجودها في البيئة المحلية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. وجود أربعة أنماط تتشابه بدرجات مختلفة مع الأنماط الكلاسيكية المعروفة (الأتوقراطية والديمقراطية والحرية والترسلية) .

2. أن النمط السائد هو النمط الذي يستخدم أساليب الإدارة العلمية وهو يشبه الديمقراطي ، وقد تلاه من حيث الانتشار النمط الأبوي فالإرتجالي ثم الفردي المتعسف.

3. دراسة محمد يوسف المسيليم (1994): بعنوان " أنماط القيادة في المدارس الحكومية في دولة الكويت " وهدفت الدراسة إلى التعرف على نمط القيادة الشائع في المدارس من وجهة نظر المعلمين ، وكذلك التعرف على أثر متغير كل من المنطقة التعليمية، والمرحلة التعليمية، ونوع المدرسة على نمط القيادة الذي يتبعه ناظر المدرسة.

منهج الدراسة : اتبع الباحث المنهج الوصفي ، وكانت عينة الدراسة (700) معلم، استجاب منهم (536) معلماً ، أي بنسبة (76%) ، كما استخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة، وهي عبارة عن (استطلاع رأي) يحتوي على (26) عبارة لاستطلاع عينة الدراسة حول النمط القيادي التي يتبعه ناظر المدرسة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. إن النمط القيادي الشائع في المدارس الحكومية هو نمط القيادة الديمقراطي ،

وبمتوسط حسابي (4.95) ، و يتلوه النمط القيادي الترسلي ، بمتوسط (4.80) ،

وأخيراً النمط القيادي الأتوقراطي بمتوسط (3.81).

2. إن معلمي المرحلة الثانوية هم أكثر الفئات تقديراً للنمط القيادي الديمقراطي في حين أن معلمي المرحلة الابتدائية يرون أن النمط السائد هو النمط الترسلّي، وقد انخفضت متوسطات الاستجابات بالنسبة للنمط القيادي الأتوقراطي.
 3. أن المعلمين أكثر الفئات إدراكاً للنمط القيادي الديمقراطي، أو الترسلّي من المعلمات، وبمتوسطات عالية، في حين انخفضت قيم متوسطات الاستجابة بالنسبة لنمط القيادة الأتوقراطية.
 4. إن خبرة المعلمين ليس لها تأثير على الإحساس بالنمط القيادي الشائع في المدرسة.
- 4. العمر (2009)** دراسة بعنوان: "خصائص القيادة التحويلية لدى رؤساء الأقسام العلمية وعلاقتها بالروح المعنوية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على خصائص القيادة التحويلية لدى رؤساء الأقسام العلمية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية استخدم الباحث المنهج المسحي الارتباطي، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات، وأظهرت النتائج توافر محاور خصائص القيادة التحويلية لدى رؤساء الأقسام العلمية، وأن رؤساء الأقسام يطبقون محاور القيادة التحويلية، ووجود فروق دالة إحصائية بين اتجاهات أف ارد العينة حول خصائص القيادة التحويلية باختلاف متغيري (العمر، وسنوات الخدمة) وعدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) باختلاف متغير الرتبة العلمية.

الجانِب النظري

أولاً مفهوم التغيير التنظيمي:

يعتبر التغيير ظاهرة طبيعية تقوم على عمليات إدارية متعددة، ينتج عنها إدخال تطوير بدرجة ما على عنصر أو أكثر، ويمكن رؤيته كسلسلة من المراحل التي من خلالها يتم الانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع الجديد. ومن منظور الاقتراب التنظيمي للمنظمة، أي باعتبارها نظاماً يتكون من مجموعة أنظمة فرعية تتفاعل فيما بينها، وكونها تتواجد في نظام خارجي يتكون بدوره من أنظمة فرعية أخرى اشمل (اقتصادية، سياسية، اجتماعية...)، فإن أي تغيير يحصل في هذه الأنظمة ينعكس في تغيير المنظمة بالضرورة.

وتسعى المنظمات دوماً إلى الحفاظ على توازنها والتعايش مع بيئتها قدر المستطاع، ولكن قد يعترض مسيرتها بعض المعوقات التي تفرض عليها العمل على إجراء تغييرات مختلفة، سواء في أنماطها أو هيكلتها أو حتى أنشطتها، لهذا يتعين على المنظمات، من أجل ضمان

بقائها، أن تسعى دوما لفهم المحيط والتغيرات الحاصلة فيه ومحاولة وضع استراتيجيات للتأقلم معه. والفكرة المسيطرة في نظرية الإدارة الحديثة تتمثل في فهم وإدراك وخلق التغيير والتكيف معه، كما أن جوهر مهمة الإدارة اليوم أصبح يتمثل في استخدام المنطق والتنبؤ العلمي بدلا من الفوضى؛ حيث ينظر إلى التغيير الآن على أنه المفتاح الأساسي لنجاح المنظمات وتميزها تنافسيا (دافيد س ويلسون: إستراتيجية التغيير، 1995، ص21).

ويمكن تعريف التغيير التنظيمي باكثر من تعريف ولعل اهمها :

- التغيير التنظيمي هو "التحول من نقطة التوازن الحالية، إلى نقطة التوازن المستهدفة، وتعني الانتقال من حالة إلى أخرى في المكان والزمان" (عثمان فاروق السيد، 2000، ص9).
- التغيير التنظيمي هو "إحداث تعديلات في أهداف وسياسات الإدارة أو في أي عنصر آخر من عناصر العمل التنظيمي بهدف: ملائمة أوضاع التنظيم وأساليب عمل الإدارة وأنشطتها مع تغييرات وأوضاع جديدة في المناخ المحيط به، أو استحداث أوضاع تنظيمية وأساليب إدارية وأوجه نشاط جديدة تحقق للتنظيم سبق على التنظيمات الأخرى" (أحمد ماهر، 2000، ص432)
- التغيير التنظيمي هو "عملية مدروسة ومخططة لفترة زمنية طويلة عادة، وينصب على الخطط والسياسات أو الهيكل التنظيمي، أو السلوك التنظيمي، أو الثقافة التنظيمية وتكنولوجيا الأداء، أو إجراءات وظروف العمل وغيرها، وذلك بغرض تحقيق المواءمة والتكيف مع التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للبقاء والاستمرار والتطور والتميز" (ثابت عبد الرحمان إدريس، 2003، ص362).

ثانياً دواعي وأهداف التغيير التنظيمي:

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، والذي وصف بأوصاف شتى: اقتصاد المعرفة، الاقتصاد الرقمي، اقتصاد المعلومات ...، والتي انعكست بوضوح على قطاع الأعمال، لم يعد هناك مكان للتفسير التقليدي الذي يقوم على قرارات فردية يتخذها صاحب المنظمة (أو المدير)، حيث المعلومات كانت محدودة والأدوات والآليات متواضعة نسبياً والهيكل أقل بساطة، فالأسواق اليوم أصبحت مُعولمة، ودورات حياة المنتجات تقلصت، وظاهرة المنظمات العابرة للقارات تنامت (المنظمة الشبكة)، واتخاذ القرارات أصبح

يعتمد أكثر فأكثر على الأنظمة الخبيرة ... إلى غير ذلك من التحولات، وهذا يجعل من التغيير لا مناص منه.

- الحاجة إلى التغيير التنظيمي:

بصفة عامة الحاجة للتغيير في المنظمات خاصة العمومية منها، تظهر على الأقل لمواكبة الحركة الدائبة للتغيرات الاقتصادية وقوى المنافسة، فمن الضروري أن يتوافر لدى المنظمات الدافع الذاتي لإحداث التغيير، فإذا لم يعتقد أعضاؤها بحتمية التغيير فلن يتوافر لديهم الالتزام بنتائجه، وبالتالي لن ينجح برنامج التغيير في تحقيق أهدافه.

وتكمن أهمية التغيير في كونه بات من أهم متطلبات التقدم والتطور لمنظمات اليوم، ولم يعد ينظر إليه كوسيلة تستخدمها بعض المؤسسات تبعا لظروف معينة، التي ما إن تمر حتى تعود كل الجهود المبذولة إلى حالة الركود والاستقرار، فما يمكن ملاحظته في الوقت الراهن من تنافس كبير بين المنظمات لتحقيق الاستقرار والنجاح، وهو ما أدى بها إلى حركة دائبة لا تهدأ مع التغيير والتطوير، لأن الصفة والسمة المشتركة بين المنظمات المعاصرة، هي ضرورة التغيير والتطوير لمواكبة التغيرات المختلفة في محيطها الخارجي.

وتتولد الحاجة إلى التغيير التنظيمي نتيجة العوامل التالية:

يمكن القول أن العولمة تؤسس لحكم شمولي يسود العالم في جميع ميادين الحياة ويساعدها على ذلك تفوقها التكنولوجي والمعلوماتي من خلال النمو المتسارع والانفجار الكمي والنوعي للمعلومات والمعرفة (The knowledge explosion) وظهور حدة المنافسة على الإنتاجية والنوعية، وزيادة حدة المنافسة الخارجية خاصة في ظل ما يطلق عليه بالعولمة وانفتاح الأسواق على بعضها، وانضمام الكثير من الدول للمنظمة العالمية للتجارة (OMC). (الطيب ولد لعروسي ، ص112).

- أهداف التغيير التنظيمي:

لابد وأن يكون للتغيير المخطط والمدرس أهداف محددة يسعى إلى تحقيقها، وبصفة عامة فإن أهداف التغيير تتلخص في الآتي:

- الارتفاع بمستوى الأداء وتحقيق مستوى عالي من الدافعية ودرجة عالية من التعاون، وأساليب أوضح للاتصال وخفض معدلات الغياب ودوران العمل والحد من الصراع وتحقيق التكاليف المنخفضة.
- إحياء الركود التنظيمي وتجنب التدهور في الأداء، وتحسين الفعالية من خلال تعديل التركيبة التنظيمية.
- التخلص من البيروقراطية والفساد الإداري.
- خلق اتجاهات إيجابية نحو الوظيفة خاصة العمومية منها وتنمية الولاء لدى العاملين.
- تخفيض التكاليف من خلال الكفاءة وفعالية الأداء وحسن استخدام الموارد البشرية للألات المتاحة، والموارد، والطاقة، ورأس المال.
- زيادة قدرة المنظمة على الإبداع والتعلم.
- بناء محيط محابي للتغيير والتطوير والإبداع.
- تطوير قيادات قادرة على الإبداع وراغبة فيه.
- خلق اتجاهات إيجابية نحو الوظيفة العامة وتنمية الولاء لدى العاملين.
- تحسين الانطباع الذهني لدى الرأي العام عن المنظمة.
- زيادة مقدرة المنظمة على التعامل والتكيف مع البيئة المحيطة بها وتحسين قدراتها على البقاء والنمو.

ومنه يمكن القول أنه من المهم أن تطور كل منظمة قدرتها على التكيف مع البيئة بدافع التعامل معها، وهذا ما يجعل من التغيير يتطلب إدارة خاصة في المنظمة لتطوير وتنمية حوافز عمالها، وبالتالي تطوير وتنمية كفاءتها الكلية، وهذا ما يسمى "بالمنظمة المتفاعلة" (سعيد يس عامر ، 1992، ص37).

ثالثاً مراحل عملية التغيير التنظيمي:

تمر عملية التغيير التنظيمي بالمراحل الآتية:

أولاً: مرحلة تحفيز الفرد أو مجموعة الأفراد للتخلي عن القيم والعادات والآراء و الممارسات القديمة من خلال التهيئة نفسياً للتغيير، وبذلك يحقق الخروج من حالة الاستقرار ويحدث في هذه المرحلة ما يأتي:

1. خلق شك في صحة الممارسات والعادات والقيم والآراء والسلوك السابق من خلال

إثبات عدم دقة الأدلة والبراهين التي تؤيد سلامتها أو صحتها.

2. خلق شعور بالذنب وتوليد القلق والخوف من الاستمرار في السلوك نفس هو كذلك الممارسات والآراء والمبادئ السابقة.

3. تكوين شعور لدى الفرد أو مجموعة الأفراد بأن قبولهم للتغيير سيوفر لهما لاطمئنان نفسي.

ثانياً: مرحلة التغيير :ويكون الفرد في هذه المرحلة مستعداً لقبول التغيير، ولذلك يزود بالمعلومات والبيانات التي تستهدف بطريقة وبالممارسات والسلوك والمبادئ والقيم والآراء الجديدة، كما يدرّب أيضاً الفرد على الأنماط والأساليب الجديدة.

ثالثاً: مرحلة خلق حالة الاستقرار الجديد :إن الفرد بعد التأكد من قبوله للتغيير الذي تم من خلال المرحلة الثانية سيكون في حالة استقرار ذهني، وتتضمن هذه المرحلة ما يأتي:

1. توليد شعور لدى الفرد بأن الحالة الجديدة أصبحت جزءاً من هوانها مناسبة له.

2. التأكد من أن الفرد قد بدأ بتطبيق الحالة الجديدة، ولأنها أصبحت تكتسب أهمية خاصة في علاقاتهم بزملائهم.

ساتهو في طريقة أدائها للعمل (موسى غانم فنجان، 1990، ص 333)

القيادة التحويلية

المفهوم:

يعد مفهوم القيادة التحويلية من المفاهيم الحديثة في الفكر الإداري حيث ظهر في أواخر السبعينات من القرن الماضي على يد بيرنز في كتابه "القيادة"، والذي أكد فيه بيرنز على أن أحد الرغبات العالمية الملحة في العصر الحالي تتمثل في الحاجة الشديدة إلى قيادة ابتكاريه مؤثرة تحل محل القيادة التقليدية والتي تعتمد على تبادل المنفعة، ومن ثم فهي علاقة غير ثابتة وغالباً لا تستمر طويلاً (العمرى، 2004م: 27) .

لذلك فقد ركز بيرنز على القيادة التحويلية التي يسعى القائد من خلالها إلى الوصول إلى الدوافع الكامنة والظاهرة لدى المرؤوسين التابعين له . وقد شهدت القيادة التحويلية تطوراً ملحوظاً من خلال إسهامات باس عندما وضع نظرية منهجية للقيادة التحويلية، ووضع لها نماذج ومقاييس لقياس عوامل السلوك القيادي وهو ما يعرف بمقياس (MLQ) الذي تضمن ثلاثة عناصر للقيادة التحويلية هي الكاريزما والتشجيع الإبداعي والاهتمام بالفرد. ثم أضاف باس في عام 1990م مكوناً رابعاً أطلق عليه الدافعية المستوحاة Motivation Inspirational وفي عام 1993 قدم كل من باس وأفوليو نموذجاً أكثر حداثة للقيادة

التحويلية والإجرائية، يتضمن سبعة عناصر: ثلاثة منها تحدد القيادة الإجرائية، والأربعة الأخرى تحدد القيادة التحويلية (الهاللي، 2001م: 19)

ويقوم هذا النمط القيادي على إدراك الحاجات الظاهرة والكامنة للمرؤوسين والعمل على إشباع تلك الحاجات واستثمار أقصى طاقات المرؤوسين بهدف تحقيق تغيير مقصود (الغامدي، 1421هـ: 72).

ومن هذا المنطلق فإن القائد التحويلي يسعى إلى زيادة وعي مرؤوسيه باحتياجاتهم، وتحويل هذا الوعي بالاحتياجات إلى آمال وتوقعات، ومن ثم تتولد لديهم الدافعية لإشباع حاجاتهم فيما يتعلق بإدراك وتحقيق الذات في حياتهم العملية (Devanna & Tichy, 1990: 187). أن القيادة التحويلية تعني مدى سعي القائد الإداري إلى الارتقاء بمستوى مرؤوسيه من أجل الإنجاز والتطوير الذاتي والعمل على تنمية وتطوير الجماعات والمنظمة ككل (الهواري، 1996م: 31).

يعرف بيرنز القيادة التحويلية بأنها تفاعل بين القادة والمرؤوسين يؤدي إلى رفع التحفيز والنضج إلى أعلى المستويات وتجاوز المصالح الشخصية إلى المصلحة العامة (الغامدي، 1421هـ: 15).

عناصر القيادة التحويلية

تشتمل سلوكيات القيادة التحويلية عند باس على أربعة عناصر أطلق عليها (Four I's) حيث يبدأ كل حرف منها بالحرف اللاتيني وهي:

1. التأثير الكرزماطيكي أو الجاذبية القيادية : (Influence Idealized)

يسلك القادة وفقاً لهذه الخاصية طريقة تجعل منهم نموذجاً يحاكيه الآخرون مع مرور الوقت ، فيصبحوا أهلاً للإعجاب والاحترام والثقة ، ومن الأشياء التي يفعلها القادة حتى يتصفوا بالمثالية أن يأخذوا في اعتباراتهم حاجات الآخرين وإيثارها على حاجاتهم الفردية وأن يكونوا على استعداد للتضحية بالمكاسب الشخصية لصالح الآخرين وأن يشارك القادة في الأخطار التي يتعرض لها الأتباع وأن يكونوا متوافقين وليسوا متسلطين في تصرفاتهم ويتمسكوا بالمعايير الأخلاقية والسلوكيات المعنوية العالية .وأن يتفادوا استخدام القوة من أجل تحقيق مصالح شخصية ، بل يستخدموا القوة التي بحوزتهم لتحريك الأفراد والجماعات لتحقيق رسالتهم ورؤيتهم ومتى ما توفرت هذه الصفات المثالية ومع مرور

الوقت يعمل التابعين على محاكاتهم ، وتصبح أهداف هؤلاء التابعين ذات معنى أكبر فيعملون بأقصى طاقاتهم (أفوليو ، 2003 : 2-73).

2. الدفع والإلهام أو التحفيز الملهم : (Motivation Inspirational)

يتصرف القادة التحويلين وفق هذه الخاصية بطرق تعمل على تحفيز وإلهام أولئك المحيطين بهم وذلك بإعطاء المعنى والتحدى لما يقوم به رؤوسهم وتغليب روح الجماعة، وإظهار الحماس والتفاؤل وجعل التابعين يركزون ويفكرون في حالات مستقبلية جذابة ومتعددة . وتحفيزهم على دراسة بدائل مختلفة جداً ومرغوبة . كذلك إتاحة الفرصة لهم في المشاركة في تحقيق الأهداف المشتركة وفي سبيل ذلك فهو يستخدم الرموز والشعارات لتوجيه الجهود ، ويوضح توقعاته العالية من تابعة (العامدي ، 1421 : 8-3).

3. التشجيع الإبداعي: (Simulation Intellectual)

يتصرف القادة بطريقة تجعلهم يحركون جهود أتباعهم لكي يكونوا مجددين ومبتكرين وذلك بزيادة وعي التابعين بحجم التحديات وتشجيعهم على تبني وخلق مداخل وطرق جديدة لحل المشاكل ، وتناول المواقف القديمة بطرق ووجهات نظر جديدة . ووفقاً لهذه الخاصية فإن القادة التحويلين يتجنبون النقد العام لأي عضو في المجموعة في حالة حدوث خطأ . ويستحثون الأعضاء على تقديم أفكار جديدة وتجريب مناهج جديدة ولا يعرضون أفكارهم للنقد أبداً. وفي المقابل يستحث التابعين القائد على إعادة التفكير حول آرائه وافتراضاته ومبادراته ، فلا يوجد شيء ثابت وصحيح دائماً لا يمكن تحديه وتغييره والاستغناء عنه أو حتى إزالته (أفوليو، 2003: 74)

4. الاهتمام الفردي أو مراعاة مشاعر الأفراد: (Individualized Consideration)

وفقاً لهذه السمة يعطي القائد التحويلي اهتماماً خاصاً بحاجات كل فرد لتطويره والارتقاء بمستوى أدائه ونموه . فيعمل كمدرّب وناصح وصديق وموجه ويهتم بالنواحي الشخصية لكل منهم . وخلق فرص جديدة لتعليمهم مع الأخذ في الاعتبار الفروق الفردية فيما بينهم بالنسبة لحاجاتهم ورغباتهم ، والنظر إليهم كأشخاص كاملين بدلاً من النظر إليهم كونهم رؤوسين أو عمال ، كما يجب على القائد أن يكون مستمعاً جيداً ويعطيهم الثقة والاطمئنان إذا ما أرادوا قول شيء، ويقوم القائد أيضاً وفق هذه الخاصية بتفويض المهام

كوسيلة لتنمية الأتباع وهذا التفويض يتم بموجب مراقبة للتعرف على ما إذا كان التابعين يحتاجون إلى توجيه إضافي أو تقييم (أفوليو ، 2003 : 76).

خصائص القائد التحويلي

لكي يستطيع القائد التحويلي إدارة التغيير وتحويل منظمته نحو الأفضل فإنه ينبغي أن يحوز على عدد من الخصائص منها ما يلي (العمرى ، 2004م:33):

1. القائد التحويلي هو شخص قادر على خلق رؤية ورسالة للمنظمة وإيصال هذه الرؤية بطريقة تستثير وتدفع المرؤوسين لاعتناقها .
2. يرى القائد التحويلي أن المبرر من وجوده هو نقل الناس نقلة حضارية، فهو يتمتع بثقة ذاتية عالية، ويتمتع بعوي خال من الصراعات الداخلية .
3. للقائد التحويلي حضور واضح، ونشاط بدني متفاعل، حيث يشارك الناس مشاكلهم، ويقدم لهم الحلول المناسبة .
4. يستطيع القائد التحويلي التعامل مع الغموض والمواقف المعقدة.
5. يسعى القائد التحويلي إلى الوصول بمرؤوسيه إلى تحقيق انتاجية عالية تفوق الأهداف وتفق ما هو متوقع منهم ومن المنظمة.
6. القائد التحويلي عنصر تغيير ومحِب للمخاطر المحسوبة ولا يحب الاستقرار الذي لا يؤدي إلى التطوير .

التحديات التي تواجه القيادات التحولية في المنظمات

في ظل التقدم العلمي والتطور التقني فرضت التحولات العالمية أمام القيادات التحولية، العديد من التحديات التي أوجبت على هؤلاء القادة مواجهتها بحكمة وبعد نظر، وقد حدد (عبد الحميد 1995م: 235-241) تلك التحديات فيما يلي :

1. المنافسة: ويعد عنصر المنافسة من أهم التحديات التي أفرزتها التغييرات العالمية ، وبالتالي أصبح على كل المنظمات أن تهيء نفسها للسيطرة على أكبر مساحة من السوق . وذلك من خلال العمل على خفض التكلفة إلى أقل حد ممكن، ومن هنا أصبح على القيادات التحولية للتغلب على تحد المنافسة العمل على الاحتفاظ بموقعها في السوق وتتميته ، وتأكيد في مواجهة كل التحديات والمتغيرات ، وذلك عن طريق البحث والتطوير الذي يؤدي إلى التميز والتفوق بإعتباره السبيل الوحيد للبقاء في وجه المنافسة.

2. **العولمة** : أدى التقدم التكنولوجي السريع في المعلومات والاتصالات ، إلى أن أصبح العالم أشبه ما يكون بقرية محدودة الأبعاد ، وهكذا تحول العالم إلى كيان واحد صغير ، خاصة من حيث الاتصالات والمعاملات المالية والتجارية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية ، ولمواجهة هذا التحدي فإن على القيادات الإدارية أن تستعد لإستيعاب ومواجهة تحدي العولمة ، وذلك من خلال إحداث التحول اللازم لتحقيق فرصة التعايش في مناخ شديد المنافسة ، ومنفتح في نفس الوقت . إن القيادات العالمية في تعاملها مع العولمة . تحاول الإسراع في أداء أعمالها في أقل وقت ممكن ، وتسعى لتعظيم الفائدة من الإمكانيات المتاحة لها ، وتخفيض التكاليف، واستثمار الأموال المعطلة.

3. **القدرة على الاستخدام الأمثل للموارد**: تصبح الحاجة ماسة بشكل أكبر إلى استخدام الموارد المتاحة بشكل أمثل ، عندما تسود المنافسة وعدم الاستقرار، ويعد ذلك أحد التحديات التي تواجه القيادات الإدارية العالمية التحويلية ، وهنا يجب البحث عن الحلول المثلى للمشكلات ومحاولة تطبيقها ، وذلك بخلاف المنهج التقليدي الذي يبحث عن الحلول لمناسبة . فعلى القيادات الإدارية عدم ترك أي فرصة تضيع ، وعدم تبديد أي مورد ، أو السماح بأي هدر ، مع التأكيد على ضرورة معاملة الوقت كأحد الموارد التي يجب المحافظة عليها .

4. **الجودة الشاملة**: لقد أصبحت الجودة في السلعة أو الخدمة هي مقياس التقدم والتميز والازدهار عند الكثير من المنظمات ، كما أصبحت الجودة سلاح المفاضلة على المستوى العالمي ، خاصة في المناقصات ، وعقد الصفقات ، وعند المفاوضة للانضمام إلى الاتفاقيات العالمية . وقد أصبحت الجودة أيضاً هدفاً لكل المنظمات ، لكي تتجاوز بمنتجاتها الحدود الجغرافية ، ومن هنا بدأ القادة الإداريون التحويليون يسعون للحصول على شهادة الأيزو المختلفة.

5. **التحديات التكنولوجية** : تشكل التكنولوجيا ومنتجاتها الحديثة، أحد أكبر التحديات التي تواجه القيادات الإدارية التحويلية في العصر الحاضر ، وذلك لمعرفة مدى قدرة تلك القيادات على استخدام وتبني تلك الآلات والتقنيات واستخدامها الأمثل ، وتوظيفها لتطوير الإنتاج والمنتجات ، وتخفيض التكلفة وزيادة الجودة، إن القيادات الإدارية تدرك بان التغيير والتطوير التكنولوجي ، هو أحد مفاتيح البقاء والاستمرارية،

لأنها تحقق عدداً من المميزات الهائلة ، كتخفيض الوقت اللازم للإنتاج ، وتخفيض التكلفة ، وإحلال العمالة الماهرة محل الأقل مهارة ، وتطوير المنتجات بابتكار أفكار حديثة لتطويرها ، وتبقى تحديات التكنولوجيا من أهم التحديات التي تواجه القيادات الإدارية التحويلية ، لأنها تؤثر على أساليب وطرق الإدارة ، وعلى معايير التقييم ، وعلى دورة المنتجات ، وعلى الاستراتيجيات المتبعة في المنظمة ، وكذلك إدارة الموارد البشرية ، وعلى تكامل المشروع.

6. **اتخاذ القرار في عالم متغير:** إن اتخاذ القرار في هذا العصر يتسم بأنه يتم في عالم متغير غير مستقر ، مما يجعل التحدي أمام القيادات الإدارية متوقف على مدى قدرتهم على العمل في ضوء رؤية مستقبلية واضحة ، وآلية واستراتيجية ملائمة ، بحيث يمكن من خلالها التعامل مع التحديات بشكل أفضل . إن التحدي أمام القيادات الإدارية في هذه الحال لا يتوقف فقط على اتخاذ القرار إنما أيضاً على مدى توافق القرار مع توجهات القيادات ، والخطة التي وضعوها للمنظمة ، والمتمثلة في الرؤية والرسالة والأهداف والاستراتيجيات

الانتقال بالمؤسسات التربوية إلى القيادة التحويلية (نموذج كوتر)

أهم نماذج الانتقال بالمؤسسات التربوية إلى نماذج القيادة التحويلية هو نموذج كوتر (Kotter، 1995) والمكون من ثماني خطوات تتركز في الشعور بإلحاح عملية التحول نحو القيادة التحويلية، وإنشاء تحالف قوي لدعم التحول، ووضع الرؤية والرسالة والهدف، وإيصال الرؤية إلى جميع الأطراف المعنية، وتمكين الآخرين من أجل تنفيذ الرؤية، والتمكين، يضاف إلى ذلك وضع خطة قصيرة الأمد لتنفيذ التغيير، وتوطيد التحسينات وتعزيز الرغبة في التغيير. ويضيف أن أي برنامج تغييرى يتطلب منذ بدايته وحتى نهايته أن يشعر القائمون عليه بالتحفيز، مع إضفاء الطابع المؤسسي على النهج الجديد، ففي هذه المرحلة يجب التأكد من أن السلوكيات الجديدة تضرب بجذورها في ثقافة المنظمة. (الغامدي، أحمد. 2002: ص19-39).

علاقة القيادة التحويلية بالمجال الإداري في الجامعات

لقد تناول كثير من الباحثين الأجانب في السنوات القليلة الماضية تطبيقات الإدارة التحويلية في المجال الجامعي إلا أن كلاً منهم لم يركز على جانب معين دون الجوانب الأخرى فمنهم من ركز على دور عمداء الكليات ،ومنهم من ركز على مواقع إدارية أخرى كمديري

الادارات ورؤساء الأقسام، ومنهم من اكتفى بتقديم مناقشة عامة لطبيعة القيادة التحويلية وعلاقتها بالمجال التربوي وإذا ما تناولنا الجانب الأول والمتعلق بتطبيقات الإدارة التحويلية على الأدوار التي يقوم بها عمداء الكليات، نجد أن هناك عدداً كبيراً من المصادر تؤكد على سبل وتدافع عن رغبة عمداء الكليات في أن يصبحوا قادة تحويليين، والواقع أن معظم هذه المصادر تتبنا دفاعها عن هذه الرؤية التي تؤكد أن مديري المؤسسات التعليمية كما يفترض ان يكونو أو يجب أن يكونوا قادة ولكن بصورة تختلف عن النماذج القديمة للقيادة التي لم تعد تناسب ظروف العصر الحالي، أي أنهم يجب أن يصبحوا قادة تحويليين. (الهاللي الهاللي، 2001: 18-19)

الدراسة الميدانية

أولاً :- الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية

يهدف هذا المبحث إلي معرفة الخطوات التي اتبعها الباحث في سبيل إجراء الدراسة الميدانية، ولقد تم تحديد هذه الخطوات في الآتي :

أولاً- فرضيات الدراسة:- تتمثل فرضيات الدراسة في الفرضيات التالية :-

الفرضية الرئيسية :- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات القيادة التحويلية المتمثلة في (التأثير المثالي (الكارزماتية) ، الاستشارة الفكرية ، الاعتبارية الفردية و التحفيز

على التغيير التنظيمي

الفرضيات الفرعية:-

الفرضية الفرعية الأولى :- يوجد ارتفاع في مستوى تطبيق مكونات القيادة التحويلية في الإدارة العامة بجامعة الزاوية

الفرضية الفرعية الثانية :- يوجد ارتفاع في مستوى تطبيق مكونات التغيير التنظيمي بالإدارة العامة بجامعة الزاوية

ثانياً - بيئة ومجتمع وعينة الدراسة :-

بيئة الدراسة:- تتمثل بيئة الدراسة في الإدارة العامة بجامعة الزاوية. جامعة الزاوية هي إحدى الجامعات الحكومية المنتشرة في ربيع ليبيا. تأسست سنة 1988 بناءً علي قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (35) ،وهي عضو في اتحاد الجامعات العربية، واتحاد الجامعات الأفريقية، واتحاد الجامعات الإسلامية ، تضم الجامعة 23 كلية موزعة في مدن: الزاوية، العجيلات، زوارة، شاملة لتخصصات الآداب، وإعداد المعلمين، و التربية

البدنية، والقانون، والاقتصاد، والعلوم، والبيطرية والعلوم الزراعية، والهندسة، والطب البشري، وطب الأسنان، والصيدلة، والتقنية الطبية، والصحة العامة، وتقنية المعلومات، وتقوم الجامعة بإداراتها وكلياتها حالياً على مباني ومنشآت تعليمية حديثة بالمدينة جامعية التي تقع على بعد ستة كيلومترات جنوبي مدينة الزاوية، وهي تتربع على حوالي مئة هكتار مربع، وقد روعيت في مباني هذه المدينة جمالية التصميم الداخلي والخارجي، يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة 2981 عضو هيئة تدريس منهم (2827) وطنيين و (154) من المغتربين. ويبلغ عدد الموظفين 2400 موظفاً و فنياً و 1900 عنصر من افراد الحرس الجامعي.

مجتمع الدراسة:- يمتثل مجتمع الدراسة في رؤساء الوحدات والمكاتب الاقسام والمدراء بالإدارة العامة بجامعة الزاوية والذين عددهم (65) .

ثالثاً - أداة جمع البيانات

اعتمد الباحث على استمارة الاستبيان للحصول على البيانات التي تساعده على اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة حيث قام بتصميم استمارة استبيان. وللتحقق من صدق استمارة الاستبيان تم استخدام طريقة صدق المحتوى بأسلوب صدق المحكمين (Construct Validity) حيث تم عرض استمارة الاستبيان على نخبة من المتخصصين في علم الإدارة وبعد أن تم جمع آراء وملاحظات جميع هؤلاء المتخصصين على فقرات استمارة الاستبيان تم إجراء التعديلات اللازمة سواء بالحذف أو الإضافة في الفقرات حتى تم التوصل إلى الصورة التي أعدت للتطبيق. وبعد التحكيم أصبحت استمارة الاستبيان تضم ثلاث مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي كالآتي :-

المجموعة الأولى:- وتضم 5 أسئلة شخصية وتشمل العمر والمرتبة الوظيفية والمؤهل العلمي وسنوات الخدمة وسنوات الخبرة

المجموعة الثانية:- وتشمل 29 عبارة حول مكونات القيادة التحولية.

المجموعة الثالثة:- وتشمل 24 عبارة حول مكونات التغيير التنظيمي.

وبعد عملية التحكيم قام الباحث بتوزيع استمارات الاستبيان على جميع المدراء بالإدارة العامة بجامعة الزاوية والذين عددهم (65). وبعد فترة زمنية تم الحصول على عدد 60 استمارة استبيان من الاستمارات الموزعة لعدم وجود استجابة. والجدول رقم (1) يبين عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها .

جدول رقم (1) الاستثمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

| الموزع | المسترجع | نسبة المسترجع % |
|--------|----------|-----------------|
| 65 | 60 | 92% |

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة المسترجع الكلية 92% من جميع استثمارات الاستبيان الموزعة وهي نسبة كبيرة

رابعاً :- الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات.

1- اختبار كرونباخ ألفا (α) للصدق والثبات

اختبار كرونباخ ألفا (α) هو اختبار يبين مصداقية إجابات مفردات العينة على عبارات الاستبيان المقاسة بمقياس واحد ، حيث كلما كانت قيم معامل كرونباخ ألفا كبيرة أكبر من (0.60) فيدل على مصداقية إجابات مفردات العينة. (البياتي: 2005 : 49،

2- التوزيع النسبي يستخدم أسلوب التوزيع النسبي لوصف طبيعة إجابات

مفردات العينة عن سؤال معين، فإذا كان المقياس المستخدم هو مقياس

خماسي يتم الوصف كآتي: (رزق الله : 158، 2002)

أ- إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (غير موافق بشدة) يشير إلى أن درجة الموافقة منخفضة جداً .

ب- إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (غير موافق) يشير إلى أن درجة الموافقة منخفضة.

ت- إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (موافق إلى حد ما) يشير إلى أن درجة الموافقة متوسطة.

ث- إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (موافق) يشير إلى أن درجة الموافقة عالية.

ج- إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (موافق بشدة) يشير إلى أن درجة الموافقة عالية جداً.

لذلك يستخدم هذا الأسلوب لوصف إجابات مفردات عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات الاستبيان.

3- اختبار ولكوكسون حول المتوسط (Wilcoxon on - test)

يستخدم اختبار ولكوكسون لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط مجتمع الدراسة (μ) إذا كانت بيانات عينة الدراسة وصفية قابلة للترتيب أو كمية ولا تتبع التوزيع الطبيعي لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من عبارات الاستبيان. (عاشور وأبو الفتوح: 1995، 29)

4- اختبار Z حول المتوسط يستخدم اختبار Z حول المتوسط لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط المجتمع إذا كانت بيانات العينة كمية وحجم العينة كبير. لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار الفرضيات الفرعية للدراسة. (البلداوي: 1997، 332)

5- معامل الارتباط (بيرسون) يستخدم هذا المعامل لتحديد نوع ودرجة العلاقة بين ظاهرتين كمية وكلاهما تتبع التوزيع الطبيعي (داود: 2004، 15)

ثانياً:- تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (2)

جدول رقم(2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

| الإجابة | غير موافق بشدة | غير موافق | موافق إلى حد ما | موافق | موافق بشدة |
|---------|----------------|-----------|-----------------|-------|------------|
| الدرجة | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |

من خلال الجدول رقم (2) يكون متوسط درجة الموافقة (3). فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنوياً عن (3) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة. أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنوياً عن (3) فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنوياً عن (3) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنوياً عن (3) أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) Statistical Package for (Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي:

أولاً :- نتائج اختبار كرونباخ ألفا (α) للصدق والثبات

من أجل اختبار مصداقية إجابات مفردات العينة على عبارات الاستبيان فقد تم استخدام معامل ألفا (α) فوجد أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) لكل مجموعة من العبارات كما بالجدول رقم (3)

جدول رقم (3) نتائج اختبار كرونباخ ألفا

| م | المجموعة | عدد العبارات | قيمة معامل ألفا |
|----|---------------------------------------|--------------|-----------------|
| 1 | التأثير المثالي (الكارزمانية) | 7 | 0.850 |
| 2 | الاستشارة الفكرية | 8 | 0.806 |
| 3 | الاعتبارية الفردية | 8 | 0.899 |
| 4 | التحفيز | 6 | 0.942 |
| 5 | مكونات القيادة التحويلية | 29 | 0.957 |
| 6 | التغير والتطوير في الأفراد | 5 | 0.802 |
| 7 | التغيير والتطوير في الهيكل التنظيمي | 7 | 0.868 |
| 8 | التغيير والتطوير في الثقافة التنظيمية | 5 | 0.618 |
| 9 | التغير في المهام وتصميم العمل | 7 | 0.902 |
| 10 | مكونات التغير والتطوير التنظيمي | 24 | 0.939 |

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور أكبر من (0.60) وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين إجابات مفردات العينة على كل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور في استمارة الاستبيان. مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها.

ثانياً: - خصائص مفردات عينة الدراسة

1- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب العمر

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المنوي لمفردات عينة الدراسة حسب العمر

| العمر | العدد | النسبة % |
|-------------------------|-------|----------|
| من 20 إلى أقل من 30 سنة | 12 | 20.0 |

| | | |
|----------------------|----|-------|
| من 30 إلى أقل 40 سنة | 21 | 35.0 |
| من 40 إلى أقل 50 سنة | 27 | 45.0 |
| المجموع | 60 | 100.0 |

من خلال الجدول رقم(4) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة أعمارهم من 40 إلى أقل 50 سنة ويمثلون نسبة (45%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم يليهم ممن أعمارهم من 30 إلى أقل 40 سنة ويمثلون نسبة (35%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن أعمارهم من 20 إلى أقل من 30 سنة ويمثلون نسبة (20%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

2- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المرتبة الوظيفية

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المرتبة الوظيفية

| المرتبة الوظيفية | العدد | النسبة % |
|------------------|-------|----------|
| الثامنة | 27 | 45.0 |
| التاسعة | 20 | 33.3 |
| العاشر | 7 | 11.7 |
| الحادية عشر | 6 | 10.0 |
| المجموع | 60 | 100.0 |

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة مرتبتهم الوظيفية الثامنة ويمثلون نسبة (45%) من جميع مفردات عينة الدراسة تم يليهم ممن مرتبتهم الوظيفية التاسعة ويمثلون نسبة (33.3%) من جميع مفردات عينة الدراسة تم يليهم ممن مرتبتهم الوظيفية العاشر ويمثلون نسبة (11.7%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن مرتبتهم الوظيفية الحادية عشر ويمثلون نسبة (10%) من جميع مفردات العينة.

3- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

| المؤهل العلمي | العدد | النسبة % |
|-------------------|-------|----------|
| ثانوي | 1 | 1.7 |
| دبلوم بعد الثانوي | 6 | 10.0 |
| بكالوريوس | 41 | 68.3 |
| دراسات عليا | 12 | 20.0 |
| المجموع | 60 | 100.0 |

من خلال الجدول (6) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (68.3%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية دراسات عليا ويمثلون نسبة (20%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، ثم ممن مؤهلاتهم العلمية دبلوم بعد الثانوي ويمثلون نسبة (10%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، والباقي ممن مؤهلاتهم العلمية ثانوي ويمثلون نسبة (1.7%) من جميع مفردات عينة الدراسة

4- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخدمة

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخدمة

| سنوات الخدمة | العدد | النسبة % |
|-------------------|-------|----------|
| من 1 إلى 5 سنوات | 12 | 20.0 |
| من 6 إلى 10 سنوات | 27 | 45.0 |
| من 11 إلى 15 سنة | 10 | 16.7 |
| من 16 إلى 20 سنة | 3 | 5.0 |
| من 21 إلى 25 سنة | 8 | 13.3 |
| المجموع | 60 | 100.0 |

من خلال الجدول رقم(7) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خدمتهم من 6 إلى 10 سنوات ويمثلون نسبة (45%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم يليه ممن سنوات خدمتهم من 1 إلى 5 سنوات ويمثلون نسبة (20%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم يليه ممن سنوات خدمتهم من 11 إلى 15 سنة ويمثلون نسبة (16.7%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم يليه ممن سنوات خدمتهم من 21 إلى 25 سنة ويمثلون نسبة (13.3%) من جميع مفردات عينة الدراسة ت والباقي ممن سنوات خدمتهم من 16 إلى 20 سنة ويمثلون نسبة(5%) من جميع مفردات عينة الدراسة .

1- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

| سنوات الخبرة | العدد | النسبة % |
|-------------------|-------|----------|
| من 1 إلى 5 سنوات | 23 | 38.3 |
| من 6 إلى 10 سنوات | 11 | 18.3 |
| من 11 إلى 15 سنة | 15 | 25.0 |
| من 16 إلى 20 سنة | 3 | 5.0 |
| من 21 إلى 25 سنة | 8 | 13.3 |
| Total | 60 | 100.0 |

من خلال الجدول رقم(8) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم من سنة إلى 5 سنوات ويمثلون نسبة (38.3%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من 11 إلى 15 سنة ويمثلون نسبة (25%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من 6 إلى 10 سنوات ويمثلون نسبة (18.3%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من 21 إلى 25 سنة ويمثلون نسبة (13.3%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن سنوات خبرتهم من 16 إلى 20 سنة ويمثلون نسبة (5%) من جميع مفردات عينة الدراسة

اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

لاختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بأثر مستويات مكونات القيادة التحويلية على مستوى التغير والتطوير التنظيمي تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) على متوسطات إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بمستويات مكونات القيادة التحويلية ومتوسطات إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى التغير التطوير التنظيمي فكانت النتائج كما في الجدول رقم (27) حيث كانت

الفرضية الصفرية :- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى مكون القيادة التحويلية على مستوى التغير والتطوير التنظيمي

مقابل الفرضية البديلة :- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى مكون القيادة التحويلية على مستوى التغير والتطوير التنظيمي

جدول رقم (26) نتائج اختبار أثر مستويات مكونات القيادة التحويلية على مستوى التغير والتطوير التنظيمي

| م | البيان | قيمة معامل الارتباط | الدلالة المحسوبة | نسبة الأثر % |
|---|--|---------------------|------------------|--------------|
| 1 | أثر مستوى مكون التأثير المثالي (الكارزمانية) على مستوى التغير التنظيمي | 0.285 | 0.035 | 8.12 |
| 2 | أثر مستوى مكون الاستشارة الفكرية على مستوى التغير التنظيمي | 0.254 | 0.038 | 6.45 |
| 3 | أثر مستوى مكون الاعتبارية الفردية على مستوى التغير التنظيمي | 0.406 | 0.001 | 16.48 |
| 4 | أثر مستوى مكون التحفيز على مستوى التغير التنظيمي | 0.308 | 0.017 | 9.49 |
| 5 | أثر مستوى القيادة التحويلية على مستوى التغير التنظيمي | 0.276 | 0.033 | 7.62 |

من خلال الجدول رقم (26) نلاحظ أن

1. قيمة معامل الارتباط لأثر مستوى مكون التأثير المثالي (الكارزمانية) على مستوى التغير التنظيمي (0.285) بدلالة معنوية (0.035) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على وجود أثر طردي (موجب) ذو دلالة إحصائية لمستوى مكون التأثير المثالي (الكارزمانية) على مستوى التغير التنظيمي حيث أن 8.12% فقط من التغير

في مستوى التغيير التنظيمي يعود إلى التغيير في مستوى مكون التأثير المثالي (الكارزمانية) إذا لم يتأثر مستوى التغيير التنظيمي إلا بمستوى مكون التأثير المثالي (الكارزمانية).

2. قيمة معامل الارتباط لأثر مستوى مكون الاستشارة الفكرية على مستوى التغيير التنظيمي (0.254) بدلالة معنوية (0.038) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على وجود أثر طردي (موجب) ذو دلالة إحصائية لمستوى مكون الاستشارة الفكرية على مستوى التغيير التنظيمي حيث أن 6.45% فقط من التغيير في مستوى التغيير التنظيمي يعود إلى التغيير في مستوى مكون الاستشارة الفكرية إذا لم يتأثر مستوى التغيير التنظيمي إلا بمستوى مكون الاستشارة الفكرية.

3. قيمة معامل الارتباط لأثر مستوى مكون الاعتبارية الفردية على مستوى التغيير التنظيمي (0.406) بدلالة معنوية (0.001) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على وجود أثر طردي (موجب) ذو دلالة إحصائية لمستوى مكون الاعتبارية الفردية على مستوى التغيير التنظيمي حيث أن 16.48% من التغيير في مستوى التغيير التنظيمي يعود إلى التغيير في مستوى مكون الاعتبارية الفردية إذا لم يتأثر مستوى التغيير التنظيمي إلا بمستوى مكون الاعتبارية الفردية.

4. قيمة معامل الارتباط لأثر مستوى مكون التحفيز على مستوى التغيير التنظيمي (0.308) بدلالة معنوية (0.017) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على وجود أثر طردي (موجب) ذو دلالة إحصائية لمستوى مكون التحفيز على مستوى التغيير التنظيمي حيث أن 9.49% من التغيير في مستوى التغيير التنظيمي يعود إلى التغيير في مستوى مكون التحفيز إذا لم يتأثر مستوى التغيير التنظيمي إلا بمستوى مكون التحفيز.

5. قيمة معامل الارتباط لأثر مستوى القيادة التحولية على مستوى التغيير التنظيمي (0.276) بدلالة معنوية (0.033) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك

نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على وجود أثر طردي (موجب) ذو دلالة إحصائية لمستوى القيادة التحويلية على مستوى التغيير التنظيمي حيث أن 7.62% من التغيير في مستوى التغيير التنظيمي يعود إلى التغيير في مستوى القيادة التحويلية إذا لم يتأثر مستوى التغيير التنظيمي إلا بمستوى القيادة التحويلية.

ثالثاً :- النتائج والمقترحات

النتائج

- 1- من خلال نتائج التحليل الاحصائي اتضح وجود علاقات ارتباط معنوية موجبة بين ابعاد القيادة التحولية والتغيير التنظيمي ، وعلى الرغم من ايجابية العلاقة ، فان ذلك لايعني توفر هذه القيادة أو اجراء التغيير المطلوب وانما هي علاقة طردية وتعني كلما استخدمت القيادة البعد المناسب اجرت التغيير المناسب سواء ان ايجابيا او سلبيا .
- 2- كما أوضحت هذه النتائج وجود أثر معنوي موجب بين أبعاد القيادة التحولية مجتمعة ومنفردة وهي دلالة على ضرورة توفر هذه الأبعاد في القائد كي تتم عملية التغيير التنظيمي وبشكل خاص بعد القيادة الكارزمية التي تؤثر بشكل أكبر من بقية الأبعاد .
- 3- يتزايد الاهتمام بالتغيير التنظيمي انسجاما مع التغيرات المتزايدة في مجالات الحياة كافة، اذ لم يعد مناسب استخدام طرق واساليب ادارية نجحت سابقا دون احداث التغيير المناسب للحاجة الفعلية والحقيقية الداخلية والخارجية للمنظمة .
- 4- لم يعد كافيا اجراء التغييرات التنظيمية دون استخدام الاسلوب القيادي المناسب لهذا التغيير .
- 5- كشف نتائج الوصف والتشخيص لابعاد القيادة التحولية في الجامعة بانه لا يوجد هناك بعد واضح يستخدم في الجامعة على حساب الأبعاد الأخرى اذ كانت نسبة اجابات المبحوثين منخفضة في تأشير هذه الأبعاد .

المقترحات

- 1- الاهتمام بالقيادة التحولية كاسلوب يمكن الافراد العاملين من تحقيق أهداف الجامعة .
- 2- التركيز على اهمية اجراء التغيير التنظيمي المناسب لمواكبة التطورات المتسارعة في البيئة الخارجية .
- 3- القيام بدورات تدريبية لتنمية المهارات لدى الموظفين لتحفيزهم للعمل ومواكبتهم للتغييرات الجارية في البيئة الخارجية .
- 4- اجراء دراسات علمية في مجال القيادة الادارية والتغيير التنظيمي على مستوى الجامعة للوقوف على حقيقة هذه التغييرات في كافة فروعها ، وتبادل الخبرات في هذا المجال من اجل قيادة ادارية فاعلة .

5- ضرورة اختيار القادة الإداريين ممن تتوفر لديهم الخبرة والصفات والخصائص التي تؤثر في الرؤوسين عند قيام إدارة الشركة بالتغيير التنظيمي لمواكبة التطورات والتكيف مع البيئة الغير مستقرة .

6- جعل الثقافة التنظيمية السائدة في الجامعة تساهم في تقبل التغيرات التنظيمية والأساليب المعمول بها

المراجع:

- دافيد س ويلسون: إستراتيجية التغيير، ترجمة تحية سيد عمارة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1995.
- عثمان فاروق السيد: 2000، قوى إدارة التغيير في القرن الحادي والعشرين، مصر، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.
- أحمد ماهر: 2000، السلوك التنظيمي - مدخل بناء المهارات، القاهرة، مصر، الدار الجامعية، الطبعة 07.
- ثابت عبد الرحمان إدريس: 2003، المدخل الحديث في الإدارة العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- موسى غانم فنجان: 1990، الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية، دار الكتب والوثائق، بغداد.
- محمود مهدي البياتي، (2005)، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، عمان، دار الحامد، الطبعة الأولى .
- عابدة نخلة رزق الله، 2002، دليل الباحثين في التحليل الإحصائي، القاهرة، دار الكتب، الطبعة الأولى .
- سمير كامل عاشور وسامية أبو الفتوح، 1995، الاختبارات اللامعلمية، معهد الإحصاء الطبعة الأولى.
- عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، 1997، الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية - دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى.
- جمال إبراهيم داود و سمير سليم فاضل، 2004، تحليل الارتباط ونماذج الانحدار البسيط، بنغازي، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى .
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 1998، الاقتصاد القياسي، الإسكندرية، الدار الجامعية، الطبعة الثانية .

- العمري، مشهور بن ناصر (2004 م)،العلاقة بين خصائص القيادة ، التحويلية ومدى توفر مبادئ إدارة الجودة الشاملة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الغامدي، سعيد (1421 هـ)، القيادة التحويلية في الجامعات السعودية و مدى ممارستها وامتلاك خصائصها من قبل القيادات الأكاديمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى .
- الهلالي، الشربيني ، (2001 م) ابريل ، استخدام نظريتي القيادة التحويلية والإجرائية ، وبعض الكليات الجامعية، دراسة ميدانية، مجلة مستقبل التربية العربية، ع (21) .
- أفوليو ، بروس . (2003 م) ، تنمية القيادة :بناء القوى الحيوية ، (ترجمة :عبد الحكم الخزامي) القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع.
- عبدالحميد شاکر ،(1995 م)،علم نفس الإبداع ،القاهرة ، دار غريب للنشر والتوزيع
- العامري ، احمد سالم . (2002 م) ،السلوك القيادي التحويلي وسلوك المواطننة التنظيمية في الأجهزة الحكومية السعودية ، المجلة العربية للعلوم الإدارية ، مج(9) ، ع (1) .
- الهلالي الهلالي (2001) استخدام نظريتي القيادة التحويلية والقيادة الإجرائية في بعض الكليات الجامعية) دراسة تحليلية (مجلة مستقبل التربية العربية ، القاهرة ، المجلد السابع ، - 120.العدد (21)،إبريل).



تحليل الاتجاه العام لدالة الاستهلاك العائلي لمدينة الزاوية خلال الفترة

2016/2015

أ.ابوعجيلة عبد النبي دخان

كلية الاقتصاد / جامعة الزاوية

**Analysis of the general trend of the household consumption
function of Al-Zawia city during 2015-2016**

MR. ABOGIALA DUKHAN

Faculty of Economics / Al-Zawia University

المخلص

بينت النظريات الاقتصادية أهمية الدخل كعامل مؤثر على المتغيرات الاقتصادية، كما اتفقت وجهة نظر الاقتصاديين حول أهمية الدخل كعامل مؤثر وإيجابي في الانفاق الاستهلاكي وخاصة فيما يتعلق بالدول النامية. وقد بينت الدراسات الاقتصادية التطبيقية لاقتصاديات الدول النامية أهمية الدخل للانفاق الاستهلاكي. وتأتي أهمية الدخل بالنسبة للاقتصاد الليبي من خلال المنافع السابقة الذكر في بداية البحث. اهتمت هذه الورقة بتقدير معادلة الاتجاه العام $C = a + BY$ للفترة 2015 - 2016 للاستهلاك .

Abstract

Economic theories have shown the importance of income as a factor affecting economic variables. Economists have also agreed on the importance of income as an effective and positive factor in consumer spending, especially in developing countries. Applied economic studies of the economies of developing countries have shown the importance of income for consumer spending. The importance of income for the Libyan economy through the above benefits at the beginning of the research. This paper estimated the general trend equation $C = a + BY$ for the period 2015-2016 for consumption.

مقدمة:

يُعد متغير الاستهلاك من المتغيرات الاقتصادية المهمة ، وتبرز أهميته من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية المختلفة ، وقد حظى الاستهلاك باهتمام الاقتصاديين منذ بداية علم الاقتصاد وتطوره ، ويعتبر الاستهلاك من أهم مكونات الانفاق الكلي الذي يقوم به افراد المجتمع لغرض اشباع الحاجات المختلفة ، بدون وجود قصد للربح.

ان المتتبع لمسار التغير في الانفاق الاستهلاكي العائلي، يلاحظ عدم وجود توافق وانسجام مع معدل التغير في نصيب الفرد من الدخل في الاقتصاد الليبي، وبدون شك سيكون له انعكاسات على الاقتصاد.

لقد حدد كينز للإنفاق الاستهلاكي مجموعة من العوامل، أهمها الدخل ويعتبر العامل الأكثر تأثيراً، والعادات والتقاليد، والثروة، ويعتبر كينز أول من أشار إلى هذه العوامل وحددها تحديد دقيقاً، و أوضح ان الاستهلاك دالة خطية موجبة في الدخل، والاستهلاك يكون اقل من الواحد الصحيح، أي ان الاستهلاك اقل من الدخل، ولكن تتبعا لتغيرات الاستهلاك في ليبيا وجدناها لا تتسجم مع النظرية الكنزية.

وسيتم في هذا البحث تحديد العوامل المؤثرة في الاستهلاك، ومن ثم تقدير دالة الاستهلاك العائلي لمدينة الزاوية.

1- المشكلة:

حسب ما جاء في النظرية الاقتصادية فالدخل يعد العامل الأكثر تأثيراً في حجم الانفاق الاستهلاكي العائلي، ولكن المتتبع لتطور الانفاق الاستهلاكي خلال سنوات مختلفة نجدها لا تتسجم مع نمط التغير في متوسط نصيب الفرد في الدخل، الامر الذي يظهر العوامل الاخرى كالثروة والعادات والتقاليد، والتي تجعل المواطن الليبي يستهلك اكثر من امكانياته (دخله)، واكثر المتغيرات التي تتأثر بهذه المشكلة هو الاستثمار، عندما يزيد الاستهلاك عن الدخل يصبح الادخار سالب، وطالما الادخار سالب يؤثر على الاستثمار و مسار التنمية المستقبلية.

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي:

- هل يعد الدخل العامل الأكثر تأثيراً في الانفاق الاستهلاكي؟

1-1- الاهداف:

- تحديد نمط الاستهلاك في الاقتصاد الليبي.
- تقدير ومعرفة دالة الاستهلاك العائلي من خلال نموذج قياسي.
- تحديد العامل الأكثر تأثيراً في الانفاق الاستهلاكي.

1-2- الاهمية:

تبرز أهمية البحث من خلال تصنيفه للأهداف المذكورة، وكذلك من خلال التنبؤ إلى ظاهرة عدم انسجام الانفاق الاستهلاكي خلال سنوات مختلفة مع معدل نصيب الفرد في الدخل، وما قد يكون له من آثار سلبية اقتصادية.

1-3 الحدود:

الحدود الموضوعية: يقتصر هذا البحث على دالة الاستهلاك لجميع الأسر باختلاف مستويات دخولهم.

الحدود الزمنية: تقدير دالة الاستهلاك العائلي خلال الفترة (2015-2016).

الحدود المكانية: الزاوية المركز.

الحدود البشرية: أسر مدينة الزاوية.

يقتصر هذا البحث على تقدير دالة الاستهلاك العائلي لجميع أسر مدينة الزاوية خلال الفترة (2015-2016).

1-4 الفروض:

- يعد الدخل العامل الأكثر تأثيراً في حجم الانفاق الاستهلاكي.
- تعد الثروة والعادات والتقاليد والعوامل الأخرى العامل الأكثر تأثيراً في حجم الانفاق الاستهلاكي.

1-5 منهج وإجراءات البحث:

سيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على البيانات والتقارير التي تقدمها الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق واستخدام أساليب القياس الاقتصادي، وقد تم الاعتماد على نوعين من البيانات المتاحة عن الاستهلاك الخاص على مستوى الاقتصاد الليبي من التقارير والنشرات الرسمية، والبيانات الخاصة بمدينة الزاوية التي سيتم جمعها من الميدان عن طريق الاستبيان.

1-6 مجتمع البحث وعينه:

مجتمع البحث يتمثل في جميع أسر مدينة الزاوية البالغ عددهم 320000 ألف نسمة، وقد تم تحديد حجم العينة 100 أسرة باستخدام جدول أوماسيكاران، وتم سحب العينة طبقية عشوائياً من المجتمع الأصلي.

1-7 الاداة:

استمارة احصائية منسقة والهدف من الاستمارة الحصول على البيانات اللازمة عن الاتفاق الاستهلاكي لبعض عائلات الزاوية.

2- تطور الاستهلاك العائلي في الاقتصاد الليبي.

ان ليبيا من الدول العربية النفطية التي استطاعت تحقيق نجاحات في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية لرفع مستوى الرفاه المادي والمعنوي، مع العلم أنها تتميز بندرة نسبية في الموارد الطبيعية والموارد البشرية وبوفرة نسبية في الموارد الاستخراجية ومصادر الطاقة . ومن المعروف ان القطاع النفطي غير المتجدد والقابل للنضوب هو المصدر الرئيسي لعملية التنمية ، اي ان الاقتصاد الليبي يعتمد بدرجة كبيرة على إيرادات النفط والتي تمثل أكثر من 90% من إيرادات الدولة والتي في الأساس تعتمد على الطلب العالمي . وبالتالي يضح الأكبر من الإيرادات النفطية في قنوات الاتفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري).

أن الهدف الأساسي لأي نشاط اقتصادي هو الاستهلاك ، أي تحقيق أكبر قدر من الرفاهية لكل افراد المجتمع ، فالمستهلكون يعبرون عن رغبتهم بشراء السلع والخدمات المختلفة التي تشبع رغباتهم ، والاستهلاك ينقسم الي:

1- استهلاك خاص (استهلاك الافراد)

2- استهلاك عام (استهلاك الدولة)

الاستهلاك الخاص أو هو استخدام افراد القطاع العائلي للسلع والخدمات التي ينتجها قطاع الاعمال ويطلق عليه ايضاً (استهلاك الافراد) او استهلاك القطاع العائلي.

تعريف الاتفاق الاستهلاكي الخاص: وهو يشير الي اجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات التي يشتريها القطاع العائلي والمؤسسات التي لا تهدف الى الربح.

وقد أكد كينز مؤسس النظرية الحديثة للاستهلاك بأن الدخل يعتبر المتغير الرئيسي الذي يتوقف عليه الاتفاق الاستهلاكي ، بمعنى أنه كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك ولكن الزيادة في الاستهلاك اقل من الزيادة في الدخل.

فهل تتفق هذه الفرضية والاقتصاد الليبي؟

2-1 تحليل الاستهلاك العائلي في الاقتصاد الليبي (نمط الاستهلاك) :

ان المجتمع الليبي قد مرّ بمرحلتين مرحلة قبل اكتشاف النفط وتصديره ، ففي هذه المرحلة كان الشعب الليبي يعاني من شدة الفقر وسوء الخدمات الصحية والتعليمية ، ولكن بعد اكتشاف النفط وتصديره بدأ المجتمع الليبي التطور في كل المجالات مثل التعليم وتحسين

مستوى الصحة وارتفاع في الدخل وزيادة فرص العمل في نفس الوقت كانت العادات والتقاليد الاجتماعية تلعب دوراً كبيراً في النمط الاستهلاكي لمعظم الاسر الليبية .

نصيب الفرد من بعض السلع الغذائية لسنة 2003 ف:

اتخذت ليبيا بعد اكتشاف النفط سياسة غذائية تهدف الى توفير احتياجات المواطن بكميات وافرة في كل ارجاء البلاد وتخفيض السعر سواء بدعم الاسعار او التشجيع على استيراد السلع .

من المعروف ان الاتفاق يشكل نسبة عالية من انفاق الفرد وتذهب نسبة عالية جداً من الاتفاق على الغذاء الى البروتين الحيواني 41.2 % رغم محدودية الكميات المحصلة منه ،وفي المقابل فإن الحبوب ومنتجاتها تنخفض الى حوالي 12% والسبب يعود الي:

- 1- انخفاض اسعار الحبوب ومنتجاتها كونها سلعة مدعومة في غالبيتها.
- 2- ارتفاع اسعار اللحوم الحمراء بشكل واضح وكذلك الاسماك الطازجة يجعل مدفوعات الفرد عالية لمحاولة الحصول على درجة معينة من الاشباع منها.
- 3- التأثير السلبي للعادات والتقاليد التي تبتعد مثلاً عن تناول اللحوم المستوردة رغم انخفاض اسعارها بدرجة كبيرة مما انعكس في زيادة الاعباء على كاهل الامن الغذائي الذي تشكل الحبوب العمود الفقري منه.

4- مازالت مساهمة السعرات الحرارية الناتجة عن المصادر النباتية محافظة على مستوياتها التاريخية في تركيبة الغذاء الليبي ،إذ تشكل حوالي 92% من الغذاء ، بينما تتحدر المصادر الحيوانية الى نسبة 8.1% فقط.

الحبوب ومنتجاتها: ان الحبوب تسيطر بنسبة 41% من مجموع الغذاء ومعروف ان هذه المجموعة تعطي طاقة حرارية عالية للجسم تصل الي 1817 سعرة حرارية للفرد في اليوم وتولد 80 جرام بروتين ،ويشكل ذلك نسبة 48.1% و 65.6% من اجمالي الطاقة والبروتين على التوالي .

ان ارتفاع الاستهلاك من الحبوب صفة تتصف بها الدول الاخذة في النمو وذلك بسبب ضعف المصادر الغذائية الاخرى والاخص المصادر الحيوانية .

البقوليات: تتخضع حصة الفرد يومياً منها ،إذ لا تتجاوز كميتها 17 جرام ويشكل نسبة 1.2% من مجموع الغذاء النباتي وهي تولد 62 سعرة حرارية و 5 جرامات بروتين وتسهم بنسبة 1.6% من اجمالي الطاقة الحرارية .

الفواكه: تبلغ حصة الفرد منها 123 جرام يومياً بنسبة 8.8% من مجموع الغذاء النباتي وتعطي 59 سعرة حرارية للفرد و 5 جرامات بروتين يومياً، وتساهم بنسبة 1.5% من إجمالي الطاقة الغذائية .

الخضروات: ان متوسط حصة الفرد من الخضروات يومياً تصل الى 335 جرام بنسبة 25.3% من مجموع الغذاء النباتي، وتولد 79 سعرة حرارية يومياً بنسبة 2.3%، و 4 جرامات بروتين وتساهم بنسبة 2.1% من إجمالي الطاقة الغذائية .

اللحوم: تبلغ حصة الفرد من اللحوم يومياً 30 جرام بنسبة 13.5% وتولد 70 سعرة حرارية يومياً بنسبة 22.7%، وبذلك تساهم بنسبة 1.9% من إجمالي مصادر الطاقة الغذائية . ان اغلب كميات اللحوم الحمراء المستهلكة هي لحوم ضأن الوطنية إذ تصل نسبتها 66.7% ويعني تتخفف الكميات من الأنواع الأخرى.

ومن ناحية أخرى ان الأسر الليبية تعزف عن استهلاك لحوم الضأن المستوردة رغم انخفاض أسعارها وقد يكون للعادات الموروثة أثرها على هذا النمط من الاستهلاك . وتبلغ حصة الفرد يومياً من اللحوم البيضاء 43 جرام وتولد 82 سعرة حرارية يومياً، ويشكل ذلك نسبة 19.3% و 26.6% من المصادر الحيوانية على التوالي و 9 جرامات بروتين، أي تساهم اللحوم البيضاء بنسبة 2.2% من إجمالي الطاقة ، وان هيكل استهلاك اللحوم في ليبيا قد تطور بشكل أكبر بالنسبة للدواجن حوالي 70% ويتوزع الباقي بين الأسماك الطازجة والمعلبة.

البيض: تبلغ حصة الفرد من البيض يومياً 23 جرام أي حوالي 0.5 بيضة يومياً (على أساس وزن البيضة يعادل 50 جرام)، وتولد طاقة مقدارها 34 سعرة حرارية و 3 جرامات بروتين، ويسهم البيض بنسبة 0.9% من إجمالي الطاقة .

الألبان ومنتجاتها: أي الحليب الخام والأجبان والألبان تبلغ حصة الفرد اليومية منها 127 جرام ، وهي كمية منخفضة والطاقة المتولدة عنها لا تتجاوز 122 سعرة حرارية و 9 جرامات بروتين، وبذلك تسهم هذه المجموعة بنسبة 3.2% فقط من إجمالي الطاقة والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

جدول رقم (1)

نمط واتجاهات انفاق الفرد اليومية لسنة 2003

| المجموعة الانفاقية | متوسط نصيب الفرد يومية من الغذاء (جرام) | الطاقة الحرارية التي يكتسب عليها الفرد يوميا (سعة) | البروتين الذي يتحصل عليه الفرد يوميا (جرام) |
|-------------------------|--|--|--|
| المصادر النباتية | 1403 | 3472 | 94 |
| مجموعة الحبوب | 575 | 1817 | 80 |
| مجموعة البقوليات | 17 | 62 | 5 |
| مجموعة الفواكه | 123 | 59 | 5 |
| مجموعة الخضروات | 355 | 79 | 4 |
| مجموعة السكريات | 220 | 634 | - |
| مجموعة الزيوت النباتية | 113 | 821 | - |
| المصادر الحيوانية | 223 | 308 | 28 |
| مجموعة اللحوم الحمراء | 30 | 70 | 7 |
| مجموعة اللحوم البيضاء | 43 | 82 | 9 |
| البيض | 23 | 34 | 3 |
| مجموع الالبان ومشتقاتها | 127 | 122 | 9 |
| الاجمالي | 1626 | 3780 | 122 |

المرجع: على عيسى عبيد " اتجاهات نمط الانفاق الليبي دراسة احصائية " المجلة الليبية للمعلومات والاتصالات- الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات ،العدد الثالث 2005 ف،ص 52 .

2-2- الانفاق الاستهلاكي خلال الفترة (1990 - 2015)

ان الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي هو الاستهلاك ،حيث حقق اكبر قدر من الرفاهية لكافة افراد المجتمع ،فالمستهلكون يعبرون عن رغبتهم بشراء السلع والخدمات المختلفة التي تشبع هذه الرغبات.

شهدت الفترة من 1990 - 1998 تذبذبات في أسعار النفط والكميات المصدرة منه اي انخفاض اسعار النفط في بعض السنوات وزيادة اسعاره في سنوات اخرى ،وهذا طبيعي يكون له تأثير على الاستهلاك.

كذلك في هذه الفترة حدث انخفاض في قيمة الدينار الليبي امام العملات الاخرى (الاجنبية) في السوق الموازي (السوق السوداء) حوالي الضعفين امام الدولار الامريكي مقارنة بالسعر الرسمي .

وبالتالي اثر سلباً على الاستهلاك ،لان معظم السلع الاستهلاكية تعتبر سلع مستوردة وان قدرة معظم العائلات الليبية محدودة في شراء السلع والخدمات ،نتيجة للثبات النسبي في المرتبات بفعل القانون رقم (15) لسنة 1981 ف.

ويتمثل الاستهلاك الخاص في النفقات الاستهلاكية التي تقوم بها الوحدات الفردية كالعائلات والشركات الخاصة التي لا تهدف الى الربح ،وذلك عن طريق تخصيص جزء من دخلها لإنفاقه على السلع الاستهلاكية (السلع الضرورية ،والسلع الكمالية) والمتبقي يدخر .تشير البيانات الواردة في الجدول رقم(2) إلى تطور الاستهلاك النهائي بالأسعار الثابتة للفترة (1990 - 2008) ان الاستهلاك الخاص وبعد التأرجح بين الارتفاع والانخفاض حقق ارتفاع كبير في عام 2008 عن عام 1990 اي من 7300.2 مليون دينار عام 1990 الى حوالي 17538.5 مليون دينار عام 2008 وبلغ معدل النمو السنوي المركب للاستهلاك الخاص لفترة الدراسة حوالي 5.76% .هذا دليل على كبر حجم الانفاق الاستهلاكي للأفراد في الاقتصاد الليبي وقد سجلت نسبة مساهمة الاستهلاك الخاص الى اجمالي الاستهلاك في عام 1990 حوالي 66.49% ،وبعد الزيادات المتتالية في السنوات التالية حققت في السنوات الاخيرة من الدراسة انخفاض في نصيبها يقدر حوالي 64.10 خلال عام 2008 ف ،اي معدل الانخفاض حوالي 2.39% .يلاحظ ان الاستهلاك الخاص حقق ارتفاع في سنة 1991 ف بحوالي 17.64% وذلك نتيجة لارتفاع اسعار النفط بسبب احداث ازمة الخليج ،مما ادى الى زيادة الايرادات النفطية وبالتالي زيادة الواردات من السلع هذا بدوره ادى الى زيادة استهلاك الافراد.

وكذلك سجل الاستهلاك الخاص انخفاض في عام 1994 يقدر بحوالي 12.79% وهذا الانخفاض راجع الى فرض الحصار على الاقتصاد الليبي والذي حال دون تصدير النفط الخام بشكل طبيعي فكان له تأثير على الصادرات الليبية من النفط الخام فقد شكل

الاستهلاك الخاص خلال عقد التسعينات ما نسبته 66.49% من اجمالي الاستهلاك النهائي.

اما السنوات من 2001 – 2007 كما في الجدول رقم (2) ارتفع الاستهلاك الخاص من 9157.6 مليون دينار عام 2001 الى 17856.9 مليون دينار عام 2007 اي بمعدل نمو قدره 95% وسبب هذا الارتفاع التغيرات في السياسات الاقتصادية التي شهدتها ليبيا خلال هذه الفترة والانفتاح الاقتصادي ولو جزئياً على السوق العالمية وتحرير التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً، مما ادى الى تخفيض الرسوم الجمركية والغاء الموازنة الاستيرادية في عام 2002، الذي ادى الى تدفق الواردات الى الداخل بمختلف انواعها لاسيما الواردات من السلع الاستهلاكية حيث بلغ معدل النمو السنوي عام 2002 ف 61.5% عن عام 2001 كذلك كان عام 2008 ف 23% عن عام 2007، ومنح القطاع الخاص دوراً اكبر في تشغيل وإدارة استثماراته في مجالات متعددة وكذلك رافق هذه السنوات تحسن ملحوظ في اسعار النفط الخام هذه الاسباب جميعها ادت الى زيادة الاستهلاك .

سجل الاستهلاك الخاص انخفاض قدره 1.78% عام 2008 ويرجع هذا الانخفاض الى الانخفاض في اسعار النفط والذي يمثل اكثر من 95% من اجمالي الصادرات الليبية ، الامر الذي ادى الى انخفاض الايرادات من العملات الاخرى (الاجنبية) وقررت الدولة ان تخفض من استيراد السلع غير الضرورية والاقتصار على السلع الرأسمالية التي تساعد على الانتاج انعكس ذلك على انخفاض الاستهلاك الخاص .ان نسبة مساهمة الاستهلاك الخاص الى اجمالي الاستهلاك انخفضت الى 64.10% عام 2008 ف .

شهدت الفترة من 2008 – 2015 تذبذبات في اسعار النفط والكميات المصدرة منه ،اي انخفاض اسعار النفط في بعض السنوات وزيادة اسعاره في سنوات اخرى وهذا طبيعي يكون له تأثير على الاستهلاك ،حيث في هذه الفترة بلغ سعر النفط اعلى سعر له في التاريخ وصل الى حوالي 150 دولار للبرميل ،وشهدت هذه الفترة انخفاض في اسعار نفط بلغ مستويات متدنية منذ بداية الازمة المالية ، وهذا التدني في الاسعار سببه الاتفاق الغربي الايراني ورفع العقوبات عنها ، كذلك في هذه الفترة حدث انخفاض في قيمة الدينار الليبي امام العملات الاخرى (الاجنبية) في السوق الموازي (السوق السوداء) حوالي الضعفين امام الدولار الامريكي مقارنة بالسعر الرسمي .

سجل الاستهلاك الخاص انخفاض عام 2015 ويرجع هذا الانخفاض الى الانخفاض في اسعار النفط والذي يمثل اكثر من 95% من اجمالي الصادرات الليبية الامر الذي ادى الى انخفاض الايرادات من العملات الاخرى (الاجنبية) وقررت الدولة ان تخفض من استيراد السلع غير الضرورية والاقتصار على السلع الرأسمالية التي تساعد على الانتاج انعكس ذلك على انخفاض الاستهلاك الخاص. ان نسبة مساهمة الاستهلاك الخاص الى اجمالي الاستهلاك انخفضت عام 2015 ف .

جدول رقم (2)

تطور الاستهلاك في الاقتصاد الليبي للفترة (1990 - 2008)

| السنوات | الاستهلاك الخاص PC | نسبة التغير | الاستهلاك العام GC | نسبة التغير | اجمالي الاستهلاك TC | نسبة التغير | (3: 1) % | (3: 2) % |
|---------|--------------------|-------------|--------------------|-------------|---------------------|-------------|----------|----------|
| 1990 | 7300.2 | - | 3678.5 | - | 10978.7 | - | 66.49 | 34 |
| 1991 | 8587.8 | 17.64 | 3959.5 | 7.64 | 12547.3 | 7.64 | 68.44 | 32 |
| 1992 | 7735.8 | - 9.92 | 4149.7 | 4.80 | 11885.5 | 4.80 | 65.09 | 35 |
| 1993 | 8114.6 | 4.89 | 2888.9 | - 30.38 | 11003.5 | - 30.38 | 73.75 | 26 |
| 1994 | 7076.0 | - 12.79 | 2661.2 | - 7.88 | 9737.2 | - 7.88 | 72.67 | 27 |
| 1995 | 6641.2 | - 6.14 | 2521.7 | - 5.24 | 9162.9 | - 5.24 | 72.48 | 28 |
| 1996 | 6423.3 | - 3.28 | 2738.7 | 8.61 | 9162.0 | 8.61 | 70.11 | 30 |
| 1997 | 6973.4 | 8.56 | 2777.5 | 1.42 | 9750.9 | 1.42 | 71.52 | 28 |
| 1998 | 6406.0 | - 8.14 | 2650.0 | - 4.59 | 9056.0 | - 4.59 | 70.74 | 29 |
| 1999 | 6656.4 | 3.91 | 2425.0 | - 8.49 | 9081.4 | - 8.49 | 73.30 | 27 |
| 2000 | 6410.9 | - 3.69 | 2911.4 | 20.06 | 9322.3 | 20.06 | 68.77 | 31 |
| 2001 | 9157.6 | 42.84 | 3118.1 | 7.09 | 12275.7 | 7.09 | 74.60 | 25 |
| 2002 | 11411.4 | 24.61 | 3845.9 | 23.34 | 15257.3 | 23.34 | 74.79 | 25 |
| 2003 | 12990.9 | 13.84 | 3825.6 | 0.53 | 16816.5 | 0.53 | 77.25 | 23 |
| 2004 | 15304.1 | 17.81 | 5854.4 | 53.03 | 21158.5 | 53.03 | 72.33 | 28 |
| 2005 | 15447.7 | 0.94 | 6320.2 | 7.96 | 21767.9 | 7.96 | 70.97 | 29 |
| 2006 | 17640.0 | 14.19 | 7213.3 | 14.13 | 24853.3 | 14.13 | 70.98 | 29 |
| 2007 | 17856.9 | 1.23 | 7957.4 | 10.32 | 25814.3 | 10.32 | 69.17 | 31 |
| 2008 | 17538.5 | - 1.78 | 9821.1 | 23.42 | 27359.6 | 23.42 | 64.10 | 36 |

المراجع: وزارة التخطيط والمالية وإدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي (قسم الحسابات القومية)

2-3- محددات الاستهلاك العائلي في الاقتصاد الليبي:

1- الدخل: لقد أكد كينز في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والنقود وسعر الفائدة"، بأن الدخل المتغير الرئيسي الذي يتوقف عليه الانفاق الاستهلاكي، فالأفراد يزيدون استهلاكهم

كلما زاد دخلهم ولكن بنسبة اقل من الزيادة في الدخل ،ويتم ذلك حسب كينز وفقاً لقانون نفساني هو "دالة الاستهلاك" على الرغم من الدور الريادي للدخل في تحديد الاستهلاك إلا ان هناك الكثير من العوامل الاخرى التي تشترك في تحديد الاستهلاك لهذا الاقتصاد هي: (عدد السكان - الثروة - الاقراض - التفضيلات - العادات والتقاليد) وغيرها من العوامل التي تحدد لنا الاستهلاك في الاقتصاد الليبي .

2- عدد السكان (تطور عدد السكان خلال الفترة 1990 - 2008ف): من الامور البالغة الاهمية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وفي تطوير وتخطيط التنمية لكل دولة ،معرفة ودراسة عنصر السكان ،حيث يعتبر عنصر السكان عامل قوة من حيث أنه كان ومازال الاداء الفاعلة في البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول .ان الهدف من التنمية هو تهيئة بيئة تمكن الافراد من ان يتمتعوا بحياة صحية وتعليمية بالمستوى المطلوب ،كذلك فإن رفاهية أي مجتمع تقاس بما بلغه من تحسن في رفع مستوى معيشة الافراد بما في ذلك إشباع الحاجات المادية والمعنوية ،لذلك ظهرت اهمية التنمية الاجتماعية وبرزت الحاجة الى إيجاد الوسائل والأدوات العلمية والعملية التي من خلالها يمكن إدخال الاعتبارات الاجتماعية في الحساب عند وضع الخطط التنموية ،لان التنمية لا تعتمد في الاساس على توفير راس المال فقط وإنما تعتمد كذلك على تطوير البشر وخلق البيئة الاجتماعية والثقافية الملائمة ،وكذلك توفير المهارات الفنية والادارية والتنظيمية .

كما أن التحديث الحقيقي للبنية الوطنية يتطلب الارتقاء بالمنتجين في القطاعات الاقتصادية بالترشيد والوعي ،وذلك عن طريق تحقيق الاستثمار البشري وعن طريق بناء القدرات الفنية والمهنية من خلال الانسان وبالإنسان الذي هو الهدف والوسيلة والغاية ،وعليه فإن زيادة مهارات المنتجين وقدراتهم هي مفتاح النجاح الاقتصادي في ظل تحديث الاقتصاد العالمي الذي يزداد تكاملاً.

ان زيادة حجم السكان سواء عن طريق النمو الطبيعي (زيادة معدل المواليد على الوفيات في المجتمع)او عن طريق الهجرة المؤقتة ،تؤدي الى زيادة الحاجات الاستهلاكية للحجم المتزايد من السكان وبالتالي زيادة الانفاق على الاستهلاك ،وذلك فإن الزيادة في حجم السكان ذات اثار إيجابية على حجم الاستهلاك ،كما ان النقص في حجم السكان ذو اثار سلبية على حجم الاستهلاك .

يعتبر السكان قوة استهلاكية تمثل ضغطاً على الموارد المتاحة ،أي ان الفرد يبدأ في الاستهلاك منذ ولادته حتى يلتقط انفاسه الاخيرة.

وكذلك يعتبر السكان قوة انتاجية تمثل وسيلة لاستغلال الموارد او أي عنصر من عناصر الانتاج التي تساهم في توفير السلع والخدمات .

ولاشك ان الزيادة السكانية بشكل عام تعني زيادة الاستهلاك ،ولا يتوقف الاستهلاك عند عامل الزيادة السكانية بل يتعدى الي التوزيع العمري والتركيب الاسري.....إلخ. بالنسبة للعمر فالملاحظ الدخل الفردي ودخل الاسرة ينموان في مرحلة الشباب ويصلان المستويات العليا في منتصف العمر ثم يتناقص الدخل عند الشيخوخة وعلى نفس الوتيرة يسير الادخار. كما يختلف السلوك الاستهلاكي للشباب عن السلوك الاستهلاكي في سن الشيخوخة ،ففي سن الشباب ينفق الافراد على السلع الاستهلاكية المعمرة اكثر مما ينفقونه في سن الشيخوخة ،مما يعني زيادة حجم الاستهلاك في المجتمعات الشابة ذات المستوى التعليمي المرتفع والثقافي المنفتح ،وخاصة في الانماط الاستهلاكية التي ترتبط بالتطور والحدثة والانفتاح على المجتمعات الاخرى .

ويمعنى اخر تتغير العلاقة بين دالة الاستهلاك والتوزيع العمري للسكان ،كما يتزايد الميل الحدي للاستهلاك بزيادة نسبة الاطفال والشيخوخة في الهرم الاجتماعي.

وبنفس الطريقة يؤثر كل من المستوى التعليمي والمهني في الاستهلاك ،مثلاً يختلف السلوك الاستهلاكي في الارياف والقرى عنه في المدن الكبيرةإلخ.

يوضح الجدول رقم (3) ان هناك زيادة في عدد السكان الليبيين بالأرقام المطلقة من 4233.755 نسمة عام 1990 الى 4799.065 نسمة عام 1995 والى 5019.401 نسمة عام 1998 والى 5829.565 نسمة عام 2008 . يترتب على زيادة عدد السكان زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الاستثمار ،وهذا يؤدي الى زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة مستوى متوسط دخل الفرد ،هذا معناه ارتفاع مستوى معيشة الافراد داخل المجتمع وهذه الحالة تنطبق على الاقتصاد الليبي ،فمن خلال عدد السكان والاستهلاك الخاص يلاحظ ان عدد السكان في زيادة اما الاستهلاك الخاص قد انخفض في بعض السنوات وهذا دليل على ان هناك محددات اخرى تؤثر على الاستهلاك تأثيراً اكبر من عدد السكان واهمها الدخل المتاح والثروة وغيرها .

اما بالنسبة للمعدل السنوي لنمو السكان فقد بلغ 1.51% عام 2008 بزيادة قدرها 1595.81 ألف نسمة عن عام 1990 وبلغ معدل النمو السنوي المركب للسكان خلال الفترة 1990 - 2008 حوالي 1.71% وهو منخفض أي التطور الذي حصل فيه عكس ما حصل في الارقام المطلقة أي هو في انخفاض مستمر ويعزي هذا الانخفاض الى الاسباب الاتية:

- 1- انخفاض مستوى الدخل الحقيقية للأفراد ادت الى صعوبة الحصول على المسكن (تمليك وإيجار) مما ادى الى حدوث التأخر في سن الزواج .
- 2- ارتفاع نسبة الاناث الملتحقات بمراحل التعليم المختلفة.
- 3- ارتفاع مساهمة الاناث في النشاط الاقتصادي (زيادة اقبال الاناث على سوق العمل) .
- 4- تغيير الثقافة السائدة بين افراد المجتمع الليبي بشأن الانجاب ،حيث اصبحت فكرة تنظيم النسل هي السائدة بين اغلب السكان الليبيين.

جدول رقم(3)

معدلات نمو السكان في ليبيا خلال الفترة (1990 - 2008)

| السنوات | عدد السكان | معدل نمو السكان% |
|---------|------------|------------------|
| 1990 | 4233.755 | 2.54 |
| 1991 | 4341.221 | 2.54 |
| 1992 | 445.415 | 2.54 |
| 1993 | 4564.406 | 2.54 |
| 1994 | 4680.265 | 2.54 |
| 1995 | 4799.065 | 2.54 |
| 1996 | 4871.414 | 1.51 |
| 1997 | 4944.854 | 1.51 |
| 1998 | 5019.401 | 1.51 |
| 1999 | 5095.072 | 1.51 |
| 2000 | 5171.884 | 1.51 |
| 2001 | 5249.853 | 1.51 |
| 2002 | 5328.999 | 1.51 |

| | | |
|------|----------|------|
| 1.51 | 5409.337 | 2003 |
| 1.51 | 5490.886 | 2004 |
| 1.51 | 5573.665 | 2005 |
| 1.51 | 5657.692 | 2006 |
| 1.51 | 5742.986 | 2007 |
| 1.51 | 5829.565 | 2008 |

المرجع : وزارة التخطيط والمالية وإدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي (قسم الحسابات القومية)

3- الثروة واثرها على الاستهلاك في الاقتصاد الليبي: ان الثروة لها دوراً مهماً في تحديد الاستهلاك ،وترتبط القدرة على الاستهلاك بالثروة والدخل وتتمثل ثروة الاشخاص في ثلاث انواع من الموجودات:

1- الموجودات المالية (اسهم وسندات).

2- الموجودات الثابتة (مباني وعقارات واليات وتجهيزات مختلفة).

3- الاصول السائلة الموجودة لدى الافراد هي كل ما يستطيع تحويله بسهولة الي نقود مثل (العملة - الحسابات الجارية) ،من الطبيعي انها تعطي للمستهلك قوة شرائية ،وان الافراد الذين يتمتعون بأصول سائلة ليس لديهم ضغط في تحديد انفاقهم الاستهلاكي عكس الافراد الذين يملكون اصول سائلة اقل .

من خلال هذا التحليل نستنتج ان زيادة الاصول السائلة تؤدي الى زيادة الاستهلاك ،ان زيادة الاصول السائلة في الاقتصاد الليبي امر متوقع في اقتصاد شهد ارتفاعاً في الدخل والثروة وعدد السكان خلال الفترة 1990 - 2008 .

هذا معناه ان الافراد يقوموا بتمويل انفاقهم الاستهلاكي ليس فقط عن طريق الدخل ،كذلك يكون عن طريق الموجودات التي في حوزتهم.

ومن المعروف ان اكثر انواع الموجودات قدرة ويسرا لتمويل الانفاق الاستهلاكي هي الموجودات النقدية .

ويقترض كينز ان أي تغير في قيمة الثروة يمكن ان يؤثر في الاستهلاك فضلاً عن الدخل ،فاذا ارتفعت قيمة ثروة الافراد يزداد ميلهم الى الانفاق الاستهلاكي مع العلم ان دخولهم ثابتة ،ولكن اصبحوا يشعرون بانهم اصبحوا في مركز افضل من السابق نتيجة ارتفاع ثروتهم والعكس الصحيح في حالة انخفاض الثروة.

4- الاقتراض واثره على الاستهلاك في الاقتصاد الليبي: يتمثل الاقتراض في تقديم طرف اخر مقدار من المال الحاضر مقابل الحصول على قدر اخر من المال (غالباً ما يزيد عن الاول) في المستقبل وبالنسبة للمستهلك ان يقترض مبلغاً من المال لإنفاقه على السلع والخدمات، ومن الطبيعي السلع التي يتم تمويل شرائها بالإقتراض تكون سلعاً معمرة، والذي يقوم بتقديم هذا النوع من الاقتراض (المصارف التجارية والمصارف المتخصصة) .

ثم تقوم المصارف التجارية بتقديم القروض الاجتماعية ما يعرف "بالسلفيات" التي تمنحها للمواطنين لغرض اقتناء سلع معمرة او لأغراض استهلاكية وغيرها من القروض، وبالتالي هذه القروض لها اثرها على زيادة الاستهلاك.

من المعروف ان الاقتراض يتيح للأفراد ان ينفقوا على السلع الاستهلاكية التي لا يمكن الحصول عليها من خلال دخولهم المتاحة، وبالتالي سوف يلجأ الافراد الى الاقتراض من المصرف او جهة العمل بغض النظر عن سعر الفائدة على القروض، وذلك لزيادة اهمية السلع الاستهلاكية المعمرة في حياة الافراد في الوقت الحاضر وشراء كثيراً منهم لهذه السلع عن طريق الائتمان .

وبالتالي فإن المصرف المركزي يقوم باستخدام ادوات السياسة النقدية للرقابة على القروض، واسعار الفائدة تختلف باختلاف قيمة القروض، وكذلك فترة السداد وهناك اختلاف بين قيمة القروض المقدمة للأنشطة الاقتصادية، فمثلاً تزيد قيمة القروض المقدمة للأنشطة الصناعية عن المقدمة للأنشطة الزراعية في الدول التي تستهدف بناء القاعدة الصناعية .

وعندما تكون هذه الزيادة في حجم القروض تتبعها زيادة في حجم الناتج القومي مما يؤدي الى زيادة في الاستهلاك، واهم القروض التي تمنحها المصارف التجارية في ليبيا هي قروض زراعية وقروض صناعية.

يلاحظ من الجدول رقم (4) استعراض تطور القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية خلال الفترة 1990 - 2008 مدى النمو الذي طرأ على هذه القروض رغم تذبذبها من فترة لأخرى، إذ بلغت خلال عام 2000 ف 5584.0 مليون دينار مقابل 3053.3 مليون دينار عام 1990 لترتفع بنسبة 83% ثم ازدادت لتصل الى نحو 6775.1 مليون دينار عام 2003، محققة بذلك زيادة نسبتها 121.8% مقارنة بعام 1990 ثم ازدادت لتصل الى اعلى قيمة لها نحو 10544.9 مليون دينار في عام 2008 وهذه الزيادة الواضحة في قيمة

وحجم القروض والتسهيلات الائتمانية تعود الى الدور الكبير الذي تلعبه المصارف التجارية في البرامج التنموية.

جدول رقم (4)

تطور الإقراض والاستهلاك الخاص خلال الفترة 1990 - 2008

| السنوات | اجمالي الائتمان | نسبة التغير | الاستهلاك الخاص |
|---------|-----------------|-------------|-----------------|
| 1990 | 3053.3 | - | 7300.2 |
| 1991 | 3152.3 | 3.24 | 8587.8 |
| 1992 | 3392.3 | 7.61 | 7735.8 |
| 1993 | 3710.2 | 9.37 | 8114.6 |
| 1994 | 3986.1 | 7.44 | 7076.0 |
| 1995 | 4281.5 | 7.41 | 6641.2 |
| 1996 | 3915.0 | - 8.56 | 6423.3 |
| 1997 | 4165.9 | 6.41 | 6973.4 |
| 1998 | 4530.2 | 8.74 | 6406.0 |
| 1999 | 5203.6 | 14.86 | 6656.4 |
| 2000 | 5584.0 | 7.31 | 6410.9 |
| 2001 | 6057.6 | 8.48 | 9157.6 |
| 2002 | 6357.8 | 4.96 | 11411.4 |
| 2003 | 6775.1 | 6.56 | 12990.9 |
| 2004 | 6510.3 | - 3.91 | 15304.1 |
| 2005 | 6166.6 | - 5.28 | 15447.7 |
| 2006 | 7067.2 | 14.60 | 17640.0 |
| 2007 | 8191.3 | 15.91 | 17856.9 |
| 2008 | 10544.9 | 28.73 | 17538.5 |

المراجع:

السنوات من 2000 - 2006 النشرة الاقتصادية الربع الثاني 2006 مصرف ليبيا المركزي، والسنوات 2007 - 2008 النشرة الاقتصادية الربع الرابع 2008 مصرف ليبيا المركزي .

5- التقضيلات واثرها على الاستهلاك في الاقتصاد الليبي: والمقصود بها "الميل الاستهلاكية للأفراد " وقد اعتبر ذلك عامل من العوامل المؤثرة في الاستهلاك .

انه من الطبيعي ان يختلف الافراد في نمط استهلاكهم وحتى الافراد المتماثلين في السن ونحو الدخول المتساوية ، وذلك بسبب الاختلاف في الذوق او ميل الافراد نحو الادخار ، فعندما

تتغير ميول الافراد نحو الادخار فإن الاستهلاك ينخفض ،لكن ميول الافراد لا تتغير بسرعة لهذا فهي لا تمثل تغيراً في ميول المجتمع الاقتصادي.

ان القرارات الاستهلاكية لا تعتمد على قدرة المستهلك على الشراء فقط ،وانما على رغبة المستهلك في الشراء حيث يتأثر حجم الانفاق الجاري على السلع الاستهلاكية بعامل التفضيلات.

بالنسبة للاقتصاد الليبي نلاحظ ان النسبة المنفقة على الاستهلاك من الدخل الشخصي الممكن (الدخل المتاح) ،تعتبر نسبة كبيرة هذا دليل على ان دخل الافراد يكاد ينفق بالكامل على السلع الاستهلاكية والخدمات نتيجة لأنه لا توجد حوافز تشجع الافراد على الادخار من قبل الدولة.

6- العادات والتقاليد واثرها على الاستهلاك في الاقتصاد الليبي: والمقصود بها "المناسبات الاجتماعية كالأفراح " وقد اعتبر ذلك عامل من العوامل المؤثرة في الاستهلاك .

نلاحظ ان الانفاق الاستهلاكي قد ينخفض او يزداد في بعض السنوات عكس الدخل ،وهذا دليل على ان هناك محددات اخرى تؤثر على الاستهلاك تأثيراً اكبر من العوامل السابقة واهمها العادات والتقاليد ،وبما ان عادات الليبيين واحدة وبالتالي فان انفاق الاسر على العادات كبيرة مقارنة بحجم الدخل لان هذه العادات تطلب انفاق اكبر من الدخل مما يدفعها من الاقتراض من المصارف لتمويل هذا الانفاق .

3- الانفاق الاستهلاكي والدخل لمدينة الزاوية خلال الفترة (2015- 2016)

يوضح الجدول التالي وبعد تقريب الاستبيان مستويات الدخل المختلفة ومستويات الانفاق المقابلة لها لمدين الزاوية خلال الفترة(2015- 2016)

الجدول رقم (5)

العلاقة بين مستوى الدخل وحجم الانفاق الاستهلاكي

| الانفاق الاستهلاكي | الاستهلاك الاعلى | الاستهلاك المتوسط | الاستهلاك الادنى | المجموع |
|-----------------------|---------------------|----------------------|---------------------|---------|
| الدخل Y | | | | |
| الدخل الاعلى | 15 | 12 | 7 | 34 |
| الدخل المتوسط | 10 | 22 | 7 | 39 |
| الدخل الادنى | 6 | 9 | 12 | 27 |
| المجموع | 31 | 43 | 26 | 100 |

المرجع: اعد من الباحث اعتماداً على نتائج تفريغ الاستبيان.

الحد الادنى للدخل (450-750)

الحد المتوسط للدخل (750 اقل من 1050)

الحد الاعلى للدخل (1050 اقل من 1350)

الجدول رقم (6)

النسب الاحصائية للعلاقة بين الاستهلاك و الدخل

| الانفاق الاستهلاكي | الاستهلاك الاعلى | الاستهلاك المتوسط | الاستهلاك الادنى |
|--------------------|---------------------|----------------------|---------------------|
| الدخل Y | | | |
| الدخل الاعلى | %48.38 | %27.90 | %26.9 |
| الدخل المتوسط | %32.25 | %51.16 | %26.9 |
| الدخل الادنى | %19.35 | %20.9 | %46.15 |

المرجع: اعد من الباحث اعتماداً على البيانات الموجودة في الجدول رقم (10).

الاستهلاك الادنى (450 اقل من 750)

الاستهلاك المتوسط (750 اقل من 1050)

الاستهلاك الاعلى (1050 اقل من 1350)

الحد الادنى للدخل (450 اقل من 750)

الحد المتوسط للدخل (750 اقل من 1050)**الحد الاعلى للدخل (1050 اقل من 1350)**

وعند تحليل نسب استهلاك افراد العينة مع كل مستوى من مستويات الدخل العائلية يلاحظ الاتي:

العلاقة بين الاستهلاك والدخل:-

1- يتبين من الجدول رقم (7) ان نسبة افراد العينة الذين يتمتعون بدخل عالي واستهلاك عالي بلغت حوالي (48.38%) ، بينما بلغت نسبة الافراد الذين يتمتعون بدخل متوسط و استهلاك عالي بلغت حوالي (32.25%) كذلك فإن نسبة الافراد الذين يتمتعون بدخل ادنى و استهلاك عالي بلغت حوالي (19.35%).

2- بينما كانت نسبة افراد العينة الذين يتمتعون بدخل عالي واستهلاك متوسط بلغت حوالي (27.90%) ، ونسبة الافراد الذين يتمتعون بدخل متوسط و استهلاك متوسط بلغت حوالي (51.16%)، كذلك فإن نسبة الافراد الذين يتمتعون بدخل ادنى و استهلاك متوسط بلغت حوالي (20.9%).

3- و كانت نسبة افراد العينة الذين يتمتعون بدخل عالي واستهلاك ادنى بلغت حوالي (26.9%) ، ونسبة الافراد الذين يتمتعون بدخل متوسط و استهلاك ادنى بلغت حوالي (26.9%)، كذلك فإن نسبة الافراد الذين يتمتعون بدخل ادنى و استهلاك ادنى بلغت حوالي (46.15%).

نلاحظ وجود ارتباط واضح بين الاستهلاك الاعلى والدخل الاعلى حيث بلغت نسبته حوالي (48.38%) ، وكذلك يوجد ارتباط بين الاستهلاك المتوسط والدخل المتوسط حوالي (51.16%) ، وهناك ارتباط واضح بين الاستهلاك الادنى والدخل الادنى حوالي (46.15%) .

مؤشرات الارتباط السابقة تدل على وجود درجة ارتباط قوية وطردية.

4- تقدير دالة الانفاق الاستهلاكي:

سيتم تحديد نوعية العلاقة باستخدام برنامج Evies ،ليوضح العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي (C) ، والدخل (y) خلال الفترة 2015 – 2016 م في مدينة الزاوية.

1- وعليه فأن المعادلة المقدرة للعلاقة بين الانفاق الاستهلاكي (C) والدخل Y 2015 – 2016 تكون:

$$C = a + \beta Y$$

$$C = 316.5 + 0.05y$$

- تشير القيمة الموجبة في المعادلة التقديرية الى وجود علاقة طردية بين المتغير التابع C الذي يمثل الانفاق الاستهلاكي والمتغير المستقل Y الذي يمثل الدخل فزيادة الدخل بمقدار وحده واحده في السنة يزيد الانفاق الاستهلاكي بمقدار 5%.

- القيمة الموجبة للحد الثابت (316.5) والتي تمثل الانفاق الاستهلاكي الابتدائي، تشير الى ان هناك انفاق استهلاكي ثابت يتحقق حتى مع عدم وجود دخل .

2- نلاحظ قيمة معامل التحديد تساوي 0.59 مما يعني ان هناك علاقة متوسطة بين الدخل والانفاق الاستهلاكي. حيث ان 0.59 % من الاختلافات الحاصلة في الاستهلاك سببها الاختلافات في الدخل، والباقي يرجع الى بقية العوامل الاخرى.

3- عند مقارنة القيمة T المحسوبة مع القيمة الجدولية لمعاملات الدالة المقدرة نجدان القيمة المحسوبة (3.37) لاختبار معنوية معاملات الانحدار (a=316.5 B=0.05) اكبر من القيمة الجدولية (1.943) مما يدل على معنوية معاملات الانحدار

4- المعنوية الاحصائية لمعادلة الانحدار المقدرة اي اختبار (F)، وعند مقارنة القيمة المحسوبة للاختبار (11.3) مع القيمة الجدولية (5.99) نجد ان معادلة الانحدار المقدرة ككل معنوية احصائيا .

5- المعادلة المقدرة معنوية وذلك عند الرجوع الى معامل التحديد نجد قيمته (0.59) مما يدل على وجود علاقة متوسطة او علاقة تذكر بين الدخل والانفاق الاستهلاكي خلال الفترة 2015- 2016 . وعليه نقبل الفرض البديل (صلاحية النموذج) ونرفض الفرض العدم (عدم صلاحية النموذج) للتنبؤ بقيم المتغير التابع مستقبلاً .

5- الاستنتاجات:

فيما يلي استعراض لأبرز الاستنتاجات:-

1- تقدير دالة الاستهلاك لمدينة الزاوية متفقة مع النظرية الاقتصادية، اي ان الدخل هو العامل الرئيسي المؤثر في حجم الانفاق الاستهلاكي، وباقي التغيرات الحاصلة في الاستهلاك تعود الى باقي العوامل الاخرة (العادات والتقاليد والثروة وحجم الاسرة وغيرها) وكذلك الازمة الاقتصادية في البلاد.

2- ان النمط الاستهلاكي السائد في ليبيا متماثل بشكل عام ومدينة الزاوية بشكل خاص بين الاسر الليبية .

6- التوصيات:

1- ترشيد الاستهلاك من السلع الكمالية المستوردة عن طريق مجموعة من السياسات الاقتصادية (المالية -التجارية) فيمكن استخدام الضرائب كأسلوب لتخفيض الواردات من السلع الكمالية ،كما يمكن استخدام نظام الحصص التجارية (الكمية -القيمة) لإحداث نفس التأثير .

2- التركيز على القطاعات الانتاجية الاخرى في الاقتصاد غير النفطية لتحقيق الاكتفاء الذاتي .

7 - المراجع

- ابدجمان ، ماكيل (1998) ،الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ،الرياض : دار المريخ ، ترجمة د. محمد ابراهيم منصور .

- ابوحييل ، د. عبدالفتاح (1996) ،التحليل الاقتصادي الكلي ،بنغازي :جامعة قاريونس.

- جوارتيني،جيمس وستروب ،ريجار د(1988)،الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ،الرياض:دار المريخ.

- علوش،د.جعفر باقر(2004) ،الاقتصاد القياسي التطبيقي ،غريان :المكتبة الجامعية.

- سرکز، د.العجيلي (2002) ،البحث العلمي اساليبه وتقنياته ،طرابلس :الجامعة المفتوحة.



أثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية علي أمن وسلامة المعلومات المحاسبية
(دراسة مقارنة)

أ. عماد الهادي علي احمد

عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد / جامعة الزاوية / قسم المحاسبة

**The Effect of using Electronic Accounting Information
systems on the information security and safety**

Emad Al Hadi Ali

Faculty of Economics / Al-Zawia University

المخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف علي الآثار المترتبة على امن وسلامة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام الأنظمة الالكترونية. وكذلك على أهم المخاطر التي تتعرض لها المعلومات المحاسبية الناتجة في ظل الأنظمة الالكترونية وأهم الإجراءات التي يمكن وضعها لحماية امن وسلامة المعلومات المحاسبية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت علي عينة الدراسة من المجتمع المتكون من شركة مليته للنفط والغاز ومصفاة الزاوية. وقد استخدمت الدراسة العديد من الأساليب الإحصائية من خلال البرنامج الإحصائي الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك من اجل اختبار الفرضيات. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها انه هناك تدني واضح في اثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية على امن وسلامة المعلومات المحاسبية في شركة مليته للنفط والغاز ومصفاة الزاوية. وكذلك أوضحت الدراسة بأنه هناك إجراءات كافية لحماية امن وسلامة المعلومات المحاسبية في الشركتان وعدم وجود اختلاف معنوي بينهما.

Abstract

The study aims to explore the effect of using electronic accounting information systems on the information security and safety, and the most important risks that has impacted on accounting information and the procedures to protect the information security and safety. To achieve objectives of the study the researcher developed a questionnaire and distributed it to staffs in two companies which are Al Zawiya Oil Refining Company and Mellitah Oil & Gas Company than the date collected and analyzed using SPSS software. The study had reached the following results:

- 1- There was not a different impact of using electronic accounting information systems on the information security and safety between Az Zawiya Oil Refining Company and Mellitah Oil & Gas Company .
- 2- There were enough procedures to protect the information security and safety in the companies.

المقدمة

تساعد نظم المعلومات المحاسبية في توفير المعلومات المناسبة في عملية اتخاذ القرارات إلى الجهات المختصة من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة. هذا وقد تطورت نظم المعلومات المحاسبية من نظم يدوية إلى نظم إلكترونية نتيجة للتطور الذي حدث في تكنولوجيا المعلومات. حيث أصبح النظام المحاسبي نظام إلكتروني يتم من خلاله تجميع البيانات ومعالجتها إلكترونياً من أجل الحصول على معلومات دقيقة وسريعة تخدم جميع الجهات المختصة، هذا التطور الذي حدث في نظم المعلومات المحاسبية صاحبه ظهور العديد من المشاكل والمخاطر على أمن وسلامة هذا النوع من النظم المحاسبية والتي من الممكن أن تؤثر سلباً في تحقيق الأهداف التي أنشئ النظام المحاسبي من أجلها. ومن ضمن هذه المخاطر ما يعرف بأمن وسلامة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام سواء كانت هذه المخاطر مقصودة أو غير مقصودة فهي ذات تأثير سلبي على هذا النوع من النظم. عليه لقد تزايد الاهتمام في الفترات الأخيرة بتوفير الوسائل والإجراءات المناسبة والكفيلة بحماية نظم المعلومات المحاسبية من هذا النوع من المخاطر والذي يتعلق بأمن وسلامة المعلومات المحاسبية التي يتم إنتاجها في ظل المعالجة الإلكترونية للنظم المحاسبية. وذلك من أجل ضمان استمرار عمل النظام المحاسبي الإلكتروني في أداء وظائفه في تحقيق الأهداف التي أنشئ النظام المحاسبي من أجلها، عليه فإن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تحتاج إلى توفير وسائل حماية فعالة تضمن استمرار المنشأة الاقتصادية في مزاولة أنشطتها دون تأثير سلبي على المعلومات التي تنتجها هذه النظم الإلكترونية، وعليه لا بد من وجود نظام سليم يعمل على تأمين وحماية المعلومات المحاسبية في ظل المعالجة الإلكترونية للنظام المحاسبي.

مشكلة الدراسة:

تعتبر نظم معلومات المحاسبية الإلكترونية ذات أهمية بالغة، بما تنتجه من تقارير ومعلومات بدقة وبسرعة بالغة تساعد المشروعات الاقتصادية، ويرجع ذلك بسبب التطور في علم التكنولوجيا والسرعة المتزايدة التي صاحبت تطورها واستخدامها وانتشارها وذلك لقدرتها المتزايدة في حفظ واسترجاع معلومات. وفي ظل استخدام المعالجة الإلكترونية في عمليات تشغيل النظام المحاسبي والمتعلقة بتشغيل ومعالجة البيانات وتوصيلها إلى الأطراف

المستفيدة في شكل معلومات محاسبية تساعدهم في عمليات اتخاذ القرارات المختلفة في الوقت المناسب، يلاحظ أن هذه المعلومات أصبحت تتعرض إلى عدة مخاطر منها ما يعرف بمخاطر أمن وسلامة المعلومات في ظل المعالجة الالكترونية للنظم المحاسبية. تعتبر هذه المخاطر والتهديدات التي تواجه المعلومات ذات تأثير سلبي على جودة المعلومات المطلوبة حتى تكون ذات قيمة وتخدم الأطراف المستفيدة سواء كانت هذه المخاطر مقصودة أو عن غير قصد. عليه يلاحظ إن أمن وسلامة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام المعالجة الالكترونية في معالجة البيانات المحاسبية أصبح موضع اهتمام لدى مستخدمي هذا النوع من الأنظمة المحاسبية وذلك نظرا للمخاطر التي تواجه المعلومات التي تنتجها هذا النوع من الأنظمة الالكترونية.

من خلال العرض السابق يمكن وضع مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

- 1- هل يؤثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن سلامة المعلومات المحاسبية؟
 - 2- هل يوجد إجراءات كافية لحماية أمن وسلامة المعلومات المحاسبية عند استخدام نظم المعلومات الالكترونية؟
 - 3- ماهي المخاطر التي تؤثر على أمن وسلامة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام نظم المعلومات الالكترونية؟
- أهمية الدراسة:**

تأتي أهمية هذه الدراسة وذلك من خلال التعرف على أهم المخاطر التي تتعرض لها المعلومات في ظل استخدام المعالجة الالكترونية للمعلومات المحاسبية وهو ما يتعلق بأمن وسلامة هذه المعلومات. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الدراسة تساعد على التعرف على ما يعرف بأمن وسلامة المعلومات المحاسبية في ظل المعالجة الالكترونية وأهمية توفير هذه الخاصية حتى تضمن المشروعات الاقتصادية توفير معلومة ذات قيمة فعالة وتخدم جميع الأطراف في عمليات اتخاذ القرارات. ومن جهة أخرى يمكن إن تسهم هذه الدراسة في إيجاد الحلول المناسبة من أجل تقليل مخاطر الناتجة عن استخدام المعالجة الالكترونية في نظم معلومات المحاسبية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن صياغتها في الآتي:

- 1- معرفة الآثار المترتبة على أمن سلامة المعلومات المحاسبية عند استخدام نظم المعلومات الالكترونية.
- 2- تحديد المخاطر التي تؤثر على أمن وسلامة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام نظم المعلومات الالكترونية.
- 3- تحديد الإجراءات التي يمكن إن تتخذها الشركات الاقتصادية لحماية أمن وسلامة المعلومات المحاسبية عند استخدام نظم المعلومات الالكترونية.

فرضيات الدراسة

أمن وسلامة المعلومات المحاسبية في الشركات الاقتصادية قد تتعرض لعدة مخاطر وتهديدات في حالة استخدام المعالجة الالكترونية في الأنظمة المحاسبية. ومن ثم فإن المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي الالكتروني قد تكون غير مفيدة في عمليات اتخاذ القرارات التي يتم اتخاذها من قبل الأطراف المستفيدة. وعليه يمكن صياغة فرضيات الدراسة كالآتي:

الفرضية الأولى :- يؤثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن سلامة المعلومات المحاسبية في شركة مليته ومصفاة الزاوية.

الفرضية الثانية :- يوجد اختلاف معنوي بين مستوى تأثير استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن سلامة المعلومات المحاسبية في شركة مليته ومصفاة الزاوية.

الفرضية الثالثة :- توجد إجراءات كافية لحماية أمن وسلامة المعلومات المحاسبية عند استخدام نظم المعلومات الالكترونية في شركة مليته ومصفاة الزاوية.

الفرضية الرابعة :- يوجد اختلاف معنوي بين مستوى وجود إجراءات كافية لحماية أمن وسلامة المعلومات المحاسبية عند استخدام نظم المعلومات الالكترونية في شركة مليته ومصفاة الزاوية.

منهجية الدراسة:

تهتم هذه الدراسة بتوضيح أثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن وسلامة المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها في عمليات اتخاذ القرارات. ويتبع الأسلوب الوصفي التحليلي لهذه الدراسة وذلك من خلال المصادر الأولية والتي تتمثل في فيما كتب في الأدب المحاسبي في الكتب والمقالات والدوريات المحاسبية بالإضافة إلى الدراسات السابقة. أما فيما يخص الجانب العملي فقد أعتمد الباحث على تجميع البيانات بواسطة استبانة صممت لهذا الغرض، ، وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة على عينة الدراسة (35) استبانة ، وقد تم

استرجاع (30) منها، إي بنسبة استجابة بلغت (85.71 %). وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها، حيث يتكون مجتمع الدراسة من مصفاة الزاوية لتكرير النفط وشركة مليته للنفط والغاز، أما فيما يخص عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة من مجموعة من رؤساء الأقسام والموظفين والعاملين في القسم المالي في مصفاة الزاوية وشركة مليته.

الدراسات السابقة:

على المستوي المحلي فقد أجريت العديد من الدراسات في هذا المجال، ومنها دراسة (الرويمي، 2004) التي كانت بعنوان أمن وحماية نظم المعلومات الإدارية وأثرها على فاعلية المؤسسة بالمصارف التجارية في ليبيا، هدفت هذه الدراسة إلى تعرف مدى اعتماد المؤسسات المصرفية الليبية لبرنامج أمن و الحماية لنظم المعلومات وكذلك الوقوف على الآثار والمخاطر التي تنشأ في حالة الافتقار لوجود نظام امن وحماية للموارد الافتراضية، وبالتالي أثرها في فاعلية المؤسسات المصرفية، وقد قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الواقعة في نطاق مدينة طرابلس، والعينة المستهدفة هي: فئة القيادات الإدارية إلي تمارس وظائف الإدارة ويقودون إدارات بالهيكل التنظيمي، وقد توصلت الدراسة إلى اكتشاف وجود ضعف بكفاءة نظام الأمن والحماية لنظام المعلومات الإدارية في المؤسسات المصرفية الأمر الذي أدى إلي تعرض هذه النظم إلى العديد من المشاكل والمخاطر والتي تؤثر على فاعلية هذه المؤسسات، إضافة إلى وجود قصور وضعف في البرامج التدريبية للموارد البشرية وفي مجال الأمن والحماية لنظم المعلومات الإدارية داخل المؤسسة.

إما دراسة (اقجام، 2009) تناولت تقييم دور المراجع الداخلي في مواجهة أخطار أمن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، حيث أجريت هذه الدراسة علي شركة الزاوية لتكرير النفط، واستهدفت هذه الدراسة إلى التعرف علي طبيعة المخاطر التي تواجه وتهدد أمن وسلامة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية والتعرف على مدى تأهيل المراجع الداخلي لاستيعاب طبيعة العمل بالأنظمة الالكترونية. وقد كانت نتائج هذه الدراسة تشير إلى وجود ضوابط وإجراءات حماية مطبقة داخل مؤسسة من أجل حماية أمن معلومات المحاسبية من المخاطر التي من ممكن أن تواجهها. إلا أنه تم ملاحظة أن قلة التدريب لدى المراجعين على كيفية مراجعة النظم الالكترونية وعدم وجود اعتماد كافي لمواجهة المخاطر التي تهدد هذا النوع من الأنظمة.

وإما دراسة (غنية، 2013) بعنوان أمن المعلومات المحاسبية في ظل الأنظمة الإلكترونية، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر التي تهدد أمن وسلامة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وكذلك التعرف على السياسات الرقابية وإجراءات ووسائل الأمن والحماية لمواجهة تلك المخاطر ومدى فاعليتها المتبعة من قبل الشركات مختلفة الأنشطة (التجارية، الخدمية، الصناعية). وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج تشير بأنه لا يوجد إجراءات رقابية في الأنظمة المحاسبية الإلكترونية المستخدمة في المؤسسات الليبية، وكذلك تبين ضعف في تطبيق أساليب الرقابة وإجراءاتها في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بشكل عام .

إما على المستوى العربي فقد كانت دراسة (ابوخشبة، 199) والتي بعنوان المشكلات المحاسبية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات في منشآت الأعمال بالمملكة العربية السعودية، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر استخدام الحاسبات الإلكترونية على مقومات النظام المحاسبي والتعرف على المشكلات الفعلية الحالية الناتجة عن استخدام الحاسب الإلكتروني في الأعمال المحاسبية، حيث قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على منشأة الأعمال السعودية وشملت قطاعات الصناعة والأنشطة التجارية والبنوك في عدة مدن، وتوصلت الدراسة إلى أن ما نسبته 61% من المنشآت تقيد بأن استخدامها للحاسب الإلكتروني في مقومات النظام المحاسبي كما تؤكد بأن استخدام الحاسب الإلكتروني في النظم المحاسبية تعترضه العديد من المشكلات منها ما تتعلق بأجهزة الحاسب الآلي، أو بالأخطاء في تصميم برامج الحاسب الآلي والتشغيل، إضافة إلى المشكلات المتعلقة بالمحاسبين بسبب عدم استيعاب البعض منهم لقدرات الحاسب الآلي والتأخر في موافاة الحاسب الآلي بجميع العمليات أولاً بأول، إلى جانب المشكلات المتعلقة بضعف الرقابة على استخدام الحاسب الآلي.

في السعودية تناولت دراسة (ابوموسي، 2004) والتي بعنوان أهمية مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وهدفت هذه الدراسة إلى تعرف المخاطر الرئيسية العامة التي تهدد أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المنشأة السعودية، حيث قام الباحث بعمل دراسة تطبيقية مسحية مستخدماً في ذلك قائمة الاستقصاء التي شملت 126 منشأة سعودية وقد أوضحت نتيجة الدراسة إلى إن كثيراً من المنشآت التي شاركت في الدراسة عانت من وجود خسائر مالية كبيرة سبب التهديدات على أمن نظم المعلومات المحاسبية بواسطة

أشخاص من داخل وخارج تلك المؤسسات، وأن أهم المخاطر التي تهدد أمن هذه النظم تتمثل في الإدخال المتعمد غير المتعمد لبيانات غير سليمة وكذلك التدمير غير متعمد من قبل موظفي المؤسسة، كما يعتبر إدخال الفيروسات إلى النظام المحاسبي وتدمير أو طمس بعض مخرجات النظام المحاسبي وتوجيه بعض المخرجات النظام المحاسبي إلى أشخاص غير مخول لهم باستلامها من المخاطر الهامة التي تهدد أمن نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية، ومن ثم تبدو الحاجة لتدعيم الضوابط الرقابية على نقاط الضعف في نظم الرقابة الداخلية المتعلقة بتلك النظم.

في فلسطين كانت دراسة (الشريف، 2006) بعنوان مخاطر نظم معلومات الحاسوبية الالكترونية، وهدفت هذه الدراسة إلى تعرف على المخاطر التي تواجه نظم المعلومات الحاسوبية في المصارف العامة في قطاع غزة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن مخاطر نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية لا تحدث بشكل متكرر في المصارف العاملة في قطاع غزة وأن حدوث تلك المخاطر ترجع إلى أسباب تتعلق بموظفي البنك نتيجة قلة الخبرة والوعي والتدريب إضافة إلى أسباب تتعلق بإدارة المصرف لعدم وجود سياسات واضحة ومكتوبة وضعت الإجراءات والأدوات الرقابية المطبقة لدى المصرف، وأن الإدارة الجيدة تستطيع أن تقلل أو تحد كم حدوث المخاطر التي تواجه هذه النظم.

وفي الأردن قام (الصلاح، 2009) بدراسة بعنوان مخاطر أمن نظم معلومات الحاسوبية الالكترونية وأثرها على صحة ومصادقية القوائم المالية في البنوك الأردنية، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مخاطر نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية وأثرها على صحة ومصادقية القوائم المالية في بنوك التجارية الأردنية، وكذلك التعرف على أهم الإجراءات الرقابية التي تضعها بنوك الأردنية من أجل الحد من مخاطر أمن المعلومات نظم المعلومات حاسوبية. وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج تشير إلى تعرض البنوك التجارية إلى عدة مخاطر تهدد أمن نظم المعلومات حاسوبية الالكترونية، وكذلك إن الإجراءات الرقابية التي يتم وضعها من قبل تلك البنوك تساهم في الحد من مخاطر أمن نظم معلومات الحاسوبية وأثرها على صحة ومصادقية القوائم المالية.

إما بخصوص البيئة الأجنبية فقد أجريت مجموعة من الدراسات ومنها دراسة (Loch وآخرون، 1992) تهديدات نظم المعلومات استهدفت هذه الدراسة استكشاف مدى أدراك مديري نظم معلومات الإدارية فيما يتعلق بالمخاطر الأمنية التي تواجه نظم الحاسوبية

الالكترونية في بيئة الحاسبات الشخصية والحاسبات الكبيرة وكذلك شبكة الحاسبات الالكترونية وقد توصل الباحثون إلى أن الكوارث الطبيعية والإحداث غير مقصودة لموظفي المنشآت قد تم تصنيفها من ضمن أهم مخاطر بيئات تكنولوجيا المعلومات، وكذلك توصل الباحثون إلى أن الإدخال غير المعتمد للبيانات غير سليمة من قبل موظفي المنشأة يعتبر من ضمن أهم مخاطر أجهزة الحاسب الآلي الكبيرة.

وفي دراسة أخرى قام بها (Ryan and Bordoloi, 1997) بتقييم مخاطر أمن نظم معلومات في النظم المحاسبية الالكترونية في المنشأة التي تحولت من نظام الكمبيوتر الكبيرة إلى نظام خدمة العملاء، وتشير نتائج هذه الدراسة إلى وجود فروق جوهرية بين منشآت التي لديها أجهزة كمبيوتر كبيرة وتلك التي تطبق نظام خدمة العملاء فيما يختص بمخاطر أمن نظم معلومات محاسبية الالكترونية التالية: التدمير غير معتمد للبيانات بواسطة موظفي منشأة، الإدخال غير معتمد لبيانات خاطئة بواسطة موظفي المنشأة، التدمير المعتمد للبيانات بواسطة موظفي المنشأة، الإدخال معتمد لبيانات خاطئة بواسطة موظفي المنشأة.

وقد اهتمت دراسة (Dhillon, 1999) التي تتعلق بطبيعة اختراقات أمن المعلومات التي حدثت في أماكن مختلفة من العالم بمناقشة العديد من خسائر أمن المعلومات التي تنتج من الاحتيال على أنظمة الحاسوب، إذا أنه يمكن تفادي هذه الخسائر إذا تبنت المنظمات نظرة أكثر واقعية في التعامل مع مثل هذه الحوادث بالإضافة إلى تبني نظرة تحكم أمنية تضع تأكيداً متساوياً للتدخلات الشكلية والرسمية والتقنية لأنظمتها الالكترونية، ومن خلال نتائج الدراسة اقترح الباحث بأن تطبيق السيطرة كما هو معروف في سياسة أمن المعلومات، يردع حقيقة سوء استعمال الحاسوب.

إما بخصوص دراسة (Micheal E . Whitman, 2003) فقد ركزت للإجابة على ثلاث تساؤلات، السؤال الأول يتعلق بحصر التهديدات التي تواجه أمن المعلومات، والسؤال الثاني يتعلق بدرجة خطورة هذه التهديدات، والسؤال الثالث يتعلق بعدد مرات حدوثها. ولقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن الهجوم المعتمد لبرمجيات حالات فشل أو أخطاء البرامج التقنية والخطأ أو الفشل البشري قد تم تصنيفها ضمن ثلاث مخاطر مهمة في جميع بيئات تكنولوجيا المعلومات.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

بالإضافة إلى ما ورد في أهمية الدراسة، رأي الباحث من خلال هذه الدراسة إن توضح اثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية علي امن وسلامة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال مقارنة بين شركتين وهما شركة ملتية ومصفاة الزاوية. وكذلك توضيح مدى توفر الإجراءات والوسائل اللازمة لحماية لتوفير الأمن والسلامة للمعلومات المحاسبية الناتجة في ظل المعالجة الالكترونية التي يعتمد عليها في عملية اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين.

الإطار النظري:

نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية: Electronic Accounting Information systems

تطور النظام المحاسبي من نظام يدوي يعتمد فيه على العنصر البشري إلى نظام آلي الكتروني يعتمد فيه على تجميع البيانات المحاسبية ومعالجتها على الحاسبات الالكترونية، وأصبحت هذه النظم تعرف بالنظام المتكامل للمعلومات المحاسبية (كبلان وابوبكر، 2007، ص 9). ومن خلال هذا التطور أصبح تشغيل نظام المعلومات المحاسبية من خلال تقنية المعالجة الالكترونية أمرا عمليا وميسرا بل ضروريا كبر أو صغر حجم المنظمة لما توفره هذه التقنية من سرعة ودقة شمولية في توفير المعلومات.

نظام المعلومات الحاسوبي هو عبارة عن مجموعة من التراكيب والأجزاء المادية والبرمجيات والبيانات التي تعمل بصورة مشتركة من أجل تسجيل ومعالجة البيانات بصورة منتظمة بغرض السيطرة على الإجراءات المعلوماتية (كبلان وابوبكر، 2007، ص 81).

تكنولوجيا المعلومات Information Technology: إن التطور في النظم المحاسبية الالكترونية ظهر نتيجة التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات، حيث ساعدت تكنولوجيا المعلومات في زيادة الاهتمام بالنظم المحاسبية الالكترونية وذلك بسبب قدرتها في معالجة البيانات وتوصيلها بسرعة فائقة إلى كافة المستخدمين.

تناولت العديد من الدراسات والأبحاث مفهوم تكنولوجيا المعلومات، وقد عرضت مجموعة من التعاريف والمفاهيم لهذه التقنية ومنها على سبيل المثال:

مجالات أو فروع المعرفة العلمية والتكنولوجية والهندسية والأساليب الإدارية المستخدمة في تناول ومعالجة المعلومات وتطبيقاتها المرتبطة بالحواسيب الآلية وتفاعلها مع الإنسان، وما يرتبط بذلك من أمور اجتماعية واقتصادية وثقافية (الطائي، 2007، ص 109).

كما تعرف على أنها عبارة عن كل التقنيات المتطورة التي تستخدم في تحويل البيانات بمختلف إشكالها إلى معلومات بمختلف أنواعها التي تستخدم في كافة مجالات الحياة. (السالمي، 1997، ص9).

وعرفها Turban (1999) بأنها النظام الذي يقوم على جمع وتخزين ومعالجة وتحليل ونشر المعلومات وفقاً للطلب، ويتضمن مدخلات (البيانات) ومخرجات (تقارير) تغذية راجعة ترسل وتستخدم من قبل نظام آخر لتمكن من الرقابة على النظام (القرالة، 2011، ص14). من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن جميعها أوضحت أن لتكنولوجيا المعلومات تأثير كبير في تطور النظم الحاسوبية حيث أصبحت نظم الكترونية يعتمد فيها على الحاسب الآلي في معالجة البيانات الحاسوبية.

مزايا تكنولوجيا المعلومات:

إن استخدام هذا النوع من التكنولوجيا في الجانب المالي والاقتصادي وبالتحديد في نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية أدى إلى انعكاس ايجابي على هذا النوع من النظم وذلك لما تتمتع به هذه التكنولوجيا من مزايا، وهي كما يلي: (علي وشحاتة، 2006، ص248-249)

- 1- الوقتية وتعني توفير المعلومات في الوقت المناسب.
- 2- تحسين وتسهيل فهم وتحليل المعلومات.
- 3- تخفيض الخطر الذي يحيط بإجراءات الرقابة.
- 4- إمكانية الفصل المناسب بين المهام الخاصة بالمستخدمين.
- 5- إجراء حسابات معقدة وإمكانية تشغيل قدر هائل من المعاملات في وقت قصير وبتكلفة أقل وانعدام الأخطاء.
- 6- تحقيق الرقابة الذاتية على كل العمليات اليومية.

عيوب تكنولوجيا المعلومات

إن استخدام التقنية المعلوماتية في نظم معلومات الحاسوبية يتمتع بالعديد من المزايا كما سبق الإشارة لها، إلا أن هناك مأخذاً عليها فاستخدامها يقلل من فرص العمل عندما يحل محل الأشخاص، كما أن استخدامها أيضاً يحتاج إلى تعليم وتدريب من نوع خاص، وأيضاً مشكلة التعطل الذي يحصل بهذه التقنية بشكل مستمر مما يوقف إجراءات العمل ويحتاج

ذلك إلى أن تقوم بصيانتها موظفون مدربون وذو كفاءة عالية. (أكاديمية الفيسل العالمية، 2009، ص23)

الهيكل العام للنظام المحاسبي في ظل المعالجة الالكترونية:

يتكون الهيكل العام للنظام المحاسبي في ظل المعالجة الالكترونية للبيانات المحاسبية من مجموعة من العناصر الآتية: (كبلان وابوبكر، 2007، ص86-87)

1- قاعدة البيانات Database:

قاعدة البيانات هي المكان الذي تتواجد في كل البيانات الضرورية لخدمة احتياجات كافة المستخدمين، ويتم التعامل مع قاعدة البيانات من جانبين هما الجانب المادي والجانب المنطقي، والجانب المادي يتكون من وسائط التخزين (مثل الشريط المغناطيسي والقرص المغناطيسي والقرص الضوئي وغيرها) وهي تمثل الطريقة الفعلية التي يتم تخزين البيانات بها. إما الجانب المنطقي لقاعدة البيانات فهو أكثر أهمية لان عن طريقه يتم الاسترجاع السريع للبيانات المخزونة لتلبية الاحتياجات كما أن هذا الجانب يتعامل مع البرمجيات الخاصة بالنظام المحاسبي والتي يمكن تصنيفها بالأسس المحاسبية الواجب تطبيقها في معالجة العمليات المالية المختلفة حتى مرحلة إعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية.

2- أنظمة محاسبية فرعية 'Accounting Subsystems':

أن النظام المحاسبي في ظل معالجة الالكترونية يحتوي على مجموعة من الأنظمة الفرعية مثل نظام معلومات المشتريات ونظام معلومات المبيعات، نظام المقبوضات والمدفوعات وغيرها من الأنظمة الفرعية الأخرى التي يتكون منها النظام المحاسبي الالكتروني.

3- أنظمة تشغيل فرعية Processing Subsystems:

وهي تلك الأنظمة التي تقوم على مخرجات النظام المحاسبي ويعتمد عليها النظام المحاسبي في الدورة المحاسبية اللاحقة لأنها تمثل التغذية العكسية له ومن أمثلتها نظام إعداد الميزانيات التقديرية ونظام التحليل المالي وغيرها.

4- الأستاذ العام General Ledger:

دفتر الأستاذ العام يعتبر من أهم الدفاتر المحاسبية فهو يتابع حركة الأرصدة العامة للحسابات الرئيسية وهو يمثل نظام معلومات لأن فيه يتم تجميع جميع الأنظمة الفرعية التي تعتبر نظاما معلوماتية مغذية له، ويرتبط بمحتويات قاعدة البيانات.

مخاطر أمن نظم معلومات المحاسبية الالكترونية The Risks of Electronic Accounting Information Security systems

تواجه نظم معلومات المحاسبية الالكترونية العديد من المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق أهداف تلك النظم ذلك لاعتمادها على الحاسب، حيث تزامن التطور الكبير للحاسبات أنظمة المعلومات مع التطور في تكنولوجيا المعلومات سرعة انتشار هذه المعلومات استخدامها الكترونياً، ولقد صاحب هذا التطور في استخدام المعلومات الالكترونية العديد من المخاطر والمشاكل التي تؤثر على أمن المعلومات المحاسبية سواء كانت تلك المخاطر مقصودة أو غير مقصودة (الشريف، 2006، ص64).

ونظراً لتلك المخاطر التي تهدد أمن سلامة المعلومات المحاسبية نجد إن المنظمات الاقتصادية تسعى دائماً إلى توفير وسائل وإجراءات من أجل حماية أمن سلامة المعلومات المحاسبية التي توفرها الأنظمة المحاسبية الالكترونية. لقد تناولت العديد من الدراسات والكتب مفهوم أمن وسلامة المعلومات ونذكر منها على سبيل المثال مايلي:

فقد عرف داود أمن المعلومات (Information Security) بأنه حماية وتأمين الموارد المستخدمة في معالجة المعلومات كافة عن طريق إتباع إجراءات وسائل حماية عديدة تضمن في النهاية سلامة المعلومات (داود، 2000، ص23).

وإما جمعة وآخرون فقد عرفوا أمن المعلومات بأنه حماية كافة الموارد المستخدمة في معالجة المعلومات، حيث يتم تأمين المنشأة نفسها والأفراد العاملين فيها وأجهزة الحاسبات المستخدمة فيها ووسائل المعلومات التي تحتوي على بيانات المنشأة ويتم ذلك عن طريق إتباع إجراءات ووسائل عديدة تتضمن أمن وسلامة المعلومات (جمعة وآخرون، 2003، ص342).

كما عرف أمن المعلومات بأنه العلم الذي يهتم بدراسة النظريات والاستراتيجيات التي تهتم بتوفير الحماية لأمن المعلومات من المخاطر التي قد تواجهها والعمل على تطبيق الوسائل والأساليب والإجراءات اللازمة لتوفير تلك الحماية ومواجهة المخاطر والتغلب عليها وسن القوانين الصارمة لمنع حدوث تلك المخاطر مستقبلاً ومعاينة مرتكبيها (الشريف، 2006، ص64).

من خلال العرض السابق لمفهوم أمن المعلومات وسلامة المعلومات نلاحظ أن كل التعاريف والمفاهيم تركز على كيفية توفير الأمن والحماية لجميع المعلومات المحاسبية بالمنظمة وحمايتها من كافة المخاطر بجميع أنواعها سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة.

عناصر أمن المعلومات:

حتى تتوفر الحماية الكافية لأمن وسلامة المعلومات الحاسوبية الناتجة عن الأنظمة الحاسوبية الالكترونية فإنه لابد من توفر مجموعة من العناصر، ولقد تم تصنيف هذه العناصر كما يلي (ميلاد، 2006، ص10-12).

1- السرية أو الموثوقية: Confidentiality and Reliability :

والمقصود بها هو أنه يجب التأكد من أن جميع المعلومات الخاصة بالمنظمة لا يمكن الاطلاع عليها أو كشفها إلا من قبل الأشخاص المخول لهم بذلك، عليه يجب على المنظمة توفير وسائل حماية تضمن توفير هذه الخاصية مثل عمليات تشفير الرسائل أو منع التعرف على حجم تلك المعلومات أو مسار إرسالها.

2- التعرف أو التحقق من هوية الشخصية: Identification and Authorization :

وهذا يعني التأكد من هوية الشخص الذي يحاول استخدام المعلومات الموجودة ومعرفة ما إذا كان هو المستخدم الصحيح لتلك المعلومات ام لا، ويتم ذلك من خلال استخدام كلمات السر الخاصة بكل مستخدم.

3- سلامة المحتوى: Integrity :

وهي تعني التأكد من أن محتوى المعلومات صحيح ولم يتم تعديله أو تدميره أو العبث به في أي مرحلة من مراحل المعالجة أو التبادل سواء كان التعامل داخليا في المشرع أو خارجيا من قبل أشخاص غير مصرح لهم بذلك ويتم ذلك غالبا بسبب الاختراقات غير مشروعة مثل الفيروسات.

4- استمرارية توفير المعلومات: Availability :

وهي تعني التأكد من استمرارية عمل نظام المعلومات بكل مكوناته واستمرار القدرة على التفاعل مع المعلومات وتقديم الخدمات لواقع المعلومات وضمان عدم تعرض مستخدمي تلك المعلومات إلى منع استخدامها أو الوصول إليها بطرق غير مشروعة يقوم بها أشخاص لإيقاف الخدمة بواسطة كم هائل من الرسائل العشبية عبر شبكة إلى الأجهزة الخاصة لدى المنظمة.

5- عدم الإنكار: Non repudiation :

ويقصد بها ضمان عدم إنكار الشخص الذي قام بإجراء معين متصل بالمعلومات لهذا الإجراء، ولذلك لابد من توفر طريقة أو وسيلة لإثبات أي تصرف يقوم به أي شخص

للشخص الذي قام به في وقت معين، ومثال ذلك للتأكد من وصول بضاعة تم شراؤها عبر شبكة الانترنت إلى صاحبها، ولإثبات تحويل المبالغ الكترونيا يتم استخدام عدة وسائل مثل التوقيع الالكتروني والمصادقة الالكترونية.

المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها نظم المعلومات محاسبية الالكترونية

تصنف المخاطر التي تتعرض لها نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية إلى عدة تصنيفات و يمكن توضيحها كما يلي (ابوموسي، 2004، ص3-9)

1- مخاطر من حيث مصادرها:

أ- مخاطر داخلية:

حيث يعتبر موظفي المنشأة هم المصدر الرئيسي للمخاطر الداخلية التي تتعرض لها نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وذلك لان موظفي المنشآت على علم ومعرفة بمعلومات النظام أكثر دراية من غيرهم بالنظام الرقابي المطبق لدى المنشآت.

ب- مخاطر خارجية:

وتتمثل هذا النوع من المخاطر في أشخاص من خارج المنشأة ليس لهم علاقة مباشرة بالمنشأة مثل قراصنة المعلومات والمنافسين الذي يحاولون اختراق الضابط الرقابية والأمنية للنظام بهدف الحصول على معلومات سرية عن المنشأة أو قد تتمثل في كوارث طبيعية مثل الزلازل والفيضانات التي قد تدمر النظام جزئيا أو كليا.

2- مخاطر من حيث المتسبب في حدوثها:

أ- مخاطر ناتجة عن العنصر البشري:

وهي تلك مخاطر أو الأخطاء التي قد تحدث من قبل أشخاص بشكل مقصود وبهدف التلاعب الغش أو بشكل غير مقصود نتيجة الجهل أو السهو أو الخطأ.

ب- مخاطر ناتجة عن العنصر غير البشري:

وهي تلك المخاطر التي قد تحص بسبب كوارث طبيعية ليس للإنسان علاقة بها مثل حدوث الزلازل التي قد تؤدي إلى تلف النظام المحاسبي بأكمله.

3- مخاطر من حيث العمدية:

أ- مخاطر ناتجة عن تصرفات متعمدة:

وتتمثل في تصرفات يقوم بها الشخص متعمدا مثل إدخال بيانات خاطئة هو يعلم بذلك، أو قيامه بتدمير بعض البيانات متعمدا ذلك بهدف الغش والتلاعب والسرقة وتعتبر هذه المخاطر من المخاطر المؤثرة جدا على النظام المحاسبي.

ب- مخاطر ناتجة عن تصرفات غير متعمدة:

وتتمثل في تصرفات يقوم بها الأشخاص نتيجة الجهل عدم الخبرة الكافية كإدخالهم لبيانات بطريقة خاطئة بسبب عدم معرفتهم بطرق إدخالها أو السهو في عملية التسجيل وتعتبر هذه المخاطر أقل ضررا من مخاطر المقصودة ذلك لإمكانية إصلاحها.

4- مخاطر من حيث الآثار الناتجة عنها:

أ- مخاطر تنتج عنها إضرار مادية:

وهي مخاطر التي تؤدي إلى حدث أضرارا للنظام وأجهزة الكمبيوتر أو تدمير لوسائل تخزين البيانات التي قد يكون سببها كوارث طبيعية لا علاقة للإنسان بها أو قد تكون بسبب البشر بطريقة متعمدة أو غير متعمدة.

ب- مخاطر فنية ومنطقية:

وهي المخاطر الناتجة عن أحداث قد تؤثر على البيانات وإمكانية الحصول عليها للأشخاص المخول لهم بذلك عند الحاجة لها أو إفشاء بيانات سرية لأشخاص غير مصرح لهم بمعرفتها وذلك من خلال تعطيل في ذاكرة الكمبيوتر أو إدخال فيروسات للكمبيوتر قد تقسد البيانات أو جزء منها وتلك المخاطر قد تؤثر على المواقف التنافسي للمنشأة.

5- مخاطر من حيث علاقتها بمراحل النظام:

أ- مخاطر المدخلات:

وهي المخاطر الناتجة عن عدم تسجيل البيانات في الوقت المناسب وبشكلها الصحيح أو عدم نقل البيانات بدقة خلال خطوط الاتصال مثل خلق بيانات غير سليمة أو تحريف بيانات المدخلات أو حذف بعض مدخلات أو إدخال بيانات أكثر من مرة.

ب- مخاطر تشغيل البيانات:

ويقصد بها المخاطر المتعلقة بالبيانات المخزنة في ذاكرة الحاسب والبرامج التي تقوم بتشغيل تلك البيانات وتتمثل مخاطر تشغيل البيانات في الاستخدام غير مصرح به لنظام وبرامج التشغيل تحريف وتعديل البرامج بطريقة غير قانونية أو سرقة بيانات موجودة على الحاسب الآلي.

ج- مخاطر المخرجات:

ويقصد بها المخاطر المتعلقة بالمعلومات والتقارير التي تم الحصول عليها بعد عملية تشغيل ومعالجة البيانات وقد تحدث تلك المخاطر من خلال لمس أو تدمير بنود معينة من المخرجات أو خلق مخرجات زائفة وغير صحيحة أو سرقة مخرجات الحاسب الآلي أو الكشف غير المسموح به للبيانات عن طريق عرضها على شاشات العرض أو طبعتها على الورق أو توزيع المعلومات بواسطة أشخاص غير مصرح لهم بذلك.

أسباب حدوث المخاطر التي تهدد أمن وسلامة المعلومات المحاسبية:

ترجع أسباب حدوث المخاطر والتهديدات التي تواجه أمن وسلامة المعلومات المحاسبية إلى عدة أسباب يمكن صياغتها كالآتي (ابوموسي، 2004، ص 190) :

- 1- عدم كفاية الأدوات الرقابية المطبقة لدى إدارة الشركة.
- 2- استخدام جميع الموظفين في الشركة نفس كلمات السر الخاصة بالأجهزة الالكترونية داخل النظام المحاسبي.
- 3- عدم الفصل بين الوظائف الخاصة بالنظام المحاسبي.
- 4- عدم وجود سياسات وإجراءات واضحة من أجل حماية أمن وسلامة المعلومات المحاسبية.
- 5- عدم توفير الحماية الكافية ضد المخاطر والتهديدات التي تواجه أمن وسلامة المعلومات المحاسبية في ظل المعالجة الالكترونية.

متطلبات أمن المعلومات المحاسبية:

حماية أمن وسلامة المعلومات المحاسبية تعتبر من المسائل الهامة جدا في المنظمات، عليه يجب على المنظمات وضع كافة الإجراءات والأساليب التي تضمن توفير هذه الحماية للمعلومات المحاسبية، وهناك عدة متطلبات لحماية أمن معلومات المحاسبية يمكن صياغتها

كالتالي: (تارة وزبيبي، 2006)

- 1- وضع سياسة حماية عامة لأمن معلومات المحاسبية.
- 2- يجب على الإدارة العليا في المنشأة دعم أمن نظم معلومات لديها.
- 3- يجب أن توكل مسؤولية أمن نظم معلومات لأشخاص محددين.
- 4- تحديد الحماية اللازمة لنظم التشغيل والتطبيقات المختلفة.
- 5- تحديد آليات المراقبة لنظم معلومات وشبكات الحاسوب.

- 6- الاحتفاظ بنسخ احتياطية لنظم معلومات بشكل امن.
- 7- تشفير المعلومات التي تم حفظها وتخزينها ونقلها على مختلف الوسائط.
- 8- تأمين استمرارية عمل وجاهزية نظم معلومات خاصة في حالات الأزمات ومواجهة مخاطر متعلقة بنظم المعلومات.

الدراسة الميدانية

المبحث الأول :- الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية

يهدف هذا المبحث إلي معرفة الخطوات التي اتبعها الباحث في سبيل إجراء الدراسة الميدانية، ولقد تم تحديد هذه الخطوات في الآتي :

أولاً- فرضيات الدراسة:- تتمثل فرضيات الدراسة في الفرضيات التالية :-

الفرضية الأولى :- يؤثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن سلامة المعلومات المحاسبية في شركة مليته ومصفاة الزاوية.

الفرضية الثانية :- يوجد اختلاف معنوي بين مستوى تأثير استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن سلامة المعلومات المحاسبية في شركة مليته ومصفاة الزاوية.

الفرضية الثالثة :- توجد إجراءات كافية لحماية أمن وسلامة المعلومات المحاسبية عند استخدام نظم المعلومات الالكترونية في شركة مليته ومصفاة الزاوية.

الفرضية الرابعة :- يوجد اختلاف معنوي بين مستوى وجود إجراءات كافية لحماية أمن وسلامة المعلومات المحاسبية عند استخدام نظم المعلومات الالكترونية في شركة مليته ومصفاة الزاوية.

ثانياً - بيئة ومجتمع وعينة الدراسة :-

1- **بيئة الدراسة:-** تتمثل بيئة الدراسة في شركة مليته ومصفاة الزاوية.

2- **مجتمع الدراسة:-** يتمثل مجتمع الدراسة في شركة مليته ومصفاة الزاوية.

ثالثاً - أداة جمع البيانات

اعتمد الباحث على استمارة الاستبيان للحصول على البيانات التي تساعده على اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة حيث قام بتصميم استمارة استبيان. وللتحقق من صدق استمارة الاستبيان تم استخدام طريقة صدق المحتوى بأسلوب صدق المحكمين

(Construct Validity) حيث تم عرض استمارة الاستبيان في صورتها المبدئية على نخبة من المتخصصين في علم الحاسبة وبعد أن تم جمع آراء وملاحظات جميع هؤلاء المتخصصين على فقرات استمارة الاستبيان تم إجراء التعديلات اللازمة سواء بالحذف أو الإضافة في الفقرات حتى تم التوصل إلى الصورة التي أعدت للتطبيق. وبعد التحكيم أصبحت استمارة الاستبيان تضم ثلاث مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي كالآتي :-

المجموعة الأولى:- وتضم 5 أسئلة شخصية وتشمل الجنس والعمر والدرجة العلمية

والتخصص والوظيفة و سنوات الخبرة

المجموعة الثانية:- وتشمل 20 عبارة حول مستوى استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن سلامة المعلومات المحاسبية.

المجموعة الثالثة:- وتشمل 23 عبارة حول مدى وجود إجراءات كافية لحماية أمن وسلامة المعلومات المحاسبية عند استخدام نظم المعلومات الالكترونية.

وبعد عملية التحكيم قام الباحث بتوزيع عدد 35 استمارة استبيان على الذين تم اختيارهم. وبعد فترة زمنية تم الحصول على عدد 30 استمارة استبيان من الاستمارات الموزعة لعدم وجود استجابة. حيث بلغت نسبة المسترجع الكلية 85.71% من جميع استمارات الاستبيان الموزعة وهي نسبة كبيرة.

رابعا :- الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات.

1- اختبار كرونباخ ألفا (α) للصدق والثبات

اختبار كرونباخ ألفا (α) هو اختبار يبين مصداقية إجابات مفردات العينة على عبارات الاستبيان المقاسة بمقياس واحد ، حيث كلما كانت قيم معامل كرونباخ ألفا كبيرة أكبر من (0.60) فيدل على مصداقية إجابات مفردات العينة. (البياتي، 2005 ، ص49)

2- اختبار ولكوكسون حول المتوسط (Wilcoxon - test)

يستخدم اختبار ولكوكسون لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط مجتمع الدراسة (μ) إذا كانت بيانات عينة الدراسة وصفية قابلة للترتيب أو كمية ولا تتبع التوزيع الطبيعي لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من عبارات الاستبيان. (عاشور وأبو الفتوح، 1995 ، ص29)

3- اختبار T حول المتوسط

يستخدم اختبار T حول المتوسط لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط المجتمع إذا كانت بيانات العينة كمية وحجم العينة كبير . لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار الفرضيات الفرعية للدراسة. (البلداوي، 1997، ص332).

المبحث الثاني:- تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم

ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (1)

جدول رقم(1) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

| الإجابة | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
|------------------------|----------------|-----------|-------|-------|------------|
| درجة العبارة الإيجابية | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| درجة العبارة السلبية | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

من خلال الجدول رقم (1) يكون متوسط درجة الموافقة (3) . فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنويًا عن (3) في العبارة الإيجابية فيدل على ارتفاع درجة الموافقة. أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويًا عن (3) في العبارة الإيجابية فيدل على انخفاض درجة الموافقة .

في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنويًا عن (3) في العبارة السلبية فيدل على انخفاض درجة الموافقة أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويًا عن (3) في العبارة السلبية فيدل على ارتفاع درجة الموافقة وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنويًا عن (3) أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات و إدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) (Statistical Package for Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي:

أولاً :- نتائج اختبار كرونباخ ألفا (α) للصدق والثبات

من أجل اختبار مصداقية إجابات مفردات العينة على عبارات الاستبيان فقد تم استخدام معامل ألفا (α) فوجد أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) لكل مجموعة من العبارات كما بالجدول رقم (3)

جدول رقم (2) نتائج اختبار كرونباخ ألفا

| م | المجموعة | عدد العبارات | قيمة معامل ألفاء |
|---|--|--------------|------------------|
| 1 | المعالجة الالكترونية في نظم المعلومات المحاسبية ينتج عنها مخاطر وتهديدات تتعلق بأمن وسلامة المعلومات المحاسبية. | 20 | 0.683 |
| 2 | إجراءات كافية لحماية أمن وسلامة معلومات محاسبية مما يؤثر على معلومات المحاسبية التي يعتمد عليها من قبل الأطراف المستفيدة في عمليات اتخاذ القرارات. | 23 | 0.797 |

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان أكبر من (0.60) وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين إجابات مفردات العينة على كل محور من محاور استمارة الاستبيان. مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها.

ثانياً: - خصائص مفردات عينة الدراسة

1- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الجنس

جدول رقم (3) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الجنس

| المجموع | | مصفاة الزاوية | | شركة مليته | | الجنس |
|----------|-------|---------------|-------|------------|-------|---------|
| النسبة % | العدد | النسبة % | العدد | النسبة % | العدد | |
| 80.0 | 24 | 93.3 | 14 | 66.7 | 10 | ذكر |
| 20.0 | 6 | 6.7 | 1 | 33.3 | 5 | أنثى |
| 100.0 | 30 | 100.0 | 15 | 100.0 | 15 | المجموع |

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة هم من الذكور من كلا الجهتين ويمثلون نسبة (66.7%) من جميع مفردات عينة شركة مليته ونسبة (93.3%) من جميع مفردات عينة مصفاة الزاوية ، والباقي من الإناث ويمثلن نسبة (20%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

2- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية

| المجموع | | مصفاة الزاوية | | شركة مليته | | |
|----------|-------|---------------|-------|------------|-------|-------------|
| النسبة % | العدد | النسبة % | العدد | النسبة % | العدد | |
| 10.0 | 3 | 20.0 | 3 | 00.0 | 00 | دبلوم متوسط |
| 66.7 | 20 | 60.0 | 9 | 73.3 | 11 | بكالوريوس |
| 23.3 | 7 | 20.0 | 3 | 26.7 | 4 | ماجستير |
| 100.0 | 30 | 100.0 | 15 | 100.0 | 15 | Total |

من خلال الجدول (4) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن درجاتهم العلمية البكالوريوس في كلا من الجهتين ويمثلون نسبة (73.3%) من جميع مفردات عينة شركة مليته ونسبة (60%) من جميع مفردات عينة مصفاة الزاوية ، يليهم ممن درجاتهم العلمية ماجستير في كلا من الجهتين ويمثلون نسبة (26.7%) من جميع مفردات عينة شركة مليته ونسبة (20%) من جميع مفردات عينة مصفاة الزاوية ، والباقي هم ممن درجاتهم العلمية دبلوم متوسط ويمثلون نسبة (10%) من جميع مفردات عينة الدراسة .

3- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب

التخصص العلمي

| المجموع | | مصفاة الزاوية | | شركة مليته | | |
|----------|-------|---------------|-------|------------|-------|----------|
| النسبة % | العدد | النسبة % | العدد | النسبة % | العدد | |
| 76.7 | 23 | 80.0 | 12 | 73.3 | 11 | محاسبة |
| 6.7 | 2 | 6.7 | 1 | 6.7 | 1 | إدارة |
| 13.3 | 4 | 6.7 | 1 | 20.0 | 3 | حاسب آلي |
| 3.3 | 1 | 6.7 | 1 | 00.0 | 00 | أخرى |
| 100.0 | 30 | 100.0 | 15 | 100.0 | 15 | المجموع |

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم محاسبة في الجهتين ويمثلون نسبة (73.3%) من جميع مفردات عينة شركة مليته ونسبة (80%) من جميع مفردات عينة مصفاة الزاوية ، تم يليه ممن تخصصهم حاسب آلي ويمثلون نسبة (20%) من جميع مفردات عينة شركة مليته و نسبة (6.7%) من جميع مفردات عينة مصفاة الزاوية ، والباقي ممن تخصصهم تخصص آخر ويمثلون نسبة (10%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

4- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الوظيفية

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب

الوظيفية

| المجموع | | مصفاة الزاوية | | شركة مليته | | |
|----------|-------|---------------|-------|------------|-------|------------|
| النسبة % | العدد | النسبة % | العدد | النسبة % | العدد | |
| 10.0 | 3 | 6.7 | 1 | 13.3 | 2 | مدير إدارة |
| 36.7 | 11 | 53.3 | 8 | 20.0 | 3 | رئيس قسم |
| 33.3 | 10 | 20.0 | 3 | 46.7 | 7 | محاسب |
| 16.7 | 5 | 13.3 | 2 | 20.0 | 3 | موظف |
| 3.3 | 1 | 6.7 | 1 | 00.0 | 00 | اخرى |
| 100.0 | 30 | 100.0 | 15 | 100.0 | 15 | |

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن معظم مفردات عينة شركة مليته وظيفتهم محاسب ويمثلون نسبة (46.7%) من جميع مفردات عينة شركة مليته ، تم يليهم ممن وظيفتهم رئيس قسم وموظف ويمثلون نسبة (20%) لكل من الوظيفتين من جميع مفردات عينة شركة مليته ، تم يليهم ممن وظيفتهم مدير إدارة ويمثلون نسبة (13.3%) من جميع مفردات عينة شركة مليته ، والباقي ممن وظيفتهم وظيفة أخرى ويمثلون نسبة (6.7%) من جميع مفردات عينة الدراسة شركة مليته

في حين معظم مفردات عينة مصفاة الزاوية وظيفتهم رئيس قسم ويمثلون نسبة (53.3%) من جميع مفردات عينة مصفاة الزاوية. تم يليه ممن وظيفتهم محاسب ويمثلون نسبة

(20%) من جميع مفردات عينة مصفاة الزاوية تم يليهم ممن وظيفتهم موظف ويمثلون نسبة (13.3%) من جميع مفردات عينة مصفاة الزاوية .

5- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

| المجموع | | مصفاة الزاوية | | شركة مليته | | |
|----------|-------|---------------|-------|------------|-------|--------------------------|
| النسبة % | العدد | النسبة % | العدد | النسبة % | العدد | |
| 6.7 | 2 | 00.0 | 00 | 13.3 | 2 | اقل من 5 سنوات |
| 40.0 | 12 | 20.0 | 3 | 60.0 | 9 | من 5 سنوات إلى اقل من 10 |
| 53.3 | 16 | 80.0 | 12 | 26.7 | 4 | أكثر من 10 سنوات |
| 100.0 | 30 | 100.0 | 15 | 100.0 | 15 | المجموع |

من خلال الجدول رقم(7) نلاحظ أن معظم مفردات عينة شركة مليته ممن سنوات خبرتهم من 5 سنوات إلى اقل من 10 سنوات ويمثلون نسبة (60%) من مفردات عينة الدراسة . تم يليهم ممن سنوات خبرتهم أكثر من 10 سنوات ويمثلون نسبة (26.7%) من جميع مفردات عينة شركة مليته والباقي ممن سنوات خبرتهم اقل من 5 سنوات ويمثلون نسبة 13.3% من جميع مفردات عينة شركة مليته.

في حين معظم مفردات عينة مصفاة الزاوية ممن سنوات خبرتهم أكثر من 10 سنوات ويمثلون نسبة (80%) من مفردات عينة مصفاة الزاوية ، والباقي ممن سنوات خبرتهم من 5 سنوات إلى اقل من 10 سنوات ويمثلون نسبة 20% من جميع مفردات عينة مصفاة الزاوية.

ثالثا :- اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة

1- مستوى أثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن وسلامة المعلومات المحاسبية:

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى أثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن سلامة المعلومات المحاسبية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (9) ، حيث كانت

الفرضية الصفريية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي: الفرضية الصفريية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3) مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3)

جدول رقم (8) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمستوى أثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن سلامة المعلومات المحاسبية

| العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدالة المحسوبة |
|---|---------|-------------------|-----------------|-----------------|
| 1 نظم المعلومات الالكترونية يوفر الأمن والسلامة للمعلومات المحاسبية. | 3.93 | .691 | -4.365 | .000 |
| 2 المعلومات الناتجة في ظل نظم المعلومات الالكترونية تخضع إلى تحكم وسيطرة. | 3.80 | .714 | -4.097 | .000 |
| 3 تتعرض نظم المعلومات الالكترونية إلى مخاطر وتهديدات تؤثر على مصداقية المعلومات المحاسبية. | 2.63 | .890 | -2.120 | .034 |
| 4 تتأثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بطريقة تقسيم العمل والمهام الناتجة عنه. | 2.23 | .858 | -3.667 | .000 |
| 5 تأخذ إدارة الشركة بعين الاعتبار تكلفة ومنفعة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية قبل اتخاذ قرار إعداده أو تطويره. | 3.77 | .626 | -4.271 | .000 |
| 6 عند إعداد أو تطوير نظم المعلومات الالكترونية يراعي الهيكل التنظيمي للشركة. | 4.07 | .583 | -4.725 | .000 |
| 7 يوجد دعم من قبل إدارة الشركة لحماية أمن وسلامة المعلومات المحاسبية في ظل المعالجة الالكترونية للمعلومات. | 3.83 | .874 | -3.771 | .000 |
| 8 مسئولية أمن وسلامة المعلومات المحاسبية غير موكلة إلى أشخاص محددين. | 2.70 | 1.149 | -1.426 | .154 |
| 9 يوجد حماية كافية لأنظمة التشغيل الالكتروني للمعلومات المحاسبية. | 3.87 | .860 | -3.877 | .000 |
| 10 تتعرض نظم المعلومات الالكترونية إلى مخاطر وتهديدات لا يتم كشفها وحلها بسرعة. | 2.53 | .900 | -2.559 | .010 |
| 11 تتوفر السرية الكاملة للمعلومات محاسبية في نظم | 3.57 | .898 | -2.957 | .003 |

| | | | | المعلومات الالكترونية. | |
|----|--|------|-------|------------------------|--------|
| 12 | تتعرض نظم المعلومات الالكترونية إلى مخاطر وتهديدات من داخل الشركة | 2.77 | .898 | -1.410 | .159 |
| 13 | تتعرض نظم المعلومات الالكترونية إلى مخاطر وتهديدات من خارج الشركة. | 2.83 | .913 | -1.000 | .317 |
| 14 | تتعرض نظم المعلومات الالكترونية إلى مخاطر وتهديدات ناتجة عن العنصر البشري. | 2.47 | .973 | -2.629 | .009 |
| 15 | تتعرض نظم المعلومات الالكترونية إلى مخاطر وتهديدات ناتجة عن العنصر غير البشري. | 2.67 | 1.028 | -1.652 | .098 |
| 16 | تتعرض نظم المعلومات الالكترونية إلى مخاطر وتهديدات ناتجة عن تصرفات متعمدة. | 2.47 | 1.042 | -2.405 | .016 |
| 17 | تتعرض نظم المعلومات الالكترونية إلى مخاطر وتهديدات ناتجة عن تصرفات غير متعمدة. | 2.33 | .606 | -4.082 | .000 |
| 18 | تتعرض نظم المعلومات الالكترونية إلى مخاطر وتهديدات ينتج عنها إضرار مادية وفنية. | 2.10 | .607 | -4.540 | .000 |
| 19 | تتعرض نظم المعلومات الالكترونية إلى مخاطر وتهديدات تتعلق بعمليات إدخال ومعالجة ومخرجات البيانات. | 2.10 | .548 | -4.691 | .000 |
| 20 | المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها نظم معلومات الالكترونية من السهل كشفها ومعرفة المتسبب فيها. | 3.87 | .681 | 3.0267 | .27283 |

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن:

- أ- الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية :-
1. نظم المعلومات الالكترونية يوفر الأمن والسلامة للمعلومات المحاسبية.
2. المعلومات الناتجة في ظل نظم المعلومات الالكترونية تخضع إلى تحكم وسيطرة.
3. تأخذ إدارة الشركة بعين الاعتبار تكلفة ومنفعة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية قبل اتخاذ قرار إعداد أو تطويره.
4. عند إعداد أو تطوير نظم المعلومات الالكترونية يراعي الهيكل التنظيمي للشركة.
5. يوجد دعم من قبل إدارة الشركة لحماية أمن وسلامة المعلومات المحاسبية في ظل المعالجة الالكترونية للمعلومات.
6. يوجد حماية كافية لأنظمة التشغيل الالكتروني للمعلومات المحاسبية.

7. تتوفر السرية الكاملة للمعلومات محاسبية في نظم المعلومات الالكترونية. لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3) ، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات

ب- الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية :

1. مسئولية أمن وسلامة المعلومات المحاسبية غير موكلة إلى أشخاص محددين.
 2. تتعرض نظم المعلومات الالكترونية إلى مخاطر وتهديدات من داخل الشركة
 3. تتعرض نظم المعلومات الالكترونية إلى مخاطر وتهديدات من خارج الشركة.
 4. تتعرض نظم المعلومات الالكترونية إلى مخاطر وتهديدات ناتجة عن العنصر غير البشري.
 5. المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها نظم معلومات الالكترونية من السهل كشفها ومعرفة المتسبب فيها.
- لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

ت- الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات

مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية :-

1. تتعرض نظم المعلومات الالكترونية إلى مخاطر وتهديدات تؤثر على مصداقية المعلومات المحاسبية.
2. تتأثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بطريقة تقسيم العمل والمهام الناتجة عنه.
3. تتعرض نظم المعلومات الالكترونية إلى مخاطر وتهديدات لا يتم كشفها وحلها بسرعة.
4. تتعرض نظم المعلومات الالكترونية إلى مخاطر وتهديدات ناتجة عن العنصر البشري.
5. تتعرض نظم المعلومات الالكترونية إلى مخاطر وتهديدات ناتجة عن العنصر غير البشري.
6. تتعرض نظم المعلومات الالكترونية إلى مخاطر وتهديدات ناتجة عن تصرفات متعمدة.

7. تتعرض نظم المعلومات الالكترونية إلى مخاطر وتهديدات ناتجة عن تصرفات غير متعمدة.
 8. تتعرض نظم المعلومات الالكترونية إلى مخاطر وتهديدات ينتج عنها إضرار مادية وفنية.
 9. تتعرض نظم المعلومات الالكترونية إلى مخاطر وتهديدات تتعلق بعمليات إدخال ومعالجة ومخرجات البيانات.
- لذلك نرفض الفرضيات الصفية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (3) ، فهذا يدل على انخفاض درجات الموافقة على هذه العبارات
- ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمستوى أثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن سلامة المعلومات المحاسبية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية ، واستخدام اختبار Z (حول) متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (10) ، حيث كانت الفرضية الصفية والبديلة لها على النحو التالي :
- الفرضية الصفية:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى أثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن سلامة المعلومات المحاسبية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)
- الفرضية البديلة:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى أثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن سلامة المعلومات المحاسبية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الجدول رقم (9) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى أثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن سلامة المعلومات المحاسبية

| العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدالة المحسوبة |
|--|---------|-------------------|-----------------|-----------------|
| 1 المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمستوى أثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن سلامة المعلومات المحاسبية | 3.0267 | .27283 | .535 | 0.596 |

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (0.535) بدلالة محسوبة (0.596) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وهذا يشير إلى تدني مستوى أثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن سلامة المعلومات المحاسبية في شركة مليته ومصفاة الزاوية حيث أن:-

- 1- نظم المعلومات الالكترونية توفر الأمن والسلامة للمعلومات المحاسبية.
- 2- المعلومات الناتجة في ظل نظم المعلومات الالكترونية تخضع إلى تحكم وسيطرة.
- 3- تأخذ إدارة الشركة بعين الاعتبار تكلفة ومنفعة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية قبل اتخاذ قرار إعداده أو تطويره.
- 4- عند إعداد أو تطوير نظم المعلومات الالكترونية يراعي الهيكل التنظيمي للشركة.
- 5- يوجد دعم من قبل إدارة الشركة لحماية أمن وسلامة المعلومات المحاسبية في ظل المعالجة الالكترونية للمعلومات.
- 6- يوجد حماية كافية لأنظمة التشغيل الالكتروني للمعلومات المحاسبية.
- 7- تتوفر السرية الكاملة للمعلومات محاسبية في نظم المعلومات الالكترونية.
- 8- نظم المعلومات الالكترونية لا تتعرض إلى مخاطر وتهديدات تؤثر على مصداقية المعلومات المحاسبية.
- 9- نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية لا تتأثر بطريقة تقسيم العمل والمهام الناتجة عنه.
- 10- نظم المعلومات الالكترونية لا تتعرض إلى مخاطر وتهديدات لا يتم كشفها وحلها بسرعة.

- نظم المعلومات الالكترونية لا تتعرض إلى مخاطر وتهديدات ناتجة عن العنصر البشري.
- 11- نظم المعلومات الالكترونية لا تتعرض إلى مخاطر وتهديدات ناتجة عن العنصر غير البشري.
- 12- نظم المعلومات الالكترونية لا تتعرض إلى مخاطر وتهديدات ناتجة عن تصرفات متعمدة.
- 13- نظم المعلومات الالكترونية لا تتعرض إلى مخاطر وتهديدات ناتجة عن تصرفات غير متعمدة.
- 14- نظم المعلومات الالكترونية لا تتعرض إلى مخاطر وتهديدات ينتج عنها إضرار مادية وفنية.

2- مدى الاختلاف بين أثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن سلامة المعلومات المحاسبية في شركة مليته ومصفاة الزاوية

لاختبار ما إذا كان هناك اختلاف معنوي بين مستوى أثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن سلامة المعلومات المحاسبية في شركة مليته ومصفاة الزاوية تم استخدام اختبار T للفرق بين متوسطي مجتمعين مستقلين فكانت النتائج كما في الجدول رقم (10) حيث كانت:

الفرضية الصفرية :- لا يوجد اختلاف بين مستوى أثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن سلامة المعلومات المحاسبية في شركة مليته ومصفاة الزاوية.

مقابل الفرضية البديلة :- يوجد اختلاف بين مستوى أثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن سلامة المعلومات المحاسبية في شركة مليته ومصفاة الزاوية

جدول رقم (10) نتائج اختبار T للفرق بين مستوى أثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن سلامة المعلومات المحاسبية في شركة مليته ومصفاة الزاوية

| الجهة | العدد | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار F | الدالة المعنوية المحسوبة Sig |
|---------------|-------|---------|-------------------|-------------------|------------------------------|
| شركة مليته | 15 | 2.9367 | .25387 | -1.885- | 0.070 |
| مصفاة الزاوية | 15 | 3.1167 | .26904 | | |

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار للفرق بين مستوى أثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن سلامة المعلومات الحاسوبية في شركة مليته ومصفاة الزاوية (1.885-) بدلالة معنوية محسوبة (0.070) وهي أكبر من مستوى المعنوي 5% لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على عدم وجود فرق معنوي بين مستوى أثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن سلامة المعلومات الحاسوبية في شركة مليته ومصفاة الزاوية.

2- مستوى إجراءات كافية لحماية أمن وسلامة المعلومات الحاسوبية عند استخدام نظم المعلومات الالكترونية في شركة مليته ومصفاة الزاوية .

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى إجراءات كافية لحماية أمن وسلامة المعلومات الحاسوبية عند استخدام نظم المعلومات الالكترونية في شركة مليته ومصفاة الزاوية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (12) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس

(3)

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط

المقياس (3)

جدول رقم (11) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمستوى إجراءات كافية لحماية أمن وسلامة المعلومات الحاسوبية عند استخدام نظم المعلومات الالكترونية في شركة مليته ومصفاة الزاوية.

| العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدالة المحسوبة |
|--|---------|-------------------|-----------------|-----------------|
| 1 يوجد سياسات واضحة لحماية أمن وسلامة المعلومات حاسوبية في ظل نظم المعلومات الالكترونية. | 3.87 | .629 | -4.400 | .000 |
| 2 تتوفر الطرق اللازمة لحماية أنظمة | 3.73 | .691 | -4.009 | .000 |

| | | | | | |
|----|---|------|------|--|------|
| | | | | التشغيل الالكتروني للمعلومات المحاسبية. | |
| 3 | تتوفر إجراءات لحماية برامج وتطبيقات التشغيل لضمان سلامة تشغيل الالكتروني وكشف الأخطاء. | 3.73 | .740 | -3.870 | .000 |
| 4 | توجد آليات واضحة لمراقبة نظم التشغيل الالكتروني للمعلومات المحاسبية. | 3.80 | .805 | -3.870 | .000 |
| 5 | يوجد ملفات يتم الاحتفاظ بها لنظم المعلومات الالكترونية. | 3.87 | .900 | -3.785 | .000 |
| 6 | يوجد تشفير للمعلومات محاسبية التي يتم تخزينها وحفظها. | 3.87 | .776 | -4.064 | .000 |
| 7 | توجد استمرارية في مواجهة مخاطر التي تتعرض لها نظم المعلومات الالكترونية. | 3.80 | .847 | -3.762 | .000 |
| 8 | تتوفر وسائل وطرق للتعرف على هوية المستخدم للمعلومات المحاسبية حتى يمكن معرفة ما إذا كان هو المستخدم الصحيح أو لا. | 4.07 | .753 | -4.309 | .000 |
| 9 | هناك طرق تمكن الشركة من معرفة الشخص الذي قام بإجراء معين في نظم معلومات الالكترونية. | 4.20 | .761 | -4.485 | .000 |
| 10 | يتم توفير معلومات مفيدة في عمليات اتخاذ القرارات في نظم المعلومات الالكترونية. | 3.93 | .907 | -3.810 | .000 |
| 11 | مخاطر أمن سلامة معلومات المحاسبية في ظل المعالجة الالكترونية تؤثر على مصداقية المعلومات المحاسبية مستخدمة في عمليات اتخاذ القرارات. | 3.70 | .702 | -3.892 | .000 |
| 12 | 12- استخدام نظم معلومات | 3.87 | .730 | -4.185 | .000 |

| | | | | | |
|----|------|-------|--------|---|--|
| | | | | الالكترونية أدى إلى الحصول علي معلومات بدقة وسرعة مما يساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة. | |
| 13 | 4.00 | 4.55 | -4.973 | 0.000 | 13- تراعي نظم المعلومات الالكترونية نماذج اتخاذ القرارات من حيث طبيعة معلومات التي تحتاجها تلك نماذج في عملية صنع القرارات. |
| 14 | 3.97 | 0.669 | -4.468 | 0.000 | توفر نظم معلومات الالكترونية معلومات مناسبة لجميع المستويات الإدارية داخل الشركة. |
| 15 | 3.93 | 0.740 | -4.222 | 0.000 | توفر نظم معلومات الالكترونية للمستخدمين معلومات تحليلية تساعد في عملية اتخاذ القرارات. |
| 16 | 3.87 | 0.571 | -4.587 | 0.000 | تساعد نظم المعلومات الالكترونية بشكل فعال في عمليات اتخاذ القرارات. |
| 17 | 3.87 | 0.507 | -4.735 | 0.000 | 17- توفر نظم معلومات الالكترونية معلومات ذات علاقة ببيئة الأعمال. |
| 18 | 3.87 | 0.629 | -4.435 | 0.000 | 18- توفر نظم المعلومات الالكترونية المعلومات اللازمة لجميع أنواع القرارات داخل الشركة. |
| 19 | 3.90 | 0.548 | -4.691 | 0.000 | المعلومات الناتجة في ظل المعالجة الالكترونية تتوفر فيها السرعة والشمولية والدقة مما يخدم الأطراف المستفيدة في عملية اتخاذ القرارات. |
| 20 | 3.97 | 0.615 | -4.564 | 0.000 | نظم المعلومات الالكترونية لديها القدرة على تلبية جميع احتياجات المستويات الإدارية بما يستمد من تقارير. |
| 21 | 3.77 | 0.679 | -4.104 | 0.000 | توفر نظم المعلومات الالكترونية معلومات متطابقة مع احتياجات |

| متخذي القرارات. | | | | |
|-----------------|---|------|------|--------|
| 22 | تتوفر في نظم المعلومات الالكترونية الموثوقة في معلومات المحاسبية مما يزيد في درجة الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات. | 3.87 | .507 | -4.735 |
| 23 | المعلومات التي توفرها نظم التشغيل الالكتروني تعتبر كافية وتغطي جميع نواحي وجوانب اتخاذ القرارات. | 3.67 | .758 | -3.632 |

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية :

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3) ، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمستوى إجراءات كافية لحماية أمن وسلامة المعلومات المحاسبية عند استخدام نظم المعلومات الالكترونية في شركة مليته ومصفاة الزاوية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية ، واستخدام اختبار Z (حول) متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (13) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى إجراءات كافية لحماية أمن وسلامة المعلومات المحاسبية عند استخدام نظم المعلومات الالكترونية في شركة مليته ومصفاة الزاوية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمستوى إجراءات كافية لحماية أمن وسلامة المعلومات المحاسبية عند استخدام نظم المعلومات الالكترونية في شركة مليته ومصفاة الزاوية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الجدول رقم (12) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى إجراءات كافية لحماية أمن وسلامة المعلومات الحاسوبية عند استخدام نظم المعلومات الالكترونية في شركة مليته ومصفاة الزاوية.

| العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المحسوبة |
|---|---------|-------------------|-----------------|------------------|
| 1 المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمستوى إجراءات كافية لحماية أمن وسلامة المعلومات الحاسوبية عند استخدام نظم المعلومات الالكترونية في شركة مليته ومصفاة الزاوية | 3.8737 | .29452 | 16.248 | 0.000 |

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (16.248) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.8737) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3) ، وهذا يشير إلى ارتفاع مستوى إجراءات كافية لحماية أمن وسلامة المعلومات الحاسوبية عند استخدام نظم المعلومات الالكترونية في شركة مليته ومصفاة الزاوية حيث أن :-

1- يوجد سياسات واضحة لحماية أمن وسلامة المعلومات حاسوبية في ظل نظم المعلومات الالكترونية.

2- تتوفر الطرق اللازمة لحماية أنظمة التشغيل الالكتروني للمعلومات الحاسوبية.

3- تتوفر إجراءات لحماية برامج وتطبيقات التشغيل لضمان سلامة تشغيل الالكتروني وكشف الأخطاء.

4- توجد آليات واضحة لرقابة نظم التشغيل الالكتروني للمعلومات الحاسوبية.

5- يوجد ملفات يتم الاحتفاظ بها لنظم المعلومات الالكترونية.

6- يوجد تشفير للمعلومات حاسوبية التي يتم تخزينها وحفظها.

7- توجد استمرارية في مواجهة مخاطر التي تتعرض لها نظم المعلومات الالكترونية.

8- تتوفر وسائل وطرق للتعرف على هوية المستخدم للمعلومات الحاسوبية حتى يمكن معرفة ما إذا كان هو المستخدم الصحيح أو لا.

9- هناك طرق تمكن الشركة من معرفة الشخص الذي قام بإجراء معين في نظم معلومات

الالكترونية.

- 10- يتم توفير معلومات مفيدة في عمليات اتخاذ القرارات في نظم المعلومات الالكترونية.
- 11- مخاطر أمن سلامة معلومات المحاسبية في ظل المعالجة الالكترونية تؤثر على مصداقية المعلومات المحاسبية مستخدمة في عمليات اتخاذ القرارات.
- 12- استخدام نظم معلومات الالكترونية أدى إلى الحصول علي معلومات بدقة وسرعة مما يساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة.
- 13- تراعي نظم المعلومات الالكترونية نماذج اتخاذ القرارات من حيث طبيعة معلومات التي تحتاجها تلك نماذج في عملية صنع القرارات.
- 14- توفر نظم معلومات الالكترونية معلومات مناسبة لجميع المستويات الإدارية داخل الشركة.
- 15- توفر نظم معلومات الالكترونية للمستخدمين معلومات تحليلية تساعد في عملية اتخاذ القرارات.
- 16- تساعد نظم المعلومات الالكترونية بشكل فعال في عمليات اتخاذ القرارات.
- 17- توفر نظم معلومات الالكترونية معلومات ذات علاقة ببيئة الأعمال.
- 18- توفر نظم المعلومات الالكترونية المعلومات اللازمة لجميع أنواع القرارات داخل الشركة.
- 19- المعلومات الناتجة في ظل المعالجة الالكترونية تتوفر فيها السرعة والشمولية والدقة مما يخدم الأطراف المستفيدة في عملية اتخاذ القرارات.
- 20- نظم المعلومات الالكترونية لديها القدرة على تلبية جميع احتياجات المستويات الإدارية بما يستمد من تقارير.
- 21- توفر نظم المعلومات الالكترونية معلومات متطابقة مع احتياجات متخذي القرارات.
- 22- تتوفر في نظم المعلومات الالكترونية الموثوقية في معلومات المحاسبية مما يزيد في درجة الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات.
- 23- المعلومات التي توفرها نظم التشغيل الالكتروني تعتبر كافية وتغطي جميع نواحي وجوانب اتخاذ القرارات.
- 2- مدى الاختلاف بين مستوى إجراءات كافية لحماية أمن وسلامة المعلومات المحاسبية عند استخدام نظم المعلومات الالكترونية في شركة مليته ومصفاة الزاوية في شركة مليته

ومصفاة الزاوية:

لاختبار ما إذا كان هناك اختلاف معنوي بين مستوى إجراءات كافية لحماية أمن وسلامة المعلومات المحاسبية عند استخدام نظم المعلومات الالكترونية في شركة مليته ومصفاة الزاوية في شركة مليته ومصفاة الزاوية تم استخدام اختبار T للفرق بين متوسطي مجتمعين مستقلين فكانت النتائج كما في الجدول رقم (13) حيث كانت:-

الفرضية الصفرية :- لا يوجد اختلاف بين مستوى إجراءات كافية لحماية أمن وسلامة المعلومات المحاسبية عند استخدام نظم المعلومات الالكترونية في شركة مليته ومصفاة الزاوية في شركة مليته ومصفاة الزاوية.

مقابل الفرضية البديلة:- يوجد اختلاف بين مستوى إجراءات كافية لحماية أمن وسلامة المعلومات المحاسبية عند استخدام نظم المعلومات الالكترونية في شركة مليته ومصفاة الزاوية في شركة مليته ومصفاة الزاوية.

جدول رقم (13) نتائج اختبار T للفرق بين مستوى إجراءات كافية لحماية أمن وسلامة المعلومات المحاسبية عند استخدام نظم المعلومات الالكترونية في شركة مليته ومصفاة الزاوية في شركة مليته ومصفاة الزاوية

| الجهة | العدد | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار F | الدالة المعنوية المحسوبة Sig |
|---------------|-------|---------|-------------------|-------------------|------------------------------|
| شركة مليته | 15 | 3.7909 | .37938 | -1.579- | 0.132 |
| مصفاة الزاوية | 15 | 3.9565 | .14513 | | |

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار للفرق بين مستوى في شركة مليته ومصفاة الزاوية (-1.579) بدلالة معنوية محسوبة (0.132) وهي أكبر من مستوى المعنوي 5% لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على عدم وجود اختلاف معنوي بين مستوى أثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن سلامة المعلومات المحاسبية في شركة مليته ومصفاة الزاوية.

المبحث الثالث :- النتائج والتوصيات**أولا :- النتائج: توصلت الدراسة إلى مجموعة من استنتاجات ومن أهمها****1 :- نتائج البيانات الأولية للمبحوثين**

- 1- أثبتت الدراسة أن أعلى نسبة لمتغير الجنس هي من فئة (الذكور) وتشكل نسبة (80%)
- 2- أما أعلى نسبة لمتغير الدرجة العلمية عند البكالوريوس ونسبته (66.7%).
- 3- وأعلى نسبة لمتغير التخصص عند المحاسبة بنسبة (76.7%).
- 4- وأعلى نسبة لمتغير الوظيفة عند رئيس قسم بنسبة (36.7 %).
- 5- وأعلى نسبة لمتغير لسنوات الخبرة عند الفئة (أكثر من 10 سنوات) بنسبة (53.3%).

2 :- نتائج اختبار فرضيات الدراسة

- 1- يوجد تدني مستوى أثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن سلامة المعلومات المحاسبية في شركة مليته ومصفاة الزاوية
- 2- عدم وجود فرق معنوي بين مستوى أثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن سلامة المعلومات المحاسبية في شركة مليته ومصفاة الزاوية
- 3- ارتفاع مستوى إجراءات كافية لحماية أمن وسلامة المعلومات المحاسبية عند استخدام نظم المعلومات الالكترونية في شركة مليته ومصفاة الزاوية
- 4- عدم وجود اختلاف معنوي بين مستوى أثر استخدام نظم المعلومات الالكترونية على أمن سلامة المعلومات المحاسبية في شركة مليته ومصفاة الزاوية

ثانيا :- التوصيات

بعد استعراض نتائج الدراسة فانه يمكننا الخروج بمجموعة من التوصيات وهي كالآتي:

- 1- من الضروري إن تدعم الشركات امن وسلامة المعلومات المحاسبية وتعمل علي إنشاء قسم من اجل حماية امن وسلامة نظم معلومات المحاسبية في ظل المعالجة الالكترونية.
- 2- وضع إجراءات تضمن الاستمرارية في المحافظة على امن وسلامة المعلومات المحاسبية التي تلعب درا مهما في مساعدة الأطراف المستفيدة في عملية اتخاذ القرارات.
- 3- العمل على دعم كافة إجراءات الحماية المستخدمة حاليا تطويرها من اجل ضمان توفير الأمن السلامة للمعلومات المحاسبية في ظل الأنظمة الالكترونية.
- 4- توفير خطط مستقبلية من اجل العمل على تطبيق الإجراءات التي تقلل من مخاطر وتهديدات التي تواجه نظم معلومات الالكترونية.

5- العمل على توفير برامج التطوير والتدريب للعاملين داخل نظم المعلومات الالكترونية وتعريفهم على المخاطر والتهديدات التي تواجه استخدام هذا النوع من الأنظمة الحاسوبية داخل الشركات.

قائمة المراجع

- 1 - السالمي، علاء (1997) تكنولوجيا المعلومات، عمان: دار كحلول، ط1.
- 2- الطائي، جعفر (2007) جرائم تكنولوجيا المعلومات، عمان: دار البداية، ط1.
- 3- علي، عبد الوهاب وشحاتة، شحاتة (2006) الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال الواقع والمستقبل، الدار الجامعية: الاسكندرية، ط1.
- 4- أكاديمية الفيسل العالمية (2009) أساسيات تكنولوجيا المعلومات، الرياض: زمزم ناشرون وموزعون، ط1.
- 5- حرية، شعبان الشريف (2006) مخاطر نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية، فلسطين: الجامعة الإسلامية بغزة.
- 6- احمد، جمعة والعربية، عصام وزباد، الزغبى (2003) نظم معلومات حاسوبية مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1.
- 7- داود، حسن الطاهر (2000) الحاسب وامن المعلومات، الرياض: معهد الإدارة العامة، ط1.
- 8- ابوموسى، احمد عبد السلام (2004) أهمية مخاطر نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية، مجلة التجارة والتمويل، طنطا.
- 9- كبلان، عبد السلام علي وابوبكر، عبد العزيز أعبيد وسليمان، مراجع غيث والقطعاني، عبد الرزاق جبريل القطعاني (2007) تصميم نظم المعلومات الحاسوبية، بنغازي: جامعة بنغازي، ط1.
- 10- الرويمي، عبد الوهاب الدوكالي (2004) امن وحماية نظم المعلومات الإدارية أثرها على فاعلية المنظمة، طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا.
- 11- اقجام، كوثر عمار (2009) تقييم دور المراجع الداخلي في مواجهة إخطار امن نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية، طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا.
- 12- غنية، احمد الطاهر (2013) امن المعلومات الحاسوبية في ظل الأنظمة الالكترونية:دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الليبية، طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا.

- 13- ابوخشبة (1993) مشكلات محاسبية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات في منشأة الأعمال، المملكة العربية السعودية: الرياض.
- 14- الصلاح، عماد (2009) مخاطر امن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية أثرها علي صحة ومصداقية القوائم المالية في البنوك التجارية، الأردن: جامعة آل البيت.
- 15- القرالة، مثقال حمود سالم (2011) اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدقق الحسابات الخارجيين الأردنيين، كلية الأعمال عمان : جامعة الشرق الأوسط.
- 16- طشوش، سليمان محمد (2001) أساسيات المعاينة الإحصائية، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع، ط2.
- 17- البياتي، محمود مهدي (2005) تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي ، عمان : دار الحامد، ط1.
- 18- عاشور، سمير كامل وابوالفتوح، سامية (1995) الاختبارات اللامعلمية، القاهرة: معهد الإحصاء، ط1.
- 19- البلداوي، عبدالحמיד عبدالمجيد (1997) الاحصاء للعلم الادارية والتطبيعية، عمان : دار الشروق، ط1.
- 20- تارة، انس وزبيبي، مروان (2006) امن المعلومات والنظم المعلوماتية. www.alrakameiat.com
- تم دخول موقع ساعة 10:00 صباحا في يوم. 2017/3/5م.
- 21- ميلاد، عبد المجيد (2006) نشر الطمأنينة بناء الثقة في العصر الرقمي، www.abdelmajid-miled.com/articles
- تم دخول موقع ساعة 10:00 صباحا في يوم. 2017/3/5م.
- 22- Loch, Karen D., Houston H. Carr and Merrill E. Warkentin (1992) "Threats to Information Systems: Today's Reality, Yesterday's Understanding", MIS Quarterly, (June), pp. 173 -186.
- 23- Ryan, S. D. and B. Bordoloi (1997), "Evaluating Security Threats in Mainframe and Client / Server Environments", Information & Management, (Vol. 32, Iss. 3), pp. 137 - 142.
- 24- Dhillon, G. (1999), "Managing and controlling computer misuse", Information Management & Computer Security, (Vol. 7, Number4), PP. 171-175.

25-Whitman Michael E. (2003), "Enemy at the Gate: Threats to Information Security", Communication of the ACM, (Vol. 46, Iss.8), pp. 91-95.

26- Turban, E , and Mclen, E (1999) Information technology for management, Johan wiley.



أثر عمليات التعبئة والتغليف على اتجاهات مستهلكي منتجات الألبان المحلية
دراسة ميدانية على المستهلكين ببلدية جنزور

أ.حسين احمد الدويب

المعهد العالي للعلوم والتقنية / الزهراء

The impact of packaging operations on consumer trends of local dairy products

Hussein Ahmed Aldweib

Higher Institute of Science and Technology / Zahra

الملخص

التعبئة هي حماية للمواد الغذائية بكل انواعها بواسطة اوعية تم تصميمها لعزل المحتويات من المؤثرات الخارجية وهي نظام منسق لتحضير السلع للنقل والتوزيع والتخزين وتجارة التجزئة والاستخدام النهائي، أي هي ضمان وصول السلع للمستهلك في حالة سليمة وبالتكلفة الاقل، للتعبئة والتغليف اهمية خاصة في التأثير على جذب المستهلك بما يتميز به من خصوصية في التصميم والشعارات التي يحملها والالوان وقد اصبح الغلاف هو المؤشر على استقطاب المستهلكين في الشراء . وهذا بطبيعة الحال يتطلب من مصنعين المواد الغذائية وضع الامكانات في دراسة اتجاهات المستهلكين وذلك من خلال المعرفة المستفيضة لأنماط ورغبات المستهلكين والخروج باستراتيجيات وخطط مستقبلية والتي تهدف الى تعزيز او رفع من معدلات التسويق لديهم. عليه ناقشت هذه الورقة ضمن أهدافها اتجاهات المستهلكين على طبيعة عمليات التعبئة والتغليف لمنتجات الالبان وتأثيرها وذلك من وجهة نظر المستهلك ، اعتمدت الدراسة على البيانات الاولى التي تم جمعها من خلال استبانة صممت خصيصا لهذا الغرض بالإضافة الى البيانات التي قسمت الى محاور اربع (المواصفات، الجودة، التقنية المستخدمة، اتجاهات المستهلكين) ذات صلة بموضوع الدراسة ، من ثم تم تحليل هذه البيانات من خلال التحليل الإحصائي، وجاءت النتائج مؤكدة على ان عمليات التعبئة والتغليف تؤثر على اتجاهات المستهلكين ، كما اوضحت النتائج انه لا يوجد اختلاف ذي دلالة احصائية لاتجاهات مستهلكي منتجات الالبان المحلية تبعا لمتغيري العمر و المستوى التعليمي. من ابرز التوصيات مراعاة الفرق في الاسعار بين المنتج المحلي والمستورد والذي يتيح للمستهلك الفرصة للتعرف على المنتجات المحلية، كما ان الفهم لذا الشركات الوطنية بأنه بأثناء قسم خاص بعمليات التعبئة والتغليف تساهم مساهمة كبيرة في التسويق للإنتاج الخاص بهم.

Abstract

The packing is the protection of foodstuffs of all kinds by vessels are designed to isolate the content of external influences, it is a coordinated system for the preparation of goods for transport, distribution and warehousing, retail and end-use, Which is to ensure access of goods to the consumer in sound condition and cost at least, For packaging, especially in the impact on the consumer, including attracting distinguished by its specificity in design, logos and colors carried by importance, he casing is has become the index to attract consumers in the purchase.

This naturally requires food manufacturers put the potential in the study of consumer trends, Through the extensive knowledge of the patterns and desires of consumers and exit strategies and future plans, Which aims to promote or raise the rates of the marketing they have.

his paper discussed it among its goals consumer trends on the nature of the packaging for the dairy and its impact, And that of the consumer's perspective, he study was based on preliminary data that has been collected through a questionnaire designed specifically for this purpose, addition to the data that is divided into four themes (specifications, quality, technology used, consumer trends) relevant to the subject of study Relevant to the subject of study, it was then analyze this data through statistical analysis, The results confirmed that the packaging trends affecting consumers, The results also showed that there was no statistically significant trends for consumers of local dairy products depending on the variables of age and educational level difference, Of the most prominent recommendations into account the difference in prices between the domestic and imported product, which allows the consumer the opportunity to learn about local products, As the understanding of national companies so that the establishment of the Department of packaging operations contribute a significant contribution to marketing their production through the establishment of its own department.

مقدمة

يعتبر غلاف السلعة عاملاً مؤثراً على جذب المستهلك لشراء السلعة فهو يحمل المعلومات التي يبحث عنها المستهلك لشراء السلعة لذلك فهو حلقة الربط بين المستهلك والسلعة (غنية، 2000:135).

ولاشك أن لغلاف السلع ومظهره ونوعيته وكيفية تصميمه أهمية تسويقية كبيرة في تسويق السلع بصفة عامة والسلع الاستهلاكية بصفة خاصة ، وفي الوقت الحالي أصبح لصناعة الغلاف أهمية لاتقل عن صناعة السلعة نفسها (باعلوي، 2005:37).

وبالتالي فإن لاتجاهات المستهلكين أهمية كبيرة لدى المسوقين ، فبدون وجود فهم متكامل عن كيفية تشكل الاتجاهات ، فإنه من غير المحتمل أن يتمكن واضعي ومنفذي الاستراتيجيات التسويقية من فهم وتحليل اتجاهات المستهلكين المستهدفين الحالية والمستقبلية وأنماط السلوك المألوفة لديهم ، وذلك من أجل وضع الاستراتيجيات الهادفة إلي تعزيز أو تعديل أو تغيير اتجاهات المستهلكين (عبيدات ، 2004:229).

الجزء الأول : الإطار العام للدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة :-

تستمر المنظمات ومنها الشركات العاملة في مجال صناعة الألبان أمواًلاً طائلة على عمليات التعبئة والتغليف الخاصة بمنتجاتها ونظراً لما تمثله عمليات التعبئة والتغليف من أهمية للمؤسسات العاملة في هذا المجال لتحقيق النمو وديمومة الميزة التنافسية ، وما يحدث التغيير المستمر في أذواق المستهلكين وزيادة حدة المنافسة ، فإن تلك العوامل دفعت العديد من المؤسسات إلي تقديم ما هو جديد في مجال التعبئة والتغليف للمنتجات لديها كونها تتمكن من تحقيق أهدافها في السوق .

وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية ؟

- 1- هل يوجد تأثير للتعبئة والتغليف للمنتجات على اتجاهات مستهلكي الألبان.
- 2- هل هناك اختلاف في العلاقة بين عمليات التعبئة والتغليف وبين اتجاهات المستهلكين نحو منتجات الألبان من حيث التعبئة والتغليف باختلاف العوامل الشخصية (العمر ، المستوى الدراسي)

ثانياً: فرضيات الدراسة :-

استناد إلي مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية :-

- 1- لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية للتعبئة والتغليف للمنتجات على اتجاهات مستهلكي الألبان.
- 2- لا يوجد اختلاف ذي دلالة إحصائية لاتجاهات مستهلكي منتجات الألبان المحلية تبعاً لاختلاف الخصائص الشخصية.

ثالثاً: أهداف الدراسة :-

- 1- التعرف على أثر عمليات التعبئة والتغليف على اتجاهات مستهلكي منتجات الألبان.

2- التحقق من مدى وجود اختلاف في اتجاهات مستهلكي منتجات الألبان المحلية تبعاً لاختلاف الخصائص الشخصية.

3- تقديم الاقتراحات والتوصيات والتي تهدف إلى تفعيل وتعزيز الوضع التنافسي لشركات منتجات الألبان المحلية .

رابعاً: أهمية الدراسة :-

تحاول هذه الدراسة تقديم الانطباعات التي يحملها مستهلكي منتجات الألبان المحلية واتجاهاتهم حول هذه المنتجات من خلال استطلاع آرائهم حول عمليات التعبئة والتغليف لمعرفة العوامل التي تزيد من اتجاهاتهم وتعزز ولائهم لمنتجات الألبان المحلية .

خامساً: متغيرات الدراسة :-

1- المتغير المستقل : عمليات التعبئة والتغليف ،ويتضمن مجموعة من المتغيرات الفرعية (المواصفات ، الجودة ،التقنية المستخدمة)

2- المتغير الوسيط الخصائص الشخصية ، ويتضمن المتغيرات الفرعية (العمر ،المستوى التعليمي) .

3- المتغير التابع :اتجاهات مستهلكي منتجات الألبان المحلية .

سادساً: حدود البحث

تتمثل حدود البحث فيما يلي :-

1- الحدود الموضوعية : أثر عمليات التعبئة والتغليف على اتجاهات مستهلكي منتجات الألبان المحلية.

2- الحدود المكانية : دراسة ميدانية على المستهلكين لمنتجات الألبان المحلية في داخل بلدية جنزور .

3- الحدود الزمنية : تم إنجاز هذه الدراسة في الفترة من 2017/01/01 إلى الفترة 2017/02/15.

الجزء الثاني: الإطار النظري للدراسة :-

أولاً: مفهوم التعبئة والتغليف

تشمل عملية التعبئة والتغليف كلا من تصميم وإنتاج عبوة السلعة وغلافها الخارجي ، وقد ازدادت أهمية التعبئة والتغليف كنتيجة طبيعية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية ، وإشتداد

المنافسة ، حيث لم يعد يقتصر دور عمليات التعبئة والتغليف في المحافظة على السلعة من التلف أو الكسر ، بل أمتد هذا الدور ليشمل الترويج لها .

وقد أدى التطور الكبير الذي حدث في مجال التعبئة والتغليف إلى استعمال مواد جديدة كالبلستيك والالومنيوم والكرتون وغيرها من المواد ، وظهور أشكال وأحجام وألوان جديدة من العبوات وطرق جديدة لفتحها وأغلاقها.

كما تتضح أهميته من خلال التكلفة العالية التي تقدر بحوالي 15% في المتوسط من السعر الذي يدفعه المستهلك عند شراء السلعة (الراوي ، السند 2000:325).

ثانياً: أهمية التعبئة والتغليف

للتعبئة والتغليف أهمية استراتيجية لجميع الأطراف ذات العلاقة بالسلعة وتتضح هذه الأهمية (محمد يونس 2000:190) من خلال النقاط التالية :-

- 1- حماية السلعة من التلف والفساد .
- 2- التقليل من الخسارة الناتجة عن الفقد نتيجة التسرب والانكباب.
- 3- يوفر التغليف حماية مناسبة للسلع أثناء النقل ، وتسهيل المناولة بالمخازن وعند الشحن والبيع .
- 4- تحقيق الإعلان في نقطة البيع عن طريق لفت نظر المستهلك وترغيبه في الشراء ، وزيادة ترويج السلعة عن طريق تعدد العبوات من حيث الحجم بحيث تلائم مستويات الدخل المختلفة السائدة في المجتمع.
- 5- تؤدي تعبئة السلعة في عبوا مناسبة إلى تسهيل استهلاكها وفق الحاجة ودون تعريض جزء هام منها للتلف .
- 6- استخدام الغلاف لغرض كتابة البيانات المختلفة وخاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية الي يتعذر الكتابة عليها كالمواد الغذائية

ثالثاً: سياسات التعبئة والتغليف:-

تغطي سياسات التعبئة والتغليف المجالات الآتية (محمود بازرة 2016:275)

- 1- تغيير العبوة أو الغلاف الخارجي للسلعة عند انخفاض مبيعاتها نتيجة لتقدمها ، أو في حالة ظهور مواد جديدة للتعبئة أو حدوث تطوير في المنتجات المنافسة من حيث الغلاف ، أو نتيجة عدم ملائمة الحجم الحالي للعبوة بالنسبة للعادات والأنماط الاستهلاكية أو اكتشاف بعض العيوب في العبوات الحالية ، وقد يهدف تغيير العبوة إلى زيادة عمر السلعة

عن طريق المحافظة على خصائصها أثناء نقلها ، وتخزينها وسهولة تخزينها لدي المستهلك من حيث شغلها لحيز أقل في أماكن لتخزين ، وكذلك تقليل النفقات عن طريق تقليل المساحة أو الحجم أو استخدام مواد خفيفة الوزن .

2- في حالة تعدد المنتجات التي تقوم المؤسسة بإنتاجها ، هل يتم تصميم العبوات والأغلفة بصفة مماثلة لجميع هذه المنتجات ، من حيث الحجم والشكل واللون والطباعة ، أو تصميم عبوات وأغلفة مميزة لكل منتج

يتميز البديل الأول بإمكانية الاستفادة منه في إبراز شخصية المؤسسة ومنتجاتها ، وربط ذلك بذهن المستهلك بالتماثل في العبوة والغلاف ، مما يؤدي بالتالي إلي أن كل سلعة في المجموعة تتبع السلع الأخرى ، وتزداد أهمية ذلك عن تقديم منتجات جديدة ، ولا يمكن اتباع هذا البديل إلا إذا كان هناك ارتباط بين المنتجات من حيث الاستعمال ، وهناك تماثل كبير من حيث الجودة ، أما البديل الثاني فإنه يحق الشخصية الذاتية لكل سلعة ، حيث يلائم هذا البديل حاجات المستهلكين وفق فئاتهم حيث توجد أغلفة وعبوات ملائمة لكل فئة منهم .

3- عند تصميم العبوة يجب الأخذ في الحسبان إمكانية استعمال المستهلك للعبوة بعد استهلاك محتوياتها ، ولا يمكن اتباع ذلك إلا إذا كان هناك انطباع لدي المستهلك بأن المنفعة التي يحصل عليها نتيجة لاستعمال العبوة تفوق السعر الذي يدفعه فيها ، كما يجب أن يؤدي ذلك إلي تكرار شراء السلعة بصفة مستمرة .

4- تأخذ سياسة استخدام عبوة وغلاف واحد لعدد من الوحدات من السلعة أشكال عدة مثل تعبئة عدد من الوحدات من نفس السلعة في عبوة واحدة أو تعبئة عدد من الوحدات من الأشكال المختلفة من نفس السلعة في عبوة واحدة أو تعبئة وحدات من السلع المكملة في الطلب معا في عبوة واحدة .

ويؤدي اتباع ذلك إلي زيادة المبيعات الإجمالية للسلعة وتشجيع المستهلك على شراء وتجربة الأشكال المختلفة من السلعة أو السلع المرتبطة بها ، كما يفيد ذلك في تقديم المنتجات الجديدة لتعريف المستهلك بها وتشجيعه على تجربة بعض الأصناف أو الأشكال الجديدة .

ويري (عبد الخالق باعلوي ، 2005:76) إنه هناك بعض الاعتبارات التي ينبغي أخذها في الحسبان عند تصميم وتقديم الغلاف من أهمها :-

1- اعتماد قرارات تصميم الغلاف على الدراسات التحليلية المستمرة لحاجات ورغبات المستهلكين ، وللسياسات التسويقية للمنافسين وبخصائص المنتج والبيئة العامة المحيطة بالمنظمة .

2- استمرار وظيفة تغليف المنتجات ، حيث ينبغي المتابعة المستمرة والتقييم الدائم للغلاف للتأكد من مدى قيامه بتحقيق الأهداف المطلوبة منه ، ومدى الحاجة إلى تغييره أو تعديله ، إذ قد تظهر بعض العوامل تستدعي تغيير أو تعديل الغلاف منها مساهمة تغيير العادات الشرائية والاستهلاكية للعملاء ، أو ظهور مواد تغليف جديدة أكثر فاعلية ، أو ظهور قوانين وتشريعات جديدة تلزم باستخدام نظم تغليف مختلفة ، أو مساهمة المنافسين عندما يتكبرون أغلفة أفضل ، أو الاتجاه لخفض العبوة بدلا من رفع السعر ، أو الاتجاه لزيادة قدر العبوة مع تثبيت السعر لزيادة حجم المبيعات .

إن عملية تطوير الأغلفة تتضمن إنفاق مبالغ هائلة على تصميم الغلاف وصولا إلى الغلاف النهائي ولا بد أن تأخذ عملية تصميم وتطوير الأغلفة البيئة بعين الاعتبار ، إذ يجب أن تكون هذه الأغلفة قابلة للتحلل فلا تضر بالبيئة ، لذلك فإذا كانت طبيعة المنتج بحاجة إلى تغيف وتعبئة جيدين فإن هذه العوامل يجب أخذها بنظر الاعتبار بعناية ، وذلك لأنها قد تؤدي إلى نجاح أو فشل المنتج في السوق (عكروش ، عكروش 2004 : 344).

رابعاً: اتجاهات المستهلكين

يمكن تعريف الاتجاهات بأنها تعبير عن المشاعر الداخلية لدى الأفراد والتي تعكس أو تكشف فيما إذا كان لديهم ميول ايجابية أو سلبية نحو شيء معين (صنف أو ماركة من سلعة أو خدمة مانحو اسم محل أو تاجر تجزئةالخ)

ولأن الاتجاهات التي تتم عكسها أو الكشف عنها بواسطة الأفراد ماهي إلا انتاج أو مخرجات ميول نفسية لدى الأفراد موضوع الاهتمام أو أصحاب الاتجاهات التي تلاحظ بصورة مباشرة ، بل يتم استنتاجها مما يقوله هؤلاء الأفراد أو من خلال تحليل وتفسير أنماطهم السلوكية الشرائية والاستهلاكية (عبيدات ، 2004:2016)

خامساً: خصائص الاتجاهات :

إن اتجاهات المستهلكين هي ميول ناتجة عن التعلم لأن الاتجاهات المرتبطة بالسلوك الشرائي إنما تكون نتيجة للتجربة المباشرة مع السلعة أو الخدمة ، بالإضافة إلى المعلومات التي يتم الحصول عليها من قبل مختلف مصادر المعلومات ذلك إن تعرض الأفراد للوسائل

الترويجية عن الماركة السلعية أو الخدمة إنما يعمل على تعليم وإخبار.... الخ ، ومن ثم تكوين اتجاه محدد نحوها وبشكل متدرج ومدرّس (عبيدات ، 2004: 218) .
وأضاف عبيدات إن الاتجاهات تحدث ضمن وضع أو ترتيب ظروف معينة ، حيث إن المستهلكين قد يتصرفوا بعكس اتجاهاتهم متأثرين بظروف بيئية ومادية لعدم تواجد منتجهم المفضل في المناطق المجاورة ، أو بسبب قدراتهم الشرائية .

سادساً: مصادر الاتجاهات :-

تتدخل في تكوين الاتجاهات عوامل كثيرة ، إذ أن تفاعلها فيما بينها وتداخلها يؤدي إلى تكوين الاتجاه ، ومن بين هذه العوامل ما يلي (المنياوي ، 1986: 104).

1- المحددات الثقافية : تؤدي الثقافة دوراً مهماً في تكوين اتجاهات الفرد ببعض الجماعات المرجعية مثل الأصدقاء ، والجمعيّات التي تؤثر على تكوين الاتجاهات لدى ذلك الفرد.
2- المعلومات وكيفية إدراكها ومصادرها : تتداول المعلومات بين الجمهور تساعد في تكوين اتجاهات جديدة أو تغيير الاتجاهات القديمة للفرد حول منتج ما ، وقد يكون للفرد اتجاه سلبي نحو منتج ما نتيجة نقص المعلومات وقد يغير اتجاهه بعد تقديم معلومات مهمة حول المنتج .

3- التجربة الشخصية : تكوين الاتجاهات قد يكون نتيجة الخبرات المتراكمة للفرد والتجارب الشخصية ، والفرد الذي استخدم منتج ما عدد مرات وكان غير راضي عن ذلك المنتج ، لا يمكن له العودة إلى شرائه ، وسوف يكون له اتجاه سلبي نحو المنتج .

4- ارتباط الشيء بموضوع الاتجاه بحب ورضا الآخرين المرغوب في حبهم ورضاهم .
5- النماذج التي يقتدي بها الفرد في حياته : في الأسرة الولد يريد تقليد الأب في بعض الاتجاهات ، والأب مثلاً له اتجاه إيجابي نحو منتج ما ، ويحاول الولد تبني نفس الاتجاه .

الاطار العملي للدراسة :-

أولاً: منهجية الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستعراض الأدب النظري المتعلق بعمليات التعبئة والتغليف واتجاهات المستهلكين ، واعتمدت أيضاً على المنهج الميداني من خلال تطوير استبيان لتحقيق أغراض هذه الدراسة وذلك لجمع البيانات وتحليلها ، من أجل الوصول إلى نتائج للإجابة على أسئلة الدراسة ، واختبار فرضياتها ، وتقديم مجموعة من التوصيات في ظل هذه النتائج .

ثانياً: مجتمع الدراسة وعيناتها

يتمثل مجتمع الدراسة في مستهلكي منتجات الشركات المحلية المتخصصة في صناعة الألبان ومنتجاتها والتي تسوق منتجاتها في بلدية جنزور. ونظراً لكبر حجم المجتمع ولا محدوديته ، فقد لجأ الباحث إلى استخدام أسلوب العينة الملائمة "convenience Sample" من مجتمع بلدية جنزور وذلك لصعوبة تمثيل كل قطاعات المجتمع.

وقد قام الباحث باستخدام العينة الملائمة ومقدارها (300) عينة أي أثنان من الألف (0.002) من مجتمع بلدية جنزور والبالغ (150000) نسمة تقريباً، حيث قام بتوزيعها عشوائياً على رواد بعض الأسواق التجارية (مركز جنزور للتسوق ، الخيرات للتسوق ، سوق الواحة ، سوق أبو شيبية ، سوق الكناري) حيث تم توزيع عدد (300) إستمارة إستبيان على عينة الدراسة ، وتم إسترداد عدد (261) إستمارة إستبيان وبعد فحصها تم استبعاد عدد (12) إستمارة لعدم جدية الإجابة عليها وعدم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الإستبيان ، وبذلك يكون عدد الإستمارات الخاضعة للتحليل (249) إستمارة إستبيان أي ما نسبته (83%).

ثالثاً: أداة الدراسة :

أحتوى الاستبيان في صورته النهائية على الأجزاء التالية : -

- المقدمة :

التي هدفت إلى تشجيع أفراد عينة الدراسة على المشاركة في الإجابة على الأسئلة مع توضيح طريقة الإجابة على أسئلة الاستبيان ، والتأكيد على أن المعلومات لن تستخدم إلا لغايات البحث العلمي .

- المتغير المستقل :

والممثل في عمليات التعبئة والتغليف والذي ينقسم إلى ثلاثة أبعاد ، المواصفات من الفقرة(1) إلى الفقرة(5) ، الجودة من الفقرة (6) إلى الفقرة (10) التقنية المستخدمة من الفقرة (11) إلى الفقرة (14).

- المتغير التابع :

المتمثل في اتجاهات المستهلكين من الفقرة (15) إلى الفقرة (19) .

- المتغير الوسيط :

والمتمثل في الخصائص الشخصية وهي (العمر ، المستوى التعليمي).

رابعاً : أساليب التحليل الإحصائي

تم تفريغ وتحليل الأستبيان من خلال الأستعانة بالحاسب الآلي بالأعتماد على برنامج (SPSS) لتفريغ البيانات وجدولتها وإجراء التحليل الإحصائي المناسب لتحليل البيانات ولإختبار صحة فروض الدراسة.

أ.صدق الاتساق الداخلي

تم استخراج صدق الاتساق الداخلي للمقياس من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون بين كل بعد من المقياس ومع الدرجة الكلية للمقياس ونتائج الجدول التالي تبين ذلك:

جدول:(1) معاملات الارتباط (بيرسون) بين مجالات المقياس والدرجة الكلية للمقياس

| الرقم | المحور | قيمة معامل الارتباط |
|-------|--------------------|---------------------|
| 1 | المواصفات | 0.933** |
| 2 | الجودة | 0.958** |
| 3 | التقنية المستخدمة | 0.914** |
| 4 | اتجاهات المستهلكين | 0.910** |

** دال احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$)

ب . ثبات الاداة: - وقد تم التحقق من ثبات الاداة على جميع افراد عينة الدراسة المؤلفة من (249) ،فقام الباحث باستخراج معامل الثبات باستخدام معادلة (كرونباخ الفا) لتقدير درجة التجانس وانسجام مجالات الدراسة والدرجة الكلية والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول:(2) معاملات الثبات لمجالات الدراسة والدرجة الكلية للمقياس حسب معادلة الفا

| الرقم | المحور | عدد الفقرات | قيمة الفا |
|-------|--------------------|-------------|--------------|
| 1 | المواصفات | 5 | 0.960 |
| 2 | الجودة | 5 | 0.978 |
| 3 | التقنية المستخدمة | 4 | 0.955 |
| 4 | اتجاهات المستهلكين | 5 | 0.952 |
| 5 | الكلية | 19 | 0.961 |

خامساً: المعالجة الإحصائية:

تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) حيث تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ولتحديد طول خلايا مقياس ليكرث الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) تم حساب المدى $(4=1-5)$ ومن تم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي $(4=5 \div 0.8)$ وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي

من 1 - 1.80 ضعيفة جداً

أكبر من 1.81 - 2.60 تطبق بدرجة ضعيفة

أكبر من 2.61 - 3.40 تطبق بدرجة متوسطة

أكبر من 3.41 - 4.20 تطبق بدرجة كبيرة

أكبر من 4.21 - 5.0 تطبق بدرجة كبيرة جداً

جدول: (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد عينة الدراسة حسب محاور الدراسة والدرجة الكلية

| الرقم | المحور | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التطبيق |
|-------|--------------------|-----------------|-------------------|--------------|
| 1 | المواصفات | 3.269 | 0.888 | متوسطة |
| 2 | الجودة | 3.208 | 0.821 | متوسطة |
| 3 | التقنية المستخدمة | 3.163 | 0.734 | متوسطة |
| 4 | اتجاهات المستهلكين | 2.912 | 0.829 | متوسطة |
| 5 | الكلية | 3.137 | 0.765 | متوسطة |

أقصى درجة للاستجابة (5) درجات

نتائج الجدول (3) تبين أن درجة تأثير عمليات التعبئة والتغليف لمنتجات الألبان كانت (متوسطة) على محاور المواصفات ومحور الجودة ومحور التقنية المستخدمة ومحور اتجاهات المستهلكين فبلغت المتوسطات الحسابية على التوالي (3.269، 3.208، 3.163، 2.912) وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لدرجة تأثير عمليات التعبئة والتغليف لمنتجات الألبان (متوسطة) وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.137) وهذه النتيجة تعني أن تأثير عمليات التعبئة والتغليف على اتجاهات مستهلكي منتجات الألبان منخفضة

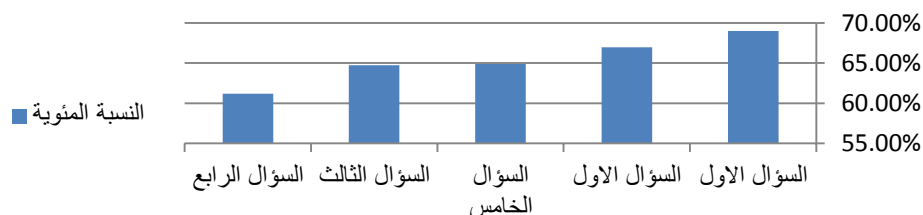
حيث وصل متوسط اتجاهات المستهلكين (2.912) بدرجة (متوسطة) أي أقرب إلى المستوى الضعيف .

المحور الاول: عرض الأجابة عن أسئلة المواصفات

جدول رقم (4) التكرارات المتوسط الانحراف المعياري والدرجات ونسب قيمة الوزن النسبي

| ت | العبارة | موافق بشدة | | موافق | | محايد | | غير موافق | | غير موافق بشدة | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجات الوزن النسبي | النسبة المئوية |
|---------------|--|------------|-----|-------|-----|-------|-----|-----------|-----|----------------|----|-----------------|-------------------|--------------------|----------------|
| | | د | ك | د | ك | د | ك | د | ك | د | ك | | | | |
| 1 | تتمتع منتجات شركات الألبان المحلية بمواصفات عالية الجودة | 39 | 195 | 121 | 484 | 19 | 57 | 53 | 106 | 17 | 17 | 3.45 | 1.184 | 859 | 69.00% |
| 2 | عبوات منتجات الألبان المحلية التي تتعامل معها مابين عليها المكونات الرئيسية لهذا المنتجات | 28 | 140 | 94 | 376 | 75 | 225 | 41 | 82 | 11 | 11 | 3.35 | 1.025 | 834 | 66.99% |
| 5 | تقدم الشركات المحلية منتجات بأحجام مختلفة (حجم العبوات من ناحية الحجم والوزن) والمليئة لحاجات غبائي | 22 | 110 | 90 | 360 | 74 | 222 | 53 | 106 | 10 | 10 | 3.24 | 1.016 | 808 | 64.90% |
| 3 | تقوم الشركات المحلية بشرح مفصل على عبوات منتجات الألبان حول كيفية القيام بحفظها وتخزينها عند الاستخدام | 25 | 125 | 88 | 352 | 60 | 180 | 74 | 148 | 1 | 1 | 3.24 | 1.015 | 806 | 64.74% |
| 4 | منتجات الألبان المحلية التي تتعامل معها لها فترة صلاحية أطول من المنتجات المشابهة | 14 | 70 | 73 | 292 | 83 | 249 | 72 | 144 | 7 | 7 | 3.06 | 0.959 | 762 | 61.20% |
| المتوسط العام | | | | | | | | | | | | 3.27 | 0.888 | درجة متوسطة | |

الشكل رقم (1) النسبة المئوية لمحور المواصفات



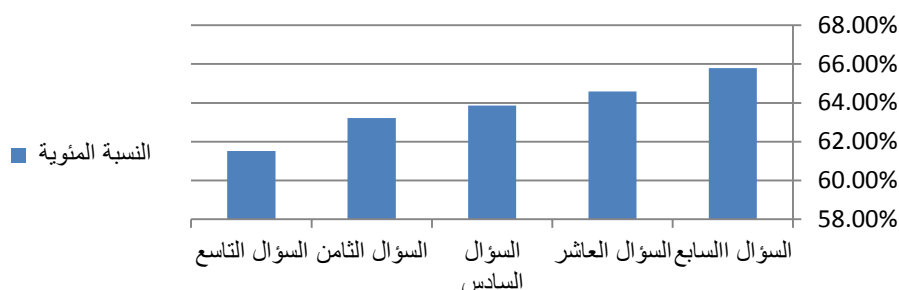
المحور الثاني: عرض الأجوبة عن أسئلة الجودة

جدول رقم (5) التكرارات المتوسطة للانحراف المعياري والدرجات ونسب قيمة الوزن النسبي

| ت | العبارة | موافق بشدة | | موافق | | محايد | | غير موافق | | غير موافق بشدة | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجات الوزن النسبي | النسبة المئوية |
|----|--|------------|-----|-------|-----|-------|-----|-----------|-----|----------------|---|-----------------|-------------------|--------------------|----------------|
| | | د | ك | د | ك | د | ك | د | ك | د | ك | | | | |
| 7 | الجودة العالية التي تتمتع بها منتجات الألبان المحلية تحفزني لتكرار عمليات الشراء | 21 | 105 | 92 | 368 | 83 | 249 | 45 | 90 | 7 | 7 | 3.3 | 0.957 | 819 | 65.78% |
| 10 | الإغلفة المستخدمة في التعبير عن منتجات الألبان المحلية يعكس مستوى الجودة التي تتمتع بها هذه المنتجات | 16 | 80 | 99 | 396 | 72 | 216 | 53 | 106 | 6 | 6 | 3.27 | 0.953 | 804 | 64.58% |
| 6 | منتجات الألبان المحلية والتي تتعامل معها متعددة الأصناف | 17 | 85 | 96 | 384 | 63 | 189 | 66 | 132 | 5 | 5 | 3.22 | 0.984 | 795 | 63.86% |

| | | | | | | | | | | | | | | | |
|-------------|-----|-------|------|---------------|---|-----|----|-----|----|-----|----|----|----|--|---|
| 63.21% | 787 | 0.964 | 3.17 | 5 | 5 | 132 | 66 | 222 | 74 | 348 | 87 | 80 | 16 | اسلوب تغليف الالبان المستخدم في منتجات الشركات المحلية ذا جودة عالية | 8 |
| 61.53% | 766 | 0.931 | 3.09 | 3 | 3 | 148 | 74 | 249 | 83 | 296 | 74 | 70 | 14 | نابلي منتجات الالبان المحلية كافة احتياجاتي ورغباتي أكثر من منتجات المنافسين | 9 |
| درجة متوسطة | | 0.822 | 3.21 | المتوسط العام | | | | | | | | | | | |

الشكل رقم (2) النسبة المئوية لمحور الجودة



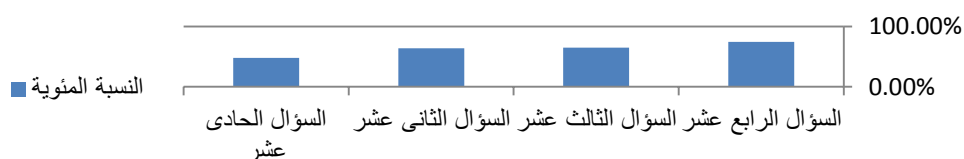
المحور الثالث : عرض الأجابة عن أسئلة التقنية المستخدمة

جدول رقم (6) التكرارات المتوسط الانحراف المعياري والدرجات ونسب قيمة الوزن النسبي

| ت | العبارة | موافق بشدة | موافق | | محايد | | غير موافق | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجات الوزن النسبي | النسبة المئوية |
|----|---|------------|-------|-----|-------|----|-----------|----|-----------------|-------------------|--------------------|----------------|
| | | ك | د | ك | د | ك | د | ك | | | | |
| 14 | استخدام التقنية يؤثر على جودة وطبيعة منتجات الالبان | 51 | 255 | 126 | 504 | 38 | 114 | 27 | 54 | 1 | 1 | 74.54% |

| | | | | | | | | | | | | | | | |
|---------------|---|----|-----|----|-----|-----|-----|-----|-----|----|----|-------|-------|-------------|--------|
| 13 | الميزة التنافسية التي تتمتع بها منتجات الألبان المحلية متأتية من استخدام تقنية حفظ متقدمة | 16 | 80 | 76 | 304 | 112 | 336 | 44 | 88 | 1 | 1 | 3.25 | 0.834 | 809 | 64.98% |
| 12 | اشعر بالرضا عن الأساليب المستخدم في تغليف منتجات الألبان المحلية | 25 | 125 | 72 | 288 | 81 | 243 | 66 | 132 | 4 | 4 | 3.19 | 0.995 | 792 | 63.61% |
| 11 | زيادة سعر منتجات الألبان المحلية يعبر عن جودتها | 15 | 75 | 38 | 152 | 34 | 102 | 104 | 208 | 58 | 58 | 2.39 | 1.173 | 595 | 47.79% |
| المتوسط العام | | | | | | | | | | | | 3.163 | 0.734 | درجة متوسطة | |

الشكل رقم (3) النسبة المئوية لمحور التقنية المستخدمة

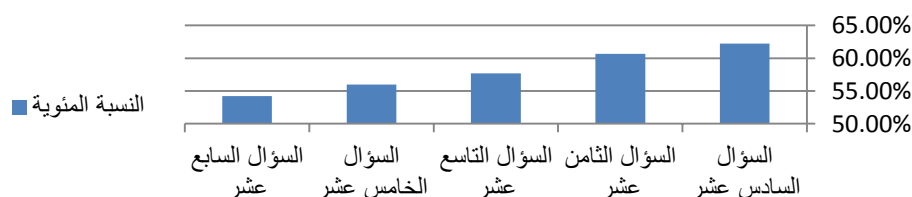


المحور الرابع: عرض الأجابة عن اسئلة اتجاهات المستهلكين

جدول رقم (7) التكرارات المتوسط الانحراف المعياري والدرجات ونسب قيمة الوزن النسبي

| ت | العبارة | موافق بشدة | | موافق | | محايد | | غير موافق | | غير موافق بشدة | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجات الوزن النسبي | النسبة المئوية |
|---------------|---|------------|----|-------|-----|-------|-----|-----------|-----|----------------|----|-----------------|-------------------|--------------------|----------------|
| | | د | ك | د | ك | د | ك | د | ك | د | ك | | | | |
| 16 | أقوم بتوصية الآخرين بالتعامل مع منتجات المحلية ناتج عن قناعتي بالمنتج | 13 | 65 | 70 | 280 | 103 | 309 | 59 | 118 | 3 | 3 | 3.13 | 0.875 | 775 | 62.25% |
| 18 | عند القيام بعملية الشراء اختار نفس المنتجات التي اتعامل معها | 13 | 65 | 64 | 256 | 92 | 276 | 78 | 156 | 2 | 2 | 3.03 | 0.902 | 755 | 60.64% |
| 19 | لاأخذ التعامل مع المنتجات المنافسة للمنتجات المحلية | 13 | 65 | 57 | 228 | 73 | 219 | 100 | 200 | 6 | 6 | 2.88 | 0.962 | 718 | 57.67% |
| 15 | تتعامل مع المنتجات المحلية فقط وغير مستعد للتعامل مع غيرها | 15 | 75 | 52 | 208 | 72 | 216 | 88 | 176 | 22 | 22 | 2.8 | 1.059 | 697 | 55.98% |
| 17 | زيادة سعر منتجات الابلان المحلية لا يؤثر علي مستوي رضاي | 13 | 65 | 59 | 236 | 44 | 132 | 110 | 220 | 22 | 22 | 2.72 | 1.083 | 675 | 54.22% |
| المتوسط العام | | | | | | | | | | | | 2.91 | 0.829 | درجة متوسطة | |

شكل رقم (4) النسبة المئوية لمحور اتجاهات المستهلكين



سادساً / عرض إختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: التي تنص على لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية للتعبئة وتغليف المنتجات على اتجاهات مستهلكي الألبان عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

جدول (8) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق التعبئة والتغليف على اتجاهات المستهلكين

| المحور | القالب | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمه (f) المحسوبة | مستوى الدلالة |
|---------------------------------------|---------------|----------------|--------------|----------------|-------------------|---------------|
| التعبئة والتغليف + اتجاهات المستهلكين | بين المجموعات | 124.129 | 18 | 6.896 | 75.418 | 0.000 |
| | ضمن المجموعات | 21.031 | 230 | 0.091 | | |
| | الإجمالي | 145.160 | 248 | | | |

الفرضية الثانية: التي تنص على لا يوجد اختلاف ذي دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) لاتجاهات مستهلكي منتجات الألبان المحلية تبعاً لاختلاف العمر.

جدول (9) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق اتجاهات المستهلكين تبعاً لاختلاف العمر

| المحور | القالب | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمه (f) المحسوبة | مستوى الدلالة |
|--------------------|---------------|----------------|--------------|----------------|-------------------|---------------|
| اتجاهات المستهلكين | بين المجموعات | 2.921 | 3 | 0.974 | 1.424 | 0.236 |
| | ضمن المجموعات | 167.483 | 245 | 0.684 | | |
| | الإجمالي | 170.404 | 248 | | | |

الفرضية الثالثة: التي تنص على لا يوجد اختلاف ذي دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) لاتجاهات مستهلكي منتجات الألبان المحلية تبعاً لاختلاف المستوى التعليمي.

جدول (10) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق اتجاهات المستهلكين تبعاً لاختلاف المستوى التعليمي

| المحور | القالب | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمه (f) المحسوبة | مستوى الدلالة |
|--------------------|---------------|----------------|--------------|----------------|-------------------|---------------|
| اتجاهات المستهلكين | بين المجموعات | 1.932 | 3 | 0.644 | 0.946 | 0.419 |
| | ضمن المجموعات | 163.982 | 241 | 0.680 | | |
| | الإجمالي | 170.404 | 244 | | | |

سابعاً. عرض و مناقشة النتائج:

أشارت النتائج في الجدول (4) ان درجة عبارات محور "المواصفات" وفق ما يلي: أعلى نتيجة للعبارات بهذا المحور العبارة رقم (1) "تتمتع منتجات شركات الالبان المحلية بمواصفات عالية الجودة" بمتوسط بلغ (3.45) ثم تتدرج باقي العبارات فكانت في الترتيب الثاني العبارة رقم (2) "عبوات منتجات الالبان المحلية التي تتعامل معها مبين عليها المكونات الرئيسية لهذا المنتجات" بمتوسط (3.35) وفي الترتيب الثالث العبارة رقم (5) "تقدم الشركات المحلية منتجات بأحجام مختلفة (حجم العبوات من ناحية الحجم والوزن) والمليبة لحاجاتي ورغباتي " بمتوسط (3.24) ثم جاءت العبارة رقم (3) "تقوم الشركات المحلية بشرح مفصل علي عبوات منتجات الالبان حول كيفية القيام بحفظها وتخزينها عند الاستخدام" بمتوسط (3.24) واخيرا جاءت العبارة رقم (4) "منتجات الالبان المحلية التي نتعامل معها لها فترة صلاحية أطول من المنتجات المشابهة" بمتوسط (3.06) كما اسفرت النتيجة الكلية لهذا المحور بمتوسط (3.269) بتقدير عام (متوسط).

كما اظهرت النتائج في الجدول (5) ان درجة عبارات محور "الجودة" وفق ما يلي: أعلى نتيجة للعبارات بهذا المحور العبارة رقم (7) "الجودة العالية التي تتمتع بها منتجات الالبان المحلية تحفزني لتكرار عملية الشراء" بمتوسط بلغ (3.3) ثم تتدرج باقي العبارات فكانت في الترتيب الثاني العبارة رقم (10) "الاعلفة المستخدمة في التعبير عن منتجات الالبان المحلية يعكس مستوي الجودة التي تتمتع بها هذه المنتجات" بمتوسط (3.27) وفي الترتيب الثالث العبارة رقم (6) "منتجات الالبان المحلية والتي تتعامل معها متعددة الأصناف" بمتوسط (3.22) ثم جاءت العبارة رقم (8) "اسلوب تغليف الالبان المستخدم في منتجات الشركات المحلية ذا جودة عالية" بمتوسط (3.17) واخيرا جاءت العبارة رقم (9) "تلبي منتجات الالبان المحلية

كافة احتياجاتي ورغباتي أكثر من منتجات المنافسين" بمتوسط (3.09) كما أسفرت النتيجة الكلية لهذا المحور بمتوسط (3.208) بتقدير عام (متوسط).

كما تمحورت النتائج من خلال الجدول (6) بأن درجة عبارات محور "التقنية المستخدمة" وفق ما يلي: أعلى نتيجة للعبارات بهذا المحور العبارة رقم (14) "استخدام التقنية يؤثر علي جودة وطبيعة منتجات الألبان" بمتوسط بلغ (3.82) ثم تتدرج باقي العبارات فكانت في الترتيب الثاني العبارة رقم (13) "الميزة التنافسية التي تتمتع بها منتجات الألبان المحلية متأنية من استخدام تقنية حفظ متقدمة" بمتوسط (3.25) وفي الترتيب الثالث العبارة رقم (12) "أشعر بالرضا عن الأسلوب المستخدم في تغليف منتجات الألبان المحلية" بمتوسط (3.19) وأخيرا جاءت العبارة رقم (11) "زيادة سعر منتجات الألبان المحلية يعبر عن جودتها" بمتوسط (2.39). كما أسفرت النتيجة الكلية لهذا المحور بمتوسط (3.163) بتقدير عام (متوسط).

كما أظهرت النتائج في الجدول (7) ان درجة عبارات محور "اتجاهات المستهلكين" وفق ما يلي: أعلى نتيجة للعبارات بهذا المحور العبارة رقم (16) "أقوم بتوصية الآخرين بالتعامل مع منتجات الألبان المحلية نأجعتنا عتيا المنتج" بمتوسط بلغ (3.13) ثم تتدرج باقي العبارات فكانت في الترتيب الثاني العبارة رقم (18) "عند القيام بعملية الشراء اختار نفس المنتجات التي اتعامل معها" بمتوسط (3.03) وفي الترتيب الثالث العبارة رقم (19) "لا احبذ التعامل مع المنتجات المنافسة للمنتجات المحلية" بمتوسط (2.88) ثم جاءت العبارة رقم (15) "تتعامل مع المنتجات المحلية فقط وغير مستعد للتعامل مع غيرها" بمتوسط (2.80) وأخيرا جاءت العبارة رقم (17) "زيادة سعر منتجات الألبان المحلية لا يؤثر علي مستوي رضاي" بمتوسط (2.72) كما أسفرت النتيجة الكلية لهذا المحور بمتوسط (2.912) بتقدير عام (متوسط).

وأوضحت النتائج المبينة في الجدول (8) حيث ان قيمة F المحسوبة تساوي 75.418 وهي أكبر من قيمتها الجدولية وبما ان مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو اقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد فأنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود إثر دال احصائيا لاتجاهات المستهلكين على عمليات التعبئة والتغليف لمنتجات الألبان.

إن هذا يعود إلى أن كل من المواصفات والجودة والتقنية المستخدمة في عمليات التعبئة والتغليف تؤثر بشكل مباشر على اتجاهات المستهلكين نحو منتجات الألبان .

واوضحت النتائج المبينة في الجدول (9) حيث ان قيمة F المحسوبة تساوى 1.424 وهياصغر من قيمتها الجدولية وبما ان مستوى الدلالة يساوى 0.236 وهو اكبر من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد فأننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة " لا يوجد اختلاف ذو دلالة احصائية لاتجاهات مستهلكي منتجات الالبان المحلية تبعا لاختلاف العمر".

حيث إن اتجاهات مستهلكي منتجات الألبان لا تعتمد على إختلاف العمر ، ويعمد ذلك إلى أنهم يستهلكون منتجات الألبان حسب حاجاتهم ، ويتعرضون لنفس المؤثرات الخارجية .

واوضحت النتائج المبينة في الجدول (10) حيث ان قيمة F المحسوبة تساوى 0.946 وهياصغر من قيمتها الجدولية وبما ان مستوى الدلالة يساوى 0.419 وهو اكبر من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد فأننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة " لا يوجد اختلاف ذو دلالة احصائية لاتجاهات مستهلكي منتجات الالبان المحلية تبعا لاختلاف المستوى التعليمي".

وهذا يعود إلى إن حاجات المستهلك لا تتأثر بمستواه التعليمي ، فالمستهلكين سواء كان مستواه التعليمي دراسات عليا ، أو تعليم جامعي ، أو تعليم متوسط ، أو تعليم أساسي فإنهم سوف يتجهون لشراء نفس المنتجات ومن نفس الشركة من الأسواق التجارية .

ثامنا: التوصيات:

وبناء على ما سبق من نتائج ولرفع مستوى النتائج المتوسطة نقترح مجموعة من التوصيات والتي قد تسهم في تحسين اتجاهات مستهلكي منتجات الالبان المحلية والتي نراها مهمة وهى:

- توسيع الفهم لذا الشركات الوطنية بأن عمليات التعبئة والتغليف تساهم مساهمة كبيرة في التسويق للإنتاج وذلك من خلال اعطائها اهميتها اللازمة وذلك بإنشاء قسم خاص بها.
- الاعتماد على خبراء ومتخصصين في القيام بهذه المهمة والتي تحتاج الى دراسة وخبرة عالية لتحقيق الغاية التي يتم من خلالها اكتساب رضا المستهلكين.
- الاهتمام من الشركات الوطنية وذلك بدراسة السوق عن طريق التواصل المباشر بالمستهلكين وذلك باستبيانات او اعلانات او برامج مباشرة بإشراف متخصصين .
- مراعاة الفرق في الاسعار بين المنتج المحلى والمستورد والذي يتيح للمستهلك الفرصة في التعرف عليه.

المراجع : -

- 1- المهدي غنية، (2000)، "التسويق : المفاهيم والأسس والمبادئ"، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا.
- 2- خالد الراوي، (2000)، "مبادئ التسويق الحديث"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 3- عائشة المنياوي، (1998)، "سلوك المستهلك : المفاهيم والاستراتيجيات"، الطبعة الثانية، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.
- 4- عبد الخالق باعلوى، (2005)، "مبادئ التسويق"، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق، سوريا.
- 5- مأمون عكروش، سهير عكروش، (2004)، "تطوير المنتجات الجديدة : مدخل استراتيجي متكامل"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 6- محمد عبيدات، (2004)، "سلوك المستهلك : مدخل استراتيجي"، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 7- محمد يونس، (2000)، "التسويق : مبادئ وإدارة التسويق"، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا.
- 8- محمود بازرعة، (2001)، "إدارة التسويق"، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر.



الضوابط الشرعية لقوانين المصارف الإسلامية

دراسة تحليلية في ضوء القانون رقم 46 لسنة 2012 المعدل للقانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن

المصارف في ليبيا*

أ.محمد سليمان الفقيه

أ.محمود عبدالله بوسلوم

كلية الاقتصاد

جامعة مصراتة

Shari'ah laws governing Islamic banks

Mahmoud A. Bousloun

Mohamed S. Fakh

Faculty of Economics

Misurata University

المخلص

تهدف الدراسة إلى توضيح الضوابط الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي والتي تم استنباطها من ضوابط كلية مستمدة من الإيمان ومقاصد الشريعة، والضوابط الفرعية المستمدة من القواعد الفقهية، ولسلامة تنفيذ هذه الضوابط لا بد من وجود جهاز رقابي يضمن حسن تنفيذها والذي تناولته الدراسة وهو جهاز الرقابة الشرعية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بعرض ضوابط العمل المصرفي الإسلامي واستنباط تطبيقات عملية منها وربط الجزئيات بالمقاصد الكلية في الشريعة الإسلامية، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن مقصد حفظ المال بشقه المانع من الإضرار به، والجابر له بعد الوقوع والدافع لتتميته واستثماره هو الضامن لأموال المستثمرين والمساهمين في المصارف الإسلامية، وهو ما أطلقت عليه الدراسة اصطلاح الحماية الوقائية والعلاجية للأموال في الشريعة الإسلامية.

Abstract

This study aims to illustrate Shari'ah principles of Islamic banking services extracted deductively from the general principles of Shari'ah. The outcomes of this study are the applications of those principles which reflect the role of belief and Maqasid Al Shari'ah as a macro level as well as Islamic legal maxims at micro level of these principles. As a law and Shari'ah research, a descriptive analysis

approach was adopted. Moreover, This study concluded that protection of wealth (*hifz al-mal*) as a Maqsid of Shariah is the best assurance of the rights of the investors and shareholders who are willing to deal in accordance with the Shariah. Furthermore, in order to ensure the proper implementation of these principles, the study suggests actualizing the role of Shari'ah advisory committee in the Islamic banking sector. The outcome of this study also is a research-based guideline by which regulators can utilize to establish a cohesive Islamic banking framework, particularly in places where witnesses establishing a new Islamic banking system such as Libya.

مقدمة:

رغم صدور قانون المصارف الإسلامية رقم 46 لسنة 2012 المعدل لقانون المصارف رقم 1 لسنة 2005 الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي، وما تبعه من صدور للقانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية من قبل المؤتمر الوطني العام في ليبيا؛ إلا أن هناك مشكلة لا زالت تلوح في الأفق وهي عدم تعرض هذه القوانين لبعض الضوابط الشرعية، وبما أن القوانين هي التي تحكم الأنشطة والخدمات وتبين ضوابطها ومداها، إذ أن وجود خدمات مالية من غير قانون أو تشريع يحكمها هي في حكم العدم، إذ لا تضمن استمراريته وحداثتها عن الطريق الصحيح؛ فإنه يجب لضمان استمرار وشرعية هذه المصارف أن تكون هناك ضوابط وقوانين تحكمها.

1- الهدف من الدراسة:

بناء على ما سبق فإن الدراسة تهدف إلى تبيان ضوابط العمل المصرفي الإسلامي من الناحية التأصيلية الشرعية من خلال النظر لمواد القانون رقم (46) لسنة 2012 - الخاصة بالصيرفة الإسلامية - الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي والمعدل لقانون المصارف رقم (1) لسنة 2005، وقرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (6) لسنة 2013 بشأن إنشاء الهيئة المركزية للرقابة الشرعية والغرض من ذلك هو مساعدة الهيئة المركزية للرقابة الشرعية وهيئات الرقابة الشرعية بالمصارف على اقتراح أدلة عمل وصيغ تمويل إسلامية.

2- منهج الدراسة ونطاقها:

لتحقيق هدف الدراسة المشار إليه أعلاه اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال خطة بحث تتضمن أربع محاور رئيسية، تناول المحورين الأول والثاني الضوابط الكلية للعمل المصرفي الإسلامي؛ من حيث الباعث الذاتي وهي عقيدة المسلم وإيمانه، ومن حيث البواعث الكلية للشرعية المتمثلة في مقاصدها الشرعية وإسقاط أثرها على عمل المصارف، أما المحور الثالث والرابع فيهتمان بالضوابط الفرعية لعمل المصارف الإسلامية، أي بالنظر إلى معاملات هذه المصارف بوجه أقرب، ويكون ذلك من خلال اختيار أهم القواعد الفقهية المتعلقة بمفهوم الربح في الإسلام والتعريف بها، وعرض تطبيقاتها الحديثة، ثم التعريف بهيئات الرقابة الشرعية وأهميتها في الحفاظ على إسلامية المصارف ومكوناتها ومجالات عملها واستقراء بعض الصعوبات والمحاذير التي قد تطرأ عليها، ويصحب ما سبق تحليل لنصوص قانون المصارف الإسلامية رقم 2012/46، وقد دعمت الدراسة في ترجيح ما ذهب إليه بقرارات المجامع الفقهية.

هذا ولضيق الوقت لم تتمكن الدراسة من التعرض لكل مواد قانون المصارف الإسلامية المعدل وركزت الحديث حول مادتين رأت أنهما أولى بالتأصيل وأقرب لعنوان الدراسة وهما المادتان (100 مكررة / 3 - 4) كما لم يتسنى معاينة التطبيقات العملية لمشاريع الصيرفة الإسلامية بالمصارف الليبية لنفس السبب، وإن كانت قد استنتجت الدراسة أسباب وقوع بعض موظفي الصيرفة الإسلامية في الأخطاء الشرعية العملية، وبعض المحاذير الشرعية التي قد تقع فيها هيئات الرقابة الشرعية.

4- الضوابط الشرعية الكلية المستمدة من الإيمان والعقيدة: يتناول هذا المحور معنى الإيمان والعقيدة وأثرهما على عمل الفرد المسلم في المؤسسات المالية الإسلامية.

4-1 معنى الإيمان والعقيدة:

• معنى الإيمان:

ورد في مختار القاموس معنى الإيمان في اللغة بأنه التصديق، وآمن به : صدقه، والإيمان الثقة وقبول الشريعة (الزاوي، 1981، 30)، وفي الاصطلاح هو الاعتقاد بالقلب والإقرار باللسان.

• معنى العقيدة:

أما العقيدة فمشتقة في اللغة من العقد وهو الربط والشد ومنها عقد الحبل (الزاوي، 1981، 430)، وقد ورد في تعريفات الجرجاني "العقائد ما يقصد فيه نفس الاعتقاد دون العمل" (الجرجاني، بدون، 196).

والضوابط العقدية والإيمانية هي مجموعة من القواعد والمبادئ الثابتة التي يجب الإيمان بها لتوجيه سلوك المسلم، فالعقيدة تعطي التصور السليم لأي عمل يعمل به المسلم (السلامي، 2008، 123).

ويعد المصرف الإسلامي جزءاً لا يتجزأ من النظام الإسلامي، وهو تطبيق عملي له في جانب العمل المصرفي؛ ولذلك فإنه يبنى على العقيدة الإسلامية والتي يستمد منها كيانه وجميع مقوماته، وتتعكس بالتالي على معاملاته (الشرقاوي، بدون، 405).

4-2 أثر العقيدة والإيمان على عمل الأفراد في المؤسسات المالية الإسلامية:

إن أول ما يجب على المسلم اعتقاده في شأن المال أن يعتقد أن المالك الحقيقي للمال هو الله سبحانه وتعالى؛ لأنه سبحانه وتعالى هو من أوجده، أما الإنسان فهو مستخلف في استخدام هذه الأموال وتتميتها بالقدر الذي يمكنه من تحقيق عمارة الأرض (الهييتي، 1998، 203)، وبما أن الله هو المالك للمال والإنسان مستخلف عليه فله سبحانه وتعالى حق التصرف فيه والتوجيه، وعلى الإنسان الالتزام بما شرعه الله عز وجل من أحكام في شأنه، ومن هذه الأحكام الإنفاق من مال الله على من يستحقه وفي هذا الشأن يقول الله عز وجل: ﴿وَعَاثُوهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَاكُمْ﴾ (النور، الآية: 33)، ويقول عز وجل: ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ﴾ (الحديد، الآية: 7)، يقول القرطبي رحمه الله: "وهذا دليل على أن أصل الملك لله سبحانه، وأن العبد ليس له فيه إلا التصرف الذي يرضي الله فيثيبه على ذلك بالجنة" (القرطبي، 2006، 153)، ولذلك ينبغي أن يستشعر القائمون على المصارف الإسلامية جيداً مسألة مرجعية ملك المال لله وأنهم - كبشر - مستخلفين على هذا المال وهو أمانة في أيديهم لكي يترتب على ذلك آثار في العمل المؤسسي.

4-3 الضوابط الإيمانية والعقدية العامة للمصرف الإسلامي:

تتمثل أهم الضوابط الإيمانية والعقدية للعمل المصرفي الإسلامي في النقاط التالية (عزيزي، 2008، 30):

- التزام المصرف الإسلامي بالنظام الاقتصادي الإسلامي والسير عليه والإيمان به.

- إن ذلك المصرف ملتزم بتعاليم الإسلام، وتجسيد المبادئ الإسلامية عقائدياً وفقهياً وسلوكياً.
 - جزء من نظام إسلامي عام، هدفه خدمة المجتمع والنهوض به ومنافسة الاقتصاد العالمي التقليدي.
 - إنه يجسد المبادئ الإسلامية في الواقع العملي وليس محض شعار يرفع.
 - إنها مصارف استثمارية تنموية تقوم على المشاركة.
 - إنها مصارف اجتماعية إضافة إلى أنها مصارف اقتصادية.
- 5- الضوابط الشرعية الكلية المستمدة من مقاصد الشريعة الإسلامية:**
- 5-1 التعريف بمقاصد الشريعة:**

وهي المصالح التي تعود إلى العباد في دنياهم وأخرهم، سواء أكان تحصيلها عن طريق جلب المنافع أو دفع المضار (العالم، 1994، 79).

وباستقراء نصوص الشريعة وجد الأصوليون والفقهاء أن المقصد العام من التشريع هو حفظ نظام الأمة واستدامة صلاحيته بصالح المهيمن عليه وهو نوع الإنسان، والنصوص التي تأمر بالإصلاح وتنتهي عن الفساد كثيرة؛ منها ما ذكره الله عز وجل حكاية عن رسوله شعيب، قوله { إِنَّ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتِطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ } (هود، الآية: 88).

ولا يقصد بالإصلاح فقط صلاح العقيدة وصلاح العمل بل يشمل كذلك صلاح أحوال الناس وشؤونهم في حياتهم الاجتماعية (ابن عاشور، 69-70).

5-2 التطبيقات العملية للضوابط الشرعية المستمدة من مقاصد الشريعة:

من مقاصد الشريعة مقصد حفظ المال ولهذا المقصد أثر في تشكيل ضوابط عمل المصارف الإسلامية سواء ما تعلق بهذا المقصد من حفظ الأموال المودعة لدى المصارف الإسلامية بمنع الإضرار بها، أو ما تعلق بتنمية هذه الأموال واستثمارها وهو يعد كذلك حفظاً لهذه الأموال ومقصدًا من مقاصد الشريعة.

ويعتبر مقصد حفظ الأموال في الشريعة الإسلامية من المقاصد العظمى؛ ذلك لأنه من الضروريات المتفق عليها، ولقد أقامت الشريعة الإسلامية على مخالفة هذا المقصد حدين من الحدود وهما حدا السرقة والحراية، كما منعت كل ما يخل بهذا المقصد كالنصب والاحتيال والربا والرشوة وغيرها، ووضعت لها العقوبات سواء المقدرة منها، أو غير المقدرة،

وبالنظر إلى القانون رقم 2012/46 المعدل بشأن المصارف الإسلامية في المادة 100 مكرر/3 فإنه قد سمح للمصارف الإسلامية "قبول أموال المستثمرين في حسابات استثمار مشتركة مطلقة أو مخصصة" ومن هذا المنطلق فإنه يلزم عن القبول حفظ هذه الأموال بمنع الإضرار بها وحفظها باستثمارها.

5-2-1 حفظ المصارف الإسلامية لأموال المساهمين والمستثمرين فيها بمنع الإضرار بها:

من أهم المقاصد الشرعية التي سعت الشريعة إلى تحقيقها هي حسم مادة الضرر عن جميع تصرفاتها، ومن هذه التصرفات وأكثرها شيوعاً التصرفات المالية فقد قال رسول الله ﷺ في ذلك "لا ضرر ولا ضرار" (الأصباحي، بدون، 745)، وكذلك قوله "من ضار أضر الله به، ومن شاق شق الله عليه" (أبي داود، بدون، 315).

وقد لخص إسقاطات هذا المقصد المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في أحد قراراته حيث جاء فيه: "أولاً: إن حماية الحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية بوجهيها الوقائي والعلاجي أمر مطلوب شرعاً، إذا استخدمت لتحقيقه الوسائل المشروعة، لأنه يحقق مقصد الشريعة في حفظ المال، ثانياً: يجب على المصارف الإسلامية أن تتبع في أثناء إدارتها لأموال المستثمرين الإجراءات والوسائل الوقائية المشروعة في العرف المصرفي، لحماية الحسابات الاستثمارية وتقليل المخاطر" (قرارات المجمع الفقهي الإسلامي، 1997-2004، 322).

ويؤخذ من هذا القرار ضرورة حفظ المصارف الإسلامية لأموال الحسابات الاستثمارية والتي تشمل على أموال المستثمرين، وأن هذا الحفظ يتم على مرحلتين الأولى حفظ وقائي، وذلك بإبعاد الضرر عنها، والثاني حفظ علاجي أو عقابي وهو الضمان ويتم تناول ذلك بتفصيل أكثر في مرحلتين:

المرحلة الأولى: الحماية الوقائية للأموال:

ومن مظاهر الحماية الوقائية لمعاملة من المعاملات الإسلامية وهي عقد المضاربة المشتركة والذي ورد ذكره في الفقرة (5) من المادة المائة مكررة (3) من القانون رقم 46 لسنة 2012 حيث جاء فيها من ضمن الأنشطة التي يسمح للمصارف الإسلامية بمزاولةها: "توظيف أموال العملاء في حسابات استثمار مشتركة مع موارد المصرف الإسلامي وفق نظام المضاربة المشتركة، أو توظيفها في حساب استثمار مخصص حسب

اتفاق خاص مع العميل"، وتقدم هذه الدراسة عقد المضاربة المشتركة كنموذج لتوضيح المقصد من الحماية الوقائية للأموال من حيث منع الإضرار بها.

■ الحماية الوقائية لأموال عقد المضاربة المشتركة (أنموذج) :

والمضاربة المشتركة هي التي يعهد فيها مستثمرون عديدون معا أو بالتعاقب إلى شخص طبيعي أو معنوي، باستثمار أموالهم، ويطلق له غالبا الاستثمار بما يراه محققا للمصلحة، وقد يقيد بنوع خاص من الاستثمار، مع الإذن له صراحة أو ضمنا بخلط أموالهم بعضها ببعض أو بماله (السالوس، 2008، 163).

ومن مظاهر الحماية ما يجب أن يكون من ضوابط في تقسيم الأرباح على المستثمرين فيها وذلك كالتالي:

• طريقة توزيع الأرباح:

قد تخطئ بعض المصارف الإسلامية في تقسيم الأرباح على المستثمرين في هذه الشركة، وذلك بأن تكون طريقة التوزيع النسبي للأرباح مراعى فيها تفاوت شروط السحب من الحساب، حسب نوع الوديعة: بالتوفير أو تحت إشعار أو لأجل، فتكون النسبة الكبيرة من الأرباح للحسابات لأجل؛ ثم تحت إشعار؛ ثم التوفير، وذلك على قدر ما يتمتع به المصرف من حرية التصرف في تلك الحسابات، وذلك هو عين ما تفعله المصارف التقليدية.

والصحيح من وجهة نظر الدراسة أن توزع الأرباح على المستثمرين في المضاربة المشتركة بالنسبة، حسب مبلغ كل مستثمر ومدة بقاءه في الاستثمار لا حسب نوع الحساب، ولأن الحسابات مختلطة ومتلاحقة مما يصعب معه معرفة أرباح كل مستثمر على حدة مقارنة بمبلغه ومدة بقاءه في الاستثمار، فقد قرر مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته الثالثة عشرة بدولة الكويت جواز الأخذ بطريقة (النمر)* المتبعة في المصارف التقليدية؛ لأن أموال المستثمرين كلها ساهمت في تحقيق العائد حسب مقدارها ومدة بقاءها فاستحقاقها حصة متناسبة مع المبلغ والزمن هو أعدل الطرق لإيصال مستحقاتهم إليهم ولكن ترى الدراسة أن هذا القرار أغفل شيئا مهما وهو أنه عند اتباع هذه الطريقة يجب أن تجرى على أساس

*نظام الأعداد أو النمر: هو طريقة حسابية لتحديد فائدة المبلغ الذي يتحرك زيادة ونقصانا، بشكل يومي غالبا، وذلك عن طريق ضرب الرصيد اليومي في عدد الأيام التي مكثها هذا الرصيد (بحسب الطريقة البسيطة في حساب الفائدة) بذلك يكون العدد الناتج ممثلا للفائدة لمدة يوم واحد مما يمكن معه جمع الأعداد الأخرى خلال الفترة الزمنية المحددة للحساب (حمود، 1991، 416).

الشهور بدل الأيَّام؛ نظراً لأن الاستثمار في المصرف الإسلامي استثمار إنتاجي يعتمد على الربح الفعلي الذي لا يتحقق بالسرعة التي يبدأ فيها الاستثمار المصرفي التقليدي حركة الحساب في ميدان الفوائد، وعلى ذلك فإن الألف دينار المدفوعة للمصرف في منتصف العام لحساب المضاربة المشتركة مثلاً ستكون أرباحها مساوية لخمسمائة دينار مدفوعة من بداية العام (حمود، 1991، 416)، وللتوضيح أكثر يفرد المثالي التالي.

• مثال توضيحي لعملية توزيع الأرباح على المستثمرين:

بافتراض أنه يوجد ثلاثة مساهمين في حسابات استثمار بالمضاربة المشتركة بمصرف إسلامي بقيم مختلفة كالتالي حسب تاريخ الإيداع:

- أحمد بوديعة 30000 د في 1/1.
- علي بوديعة 10000 د في 2/1.
- خالد بوديعة 20000 د في 3/1.

وقد حقق المصرف أرباح ما قيمته 10000 دينار خلال السنة، فتوزع هذه الأرباح حسب طريقة الأعداد كالتالي:

مدة استثمار المساهمين:

- أحمد 12 شهر.
- علي 11 شهر.
- خالد 9 أشهر.

ويتم احتساب الأعداد لكل مساهم بضرب رأس المال في عدد الشهور التي مكثها المال في الحساب وذلك كالتالي:

- المساهم أحمد: برأس مال 30000، بالتالي يكون مجموع أعدداه:

$$360000 = 12 \times 30000$$

- المساهم علي: برأس مال 10000، بالتالي يكون مجموع أعدداه:

$$110000 = 11 \times 10000$$

- المساهم خالد: برأس مال 20000، بالتالي يكون مجموع أعدداه:

$$180000 = 9 \times 20000$$

مجموع الأعداد الكلي: $650000 = 180000 + 110000 + 360000$

ويتم احتساب أرباح كل مساهم كالتالي:

قيمة أرباح كل مساهم = قيمة الأرباح الإجمالية \times أعداد كل مساهم / المجموع الكلي للأعداد

- حصة أحمد من الأرباح:

رأس المال = 30000 ، الأعداد 360000

$$10000 * \frac{360000}{650000} = 5538.5 \text{ دينار}$$

- حصة علي من الأرباح:

رأس المال = 10000 ، الأعداد 110000

$$10000 * \frac{110000}{650000} = 1692.3$$

- حصة خالد من الأرباح:

رأس المال = 20000 ، الأعداد 180000

$$10000 * \frac{180000}{650000} = 2769.2$$

وبهذا تم تمييز أرباح المستثمرين حسب قيمة ودائعهم ومدة بقائها لا حسب نوع الوديعة وسلطة المصرف عليها المتبعة في المصارف التقليدية، وتلك هي الطريقة العادلة التي يتميز بها الاقتصاد الإسلامي.

• عدم قيام بعض المصارف الإسلامية بعملية التضييض قبل تقسيم الأرباح في المضاربة المشتركة:

ويقصد بعملية التضييض تقويم رأس المال، أي تحويله إلى نقود، ولا يتطلب التضييض الحقيقي، وإنما يكفي في ذلك تنضيضه حكماً، وقد أجاز المجمع الفقهي الإسلامي هذا التضييض (السالوس، 2008، 163).

• قيام المصرف الإسلامي باقتطاع نسبة من صافي أرباح الاستثمار المحققة من مختلف العمليات الجارية خلال السنة المعنية:

وذلك بحجة مواجهة مخاطر الاستثمار، ويقيد المصرف هذا الجزء في حساب الاحتياطي الخاص، وهذا الاقتطاع غير جائز شرعاً؛ لأنه يجري اقتطاعه من أموال المساهمين والمستثمرين قبل توزيع الأرباح وهو لصالح المصرف ولصالح طرف ثالث غريب عن العقد، وهم الذين يستثمرون أموالهم بوساطة المصرف في السنوات المقبلة، وقد نص الفقهاء على عدم جواز الاقتطاع من الأرباح لصالح طرف ثالث غريب عن العقد وليس من الفقراء والمساكين، ولم يقر بما اتفق عليه الفقهاء من العوامل المستحقة للربح وهي إحدى ثلاث (العمل أو المال أو الضمان)*.

المرحلة الثانية : الحماية العلاجية للأموال في الشريعة الإسلامية (الضمان):

باعتبار أن القانون 2012/46 قد أجاز للمصارف الإسلامية ممارسة الأنشطة والعمليات المصرفية الواردة في الفقرات 2-3-4-5-6 من المادة 100 مكررة ومنها على سبيل المثال "6- القيام بأعمال الاستثمار المباشر أو المالي لحساب المصرف الإسلامي أو للغير أو بالاشتراك معه بما في ذلك تملك القيم المنقولة وإبرام عقود الشركات وتأسيس الشركات التي تزاول مختلف أوجه النشاط الاقتصادي أو المساهمة فيه" فيظهر من خلال هذه الفقرة أهمية موضوع الضمان الناتج عن الخطأ في مثل هذه الأنشطة والعمليات والذي

*أجاز الفقهاء هذا الاقتطاع إذا كان لطرف ثالث إذا كان من الفقراء والمساكين أو قام بأحد العوامل المستحقة للربح، فقد جاء في المدونة ما يلي: "قلت: أرأيت المتقارضين يشترطان عند معاملتهما ثلث الربح للمساكين، أيجوز ذلك؟ قال: نعم"، وجاء عند الأحناف في العناية على الهداية ما خلاصته: "أنه إذا شرط المضارب لرب المال ثلث الربح، ولثالث ثلثه على أن يعمل معه، ولنفسه ثلثه، فهو جائز ... ؛ لأن الربح إنما يستحق برأس المال أو العمل أو الضمان"، وبالنسبة للفقهاء الشافعي فقد جاء في نهاية المحتاج ما نصه "أنه يشترط عليه - أي الثالث الأجنبي - العمل" أما الحنابلة فقد جاء في المغني ما نصه "وإن شرطاه . أي الربح . لأجنبي ... وشرطاً عليه عملاً مع العامل صح وكانا عاملين وإن لم يشترط عليه عملاً لم تصح المضاربة، وبهذا قال الشافعي"، أنظر: مالك بن أنس الأصبحي، المدونة الكبرى، ج 12، ص 91. وشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ج 5، ص 225. ومحمد بن محمد الباقر، العناية شرح الهداية، ج 12، ص 165. وابن قدامة المقدسي، الشرح الكبير، ج 5، ص 185.

أغفل المشرع ذكره في هذا القانون تاركاً تفسيره للقواعد العامة، وستعرض هذه الدراسة إلى أنواع الضمان ووسائله كجزء من ضوابط مقاصد الشريعة.

والضمان في الشريعة الإسلامية يتوجب على أحد حالين: الأول بالتعدي، والثاني: للمصلحة العامة وحفظ الأموال وفيما يلي التأصيل الفقهي لكلا الحالين.

ويعرف الضمان بأنه التزام بتعويض مالي عن ضرر للغير (الزرقا، 2004، 1035)، سواء أكان موجبه التعدي أو المصلحة العامة، والتعدي هو إتلاف مال الغير، أو الاستيلاء عليه، لقصد الانتفاع به، دون قصد تملكه (الغرياني، 2005، 72).

وقد ذكر بعض الفقهاء أن التعدي هو المناط في وجوب الضمان، وذلك في حالتي الإلتاف بمباشرة السبب الذي يقتضي التعدي كإحراق الثوب، والتسبب للإتلاف وذلك كحفر بئر في غير الملك عدواناً حتى تقع فيه دابة الغير، والتعدي يكون بالآتي (الزرقا، 2004، 1046):

- إما بتجاوز الفاعل على الشخص المضرور أو على حقوقه رأساً كما في حالة المباشرة.
- وإما بتجاوزه الحدود المأذون بها شرعاً حتى تقضي إلى ضرر الغير، كما في حالة التسبب.

وكما حرصت الشريعة على حماية الأموال والتصرفات المرتبطة بها من أي ضرر متوقع بوضع جملة من الشروط والأحكام الوقائية المستمدة من مقاصد الشريعة لحمايتها، حرصت أيضاً على رفع كل ضرر واقع يلحق الأموال أو الأشخاص المتصرفين فيها وذلك بجبره، والتعويض عنه، والعقاب عليه وكل ذلك يكون من خلال باب كبير في الفقه الإسلامي يسمى بالضمان (بن زغبية، 2010، 122-123).

ويطلق على هذه الحماية في الاصطلاح القانوني "المسؤولية" وتنقسم إلى مسؤولية تقصيرية: وتثبت بإثبات الضرر الواقع بالتقصير من غير أن يكون بين المقصر وبين المتضرر من فعله عقد، وهذه المسؤولية تقترب من الحالة الأولى وهي الضمان بالتعدي، أما النوع الثاني من المسؤولية فهي المسؤولية العقدية وهي تثبت بالعقد أي برضا الداخل في الالتزام كما سبق ذكره، وتقترب هذه المسؤولية من الحالة الثانية من حالات الضمان وهي الضمان للمصلحة العامة وحفظ الأموال الآتي ذكره.

وقد مثل الفقهاء لحالة الضمان للمصلحة العامة وحفظ الأموال بما يعرف بتضمين الصناع، وعللوا ذلك بأن الناس مضطرون لاستعمال الصناع، وإذا علم هؤلاء أنهم مؤتمنون ولا يضمنون ويصدقون فيما يدعون من التلف لتسارعوا إلى أخذ أموال الناس واجترؤوا على أكلها بالباطل؛ ولذلك فإنهم يضمنون ما في أيديهم سدا للذريعة، وفي المقابل إذا علم الإلتلاف بالبيئة من غير تضييع من الصناع لم يضمنوا لإزالة الضرر عنهم (القرطبي، 2002، 486)، فكان هذا الإجراء حماية لأموال الناس من الإلتلاف للمصلحة العامة وحفظ الأموال.

أما المصرف الإسلامي فإن القاعدة العامة فيه بالنسبة للضمان هي أن المصرف لا يكون ضامنا لرؤوس الأموال الاستثمارية، فإذا دخل المصرف الإسلامي في عقود استثمارية مع أرباب الأموال، فإنه لا يضمن لهم الأرباح بل يكون شريكا لهم في الربح، إلا في حالة التعدي أو التقصير من المصرف، وهذه هي النقطة الفارقة بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي، حيث أن الأخير يضمن رأس المال المودع لديه مهما كان نوعه وهذا يتنافى مع القواعد الشرعية للاستثمار كقاعدتي الخراج بالضمان، والغنم بالغرم.

5-2-2 حفظ المصارف الإسلامية للأموال بتنميتها واستثمارها:

ويقصد بالاستثمار استغلال المال بقصد الحصول على عائد يفيد صاحب المال والغاية من الاستثمار هو تحقيق نفع من توظيفه في مشروعات اقتصادية أو اجتماعية أو خدمية (عفيفي، 2003، 41).

وقد جاء في السنة النبوية أحاديث تحت على الاستثمار وتقدر الإنتاج منها ما جاء في الحث على إحياء الأرض الموات، وهي مال ومورد ولكن لم يستغل ولم يثمر وقد شبه النبي - صلى الله عليه وسلم - عمارتها بالحياة وتعطيها بالموت وكافاً من أحيائها بملكيتها فقال: (من أحيأ أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق) (أبي داود، بدون، 178)، (السلامي، 2008، 58-59).

ومن هذا المنطلق وجب على المصارف الإسلامية الحفاظ على أموال المستثمرين والمساهمين فيها، وذلك بتشغيلها في المشاريع التنموية من خلال صيغ التمويل الإسلامية كالمضاربة والمشاركة وغيرها.

أما ضوابط الاستثمار فإن للمصارف الإسلامية فيها النصيب الأكبر وخصوصا الضوابط الشرعية وهي التي تفتقر بها عن المصارف التقليدية، ولا يمكن هنا التفصيل في هذه الضوابط، لكن يمكن تلخيص أهم هذه الضوابط في النقاط الآتية:

- الاستثمار وفق القواعد والأحكام الشرعية لاستثمار الأموال في ضوء نظرة الفقه الإسلامي للمعاملات وتفريقه بين الحلال والحرام والمندوب والمكروه (العجلوني، 2008، 351).
- إتباع سلم الأولويات المقاصدي في الاستثمار بمعنى إقامة المشاريع الضرورية للمجتمع أولاً، أي المشاريع التنموية التي يكتفي بها المجتمع عن سواها في المجالات الإستراتيجية والصناعية والعسكرية وأمثالها، ثم الحاجية، ويليهما التحسينية حسب تفصيل علم المقاصد.
- تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية والحيلولة دون وقوعها في المحاذير الشرعية.

وبذلك يطمئن على عمليات الاستثمار إذا التزمت المصارف الإسلامية بهذه الضوابط، وحينها تكون فتاوى هذه الهيئات موافقة للشرع الحنيف من جهة، وتساعد على انتشار المصارف الإسلامية في العالم من جهة أخرى.

6- الضوابط الشرعية الفرعية المستمدة من القواعد الفقهية:

تعرف القواعد الفقهية باعتبارها علماً أنها "قضية شرعية عملية كلية تشتمل بالقوة على أحكام جزئيات موضوعها" (شبير، 2006، 18-19).

وسيتناول أهم القواعد الفقهية المرتبطة بالعمل المصرفي وخصوصاً القواعد المتعلقة بالربح في فقه المعاملات الإسلامية باعتباره أهم الأهداف الاستثمارية للمصارف الإسلامية، ويعتبر كذلك هو مناط التقييم لدى من ينتقدون المصارف الإسلامية بأن لا فرق بينها وبين المصارف التقليدية، وتستخرج من هذه القواعد بعض الضوابط الشرعية التي تحكم العمل المصرفي الإسلامي، والجدير بالذكر أن هذا الفرع يعالج 3-4م/ 100 مكررة 3، و 1-1م/ 100 مكررة 4 من القانون 2012/46 حيث تنص الفقرتان الأولتان على أنواع الأنشطة التي يمكن أن يمارسها المصرف الإسلامي من مضاربة ومراوحة ومشاركة و... الخ، وهذه الأنشطة بالطبع سينشأ عنها

ريح وهذا الريح يحتاج لضابط شرعي، وتنص الفقرة الأخيرة على حظر فائدة الدين على المصارف الإسلامية سواء بالإقراض أو بالاقتراض وهذا ما سيتم توضيحه وفق التالي.

6-1 القاعدة الأولى: الخراج بالضمان:

- **دليل القاعدة ومعناها:** "عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا ابتاع غلاما فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم ثم وجد به عيبا فخاصمه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فردّه عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استغل غلامي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان" (أبي داود، بدون، 284).

وخراج الشيء هو الغلة التي تحصل منه كمنافع الشيء، والضمان: هو التزام بتعويض مالي عن ضرر للغير، ومعناه: أن استحقاق الخراج سببه تحمل الضمان، أي تحمل تبعه الهلاك، فمنافع الشيء وغلته يستحقها من يكون هو المتحمل لخسارة هلاك ذلك الشيء لو هلك، فيكون استحقاق الثمرة في مقابل تحمل الخسارة. (الزرقا، 2004، 36-1037).

6-2 القاعدة الثانية: الغنم بالغرم:

- **دليل القاعدة ومعناها:** يذكر الفقهاء أن هذه القاعدة على العكس من القاعدة السابقة (الخراج بالضمان)، بمعنى أن مثلما الخراج بالضمان فكذلك الضمان بالخراج (الزرقا، 2004، 1038).

وتعتبر هذه القاعدة من القواعد المستنبطة من الأحاديث النبوية ومن هذه الأحاديث ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "لا يغلق الرهن له غنمه وعليه غرمه" (النيسابوري، 1990، 58)، وغلق الرهن معناه بقاء الشيء المرهون في يد المرتهن بحيث لا يستطيع الراهن استرجاعه، وذلك بناء على شرط اشترطه الراهن أنه إن لم يوفه حقه في أجل معين فالشيء المرهون يكون من حق المرتهن وهذا الشرط منهي عنه (السيوطي وآخرون، بدون، 176)، بل للمرتهن غنم الشيء المرهون وعليه غرمه.

- **التطبيقات العملية للقاعدتين السابقتين:** نظرا لتقارب قاعدتي الخراج بالضمان والغنم بالغرم في المعنى فآثرت الدراسة أن تكون التطبيقات واحدة، وتعتبر القاعدتان من أهم القواعد في توزيع الأرباح على المساهمين والمستثمرين وذلك كالتالي:

- المودع لديه إذا اتجر بالمال المودع عنده يكون ربحه له إذا كان مأذون له التصرف فيه، لأنه ضامن للمال.
 - غلة الرهن للرهن، لأن الضمان عليه (الغرياني، 2005، 380).
 - أجرة كتابة صك المبيعة على المشتري، لأنها توثيق لانتقال الملكية إليه.
 - نفقة رد العارية إلى المعير يلتزم بها المستعير، بخلاف رد الوديعة فإن كلفتها على المالك، لأن الإيداع لمصلحته.
 - الغلة المتولدة عن المبيع إذا تولدت عند البائع قبل تسليمها إلى المشتري فهي للمشتري، وليس للبائع أن ينتفع بها أو يؤجرها، مع أن ضمان هلاك المبيع قبل تسليمه إلى المشتري هو على البائع (الزرقا، 2004، 37-1038).
- وهذا التطبيق الأخير استثناء من القاعدتين السابقتين؛ لأن البائع في هذه الحالة رغم أنه ضامن للمبيع إلا أنه لا يكون له خراجه، بسبب عدم تسليمه المبيع للمشتري وحتى لا تتخذ ذريعة لكل أموال الناس بالباطل.
- 3-6 إنما يستحق الربح بالمال أو العمل أو الضمان.**

- **دليل القاعدة ومعناها:** هذه القاعدة هي جامعة لأسباب الربح في الاقتصاد الإسلامي، ومعناها أن الربح في المعاملات إنما يستحق بأحد ثلاث: الأول: المال؛ وهذا ظاهر كما في أصحاب رؤوس الأموال في عمليات المشاركة والمضاربة مثلاً، والثاني: العمل؛ وهو من العوامل الأساسية لاكتساب الربح ويعتبر المضارب في عقد المضاربة هو التجسيد العملي لهذه الحالة في المصارف الإسلامية، أما الثالث: الضمان؛ وقد اختلف العلماء في اعتباره سبباً من أسباب استحقاق الربح (السلامي، 2008، 02-406).

• **تطبيقات القاعدة:**

- تعتبر هذه القاعدة أصلاً لنظرية الربح في المعاملات المالية الإسلامية فلا يستحق الربح في المشاركات أو المضاربات أو غيرها من المعاملات إلا بمقابل أحد هذه الثلاث المال أو العمل أو الضمان.
- أجاز الفقهاء للمضارب أن يضارب لاثنتين أو أكثر، وقالوا: إن الربح بعد نصيب المضارب، يكون لكل واحد منهم على قدر ماله، فإن كانا اثنتين وكان مال أحدهما

ألفين والآخر ألفا وشرط للعامل المضارب نصف الربح فإن النصف الآخر من الربح بينهما، ثلثان بثلث (السلامي، 2008، 404).

6-4 كل قرض اشترط فيه النفع مقدما فهو ربا.

- **دليل القاعدة ومعناها:** هكذا اللفظ الصحيح للقاعدة (القرضاوي، 2008، 54)، وليس كما يذكر في بعض الكتب "كل قرض جر نفعاً فهو ربا" (البهقي، 1994، 350)، فهذا اللفظ على إطلاقه يخالف مبدأ حسن القضاء في القرض والذي أجمع الفقهاء على جوازه، بحيث إذا ترتب على القرض منفعة غير مشروطة ابتداء في العقد فهي جائزة وليست من قبيل الربا بل هي من باب حسن القضاء ومكارم الأخلاق، وقد نصت الفقرة الأولى من المادة 100 مكررة 4 من القانون 2012/46 من ضمن الأنشطة الممنوعة على المصارف الإسلامية: "1. فائدة الدين التي تقبض أو تدفع في جميع حالات الإقراض أو الاقتراض أو الإيداع بما في ذلك أي أجر يدفعه المقترض دون أن تقابله خدمة تتطوي على مجهود ذي قيمة معتمدة حسب رأي هيئة الرقابة الشرعية".

وللتعرف أكثر على هذا الضابط ومعرفة الحدود الشرعية لنص المادة المذكورة تعرف الدراسة فيما يلي المصطلحات الواردة آنفاً، بداية بالقرض ثم المنفعة ثم المقصود بالربا.

• معنى القرض في الاصطلاح الشرعي:

دفع مال لآخر على وجه القرية لينتفع به، ثم يخير في رده بعينه أو رد مثله (الغرياني، 2005، 483).

• معنى المنفعة التي تكون من وراء القرض:

المنفعة في اللغة اسم ما انتفع به (ابن منظور، بدون، 359)، ما يتوصل به الإنسان إلى مطلوبه (الجمعة، بدون، 470)، والمنفعة المعتبرة في الشريعة هي ما وافقت الشرع وتنتجت وفق مقاصده.

والمنفعة في القرض لا بد أن تكون للمقترض (الغرياني، 2005، 487)، فإذا اشترط دافع القرض منفعة لنفسه فسد القرض؛ لأنه لم يعد من المعروف، فيصبح محرماً.

• **المقصود بالربا في القاعدة:** ويقصد بالربا في اللغة الزيادة، فربا الشيء زيادته (الرازي، 1995، 98)، وفي الشرع: الزيادة في أشياء مخصوصة (الغرياني، 2005، 351)، والزيادة التي تكون ربا هي: ما إذا وقع العقد بين شيئين يحرم بينهما التفاضل (الجمعة، بدون، 227)، والربا نوعان: ربا فضل أو ربا بيع وهو ليس موضوع الدراسة، وربا نسيئة أو ربا الديون وهو المقصود في الضابط أعلاه، ومعنى النسيئة التأخير، وأصله ربا الجاهلية المعروف.

■ تطبيقات ربا القروض في المصارف:

تقوم المصارف التقليدية بالتعامل بربا القروض ويكون ذلك على شكلين:

أ. ما يقدمه المصرف لعملائه. ب. ما يقدمه العملاء للمصرف.

• ما يقدمه المصرف لعملائه:

تقدم المصارف التقليدية قروضا لعملائها، وتنقسم هذه القروض من حيث أهدافها إلى:

- قروض استهلاكية:

وهي التي تعطى لتغطية الأشياء الأساسية للعميل، وتسدد شهريا متضمنة الفوائد المترتبة عليها.

- قروض إنتاجية:

وهي قروض الاستثمار أو ما يطلق عليها بالتسهيلات المصرفية وتعطى لغرض إنشاء المشاريع الصناعية وغيرها، ويتم تسديدها حسب نوع القرض من حيث المدة مرفقا بالفوائد المترتبة عليه (الجمعة، بدون، 27-428).

• ما يقدمه العملاء للمصرف:

يقوم عملاء المصارف التقليدية بإيداع أموالهم فيها، ويتخذ هذا الإيداع عدة أشكال:

- ودائع تحت الطلب (الحساب الجاري).
- حسابات التوفير الادخارية.
- ودائع لأجل.
- ودائع إشعار.

ولأن الشريعة الإسلامية ثرية بأحكامها وبدائلها، وهي صالحة لكل زمان ومكان، وكما يقول الدكتور حمود: "الشريعة لا تقيد العقل في إبداع وسائل الاتقاء، ولكنها تربأ

بالعقل الإنساني أن يسير في طريق الانحراف" (حمود، 1991، 270)، لذلك تبين الدراسة فيما يلي مدى موافقة الودائع للشرعية الإسلامية أولاً، ثم تضع البدائل الشرعية للمصارف الإسلامية في هذا المجال ثانياً.

6-5 مدى موافقة صيغ الودائع السابقة لأحكام الشريعة الإسلامية:

بداية جرى خلاف فقهي حول الطبيعة الفقهية لهذه الحسابات هل هي من قبيل عقود الوديعة أم القرض أم الإجارة، وقد حسم مجمع الفقه الإسلامي هذا الأمر بنصه على: "أ. الودائع التي تدفع لها فوائد، كما هو الحال في البنوك الربوية، هي قروض ربوية محرمة سواء أكانت من نوع ودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)، أم الودائع لأجل، أم الودائع بإشعار، أم حسابات التوفير." (مجلة مجمع الفقه الإسلامي، 1995، 667).

6-6 البدائل الشرعية للصيغ غير الموافقة لأحكام الشريعة:

بالنسبة للحسابات الجارية فلا تعطى عليها فوائد حتى في المصارف التقليدية؛ فلذلك لا مانع شرعاً من التعامل بها في المصارف الإسلامية وتكيف هذه الودائع فقهيًا على أنها قرض أو وديعة مأذون في استعمالها، وبما أن المصرف الإسلامي لا يدفع فوائد عنها فهي تعد فقهيًا قرضًا حسنًا وتأخذ أحكامه (السالوس، 2008، 111). أما باقي صيغ الودائع المدفوع عنها فوائد فهي محرمة بنص قرار مجمع الفقه الإسلامي المذكور أعلاه، وقد أنتجت المصرفية الإسلامية بدائلًا لها موافقة لأحكام الشريعة وهي كالاتي:

■ الحسابات الاستثمارية:

وهي تلك الحسابات التي يرغب أصحابها في توظيفها وتخرج من مفهوم القرض أو الوديعة لتدخل مفهوم المضاربة أو المشاركة، وهي تناظر الودائع لأجل وودائع الإشعار في المصارف التقليدية، وهي محددة الزمن وغالبا ما تكون بحدود السنة، ويشترط أن تبقى في المصرف لفترة يحددها المصرف لا تقل عن 6 أشهر ولا يحق للمودع السحب منها إلا بعد إخطار المصرف قبل مدة كافية، وفي حال سحبها قبل الأجل يفقد صاحبها حقه في مشاركة المصرف بالربح بعد الأجل، ويتحدد عائد هذه الودائع وفقا لنشاط المصرف خلال فترة الوديعة، ويتحمل المساهمون من حيث

احتمالات الخسارة في العمليات الاستثمارية أو هلاك رأس المال المشارك فيه (العجلوني، 2008، 90-191)، وبهذا تختلف عن الودائع لأجل في المصارف التقليدية حيث لا احتمال لتحمل العميل الخسارة.

■ حسابات التوفير:

- ويتم تقسيم الحسابات الادخارية في المصارف الإسلامية إلى قسمين:
 - الجزء القابل للسحب النقدي (ويشبه في ذلك الحسابات الجارية).
 - الجزء المتبقي من الحساب لغايات الاستثمار العام حسب نموذج المضاربة.
- وينظر المصرف الإسلامي للجزء الأول كأمانة مضمونة للرد وقتما شاء المودع، والجزء الثاني كوديعة استثمارية ثابتة مشروطة بعقد المضاربة.
- ويكتسي الادخار أهمية كبرى في التنمية الاقتصادية؛ ولذلك تحرص المصارف الإسلامية على تشجيع الادخار والتوفير واستقطاب المدخرين لديها من خلال قبول هذا النوع من الودائع للعملاء وتشجيع صغار المدخرين (العجلوني، 2008، 94-195).

7- دور هيئات الرقابة الشرعية في الإشراف على نجاح مشروع الصيرفة الإسلامية:

7-1 مفهوم الرقابة الشرعية وأهميتها:

- الرقابة الشرعية في الاصطلاح:
- "الإشراف والملاحظة الدقيقة على أعمال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية المتنوعة للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية واجتهادات وقرارات المجامع واللجان الفقهية المعتمدة وفق الآليات والضوابط المتبعة" (العيدر، 2009، 17).

7-2 أهمية الرقابة الشرعية

- أساس قيام المصارف الإسلامية لتكون بديلاً عن نظيرتها التقليدية، وبالتالي لا بد من وجود رقابة على سير عملها لضمان سلامتها من الوقوع في المحظورات، مما يعطي ارتياحاً لجمهور المتعاملين مع المصارف.
- وجود هيئة رقابة شرعية يساعد في دراسة المستجدات من المعاملات المالية وإيجاد البدائل الشرعية، أو تكيفها بما يتفق مع الضوابط والأحكام الشرعية للمعاملات المالية.

7-3 مكونات الرقابة الشرعية

لكي تضمن سلامة سير المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في معاملاتها يجب أن تكون هناك هيئة في كل مصرف إسلامي تدقق على سير عمله ومدى موافقته للأحكام الشرعية، وتعرف الهيئة بأنها:

"جهاز مستقل من الفقهاء الشرعيين والاقتصاديين المتخصصين، يعهد إليهم توجيه نشاطات المؤسسات المالية الإسلامية، ومراقبتها والإشراف عليها، بالتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة" (العبدروس، 2009، 18).

ولذلك فإن الدراسة تقترح أن تكون هيئات الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية كالتالي:

■ الهيئة المركزية للرقابة الشرعية:

وتكون على مستوى المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وتعمل بمثابة المحكمة العليا لكافة هيئات الرقابة الشرعية داخل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ويكون من مهامها وضع أدلة عمل ومنتجات وصيغ إسلامية، ويكفل لهذه الهيئة الاطلاع على كافة المستندات والعقود التي بها يتم التأكد من صحة المعاملات التي تجريها المؤسسات المالية ومطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية (العبدروس، 2009)، وقد أكد قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي 2013/6 على هذه النقاط حيث ذكر - بعد نصه على مهام الهيئة - على أن "تكون القرارات الصادرة عن الهيئة في المسائل الشرعية ملزمة للمصارف العاملة في الصيرفة الإسلامية". وتعتبر الدراسة إلزامية القرارات أهم فقرة في القرار إذ بدونها لا أهمية تذكر لإنشاء الهيئة.

■ هيئة الرقابة الشرعية: تكون بمثابة الممثل للهيئة المركزية على مستوى المصرف الإسلامي، وتتكون من ثلاثة أشخاص على الأقل ويجوز أن يكون أحدهما متخصص في المالية الإسلامية، وتنتظر في ما يعرض عليها من مسائل، وتتابع تقارير هيئة التدقيق الشرعي المذكورة لاحقاً، ومراجعتها والتأكد من موافقتها لأحكام الشريعة (حماد، 2006).

- **هيئة التدقيق الشرعي:** تتكون من مدقق شرعي واحد على الأقل، وتعنى هذه الهيئة بالمتابعة اليومية لمعاملات المصرف الإسلامي للتأكد من مدى التزامها بالضوابط والمعايير الشرعية المعتمدة من الهيئة المركزية، وإرسال التقارير اليومية حول عملها لهيئة الفتوى بالمصرف.

7-4 مجالات عمل الرقابة الشرعية:

- **مجالات عمل الهيئة المركزية للرقابة الشرعية:** كما أشارت الدراسة سابقاً أن الهيئة المركزية تعمل بمثابة المحكمة العليا لهيئات الرقابة والتدقيق الشرعي في كافة المصارف والنوافذ الإسلامية، وإن أبرز المهام التي يمكن أن تؤديها هذه الهيئة تكمن على النحو التالي:
- دراسة الفتاوى الصادرة من هيئات الرقابة الشرعية سعياً إلى توحيد الفتوى والعمل بمعايير وضوابط موحدة.
- مراقبة نشاط المصارف الإسلامية للتأكد من مدى التزامها بالضوابط الشرعية.
- إبداء الرأي الشرعي في المسائل المصرفية والمالية التي تطلبها المصارف وهيئات الرقابة الشرعية بها.
- النظر فيما يستجد من معاملات مالية واقتصادية وتأصيلها فقهيًا ووضع ضوابط شرعية لها.

وتتوه الدراسة لأمر مهم لكي تؤدي الهيئة عملها بصورة كاملة لابد من توفره - بالإضافة لإلزامية قراراتها- هو ضرورة اعتماد هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من قبل الهيئة المركزية.

■ **مجالات عمل هيئة الرقابة الشرعية:**

تعتبر هيئة الرقابة الشرعية هي الأساس في الرقابة الشرعية و يمكن أن تلعب دور كبيراً في مجال الصيرفة الإسلامية سواء في المجال العلمي؛ بالعمل على تأصيل الفقه الإسلامي في المعاملات المالية والمصرفية، والإجابة على كافة الأسئلة والاستفسارات التي تدور حول الأعمال المصرفية، بالإضافة إلى العمل على توعية العاملين في قطاع الصيرفة الإسلامية، أو في المجال العملي؛ فتقع على الهيئة مسؤولية كبيرة في

تحديد مدى التزام المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية من عدمها وهذا يمكن أن يتحقق من خلال ثلاث مراحل للرقابة على أنشطة المصارف الإسلامية وذلك كالتالي:

• الرقابة الوقائية (قبل التنفيذ):

تقع على الهيئة مسؤولية تأصيل النظريات والقواعد الفقهية وترجمتها في شكل معايير تضبط التنفيذ العملي وتصبح بمثابة أدلة عملية تستخدم لضبط المعاملات اليومية، بما يضمن عدم مخالفتها لأحكام الشريعة.

• الرقابة العلاجية (أثناء التنفيذ):

التأكد من سلامة العمليات المصرفية وعدم مخالفتها للأحكام الشرعية وتقويم أي انحرافات حال وجودها والإجابة عن الإشكالات بشكل آني لتنتج مخرجات شرعية سليمة.

• الرقابة التكميلية (بعد التنفيذ):

في نهاية كل عام حري بهيئة الرقابة أن تقوم بتقييم عمل المصرف خلال الفترة الماضية ومدى التزامه بالضوابط والأحكام الشرعية، ولتحقيق هذا يتطلب من الهيئة المراجعة المستمرة لأعمال المصرف.

■ مجالات عمل هيئة التدقيق الشرعي:

في ظل ازدياد أعمال المصارف الإسلامية، وتشعب أنشطتها لا يمكن لهيئة الرقابة الشرعية أن تقوم بمتابعة كل ما يستجد من معاملات والإجابة عن كل الاستفسارات ومتابعة كل أعمال المصرف لمعرفة مدى شرعيتها.

من هنا تبرز الحاجة إلى وجود هيئة تدقيق شرعي، لإحداث نوع من التخصصية في أداء مهمة الرقابة الشرعية لتكون على درجة عالية من الجودة في الأداء، وتكمن مهمة الهيئة في المتابعة المباشرة لخطوات المصرف خطوة بخطوة منعا من حدوث أي تجاوزات شرعية، والإجابة الفورية للاستفسارات الشرعية حول الأعمال اليومية ليصبح المصرف ملتزما حقيقة بالضوابط والأحكام الشرعية.

7-5 العوائق التي تواجه هيئات الرقابة الشرعية وكيفية التغلب عليها:

تسرد فيما يلي بعض العوائق من الواقع العملي التي ترى الدراسة إمكانية حدوثها وتقتصر كذلك بعض الحلول العملية لها وذلك كالتالي:

- قلة المختصين في مجال المعاملات المصرفية والقضايا الاقتصادية الحديثة وهذا مما يوجد فراغا في عضوية الهيئات الشرعية، وهذا الفراغ سيضطر لملئه إلى تعيين نفس الأشخاص في أكثر من هيئة شرعية، والذي بدوره سيؤثر في جودة الرقابة على أنشطة المصرف من قبل الهيئات الموكلة لها مهمة الرقابة نظرا لزدواجية عضوية أعضائها، وتصبح معاملات هذه المصارف لها واجهة شرعية دون التدقيق الفعلي في معاملاتها، ولعلاج هذه المشكلة يقترح الآتي:
- على المدى البعيد: يجب على المصرف المركزي البدء في إنشاء معاهد خاصة لتخريج المتخصصين في مجال الصيرفة الإسلامية، بحيث يكون لهم الإلمام بفقهاء المعاملات على الخصوص والإلمام بالعمل المصرفي والمحاسبي ليسهل عملية الضبط والمراجعة لأعمال المصارف الإسلامية، وكذلك المساهمة في إيجاد البدائل للمعاملات التقليدية، وتطوير العمل المصرفي الإسلامي بشكل أكبر.
- على المدى القصير: إقامة دورات للعاملين في مجال الصيرفة الإسلامية غير المؤهلين كعلاج مؤقت للحد من التجاوزات الواقعة في أعمال المصارف التي تنتهج جزئيا في أعمالها الصيرفة الإسلامية.
- التباطؤ والمماطلة في الاستجابة لقرارات الهيئة الشرعية القاضية مثلا- بمنع معاملة معينة من قبل المصرف المركزي أو المصارف الأخرى، مما يحد من دور الهيئة، مما ينتج عنه مساوئ كبيرة، إذ لا فرق بينها وبين المصارف التقليدية في هذه الحالة، وكذلك يضع شبهاً حول برنامج الصيرفة الإسلامية بصفة عامة، وللمحد من هذا الإشكال يقترح الآتي:
- جعل الهيئة الشرعية هي السلطة العليا في المصرف الإسلامي وصاحبة القرار الأول والأخير في ما يتعلق بالنواحي الشرعية لمعاملات المصرف، وتخويلها بالاطلاع على كافة مستنداته لتحقيق التزاماتها كما ذكر سابقا.
- سن قوانين رادعة للمتخايلين على قرارات الهيئة والمماطلين في تنفيذ قراراتها، ليشعر العاملين بجديّة الأمر، وليصبح معنى حقيقي لصفة الإلزام.

- الضغوطات التي تمارس على الهيئات الشرعية من قبل إدارات المصارف للتساهل في بعض العمليات وتكييف الأحكام عليها والبحث عن تلفيقات فقهية للحصول على أرباح أكثر، أو بنظرة أخرى التوسع في العمل المصرفي على حساب الالتزام الشرعي، ويقترح للحد من هذه المشكلة تطعيم قيادة المصارف الإسلامية بالمتخصصين في الصيرفة الإسلامية مما يجعل الإدارة متفهمة أكثر لمعنى الالتزام بالضوابط الشرعية وذات حرص أكبر، وتصبح هي جزء - غير رسمي- من أجزاء عملية الرقابة للتأكد من مدى صحة معاملاتها من الناحية الشرعية.
- البيئة المصرفية التقليدية التي تعمل في محيطها الصيرفة الإسلامية؛ ففي المصرف التقليدي نافذة إسلامية تعمل تحت إدارة المصرف التقليدي ويقوم بإجراءاتها - في كثير من الأحيان- نفس الموظف الذي يقوم بإجراءات السلف ويعتبر كلا العمليتين تؤدي نفس النتيجة مع ضعف إمكانيات الرقابة على هذه الخطوات، وخط العمل المصرفي الإسلامي بالعمل التقليدي بشكل معقد يصعب ضبطه من الناحية العملية مما يؤدي إلى خلق صورة ضبابية لدى جمهور المتعاملين مع المصارف الإسلامية ولحل هذه المشكلة يقترح الآتي:
- وضع السبل الكفيلة والموضوعية لسحب التراخيص الشرعية من المصارف التقليدية التي تتعامل بالصيغ الاستثمارية والتمويلية الإسلامية التي تلقى رواجاً بين جمهور المتعاملين إذا ثبت - حسب المعايير الشرعية- أنها متلاعبة وأن هدفها مادي محض ولا تحمل هم الإسهام في إنجاح الصيرفة الإسلامية.
- يشترط على المصارف التقليدية التي تريد أن تعمل في مجال الصيرفة الإسلامية أن تنشأ فرع مستقل للعمل في الصيرفة الإسلامية وبميزانية مستقلة على أن تلتزم إدارة المصرف بالضوابط التي تضعها الهيئة المركزية للرقابة الشرعية بالمصرف المركزي، حتى يقل الباب أمام التلاعب بالمظهر المصرفي الإسلامي.

8- الخاتمة والتوصيات:

حاولت هذه الورقة تسليط الضوء على أهم الضوابط الشرعية التي ينبغي للسلطتين التشريعية والتنفيذية النظر إليها في حال وضعهم لقوانين وقرارات تخص جانب الصيرفة الإسلامية، وأخذ النتائج والتوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة بعين الاعتبار.

8-1 النتائج:

- إن مجموع الضوابط العقدية والإيمانية في العمل المصرفي تضبط وتوجه سلوك المسلم للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتحقق الرقابة الذاتية على نزاهة العمل وجودته.
- يعتبر مقصد حفظ المال بشقه المانع من الإضرار به، والجابر له بعد الوقوع (الضمان)، والدافع لتنميته واستثماره، وما أيده من نصوص شرعية، وما تفرع عنه من قواعد وضوابط ووسائل، هو الضامن لأموال المستثمرين والمساهمين في المصارف الإسلامية، وهو ما أطلقت عليه الدراسة اصطلاح الحماية الوقائية والعلاجية للأموال في الشريعة الإسلامية.
- القواعد والضوابط الفقهية المتعلقة بالربح هي مناط التقييم لدى من ينتقدون عمل المصارف الإسلامية؛ لذلك ينبغي على الباحثين التركيز عليها وتوضيحها، وقد تناولت الدراسة جزءا مهما منها.
- وفرة البدائل الإسلامية للصيغ المصرفية التقليدية، فقد أنتجت المصرفية الإسلامية بدائل لكثير من العقود التقليدية مثل الودائع المصرفية وعقود التأمين.
- ترى الدراسة أن أسباب وقوع بعض موظفي النواذ الإسلامية في الأخطاء الشرعية في معاملات الصيرفة الإسلامية في ليبيا هي:
 - العقلية المصرفية التقليدية التي تشبعت بها عقول المصرفيين في بلادنا بدراساتهم وممارستهم العملية لسنين طويلة.
 - قلة الدورات التدريبية في مجال الصيرفة الإسلامية لموظفي المصارف.
 - عدم توفر مدققين شرعيين بشكل يكفي لفروع المصارف المنتشرة عبر أراضي الوطن، مما يؤدي إلى عدم وجود رقابة ومتابعة.
- تعتبر الدراسة إلزامية قرارات الهيئة المركزية للرقابة الشرعية أهم فقرة في قرار إنشائها إذ بدونها لا أهمية تذكر لإنشاء الهيئة.
- تعتبر الهيئة المركزية هي المرجع الشرعي لجميع الهيئات، كما تعتبر هيئة التدقيق الشرعي هي الوسيط بين هيئة الرقابة الشرعية والإدارات الأخرى بالمصرف.
- يعتبر عمل الرقابة الشرعية هو بمثابة الحساس لبرنامج الصيرفة الإسلامية؛ فإذا ما تم التركيز على هذه الهيئة من قبل المصرف المركزي والمصارف الإسلامية فستتجح صناعة الصيرفة الإسلامية.

2-8 التوصيات:

- ضرورة انتباه المشرع للملاحظات التي خلصت إليها الدراسة فيما يخص قانون المصارف وقرار إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، وتقترح الدراسة تعديل ما تناولته من ملاحظات كل بحسبها فالقانون - كما هو متعارف عليه عند القانونيين - يعدل بقانون، والقرار يعدل بقرار ويمكن إرفاق مذكرة إيضاحية لقانون المصارف لتوضيح بعض الضوابط -الملاحظات- التي أوردتها الدراسة ولم ترد في كل من القانون والقرار المذكورين.
- ضرورة بناء قوانين ولوائح المصارف الإسلامية على ربط النظريات الفقهية بالتطبيقات العملية؛ وذلك لتجنب المخالفات التي قد تحدث في المصارف الإسلامية نتيجة وضع النظريات الفقهية على هيئة قانون أو نظام لمصرف إسلامي في العموم دون النظر للجزئيات التي قد تحول المعاملة - إذا ما تم إغفالها- من جائزة إلى محرمة، وقد تناولت الدراسة جزء منها.
- ضرورة عقد شراكات بين المصارف الإسلامية الليبية والمصارف الإسلامية في الدول العربية والإسلامية وخصوصاً تلك التي تساهم فيها ليبيا مساهمة كبيرة مثل البنك الإسلامي للتنمية بجدة، لتستفيد المصارف الليبية من خدمات تلك المصارف خصوصاً فيما يخص مجال التدريب.
- الالتفات إلى المحاذير والعوائق التي قد تواجه هيئات الرقابة الشرعية ووضع السبل الكفيلة والحلول العملية المذكورة بالدراسة للحيلولة دون وقوعها في تلك المحاذير.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
- أولاً: المصادر:
 1. ابن عاشور، الطاهر، (2009)، مقاصد الشريعة الإسلامية، القاهرة: دار السلام، الطبعة الرابعة.
 2. ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري، لسان العرب، بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى.
 3. الأردني، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني المعروف بأبي داود، سنن أبي داود، دار الفكر، بدون طبعة.

4. الأصبحي، مالك بن أنس أبو عبد الله، المدونة الكبرى، بيروت: دار صادر، بدون طبعة.
5. الأصبحي، مالك بن أنس أبو عبد الله، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، موطأ الإمام مالك، القاهرة: دار إحياء التراث العربي، بدون طبعة.
6. البابرّي، محمد بن محمد، العناية شرح الهداية، بدون دار نشر، بدون طبعة.
7. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر، (1994)، سنن البيهقي الكبرى، مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، بدون طبعة.
8. الجمعة، علي بن محمد، معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية، الرياض: مكتبة العبيكان، بدون طبعة.
9. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، (1995)، تحقيق: محمود خاطر، مختار الصحاح، بيروت: مكتبة لبنان، بدون طبعة.
10. الزاوي، الطاهر أحمد، (1981)، مختار القاموس، الدار العربية للكتاب، بدون طبعة.
11. الزرقا، مصطفى أحمد، (2004)، المدخل الفقهي العام، دمشق: دار القلم، الطبعة الثانية.
12. السيوطي وآخرون، شرح سنن ابن ماجه، بدون دار نشر، بدون طبعة.
13. شبير، محمد عثمان، (2006)، القواعد الكلية والضوابط الفقهية في الشريعة الإسلامية، عمان: دار النفائس، الطبعة الأولى.
14. العالم، يوسف حامد، (1994)، المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، أمريكا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثانية.
15. الغرياني، الصادق بن عبد الرحمن، (2005)، تطبيقات قواعد الفقه من خلال كتابي إيضاح المسالك للونشريسي وشرح المنهج المنتخب للمنجور، طرابلس: منشورات جامعة طرابلس، بدون طبعة.
16. الغرياني، الصادق بن عبد الرحمن، () مدونة الفقه المالكي وأدلتها، طرابلس: تشاركية المقرّي، الطبعة الأولى.
17. القرطبي، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد ابن رشد، (2002)، المقدمات الممهّدات، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

18. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (2006)، الجامع لأحكام القرآن، بيروت: المكتبة العصرية، بدون طبعة.
19. المقدسي، ابن قدامة، الشرح الكبير مع المغني، بدون دار نشر، بدون طبعة.
20. النيسابوري، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم، (1990)، المستدرک على الصحيحين، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

ثانيا: المراجع:

1. بن زغبية، عز الدين، (2010)، مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية، عمان: دار النفائس، الطبعة الأولى.
2. الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى.
3. حماد، حمزة عبد الكريم محمد، (2006)، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، عمان: دار النفائس، الطبعة الأولى.
4. حمود، سامي حسن، (1991)، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، القاهرة: مكتبة دار التراث، الطبعة الثالثة.
5. السالوس، علي أحمد، (2008)، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، بيروت: مؤسسة الريان، الطبعة الحادية عشر.
6. السلمي، نصر محمد، (2008)، الضوابط الشرعية للاستثمار، رسالة ماجستير، اليمن: دار الإيمان، جامعة الإيمان.
7. شحاتة، حسين حسين، (2008)، الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق، القاهرة: دار النشر للجامعات، بدون طبعة.
8. الشراوي، عبد الحكيم، البنوك الإسلامية، حتمية شرعية.
9. العجلوني، محمد محمود، (2008) البنوك الإسلامية - أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية -، عمان: دار المسيرة، الطبعة الأولى.
10. عزيزي، محمد رامت عبد الفتاح، (2008)، مشروع إنشاء بنك إسلامي لا يقوم على الحيل الربوية والمخالفات الشرعية، عمان: دار الإعلام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

11. عفيفي، أحمد مصطفى، (2003)، استثمار المال في الإسلام ، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية.
12. العيدروس، علي بن محمد، (2009)، الرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول.
13. القرضاوي، يوسف، (2008)، فوائد البنوك هي الربا الحرام، القاهرة: مكتبة وهبة، الطبعة السابعة.
- الهيتمي، عبد الرزاق رحيم جدي، (1998)، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، عمان: دار أسامة، الطبعة الأولى.
- ثالثا: القرارات والدوريات والمواقع الإلكترونية:**
 1. القانون رقم (46) لسنة 2012م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف وإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية، (2012)، المجلس الوطني الانتقالي - ليبيا.
 2. قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (6) لسنة 2013 بإنشاء الهيئة المركزية للرقابة الشرعية، مصرف ليبيا المركزي، ليبيا.
 3. قرارات المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة (الدورات من الأولى إلى السابعة عشر - القرارات من الأول إلى الثاني بعد المائة) 1398 - 1424 / 1977 - 2004 ، الطبعة الثانية ، موقع المكتبة الوقفية على شبكة المعلومات الدولية www.waqfeya.com .
 4. موقع مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي على شبكة المعلومات الدولية www.fiqhacademy.org.sa .



نحو إدارة إلكترونية لتطوير التعليم وتنميته

أ . عبد الباري محمد ابو عقر

المعهد العالي للمهن الطبية الزهراء

Towards electronic management for the development and development of education

Abdul Bari Mo. Aboqrab

Higher Institute of Medical - Zahra

المخلص

يواجه العالم المعاصر اليوم تحديات كبيرة في كيفية التعامل مع التطور التكنولوجي السريع ولقد أفرز تعقد البيئة التكنولوجية والمعلوماتية الحالية ضغوطاً وخلق تحديات أمام مؤسسات التعليم بجميع أنواعها لإيجاد بدائل وخيارات لتبني استراتيجيه حديثة لتحقيق التقدم والتنمية من خلال دفع المؤسسات التعليمية إلى إيجاد مدخل حديث للاستفادة من ايجابيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . وفي هذه الورقة البحثية نحاول دراسة دور الإدارة الالكترونية في إرساء مجتمع المعرفة من خلال التعرف على إشكالية البحث حيث الثبات على نمط إداري واحد بمرور الزمن رغم تغير المعطيات يعد أمر غير مبرر وغير مرغوب فيه وبالتالي لابد أن ينعكس سلباً على الإدارة ذاتها ثم المجتمع بشكل عام . وان أهمية التعلم الالكتروني تكمن في أداه جديدة ساهمت في حل إشكالية التعلم كما تطرقت الدراسة إلى الأهداف والتي تكمن في التعرف على التعليم الالكتروني وأيضاً توضيح الأبعاد والكشف عن السبل الكفيلة لنجاحه كما تطرقت الدراسة إلى مزايا التعليم الالكتروني حيث وضعت الدراسة رؤى وحلول لتدارك ما يمكن تداركه.

Abstract

The modern world today faces great challenges in how to deal with the rapid technological development and has produced the complexity of the technological environment and the current informatics pressure and create challenges for the education of all types of institutions to find options and alternatives to the adoption of modern strategy to achieve progress and development through the payment of educational institutions to create a modern take advantage of the positives of Technology entrance information and communication. In this paper we try to examine the role of e-government in the establishment of a knowledge society by identifying the problematic search terms of consistency on a single administrative pattern over time even though the data has changed, it's unjustified and undesirable

and therefore must reflect negatively on the same administration and society in general. The importance of e-learning lies in the new tool has contributed to solving the problem of learning. The study also touched on the goals, which lies in the identification of e-learning and also clarify the dimensions and reveal ways to success. The study also touched on the advantages of e-learning where he developed study insights and solutions to remedy what can be remedied

1- المقدمة

يُعد التعليم عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات أو ما يسمى بالتعليم الإلكتروني ، نمطاً جديداً من أنماط التعليم فرضته التغيرات العلمية والتكنولوجية التي شهدها ومازال يشهدها العالم حتى يوم الناس هذا ، إذ نعيش اليوم عصرًا يتجدد ويتغير على مدار الساعة ، وحيثما نظرنا في ميادين العلم والمعرفة تطالعنا أسماء ومسميات جديدة ومتجددة في ذات الآن. وقد صاحب هذه التغيرات ثورة علمية معرفية لم تعد الأساليب والطرق التقليدية في عملية التعليم والتعلم قادرة على تحقيق أهدافها المطلوبة منها . ولهذا وذاك أصبحت الحاجة ملحة لإتباع نظام آخر في التعليم هو التعليم الإلكتروني أو التعلم عن بعد .

2- إشكالية البحث

مما لاشك فيه أن هناك اتفاقاً ينص على أن الإدارة هي بنت بيئتها من جهة ، وبنت زمانها كذلك من جهة أخرى ، فمنها تستمد الإدارة قدرتها وفلسفتها على العمل ، ومنهما تبدأ البداية وإليها تعود النتائج . وهذا الأمر ينطبق على أغلب الإدارات ، ومنها إدارة قطاع التربية والتعليم . إلا إن الثبات على نمط إداري واحد بمرور الزمن ، رغم تغير المعطيات ، يعد أمراً غير مبرراً وغير مرغوب فيه ، وبالتالي لابد أن ينعكس سلباً على الإدارة ذاتها من جانب، وعلى الواقع الذي تنطلق منه وتعمل فيه من جانب آخر ، مما يخلق العديد من المشاكل لهذه الإدارة، وبالتالي تصبح عاجزة عن تلبية حاجة المجتمع الذي تخدمه ، ومن هنا تبدأ ملامح إشكالية البحث .

يتجسد جانب من هذه الإشكالية في الشكوى المريرة المتأتية من قبل الدوائر والمؤسسات التربوية والتعليمية ، والمتمثلة في التزايد الكبير في أعداد الطلبة نتيجة تحسن الوضع الصحي من جهة ، وقلة الإمكانيات الموجودة لحل هذه الإشكالية سواء من الناحية المادية أو البشرية ، مما انعكس هذا سلباً على الواقع التدريسي والتعليمي (الطالب والأستاذ) ، وأدى

بدوره إلى تسرب وانقطاع العديد من الطلبة عن الدراسة ، وعجزت المؤسسات وإدارتها المهتمة بشؤون التعليم عن حل مثل هذه المشاكل مما خلق أزمة في التعليم ، نتلمس قسم من آثارها السلبية الآن ، والقسم الأكبر والأخطر سنتلمس آثاره السلبية مستقبلا . كذلك تتمثل إشكالية البحث في عجز الإدارة والأنظمة التقليدية والتعليمية في حل مشكلة ربات البيوت، والمعاقين صغارا وكبارا والمسنين ، والمتمثلة في طلب مواصلة التعليم ، وكذلك مشكلة الفتيات اللواتي يرغبن في مواصلة تعليمهن بحجة مغالطتهن للأولاد .

تتجسد أيضا إشكالية البحث في عجز أولياء أمور الطلبة عن توفير الأموال اللازمة لأبنائهم من ذهاب وإياب ، ولا سميا إذا كان مكان التعليم بعيدا ، يضاف على ذلك توفير الملابس اللائق ، ومصروف الجيب . علاوة على ذلك فإن إشكالية البحث تتمثل في أن التعليم التقليدي لم يعد قادرا على تحقيق المبادئ العالمية لحقوق الإنسان التي تؤكد على حق الإنسان في التعلم والتعليم طوال حياته ، بغض النظر عن لونه ، وجنسه، ومعتقداته ، وعمره وإمكاناته العقلية والنفسية والجسمية ، وظروفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، لهذا فإن التعليم من منطلق المبادئ العالمية لحقوق الإنسان يصبح حقا مكتسبا لا ينبغي أن يعيقه أية عائق مهما كانت المبررات التي تقوم لتسويغ الحد من مسارات التعليم بمستوياته المختلفة . وليس هذا فحسب ، فإن التعليم ومؤسساته وإدارته بوضعها الحالي غير قادر على تحقيق مفهوم ديمقراطية التعليم التي تشجع توفير الفرص التعليمية للجميع ، وتكافؤ الفرص والعدالة في التعليم ، وتنوع التعليم أمام المواطنين وتدريبهم على المستجدات للتكيف مع المتغيرات الجديدة في الحياة .

كل المعطيات السابقة تمثل مشاكل وتحديات ، قد تضع إدارة التربية والتعليم أمام الأمر الواقع ، مما يدفع بالعديد من المسؤولين في المؤسسات التربوية والتعليمية لمحاولة وضع حل أمثل لمثل هذه الإشكالية ، فتكون الإدارة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني هو الدواء لعلاج ذلك الداء .

3- أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية التعليم الإلكتروني بوصفه أداة جديدة ساهمت وستساهم مستقبلا في حل إشكالية التعلم ، من خلال منحه فرصة التعليم والتعلم لأولئك الذين حرمتهم الأقدار (المعاقون) ، والظروف الاقتصادية ، وتقدم العمر، الذين فاتهم قطار التعليم في

وقته ضمن القوانين والأنظمة المعمول بها ، وعادات وتقاليده المجتمع ، وبُعد أماكن التعليم عن السكن ، من فرصة مواصلة التعليم ، بوصفه (التعليم) بات ضرورة من ضروريات الحياة ، تميلها طبيعة المتغيرات التي تفرض على الجميع .

كذلك تأتي أهمية البحث من أهمية المجتمع المعاصر ، الذي بات يحتاج إلى الإنسان الفاعل، وهو الإنسان متعدد المهارات ، والقادر على التعلم الدائم والمقبل على إعادة التدريب والتأهيل عدة مرات خلال حياته العملية ، والمجتمع الفاعل في العقد القادم ، سيكون هو المجتمع الذي تستأثر فيه المعلومات بأكثر نصيب من الوقت والطاقة والقوة البشرية . وكل هذه المعطيات وقفت الإدارات السابقة للتعليم التقليدي أمامها عاجزة .

تتبع أهمية البحث أيضاً من أهمية واقع التعليم وأثره في المجتمع ، من باب رد سوق العمل بالكفاءات الجديدة اللازمة لإنجاز الوظائف المعرفية الجديدة التي يتطلبها سوق العمل ، الذي يفرض تحديات المشاركة مع الآخر خارج مؤسسة عملك بدون الرجوع إلى أخذ تعليمات من الإدارة . وأمام كل هذه المعطيات وقفت الإدارات السابقة للتعليم التقليدي عاجزة، لذلك كان لابد من وجود إدارة إلكترونية تدير صيغة جديدة للتعليم متمثلة بالتعليم الإلكتروني ، من أجل أن تقي بتحقيق مفهوم التربية المستديرة والتعليم مدى الحياة، وطلب العلم من المهد إلى اللحد.

4- أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

- 1- التعرف بماهية التعليم الإلكتروني ، وأهميته في العصر الراهن .
- 2- توضيح الأبعاد الفلسفية التي ينطلق منها التعليم الإلكتروني .
- 3- تسليط الضوء على الأسباب والعوامل والتحديات التي تقف وراء استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم.
- 4- الكشف عن دور التعليم الإلكتروني في تعليم المحرومين من فرصة التعليم .
- 5- بيان مزايا التعليم الإلكتروني وأثرها في حل أزمة التعليم ومشاكله .
- 6- محاولة الوقوف على الدور الجديد للإدارة الإلكترونية في المجتمع الإلكتروني .
- 7- الكشف عن السبل الكفيلة لنجاح التعليم في العالم العربي .
- 5- تعريف التعليم الإلكتروني أو التعليم عن بُعد

يحدد أو يعرف أنه نظام تعليمي يسمح بإمكانية نقل وتوصيل المادة العلمية خلال وسائل متعددة ، وذلك دون حاجة الطالب إلي الحضور إلي قاعة الدرس بشكل منتظم . فالطالب هو المسؤول عن تعليم نفسه . أو هو التعليم الذي يقدم المحتوى التعليمي فيه بوسائط إلكترونية مثل الإنترنت (internet) أو الإنترنت (internet) أو الأقمار الصناعية ، أو الأقراص الليزرية (CDR-OM) أو الأشرطة السمعية / البصرية أو التدريس المعتمد على الحاسوب (computer- based training) . كما يعتبر بأنه نوع من التعليم الإلكتروني (E- learning) ، الذي على أساسه تطور التعليم الافتراضي (learning virtual) أو ما يسمى بالتعليم الكوني (Global learning) وهو في معظم حالاته وأنواعه المتزامنة وغير المتزامنة يتم توصيل المادة التعليمية فيه بواسطة جهاز حاسوب مرتبط إما بشبكة اتصالات محليه او بالأقمار الصناعية ، أو شبكة اتصالات عالميه ، كالإنترنت عن طريق مستعرض (Browser) .

6- فلسفة التعليم الإلكتروني أو التعليم عن بُعد

تتطلق فلسفة التعليم الإلكتروني أو التعليم عن بُعد من واقع المؤسسات التعليمية التقليدية وإداراتها التي أضحت مترهلة إن صح التعبير من جهة، وضعف قدرتها على التطوير ومواكبة العصر من جهة أخرى، مما انعكس على واقعها سلباً. وما يمكن إيضاحه في هذا الإطار هو أن التعليم الإلكتروني أو التعليم عن بُعد ينطوي على أبعاد فلسفية تؤكد:

- 1- حق الفرد في الوصول إلى المعرفة حتى لو كانت بعيدة.
- 2- حق الأفراد في الفرص التعليمية حتى وإن تجاوزها الزمن.
- 3- التحول من التعليم إلى التعلم أو من نشاط المعلم إلى نشاط المتعلم.
- 4- تدفق المعلومات إلى المتعلم بالمشاهدة وعن بُعد، وبالتعامل مع البرنامج المنقول بوسائط متعددة.
- 5- تكييف المتعلم مع برنامج التعليم وفقاً لحاجاته واهتماماته وقدراته وسرعته الذاتية وتعلمه الذاتي.
- 6- انخفاض كلفة التعليم عن بعد مقارنة بكلفة التعليم النظامي الجامعي.

7- إن يعمل في مؤسسات التعليم المفتوح والتعليم عن بعد متخصصون إداريون وأكاديميون متعاونون مع مبرمجين تربويين مبرمجين حاسوبيين.

في ضوء ما سبق نرى أن فلسفة التعليم عن بعد وإستراتيجيته تقوم على فكرة أساسية هي تحويل التعليم إلى تعلم، وبالتالي إلى التركيز على المتعلم والعملية التعليمية الذاتية، كما تستند هذه الفلسفة إلى صيغة تعليمية أخرى غير الصيغة التقليدية، وهي التعليم الذاتي والدراسة الذاتية والتي تركز على الطالب أولاً، و تعمل جاهدة إلى كل طالب مهما تكن ظروفه الاجتماعية والاقتصادية، ومهما تكن مدة انقطاعه عن التعليم النظامي، ومهما تكن المسافة الجغرافية بين مكان إقامته ومركز تعليمه ثانياً⁽³⁾.

7- الأسباب والعوامل والتحديات وراء استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم

تبقى المشاكل التي تواجه الناس في ميدان التربية والتعليم تفرض وجودها على صعيد الواقع العملي، ومن ضمن تلك المشاكل ، تزايد الكلفة الاقتصادية لمتطلبات الحياة مما دفع بالعديد من المهتمين بشؤون التربية والتعليم على القيام لمحاولة تهدف إلى تشخيص الأسباب والعوامل والتحديات التي كانت وراء توجه المؤسسات أولاً والأفراد ثانياً نحو استخدام نوع جديد من التعليم بواسطة تكنولوجيا المعومات ، التي باتت الدواء للذين يعانون من داء التعليم التقليدي ولعل من بين أكثر تلك الأسباب والعوامل والتحديات ما يأتي :

1- تشير العديد من الدراسات إلى ارتفاع عدد الطلبة الذين يلتحقون بالمدارس عاماً بعد عام إلى الحد الذي يفوق كثيراً العدد المتوفر من المدرسين الوطنيين ، لذلك لابد من عمل لسد هذا العجز بشكل علمي وناجح .

2- هناك تآمر من ضعف مستوى المدرس أو عدم مواكبته للتطورات العلمية في قل تخصصه، في عصر أصبح التطور العلمي سمة من سماته وعليه هناك حاجة إلى رفع مستوى هذا المدرس .

3- تشهد المناهج والمواد الدراسية على حد سواء تطوراً مستمراً في الشكل والمحتوى وكثيراً ما يتطلب ذلك إضافة أو حذفاً أو تعديلاً في أساليب التدريس والمواد والوسائل والبرامج التي تفرض على المدرس أعباء جديدة .

4- هناك شكوى من المدرسين بأنهم مثقلون بأعباء التدريس إلى جانب أعمال إدارية أخرى تفوق طاقاتهم الإنتاجية .

- 5- هناك تذر من مستوى الطالب العلمي ومن كفاءته العملية .
- 6- هناك شكوى من ندرة المدرس الكفاء (4).
- 7- التوسع المفرط في برامج التعليم وتبني سياسات تعليمية طموحه تفوق قدرات وأحجام تلك الشعوب .
- 8- الانفجار السكاني الكبير بسبب تحسن الأحوال الصحية وبسبب تدفق الأعداد الهائلة إلى المدارس والمعاهد ومراكز التدريب إلى قدر يفوق قدرات تلك المؤسسات .
- 9- رداءة النظم التعليمية القائمة ، وعدم القدرة على إحداث التغير اللازم بسبب المقاومة الشديدة التي اصطدمت بها برامج التطوير أو بسبب عدم توافر الإمكانيات الفنية والعملية .
- 10- التطور السريع في جميع ميادين العلم والمعرفة وعدم قدرة الكثير من الدول النامية على التحديث والتطوير (5) .

8- الإدارة الإلكترونية (الافتراضية) : الإدارة العكسية للمجتمع

أضحت الإدارة مورداً من أهم موارد المجتمع في العصر الحديث ، لا بل أصبحت الإدارة نقطة تحول في حياة المجتمعات ؛ وذلك لما لها من أهمية بالغة في تحقيق أهداف وطموحات المجتمع ، والأدلة على ذلك عديدة ، فالدولة الإسلامية كانت بسيطة من حيث عدد مؤسساتها وعدد موظفيها ، إلا أنها بفضل الإدارة الناجحة المتمثلة بشخص الرسول محمد(صلى الله عليه وسلم) وأصحابه من المسلمين ، والمنهج المتبع في إدارة الدولة آنذاك، واستطاعت تلك الدولة بمرور الزمن أن تصبح دولة قوية بمؤسساتها المختلفة التي أدارت قطاعات الحياة وقتئذٍ. ونزيد على ذلك مثلاً آخر يتجسد في التجربة اليابانية ، إذ كانت اليابان في بادئ الأمر تفنقذ إلى الكثير من الموارد المالية منها أو الطبيعية أو التكنولوجية العلمية ، إلا أنها استطاعت وبفضل الإدارة ان تحقق إنجازات علمية كبيرة تمثلت في إنسان إداري نموذجي قاد سفينة اليابان العلمية نحو بر الأمان ، لتمثل قوة موازية لكل القوى الغربية .

بيد أن الإدارة في ظل تكنولوجيا المعلومات باتت تختلف مظهراً وجوهرًا في المجتمع الإلكتروني الجديد، وعملية الاختلاف هذه نابعة من طبيعة تكنولوجيا المعلومات ذاتها ، من حيث إنها قلبت الموازين رأساً على عقب ، إذ أن شكل العالم تغير في علاقاته بين أفراد هذا

العالم على المستوى المحلي ، بل وعلى مستوى العلاقات الدولية . الإدارة الجديدة هي التي بدأت ، بل وأدخلت تكنولوجيا المعلومات في مفاصل مؤسسات ودوائر الدولة المختلفة ، والشواهد على ذلك عديدة، منها الاستخدامات المالية والإدارية والطبية ...

إلا أن اللافت للنظر ، هو أن التطورات الحاصلة بمرور الزمن في عالم تكنولوجيا المعلومات ألقت بظلالها على الواقع الإداري للمجتمع . إذ بدأت ثورة إدارية جديدة بفعل استخدام تكنولوجيا المعلومات . وهذه الثورة الإدارية الجديدة هي التي يمكن أن نطلق عليها (ثورة الإدارة العكسية) والمعطيات عن هذه الثورة عديدة في واقع المجتمعات الحديثة . فعلى سبيل المثال لا الحصر ، إننا كنا تنتقل إلى الأوراق لنقلب فيها ونستدعي ما فيها من حقائق ، وإلى التلفزيون لندير مفاتيحه ، وإلى المدرب أو المدرس لتعلم على يديه وإلى الدول الأجنبية لحضور المؤتمرات واللقاءات العلمية ، الآن العالم يعيش مرحلة انتقال عكسي ، صارت الأشياء والأفراد والمعلومات تنتقل إلينا ، وصار العالم في معظمه يدار عن بعد ، نتحكم في كل شئ عبر قنوات لوحة مفاتيح لاسلكية وخلايا ضوئية ننقل بها الأشياء ونستدعي الأفراد على شاشات التلفزيون ، أو سماعة الهاتف أو شاشة الحاسب .

نحن نعيش بالفعل حالة تحتاج إلى إدارة عكسية (Perverse Management) حيث ينقل فيها البائع للمستهلك والمدرّب للمدرّب ، والمدير للمرؤوس ، وللاعب الكرة إلى شاشة تلفزيون السيارة ، وصوت مدير الاستثمار بشركتك الى سماعة هاتفك وأنت في رحلة الصيد بالبر ، هذا الانتقال كان يتم دائماً ولكن التغيير الذي سيحدث الآن هو أن هذا الانتقال سيتم باستدعاء الطالب للمطلوب وليس لمبادرة من المطلوب للطالب ، سوف لا يبادر رجل المبيعات او رجل التسويق بالذهاب إلى المستهلك ولكن المستهلك سيبادر باستدعاء رجل التسويق إلى منزله عبر محطات إلكترونية ليعقد بها صفقة تتم دون مصادفة . إدارة عكسية تتم عن بعد (Tele Reserve Management) ، هي إحدى أهم خصائص العصر الذي نعيشه الآن .

عندما بدأ الإنسان باستخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة مؤسسات المجتمع ، حينها بدأت الإدارة المعرفية أو الإدارة العكسية ترسم خطواتها بثبات في أعماق المجتمع ، وبدأ ينتقل بنا العالم إلى مرحلة عكسية من أسفل إلى أعلى ، ومن التحرك للأشياء إلى تحرك الأشياء

إلينا، ومن الانتقال إلى من نحتاج إليهم ، إلى انتقالهم إلينا باستدعائهم آلياً عندما نحتاج إليهم دون الحاجة لمصافحتهم وإلى حفظهم على رقائق من الصلب المدمجة نسترجعها عندما نريد ووقتاً نريد ، ومن الخبرة الذاتية الخاصة محاور عديدة جديدة ستبدل وجه العالم وتغير ملامحه ، وهي نفسها ذات الحقائق المحددة اللازم قراءتها والأخذ بها لإعادة اكتشاف الإدارة التي تتحول بين أيدينا دون أن ندري من مرحلة الإنتاج الكبير إلى مرحلة توصيل الطلبات للمنازل .

التطور التكنولوجي الذي تشهده الدول المتقدمة ، وتلمس أثره عن بعد بعض الدول النامية، انعكس على انهيار الحدود الإدارية في المؤسسات الكبيرة مثل (الشركات ، الجامعات) ، بل نكاد نلمس انهياراً مشابهاً للحدود التنظيمية بين المؤسسات الإدارية والتنظيمية بين الوحدات التنظيمية بالمستوى نفسه وأوشكت على السقوط في بعض المؤسسات تلك الحدود . (Organization Boundary) ، وفقدت معناها تلك الكلمات والمصطلحات التي قام عليها علم الإدارة ، كالمسؤولية والسلطة ، وحدة التوجيه ، وحدة الأمر ، نطاق الإشراف، وحل محلها كلمات هي الدعم من أسفل إلى أعلى (Pyramiding) وإعادة هندسة العمليات (Business Process Reengineering) والمنتجات خالية العيوب (Zero Defect Product) وحسابات تكلفة الخطأ (Cost Of Error) وغيرها من المفاهيم التي تعني في حد ذاتها انهيار للبناء التنظيمي، وتحولها إلى دوائر تعكس اللانهاية والاستمرارية والعدالة والمشاركة ، بل تبدلت بعض المسميات الإدارية من رئيس إلى قائد جماعة (TEAM) ومن مدير إلى مالك العملية (Process Owner) (7).

هكذا فعلت تكنولوجيا المعومات وأحدثت تغييراً راديكالياً (جذرياً) في بنية الإدارة في مؤسسات ودوائر الدولة الرسمية ، بل وحتى تلك المؤسسات الأهلية ، ينطبق عليها الحال .

لذلك فإن هذه المرحلة تتطلب قيادات إدارية قادرة على تبني توجهات إستراتيجية Strategic Directions) بشأن أوضاعها المستقبلية ، تؤهلها للعب دور مؤثر في السوق الاقتصادية، تحافظ من خلاله على الميزة التنافسية المتواصلة بين المؤسسات الأخرى ، في عالم يحكمه نظام شامل يتخطى حدود الدولة في جميع مناحي الحياة المختلفة . نظام يقوم

على عولمة النشاطات المالية والإنتاجية والتسويقية والتكنولوجية والمعلوماتية . مما يعني تعامل المؤسسات الإدارية مع سوقٍ تتلاشى فيه كل الحدود الجغرافية والسياسية التقليدية .

إن تلاشي الحدود الجغرافية والسياسية فرض أنماطاً وأساليب تسويقية عمدت إلى الاستفادة من خدمات شبكة الإنترنت في ترسيخ البنية الأساسية للنظام الاقتصادي الجديد المعروف (الاقتصاد الرقمي) إذ أصبحت هذه الشبكة بمثابة سوق إلكترونية مفتوحة الأبعاد من الناحيتين المكانية والزمانية . لقد شهدت الأعوام القليلة الماضية تطورات كبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإنترنت ، لاسيما فيما يتعلق بتخطي كل العقبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وصولاً إلى توفير فرص تعليمية هائلة لكل فئات المجتمع لتحقيق أحلامها وأمانها بالانتماء إلى جامعات افتراضية بغية الحصول على شهادات تفتح لها الطريق لمواصلة الدراسات العليا بعد أن فقدت فئات عديدة من النساء والرجال لسنوات طويلة لإمكانية وجود مثل هذه الفرصة .

لقد جاءت الجامعات الافتراضية تعبيراً صريحاً عن واقع وطبيعة المجتمع المدني المعاصر الذي أصبح فيه الحاسوب وتطبيقاته جزءاً لا يتجزأ منه ، بحيث أخذت تقنية المعلومات المبنية على الحاسوب تغزو كل مرفق من مرافق الحياة ، فاستطاعت هذه التقنية أن تغير أوجه الحياة المختلفة في زمن قياسي ، ثم ولدت شبكة الإنترنت من رحم هذه التقنية فأحدثت طوفانا معلوماتياً ، وأصبحت المسافة بين المعلومة والإنسان تقترب من المسافة التي تفصله عن مفتاح جهاز الحاسوب شيئاً فشيئاً . وأما زمن الوصول إليها فأصبح بالدقائق والثواني .

إزاء كل هذه التطورات التكنولوجية المتلاحقة كان لابد للنظم الإدارية أن تتغير وتتطور كي تتمكن من إمساك ناحية الحاضر بما يؤهلها إلى الانتقال نحو المستقبل بخطى واثقة تبعتها عن خطر الوقوع في مطب التقادم الإداري .

إن منهج العمل الإداري وفلسفته في إطار الجامعة الافتراضية ينبغي أن يختلف عن العمل في إطار الجامعة النظامية بالنسبة إلى الأساتذة والطلاب معاً - على الرغم من تلاقي أهدافهما في ضرورة خلق جيل متعلم قادر على بناء مستقبل بلاده . فعندما لا تكون هناك جدران تحيط بالطلاب داخل صف تقليدي في الجامعة الافتراضية ، فإن الكادر

الأكاديمي سيكون حراً أيضاً بعيداً عن قيود جدران الغرف والمباني . ان كلا من الأستاذ والطالب يستطيعان التواصل بعضهم ببعض وهم في غرفة الجلوس في البيت ، أو من على شاطئ البحر ، أو من فوق قمم الجبال ، أو من أي مكان آخر في العالم يرغبونه ، طالما كان تواصلهم عن طريق شبكة الإنترنت . وبذلك يصبح التنظيم البيروقراطي الحدي والهيكلي التنظيمي الجامد القائم في الجامعات النظامية غير ضروري للجامعات الافتراضية وغير مجدي في الوصول إلى المزايا المبتغاة من وراء المؤسسات الافتراضية .

إن ما تم الذهاب إليه آنفاً لا يعني عدم الحاجة إلى مبنى مركزي للجامعة الافتراضية إذ أن الحاجة إلى هذا المبنى تظل قائمة لأغراض التخطيط والإشراف والتوجيه الإداري ولأغراض تواجد المنسقين بين الأساتذة والطلاب وليس لأغراض التواجد اليومي للكادر الأكاديمي. لإلقاء الضوء على المزايا التي يقدمها أسلوب العمل الإداري في المؤسسات (الجامعات) الافتراضية يمكن القول : إنها تتميز بخفض الهياكل التنظيمية سواء في القطاع الحكومي أو الخاص ، نظراً لانتفاء الحاجة إلى العديد من الوظائف في حال نقل التعاملات من الاتصال المباشر إلى الاتصال الإلكتروني ، الأمر الذي يعني استبدال العمالة التقليدية بقوة عمل افتراضية (virtualworkforce) ، وهي الموارد البشرية التي تقوم بأداء أعبائها الوظيفية دون تواجد مادي أو وجود مادي جزئي في موقع العمل . الأمر الذي سيؤدي إلى تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية . يضاف إلى ذلك خفض تكاليف انتقال العاملين من وإلى أماكن عملهم . وخفض نفقات الماء ، والكهرباء ، إذ سيقوم الموظف الافتراضي بمزاولة نشاطاته من أي مكان يرغبه بعيداً عن أية قيود غير مبررة تفرض عليه التواجد اليومي في موقع العمل .

9 - التعليم الإلكتروني ودوره في تعليم المحرومين : التعليم للجميع

إن ثورة تكنولوجيا المعلومات التي يشهدها ويعيشها عالم اليوم في العديد من المجالات تسهل وبشكل فعال في تطور العديد من جوانب الحياة الإنسانية . ومن هنا يعد التعليم الجامعي الإلكتروني واحداً من أبرز تلك الجوانب التي تمثل استخدام تقنيات الحاسوب في عملية التعليم. إن الانطلاقة التي يشهدها التعليم الإلكتروني في العديد من البلدان تنمو بشكل سريع ، ويبدو ذلك جلياً في اهتمام عدد كبير من المؤسسات التعليمية والجامعات

الأكاديمية في هذا القطاع الحيوي الكبير . ويزيد عدد المؤسسات التي تعمل ضمن إطار التعليم الجامعي الإلكتروني في دول معينة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا ، وكندا وغيرها على المئات ، بل وقد وصل عددها إلى آلاف المعاهد والجامعات .

لقد أصبح التعليم الإلكتروني ظاهرة أكاديمية متطورة يتميز بها هذا العصر ، وهو يعكس تطور جوانب الحياة النابع من التغيرات التقنية ، والانتقال السريع من الأنماط التقليدية للتعليم نحو أنماط جديدة تتلاءم والتغيرات التي يشهدها عالم اليوم ، وقد اتفق الكثيرون من التربويين على أن التعليم الجامعي الإلكتروني هو أكثر من مجرد وسيلة للتعليم، فهو منظومة متشعبة لا يمكن قياسها وفق الأنظمة التقليدية للتعليم الجامعي . وخلافا للنموذج التقليدي الذي يجعل من الأساتذة والمعلمين مراقبين لعملية التعليم الجامعي ، فإن التعليم الجامعي الإلكتروني يجزئ وظيفة التعليم ، ويقضي على صفاتها الشخصية ، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه الحواسيب الإلكترونية في تيسير العملية التعليمية . إن الحاجة وزيادة الطلب على هذا النمط التعليمي دليل واضح على نجاح هذه التجربة .

تبقى المشكلات التي تواجه وصول التعليم إلى الذين تتوفر لهم فرص التعليم كثيرة وصعبة، ولا سيما في ضوء ما تشهده من الدول الفقيرة والنامية من شح الموارد ، وضيق اليد ، فيبقى وراء التوجه نحو استخدام شعار رفعتة تكنولوجيا المعلومات مفاده : إن التعليم متاح للجميع، في وقت ووقت العديد من الصعوبات بوجه العديد من أفراد المجتمع من الحصول عليه في الوقت الذي تتوفر لهم قدرة الفهم والاستيعاب والتفوق مقارنة مع زملائهم الذين وصلوا في تحقيق طموحهم العلمي ، وهنا جاءت تكنولوجيا المعلومات لتمثل حلا لمشكلات هؤلاء الناس . فالتعليم الإلكتروني أو التعليم عن بعد يمكن أن يلعب دورا مهما ، كأحد الحلول لهذه المشكلات . إن التعليم الإلكتروني بالتأكيد لن يحل جميع المشاكل ولكنه سيساهم في إيصال التعليم جيد النوعية إلى أعداد كبيرة من الأطفال المحرومين ، ليس الأطفال ، بل المئات والآلاف من طلبة الجامعات والمعاهد من مواصلة تعليمهم ، في وقت لا يمكن لهم الاستمرار في التعليم التقليدي ، إنها فرصة قلما تجود بها الأيام ، بيد أن تكنولوجيا المعلومات أجادت بها ومنحت البسمة إلى جانب العلم للمحرومين منه في ظل النظام التعليمي السابق .

إن التعليم الإلكتروني ساهم ويساهم في توفير فرصة التعليم للعديد من أولئك الذين حرمتهم الظروف الاقتصادية من جهة ، وعدم وجود مؤسسات علمية تعليمية يستطيع من خلالها الطالب مواصلة تعليمه بشكل منتظم من جهة أخرى ، يزداد على ذلك بعد المكان التالي للتعليم من مرحلة إلى أخرى . كلها مبررات ودواعي استطاع التعليم الإلكتروني القضاء عليها، وبالتالي منح فرصة للنساء والفتيات وكذلك الطلاب والأطفال الذين تسربوا من المدارس للأسباب المذكورة أعلاه .

التواصل عن بعد مع الآخرين يمكن ان نطلق عليه تسمية (تعليم المسافة) وهو مفهوم يُمكن الناس الموجودين في مواقع بعيدة من الاتصال بقاعة دراسية إلكترونية ويتعلمون مع الآخرين . وهؤلاء الذين لا يستطيعون حضور قاعات دراسية فعلية يظل في مقدورهم التمتع بالخبرة التعليمية . ولا تعزز مثل هذه الاستخدامات للحوسبة في التعليم والتعلم فقط ، وإنما تجعله متاحا بصورة أوسع أيضا . دور التعليم عن بعد أو التعليم الإلكتروني يظهر بجلاء من خلال توفيره فرصة لم يمنحها التعليم السابق لفئة خاصة من أبناء المجتمع ، إنهم أولئك الذين يعانون من (عاهة العوق) إذ يستطيع المعاقون أن يستخدموا الحاسبات للتعبير عن أنفسهم ، والتداخل مع الآخرين ، وبصفة عامة في عمل اتصالات أفضل ، وذلك من خلال حاسباتهم الشخصية المرتبطة مع شبكة الإنترنت ، أو من خلال حصولهم على أقراص (CD- ROM) التي يحمل عليها الدروس الخصوصية في مجال اختصاصهم دون الحاجة إلى ربط حواسيبهم الشخصية بالإنترنت. كذلك الأمر ينطبق على العديد من النساء (ريبات البيوت) اللاتي لم تسمح لهن الظروف الاجتماعية لمواصلة دراستهن ، وبالتالي يمكن الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات لتحقيق طموحاتهن والحصول على شهادات من جامعات ومعاهد وفرت فرص للحصول على شهادات معترف بها تمنح وفق ضوابط علمية معترف بها

10- أهمية التعليم الإلكتروني في العصر الراهن وأثره في التنمية

إن ثورة المعرفة وثورة الاتصالات والمواصلات وما نتج عنها من تزايد أسي للمعلومات جعلت أساليب التعليم عاجزة عن مسايرة التغيرات العلمية ، والتقنية ، والاقتصادية، والاجتماعية ، والتربوية ، كما أن تغيرات سوق العلم المتتالية وظهور الوظائف

المرتبة على المعرفة ، وتزايد الطلب على الوظائف المعرفية المتغيرة باستمرار قضت على الوظائف المستمرة طول الحياة . فلم يعد بإمكان الإنسان المعاصر أن يحصل على الوظيفة التي يبقى فيها حتى سن التقاعد إلا نادرا ، بل أصبح عليه الاستعداد لتغير عمله والتكيف مع المتطلبات الجديدة لسوق العمل . فالإنسان المعاصر إذن عليه أن يتعلم باستمرار ، فقد أصبح مفهوم التربية المستديمة والتعلم مدى الحياة ، وطلب العلم من المهد إلى اللحد ضرورة من ضروريات الحياة المعاصرة . فالمجتمع المعاصر إذن هو مجتمع تعلم مستمر ، ولا بد والحالة هذه من تطوير أنماط التعلم التي تستجيب لهذه التغيرات . ويرى الخبراء التربويون أن التعلم الإلكتروني يستفيد مما تقدمه شبكة الاتصالات العالمية والحاسوب التعليمي من إمكانات يستطيع أن يسد ثغرة هامة في هذا المجال .

ازدادت أهمية التعليم الإلكتروني في الوقت الراهن بشكل خاص ، بسبب الحاجة الملحة إلى التنمية البشرية ، وإعداد الكوادر البشرية لسوق العمل ، وتهيئة الموظفين والعاملين في القطاعين العام والخاص لتطوير وتحديث معلوماتهم وقدراتهم ، من خلال التعليم والتدريب المستمرين ، للاستفادة من وسائل التكنولوجيا المختلفة . وتأتي مثل هذه الأهمية في زمن العولمة والمعلوماتية بسبب التداخل الإنساني عن بعد بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لقد ساعدت تكنولوجيا المعلومات في تحسين نوعية حياة كثير من الأفراد مما أدى إلى إنشاء مؤسسات تعليمية تمنح شهادات جامعية للراغبين في تحصيل العلم والمعرفة ، دون أن يتركوا أعمالهم أو مكان إقامتهم . واكتسب بعض هذه المؤسسات الجامعية شهرة عالمية ؛ لأنها نجحت في استيعاب أعداد كبيرة من الطلبة بنظام أصبح يسمى (التعليم المفتوح أو التعليم عن بعد) ونجحت في الوصول إلى المستويات الأكاديمية العليا في برامجها التعليمية . ومن هذه الجامعات ، الجامعة البريطانية المفتوحة.

تأتي أهمية التعليم عن بعد أو التعليم الإلكتروني في مجال التنمية ولاسيما البشرية منها ، من خلال تركيزه على إعداد الكوادر الفنية وتجميع رأس المال البشري واستثماره بصورة فعالة ، لتطوير المجتمع بما يحقق تقدمه وازدهاره في مجالات الحياة المختلفة الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية .

يهدف التعليم عن بعد أو التعليم الإلكتروني على المستوى الاجتماعي إلى مساعدة الفرد على أن يحيا حياة كريمة ، أكثر نضجاً ، وأكثر بعداً عن العادات والتقاليد التي تعيق تقدم المجتمع ، وتكون لديه أنماط سلوكية مرغوباً فيها ، فهي تمد المتعلم بالمعلومات التي تمكنه من إدراك المفاهيم وتوسع بصيرته بصورة تمكنه من اختيار القيم التي تتماشى مع خلفيته الثقافية ، كما يترتب على ممارسته لهذه المعلومات اكتسابه الخبرة والمهارة التي إذا ثبتت جدواها وفعاليتها وفائدتها فإنها تؤدي إلى تعديل السلوك القائم أو إلغائه واكتساب أسلوب جديد وممارسته بصفة مستمرة يؤدي إلى تكوين الاتجاه الصحيح للمتعلم .

أما على المستوى الاقتصادي فهو يهدف إلى إعداد الكوادر البشرية الفنية وتنميتها ، والتي يحتاجها المجتمع في حاضره ومستقبله في ضوء خطة التنمية وإستراتيجية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى الرغم من صعوبة الفصل بين عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؛ لكونها متشابكة ومتراصة ، إذ لا توجد واحدة من الأخرى ، وتتأثر وتتوثر كل منها في الأخرى ، بحيث لا تتحقق تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية .

ما يخص المستوى السياسي ، فإن التعليم عن بعد أو التعليم الإلكتروني يركز على تنمية الموارد البشرية بإعدادها الفرد الواعي الذي يعرف حقوقه وواجباته اتجاه مجتمعه ، وإعداداته للمشاركة في مؤسساته التشريعية وغيرها كمواطن يعيش في مجتمع ديمقراطي حر قادر على التمييز بين ما يضر المواطن والوطن وما ينفعهما .

11- مزايا التعليم الإلكتروني وأثرها في حل مشاكل التعليم

1- يعد التعليم الإلكتروني وسيلة مثالية لمساعدة قطاعات كبيرة من الناس الذين تضطربهم مسؤولياتهم الاجتماعية التزاماتهم الوظيفية ، وارتباطاتهم العائلية ، والقيود السياسية والمالية التي يعانونها إلى عدم مغادرة مجتمعاتهم أو بلادهم ، أو السفر مسافات طويلة إلى المعاهد الدراسية لمتابعة دراستهم الجامعية . كما أنه وسيلة مفيدة للأشخاص الذين يجدون صعوبة في الحضور إلى الحرم الجامعي بانتظام لسبب أو لآخر ، أو الذين يحتاجون وقتاً طويلاً لمراجعة المادة العلمية دون الالتزام بوقت محدد.

2- إن كثيراً من المشاركين يستطيعون الوصول إلى الإنترنت من مكاتبتهم أو دوائرهم. وهذا الإجراء لا يشكل أي مشكلة لهم .كما أن التوصيل المباشر يتم خلال

ساعات العمل الاعتيادية، وأن المشارك يستطيع استخدام أي نوع من الحواسيب وليس مقتصرًا على نوع واحد منها .

3- يستطيع الوصول إلى أي إنسان في أي مكان وفي أي زمان ، فهو لا يحتاج إلى أماكن وأبنية خاصة كما هو الحال في التعليم التقليدي .

4- يوفر على المتعلم تكاليف السفر والإقامة التي جعلت التعليم العالي وقفاً على الأغنياء. فهو يفتح المجال للفقراء لمواصلة تعليمهم العالي ، وبهذا يكسر احتكار العلم من قبل فئات معينة.

5- يوفر المعلومة في الوقت الذي يريده المتعلم ، ويسهل تخزين واسترجاع المعلومات.

6- يرفع من مستوى التفاعل بين المعلم والمتعلم ، كما يُحسن مستوى التعاون والمشاركة في العملية التعليمية

7- الفصل شبه الدائم بين المعلم والمتعلم طوال فترة التعلم ، وهذه الخاصية هي أبرز ما يميز هذا الأسلوب من التعليم الوجاهي النظامي.

8- التركيز على استخدام كافة الوسائل التقنية الممكنة مثل : المواد المطبوعة ، والوسائل السمعية ، والبصرية، والكمبيوتر، والشبكة العنكبوتية ، لإيجاد حلقة وصل ما بين المعلم و المتعلم .

9- المرونة ، فهو يتخطى جميع الحواجز التي تنشأ نتيجة روتين الأنظمة التقليدية .

10- تحكم المتعلم بتعلمه ، إذ يستطيع المتعلم أن يتكيف في دراسته حسب ظروفه.

11- الغياب شبه المستمر والدائم للطلاب كمجموعة تتلقى العلم سوياً خلال مرحلة التعليم. وعلى ذلك فإن كل طالب يتعود على استيعاب دروسه وحده وبعبداً عن الطلاب الآخرين . ولا يجتمع هؤلاء الطلاب إلا أحياناً لأغراض تعليمية أو اجتماعية .

12- تقدم غرف التحوار (chat room) بديلاً آخر للطلبة الذين يعوزهم حضور جلسات المواجهة وبذلك فإن شبكة الاتصالات تساعد على توفير وقت السفر وعوائه وتكاليفه .

13- يوفر فرصاً كثيرة لتخفيف عزلة الطالب بالنسبة للزمن والبعد الجغرافي . وتعني مثل هذه الفرص أن الحدود الجغرافية قد زالت ؛ لأن المعاهد الدراسية باستطاعتها

استخدام الشبكة لتقديم التعليم عن بعد في أي مكان من العالم ، يضاف عليها إلى قدرتها الهائلة في توفير التفاعل بين الطلبة ومدرسيهم ، أو بين الطلبة أنفسهم .

14- يمكن استدعاء مشرفين على شاشة الإنترنت إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، أو كان هناك نقص في عددهم في مكان ما من البلاد ، كما أنه يمكن تنظيم لقاءات مع الطلبة من خلال الإنترنت بتكلفة عادية .

12- أهداف التعليم عن بُعد أو التعليم الإلكتروني

يبقى التعليم عن بعد أو التعليم الإلكتروني واحدا من أهم المواضيع الحيوية التي تشغل بال المسؤولين عن التعليم في كل مكان ؛ وذلك ناتج بكل تأكيد عن التطورات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات ، التي أعطت القدرة اللامحدودة على البحث والتقصي وخلق معلومات لم تحدث من قبل ، وكذلك فرصا معلوماتية غير مسبوقة. ومثل كل مشروع من مشاريع الحياة له أهداف ، فإن الأمر ينطبق على التعليم الإلكتروني ، الذي له أهداف عديدة من بينها :

- 1- تلبية متطلبات خطط التنمية من الكوادر البشرية المؤهلة والمدرية .
- 2- تقديم الفرصة الثانية والثالثة للدراسة والبحث لمن فاتهم الالتحاق بالتعليم الجامعي ، أو العالي لأسباب مختلفة .
- 3- تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين جميع الأفراد .
- 4- توفير فرص التعليم المستمر والتدريب والتأهيل للموظفين والقائمين على رأس العمل .
- 5- التعاون مع الجامعات النظامية لتقديم برامج التعليم الجامعي .
- 6- تلبية حاجة السوق من العاملين والموظفين المؤهلين علميا ولا سيما تلبية حاجة السوق من الوظائف المبنية على المعرفة .
- 7- سد الثغرات الموجودة في بنية المجتمع ؛ نتيجة التطور الملاحق في مجالات تكنولوجيا المعلومات في الدول المتقدمة ، وبقاء الدول النامية على حالها من حيث برامجها التعليمية مما يتطلب الأمر إحداث ثورة من الخارج وليس من الداخل .
- 8- منح المعاقين والنساء كذلك فرصة التعليم لاسيما الذين حرمتهم الأقدار ، والعادات ، والتقاليد الاجتماعية ، من مواصلة دراستهم .
- 9- توفير فرصة الدراسة إلى جانب فرصة التمسك بالعمل وعدم الانقطاع عنه .

10- مساعدة الفرد على أن يحيا حياة كريمة تستند على العلم والمعرفة وبعيدة عن العادات

والقيم التي تعيق تقدم الفرد والمجتمع .

13- كيف السبيل إلى تعليم عربي ناجح ؟

يمكن القول : إن إشكالية هذا البحث تكاد تنطبق على واقعنا العربي جملة وتفصيلا ،

ولذلك فإن التعليم في العالم العربي مقبل على جملة من التحديات ، مما يتطلب الأمر

أن يضع لها تصورات ورؤى وحلول ، بحيث يستطيع أن يتدارك ما يمكن تداركه ،

والأفان مستقبل التعليم على شفا حفرة وفق معطيات الواقع الحالي ، لذلك يجب على

جميع المسؤولين عن التعليم والتعلم من أفراد ومؤسسات أن يضعوا جَل أفكارهم

وتصوراتهم لحل هذه الإشكالية والنهوض بواقع التعليم

ونرى ذلك ممكن في تحقيق جزء منه من خلال تطبيق التوصيات الآتي :

1- أن تتبنى الجامعات العربية نظاما تعليميا إلكترونيا تمنح من خلاله المحرومين فرصة

التواصل الدراسي .

2- أن تضع الجامعات العربية على أولويات عملها ، الإدارة الإلكترونية ، منهاج علميا

لإدارة العمل الجامعي ولاسيما التعليم الإلكتروني.

3- العمل على مواجهة تحديات ومشاكل التعليم بالطرق غير التقليدية أي أن تجابه

بطرق حديثة تتلاءم ومعطيات العصر وتحدياته .

4- العمل على نشر ثقافة تكنولوجيا المعلومات بين أفراد المجتمع عموما ومجتمع

الدارسين خصوصا .

5- العمل على إعداد كوادر علمية وعملية من خلال برامج ودورات تدريبية مستمرة

ومواكبة للتطورات التكنولوجية لتطوير مستوى التعليم في الوطن العربي .

6- محاولة العمل قدر الإمكان على ربط النشاطات التعليمية والبحثية بواقع برامج التنمية

في الوطن العربي ، بشريا واقتصاديا وسياسيا .

7- العمل على فتح مراكز للبحوث في الجامعات والمعاهد من أجل تحقيق مقولة التعليم

العالي والبحث العلمي، ونفرغها من إطارها النظري وتحويلها إلى واقع عملي ملموس

.

8- العمل على التعاون المتواصل بين المؤسسات التعليمية من (جامعات ومعاهد

ومدارس) من جهة ، وسوق العمل من جهة أخرى ، رغبة في سد احتياجات سوق

- العمل العربي ، وكذلك سد الثغرات التي تظهر نتيجة للتطور في مجال تكنولوجيا المعلومات وما أحرزته من وظائف معرفية جديدة .
- 9- التحديث المستمر للمناهج الدراسية وفي مختلف المراحل على أن يواكب هذا التحديث روح وحركة العصر وتكنولوجيا المعلومات ، وأن يأخذ البعد الدولي (العالمي) في مناهج ومقررات التعليم العالي وتوفير مناخ وبيئة تعليمية تتوفر فيها سمات ومعطيات العولمة .
- 10- العمل على تدريب وتأهيل أعضاء هيئة التدريس في المدارس والمعاهد والجامعات على استخدام شبكة الإنترنت والعمل استخدامها في التدريس ولاسيما الجامعي منه .
- 11- ضرورة العمل على تطوير وتعميق برامج وأنشطة البحث العلمي ولاسيما الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي والبحث العملي على منافذ وطرق لمحاولة تطبيقها على أرض الواقع من خلال الاستعانة بالشركات والمؤسسات البحثية المحلية .
- 12- العمل على وضع خطة عمل علمية وتكنولوجية شاملة كاملة بقدر الإمكان ، تشترك فيها الجامعات والمراكز البحثية والهيئات المسؤولة عن التعليم من أجل تنفيذها للنهوض بواقع التعليم العربي .
- 13- أن تعمل وسائل الإعلام المختلفة ، المسموعة ، والمقروءة ، والمرئية ، على بث برامج تعنى بالتعليم والبحث العلمي ، وتبين لما للتعليم من أهمية في حياة الفرد والمجتمع في مجالات التنمية ، وأن تعطى مكانة أسمى وارفح لحامل العلم والمعلومات .
- 14- وضع نظام للحوافز المادية من أجل انتشال الأساتذة والباحثين من واقعهم المادي القلق والعمل على تحفيزهم من أجل تقديم مجهودات علمية أكبر .

المراجع

- 1- مريم أرشيد الخالدي . التعليم المفتوح والتعليم عن بعد . مجلة أفاق ، ع 17 ، يناير (ك)2.- عمان : الشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد ، 2003 ، ص 16 .
- 2- تيسر الكيلاني . التعليم المباشر : طبيعته وفوائده . مجلة أفاق ، ع 18 ، أبريل (نيسان) .- عمان : الشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد ، 2003 ص 5 .

- 3- محمد سعيد حمدان . التعليم المفتوح والتعليم عن بعد : مفهومه ، فلسفته ، أهدافه ، وأهميته في التنمية . مجلة اتحاد الجامعات العربية ، ع 39 ، نوفمبر (ت)² . - عمان : الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ، 2001 ص 69 - 70 .
- 4- مصطفى بن محمد عيسى فلاته . المدخل إلى التقنيات الحديثة في الاتصال والتعليم . ط 2 ، مزیده ومنقحة . - الرياض : جامعة الملك سعود ، 1992 . ص 7 - 8 .
- 5- المصدر نفسه . ص 4-5 .
- 6- عبد الرحمن توفيق . الإدارة بالمعرفة : ثورة المعلومات والمتغيرات الإدارية . مجلة العربي ، ع 451 . - الكويت : وزارة الإعلام ، 1996 . ص 122 - 123 .
- 7- المصدر نفسه . ص 123 - 126 .
- 8- راكان عبد العزيز . إدارة الجامعات الافتراضية ... توجه تنظيمي معاصر . مجلة آفاق ، ع 19 ، تموز (يوليو) . - عمان : الشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد ، 2003 . ص 10 - 11 .
- 9- نجم الدين علي ودان . التعليم الجامعي الإلكتروني وآفاقه المستقبلية . مجلة آفاق ، ع 18 ، أبريل (نيسان) . - عمان : الشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد ، 2003 . ص 11 .
- 10- نانسي سترن ، وروبرت سترن . الحاسبات في عصر المعلومات ؛ تعريب سرور علي إبراهيم . - الرياض : دار المريخ ، 1998 . ص 873 ، ص 876 .
- 11- إبراهيم أحمد مسلم الحارثي . التعليم الإلكتروني . مجلة آفاق ، ع 17 ، يناير (ك)² . - عمان : الشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعليم عن بُعد ، 2003 . ص 9 .
- 12- سليمان دلا همة الزبيدي . الجامعات المفتوحة تلبي احتياجات المجتمع . - مجلة آفاق ، ع 19 ، يوليو (تموز) . - عمان : عمان الشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعليم عن بُعد ، 2003 . ص 13 .
- 13- محمد سعيد حمدان . مصدر سابق . ص 75 .
- 14- تيسير الكيلاني . مصدر سابق . ص 5-6 .
- 15- إبراهيم أحمد مسلم الحارثي . مصدر سابق ص 9 .
- 16- رشدي قوا سمة . مستقبل التعليم عن بُعد . مجلة آفاق ، ع 19 ، يوليو (تموز) . - عمان : الشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعليم عن بُعد ، 2003 . ص 4 .
- 17- سليمان دلا همة الزبيدي . مصدر سابق . ص 12 .
- 18- مريم أرشيد الخالدي . مصدر سابق . ص 17 .

- 19- ماجد توهان الزبيدي . استخدامات الإنترنت في التعليم عن بُعد . مجلة آفاق ، ع 19، يوليو (تموز). - عمان : الشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعليم عن بُعد . 2003. ص 24
- 20- سليمان دلا همة الزبيدي . مصدر سابق . ص 12 .



إمكانية تطبيق نظم النقل الذكية في ليبيا

أ. ربيعة المهدي خليل

المعهد العالي للعلوم و التقنية / الزهراء

The Possibility of Using Intelligent Transportation Systems (ITS) in Libya

Rabia alMahdi Khalil

Higher Institute of Science and Technology /A Zahra

المخلص

نظم النقل الذكية هي استخدام تقنيات الحاسب الآلي والإلكترونيات والاتصالات والتحكم لمجابهة العديد من التحديات التي تواجه النقل البري مثل تحسين مستويات السلامة والحركة العامة، وتوظف نظم النقل الذكية تقنيات الاتصالات والآلات التي تدار بالحاسب (الروبوت) والإلكترونيات للحصول على معلومات عن أداء مرافق النقل من طرق وشوارع ونقل عام وقطارات، وعن الطلب على النقل والاتصال المتبادل بين المركبات وبين الأجهزة الموضوعة على جوانب الطرق، وأحيانا، عن الطقس والظروف الجوية والبيئية وأيضا عن حوادث التصادم. وتمثل نظم النقل الذكية التطور الطبيعي للبنية التحتية الوطنية للنقل وذلك من خلال تحديثها لتواكب عصر المعلومات.

- تهدف هذه الورقة إلى استعراض المواضيع الرئيسية لنظم النقل الذكية وفرص ومتطلبات تطبيقها في ليبيا، وتبدأ بتعريف نظم النقل الذكية ووظائفها ومجالاتها التطبيقية الخمس؛ وهي النظم المتقدمة لإدارة المرور، والنظم المتقدمة لمعلومات المتنقلين، ونظم عمليات المركبات التجارية، والنظم المتقدمة للنقل العام، والنظم المتقدمة للتحكم بالمركبة وسلامتها؛ مع مناقشة أهمية كل منها ومدى ملاءمتها لواقع ليبيا وظروفها الخاصة، ومن ثم تناقش الورقة متطلبات تطبيق نظم النقل الذكية في ليبيا مع التركيز على أهمية تطوير خارطة هيكلية وطنية لنظم النقل الذكية، حيث تعرف الورقة مفهوم خارطة الهيكلية وتناقش الخيارات المتاحة لليبيا لتطوير خارطتها الهيكلية لنظم النقل الذكية وتوصي بالنظر في إمكانية تبني إحدى الخرائط الهيكلية المطورة في الدول الرائدة في هذا المجال مع تكيفها حسب الظروف والاحتياجات الخاصة بليبيا، وخلصت الورقة إلى ضرورة إنشاء جهة عليا دائمة تمثل فيها الأطراف المعنية بنظم النقل الذكية جميعها، بما في ذلك القطاعات الحكومية والخاصة والأكاديمية؛ ويناط بهذا الجهاز مسؤولية إدارة وتوجيه إعداد خطة وطنية إستراتيجية لنظم النقل الذكية بما في ذلك تطوير خارطة الوطنية الهيكلية لتلك النظم، كما توصي الورقة بمحاولة البدء بمشاريع تجريبية توضيحية
- * مفاتيح الورقة: نظم النقل الذكية، الخارطة الوطنية، نظم المعلومات.

Abstract

- Intelligent Transportation Systems are computer technologies, electronics, communications and control to meet many challenges that are faced in road transport, such as improving levels of safety and general movement, Transportation Systems and communication technologies driven machines computer (robot) and Electronics for information on the performance of transportation facilities - roads, streets and public transport and trains - and the demand for transport and communication between vehicles themselves and devices at roadsides, sometimes, about the weather conditions, environmental and also impending collisions, and provide that information and diffusion of trading. These applications bring Intelligent Transportation Systems between enormous capacity for information and control technologies for better management of transport. The Intelligent Transportation Systems natural evolution of the national infrastructure and transport through updated to keep pace with the information age. This paper aims to review the main topics of the Intelligent Transportation Systems and the opportunities and requirements applied in Libya, It starts by defining Intelligent Transportation Systems and their functions. They include advanced systems for traffic management, and advanced systems for information mobile, and systems operations, commercial vehicles, and advanced systems for public transport, and advanced systems to control and safety of the vehicle; followed with a discussion of the importance of each of them and their suitability to Libyan circumstances. Then it discusses the requirements for applying Intelligent Transportation Systems in Libya with a focus on the importance of developing a map of structural and national Intelligent Transportation Systems, The paper discusses also the concept of map structural for Libya to develop its map structural Intelligent Transportation Systems. Finally, the paper concludes the need to create a high standing representing the parties concerned transportation systems smart all, including the government and private sectors. The paper also recommends trying to start with pilot projects.
- Key words: Intelligent Transportation System (ITS), Transportation System, National Maps

أولاً: المقدمة:

تعد نظم النقل الذكية نقلة تقنية متقدمة في حقل النقل، ويتوقع أن تغير الهيئة التقليدية لحركة المركبات على الطرق التي بدأت منذ اختراع المركبة ومازلنا نعيشها حتى اليوم، ومع أن بحوث هذه التقنية المتطورة ودراساتها بدأت منذ أكثر من خمس عشرة سنة فإن معالمها الرئيسية لم تتبلور وتتضح إلا مع بدء التسعينات، وفي الدول التي اهتمت بهذه التقنية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والسويد واليابان بدأ تجريب بعض أجزاء النظام الذكي، بل إن أجزاء مثل نظام الملاحة داخل المركبات بدأ انتشارها تجارياً في منتصف التسعينات،

ولابد من الإشارة إلى أن لهذه النظم تسميات مختلفة بين الدول التي بدأت في تطبيقها ، حيث برز مؤخراً اسم "نظم النقل الذكية" (Intelligent Transportation Systems, ITS) كلفظ موحد لما كان يعرف سابقاً باسم "النظم الذكية للمركبة والطريق" (Intelligent Vehicle - Highway Systems, IVHS) في الولايات المتحدة الأمريكية ، واسم "تقنيات المعلومات للنقل على الطرق" (RTI , Road Transport Informatics) أو "التقنيات المتقدمة للمعلومات والاتصالات في النقل" (Advanced Transport Telemetric, ATT) في أوروبا، وأحياناً بجمع الاسمين كليهما في اليابان .

وتعرف نظم النقل الذكية بأنها استخدام تقنيات الحاسب الآلي والإلكترونيات والاتصالات والتحكم لمجابهة العديد من التحديات التي تواجهها في النقل البري مثل تحسين مستويات السلامة والإنتاجية والحركة العامة، بالرغم من تفاقم الازدحام واستمرار الأخطار المحدقة بسلامة المتنقلين وزيادة الشح في ميزانيات الجهات المسؤولة عن النقل.

وتوظف نظم النقل الذكية تقنيات الاتصالات والآلات التي تدار بالحاسب (الروبوت) والإلكترونيات للحصول على معلومات عن أداء مرافق النقل - من طرق وشوارع ونقل عام وقطارات- وعن الطلب على النقل والاتصال المتبادل بين المركبات أنفسها وبينها وبين الأجهزة الموضوعه على جوانب الطرق، وأحياناً، عن الطقس والظروف الجوية والبيئية ، وأيضاً عن حوادث التصادم الوشيكة الوقوع، وتوفير تلك المعلومات وإشاعتها للتداول، وتجمع هذه التطبيقات لنظم النقل الذكية بين القدرة الهائلة للمعلومات وبين تقنيات التحكم في سبيل إدارة أفضل للنقل.

وتمثل نظم النقل الذكية التطور الطبيعي للبنية التحتية الوطنية للنقل وذلك من خلال تحديثها لتواكب عصر المعلومات، وهذا هام بدرجة كبيرة نظراً لأنه كلما استمر الطلب على النقل في الازدياد، كما هو الحال في ليبيا، فإن نظم النقل الذكية ستساعد على توفير طاقة استيعابية أكبر وكفاءة أعلى دون الاعتماد الكلي على إنشاء مرافق نقل جديدة، وفي الواقع تشير الدراسات إلى أن الجمع بين نظم النقل الذكية والإنشاءات الجديدة قادر على استيعاب النمو المروري المستقبلي بتوفير قدره 35% مما يلزم تجهيزه لتلبية الطلب المروري نفسه من خلال الإنشاءات الجديدة فقط.

وتشمل الغايات الرئيسة لنظم النقل الذكية ما يأتي:

1- زيادة الكفاءة التشغيلية لنظام النقل وزيادة سعته.

- 2- تحسين مستويات الحركة والراحة للمتقنين.
 - 3- تحسين مستوى السلامة المرورية.
 - 4- تخفيض استهلاك الطاقة والحد من الآثار البيئية.
 - 5- تحسين الإنتاجية الاقتصادية.
- ويندرج تحت كل من هذه الغايات عدة أهداف تفصيلية يعطي الجدول رقم (1) أمثلة لها.
- جدول رقم (1): غايات نظم النقل الذكية وأهدافها

| الغايات | الأهداف |
|---|--|
| 1. زيادة الكفاءة التشغيلية لنظام النقل وزيادة سعته | <ul style="list-style-type: none"> • زيادة الكفاءة التشغيلية • زيادة السرعات وتقليل التوقفات • تقليل التأخير عند نقاط التحويل بين وسائط النقل • تقليل التكاليف التشغيلية للبنية التحتية • زيادة الإشغال للمركبات الخاصة وزيادة استخدام النقل العام • تسهيل تحصيل أجرة ركوب النقل العام • تقليل التكاليف التشغيلية لنقل البضائع وزيادة إنتاجيته |
| 2. تحسين مستويات الحركة والراحة للمتقنين | <ul style="list-style-type: none"> • زيادة فرص الانتقال الشخصي • تخفيض التكاليف الشخصية للانتقال بما في ذلك: <ul style="list-style-type: none"> - تقليل زمن الرحلة وزيادة ثقته وتقليل تكلفته - زيادة مستوى السلامة والأمن الشخصي • تخفيض تكاليف حركة البضائع للشاحنين - تخفيض زمن الانتقال وتكلفته - تقليل إجهاد السائق - الحفاظ على أمن البضاعة - تحقيق السلامة (مثلا من خلال متابعة المواد الخطرة) |
| 3. تحسين مستوى السلامة المرورية | <ul style="list-style-type: none"> • تقليل عدد الحوادث وشدتها وتكلفتها وتقليل سرقة المركبات • تقليل عدد الوفيات • زيادة مستوى الأمن الشخصي |
| 4. تخفيض استهلاك الطاقة والحد من الآثار البيئية | <ul style="list-style-type: none"> • تقليل انبعاث العوادم واستهلاك الوقود بسبب الازدحام • تقليل التلوث الضوضائي • تقليل مضايقة المرور للأحياء السكنية |
| 5. تحسين الإنتاجية الاقتصادية الحالية والمستقبلية للأفراد والمنظمات والاقتصاد العام | <ul style="list-style-type: none"> • زيادة تداول معلومات الأحداث الطارئة والازدحام • تقليل تكاليف جمع المعلومات • التنسيق والتكامل في عمليات الشبكات وإدارتها واستثماراتها • تحسين التكيف مع التغيرات في متطلبات أداء النظام وتقنياته |

المصدر: [4]

ثانياً: وظائف نظم النقل الذكية وتطبيقاتها :

تصنف نظم النقل الذكية إلى خمسة أصناف متعارف عليها بين المعنيين بها هي كالتالي :

- 1- النظم المتقدمة لإدارة المرور Advanced Traffic Management's Systems ([ATMS]) والتي تسمح بالتحكم الآتي بنظم الإشارات المرورية التي ترشد السائقين.
 - 2- النظم المتقدمة لمعلومات المتنقلين Advanced Driver Information System [ADIS] وتقوم بتزويد السائقين بمعلومات عن مواقعهم، وكيفية الوصول إلى المقاصد التي يرغبون الوصول إليها .
 - 3- نظم عمليات المركبات التجارية Commercial Vehicle Operation [CVO] تساعد (ADIS) وتشمل هذه النظم تقنيات مطورة من نظم المركبات التجارية مثل الشاحنات للوصول إلى مقاصدها بمستوى أعلى من السرعة والسلامة.
 - 4- النظم المتقدمة للنقل العام Advanced Public Transportation Systems ([APTS]) تزود مشغلي ومستخدمي النقل العام بأحدث المعلومات التشغيلية، مثل جداول الرحلات، ووجود الخدمة على الطريق ، كما تساعد إدارة أسطول النقل على متابعة حركة مركبات الأسطول.
 - 5- النظم المتقدمة للتحكم بالمركبة وسلامتها Advanced Vehicle Control Systems [AVCS] وتشمل تقنيات جديدة تساعد المركبات على تحديد ، المعوقات على الطريق أمامها، وتلافيتها أيضاً.
- وفيما يلي عرض موجز لكل من هذه التطبيقات والخدمات المختلفة التي تقدمها.

1- النظم المتقدمة لإدارة المرور:

توظف هذه النظم تقنيات مبتكرة تعمل على تكامل النظم القائمة والجديدة لإدارة المرور ونظم التحكم لكي تكون مستجيبة لأحوال المرور المتغيرة (الديناميكية)، وتمثل النظم المتقدمة لإدارة المرور "الطريق الذكي" الذي تتخاطب معه "المركبة الذكية"، وهذا هو الأساس الذي تعتمد عليه جميع التقنيات الأخرى لنظم النقل الذكية أنظر شكل (1) ، ويمكن تعريف تطبيقات النظم المتقدمة لإدارة المرور من خلال خدمات المستخدمين التالية:

أ- التحكم المروري: تقوم خدمات التحكم المروري بتعظيم أداء الطرق السريعة والشوارع المزودة بإشارات مرورية والتنسيق بينها وبين عمليات النقل العام لموازنة الطلب مع السعة

ضمن نظام النقل، وهذه الخدمة ممثلة في أنظمة التحكم المركزي بالإشارات المرورية داخل المدن هي الأقرب للتطبيق في مدن ليبيا الكبرى التي تعاني شبكات شوارعها من الازدحام.

ب- إدارة الأحداث الطارئة: وذلك لتوفير إجراءات تدخل وتبديد ذات كفاءة عالية في حالات الأحداث المرورية الطارئة والظروف الجوية السيئة وأعمال الطرق وفي المناسبات الخاصة، وتركز التقنيات المتقدمة على استئجار وجود الحوادث الطارئة والتأكد من وقوعها من أجل تحسين زمن الاستجابة لها وإرسال الفرق الملائمة لها من حيث الأفراد والمعدات.

ج- إدارة الطلب على الانتقال: تخدم استراتيجيات إدارة الطلب على النقل لتقليل استخدام المركبات ذوات الركاب الواحد وتشجيع استخدام المركبات ذوات الإركاب الأكثر، وأيضا البدائل التي لا تعتمد على المركبة (المشي، الدراجات) أو عدم الانتقال كلية، وتشمل التطبيقات تنفيذ نظام استخدام الحارة المرورية المخصصة للمركبات عالية الإركاب، والتحكم بمواقف السيارات وتكلفتها، وتسعير الدخول للطرق، واستخدام أساليب إعطاء أفضلية الحركة، ولا يتوقع أن تحقق هذه الخدمة نجاحا يذكر في ليبيا لعدة أسباب منها عدم كفاءة النقل الجماعي داخل المدن وصعوبة فرض حارات مرورية مخصصة فقط للمركبات عالية الإركاب.

د- اختبار غازات العوادم وتبديدها: وهذه توفر إمكانات لمراقبة جودة الهواء وإدارتها، ويمكن لحساسات أن تراقب الجودة العامة للهواء، وبناء على المعلومات التي تجمعها الحساسات يمكن تنفيذ استراتيجيات معينة لتقليل الانبعاث الغازية، وهذه الخدمة قد تكون ذات فائدة في المدن الليبية المزدحمة التي ربما تعاني من ارتفاع مستوى التلوث على شبكاتها.

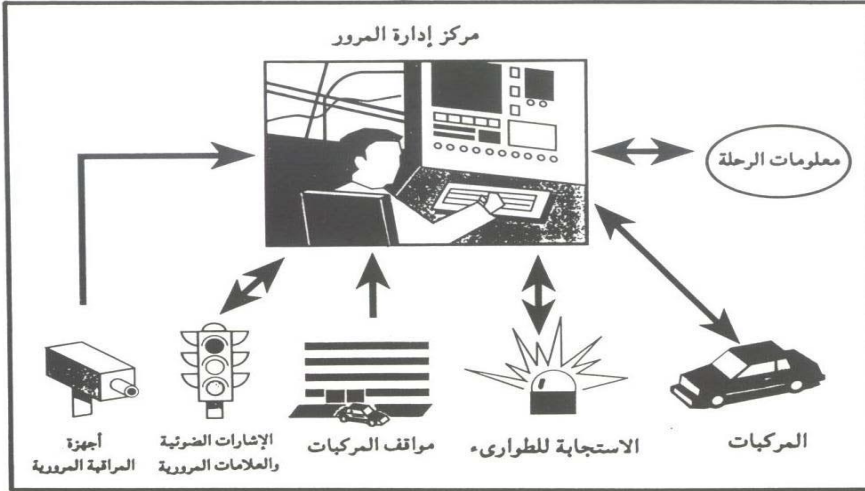
هـ- خدمات التحصيل الإلكتروني للرسوم: وهي تتيح للمتقنين دفع رسوم خدمات النقل باستخدام بطاقات إلكترونية، وهذه الخدمة منتقية الحاجة إليها في ليبيا حاليا لعدم وجود رسوم على استخدام الطرق.

و- بلاغات الطوارئ والأمن الشخصي: توفر هذه الخدمة التبليغ الفوري عن الأحداث الطارئة والطلب الفوري للمساعدة، وهي تشمل البلاغات الخاصة بالأمن الشخصي للسائق والتبليغ الآلي عن التصادمات، وقد تكون هذه الخدمة قيمة جدا خصوصا في ليبيا.

ز- إدارة مركبات الطوارئ: تقلل هذه الخدمة الزمن الذي تستغرقه مركبات الطوارئ للاستجابة لبلاغ الحادث والوصول للموقع، وتتكون هذه الخدمة من إمكانات ثلاث وهي: إدارة الأسطول، والإرشاد والتوجيه على المسارات، وإعطاء الأفضلية عند الإشارات، وهذه

الخدمة مفيدة جداً للبييا وقد تعمل على تحسين مستوى السلامة المرورية المتدهور وذلك من خلال التقليل من الآثار المترتبة على الحوادث .

شكل (1) يوضح نظم إدارة المرور المتقدمة



2- النظم المتقدمة لمعلومات المتنقلين

تقوم النظم المتقدمة لمعلومات المتنقلين بالحصول على المعلومات وتحليلها وتوصيلها وعرضها لمساعدة المتنقلين بالنقل البري على الحركة من مكان انطلاقهم (المنبع) إلى مقصدهم الذي يرغبون الوصول إليه، وتقوم هذه النظم بتلك المساعدة بأفضل طريقة تحقق احتياجات المتنقلين من حيث السلامة والكفاءة والراحة، وعموماً يمكن تصنيف تطبيقات النظم المتقدمة لمعلومات المتنقلين إلى الأصناف العامة التالية لخدمات المستخدمين:

- أ- معلومات المتنقلين قبل القيام بالرحلة: وتقوم هذه الخدمة بتزويد المتنقلين بمعلومات لاختيار وسائل النقل وأزمان الانتقال وقرارات اختيار المسارات وذلك قبل المغادرة.
- ب- معلومات إرشادية للسائقين أثناء الرحلة: وهذه تقدم إرشادات صوتية وتعرض علامات مرئية داخل المركبة وخارجها (مثل اللوحات ذوات الرسائل المتغيرة على الطرق) لأجل تحقيق السلامة والراحة والكفاءة.
- ج- التوجيه بالمسارات: توفر هذه الخدمة إرشادات سهلة للمتنقلين عن كيفية الوصول لمقاصدهم.

د- التوفيق بين الركاب للمشاركة في الرحلة نفسها وإجراء حجوزاتهم، و توفر هذه الخدمة التوفيق بين الركاب بشكل ديناميكي ، أو لرحلة واحدة فقط.

هـ. معلومات خدمات المتنقلين: ويقصد بها " الدليل التجاري الإلكتروني " المتكامل مع نظام المعلومات قبل الرحلة والمعلومات أثناء الرحلة.

وهذه الخدمات للنظم المتقدمة لمعلومات المتنقلين موجهة أساسا لراحة المتنقلين وهي تكتسب مزيدا من الأهمية في الدول المتقدمة، إلا أنها قد لا تكون ذات جدوى في ليبيا لأسباب عدة منها محدودية إلمام المجتمع بصناعة المعلومات واستخدامها، ومحدودية الوسائط البديلة المتوفرة للنقل داخل المدن، وعدم إدراك قيمة الوقت من قبل كثير من العامة، وبالرغم من ذلك ربما يكون من الملائم إدخال خدمة الإذاعة المرورية الإرشادية على الطرق والتي تبث معلومات عن الأحوال المرورية وإعطاء إرشادات للسائقين كما قد تلعب اللوحات ذوات الرسائل المتغيرة على الطرق دورا هاما في إدارة الازدحام المروري.

3- نظم عمليات المركبات التجارية:

وهذه تطبق مختلف تقنيات نظم النقل الذكية لتحسين سلامة وكفاءة المركبات التجارية (الشاحنات والحافلات خصوصا) وتحسين حركة البضائع، ونظم عمليات المركبات التجارية مبنية على المجالات الوظيفية الخاصة بالنظم المتقدمة لإدارة المرور والنظم المتقدمة لمعلومات المتنقلين والنظم المتقدمة للتحكم بالمركبة وسلامتها، ويمكن تعريف تطبيقات عمليات المركبات التجارية في خدمات المستفيدين التالية:

أ- التخليص الإلكتروني للمركبات التجارية (التخليص مسبقاً): تتيح هذه الخدمة للمركبات التجارية المزودة بأجهزة التخاطب الآلي اللازمة العبور عبر نقاط التفتيش، مثل محطات الوزن والحدود الدولية، دون الحاجة للتوقف إذا كانت مستنداتها وحمولاتها نظامية، وبالرغم من عدم احتمالية استخدام هذه الخدمة عند منافذ العبور البرية الدولية الليبية لأسباب أمنية وخلافها فإن هذه الخدمة قد تكون مفيدة عند محطات وزن الشاحنات ولمراقبة التزام المركبات التجارية بالأنظمة.

ب- الفحص الآلي للسلامة من جانب الطريق: ويشمل القدرة على الوصول إلكترونياً من جانب الطريق لمستندات السلامة الخاصة بالناقلين والمركبات والسائقين، والكشف المتقدم سيعمل بكفاءة على فحص الأنظمة الضرورية للمركبة ومدى ملائمة السائقين واستعدادهم لأداء مهامهم وكذلك مدى صلاحية رخص قيادتهم.

ج- مراقبة السلامة من على متن المركبة: تراقب هذه الخدمة أداء السائق والمركبة والشحنة وتبلغ السائق والشركة الناقلة وربما منفذي الأنظمة عن أي وضع غير آمن.

د- العمليات الإدارية للمركبات التجارية: توفر هذه العمليات الشراء الإلكتروني لوثائق الإثبات اللازمة والتسجيل الآلي للمسافات المقطوعة والوقود المستهلك وذلك لأغراض الضرائب.

هـ- الاستجابة لحوادث المواد الخطرة: توفر هذه الخدمة معلومات عن تسرب المواد الخطرة لتبليغها لعمليات الطوارئ، مثل الدفاع المدني، مما ينتج عنه تحقيق استجابة أسرع وأكثر ملائمة لحوادث المواد الخطرة، وهذه الخدمة ستصبح ذات أهمية في حال التوسع في نقل المواد الخطرة عبر المدن الليبية لتلبية حاجات الصناعات المختلفة.

و- إدارة أسطول المركبات التجارية: توفر وسائل الاتصال (ربما باستخدام النظام العالمي لتحديد المواقع بالأقمار الصناعية، GPS) بين السائقين ومركز عمليات الشركة الناقلة نقل معلومات حية تساعد الناقل على تخطيط وجدولة رحلات مركباته وتوجيهها لتسلك المسارات المطلوبة، وهذه الخدمة ستكون مفيدة جداً في ليبيا لإدارة أساطيل الشركات العاملة في نقل الركاب والبضائع وكذلك أساطيل مركبات الطوارئ والشرطة وأمن الطرق.

4- النظم المتقدمة للنقل العام

تتطوي النظم المتقدمة للنقل العام على تطبيق التقنيات الإلكترونية المتقدمة لتنفيذ وتشغيل المركبات عالية الإركاب وذوات الإركاب المشترك بما في ذلك الحافلات وعربات القطارات والمنظومة الكاملة لمركبات شبه النقل العام (مثل الحافلات الأهلية وسيارات الأجرة). وعموماً تقع التطبيقات في أصناف خدمات المستخدمين التالية:

أ- إدارة النقل العام: وتعمل على أداء وظائف التشغيل والتخطيط والإدارة بطريقة آلية، ففي ليبيا قد تكون هذه الخدمة مهمة إلا أن المساهمة المتدنية للنقل العام داخل المدن الليبية تقلل من أهمية هذه الخدمة.

ب- النقل العام الشخصي: يمكن أن تتكون مركبات النقل العام هذه من حافلات صغيرة وسيارات أجرة وغيرها من المركبات الصغيرة التي يشترك فيها أكثر من راكب، وفعلياً يمكنها أن توفر خدمات نقل بتمديد مناطق تغطية مسارات معينة للنقل العام ذي المسارات الثابتة إلى داخل المواقع والأحياء القليلة الكثافة السكانية.

ج- أمن الانتقال العام: وتخلق هذه الخدمة بيئة آمنة لمستخدمي النقل العام ومشغليه باستخدام نظام أمن محمول بالمركبة ليقوم بالمراقبة والتحذير من الحالات الخطرة.

د- خدمات الدفع الإلكتروني: والغاية من ذلك هو إتاحة إمكانية إدارة تحميل الركاب ودفع التعرف على متن المركبة باستخدام طرق الدفع الإلكترونية، وهذه الخدمة ليست ذات أهمية في ليبيا نظرا لتدني الإركاب في النقل العام داخل المدن.

5- النظم المتقدمة للتحكم بالمركبة وسلامتها:

تجمع النظم المتقدمة للتحكم بالمركبة وسلامتها بين الحساسات والحاسبات الآلية ونظم التحكم في المركبات وفي البنية التحتية من أجل تحذير السائقين ومساعدتهم أو للتدخل في مهمة القيادة بدلا عنهم، ويشمل الغرض من هذه النظم تحقيق مستويات سلامة أعلى للمركبة وتخفيف حدة الازدحام في الطرق السريعة الحضرية وتحقيق مستويات أفضل لإنتاجية الطرق بين المدن، مما يؤدي لإيجاد مفاهيم مبتكرة لخدمات النقل البري، وعموماً تقع تطبيقات النظم المتقدمة للتحكم بالمركبة وسلامتها ضمن التصنيفات العامة التالية لخدمات المستخدمين:

أ . تقادي الاصطدام الطولي: يشمل ذلك استشعار التصادمات المحتملة وتحسين أداء السائق لتقادي التصادم والتحكم مؤقتاً بالمركبة للمساعدة على تقليل الإصابات والتلفيات، كما يشمل أيضا استشعار العوائق الثابتة سواء أمام المركبة أو خلفها.

ب- تقادي الاصطدام العرضي: يشمل الاصطدام العرضي المركبات التي تترك حاراتها المرورية أثناء حركتها الأمامية، وستساعد تقنية تقادي الاصطدام العرضي على تخفيض عدد التصادمات العرضية بإعطاء تحذيرات من التصادم عند التغيير من حارة مرورية لأخرى ، وعند البقع العمياء بجوار المركبات ، وعند مغادرة حافة الطريق، والتحكم بالمركبة في هذه الحالات.

ج- التحذير من التصادمات عند التقاطعات والتحكم بها: وهذه الخدمة تتيح تلافي الاصطدام عند التقاطعات التي تتكرر عندها التصادمات والمخالفات بسبب عدم وضوح أنظمة أحقية المرور عندها.

د- تحسين الرؤية من أجل تلافي الاصطدام: هذه الخدمة تحسن قدرة السائق على رؤية الأشياء الموجودة على الطريق وحوله، وتتطلب هذه الخدمة وجود أجهزة على ظهر المركبة

لاستشعار الأخطار (مثل الضباب والغبار) ومعالجة هذه المعلومات وعرضها للسائقين للاستفادة منها.

هـ- تجهيز السلامة (التحذير من الإعاقات): وتوفر التحذير بخصوص حالة السائق والمركبة والبنية التحتية للطريق، وتقوم أجهزة محمولة داخل المركبة بمراقبة وقياس حالات السائق دون مضايقة وتوفر تحذيراً له عند النعاس أو غيرها من الحالات المعيقة للسلامة.

و- تشغيل وسائل تثبيت الركاب قبل الاصطدام: تطبق هذه التقنية على الأجهزة التي تتوقع حدوث اصطدام وشيك وتقوم بتشغيل ميكانيكية الحفاظ على سلامة الركاب قبل الاصطدام، وذلك بناء على تفاصيل متعلقة بالمركبات والأجسام المعترضة.

ز- التشغيل الآلي للمركبات (أو نظام الطريق الآلي): إن تكامل وظائف التحكم العرضية والطولية سستتيح تحقيق المركبة الآلية التي تؤدي وظيفة البقاء في الحارة المرورية والحفاظ على مسافة آمنة من المركبات الأخرى المحيطة.

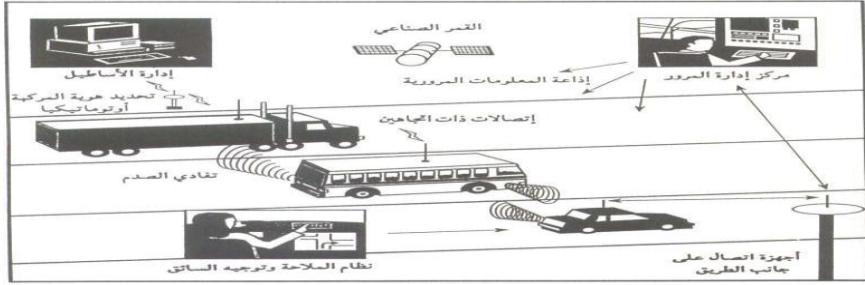
واعتبار أن نظم النقل الذكية مكونة من خمس وظائف مستقلة، كما شرح أعلاه، يساعد على فهم المكونات الرئيسة لنظم النقل الذكية، ولكن في الواقع فإن منظومة نظم النقل الذكية يمكن أن تكون أكبر بكثير من مجموع أجزائها، إذ يجب منذ البداية اعتبار نظم النقل الذكية كمجموعة من الإمكانيات المتكاملة، والغاية هي وجود نظام نقل بري متعدد الوسائط ومتكامل للخدمة العامة .

ويبدو أن نظم عمليات المركبات التجارية والنظم المتقدمة لإدارة المرور هي الأقرب للتطبيق والأكثر جدوى لليبيا في الوقت الراهن، ومن ناحية أخرى فيبدو أن النظم المتقدمة لمعلومات المتنقلين والنظم المتقدمة للنقل العام لها أولوية متدنية للتطبيق في ليبيا في الوقت الراهن نظراً للظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة.

ثالثاً: عناصر النظام الذكي :

ويوضح شكل (2) العناصر الأساسية لتقنيات النظام الذكي للمركبات الخاصة والتجارية والخدمة العامة ومركبات الطوارئ من جميع الأنواع، ومراقبة الطرق وحركة السير، وأجهزة التحكم، وأنظمة الاتصالات، ومشغلي نظام النقل، وأنظمة تقادي الاصطدام، والمسافرين والمستخدمين الذين يتم تنويرهم عن ظروف الطريق أمامهم، وكيفية الوصول إلى مقاصدهم، وهذه العناصر تشمل تقنيات النظام الذكي المذكورة في الجزء السابق . يلاحظ من الشكل أن عملية تبادل المعلومات بين مشغلي الطريق مثل إدارة المرور من جهة، ومستخدمي الطريق

من جهة أخرى هي الأساس الذي يستند عليه النظام الذكي، وتتدفق تلك المعلومات عبر وسائل وأدوات اتصال متطورة منها المثبت على الطريق ومنها ما يكون مثبتاً داخل المركبة، وتؤدي الأقمار الصناعية دوراً رئيساً في ذلك.



شكل (2) يوضح العناصر الأساسية لتقنيات النظام الذكي

رابعا : متطلبات التطبيق في ليبيا:

لا يمكن نجاح تطبيق نظم النقل الذكية على مستوى ليبيا إلا من خلال تأسيس خارطة هيكلية (ITS Architecture) وطنية موحدة لها، والخارطة الهيكلية هي الإطار المشترك للتشغيل التبادلي لنظم النقل الذكية الذي يعرف الآتي :

1. الوظائف المتعلقة بخدمات المستخدمين لنظم النقل الذكية (الخارطة الهيكلية المنطقية).
2. المكونات الطبيعية أو الأنظمة الفرعية التي تؤدي تلك الوظائف (الخارطة الهيكلية الطبيعية).
3. توصيل البيانات وتدفق المعلومات بين الأنظمة الفرعية الطبيعية.
4. متطلبات الاتصالات المرتبطة بتدفق المعلومات.

أي أنها تصف كيفية تفاعل مكونات النظام مع بعضها البعض وعملها مجتمعة لتحقيق الغايات الكلية للنظام، إذ تصف عمليات النظام، وما الدور الذي يؤديه كل عنصر من عناصره، وما هي المعلومات المتداولة بين مكوناته، وهذه الخارطة الهيكلية هي الإطار العام الذي يمكن من خلاله تطوير مختلف خدمات نظم النقل الذكية ووظائفها المعروضة في الجزء السابق أعلاه.

والخارطة الهيكلية للنظم، كمفهوم تطور عبر سنين عدة لتطوير ودعم النظم الإلكترونية الضخمة والمعقدة في صناعات الدفاع وأبحاث الفضاء، تقوم بتعريف الإطار العام للنظام

بناء على الأهداف أو متطلبات المستخدمين، وتقوم الخارطة الهيكلية بتمييز الأنظمة الفرعية الضرورية، وتعريف الوظائف التي يجب أداؤها من قبل كل نظام فرعي، وتمييز البيانات التي يجب تدفقها بين تلك النظم الفرعية، مما يوفر أساساً منطقياً لتصميم النظام، والأهم من ذلك أن الخارطة الهيكلية للنظام تعتبر أساساً لتطوير المواصفات والأساليب المطلوبة لتبادل المعلومات بين تلك الأنظمة الفرعية [4] .

والخارطة الهيكلية للنظام مختلفة عن تصميم النظام، فضمن خارطة هيكلية ما يمكن تنفيذ تصاميم مختلفة له، وتعطي أنظمة أجهزة المسجلات الصوتية المنزلية مثلاً جيداً لأهمية تطوير خارطة هيكلية، فالمستهلكون أو المستخدمون يحددون ما هي الإمكانيات التي ييغونها في جهاز المسجل الصوتي (مثلاً ، اسطوانة مدمجة، أو مشغل شريط كاسيت، أو اسطوانة كبيرة) وذلك حسب التكلفة والأداء، ونظراً لأن صناعة المسجلات الصوتية المنزلية قد طورت خارطتها الهيكلية، فإن بائعي تلك المنتجات يعرضون مكونات المسجلات الصوتية للبيع كل على حده حيث أن المستخدمين يعلمون علم اليقين أن تلك المكونات ستعمل كنظام واحد متوافق [8].

وتكمن القوة الرئيسة لتحليل الخارطة الهيكلية للنظام في أنها توفر الإطار العام الاستراتيجي التي يمكن من خلالها تكامل أنشطة مختلف الجهات ذات العلاقة مع بعضها البعض، ففي ليبيا تتوزع مسؤوليات النقل على عدة وزارات هي المواصلات والدفاع والداخلية والشؤون البلدية والقروية وغيرها من الجهات، وبالإضافة لذلك هناك أطراف أخرى من القطاع الخاص لها علاقة بقطاع النقل ، مثل شركات الشاحنات وشركة النقل الجماعي وسيارات الأجرة ووكالات بيع السيارات وشركة الاتصالات... إلخ. لذا يمكن أن توفر الخارطة الهيكلية للنظام إطاراً عاماً تستطيع من خلاله الأطراف المختلفة القيام بأعمالها، ويمكن تشبيه الخارطة الهيكلية بخارطة الطرق حيث توضح التداخلات وتدفق المعلومات بين الجهات المعنية.

جدول رقم (2): أهمية تطبيقات نظم النقل الذكية لليبيا

| نوع التطبيق | | | الأهمية | | | نوع التطبيق | | |
|-------------|-----|------|---------------------|-----|------|-----------------------|-----|------|
| | | | الأهمية | | | | | |
| ضعيف | وسط | عالي | ضعيف | وسط | عالي | ضعيف | وسط | عالي |
| ❖ | ✓ | | نظم النقل العام | | ❖ | نظم إدارة المرور | | |
| | | | • إدارة النقل | | ✓ | • التحكم المروري | | |
| | ✓ | | • النقل العام | ✓ | | • الأحداث الطارئة | | |
| ✓ | | | الشخصي | ✓ | | • إدارة الطلب | | |
| | | | • أمن الانتقال | ✓ | | • اختبار العوادم | | |
| ✓ | | | • الدفع الإلكتروني | ✓ | | • تحصيل الرسوم | | |
| | | | نظم التحكم بالمركبة | | ✓ | • بلاغات الطوارئ | | |
| | | | وسلامتها | | ✓ | • مركبات الطوارئ | | |
| | | ❖ | • تفادي الاصطدام | ❖ | | نظم معلومات المتقنين | | |
| | | | الطولي | ✓ | | • قبل الرحلة | | |
| | ✓ | | • تفادي الاصطدام | ✓ | | • أثناء الرحلة | | |
| | | | العرضي | ✓ | | • التوجيه بالمسارات | | |
| | | ✓ | • تفادي التصادمات | ✓ | | • التوفيق بين الركاب | | |
| | | | عند التقاطعات | ✓ | | • معلومات الخدمات | | |
| | | | • تحسين الرؤية | | ❖ | عمليات المركبات | | |
| | ✓ | | • التحذير من | | ✓ | التجارية | | |
| | | | الإعاقات | ✓ | | • التخلص | | |
| | | ✓ | • تثبيت الركاب | ✓ | | الإلكتروني | | |
| | | ✓ | • الطريق الآلي | ✓ | | • الفحص من الطريق | | |
| ✓ | | | | | ✓ | • المراقبة من المركبة | | |
| | | | | | | • العمليات الإدارية | | |
| | | | | | | • حوادث المواد الخطرة | | |
| | | | | | | • إدارة الأسطول | | |

والهدف من تطوير خارطة هيكلية وطنية لنظم النقل الذكية هو تشجيع توافق نظم النقل الذكية على مستوى ليبيا وبالتالي تعجيل سوق نظم النقل الذكية وضمان أن تكون الاستثمارات في محلها الصحيح، والمقصود هو تطوير خارطة هيكلية سليمة تقنياً وتحظى بإجماع ودعم مطوريها ومشترتي منتجاتها ومستخدميها على السواء. والمقصود هنا

بمستخدميها المتنقلون وإدارات النقل ومشغلو مركبات النقل العام ومالكو المركبات ومشغلوها والحكومة، والمخرجات النهائية لعملية التطوير هي تعريف كامل وشامل للخارطة الهيكلية، وتقويم شامل لأدائها، وإستراتيجية لتنفيذها مدعمة بتوصيف دقيق لمتطلبات مواصفاتها.

وستشكل الخارطة الهيكلية الوطنية لنظم النقل الذكية في ليبيا الإطار العام الواسع لنظم النقل المستقبلية في ليبيا، وستعمل على إرشاد وتوجيه القرارات المحلية ومشتريات المعدات والتجهيزات والبدء بالتشغيل الفعلي لتلك النظم. إن النظرة الإستراتيجية بعيدة المدى مطلوبة لتحديد النقااعات اللازمة بين الجهات التي ستكون على علاقة بنظم النقل الذكية ولتوجيه تصميم النظم لتلك المشاريع ولتوفير لغة واحدة واضحة للتخاطب بين الجهات المختلفة جميعها حول كيف يجب أن يكون التعامل فيما بينها، وعلى وجه الخصوص يجب استخدام الخارطة الهيكلية الوطنية لتطوير مواصفات موحدة لليبيا في هذا المجال .

وحتى تاريخه ، فقد تم في ليبيا تشغيل بعض المشاريع الفردية لنظم النقل الذكية كل منها قائم بذاته مع إهمال التوافق مع الأنظمة الأخرى ذات العلاقة في الخارطة الهيكلية للنظم وإهمال أي اعتبارات أخرى للتشغيل التبادلي بين هذه النظم، لذا فيجب التطلع إلى خارطة هيكلية لليبيا لتوفير أسلوب ملائم لتطوير نظم النقل الذكية وتكاملها عند تشغيلها، خصوصاً أن هناك عدة وزارات وجهات مرتبطة بذلك. وستوضح الخارطة الهيكلية ارتباط كل جهة من تلك الجهات بالصورة الكاملة، وستبين أين تكمن أهمية وجود التخاطب الآلي التبادلي القياسي، وأين يمكن توجيه الجهود لتعظيم فوائد التقنيات الجديدة، كما ستعمل الخارطة الهيكلية على إيجاد البيئة المناسبة لكسب ثقة القطاع الخاص للاستثمار في تلك النظم. وباختصار ، فإن هناك عدة فوائد رفيعة المستوى يمكن توقع تحققها من خلال تطوير خارطة هيكلية لنظم النقل الذكية في ليبيا، من أهمها :

- إيجاد حلول تلبي حاجات ومتطلبات الوزارات والجهات الأخرى المختلفة.
- العمل على تكامل خدمات ومتطلبات الوزارات والجهات الأخرى المختلفة.
- العمل على تكامل خدمات النقل الذكية بشكل أفضل.
- تحقيق مكاسب مبكرة في الإنتاجية والكفاءة في مجال النقل من خلال تشغيل نظم النقل الذكية.

- زيادة ثقة القطاع الخاص للاستثمار بهذا المجال.

- إتاحة تداول المعلومات لتخطيط منظومة النقل وإدارتها.

- إيجاد مواصفات مفتوحة للتخاطب الآلي التبادلي.
 - زيادة خيارات المستخدمين والتوسع بها.
 - تحقيق تعدد الاستخدامات للمنتجات والبيانات وأنظمة التوصيل.
- وهناك ثلاثة خيارات متاحة لتطوير الخارطة الهيكلية لنظم النقل الذكية في ليبيا، وهي كالتالي :

- 1 - تطوير خارطة هيكلية خاصة بليبيا بالبدا من الصفر وعدم الرجوع إلى أية خرائط هيكلية قائمة في الدول الأخرى وأيضاً عدم النظر في المشاريع القائمة حالياً لتلك النظم في ليبيا.
 - 2 - تبني إحدى الخرائط الهيكلية القائمة والمطورة في الدول الصناعية (مثلاً الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا أو اليابان) واقتباسها كما هي بحذافيرها.
 - 3 - تبني إحدى الخرائط الهيكلية القائمة والمطورة في الدول الصناعية ولكن مع تعديلها حسب الحاجة وتكييفها لتلائم الظروف المحلية الخاصة بليبيا.
- ومن الناحية الفنية البحتة ، فإن الخيار الأول يعطي الخارطة الهيكلية الأفضل، فعند البدء بورقة نظيفة تماماً فإنه يمكن لمطوري الخارطة الهيكلية تفصيلها للاحتياجات والمتطلبات الدقيقة للأطراف المعنية المختلفة، ولكن هذا المجهود يتطلب استثمارات مالية ضخمة ويستغرق وقتاً طويلاً، وهذا الأسلوب قد يكون أكثر ملاءمة للدول الصناعية التي تتوفر لديها قاعدة صناعية قوية لمنتجات نظم النقل الذكية. فالتركيز الأساسي للدول الصناعية (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان) عند تطوير خرائطها الهيكلية لنظم النقل الذكية كان منصّباً على توحيد مواصفات منتجات نظم النقل الذكية لتسويق منتجاتها مثل صناعات السيارات وأجهزة التحكم المروري الخاصة بنظم النقل الذكية، إلا أن هذا الوضع لا ينطبق على ليبيا. وفي الواقع فإن الخيار الأول هو بالفعل الأسلوب الذي سلكته الولايات المتحدة الأمريكية عند تطوير خارطتها الهيكلية القومية، فقد بدأ تطوير تلك الخارطة الهيكلية من الصفر دون الرجوع حتى إلى نتائج الأبحاث الأمريكية السابقة أو إلى خبرة الدول الأخرى في هذا المجال [9].

وعلى النقيض، فإن الخيار الثاني، أي تبني خارطة هيكلية قائمة واقتباسها بحذافيرها، هو الخيار الأقل تكلفة والأسرع لتطوير الخارطة الهيكلية الوطنية لنظم النقل الذكية، ولكن على

الأرجح فإن خارطة الهيكلية المطورة بهذا الأسلوب لن تكون قادرة على تلبية الاحتياجات المحلية أو توفير خدمات المستفيدين المطلوبة.

وقد يكون من الأجدى لليبيا اعتبار خيار استنساخ وتبني خارطة الهيكلية الأمريكية (أو غيرها من الخرائط الهيكلية الجيدة) وتعديلها وتكييفها لتلائم الاحتياجات والظروف المحلية في ليبيا، مما ينفي الحاجة لصرف استثمارات طائلة وجهود كبيرة كالتى صرفتها الولايات المتحدة الأمريكية لتطوير خارطتها الهيكلية (كلف 28 مليون دولار واستغرقت 30 شهراً [1]). ويبدو أن الأسلوب الأكثر كفاءة وإنجازاً يتمثل في البدء من خارطة الهيكلية الأمريكية وتحديد الفروقات الجوهرية لاحتياجات ليبيا، ومن الأهمية بمكان معالجة المعوقات القائمة المتعلقة بمجال الاتصالات في ليبيا سواء من الناحية الفنية البحتة لرفع كفاءتها وموثوقيتها، أو من الناحية التنظيمية وهي الأصعب من حيث القيود القاسية المفروضة على استخدامها (يمكن التمثيل على ذلك بالتأخير الكبير لإدخال خدمة الاتصال اللاسلكي في سيارات الأجرة العامة).

والخطوة المنطقية الأولى التي يجب اتخاذها لتطوير أية خارطة هيكلية هي تحديد المتطلبات الوظيفية وتوصيفها. وغالباً ما تكون المتطلبات الوظيفية هي نفسها للعديد من الدول، ولكن الاختلافات بين الدول تكون أكثر بروزاً على مستوى السياسات التي تحدد الأولويات والتسلسل الزمني المرغوب لتلبية مختلف الاحتياجات الوظيفية لنظم النقل الذكية.

وقبل البدء بتطوير خارطة الهيكلية لنظم النقل الذكية في ليبيا يشترط إعداد خطة إستراتيجية وطنية لنظم النقل الذكية التي تعرف الرؤية الوطنية نحو نظم النقل الذكية، والمهمة المرغوب تحقيقها، والأوضاع القائمة، والفرص والتحديات، والغايات والأهداف، وخدمات المستخدمين، والخطط التنفيذية على المدى القصير والمتوسط والطويل. ولكن لا يمكن لوزارة المواصلات بمفردها تطوير وإعداد الخطة الإستراتيجية، ولا يتسنى ذلك حتى للجهات الحكومية فقط، بل يجب إشراك الأطراف الأخرى (مثل القطاع الخاص والجهات الأكاديمية) منذ المراحل المبكرة لإعداد الخطة الإستراتيجية وتطويرها.

وفي الدول الصناعية، استدعت الحاجة لتنسيق الجهود وتنظيمها إنشاء منظمات مهنية مستقلة جل اهتمامها منصب على هذه المهمة (مثل المنظمة الأمريكية ITS America [2]، والأوروبية ERTICO [10]، واليابانية VERTIS [11]، [12]). لذا فإنه من

الضروري لليبيا أن يوجد بها جهة مركزية تكون مسئولة عن توجيه هذا المجهود، وتتمثل الخيارات المتاحة فيما يلي:

1 - استحداث منظمة شبه حكومية (غير ربحية) تؤدي دور الإطار العام الذي من خلاله يمكن لجميع الأطراف ذات العلاقة المشاركة، ويجب إنشاء هذه المنظمة بهدف تنسيق وتعجيل تطوير التقنيات المتقدمة للنقل في ليبيا وتشغيلها وتكاملها وقبولها وجعلها متوافقة ومتوحدة.

2 - استحداث هيئة حكومية عليا لتولي هذه المهمة على المستوى الوطني.

3 - قد يكون أي من الخيارين أعلاه مناسباً عندما تكون الغاية هي تطوير خارطة وطنية شاملة لنظم النقل الذكية، ولكن بالنسبة لدولة نامية مثل ليبيا ليس لديها قاعدة صناعية قوية لإنتاج منتجات نظم النقل الذكية، وربما ينظر متخذو القرار فيها إلى إمكانية التدرج في تطوير تطبيقات نظم النقل الذكية في ليبيا، وفي هذه الحالة فإنه يمكن أن يتم التنسيق المباشر بين الأطراف المعنية لكل خدمة من خدمات المستخدمين لنظم النقل الذكية يعتزم إدخالها (مثلاً التخليص الإلكتروني للشاحنات عند محطات الوزن)، وهذا التنسيق يمكن أن يتم عبر لجنة مشتركة من تلك الجهات.

ويجب على متخذي القرار تقويم كل من هذه البدائل في ظل معطيات الظروف السياسية والإدارية السائدة وطنياً.

ومن الأساليب الناجحة للبدء في تنفيذ نظم النقل الذكية هو تشغيل مشاريع تجريبية توضيحية، ويجب أن تركز هذه المشاريع التجريبية على التقنيات التي تكون فيها المجازفة متدنية، والتي أثبتت قدرتها على إعطاء نتائج ومنافع ملموسة في مدى زمني قصير، ويجب تطوير المشاريع التجريبية والإعداد لها بصورة جيدة، مع إجراء تحليل ملائم للأولويات المطلوبة وللظروف المحلية، ويمكن لوزارة المواصلات تبني وتنفيذ عدد محدود ومختار بعناية فائقة من المشاريع التجريبية التي تقع تقريباً بأكملها ضمن صلاحيات ومسؤوليات الوزارة التي لا تتطلب سوى نزراً يسيراً من التنسيق مع مؤسسات وجهات أخرى، وستساعد هذه المشاريع التجريبية وزارة المواصلات على تعلم إمكانات نظم النقل الذكية وحدودها وصعوبات تشغيلها من خلال القيام بتنفيذها فعلاً. وعلى سبيل المثال، يقترح قيام وزارة المواصلات بتبني وتنفيذ مشروع تجريبي يتمثل في وزن الشاحنات أثناء حركتها مع استخدام تقنيات التمييز الآلي للمركبات وذلك كأحد تطبيقات نظم عمليات المركبات التجارية. ويجب

أن يكون هذا النظام قادراً على القياس الآلي لأوزان المركبات المزودة بتلك التقنيات أثناء حركتها وتمييز الشاحنات المخالفة.

قد نتساءل : لماذا يجب أن نهتم بهذه التقنية؟ والجواب عن هذا التساؤل ربما يكون متعدد الجوانب، فنحن في الدول العربية - بوصفها دولاً نامية - جزء من هذا العالم الذي سيأتي اليوم الذي نطبق فيه مثل هذه التقنيات، خاصة وأن مشكلة حوادث المرور لا تزال تلتهم الكثير من طاقاتنا البشرية والاقتصادية ، لذلك فإن أمر هذه التقنية يهمنا بدرجة كبيرة، حتى لا نفاجأ بوجودها في وقت قد يكون متأخراً من ناحية، ولكي نستعد لاستقبالها من ناحية أخرى، ولهذا سوف يكون التركيز على النقطة الأخيرة . فلتطبيق هذه التقنية نحتاج تبني أساليب علمية من الآن لتكييف نظم

النقل المعمول بها حالياً كي تكون صالحة لاستقبال تقنيات النظام الذكي، ويمكن التعبير عن ذلك في الآتي:

- ❖ بناء مراكز معلومات متقدمة عن شبكات الطرق، وخرائط المواقع، وحركات التدفق المروري؛ وقد تكون نظم المعلومات الجغرافية (Geographic Information Systems) التي تعتمد على الخرائط الرقمية (Digital Maps) ملائمة لهذا الغرض، فمثلاً نظم الملاحة داخل المركبات تعتمد على معلومات عن المواقع والطرق داخل المدينة.
- ❖ تطوير تقنية الاتصالات عن طريق الأقمار الصناعية فمثلاً النظام العالمي لتحديد الموقع (GPS) الذي يعد أحد الأنظمة التي يحتاج إليها النظام الذكي لا يمكن تشغيله دون وجود اتصال مع قمر صناعي.
- ❖ تطوير مراكز التحكم المروري، وغرف العمليات القائمة لكي تتواءم مع احتياجات النظام الذكي على سبيل المثال، ينبغي الاعتماد - بشكل كبير - على الحاسب الآلي في عمل هذه المراكز وميكنة أدائها، وكذلك تجهيزها بنظم متقدمة للمراقبة والسيطرة المرورية مثل الكاميرات التلفزيونية، واللوحات الإلكترونية ذات الرسائل المتغيرة (Electronic Variable (Changeable) Message Signs).
- ❖ تعليم كفاءات من الذين يعملون في حقل المرور والنقل، وتدريبهم على هذه التقنية، وإرسالهم إلى الدول التي بدأت في تطبيق النظام الذكي لحضور الندوات وورش العمل في هذا المضمار ، لكي يصبحوا مؤهلين في التعامل مع تقنيات النظام الذكي.

❖ التعاون مع الجهات الأكاديمية لوضع الخطط والبرامج المستقبلية لاستقبال هذه التقنية.

❖ إقامة مؤتمرات وندوات إقليمية تشارك فيها الدول العربية يستضاف فيها علماء في حقل الأنظمة الذكية وتطبيقاتها من الدول الصناعية المتقدمة في ذلك لمناقشة إمكانية البدء في تطبيق هذه التقنية، ومدى ملاءمة الإمكانيات المتاحة لاستقبال هذه التقنية، وتبادل الآراء والخبرات في هذا الحقل الذي سيكون ضرورة ملحة في المستقبل القريب.

خامسا: الخاتمة والتوصيات:

عرفت هذه الورقة مفهوم نظم النقل الذكية واستعرضت مجالاتها التطبيقية الخمس الأساسية وهي النظم المتقدمة لإدارة المرور، والنظم المتقدمة لمعلومات المتنقلين، ونظم عمليات المركبات التجارية، والنظم المتقدمة للنقل العام، والنظم المتقدمة للتحكم بالمركبة وسلامتها؛ مع مناقشة أهمية كل منها ومدى ملاءمتها لواقع ليبيا وظروفها الخاصة، وخلصت إلى أن نظم عمليات المركبات التجارية والنظم المتقدمة لإدارة المرور هي الأقرب للتطبيق والأكثر جدوى لليبيا في الوقت الراهن، كما أن النظم المتقدمة للتحكم بالمركبة وسلامتها لها أهمية خاصة للتعامل مع المشكلة المستقلة لسلامة المرور في ليبيا، إلا أن مجالات تطويرها تقع بأكملها بأيدي شركات صناعة السيارات الأجنبية.

كما ناقشت الورقة متطلبات تطبيق نظم النقل الذكية في ليبيا مع التركيز على أهمية تطوير خارطة هيكلية وطنية لنظم النقل الذكية، حيث عرفت الورقة مفهوم الخارطة الهيكلية وناقشت الخيارات المتاحة لليبيا لتطوير خارطتها الهيكلية لنظم النقل الذكية وبناء على ذلك يوصي بأنه قد يكون من الأجدي لليبيا اعتبار خيار استنساخ وتبني إحدى الخرائط الهيكلية الجيدة (مثل الخارطة الهيكلية الأمريكية) ولكن مع تعديلها وتكييفها لتلائم الاحتياجات والظروف المحلية في ليبيا، كما يوصي أيضا بضرورة إنشاء جهة عليا دائمة تمثل فيها الأطراف المعنية بنظم النقل الذكية جميعها، بما في ذلك القطاعات الحكومية والخاصة والأكاديمية؛ ويناط بهذا الجهاز مسؤولية إدارة وتوجيه إعداد خطة وطنية إستراتيجية لنظم النقل الذكية بما في ذلك تطوير الخارطة الوطنية الهيكلية لتلك النظم، كما يوصي بالبدء بمشاريع تجريبية توضيحية مختارة بعناية قبل التوسع في تطبيق نظم النقل الذكية في ليبيا.

وباختصار، فلنتمكن ليبيا من الانضمام إلى عالم نظم النقل الذكية فإنه يلزمها تشكيل هيئة حكومية بناط بها مسؤولية تخطيط وتنسيق أعمال نظم النقل الذكية على المستوى الوطني تضم في عضويتها جميع الأطراف المعنية سواء في القطاعات الحكومية أو الخاصة أو الأكاديمية تقوم بتنفيذ المهام التالية:

1. تطوير وإعداد خطة وطنية شاملة لنظم النقل الذكية.
 2. تطوير وإعداد خارطة هيكلية وطنية لنظم النقل الذكية.
 3. استحداث آلية لتنسيق أعمال نظم النقل الذكية التي يقوم بها كل من القطاعين الحكومي والخاص.
 4. توثيق التعاون الدولي خصوصا مع الدول المتقدمة للاستفادة من التطورات السريعة التي تحدث في هذه التقنيات.
 5. تشجيع أعمال إعداد المواصفات وتوحيدها لليبيا.
- وأخيرا يجدر بوزارة المواصلات اتخاذ المبادرة لتشجيع استخدام تقنيات نظم النقل الذكية في ليبيا والعمل على ضمان التوافق بين مختلف تقنيات نظم النقل الذكية ليدخل معها نظام النقل البري في ليبيا.

المراجع

1. Shibata, Jun and Robert French, A Comparison of Intelligent Transportation Systems: Progress Around the World Through 1996. ITS America, June 1, 1997.
2. ITS America Web Site: <http://www.itsa.org/>
3. US DOT ITS Web Site: <http://www.its.dot.gov/>
4. US DOT. The National ITS Architecture: A Framework For Integrated Transportation Into The 21st Century. CD, Version 2.0, US Department of Transportation, 1997
5. IVHS America, Strategic Plan For Intelligent Vehicle-Highway Systems in the United States. Report No.: IVHS-AMER-92-3, , May 20, 1992.
6. Caltrans, Advanced Transportation Systems Program Plan. California Department of Transportation, New Technology and Research Program, USA, December 1996.
7. Caskey, D. and P. Heermann, White Paper on The National ITS System Architecture: Transit Issues and

- Recommendations. The Volpe National Transportation Systems Center, Cambridge, MA, USA, October 1995.
8. IVHS America, IVHS Architecture Development Program: Interim Status Report. Intelligent Vehicle-Highway Society of America, October 24-25, 1991.
 9. ITS Focus, ITS Focus report on System Architecture: Evaluation of the US National ITS Architecture and Recommendations for the U.K. ITS Focus Task Force on System Architecture, UK, May 1997.
 10. ERTICO (ITS Europe) Web Site: <http://www.ertico.com/>
 11. VERTIS (ITS Japan) Web Site: <http://www.ijnet.or.jp/vertis/>
 12. HIDO, Intelligent Transport Systems Handbook in Japan. Highway Industry Development Organization, Japan, 1996.



الأهمية التعبيرية للون في الفيلم السينمائي

أ. محمد علي الكيلاني

المعهد العالي لتقنيات الفنون بطرابلس

The significance of the expressive value of color in films

Prepared by Mohammed Ali Alkilyani

Higher Institute For Arts Technology - Tripoli

المخلص

لم يكن اللون مجرد إضافة إلى عالم الفيلم ولم تقتصر وظيفته على محاكاة الواقع بل يشكل اللون عنصر تعبيرياً يتضمن معاني ودلالات فكرية ودرامية في العمل الفني، ويعتمد توظيف اللون كقيمة تعبيرية في الفيلم على رؤية المخرج، كما يخضع إلى تخطيط مسبق في التوظيف. الدراسة والدراسة الكاملة للألوان من قبل المخرج والمصور ضرورة لا بد منها للإحساس بالتأثير العاطفي للون والقدرة على توظيف ذلك الإحساس بالشكل العلمي والجمالي بالعمل.

Abstract

The color was not just an addition to the world of the film and did not limited the room to emulate reality, but the color is an expressionist element contains meanings and indications of intellectual and dramatic in the work of art. The use of color as an expressive value in a film depends on the director's vision, and is subject to pre-planning in recruitment. The study and the full knowledge of the colors by the director and the photographer is a must for them to feel the emotional impact of the color and the ability to employ that sense of scientific and aesthetic form of work.

مقدمة

إن تاريخ الفيلم السينمائي عبارة عن محاولات مستمرة للارتقاء بهذا الفن إلى مرتبة متقدمة فكرياً وإبداعياً كي يتحول من تسلية عابرة وبسيطة إلى فن إبداعي يرتقى إلى الإبداعات الإنسانية الكبرى في حقل الثقافة والفنون وهذه المحاولات بدأت منذ

البداية لتشكيل سرد سينمائي يستطيع أن ينافس الأنواع السردية المتقدمة مثل الرواية والقصة القصيرة والمسرحية .

وقد انصبت محاولات الارتقاء بالشكل السينمائي منذ (جريفث) تحديداً على الارتقاء بالشكل السينمائي كي يتخلص من هيمنة العرض المسرحي مروراً إلى شكل مستقل يليق بهذا الفن الجديد فكانت اللغة السينمائية كما بدأ بتشكيلها (جريفث) .

وما كان لهذا الشكل الجديد أن يتطور دون أن تتطور تقنيته ، فكان اكتشاف الصوت واللون شيئاً فشيئاً حتى أصبحت هذه التطورات التقنية بنية عميقة من بنية الفيلم ، واللون هو أحد أبنية الفيلم العميقة عبر إبداعات فيض من عباقرة الفيلم السينمائي مثل (جون هيوستن ، كويل ، كوبرك ، بريكمان ، فليبي ، انطونيوني، الخ.....) .

الفصل الأول

مشكلة البحث

هي الكيفية التي يوظف فيها اللون ليتجاوز حدود ذاته كمعطى طبيعي متحولاً إلى دلالة ورمز عن فكرة أو دراما أو سيكولوجية في سياق السرد السينمائي وقد حدد الباحث المشكلة في السؤال التالي:

ماهي تعبيرية اللون في الفيلم السينمائي؟

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث كونه -الفيلم السينمائي- أصبح في الوقت الراهن وكأنه مسألة تقنية بحثه تتعلق بالشركة المصنعة للفيلم ونوعيته والاستجابة للظروف الطبيعية من ضوء وظل بل تأتي أهميته في استخدام اللون في الفيلم ومدى تعبيريته النفسية والمجتمعية المتعلقة بالمشاهد، ومحاولة التأكيد ان اللون يستطيع ان ينهض بالفيلم عبر معطياته الي حد ما .

والحاجة اليه تتحدد من خلال استفادة العاملين في الوسط السينمائي والمختصين في معرفة القيمة التعبيرية للون في الفيلم السينمائي؟

مجتمع البحث

الأفلام الملونة ذات الطبيعة النفسية والابداعية

حدود البحث

لأن البحث يستلهم موضوعة من تعبيرية اللون ، كان لابد من ان نختار عينة قصديه تتفق مع طبيعة البحث.

منهجية البحث : اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أنسب المناهج لدراسة موضوع تعبيرية اللون وتحقيق أهدافه .

عينة البحث : بالرغم من كثرة الأفلام السينمائية الملونة وتوظيفها للون كدلالات تعبيرية أو أيولوجية أو رمزية الخ .. فان الباحث وجد في فيلم (الجدار) للمخرج الان باركر نموذجا طيبا يفي بمتطلبات الدراسة للأسباب التالية :

- أ- كون الفيلم لمخرج متميز بالأسلوب ومشهود له عبر سلسلة مهمة من أفلامه
- ب- كون فيلم الجدار أثار اهتمام واسع النطاق لتمييزه في أسلوبه التعبيري المتقدم.
- ت- كونه فيلما تجريبيا يعتمد على الدلالات الرمزية وتداخل السرد والمعاني بشكل مكثف .

ث- بروز اللون في هذا الفيلم أكثر من الأفلام التي فحصها الباحث بشكل يفي بمتطلبات البحث .

ولهذه الأسباب مجتمعة كانت العينة مقصودة في اختيار الباحث .

أداة التحليل : من أجل أن يتم تحليل اللون بالدقة والموضوعية في الفيلم كان من الضروري من وجود أداة أو معيار يتم من خلاله التحليل لذا اعتمد الباحث عن ما أسفر عنه الإطار النظري من وظائف اللون أداة التحليل.

وحدة التحليل : اعتمد الباحث المشهد الواحد مع مكوناته من لقطات وعلاقة كل لقطة بالأخرى .

الفصل الثاني

الإطار النظري للبحث:

أولا: نظرة تاريخية عن دخول اللون عالم الفيلم.

سيتناول الباحث دخول اللون إلى الفيلم ومراحل تطوراتها وما رافقته من متغيرات .

ثانياً: فيزيائية الضوء و اللون

وسيتناول الباحث دراسة اللون من الناحية الفيزيائية من حيث إدراك رؤية العين للألوان و أنواع تقسيمات اللون و النظريات المتعلقة بالجانب الفلسفي للون .

ثالثاً: تعبيرية اللون

وفي هذا المبحث سيتعرف الباحث إلى أهم الآراء النظرية التي جاءت على لسان المبدعين و الباحثين و المنظرين حول استخدام اللون في الفيلم باعتباره قيمة تعبيرية ودرامية .

أولاً: دخول اللون عالم الفيلم – نظرة تاريخيه .

كل التطورات التي حدثت علي الفيلم لم تكن وليدة وقتها بل سبق التفكير بها قبل ظهورها إلى حيز الواقع بعدة سنوات .

فالصوت ظهر عام 1927 بفيلم (مغني الجاز) ، تجد ان تاريخ السينما يحدثنا أن التفكير بالصوت قد سبق ظهوره بفترة طويلة .

فقد أدرك الأخوان لومير الحاجة الملحة للصوت ليكتمل الفن الجديد . فكانت المحاولات الأولى في فلم (المؤتمرين) حيث عرض (حوارا للعالم الفلكي جانس مع السيد لاكلرانج محافظ مدينة نوييل و عندما عرض الفيلم اختبأ لاكلرانج خلف الشاشة معيدا كلامه إنها المحاولة الأولى السانجة للسينما الناطقة) (سادولجورج، 1968 ص33) وكذلك الحاجة بالنسبة للسينما سكوب و الشاشة المجسمة . فنجد المخرج الفرنسي ابييل جانس احد رواد مدرسة الطليعة الفرنسية (1918-1925) عند إخراجة فيلم (نابليون) ، فقد استخدم (لأول مره في السينما – الشاشة الثلاثية الضخمة . وهي تعد محاولة مبكرة للسينما اسكوب (الفرجاني، محمد علي، 1978 ص137) ونفس الشيء بالنسبة للون في الفيلم . فقد شهد تاريخ السينما محاولات عديدة منذ المراحل الأولى لهذا الفن في إضافة الألوان إلى الصورة ، حيث شهدت الأفلام الفرنسية محاولات إضافة الألوان باليد فقد استخدم عمليه الألوان في أشرطة إذا كان الأشرطة تلون باليد على النسخ الايجابية نفسها . وقد عمد ملييه إلى تلوين المناظر و الأثاث و الإكسسوار التي يقوم بتصويرها باللون الرمادي

(الفرجاني، محمد علي المصدر السابق ص37) ثم ظهرت في انكلترا (طريقة جديدة سنة 1908 عرفت باسم "سينما كولر" وقد استخدمت في تصوير احتفالات التتويج في سنة 1910) (نايت، ارثر، قصة السينما في العالم 1967 ص129) ولم تمض فترة طويلة حتى ظهرت اختراعات عديدة أخرى في انكلترا و فرنسا و ألمانيا و الولايات المتحدة . إلا أن هذه المحاولات الأولى قد بدأت بإضافة لون واحد للتعبير . فقد استخدم اللون الأزرق تعبيراً عن الليل و استخدم اللون الأحمر للحريق و الأخضر للحدائق و الغابات إلى أن تطورت تقنيات التصوير و ابتكرت طرق عديدة بتسجيل الألوان بشكل يقارب الواقع بنسبة عالية .

إلا أن اللون في بدايته لم يشكل حقيقة إلى فن الفيلم على المستوى التعبيري . حيث لم تستطيع المحاولات الأولى في محاكاة الألوان بواقعيته مقتنعه . كما أن الأهداف التي حددت الألوان في الفيلم لا تتعدى هدفين أساسيين . هما الواقعية أي اقتراب الفيلم من الواقع بما يتضمنه من الألوان و إضافة صبغة الطبيعة على عالم الفيلم والثاني هو الجمالية وبشكل خاص المناظر الطبيعية و الأزياء و بعض الأماكن التي تضي عليها الألوان البهجة و المتعة .

ونتيجة لعدم نضوج المحاولات الأولى في ضبط الألوان . لم يستقبل الفيلم الملون من قبل المشاهدين و المهتمين بالسينما بحماس شديد . إذ لم تشكل الألوان في الفيلم سواء إضافة الألوان إلى اللون الأبيض و الأسود .

(فالمفروض إنها كانت تقرب الفيلم من الواقعية . ولكنها جعلته في المقدمة بعيدا جدا عن الواقعية) (نايت، ارثر، المصدر السابق ص129).

حيث كانت الأفلام باللون الأبيض و الأسود و الرمادي قد بلغت درجة عالية من الإتقان في خلق تدرج لوني ما بين الأبيض و الأسود في التعبير عن الواقع و قد عبر عن ذلك ايزنشتاين في فيلم المدرعة بوتوميكين بقوله وقد وصلنا باستخدام اللون الرمادي في الفيلم إلى آخر منتهى من الناحيتين ، فقد وصلنا به إلى اللون

الأسود المتمثل في ستر الضباط السوداء . وفي اللقطات السوداء التي تصور ليلة القلق وصلنا به إلى اللون الأبيض متمثلاً في القماش المشمع الأبيض في مشهد إطلاق النار (إيزنشتاين سيرجي، مذكرات مخرج سينمائي 1963 ص 195)

و الملاحظ من قراءة التاريخ أن دخول الألوان بشكلها المكتمل إلى الفيلم قد مره بمراحل عديدة من التطورات التقنية كما استخدمت طرق ووسائل عديدة أيضا لإضافة الألوان إلى الفيلم .

حيث استمرت هذه المحاولات حتى فترة الأربعينات من القرن الماضي ، عندما انتشرت الأفلام الملونة ولكنها بقيت تعاني من مشاكل في دقة الألوان مقارنة مع الواقع . " ولم يكتمل حل هذه المشاكل حتى حلول فترة الستينات بالمقارنة مع إدراك العين الإنسانية الدقيقة للون ورغم الدقة الظاهرة لأكثر الطرق اللونية المعاصرة . فإن اللون السينمائي لا يزال أمراً مقاربا بصورة بدائية نسبيا " (جانيتي ،لويدي فهم السينما 1981 ص 45).

ويمكن تقسيم مراحل التجريب للألوان في الفيلم إلى مرحلتين أساسيتين :

المرحلة الأولى : (وتشمل هذه المرحلة كل المحاولات التي بدأت بتلوين الأفلام الأبيض و الأسود المعدة للعرض السينمائي ، باليد كادر بكادر كما شملت هذه المرحلة طريقه أخرى وهي غمر الفيلم الموجب الأبيض و الأسود في محلول ذو صبغه كيميائية حيث يتم اكتساب الجلاتين لون معين . مثل اللون الأزرق او بلون الأحمر، وأول فيلم أنتج على الشاشة عام 1894 ، أعده افرانسييس جنكيز (قلج ، سعد عبد الرحمن - جماليات اللون في السينما 1975 ص 21).

أما المرحلة الثانية : وتمثل في هذه المرحلة مجموعة التجارب التي أجريت على مادة الفيلم لتسجيل الألوان . كما شملت مجموعة الطرق العلمية المستخدمة للوصول إلى نقاوة عالية في الفيلم وهناك محاولات عديدة في هذا المجال .

لذا سيقصر الباحث على ذكر أهم الطرق الحديثة المستخدمة في نقل الألوان على الشاشة والتي بدأت بدخول الفيلم الملون المتكامل المتعدد الطبقات إلى صناعة السينما . ومن أهم الأنظمة في هذا المجال هي :

- 1- نظام الاستيمان كولور الولايات المتحدة
- 2- وانسكو كولور الولايات المتحدة
- 3- نظام الاكفا كولور ألمانيا
- 4- نظام الجيفا كولور ألمانيا
- 5- نظام الفيراتيا كولور ألمانيا
- 6- نظام الفيوجي كولور اليابان " (عبدالرحمن-المصدر السابق ص25)

وبعد اكتمال محاكاة الفيلم للألوان بالشكل الذي نراه اليوم ، فقد اتسعت وظيفته في بنية الفيلم . فلم يقتصر على تحقيق الواقعية في العرض و إضفاء الجمالية بل أصبح اللون من العناصر التعبيرية في الكثير من الإضافات الدرامية و السيكلوجية للشخصيات و المكان و الزمان ... إلخ ...

ثانياً: فيزياء الضوء و اللون

مفهوم اللون:

يقصد علماء الطبيعة بكلمة اللون انها ظاهرة فيزيائية ناتجة عن تحليل الضوء ويستعملها الفنانون التشكيليون والمشتغلون بالصباغة وعمال المطابع كلمة الوان ويقصد بيها المواد الصابغة التي يستعملونها لإنتاج التلوين، ان اللون بمعنى الكلمة هو ذلك التأثير الفسيولوجي الخاص بوظائف اعضاء الجسم الناتج علي شبكية العين سواء كان ناتجا عن المادة الصباغية الملونة او عن الضوء الملون، فاللون اذا هو احساس وليس له اي وجود خارج الجهاز العصبي للكائنات الحية.

صفة اللون:

هو الصفة التي تميز اي لون ونتعرف علي مسماه ومظهره بالنسبة لغيره، فنقول هذا لون بنفسجي ، وهذا لون احمر ، وهذا لون ازرق ... إلخ فإذا قلنا هذه الليمونة لونها اصفر اي ان اللون الاصفر هو مدلول لونها وقد يمكننا تغيير مدلول اي لون بمزجه بلون اخر واذا مزجنا مثلاً مادة لونية حمراء بأخري صفراء كان تركيب اللون الناتج برتقالياً وهذا يعني تغيير في مدلول اللون او مظهره.

حدة اللون:

إذا قلنا ان هذا اللون فاتح او غامق دل ذلك علي درجة اللون اي مقدار قربه من الابيض او الاسود ومن احد هذه العناصر اللونية المكونة له فإذا كان اللون قريبا يبدو للعين واضحا وجليا اما اذا كان بعيدا عنه فإنه يبدو باهتا متداخلا مع لون اخر واللون في كامل قوته الطبيعية يطلق عليه لون نقي وطبيعي، ولكي تدرك الألوان و تميز ما بينها . لابد من وجود الضوء . فالضوء هو الوسيط بين عين الإنسان و اللون و عملية الإحساس بالألوان من الناحية الفيزيائية تتمثل في انعكاس الضوء الساقط على الأجسام إلى العين ، ومن ثم إلى الدماغ ليفسرها و تتم العملية الكهرومغناطيسية بأقل من 1/ 1000 من الثانية .

وعملية التحسس اللوني وبشكل خاص في مجال الفنون يعتمد بالدرجة الأساسية على قدرة عين الفنان في مجال التحسس . حيث أن جميع الألوان تنعكس من الأجسام إلى العين بدرجات ضوئية متفاوتة التردد.

"ولكل لون طول موجي معين وكالاتي :

| | | |
|-------------|-----------|-------------------|
| 1- البنفسجي | طول موجته | 400 |
| 2- الأزرق | طول موجته | 500 |
| 3- الأخضر | طول موجته | 550 |
| 4- اصفر | طول موجته | 600 |
| 5- الأحمر | طول موجته | 650-700" (10) قلج |

سعد عبدالرحمن-نفس المصدر السابق ص(29)

ومن الناحية الفيزيائية فان هنالك عوامل كثيرة تؤثر على خواص اللون و درجه التحسس به ومنها :

طول الموجه الضوئية : أن التفاوت في الطول الموجه للون ينعكس على الرؤية و التحسس باللون . فكلما كان الطول الموجه اكبر يمكن التحسس باللون من مسافة ابعد لذا نجد ان اللون الأحمر الذي يمتد طوله الموجه من 650-700 وهو أطول الألوان تردد موجي . لذلك يستخدم في الإشارات المرورية كما يوضع على أسطح البنايات العالية

عامل الانعكاس : جميع أسطح الأجسام تعكس الضوء بدرجة ما ، فكلما كان سطح الجسم فاتح أو ذو لمعة يعكس اللون بدرجة اكبر من الأجسام ذات الأسطح الغامقة أو القاتمة و ذات الأسطح المتموجة

-الامتصاص والترشيح: تختلف الأجسام من حيث السمك والشفافية . فالأجسام السمكية وذات الألوان الداكنة تمتص كمية كبيرة من الضوء كما تسمح بترشيح قليل من الضوء أو امتصاصه . والعكس يحدث مع الأجسام ذات الشفافية والناصعة فإن امتصاصها للضوء قليل وتسمح بترشيح كمية كبيرة من الضوء الساقط عليها(11)(اسماعيل، مناف شاكر-تأثيرات التقنية والبيئية علي اللون في الفيلم السينمائي 2001 ص26).

طرق اكتساب الأجسام لألوانها:

هناك عدة طرق تكتسب فيها الأجسام ألوانها . وهذه الطرق تؤثر بشكل كبير على عملية التصوير الملون . ومن أهم هذه الطرق هي :

1-الامتصاص التفاضلي :تختلف الأجسام في امتصاصها في الأضواء ذات أطوال الموجات المختلفة ، ألون الأخضر مثلاً يمتص من الضوء الأبيض جميع الأشعة عدا اللون الأخضر .

2-الانعكاس التفاضلي: تحدث هذه الطريقة في حالة الأجسام المصقولة واللامعة . مثل المعادن والمرابا . حيث يكون الشعاع المنعكس من هذه الأجسام منازراً للأشعة الساقطة عليها .

3-الاستطارة: تختلف الاستطارة للألوان باختلاف طول الموجة . فكلما كان طول الموجة أكبر . كانت الاستطارة أكثر فنجد أن لون السماء زرقاء في الأيام الصحو لأن المركبة الزرقاء تسيطر في جو الأرض بينما المركبة الحمراء تنفذ إلى الأرض.

4-التداخل:وهو على نوعين :

أ-تداخل هدام . ويحدث نتيجة تداخل اللون المنعكس من الأجسام الشفافة .

ب-تداخل بناء . ويحدث نتيجة سقوط الضوء على الجسم سميك . حيث يقلل التداخل الهدا وتقوى الموجات مكونة ألوان مختلفة .

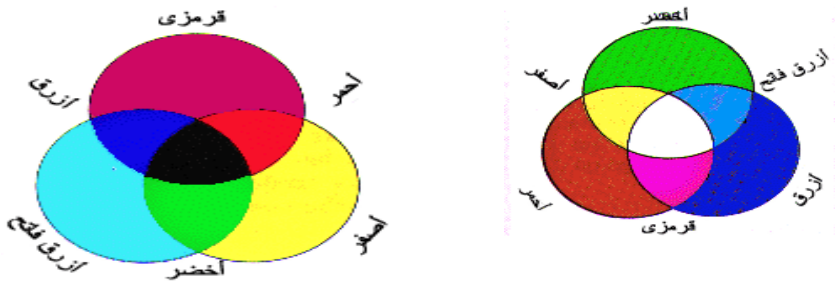
5-التفلور : وهي ظاهرة انبعاث ضوئي من بعض المواد . مثل سقوط الأشعة فوق البنفسجية.

6:التفرق: يحدث نتيجة وجود فرق في قدرة وسط شفاف عن ثني الضوء ذو أطوال الموجات المختلفة مثل قوس قزح (عبد الرحمن 1971 السينما الملونة ص26) .

تقسيم الألوان:

تقسم الألوان الأساسية إلى ثلاث ألوان هي الأخضر والأحمر والأزرق ، وعملية خلطها تنتج ألوان أخرى ، وتعرف عملية تكوين لون آخر ، بالجمع الطرحي أو الجمع الإضافي ، حيث "أن التأثير الناتج عن الجمع بين الأصواء تأثيراً إضافياً يؤدي في النهاية إلى إنقاز الضوء الأبيض بينما التأثير الناتج عن الجمع بين الصبغات تأثيراً يؤدي في النهاية على انعكاس الأسود (هوبلر ،اسس صناعة السينما 1972 ص170-171)".

الشكل رقم (1)



مخطط للأشعة الضوئية الأساسية والثانوية

كما أن هناك تقسيم للألوان اشتقت من تسميتها من منطلق الطبيعة تتمثل في:

1-الألوان الحارة: وتشمل اللون الأحمر والبرتقالي والأصفر والكرومي نسبة إلى الشمس والبراكين والنار والشفق كونها مظاهر طبيعية حارة .

2-الألوان الباردة : وتشمل كل من الأخضر والأزرق والبنفسجي وتدرجها اللوني نسبة غلى مظاهر الطبيعة كالماء والسماء والثلج والحقول (عبو عناصر الفن 1982 ص117)

هذه الألوان الحارة والباردة لها دور بارز في ترتيب مواقع الكتل ضمن التشكيل ، حيث أن (الألوان الدافئة تعطي التأثير بالقرب وتعرف بالألوان الأمامية أو القريبة وبالعكس تعطي الألوان الباردة التأثير بتباعدها) (حيدر التخطيط والالوان 1964ص8).

نظرية رؤية العين للألوان:

هناك عدد من النظريات التي تتعلق بالجانب الفسيولوجي للعين في إدراكها للألوان في الطبيعة.ومن أهمها:

1- نظرية نيوتن:

أن انحراف الضوء عن مسار مروره عبر منشور زجاجي تحليل الضوء إلى ألوان الطيف الشمسي المتمثلة بالأحمر ، والبرتقالي ، الأصفر ، الأخضر ، الأزرق ، النيلي، البنفسجي، وأن العين البشرية تمتلك مستقبلات عديدة يستجيب كل واحد من هذه المستقبلات إلى معامل معينة من الانكسار الضوئي (عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره ص34)

2- نظرية هلمهولتز: وتقوم هذه النظرية على وجود ثلاث أنواع من المستقبلات في العين يحس كل منهما إحساسا بمنطقة في الترددات الضوئية . أي مستقبل اللون الأحمر ، أما مخاريط اللون الأخضر والأزرق ، تبقى خاملة (عبدالرحمن-المصدر السابق ص35)

3- نظرية لافرانكلين:

تؤكد هذه النظرية وجود نمو تطوري للحساسية اللونية . أو تصبح الحساسية للون الأبيض متميزة إلى رؤية الأصفر - الأزرق . والأصفر بدوره يميز رؤية الأحمر والأخضر .

واساس هذا الإحساس اللوني هو ذروة لونية شبكية يستثير تملها الأعصاب بصورة انتقائية . وجاء بعد ذلك تجارب أخرى إضافة حقائق أخرى مثل تجربة ستايلز ورشتن عام 1916 كذلك تجارب دي قاليوس وجاكوب عام 1968 (شاكر-مصدر سبق ذكره ص14-15)

ثالثا: تعبيرية اللون:

إن الإنسان في علاقته بالمرئيات وطريقة أبصارها فإنما يخضعها لوعيه وإدراكه ولقد تقدم الكثير من المنظرين لتطويع هذه العلاقة ولكن علماء النفس (الجشثاليون) قدموا واحدة من أهم النظريات في تفسير هذه العلاقة فالجشثاليون "يرون أن العالم والصور يفرضان بنياتهم على الذات الناضرة ، ومن هنا تقليلهم من

أهمية الثقافة والانتباه في الوظيفة الإدراكية الحسية ، وقولهم بأهمية التجربة المباشرة " (الماكري، محمد-الشكل والخطاب 1991ص19)

ومن المهم أن نشير إلى أن نظرية الجشالت و منظورها يؤكدان على أن الوعي و الحس و التجربة عوامل تسهم مباشرة في تقبل ما يطرح على بصرنا ، ومن ثمة أسباب الدلالة على ما نراه ، أو اكتشاف دلالة ، وبما أن الفلم السينمائي كفن هو خطاب دلالي في جوهره فان اللون يحتل أهميه كبيره في الفيلم السينمائي بما يوازي عناصر التعبير الأخرى ، فاللون أضاف إلى قيمته الشكلية فهو يتدخل في كل عناصر التشكيل كالخط و الكتلة و الفضاء و كلها ألوان .

أن التدرج اللوني هو احد الخصائص الأساسية للون وهو يخدمنا في خلق الظل و الضوء مما يؤثر بالتالي على الإيحاء بالشكل وأبعاده الثلاثة كما إن درجات اللون و توازنه عامل مهم في تحديد قيمة كل كتله إضافة الي تحديد صفاتها، كما يشكل اللون كتله معلومة تتحسسها العين و تؤثر عليها وبالتالي تغطي عليها معنى وقد يكون للون دور هادف في خلق انفعال أو عاطفة معينه أو إبراز قيمة رمزية أو إيحاء معين .

لذا على المخرج و المصور أن يكونا ملمين تماما في عملية تناسق الألوان وطبيعة استخدامها بما يتوافق مع طبيعة الموضوع ، فاللون من الناحية السايكولوجية حسب رأي جانيتي "عنصر لا واعيا في الفيلم فهو قوي العاطفة في مفعوله ، وهو معبر وخالق لأجواء أكثر منه عنصرا ذكيا واعيا " (20) (جانيتي لوي دي-مصدر سبق ذكره 1981ص48)

وارتبطت الألوان ومنذ زمن بعيد بدلالات ومعاني سواء في عالم الفيلم أو الواقع وأصبحت الي هذه الدلالات الرمزية معاني تكاد تكون متفق عليها بين الكثير من شعوب العالم .."فالألوان الباردة عموما الأزرق، الأخضر ، البنفسجي تميل إلى الإيحاء بالسكينة و الاستعلاء والهدوء ، والألوان الباردة تميل إلى التراجع في الصورة . الألوان الحارة الأحمر ، الأصفر ، البرتقالي توحى بالعدوان و العنف و التحفيز و هي تميل إلى الأمام في الصورة (جانيتي - المصدر السابق ص49)

وفي نفس الوقت هنالك دلالات للون ترتبط بمجتمع دون آخر ، فمثلا نجد اللون الأسود رمز للحزن في المجتمع الشرقي ، بينما هو دليل فرح او وقار في مجتمع آخر ، واللون يرتبط بعناصر التعبير في علاقات تشكل مجتمع المعنى و بصور مختلفة مثل ارتباط اللون بالخط او بالمكان او بالشخصية .. الخ .

"قال وان الديكور و الأزياء و الخصائص المميزة يمكن اختيارها كلها من اجل تصوير جيد ، ولتحدد ضمن تكوين لوني مؤثر " (استيفنسون ،راوف،جان دوبري-السينما فناً 1993ص205) لذا فان الفهم الواعي لطبيعة تعامل الألوان كفيل بحل إشكالات استخدام الألوان داخل الكادر السينمائي كما يتيح للمخرج فرص استخدام اللون في حلوله الفنية للتعبير عن عاطفه او معنى معين ، والشواهد في التوظيف التعبيرية للون في السينما عديدة ، وقبل التطرق لهذه الوظائف لابد من التطرق للأساليب المستخدمة للون في الفنون المرئية والتي يحددها هيربرت ريد في :

1- الأسلوب الرمزي للون : وهو أشبه باللغة الرمزية التي تحمل أكثر من

معناها بمعنى إن الأخضر صار رمز لكل ما يعنيه اللون الأخضر .

2-الأسلوب التناغمي : هو الذي يكون استخدامه داخل الكادر اعتماداً على علاقات

بما يجاوره من عناصر التكوين الأخرى كالضوء والظل .

3-الأسلوب النقي : "وهو عندما يستخدم اللون لأجل اللون نفسه ، وليس من أجل أن

يكون اللون منسجم مع الشكل العام للتكوين ، وإنما ما يرمز إليه هذا اللون فعلاً

".(23)(ريد ،هيربرت-حاضر الفن 1983ص71-74).

إذا الاستخدام الرمزي للون هو استخدام الألوان كما هي أوراق الأشجار باللون الأخضر ، والسماء باللون الأزرق ، بمعنى نرسم للواقع بالواقع نفسه ، بينما الاستخدام التناغمي هو أن يبغى صانع العمل الجانب الجمالي فقط ، في حين أن الاستخدام النقي للون هو ما يراد منه توظيف لون معين لخدمة هدف محدد ، كإظهار الجانب النفسي ، كما في(فيلمالجدار) حيث المشهد الافتتاحي للبطل وهو نزيل أحد المصحات العقلية ، حيث وظف اللون الأزرق المائل للخضرة للتدليل على الطبيعة، حيث أن هذا اللون شائع في المستشفيات وخاصة العقلية

الاستخدامات التعبيرية للون في الفيلم :

ترتبط تعبيرية اللون في الفيلم بمفاهيم وأفكار مسبقة مغروسة في ذهن الإنسان وقراءة دلالات اللون في الفيلم تمثل " في الواقع استجابة لمعانٍ متعددة من قبل تتعلق باللون . أو هي بالأحرى استجابة مقررة من قبل "(24) (قلج ، سعد عبد الرحمن-مصدر سبق ذكره 1975ص145).

ومن خلال استقراء الإطار النظري أستخلص الباحث عدد من الوظائف للون في الفيلم السينمائي واعتمدها كمؤشرات لتحليل العينة وتتمثل هذه المؤشرات في الآتي:
اولا: يوظف اللون كدلالة رمزية داخل الفيلم.

نجد أن التوظيف الدلالي للألوان يرتبط بعلاقة متينة مع المفهوم الاجتماعي المتعارف عليه للون وليس ما يتركه اللون ذاته من تأثير حسي على الإنسان ، فنجد الرداء الأبيض للمسلمين جميعاً في فيلم (الرسالة) تعبيراً عن النقاء والتطهير الروحي من الجاهلية وفي فيلم (أوديب ملكاً) نشاهد اوديب في الملابس البيضاء والعرافين في الملابس السوداء الداكنة ، تمثيلاً للتباين والتناقض الفكري بينهما يتجسد من خلال اللون الأبيض والأسود ، كذلك يأتي اللون الأحمر في الفيلم العربي (ليلة القبض على فاطمة) للتعبير عن الخطر والعنف الذي تتعرض اليه فاطمة.

ثانيا: يوظف اللون لخلق الإحساس بالعمق الفراغي في التكوين.

"وعن ارتباط اللون بالجانب السيكولوجي للشخصية نجد في فيلم (ماري) مشاهد تكرر اللون الأحمر تعبيراً عن دواخل هذه الشخصية وما تعانيه من قلق وخوف في حين نجد اللون الأحمر في فيلم (همسات وصرخات) يوحي بالعاطفة والعنف والنضج ، والأبيض يرمز للبراءة والطفولة، أما فيلم (عاطفة أنا) يتناول موضوع العقم إزاء العاطفة أو العزلة بإزاء الالتزام الشخصي للآخرين، هذا الاستقطاب في المضامين يرمز له باللون الأبيض إزاء الأحمر وخلال الفيلم يستخدم الثلج والجدران الجرداء للإيحاء بعالم الأناثية والعزلة الذاتية "(25) (جانيتي لوي دي-مصدر سبق ذكره ص49)

ثالثاً: يوظف اللون للتعبير عن اختلاف الزمن.

وعن تعبير اللون كفاصل زمني نشاهد في فيلم (باريس والآخرين)"التدرج في نصاعة اللون جاء ليوضح لنا الفترات الزمنية التي تمر فيها أحداث الفيلم وأن لكل حدث لون معين ،

فزامن السلام في الفيلم لون الحياة العامة الفاتحة ، وعندما تحل الحرب يتغير اللون بصورة عامة فتصبح الألوان غامقة متدرجة نحو الأسود" (26) (يوسف، هيثم الياس-الرؤية الفنية والرؤية الفلمية 1996ص95).

وفي فيلم (إسكندرية ليه) تعبر المشاهد الأرشيفية في الأبيض والأسود في أحداث الفيلم الملون عن الزمن الماضي وتأكيد واقعية حقيقة الأحداث

رابعا:- يستخدم اللون للمتعة الجمالية وخلق الأجواء.

في مشاهد الحرب يخلق لنا صانع الفيلم أجواء تشعنا من شدة بشاعتها بحس جمالي من خلال امتزاج الألوان القهوائية مع ألوان النار البرتقالية المخلوطة بالأسود بطريقة نثير فيها رهبة الحرب وبشاعتها خاصة مشهد الحرب الذي يلي مشهد الحديقة الآمن.

الذكريات المؤلمة ينزل إلى أعماق الحوض ذو المياه الزرقاء فيفتح عينيه ويضم ساقيه ليتمثل بشكل السيد المسيح عندما يصلب ، تتحول المياه إلى اللون الأحمر وتمتزج الصورة مع ألوان صورته الذي يحتوي على صور بالون الأبيض والأسود من الماضي المؤلم ، في اللقطة التي تليها يظهر هو في حوض السباحة الأحمر وما يزال مصلوباً .

خامسا:- يوظف اللون للتعبير عن عاطفة معينة.

البطل يجلب الغانية لشعوره بأنه بحاجة إليها ويطغي اللون الوردي لخلق أجواء فرحة في اللقطة التي تليها البطل بلقطة متوسطة جانبية لوجهه يرتدي قميص بلون أزرق رمادي والخلفية بالون الأسود مما يوضح لنا مزاجه السيء ورغبته بتحطيم كل شيء ، تظهر الغانية بلقطة كبيرة جانبية لوجهها ، والكادر كله بالون الأسود مما يكشف عما في داخلها من عدم تحقيق رغبتها في إغراء البطل .

سادسا:- محاكاة الطبيعة وإضفاء واقعية على الفيلم.

جاء اللون الأخضر الحقيقي ليعبث الهدوء والسكينة في النفس بعد مشاهدة الألوان المتعبة مثل اللون الأحمر ، البرتقالي ، القهوائي ليصل المشاهد إلى لحظة تأمل بعد التعب الذي أصابه نتيجة رؤيته لسلسلة من اللقطات الكثيرة المغلقة .

في مشهد المنزل دخل الحديقة وهو المشهد الوحيد في الفيلم ، حيث تظهر لنا أم البطل في الحديقة الكبيرة الخضراء وبجانبها طاولة صغيرة عليها أواني الشاي بطريقة منسقة مع الكعك

وبألوان جميلة برفقة تتسجم مع الألوان فستانها المرصع بالورود الزاهية ، تستعرضها الكاميرا وتلف من خلالها لترينا عربة بيضاء صغيرة تحتوي على سقفة بعجلات كبيرة أنيقة تدل على ثراء ، وكل هذا المشهد للحظات قصيرة لنعود فيما بعد إلى ما كنا عليه .

وفي ختام تحليل العينة يبدو جلياً لمشاهد الفيلم الجهد الكبير الذي بذله صانعو الفيلم في تقديم منجزاً بصرياً مميز يأخذ في الحسبان تعبيرية اللون في تأكيد الدرامي النهائية للفيلم في بناء شخصية البطل عبر محاور ثلاث واضحة وهي :

1-التحليل النفسي كما هو عند مدرسة فرويد .

2-تيار الوعي والتداعيات كما هو عند روائي الحداثة مثل مارسيل بروست، جيمس جويس ، وليم فوكنر .

3-الاتجاهات الفنية المعاصرة مثل السريالية والتجريدية والتكعيبية

وأخيراً يمكن القول أن الفيلم الملون شأنه شأن الفيلم الأسود والأبيض يحتوي على إمكانيات كبيرة للتعبير . ذلك أن وعي الإنسان وخبرته تجعله يرى على الشاشة مدلولات ومفاهيم أكثر مما يحدده الإطار الفيلمي من رؤيا بصرية

لذا فإن اللون اذا ما استخدم استخداماً خلاقاً فإنه سيضع لدى صانع الفيلم إمكانيات هائلة للتعبير .

الاستنتاجات

1- لم يكن اللون مجرد إضافة إلى عالم الفيلم ولم تقتصر وظيفته على محاكاة الواقع بل يشكل اللون عنصر تعبيرياً يتضمن معاني ودلالات فكرية ودرامية في العمل الفني .

2- يعتمد توظيف اللون كقيمة تعبيرية في الفيلم ، على رؤية المخرج ، كما يخضع إلى تخطيط مسبق في التوظيف.

3- الدراسة والدراسة الكاملة للألوان من قبل المخرج والمصور ضرورة لا بد منها للإحساس بالتأثير العاطفي للون والقدرة على توظيف ذلك الإحساس بالشكل العلمي والجمالي بالعمل.

المصادر

- 1- الفرجاني ، محمد علي ، قصة الخيال التسجيلي في نصف القرن ، ليبيا-تونس، الدار العربية للكتاب ، 1978.
 - 2- ايزنشتاين ، سيرجي ، مذكرات مخرج سينمائي ، ترجمة أنور المصري ، مصر المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر، 1963.
 - 3- جانييتي ، لوي ، دي ، فهم السينما ، ترجمة جعفر علي ، بغداد : دار الرشيد للطباعة ، 1981.
 - 4- سادول ، جورج ، تاريخ السينما في العالم ، ترجمة ابراهيم الكيلاني ، فايز كم نقش ، بيروت : منشورات عويدات ، 1968.
 - 5- ستيفنسون ، رالف وجان دوبري ، السينما فناً ، ترجمة خالد حداد ، دمشق : وزارة الثقافة ، المؤسسة العامة للسينما ، 1993.
 - 6- نايت ، آرثر ، قصة السينما في العالم ، ترجمة سعد الدين توفيق، القاهرة : دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967.
 - 7- عبو ، فرج ، علم عناصر الفن ، الجزء الثاني ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، كلية الفنون الجميلة ، 1982.
 - 8- هوبلر ، بيرلي ج ، اسس صناعة السينما ، دليل التكنولوجيا السينمائية ، ترجمة سعد عبد الرحمن قلج ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1972.
 - 9- حيدر ، كاظم ، التخطيط والألوان ، بغداد ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، 1964.
 - 10- الماكري ، محمد ، الشكل والخطاب ، بيروت ، 1991.
 - 11- قلج، سعد عبد الرحمن ، جماليات اللون في السينما ، مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1975.
 - 12- قلج، سعد عبد الرحمن ، السينما الملونة ، مصر : الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية ، 1971.
 - 13- ريد، هربرت ، حاضر الفن ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، 1983.
- رسائل الماجستير
- 1- اسماعيل، مناف شاكر ، تأثيرات التقنية والبيئة على اللون في الفيلم السينمائي ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، بغداد ، كلية الفنون الجميلة ، 2001.

2- الدبوني ، فادية فاروق، دلالات المكان في تعميق الجو النفسي للشخصية في الفيلم السينمائي، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، بغداد ، كلية الفنون الجميلة ، 2001.

يوسف ، هيثم الياس ، الرؤية الفنية والريا الفلمية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الفنون الجميلة ، بغداد ، 1996.



دور الأسرة في تكوين شخصية الأبناء : قراءة تحليلية

أ. سالمة إبراهيم بن عمران

كلية الآداب / جامعة طرابلس

Role of the family in the formation of the personality of children
Salma Ibrahim ben omran
Faculty For Arts, Tripoli University

الملخص

تعد الأسرة أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية ، وعن طريقها يكتسب الأبناء قيم ومعتقدات وعادات المجتمع ، فهي المسؤولة على تشكيل أنماط سلوكهم وبناء شخصيتهم من خلال اتباع الأساليب التربوية الصحيحة ، وقد تخفق الأسرة في هذه المهمة لسبب من الأسباب وتستخدم أساليب خاطئة قد تترك عواقب سلبية مدمرة لشخصية الأبناء وسلامتهم وصحتهم النفسية . لذلك فقد تم في هذه الورقة البحثية إلقاء الضوء على أهمية دور الأسرة في تشكيل وبناء وتقويم شخصية الأبناء لما لهذا الدور من أهمية في صياغة جيل لديه من القيم والطباع والسلوكيات ما يجعل منه جيلاً فعالاً ومؤثراً بشكل إيجابي على مستوى الأسرة والمجتمع ككل في محاولة لإثراء الإطار النظري في مجال علم النفس الاجتماعي بصفة خاصة وعلم الاجتماع بصفة عامة وتحديد في مجال الأسرة والطفولة . فالأسرة من خلال مركزها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وأساليب التنشئة التي يتبعها الوالدين في تربية الأبناء ونمط معيشتها وبنائها والعلاقات السائدة بين أفرادها تؤثر إيجاباً أو سلباً في تكوين شخصية الأبناء ، وهي تعمل على تكامل شخصيتهم وسلامتهم من أجل مساعدتهم على التكيف السليم مع الوسط الاجتماعي الذي يعيشون فيه .

لنصل من كل ذلك إلى حقيقة مفادها أنه إذا كانت حياة الوالدين الزوجية والأسرية تتسم بالتوافق الإيجابي القائم على الحب والألفة والتفاهم ، فإن ذلك سينعكس إيجاباً على العملية التربوية تجاه الأبناء وعلى تكيفهم ، على عكس ذلك عندما يسود الحياة الأسرية التوتر الانفعالي الذي يعكس صفو العلاقات الأسرية فإن ذلك يؤثر على أدوار الوالدين التربوية أثناء عملية التنشئة التي تنعكس بدورها على بناء شخصية وسلوكيات الأبناء .

Abstract

The family is the most important institution of social upbringing, through which children acquire the values, beliefs and customs of society. They are responsible for shaping their patterns of behavior and building their personality through correct educational methods. The family may fail in this task for one reason and use the wrong methods that may have devastating negative consequences for the child's personality Safety and mental health.

Therefore, this paper highlights the importance of the role of the family in the formation, construction and evaluation of the children's personality. This role plays a vital role in shaping a generation of values, attitudes and behaviors that makes it an effective and positive generation at the level of the family and society as a whole. In the field of social psychology in particular and sociology in general and specifically in the field of family and childhood.

The family, through its social, economic and cultural center, and the parenting methods followed by parents in raising children, their way of life, their structure, and the prevailing relationships among their members, affect positively or negatively the formation of the personality of the children. They work to integrate their personality and integrity in order to help them to adapt properly to the social milieu in which they live. Let us draw from all this to the fact that if the lives of the matrimonial and familial parents are characterized by a positive consensus based on love, familiarity and understanding, this will positively reflect on the educational process towards the children and on their adaptation. On the contrary, when family life prevails in the emotional tension that disturbs family relations, This affects parents' pedagogical roles during the process of formation, which in turn is reflected in building the personality and behavior of children

مقدمة :

تقوم الأسرة بدور هام في الحياة الاجتماعية باعتبارها تعد أهم محطة من محطات التنشئة الاجتماعية ، ففيها يتلقى الطفل الدروس الأولى في العلاقات الاجتماعية والإنسانية بشكل عام ، الأمر الذي ينعكس على تكوين شخصية الأبناء وتشكيل وعيهم وإدراكهم لذاتهم ولبينتهم الاجتماعية ، بشكل يتيح لهم إقامة علاقات إيجابية تكفل لهم التواصل الاجتماعي مع الآخرين .

وإذا كانت التنشئة الأسرية عملية اجتماعية من حيث طبيعتها وأهدافها ومضمونها ، فإن أساليب التنشئة الأسرية تكتسب أهمية كبيرة في تربية الأبناء وفق منظومة القيم الاجتماعية بما تتضمنه من معايير وقوانين وعادات وتقاليد .

وعلى الرغم ، من أهمية الدور التربوي الذي تقوم به الأسرة ، إلا أننا نجد الكثير من الوالدين لا يهتمون إلا بمتطلبات وضروريات الحياة اليومية للأبناء والمتمثلة في : المأكل والملبس والصحة وغيرها على حساب الاهتمام بالجوانب النفسية والاجتماعية التي تؤهل الطفل لحياته المستقبلية .

وبذلك ، فإن للوالدين في إطار التنشئة الأسرية دور بارز في تشكيل الشخصية المتزنة للأبناء ، كما يقومان بعملية التطبيع الاجتماعي لهم ، لما لها من أهمية بالغة على سلوك

الأبناء وما ينتج عن هذا السلوك من أدوار ومواقف تنعكس آثارها على الأسرة والأبناء على وجه الخصوص ، وعلى المجتمع على وجه العموم سواء بالسلب أو الإيجاب وذلك تبعاً لأساليب التنشئة الأسرية التي تلقاها الأبناء خلال مراحل حياتهم ، والتي تسهم في رسم ملامح شخصيتهم الذاتية والاجتماعية في إطار المحيط الذي يعيشون فيه ، الأمر الذي يُلقى بالمسؤولية الكبيرة على الوالدين .

أهمية الدراسة :

ولما كانت أهمية دور الأسرة في تكوين شخصية الأبناء من الموضوعات الأساسية التي تعرض لها علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي بالبحث والدراسة ، حيث تمثل الشخصية الوحدة الأكثر تعقيداً وتداخلًا في البناء الإنساني باعتبارها ، أي الشخصية نتاج إشباع حاجات بيولوجية ونفسية فطرية ومكتسبة خاضعة لصيرورة التنشئة الاجتماعية في كل مراحلها ، وتستطيع الأسرة أن تؤثر في تشكيلها وتكوينها .

لذلك ستعمل هذه الورقة البحثية على إلقاء الضوء على أهمية دور الأسرة في تشكيل وبناء وتكوين شخصية الأبناء لما لهذا الدور من أهمية في صياغة جيل لديه من القيم والطباع والسلوكيات ما يجعل منه جيلاً فعالاً ومؤثراً بشكل إيجابي على مستوى الأسرة والمجتمع ككل في محاولة لإثراء الإطار النظري في مجال علم النفس الاجتماعي بصفة خاصة وعلم الاجتماع بصفة عامة وتحديداً في مجال الأسرة والطفولة .

ومن جانب آخر ، تكمن أهمية هذه الورقة في تسليط الضوء على مستوى التأثيرات التي قد تتركها الأساليب التي يتبعها الآباء والأمهات في تربية أبنائهم ، الأمر الذي يفرض أهمية دراسة وبحث وضع مستقبل الأبناء على أسس منهجية وعلمية وتربوية دقيقة ، لذلك فإنه من الضرورة دراسة وبحث هذه الأدوار وبشكل يُساعد على تفادي الوالدين الأساليب غير المقبولة اجتماعياً والتي قد تعود بالضرر على الأسرة والمجتمع على السواء .

وعلاوة على ذلك ، فإن هذا الجهد البحثي يُتيح إمكانية الخروج ببعض المقترحات التي تُسهم وتُساعد على تطوير حلول تربوية تتناسب مع خصوصية المجتمع الليبي الثقافية والحضارية .

وتهدف هذه الورقة إجمالاً إلى تحقيق جملة من الأهداف المتمثلة في الآتي :

- 1- معرفة العوامل المؤثرة في البيئة الأسرية .
- 2- التعرف على دور العلاقات الأسرية في تكوين شخصية الأبناء .

3- التعرف على البيئة الأسرية وعلاقتها بتشكيل شخصية الأبناء .

مجمال القول ، واستناداً إلى ما سبق فإن هذه الورقة البحثية سوف تُحاول الإجابة على التساؤلات الرئيسية الثلاثة التالية :

1- ماهي العوامل المؤثرة في البيئة الأسرية وعلاقتها بتكوين شخصية الأبناء ؟

2- هل للعلاقات الأسرية تأثير في عملية تكوين شخصية الأبناء ؟

3- هل طبيعة البيئة الأسرية لها علاقة بتكوين شخصية الأبناء ؟

أولاً : المفاهيم الرئيسية :

1- مفهوم الأسرة :

تعتبر الأسرة الوحدة الأساسية في التنظيم الاجتماعي ، ففيها تبدأ حياة الفرد ، وفيها يتطبع بعبادات وتقاليد المجتمع الذي يعيش فيه ، فضلاً عن ، المهمة الأساسية المتمثلة في التناسل وحفظ النوع ، والوظائف الاقتصادية والاجتماعية العديدة ، وبهذا فقد حظيت باهتمام كبير من قبل الباحثين في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي ، ولا سيما في السنوات الأخيرة مما يُعزز إجراء المزيد من الدراسات والبحوث في مجال الأسرة للنهوض بمستوى الحياة الأسرية ، والعمل على الحد من الآثار السلبية للمشكلات التي تُصيبها باعتبارها وحدة اجتماعية هامة .

وتُعرف الأسرة على أنها " الأداة الوحيدة التي تعمل على تنشئة وتشكيل الطفل إبان حياته الأولى بحسب الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع ، فهي تنقل إليه المعارف والاتجاهات والقيم السائدة في مجتمعه ، بعد أن تترجمها إلى أساليب التنشئة الاجتماعية " (الشيباني ، 1992 : 95) .

وتعرف أيضاً بأنها " جماعة اجتماعية أساسية ودائمة ، ونظام اجتماعي رئيس ، وهي ليست أساس وجود المجتمع فحسب ، بل مصدر الأخلاق ، والدعامة الأولى لضبط السلوك ، والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دورس الحياة الاجتماعية " (الخطيب وآخرون ، 2003 : 170) .

ونفهم من التعريفين السابقين أن الأسرة هي التي يُوكل لها مهمة تنشئة الطفل ففي سنواته الأولى تُصقل وتنبلور وتنمو شخصيته ، فالطفل يأخذ من الأسرة حاجاته الأساسية من حيث الحب والأمن والرعاية والحماية والقدرة التي يكتسبها من خلال معاشته ومخالطته وملازمته للوالدين والإخوة ، فالأسرة تصبغ أثارها في شخصية الطفل من الناحية النفسية والاجتماعية

والأخلاقية ، فالأطفال يكونون أولى علاقاتهم الإنسانية داخل الأسرة ويتفاعلون داخلها وفي إطارها الأساسي مع والديهم منذ ولادتهم ، الأمر الذي يجعل لهذا التفاعل تأثير كبير في تحديد اتجاهاتهم وتوافقهم النفسي والاجتماعي في حياتهم .

ونعني بالأسرة في هذه الورقة بأنها وحدة اجتماعية تتكون من الأب والأم والإخوة تربطهم روابط اجتماعية وشرعية وعلاقات متبادلة ويتقاسمون فيما بينهم الأدوار والمسؤوليات ، ولها دور وظيفي يتمثل في نقل قيم المجتمع لبلورة وتشكيل الشخصية الاجتماعية لأطفالها حتى يتمكنوا من التفاعل مع المحيط الذي يعيشون فيه .

2- مفهوم الشخصية :

يمر الطفل منذ الولادة وحتى الشيخوخة ، بعدة مراحل تكتمل فيها وتتضح شخصيته ، هذه المسارات الزمنية والعمرية هي التي تُشكل شخصيته من خلال مراحل التنشئة الاجتماعية ، ويعتبر موضوع الشخصية من أهم الموضوعات التي اهتم بها الباحثون في المجال السيكولوجي والاجتماعي وذلك من خلال ربطه بجملة من المتغيرات المحيطة بالفرد سواء كانت : متغيرات نفسية ، اجتماعية أو تربوية وذلك بهدف معرفة ردود أفعالها واستجاباتها وسلوكياتها واتجاهاتها ، ومن خلال ذلك سيتم مناقشة مفهوم الشخصية لدى كل من علماء النفس والاجتماع لما لهذا الموضوع من أهمية في أدبيات هذين العلمين الإنسانيين .

يُعرّف علماء النفس الشخصية على أساس جملة من المعايير والخصائص ، فيعرفها مورتون برنس على أنها "هي حاصل جميع الاستعدادات والميول والغرائز والدوافع والقوى البيولوجية الفطرية الموروثة ، وكذلك الصفات والاستعدادات والميول المكتسبة من الخبرة (الساعاتي ، 1983 : 117 - 120) .

وقد وصف باودن الشخصية بأنها " هي تلك الميول الثابتة عند الفرد التي تُنظم عملية التكيف بينه وبين بيئته " (عبيد ، 2008 : 81) .

ويُمكن القول أن معظم التعريفات المقدمة تتفق في اعتبار الشخصية تنظيم لمجموعة العناصر المكونة للجهاز النفسي ، وتعمل تلك العناصر بتناسق وانسجام ، ويظهر ذلك من خلال تلاؤم وتوافق الفرد مع ذاته وأسرته وكذلك مع بيئته الخارجية .

ومن خلال ما سبق ، فإن آراء الباحثين في علم النفس قد اختلفت في تعريفهم للشخصية ، فمنهم من يرى أن الشخصية مجموعة من الاستعدادات والقدرات والميول تترجم من خلال

سلوك الفرد ، ومنهم من يرى أن الشخصية هي ذلك الأسلوب الذي تتفق فيه رغبات الفرد مع متطلبات وحاجات البيئة التي يعيش فيها ، ومنهم من يؤكد على أن الشخصية تنظم متكامل ومتناسق يتم من خلال مراحل النمو المختلفة ، وعموماً فإن كل هذه التعريفات تتفق في اعتبار أن الشخصية هي حسيطة مراحل نمو الإنسان في كل الأجهزة والوظائف التي تصدر عنها .

أما جرين فيرى أن الشخصية هي " التنظيم الدينامي الذي بدوره قد تُصبح معوقاً في النمو والانتماء إلى جماعات متعددة في المجتمع " .

ويذهب أوجبرن ونيكوف إلى القول أن الشخصية هي " التكامل النفسي الإجمالي للسلوك عند الكائن الحي التي تعبر عنه العادات ، الأفعال ، والشعور والاتجاهات والآراء " (الساعاتي ، 1983 : 117 - 118) .

ويُقصد بالشخصية في هذه الورقة استعدادات الأبناء نفسياً واجتماعياً من خلال عملية التأثير والتأثر الناتج عن التفاعل بينهم وبين أسرهم عن طريق نقل الأسرة للأبناء القيم وأنماط السلوك المعبرة عن المجتمع الذي ينتمون إليه .

أولاً : العوامل المؤثرة في البيئة الأسرية وعلاقتها بتكوين شخصية الأبناء :

إن الطفل لا يعيش بمعزل عن مجتمعه بل هو نتاج لمجتمع أسري صغير ، ولد ونما وترعرع فيه يتأثر بكل الظروف التي تمر بمجتمعه (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) ، فهي تؤثر على أسرته ، وبالتالي يتأثر بها ، وتُعد الأسرة العماد الأول للمجتمع والمؤسسة التربوية الأولى التي يخرج منها الفرد .

والأسرة هي أول بيئة تستقبل الطفل وفيها يتم تكوين قدراته المختلفة ، وتُشكل العناصر الأساسية لشخصيته ، ويرتبط سلوك الفرد تدريجياً بالمعاني التي تتكون عنده من المواقف التي يتفاعل بها في أسرته ومحيطه والطفل يتأثر بهذه الظروف وتصاغ شخصيته في مراحلها الأولى ويصبح جزءاً من كيانها الخاص .

فالطفل يبدأ التفاعل مع المحيطين به منذ اللحظة الأولى من ولادته إذ تتصف شخصية الطفل بصفات اجتماعية وإنسانية ، وتصبح قادرة على التفاعل مع المحيط الاجتماعي ، الذي تنتمي إليه ، كما تتأثر البيئة الأسرية أو تتأثر وظائف الأسرة بعدة عوامل بنيوية مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض سواء كانت ثقافية ، أم اجتماعية واقتصادية وانفعالية

تحدد في ضوءها استجابات الأبناء وتكيفهم ونمو شخصياتهم ، ولعل من أهم هذه العوامل مايلي :

أ- اختلاف أسلوب التربية للوالدين :

للأسرة مكانة هامة من حيث تأثيرها على شخصية الطفل لذلك تتطلب الضرورة الانتباه إلى أساليب التكيف التي يعتادها الابن في جو الأسرة والتي تُسهم في تكيفه الاجتماعي خارج الأسرة في المستقبل وهي في الأساس نتاج لأنماط التنشئة الأسرية في معظمها . وتعني أساليب التنشئة الوالدية " أسلوب تصرف الأسرة مع الأبناء والذي يعكس نمط شخصية الوالدين أو الطريقة أو الأسلوب الذي تتبعه الأسرة في تربية الأبناء " (الحسن ، 2005 : 233) .

وتتضمن أساليب التنشئة الوالدية من جانب آخر ، الأسلوب الذي يتبعه الآباء لإكساب الأبناء أنواع السلوك والقيم والعادات والتقاليد ، وبذلك تكون جزءاً من التنشئة الاجتماعية باعتبارها عملية مسؤولة على تعديل أو تغيير السلوك الاجتماعي . كذلك تؤثر أساليب الوالدين في التنشئة على الأطفال من حيث تفضيلهما جنس على آخر، كتفضيلهما الذكور على الإناث أو العكس ، أو تمييزها طفل على آخر لسمات يتميز بها على إخوته ، كذلك التذبذب في المعاملة كأن يكون الأب صارماً قاسياً والأم متسامحة أو مغالية في التدليل .

كما تختلف أحياناً وجهات نظر الوالدين في تربيتهم لأطفالهم فقد يكون الأب صارماً ومتشدداً في تربيته لأبنائه ، بينما تكون الأم لينة وغير متشدة ، أو قد يؤمن أحدهما بالطريقة الحديثة في التربية ، بينما يؤمن الآخر بالطريقة التقليدية في التربية ، مما يؤدي إلى انعكاس ذلك على شخصية الأبناء قلقاً واضطراباً وعدم ثبات .

وبهذا ، فإن الخصائص الشخصية للوالدين تؤثر في الأبناء ، خاصة إذا توافر اختلاف واضح في أنماط شخصية كل من الوالدين ، وتمتع أحدهما بالإنبساطية والمرح والمرونة الشخصية ، ومعانة الآخر من الإنطوائية أو العصبية أو السيطرة ، والتصلب في الرأي ، هذا التناقض الحقيقي بين الوالدين ، قد يؤدي إلى التباين في نوعية وطبيعة الاتجاهات الوالدية ، والاختلاف في تحقيق التواصل الوالدي مع الأبناء في البيئة الأسرية (صالح ، 2010 : 117) .

وغني عن القول ، فإن الاتجاهات الوالدية تلعب دوراً أساسياً في تحديد شخصية الفرد وسلوكه في حياته الحاضرة والمستقبلية ، فهي تنظيمات نفسية اكتسبها الآباء والأمهات من خلال خبرتهم التي مروا بها في حياتهم ، وتحدد لهم بصفة مستمرة أساليب تعاملهم مع أبنائهم إلى حد كبير .

وقد ذهب ابن خلدون في مقدمته إلى القول " أن أساليب العسف والقهر من طرف المربين تقود إلى القهر وضيق النفس ، والتقليل من نشاطها وفعلها ، وبالتالي يقود ذلك إلى الكسل ويحمل على الكذب والخبث ، والتظاهر بغير الحقيقة ، خوفاً من القهر ، فينشأ الطفل على المكر والخديعة ، ويفسد خلقه وتفسد معالم الإنسانية فيه.. وينبغي للمعلم في متعلمه ، وللوالد في ولده ، ألا يستبدا عليهما في التأديب " (ابن خلدون ، 2000 : 335) .

وتؤكد الدراسات المختلفة على أهمية الاتجاهات الوالدية في تشكيل جوانب الشخصية المختلفة للطفل ، ومن بين هذه الدراسات دراسة برنسويك ، التي أوضحت أن الطفل الذي يُعامل بقسوة أثناء الطفولة يتسم سلوكه في المستقبل بالتسلط والصلابة والقسوة ، ويتسم بالعدوان ، في حين وجد دورنو وآخرون في دراسة أخرى أن التسلط في معاملة الطفل ينمي فيه الشعور بالاستياء إلا أنه لا يستطيع أن يعبر عن هذا الاستياء والنتيجة اتجاه الطفل إلى العدوان .

وتوصل دراكي إلى أن الأطفال الذين ينشأون في بيوت تتسم بالتسلط أكثر حباً للشجار مع الأطفال الآخرين ، كما أنهم غير مباينين ولا تُؤثر فيهم أساليب المدح أو أساليب اللوم والنتيجة أنهم يصبحون غير متقبلين من أقرانهم ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تكوين شخصية ضعيفة تشعر بالقلق والحيرة غير واثقة من نفسها تنزع إلى الخروج عن القواعد والأنظمة كتعويض عن الحرمان العاطفي وفقدان الإستقلالية (الشخص ، 2001 : 72) . وتجدر الإشارة إلى أن التنشئة الاجتماعية المعتمدة على القسوة المفرطة وسوء المعاملة والاهمال الزائد والحرمان من العطف ، وكذلك فإن الإقراط الزائد في التربية المتساهلة والمتسامحة قد تؤدي إلى آثار سلبية على شخصية الأبناء (جعيني ، 2009 : 261) .

حيث وجد سيمونز أن الطفل الذي يُعامل معاملة تتسم بالنبذ أو الاهمال من الوالدين تنمو عنده مشاعر الدونية ، ويصبح مفهومه عن ذاته منخفضاً ، كما أن النبذ والاهمال يدفعان الابن إلى محاولة كسب حب الوالدين واهتمامهم وذلك بالقيام بأنماط سلوكية جاذبة للانتباه ،

مثل رفض الطعام أو الامتناع عن الكلام أو سرعة الغضب أو التبول اللاإرادي ، وأنه إذا فشلت هذه الأساليب ، فإنه إما أن يصبح عدوانياً أو أن يصبح منسحباً وخاضعاً .

كذلك أظهرت بعض الدراسات أن الحماية الزائدة من جانب الوالدين يمكن أن تؤدي إلى إطالة تعلق الإبن بوالديه ، وإلى عدم نمو الثقة في النفس ، وبالتالي يصبح مفهومه عن ذاته منخفضاً كما لا يمكنه أن يحقق أية إنجاز خارج البيت (الشخص ، 2001 : 73) .

يتمثل التذبذب في حيرة الوالدين أو أحدهما لاستخدام أساليب الثواب أو العقاب فقد يُثاب الإبن على نفس السلوك ، وقد يُعاقب عليه مرة أخرى ، وقد يصل التذبذب الوالدي إلى درجة التناقض بحيث يصبح الأبناء غير قادرين على توقع رد فعل والديهم إزاء سلوكهم كما يدركوا أن معاملتهم تعتمد على المزاج الشخصي ، وليس هناك سلوك ثابت نحوهم. وأحياناً تتعارض سيطرة الأب مع سيطرة الأم حيث يواجه الإبن صراعاً في اختيار الدور الذي يقلده ، وقد ينحرف سلوكه إلى السلوك اللاسوي ، وهناك أمثلة كثيرة لأساليب المعاملة الوالدية للأبناء والتي تعبر عن هذا الاتجاه فعلى سبيل المثال : عندما يبدأ الطفل في تعلم الكلام ويسبب أباه أو أمه فيجدهما يضحكان لذلك السلوك ، لكن إذا كرر الطفل نفس ذلك السلوك في وجود زوار فإن الأبوين أو أحدهما غالباً ما يعاقب الإبن أو ينهرانه على ذلك السلوك ، وهنا يجد نفسه في حيرة من أمره لأنه لا يعرف سبب ضحكهما في المرة الأولى ومعاقبته في المرة الأخرى على نفس السلوك ، حيث يترك هذا الأسلوب آثار سيئة على شخصيته ، ويجد صعوبة في التمييز بين الصواب والخطأ، وقد يكون أحياناً متردداً في حسم الأمور ويمكن أن يمتنع عن التعبير عن آرائه ومشاعره (مرشد ، 2005 ، 54) .

ناهيك عن الإعتيادية التي يقوم بها بعض الآباء والأمهات في تربيتهم لأبنائهم بمزيد من الرعاية والحماية لهم ، فيؤدون عنهم واجباتهم الخاصة ويقضون عنهم حاجاتهم ومتطلباتهم مما ينعكس على شخصياتهم في المستقبل (الرشدان ، 2005 : 30) .

ويمكن القول أنه في الوقت الذي تنتوع فيه الأساليب الخاطئة لتربية الأبناء هناك في الجهة المقابلة لها أساليب إيجابية للتربية تكفل ممارستها وجود بيئة أسرية صحية تنمو فيها شخصية الطفل بشكل متزن ومستقر ، والمتمثلة في اتجاه السواء الذي يتمثل في ممارسة الأساليب السوية من وجهة نظر الحقائق التربوية ، وعدم ممارسة الأساليب المعبرة عن الاتجاهات السلبية ، لذا يعد هذا الاتجاه الأمثل حيث يترتب عليه شخصية متزنة سوية تستمتع بحظ وافر من متطلبات الصحة النفسية السليمة وخصائصها ، كما تساعد على

تكيفها النفسي والاجتماعي ، ومستقبل ذاته ومشكلاته ولديه حب الاستطلاع والدافع للمعرفة والرغبة في الإنجاز ، والقدرة على الإبداع والعلاقة الجيدة بالآخرين وضبط الذات والارتباط الآمن .

كما توصلت الدراسات إلى أن أساليب التنشئة المتسمة بالسواء والتقبل والاستقلالية والديمقراطية تميز الآباء الموثوق فيهم ، فهم يستعملون الثواب أكثر من العقاب وينقلون تصوراتهم بوضوح ويزودونها بالشرح لمساعدة الطفل على فهم أسباب المطالب ويستمعون له ويشجعونه على الحوار ، ففاعل الآباء هنا مع الأبناء يتصف بالمساندة والتقبل ، ومما لا شك فيه أن ما يلجأ إليه الآباء من اتجاهات تنسم بالحب نحو أطفالهم يكون مؤثراً وفعالاً لأنه عن طريقها يمكن التنبؤ بحصيلة التنشئة الاجتماعية التي تتخذ شكل الاتجاهات والسلوك (الرشدان ، 2005 : 113- 114) .

ولذلك فإن طريقة الوالدين في التربية تنعكس بشكل كبير في شخصيتهم وتصرفاتهم وعلاقتهم مع أبنائهم وتعاملهم معهم بشكل يُعزز فكرة النموذج والقوة والمثل الأعلى ويُحافظ أيضاً على ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده .

ولعل ذلك يبرز أهمية الوالدين في تحديد وتشكيل وبلورة شخصية الأبناء من خلال الأساليب التي يتبعونها في معاملتهم والتي تؤثر بشكل واضح وصريح في حياتهم من جميع النواحي والأخذ بأحد هذه الأساليب يتوقف على عدة عوامل منها ما يتعلق بالثقافة السائدة في المجتمع وطبيعة المجتمع بل أن الأمر يتعدى ذلك لتتأثر أساليب التنشئة الأسرية بمدى درجة تحضر المجتمع ومستوى التدين لدى أفراد الأسرة بالإضافة إلى عوامل متعلقة بالظروف الاقتصادية والثقافية والتعليمية للأسرة .

ب- عدم اشتراك الأبوين والأبناء بنفس القيم :

وبعني ذلك وجود هوة أو فجوة بين الوالدين والأبناء بسبب اختلاف أجيالهما ، فكل جيل يحمل قيماً تعكس المرحلة العمرية التي عاشها تختلف عن قيم الجيل الذي سبقه ، وقد يعتمد الوالدان على نفس الطرق التي نشأوا عليها محاكين بذلك والديهما ، معتقدين بصواب وصحة تلك الأساليب ، وقد تكون تلك الأساليب صحيحة وسليمة في الفترة الزمنية التي عاشوها ، ولكن كثيراً من المتغيرات المتعلقة بالثقافة السائدة وطبيعة المجتمع في الوقت الحاضر قد اختلفت عما كانت عليه سابقاً فما كان يصلح في السابق قد لا يصلح الآن أو ربما يحتاج إلى بعض التعديلات (حميدان ، 2001 : 19) .

وبذلك فلابد للأبوين مراعاة الفروقات بين الأجيال وكذلك التطور والتغير الذي يحدث للقيم نظراً لأن المجتمع يمر بمراحل تغيير فكل مرحلة لها خصائصها وصفاتها وظروفها ، فليس من الممكن أن يكون الخطاب ذاته موجه لجميع الأجيال .

ج- المستوى الاجتماعي والاقتصادي للوالدين :

تعتبر الطبقة الاجتماعية التي تنتمي لها الأسرة عامل مهم من العوامل المؤثرة في التنشئة الأسرية ، والطبقة بكل ماتحمله من صفات وخصائص تنعكس على تربية وإعداد الأبناء وتشكيل شخصيتهم ، فكل طبقة قيمها وعاداتها ومعتقداتها التي تُشكل الأساس لأي ممارسات والدية في التنشئة الاجتماعية .

وبذلك تُعد الطبقة عاملاً هاماً في نمو الفرد إذ أنها تصبغ معظم النظم التي تشكل وتضبط نمو الشخصية ، فالأسرة التي تعتبر أهم محور في نقل الثقافة تنقل إلى الطفل ألواناً عديدة من القيم الطبقية التي تصبح جزءاً جوهرياً من الشخصية ، ويغرس الوالدان في الطفل قيمهما الطبقية سواء عن وعي أو عن غير وعي (بشير وآخرون ، د.ت : 74) .

وفي هذا الإطار يُمكن القول أن هناك مجموعة من الأمور الأساسية التي يُقاس من خلالها هذا المستوى ، منها دخل الأسرة ومهنة الوالدين ، ودرجة ثقافتهما ، وشروط السكن ، (مياسا ، 1998 : 264) ، وتُبين العديد من الدراسات أن الوضع الاقتصادي للأسرة يرتبط مباشرة بحاجات التعلم والتربية ، فالأسرة التي تستطيع أن تضمن لأبنائها حاجاتهم المادية بشكل جيد تستطيع أن تضمن من حيث المبدأ الشروط الموضوعية لتنشئة سليمة ، وعلى العكس من ذلك فإن الأسرة التي لاتستطيع أن تضمن لأفرادها الحاجات الأساسية يؤدي إلى شعورهم بالحرمان والدونية وأحياناً إلى السرقة والحدق على المجتمع (وطفة وشهاب ، 2004 : 148) .

وقد أوضحت العديد من الدراسات أن هناك ارتباط إيجابي بين الموقف المالي للأسرة وأنواع الفرص التي تقدمها لنمو الأطفال ، فالوضع الاقتصادي يعتبر إحدى العوامل المسؤولة على التأثير في شخصية الطفل ونموه الاجتماعي .

والجدير بالذكر أن المستوى الاقتصادي والاجتماعي يمكن اعتباره عامل مؤثر في التنشئة وأساليبها ، بصورة نسبية فانخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة لا يعني بالضرورة انخفاض المستوى الاجتماعي والقيمي لها ، حيث يُمكن القول أن الفرق الجوهري بين الأسر ذات المستوى الاجتماعي والاقتصادي المرتفع أو المنخفض يكمن في الأسلوب أو الطريقة التي

يستخدم بها الوالدين أساليب المعاملة المعتدلة لتنشئة أبنائهم التي تنعكس بالتالي على توافقهم الشخصي والاجتماعي .

د - المستوى الثقافي والتعليمي للوالدين :

أن المستوى الثقافي والتعليمي للوالدين يلعب دوراً مهماً في بناء أساسيات التعلم لدى الطفل ، ولقد بينت العديد من الدراسات أن هناك اختلافاً في أساليب التنشئة الاجتماعية بين الأسر يعود إلى المستويات الثقافية والتعليمية للوالدين فكلما ارتفع المستوى العلمي والثقافي للوالدين فإنهما يميلان إلى استخدام الأسلوب الديمقراطي في التربية ، وعلى العكس من ذلك يميل الأبوان إلى استخدام الشدة في معاملة الأطفال كلما تدنى مستواهما الثقافي والعلمي (جعيني ، 2009 : 260) .

هـ - **حجم الأسرة :** إن حجم الأسرة يلعب دوراً ملحوظاً داخلها ، فكلما كان حجم الأسرة كبيراً بمعنى كلما زاد عدد الأطفال في الأسرة أصبح من الصعب على الأسرة الاستجابة لحاجاتهم بشكل مناسب ، ويوجد في العديد من المجتمعات توجهاً نحو تنظيم الأسرة وتقليص حجمها ، مركزة بذلك على الجانب الكيفي في رعاية الطفل وتنشئته دون الجانب الكمي العددي للأولاد بها ، حيث مع تزايد عدد الأطفال في الأسرة يُقلل نصيب كل منهم من الوقت الذي يُخصصه له والديه ، ومن علاقة التفاعل التي تنشأ بينه وبينهما ، كذلك يُقلل الاهتمام بكل طفل على حدة ، ويوجد في بعض الأحيان نوع من اللامبالاة وقلة الاهتمام (طنيش ، 2010 : 133) ولقد توصل إدر وباورمان في بحثهما أن الأسر كبيرة الحجم تجعل الآباء يميلون أحياناً إلى أسلوب السيطرة في تحقيق الرعاية ومطالب الأبناء ، بينما الأسر صغيرة الحجم فإن الآباء يميلون إلى الحوار والإقناع في التربية مما يؤدي إلى تحقيق ثقة بالنفس أكثر عند الأطفال (الزعبي ، 1994 : 108) .

وبالتالي فإن حجم الأسرة يعتبر من العوامل المؤثرة على أداء الأسرة لوظيفتها التربوية لما له من دور في رعاية وتوفير متطلباتهم اليومية ، على اعتبار أن حجم الأسرة يمثل عبئاً على تربية الأبناء ، وخاصة إذا ما ارتبط ذلك ببعض القيم السائدة في بعض الأسر عن مكانة الأبناء تبعاً للجنس (فريوان ، 2004 : 241) .

بينما أوضحت دراسة القرشي على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة للوالدين بحسب عدد الأبناء على مقياس التسلط وينطبق ذلك على الآباء والأمهات،

ويمكن أن يعود ذلك في رأيه إلى اختلاف نظرة كل مجتمع إلى قيمة الأطفال ودورهم في الأسرة (الزعبي ، 1994 : 108) .

بهذا نتوصل إلى أن عدد الأبناء داخل الأسرة يحمل صفة النسبية من حيث تأثيره في عملية التنشئة الوالدية ، ومعنى ذلك أنه قد نرى بعض الأسر التي يكون عدد أفرادها كبير قد ينجح الوالدان في استعمال أسلوب الاعتدال في المعاملة تجاه أبنائهم الأمر الذي ينتج عنه شخصية سوية ، والعكس الصحيح ، وقد نجد بعض الأسر ذات الحجم الصغير قد ينشئون أبناء ذوي سلوكيات منحرفة وشخصيات مضطربة ، والعكس الصحيح ، وتفسير ذلك أن قدرة الوالدين على التعامل بأسلوب معتدل مع أبنائهم أو عدم قدرتهم على ذلك سواء كانت الأسرة كبيرة أو صغيرة الحجم هو الذي من شأنه أن يُحدد لنا ما إذا كان الأبناء ذو شخصية سوية أو مضطربة ، ومن خلال توضيح العوامل التي تؤثر على الأسرة أثناء إعداد شخصية أطفالها فإن الأمر يتطلب المعرفة التامة بالعلاقات السلوكية والاجتماعية للوالدين والإخوة من خلال التفاعل الذي يحدث داخل المحيط الأسري الذي قد يعكس تحديد السمات الأساسية لشخصية الطفل المتمثلة في قيمه ومبادئه التي يؤمن بها وعاداته التي يمارسها في حياته اليومية ، وتحدد علاقته بالآخرين .

- طبيعة البيئة الأسرية وعلاقتها بتكوين شخصية الأبناء :-

إن أولى المؤسسات الاجتماعية التي يتفاعل معها الطفل فيتأثر بها ويؤثر فيها ، هي الأسرة التي تعتبر النواة الأولى للمجتمع على مستوى المؤسسات وهي اللبنة الأساسية في البناء الاجتماعي ، والتي تمتاز العلاقات فيها بأنها من نوع العلاقات المباشرة ، والتي يبدأ فيها الطفل حياته الأولى ويتلقى فيها الأساس الأول لتنشئته الاجتماعية وتربيته ورعايته الصحية والنفسية والاجتماعية ويكتسب فيها وعن طريقها المعالم الأولى لشخصيته ومعارفه ومهاراته واتجاهاته وعواطفه وقيمه الخلقية ومعتقداته الدينية وأنماط سلوكه ، وفيها يتشرب بعض قيم وعادات وتقاليد مجتمعه (الشيباني ، 1993 : 93) .

فالأسرة تُشرف على صياغة نماذج نموه الاجتماعي وتكوين شخصيته وتوجيه سلوكه ، وهي التي تُحدد بذور الشخصية ، وهذا ما ذهب إليه تشارلز كولي حينما أكد على أنه كما يتشكل الوجود البيولوجي للإنسان في رحم الأم يتشكل الوجود الاجتماعي للطفل في رحم الأسرة وحضنها (أحمد ، 1999 : 13) .

وبذلك فإن الأسرة لها وظيفة مزدوجة : اجتماعية ، ونفسية فهي تعد البيئة الاجتماعية الأولى للطفل ، كما أن التجارب التي يمر بها الطفل خلال السنوات الأولى من عمره تؤثر في توافقه النفسي أو سوء توافقه ، حيث أن الطفل شديد التأثر بالتجارب المؤلمة والخبرات الصادمة التي تحدث في محيطه (الزعبي ، 1994 : 100) .

ويمكن القول أن الأبناء يخضعون منذ لحظة مولدهم لتأثير مجموعة من المؤسسات الاجتماعية ذات الوظائف المختلفة والتي تقوم كل منها بالمشاركة في بناء شخصيتهم وتنمية قدراتهم ، وأكثر تلك المؤسسات تأثيراً وأشدّها وأبلغها أثراً على الأبناء هي الأسرة فلا تنحصر وظيفتها ودورها في تلبية حاجات الأبناء والمحافظة على حياتهم وحمائيتهم بل يتعداه إلى محاولة صياغة شخصيتهم وفقاً لما ترتضيه من قيم وسلوكيات ووفق ما تراه مناسباً وملائماً ومتوافقاً مع البيئة التي تعيش فيها هذه الأسرة ، فنجدها تمنع الأبناء من القيام بما يخالف ذلك رغبة منها في تربية أبنائها على القيم والأخلاق الحسنة ، لأنها أي الأسرة تعتبر الجماعة الاجتماعية الأولى التي تستقبل الطفل وتربيته وترعاه وتوجهه بالشكل الذي يستطيع به أن يتعامل مع الآخرين دون أن يتعرض للرفض والاستهجان فهي المسؤولة عن الربط بين الطفل والبيئة التي يعيش فيها من خلال نقل ثقافة المجتمع إليه .

وهي كذلك تقوم بتنقية ما يتلقاه من أفكار وخبرات من خارجها فهي تُحدد له ما تراه ملائماً لثقافتها فهي البوتقة التي تتشكل فيها شخصية الفرد (الجبالي ، 2003 : 22) .

فالدور الجوهري الذي تمارسه الأسرة في تنشئة الطفل ونموه وإشباع حاجاته البيولوجية والنفسية والاجتماعية والفكرية والقيمية يؤدي إلى صقل وتشكيل شخصيته وتحديد ملامحها وطابعها في حياته المستقبلية .

ولم يغفل الدين الإسلامي أهمية البيئة الاجتماعية وأثرها في تكوين شخصية الأبناء ، ولكن أكد على ذلك من خلال تركيزه على أهمية البيئة في تشكيل سلوكهم وصياغة معتقداتهم وأفكارهم ويرى أن ذلك يتم من خلال الاهتمام بأهمية الوسط الاجتماعي والإطار الثقافي الذي يعيش خلاله الفرد والذي يعمل على ترسيخ وتوطيد سلوكه مع الآخرين والذي غالباً ما يتم عن طريق التقليد والمحاكاة .

والأسرة هي الأصل والأساس في تربية الأطفال وتنشئتهم وفي ذلك يقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم " يولد الطفل على الفطرة ، وأبواه يهودانه ، أو ينصرّانه أو يمجسانه " ، وفي

ذلك المعنى يقول الشاعر العربي : وينشأ ناشئ الفتيان منا على ما كان علمه أبوه (ناصر، 1996 : 74) ويُجمع علماء النفس والتربية على أن الطفولة من أهم المراحل في تشكيل شخصية الإنسان ، وأكثرها تأثيراً في حياته العامة ، ولا سيما تلك المرحلة التي يعيشها في كنف أسرته ، حيث يجب أن تُؤمّن له متطلبات النمو السليم من الجوانب الجسدية والانفعالية والأخلاقية والاجتماعية التي تربط الطفل بأسرته ، ف للأسرة أهمية خاصة في تحديد معالم شخصيته الاجتماعية وفق المعايير والقيم السائدة في المجتمع ، وهذا يتطلب إحاطة الطفل بالرعاية والحب ، والتعامل معه بسلوك اجتماعي سليم ، مما يُحقّق النمو الإيجابي والتوافق في عملية الضبط الاجتماعي في السلوك الداخلي والخارجي ، لأن عملية النمو الاجتماعي عملية معقّدة ، متشابكة ، ومستمرّة ، محورها الرئيس هو الشخص نفسه ، وتأهيله لخوض الحياة في المجتمع (الجسماني ، 1994 : 129) .

فرغم أن بعض الخصائص الشخصية للفرد تتغير على مر الزمن إلا أن النمط العام للشخصية يظل ثابتاً ، والقيم التي تُكتسب وترسخ في السنوات الأولى من حياة الطفل قد يكون من الصعب تغييرها في مراحل النمو التالية ، وبذلك يُمكن القول أن أسرة الطفل قد تُحدّد نمط شخصيته بصورة لا يمكن تغييرها في المستقبل (السيد ، 1998 : 66) .
ومن خلال ما سبق ، يتضح أن الوالدين يُمثّلون الدور الرئيسي في التأثير على شخصية أطفالهما ، إلى جانب مشاركة المدرسة والأصدقاء ووسائل الإعلام وعندما يكبر ويدخل في معترك الحياة العملية .

وبذلك فالألم لها دور مهم في حياة الطفل إذ يبدأ في تكوين علاقة الود مع أمه منذ الأسابيع الأولى ، والعلاقات النفسية التي يكونها الطفل مع أمه خصوصاً في السنوات الأولى من حياته ذات تأثير واضح في تحديد ملامح شخصيته ، وهذا ما أشار إليه أديكسون في نظريته إلى أن الطفل يستمد ثقته بنفسه وبالأخرين من خلال علاقته بأمه (عبيد ، 1987 : 409) .
وبذلك ، فإن اتصال الطفل بأمه بيولوجياً ونفسياً ومن ثم حصوله على الحنان والعطف والرعاية يجعل للألم دور كبير وتأثير بالغ الأهمية في تكوين شخصيته ودفعه للتكيف مع محيطه الخارجي .

فالأم تشعر بامتداد شخصيتها في شخصية طفلها وعليها مسؤولية الحياة داخل البيت ، كما أن عليها مسؤولية أكبر في استمرار الحياة الاجتماعية بتقاليدها وعاداتها وأفكارها وثقافتها ، ويتم ذلك من خلال تربية الأطفال وتشكيلهم نفسياً واجتماعياً (رشوان ، د.ت : 83) .

وقد أوضحت الدراسات أهمية سلوك الأم في تشكيل السلوك عند الطفل وتطوره ، فقد أشار كل من جولد فارب ويولبي إلى أهمية دور الأم في عملية تطبيع وليدها اجتماعياً ، وذلك بقولهما أن الطفل عندما يلقي العناية بالحاجات الفسيولوجية الأساسية له ، دون أن يلقي العناية نفسها بالجوانب الشخصية ، فإننا نلاحظ تعرضه لآثار خطيرة على خصائصه الشخصية ومستقبل حياته (عوض ، د.ت : 67 - 68) .

ولذلك فإن حرمان الطفل من أمه يؤثر سلباً على توافقه النفسي والاجتماعي ، ويؤدي إلى ظهور اضطرابات سلوكية لديه قد تستمر معه طيلة حياته الأمر الذي يؤدي إلى عدم القدرة على القيام بأعباء الحياة .

أما عن الأب فقد لقي اهتماماً أقل نسبياً من دور الأم وكان هذا الاهتمام على اعتبار أن الأب عنصر فعال في التفاعل داخل الأسرة ، وأثر هذا الدور على سلوك الطفل ، وقد بدأ هذا الاهتمام بعد كتابات فرويد الذي ركّز على دور الأب وتأثيره في ارتقاء شخصية الطفل ، وظهر ذلك واضحاً في نظريته عقدتي أوديب والكرتر .

كما يؤكد بارك في كتاباته على أنه من الضروري أن يُعاد النظر في الدور التقليدي للأب ، الذي يترك مسؤولية رعاية الأبناء كليةً على عاتق الأم (الديب ، 1990 : 107) .

وقد أكد الكثير من علماء النفس والتربية أن وجود الأب ليس صورة اجتماعية ترافق حياة الأولاد فحسب ، بل أنه فوق ذلك صورة نفسية عميقة ، وضروة ملحة تملأ فراغاً كبيراً ، وتتصل بأعماق كيانهم العاطفي ، فالأب يُجسد العامل الرئيس المؤثر في تقرير الأنماط السلوكية للأولاد وبلورتها (مياسا ، 1998 : 261) .

إذاً ، فإن الأب يلعب دور السند المعنوي لدور الأم ، لأن ذلك يبعث فيها الإشراق ويدفعها إلى الإقبال ويطلق طاقاتها إلى جهد مؤثر وبناء ، لذلك يجب أن يُسهم الأب من خلال وجوده في حياة الأسرة في جعل تصرفات الصغار تتسم بحالة إيجابية تعينهم على تكوين شخصياتهم ونضجها وهذا لا يعني أن يفرض الأب صفاته وشخصيته على أبنائه ، ولكن أن

يعمل على خلق المناخ الملائم في أسرته لأن هذا المناخ خلفية لا بد منها ليكون وجوده في الأسرة عامل إثراء لشخصية الصغار (فهمي ، 2007 : 105 - 106) .

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الآباء يلقون مسؤولية تربية الأبناء بشكل كامل على الأم ، كونها تهتم فترة طويلة بهم ، بينما الأب ينشغل في عمله لتوفير الحياة الكريمة لأسرته ، وهذا أمر غير صحيح بحسب رأينا ذلك أن تربية الأطفال والاهتمام بهم عمل يشترك فيه الوالدين ، فكما الأب ممثل القدوة لدى أبنائه فإنهم يحتاجون إلى الشعور بوجود الأب من خلال معاملته لهم وكلامه معهم ، وكلما تم ذلك بشكل إيجابي وحضاري كلما شعر الأبناء بدور الأب وحضوره في عملية الإعداد للتربية والتنشئة الأسرية .

لذا ومما سبق ، نتبين أن وجود الأب بصفة دائمة ومستمرة أمر ضروري وبالغ الأهمية ، لأن غياب الأب يؤثر بشكل سلبي على تكوين وصقل شخصية الأبناء ، لذلك من الضروري تقسيم المسؤولية بين الأب والأم قدر المستطاع لتوجيه الأبناء وإعدادهم وتربيتهم التربية الصحيحة .

ومما تقدم نرى أن تربية الأبناء وتنشئتهم واجبة على الوالدين لأن دور كل منهما يكمل الآخر وأصدق ما قيل في ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم " كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ، فالرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته ، والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسؤولة عن رعيته " ، وخلاصة الأمر فإن البيئة الأسرية تسهم بالقدر الأكبر في إدماج الطفل داخل محيطه الاجتماعي واكساب قيمه ومعارفه ، والإشراف على نموه الاجتماعي وتكوين شخصيته ، وتوجيه سلوكه ، ومن ثم ، فإن من المهم التركيز على دور الأسرة في تكوين شخصية الأبناء باعتبارها إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية ، فالأسرة هي النواة التي يتكون منها المجتمع فإذا صلحت صلح المجتمع كله ، وهي الحضانة التي يتربى ويتزعرع في أحضانها الأبناء ، وهي صانعة الأجيال ، وتتولى بناء شخصية الطفل منذ نعومة أظفاره بالرعاية والعناية والإشراف والتوجيه والتربية ، وتتولى إشباع حاجاته المادية والاجتماعية والنفسية والروحية والأخلاقية ، فهي النموذج الذي يحذو الطفل حذوه ويقتفي أثره ويسير على هده ، إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض العوامل التي تؤثر على دور الوالدين في تنشئة الأطفال التي بدورها تنعكس على رسم الملامح الأساسية لهم .

ثالثاً : العلاقات الأسرية وأثرها في عملية تكوين شخصية الأبناء :

تعتبر الأسرة البيئة الحاضنة الأولية للطفل ، ومما لاشك فيه أن الطفل المتوافق والمستقر نفسياً هو نتاج الأسرة المتوافقة والمستقرة ، وإن سعادة الطفل نتيجة للاستقرار النفسي والعاطفي في الأسرة ، والعكس صحيح ، ويُمكن لنا أن نلاحظ ذلك باعتبار أن الأسرة نظام عام يتكون من مجموعة علاقات لها دور رئيسي في بلورة وتكوين الصحة النفسية للفرد وتكيفه وتلاعبه مع بيئته وبيته وأسرته ، وإن هذه العلاقات تؤثر بشكل كبير في تحديد شخصية الطفل وتطوره الاجتماعي ، لهذا صار من المهم أن ندرك عدة أنواع مختلفة من العلاقات بين الطفل وأسرته والتي تتمثل في الآتي :

أ- **العلاقة بين الوالدين** : إن للعلاقات بين الوالدين واستقرارها أو تصدعها دور كبير في حياة الأبناء النفسية ويقصد بالعلاقات بين الوالدين مجموعة الأساليب السلوكية المتبادلة بين الوالدين أثناء تفاعلها في المواقف المختلفة ، فالعلاقات بين الوالدين تؤثر على شخصية الطفل ، فإذا كانت العلاقة بين الوالدين منسجمة أدى ذلك إلى جو يساعد على نمو الطفل بحيث يكون ذا شخصية متكاملة ومرتنة (مرشد ، 2005 : 111) .

حيث تنعكس العلاقات بين الوالدين على الجوانب المختلفة من شخصية الأبناء ، فكلما كانت العلاقات بين الوالدين يسودها الوفاق أدى ذلك إلى تهيئة مناخ يساعد على نمو شخصية الأبناء بطريقة سليمة (الشخص ، 2001 : 74 - 75) وتؤدي السعادة الزوجية إلى تماسك الأسرة مما يخلق جواً يساعد على نمو شخصية الطفل بشكل متكامل ومرتّن ، ويؤدي إلى إشباع حاجة الطفل من الأمن النفسي وتوافقه الاجتماعي ، والتعاسة الزوجية تؤدي إلى تفكك الأسرة مما يخلق جواً يؤدي إلى نمو غير سليم ، وإلى أنماط السلوك المضطرب لدى الطفل كالغيرة والأنانية والخوف والشجار وعدم الإلتزان الانفعالي (رضوان ، 1996 : ص 203) كما يؤدي الطلاق وانفصال الزوجين ، اللذان يأتيان في مقدمة أسباب التفكك الأسري ، إلى انحلال الرابطة الزوجية ويقدم خبرة مؤلمة للزوجين ، وحالة مزعجة ومحزنة للأطفال تشكل مرحلة حرجة في حياتهم ، ويواجهون فيها صعوبات كثيرة تؤثر سلباً على توافقهم الشخصي والاجتماعي ، فالطفل يفقد الدعم العاطفي من الوالدين ، كما يشعر بعدم الأمن والطمأنينة ، وغالباً ما يظهر لديه في هذا الوضع بعض أنماط الإذعان أو الإنسحاب بعيداً عن العلاقات الاجتماعية مكوناً تصوّره الخاص للواقع في عالم خيالي .

ونفهم مما سبق ، أن العلاقات القائمة بين الوالدين والتي أساسها الانسجام والتفاهم والتقدير والاحترام المتبادل هي علاقات اجتماعية سليمة ينمو فيها الأبناء نمواً اجتماعياً ونفسياً سليماً

، وبالتالي ينعكس ذلك على توافقهم الشخصي على اعتبار أن ذلك يشكل بيئة صحية تتشكل فيها الشخصية المتزنة والسوية للأبناء ، على عكس العلاقات التي تكون فيها الأجواء الأسرية مشحونة بالمشاجرات والخلافات فإن ذلك يكون بمثابة الجو المحفز للتأثير السلبي على شخصية الأبناء .

ب- العلاقة بين الوالدين والأبناء : إن للعلاقات التي تقوم بين الطفل ووالديه ، ولا سيما في السنوات الأولى من عمره ، الأثر الأكبر في تحديد ملامح شخصيته الذاتية والاجتماعية ، لذلك فإن معاملة الآباء والأمهات للطفل على أساس من الاحترام والتقدير والتشجيع من شأنها أن تؤدي بالطفل إلى الإحساس بالسعادة والارتياح ، فضلاً عن نمو قدراته الذاتية وامتلاك مهارة التعامل مع الآخرين (بيكارد ، 2002 : 38) فالأسرة القوية والمتماسكة التي تقوم على الود والتفاهم بين الوالدين ، وبينهما وبين الأبناء تبرز منها شخصية سوية لا تتساق وراء النزاعات الشريرة ، وتقاوم كل إغراء يدفع بها إلى سلوك الانحراف ، أما الأسرة المفككة أو المتصدعة أياً كان سبب تفككها يتولد عنها اضطراب نفسي لدى الطفل ، وعدم الاستقرار قد يدفع به إلى الانحراف (طنيس ، 2010 : 139) وقد يحكم البعض على السلوكيات المنحرفة التي تصدر عن الأبناء بأنه سوء تكيف اجتماعي ونفسي وعدم توافقهم مع المحيط الذي يعيشون فيه ، فيما حقيقة الأمر إن السلوكيات المنحرفة التي يقوم بها الأبناء غالباً ما تكون ناتجة عن عدم اهتمام الوالدين بهم وعدم الاهتمام بتقدير مشاعرهم الأمر الذي يؤدي لديهم مفهوم الذات السلبية في تصرفاتهم وسلوكهم مع المحيطين بهم .

ولابد من الإشارة إلى أن المعاملة الوالدية للأبناء يجب أن تكون عادلة سواء أكان ذلك بين الكبار والصغار أم بين الذكور والإناث ، بحيث يعطي كل منهم حقه في الرعاية والاهتمام وتأمين متطلباته في النمو ، مع مراعاة الفروق الفردية بين الأبناء ، باعتبار أن ذلك من طبيعة العدالة أولاً ، ومتطلبات العمل التربوي الناجح ثانياً ، ويقدم بالتالي القدوة الصالحة في الحياة العملية .

ج- العلاقة بين الإخوة :

يقصد بالعلاقات بين الإخوة مجموعة الأساليب السلوكية المتبادلة بين الإخوة أثناء تفاعلهم في المواقف الحياتية المختلفة ، فالعلاقة بين الإخوة تتوقف على معاملة الوالدين للأبناء ، فكلما حاول الوالدان إتباع أسلوب المساواة في معاملة الأبناء ، وعدم تفضيل طفل على آخر كانت هناك فرصة أمام الطفل كي ينمو نفسياً سليماً ، كما أن ترتيب الطفل بين

الإخوة يُؤثر على شخصيته (الشخص ، 1998، 75 - 76) وفي هذا السياق يرى أدلر أن الإبن الأصغر يشعر بالنقص نحو أخيه الأكبر ولهذا فهو يحاول إظهار التفوق على من يكبره من الإخوة والأخوات ، ويرى البعض أن الطفل الوحيد يحظى باهتمام زائد من الوالدين كما يتعرض لنوع من الحماية الزائدة وكذا التدليل ، ولهذا غالباً ما يسوء تكيفه ، في حين أن الطفل الذي ينشأ بين عدد كبير من الإخوة تنمو شخصيته بصورة أكثر تكيفاً (الرشدان ، 2005: 115) ، أما الأخ الأكبر فقد ينشأ غيوراً وعدوانياً إذا ما ازداد على أسرته مولوداً جديداً يستحوذ على اهتمام وعطف الكبار وخاصة الوالدين ، وبالتالي سيُهمل هو من الآخرين ويُصبح الإبن الجديد محور اهتمام كل الأسرة ، ويعترض البعض على ذلك فيرى مورفي ونيوكومي أن ترتيب الطفل بين إخوته في حد ذاته ليس عاملاً مؤثراً في شخصية الطفل ، ولكن العملية تتوقف أساساً على اتجاهات الوالدين نحوه .

وفي ضوء ماسبق ، يتبين أن الطفل يكتسب من الأسرة شخصيته ، إذ تتحدد شخصيته في ضوء علاقات الطفل بإخوته وأخواته ، ومن أمثلة هذه العلاقات أن يستبد طفل بآخر ، أو يتنافس الأطفال على الظفر باهتمام أبويهم ورضاهم ، أو تتخذ وساطة أحد الأطفال أو مهاراته وسيلة للحط من شأن طفل آخر ، أو لتحديد المستوى الذي ينبغي أن تصل إليه مثل هذه العلاقات بين الإخوة والأخوات وقد تكون لها آثار إيجابية أو سلبية ، وتتوقف إيجابية آثارها في تطور نمو شخصية الطفل على مدى ثقة الطفل بحب أبويه واطمئنانه إلى اهتمامهم به (رشوان ، 2005 : 184) .

وبذلك تبين أن للوالدين تأثير كبير على الصحة النفسية للطفل حيث يؤثران على مدى تلامحه وتكيفه ونموه النفسي والاجتماعي السائد في الأسرة المكونة من الوالدين والإخوة والأخوات ، فأجواء البيت ليست على نمط واحد وثابت فهي نسبية تختلف من أسرة إلى أخرى ومن بيت إلى آخر لذلك نجد أن بعض البيوت تظهر وكأنها بيئة صحية لرعاية الأطفال نفسياً واجتماعياً ، بينما تبدو بيوت أخرى على العكس .

من خلال ما سبق ، يمكن أن نبين بعض المقترحات التي يتم يمكن أن يُحقق الأخذ بها واتباعها الكثير في سبيل إعداد وتنشئة الأبناء في مناخ أسري صحي وبشكل يتعكس إيجابياً على بناء شخصيتهم .

- المقترحات :

- 1- العمل على نشر ثقافة الحوار وغرس الثقة بالنفس لدى الأبناء ، مع إعطائهم فرصة التعبير عن أنفسهم ، والابتعاد عن التسلط والانفراد بالرأي بين الوالدين ، والدعوة إلى تبني أساليب التنشئة الاجتماعية الوالدية التي تستند على الديمقراطية والمشاركة ، الأمر الذي يؤدي إلى خلق شخصية قادرة على التكيف مع التغيرات الاجتماعية والثقافية المختلفة .
 - 2- تدريب الأبناء على التخلص من الجوانب السلبية في شخصيتهم ، التي قد تكون من أهم الأسباب في حدوث اضطرابات سلوكية ، مثل تدريبهم على المهارات الاجتماعية وتزويدهم بأي مهارة يحبونها ، لتنمية الإبداع في تلك المهارات .
 - 3- ضرورة إنشاء مؤسسات اجتماعية ومراكز للتوجيه الأسري بجميع أنحاء ليبيا ، تتولى مهمة إقامة برامج للتوعية والتثقيف الأسري ، وتبصير الوالدين بالطرق التربوية الصحيحة .
 - 4- إنشاء هيئات اجتماعية متخصصة تتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بخطورة المرحلة التي تمر بها ليبيا والتي تشهد استخدام السلاح والعنف وتأثيرها على الوالدين والأبناء في آن واحد .
 - 5- توجيه الأكاديميين النفسيين والاجتماعيين والتربويين للقيام بالمزيد من الدراسات حول هذا الموضوع .
- الخاتمة :**

بما أن دور الأسرة كان ولا يزال مطلباً أساسياً للأبناء ووظيفتها الأساسية التي لا تزال محافظة عليها عبر تاريخ البشرية المتمثلة في التنشئة الاجتماعية بما فيها من تربية ورعاية لأطفالها ليسلك الطفل السلوك المتوافق المطلوب في إطار القيم التي يستحسنها المجتمع ، أيضاً من خلالها يتم تشكيل الملامح الأساسية لشخصية النشء بتعليمهم أسس ومبادئ وأعراف ومعتقدات وعادات المجتمع وتعويدهم على إتقان أداء أدوارهم الاجتماعية التي ينبغي أن يشغلوها بحيث يكونوا قادرين على تحمل مسؤولية تقدمه ونقل ثقافته إلى الأعضاء الجدد. وبذلك يتضح أن الأسرة المكونة من الوالدين والإخوة والأخوات لها أهمية كبيرة في إشباع حاجات الأبناء الجسدية والنفسية والأمنية وتزويدهم بالمعلومات عن بيئتهم الخارجية ، ولذلك يكونوا في حالة استعداد للتأثر بقيمتها واتجاهاتها ومعتقداتها ، إذ ليست الأجواء الأسرية من نمط واحد فهي تختلف من أسرة إلى أخرى ، فبعض البيئات المنزلية تبدو أنها أماكن مهيأة لرعاية الأطفال نفسياً بينما تبدو الأخرى على العكس .

وبذلك تعد الأسرة وما تتبعه من أساليب التنشئة وأنماط الرعاية التي تحيط بها أبنائها ، العامل الرئيس الذي أجمع عليه علماء النفس والاجتماع في التفاعل بين الأبناء ووالديهم ، وتأثير هذا التفاعل في تنشئتهم ، وفي نمو شخصياتهم وتطورها ، وبخاصة في مرحلة الطفولة التي تعد بمثابة القاعدة الأساسية في حياة الإنسان حيث يبدأ من خلالها اكتساب القيم المختلفة من الوسط الاجتماعي الذي يولد فيه ، الأمر الذي يكشف عن علاقة مباشرة وواضحة بين نمط أساليب التنشئة التي يتبعها كل من الأب والأم وسلوك الطفل وشخصيته . فالفرد يمر بسلسلة من المراحل المتتابعة ، والمتكاملة في بناء شخصيته المستقبلية ، ولكل مرحلة ميزاتها ، ومتطلباتها حيث يلعب الأب والأم دوراً محورياً في تأمين المتطلبات النفسية والاجتماعية والتربوية له .

خلاصة القول ، أن للوالدين دوراً كبيراً ومؤثراً في تنشئة وتكوين شخصية الطفل في جميع مراحل العمرية ، بما في ذلك مرحلة تفاعله مع عالمه الخارجي هذا العالم الذي يتضخم ويتسع مع الوقت ، فالطفل خلال هذه المرحلة يزداد استقلالاً عن الأسرة ، ويزداد خضوعه للتأثيرات التي تأتيه من خارج الأسرة ، إلا أن العلاقات بين الطفل ووالديه والتفاعل فيما بينهما يظل له الدور الأساسي في تشكيل شخصية الطفل .

ونصل من كل ذلك إلى حقيقة مفادها أنه إذا كانت حياة الوالدين الزوجية والأسرية تتسم بالتوافق الايجابي القائم على الحب والألفة والتفاهم ، فإن ذلك سينعكس إيجاباً على العملية التربوية تجاه الأبناء وعلى تكيفهم ، على عكس ذلك عندما يسود الحياة الأسرية التوتر الانفعالي الذي يُعكر صفو العلاقات الأسرية بشكل سيؤثر على أدوار الوالدين التربوية أثناء عملية التنشئة التي تنعكس بدورها على بناء شخصية وسلوكيات الأبناء .

ومن ثم ، فإنه ينبغي على الأسرة تجنب الشجار والخصومات أمام الأبناء وحل المشكلات بالحوار والمناقشة ، ومشاركة الأبناء في الأمور العائلية والعلاقات الاجتماعية مع الآخرين ، لأن الجانب التربوي والاجتماعي ومدى فاعليته له تأثير في تكوين الملامح الشخصية للأبناء ومن المهم في هذا الصدد أن تُلفت اهتمام الأجهزة التربوية المختصة بأهمية هذا الموضوع، وخاصة في الظروف الراهنة ، بما تمر به الأسرة اليوم من مختنقات تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على شخصية أطفالها ، وبشكل ندعو فيه هذه المؤسسات للقيام بدورها في تعزيز وتدعيم الأساليب الإيجابية التي تمارسها الأسرة أثناء عملية التنشئة الاجتماعية .

إضافة إلى ضرورة تضمين المقررات الدراسية التي تُعنى بقضايا الطفل الأساليب والمناهج التربوية التي من شأنها أن تُسهم في تدعيم دور الأسرة ، وتبصيرها بأدوارها الاجتماعية والثقافية والتربوية المنوطة بها .

ومهما يكن من أمر ، فإن هذه الورقة البحثية تدعو بقوة كل الباحثين والمهتمين بقضايا الأسرة والتربية والاجتماع على ضرورة إجراء دراسات وبحوث نظرية وميدانية ترصد الواقع الأسري الليبي ، والأدوار المناطة بها في واقع متغير .

المراجع :

- أولاً : الكتب :-

- 1- ناصر ، إبراهيم (1996) ، علم الاجتماع التربوي ، بيروت : دار الجيل ، ط 2 .
- 2- الحسن ، إحسان محمد (2005) ، علم اجتماع العائلة ، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، ط 1 .
- 3- الزعبي ، أحمد محمد (1994) ، أسس علم النفس الاجتماعي ، صنعاء : دار الحكمة اليمانية للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ط 1 .
- 4- الديب ، أميرة عبدالعزيز (1990) ، سيكولوجية التوافق النفسي في الطفولة المبكرة ، الكويت : مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، ط 1 .
- 5- بشير وآخرون ، إقبال محمد (د.ت) ، ديناميكية العلاقات الأسرية " دراسة عن الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة " ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث .
- 6- ابن خلدون ، عبدالرحمن (2000) ، مقدمة ابن خلدون ، بيروت : دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر ، الطبعة الأخيرة .
- 7- الخطيب وآخرون ، إبراهيم ياسين (2003) ، التنشئة الاجتماعية للطفل ، عمان : الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ، ط 1 .
- 8- الجبالي ، حسنى (2003) ، علم النفس الاجتماعي بين النظرية والتطبيق ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية .
- 9- رشوان ، حسين عبدالحميد أحمد (2005) ، التربية والمجتمع " دراسة في علم اجتماع التربية " ، الإسكندرية : شباب الجامعة .
- 10- الساعاتي ، سامية حسن (1983) ، الثقافة والشخصية ، بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر .

- 11- السيد ، سميرة أحمد (1998) ، علم اجتماع التربية ، القاهرة : دار الفكر العربي ، ط3 .
- 12- أحمد ، سهير كامل (1999) ، أساليب تربية الطفل بين النظرية والتطبيق ، مصر : مركز الإسكندرية للكتاب .
- 13- رضوان ، شفيق (1996) ، علم النفس الاجتماعي ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1 .
- 14- الشخص ، عبدالعزيز السيد (2001) ، علم النفس الاجتماعي ، القاهرة : دار القاهرة للكتاب ، ط1 .
- 15- الجسماني ، عبدعلي (1994) ، سيكولوجية الطفولة والمراهقة ، بيروت : الدار العربية للعلوم .
- 16- رشدان ، عبدالله زاهي (2005) ، التربية والتنشئة الاجتماعية ، الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1 .
- 17- وطفة ، علي أسعد (2004) ، علي جاسم شهاب ، علم اجتماع المدرسي ، لبنان : مجمع المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .
- 18- الشيباني ، عمر محمد التومي (1992) ، من أسس رعاية الطفولة العربية ، طرابلس : منشورات جامعة طرابلس .
- 19- صالح ، عواطف حسين (2010) ، علم النفس الاجتماعي : منظور تكاملي تطبيقي (الفرد والوالدان والمجتمع) (العنف والاضطراب والمجتمع) ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ط1 .
- 20- بيكار ، كارل أي (2002) ، الأسلوب الأمثل لتنمية احترام الذات لدى الطفل ، " سلسلة كتب بارون في تربية الطفل " ، الرياض : مكتبة جرير .
- 21- فهم ، كلير (2007) ، الصحة النفسية في مراحل العمر المختلفة ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ط1 .
- 22- عبيد ، ماجدة بهاء الدين السيد (2008) ، الضغط النفسي ومشكلاته وأثره على الصحة النفسية ، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط1 .
- 23- مرشد ، ناجي عبدالعزيز سعيد (2005) ، تعديل السلوك العدواني للأطفال العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة " دليل الآباء والأمهات " ، القاهرة : مكتبة زهراء الشرق ، ط1 .

- 24- جعيني، نعيم حبيب (2009) ، علم اجتماع التربية المعاصر ، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1 .
- 25- حميدان ، يوسف عبدالوهاب (2001) ، العلاج السلوكي لمشاكل الأسرة والمجتمع ، العين : دار الكتاب الحديث ، ط1 .
- ثانياً : الدوريات :-
- 1- طنيس ، خليفة رمضان (2010) ، بعض المتغيرات الأسرية وأثرها على انحراف الأحداث ، مجلة منارة البحوث الاجتماعية ، العدد (4) ، طرابلس .
- 2- فريوان ، عبدالسلام مهنا (2004) ، دور الآباء في تربية الأبناء " الطفل والأسرة " ، المجلة المغاربية ، العدد (4) ، طرابلس .
- 3- مياسا ، محمد (1998) ، التكيف الاجتماعي والتحصيل لدى تلاميذ مدارس أبناء الشهداء ، المجلة العلمية لجامعة سرت ، العدد (2) ، سرت .



نحو مركز توثيق إعلامي إلكتروني للمؤسسات التعليمية العالي

أ . عبد الباري محمد ابو عقراب

المعهد العالي للمهن الطبية الزهراء

Towards an electronic information documentation center for
higher education institutions

Abdul Bari Mo. Aboqgrab

Higher Institute of Medical - Zahra

الملخص

إن الضرورة تقتضي التعامل البشري لقضاء الحاجات وإن هذا العصر هو عصر الطاقة النووية الذي تبرز فيه حرية الوصول أو النفاذ إلى المعلومات بجلاء وسط المستلزمات العديدة لحياة الإنسان ، هذا العهد الذي يجلب في ركابه عصراً من الفراغ طوعاً أو كراهية ويتطلب تطوير اللبنة الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد . مع ضرورة توفير العزيمة والمهارة لذلك المجتمع لتنظيم ما يناسب سد حاجته من خلال مؤسساته المتعاونة ، في مجالات التعليم والتدريب والأخبار والمعلومات من أجل تصميم بنى تحتية وطنية ذات جدوى وعطاء متواصل Infrastructure . وفي إطار العولمة والانفتاح على الغير نرى كماً هائلاً من الثوابت والمتغيرات تتأقلم وبسرعة كبيرة مع متطلبات المعاصرة والحدثة . ولعل المعلومات والتكنولوجيا الحديثة هما أكثر ما يميز هذه الظاهرة ، وخاصة ونحن نعيش الآن عصراً يتسم بتدفق المعلومات ، وبناء الشبكات والنظم المعلوماتية المفتوحة والموزعة . إن قطاعات التربية والتعليم والبحث العلمي من أهم ركائز عصر المعلومات اليوم ، إذ يمثل تأثير العولمة فيها محوراً من أعماق محاور الجدال والحوار الدائرين الآن في سياسات وبرامج نقل التكنولوجيا المستدامة وإدارة المعرفة . وعلى الرغم من التطور في التعليم العالي والبحث العلمي في ليبيا وزيادة عدد الجامعات والمعاهد العليا والصرف اللامحدود من قبل الدولة على هذه المؤسسات إلا أن المشكلة تكمن في ضعف الترابط بين هذه المؤسسات في مجال السيطرة على بيئتها الداخلية من جانب وتبادل المعلومات والخبرات والتدريب والتعليم عن بعد فيما بينها من جانب آخر .

Abstract

This is an age of nuclear energy in which freedom of access or access to information stands out in the midst of the many necessities of human life, a covenant that brings an age of emptiness voluntarily or hate and requires the

development of the building blocks of economic and social development Per country. With the aim of providing the determination and skill of that community to organize the appropriate needs through its cooperating institutions, in the fields of education, training, news and information for the design of national infrastructure of continuous and useful infrastructure. In the context of globalization and openness to others, we see a great number of constants and variables adapting very quickly to the requirements of contemporary and modernity. Modern information and technology are the most characteristic of this phenomenon, especially as we are now living in an era characterized by information flows and the building of open and distributed networks and information systems. The sectors of education and scientific research are one of the most important pillars of the information age today. The impact of globalization is one of the most important debates and debates currently taking place in the policies and programs of sustainable technology transfer and knowledge management. Despite the development in higher education and scientific research in Libya and the increase in the number of universities and higher institutes and the unrestricted transfer by the state to these institutions, the problem lies in the weak interdependence between these institutions in the control of their internal environment by the exchange of information and experience, training and distance education in Among them on the other.

المقدمة :

من الضروري أن ننقل نظرة إلى واقع نشاطات المؤسسات التوثيقية بمؤسسات التعليم العالي لطرح بعض ما يمكن أن يسهم في التطوير :

1. إن الأجهزة الإدارية والجامعية تهتم بتخزين الوثائق أكثر مما تهتم بمعالجتها والإعلام بها هكذا فإن مخزون الأجهزة الإدارية مركزاً بالأساس على الوثائق الرسمية إحصاءات ... بيانات ... تشريعات ، وبالمقابل نجد الأجهزة التوثيقية الجامعية وخاصة مكتباتها تركز على الاهتمام بالبحوث والرسائل الجامعية والدوريات المتخصصة وكذلك إقتناء الكتب والمطبوعات الخاصة بالعلوم المختلفة .

2. اشتراك هذه الأجهزة جميعاً في الإفتقار إلى تطبيق الخطط الفنية الموحدة في إجراءات العمل التوثيقي .

3. الإفتقار إلى مركز وطني للتوثيق الجامعي وبالمقابل توجد أجهزة متفرقة تتوفر فيها وثائق ومعلومات مختلفة الأمر الذي يؤثر سلباً على عملية البحث ويجعل

الباحث دائم التنقل بين مختلف تلك الأجهزة يحاول جاهداً العثور على المعلومات التي تعوزه في القيام بعمله، كما يشترك مع الباحث رجل الإدارة من متخذي القرار حيث لا يمكنه أن يضمن أو يستند في قراره إلى مجموعة المعلومات المتوفرة في محيط عمله أو دائرته فقط بل لا بد له أو من الضروري أن يعتمد على جملة معلومات وفرتها له الأجهزة الأخرى ليكون قراره سليماً

4. نلاحظ ارتباط كل جهاز أو مؤسسة بالإدارة العليا التي ينتمي إليها فيحاول تلبية حاجات المؤسسة التي ينتمي إليها وحاجة منتسبيها العاملين فيها فقط دون أن يكون مهتماً لتقديم خدماته للأفراد والجامعات الأخرى بالمستوى الذي يقدم فيه خدماته لأفراده أو مؤسساته .

5. إن كل جهاز أو وحدة ذكرت أعلاه تعمل لخدمة أغراضها بحدود ضيقة أكثر مما تعمل من أجل نظام إعلامي توثيقي جامعي .

6. لا توجد أي علاقات منظمة ضمن إطار إتفاقية تعاون في مجال التوثيق والإعلام الجامعي بين المؤسسات والعلاقات الكائنة تستمد وجودها من التعاون العام غير المخطط بين هذه المؤسسات .

المشكلة

على الرغم من التطورات الكبيرة في التعليم العالي في ليبيا وزيادة عدد الجامعات والمعاهد العليا والدعم اللامحدود من قبل الدولة على هذه المؤسسات . إلا أن المشكلة تكمن في عدم الترابط بين هذه المؤسسات في مجال تبادل المعلومات والخبرات والتدريب والتعليم عن بعد وضعف السيطرة على المعلومات الداخلية في الجامعة .

الأهداف

1. بناء نموذج مقترح لمركز توثيق إعلامي جامعي إلكتروني .
2. إمكانية تبادل المعلومات بمختلف مستوياتها وأوعيتها بين الجامعات والمعاهد في ليبيا .
3. تبادل الخبرات العلمية من أساتذة وباحثين وفنيين .
4. تحديث المناهج والمفردات الدراسية .
5. التدريب العلمي والعمل للملاكات الجامعية بمختلف مستوياتها .

6. بناء قواعد معلومات مشتركة متطورة Intranet .
7. التعليم عن بعد .
8. خلق قواعد لإدارة المعلومات والمعرفة على مستوى التعليم العالي والبحث العلمي في ليبيا .

أهمية مراكز وبنوك المعلومات

إن تنفيذ سياسة رشيدة للمعلومات في أية مؤسسة يحتاج إلى توفير خدمات مركزية للمعلومات داخل المؤسسة التي تضطلع بتلك المسؤولية . إن الأمر يقتضي إنشاء مركز للمعلومات يختص بأنشطة مختلفة ، منها تجميع وتنظيم المعلومات من المصادر الخارجية، ثم نشرها على المهتمين بها داخل المؤسسة وفتح قنوات الاتصال والتعاون مع العاملين لاختبار المعلومات الملائمة لأهداف المؤسسة وتنظيم ملفات الوثائق واهتمامات المستفيدين، والتعرف على مصادر المعلومات وإعداد سجلات للاتصال بخصوص الحصول على المعلومات والاتصال بشبكات المعلومات المحلية والعالمية ، كذلك تهيئة العاملين لإستخدام المعلومات المتاحة .

تتحدد أنشطة وخدمات وإنتاج هذا المركز بناءً على احتياجات المؤسسة وعلى امكانياتها المتوفرة وعلى المحيط الذي تعمل فيه فهذه المراكز يمكن أن تكتفي بأن نحيل الأسئلة الموجهة إليها إلى مصدر المعلومات المختص ويطلق عليها في هذه الأحوال مراكز إحالة يمكن أن تتطور لكي تقوم بعمليات تحليل المعلومات التي ترد إليها ، والتأكد من صحتها وإصدار تقارير عملية عن اتجاهات التطور العلمي والتكنولوجي في مجال معين ويطلق عليها في هذه الأحوال اسم (مراكز تحليل المعلومات) .

فعاليات مراكز المعلومات:

1. جمع وتسجيل وتبويب المعلومات الخاصة بمختلف الأنشطة بما فيها الدراسات والبحوث والتقارير الفنية .
2. توثيق المعلومات المتخصصة بموضوع معين أو مواضيع متعددة حسب نشاطات واهتمامات المستفيدين الذين يقوم بخدمتهم و تخزينها آلياً ووضع النظام الملائم لاسترجاعها عند الحاجة وضمن استراتيجيات البحث اللازمة

3. تلخيص المعلومات التي تصدر عن مختلف المنظمات والهيئات الدولية أو الإقليمية المتخصصة ونشر المفيد منها على شكل مستخلصات دورية .
4. توفير المراجع والكتب والدوريات والنشرات في مختلف مجالات النشاط الذي تخدمه وإصدار قوائم ببليوغرافية بمواضيعها وتعميمها على العاملين في المركز المتخصص وعلى المؤسسات الوطنية .
5. تبادل المعلومات والوثائق والنشرات مع المعاهد والمراكز والمنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة في مجال معين من خلال مشاركتها في شبكات المعلومات وتعيين المراسلين المختصين لتنظيم هذا النوع من الخدمات بشكل كامل .
6. الرد على الاستفسارات فيما يتعلق بالمعلومات التكنولوجية عموماً وطلبات الاستعانة لمعرفة أسماء وعناوين وموردي المعلومات وبيوت الخبرة ، إضافة إلى أماكن ومصادر المعلومات إذ لا يوجد ما يدعو إلى تكرار عمل قامت به مراكز أخرى مشابهة ضمن الشبكة .
7. ترجمة الكتب المتخصصة في المواضيع والنشاطات التي تخدم أغراض واهتمامات المستفيدين وتسهيل تعاونهم مع المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية .
8. تحرير وإصدار النشرات الدورية والمتخصصة بمواضيع ونشاطات ذات صلة مباشرة بأهداف المركز .
9. توفير خدمة البث الانتقائي للمستفيدين ضمن خطة معدة مسبقاً لهذا الغرض .
10. تقديم الاستشارات إلى المنشآت الكبيرة في إنشاء مراكز معلومات توفر لها جميع المعلومات الفنية والتكنولوجية اللازمة.

مستلزمات إنشاء مراكز المعلومات

أشرنا سابقاً إلى العوامل التي أدت إلى ضرورة الاهتمام بمراكز المعلومات والخطوات الواجب اتخاذها عند تعميم تلك المراكز والتي تتركز في :

1. التخصيصات المالية

لاشك إن إنشاء مراكز المعلومات يتطلب تكلفة تحددتها الخدمات المطلوبة منها ولذلك فقد اهتمت المؤسسات التي تنوي استحداث هذه المراكز بتكاليف الخدمات وتعتمتع العائد منها . أي أنها تسعى إلى الحصول على إيراد محسوس سواء كعائد مباشر للمؤسسة

أو من خلال تسويق المعلومات إلى جهات أخرى ، وعلى العموم فإن الإدارة العليا للمؤسسات تأخذ في اعتبارها ميزانية افتتاحية باتباع الأساليب المحاسبية المتعارف عليها والتي يتضح منها التكلفة الإنشائية ، وتكاليف التشغيل السنوية والتكاليف المطلوبة خلال فترة محددة في المستقبل بالنسبة للبنود الرئيسية كالمكان ، الأجهزة والأثاث ، الصيانة ، الرواتب ، المكافآت، تكاليف الحصول على الوثائق والبيانات ، مواد التشغيل والقرطاسية بالإضافة إلى متطلبات التدريب وغيرها .

ويمكن الاستعانة بالنسب العالمية المقررة لتلك البنود عند تقدير إجمالي للميزانية المطلوبة

2. القوى العاملة

إذا استعرضنا أنشطة مراكز المعلومات والخدمات التي تقدمها ، لوجدنا أن هذه المراكز بصورة عامة تحتاج إلى اختصاصات علمية متنوعة منها محلل أنظمة ، اختصاصي المعلومات ، ضابط معلومات إداري ، إضافة إلى ملاكات أخرى أقل تخصصاً . ولا شك أن تحديد القوى العاملة ومواصفاتها يتطلب تحديد الأنشطة المطلوبة من المراكز الاضطلاع بها وهي بشكل عام :

- أ- الإدارة والاشراف .
- ب- التزويد .
- ج- التصنيف .
- د- الفهرسة .
- هـ- إعداد المستخلصات والكشافات والأدلة .
- و- البحث في الوثائق والرد على الاستفسارات .
- ز- التحرير والنشر .
- ح- الترجمة .
- ط- تخزين واسترجاع المعلومات .
- ي- تصميم النظم .

فضلاً عن وظائف أخرى كالرسم والخط والطبع والنسخ .

ويتطلب من أملاكات المختارة أن تكون بمستوى من الخبرات العلمية والعملية ومن الجدير بالذكر أن تقنيات المعلومات حديثة العهد نسبياً ومازالت الأساليب المتاحة في

علم المعلومات في دور التطور المستمر ولم تدخل مرحلة التقنين والاستمرار . لذا فما زال الأمر يحتاج إلى الاهتمام بالجانب التدريبي خاصة في الوظائف الفنية وذلك بعد اختيار أنسب العناصر الملائمة من الناحية الشخصية حيث تتميز بالقدرة على التعامل والاتصال مع الآخرين وإنقان بعض اللغات الأجنبية . وما زال موضوع وفير الملاكات يعتبر من المشاكل الصعبة التي تواجه المؤسسات التي تنوي إنشاء وتشكيل مراكز المعلومات .

3. المعدات والأجهزة

تستعين معظم مراكز المعلومات بوحدة آلية لتقديم خدماتها للمستفيدين لما توفره من سرعة ودقة واقتصاد في الجهود والوقت . وتشمل الوحدات الآلية في الغالب على :

- وحدة معالجة مركزية مع ذاكرة لتخزين المعلومات وتقوم هذه الوحدة بإنجاز جميع العمليات الرياضية والمنطقية .
- أقراص (disc) وحدات مغناطيسية ذات سعة عالية للخرن الدائم .
- اقراص (CDs) وحدات مغناطيسية لتخزين البيانات .وما يتبعها من وحداتخرن أحدث.
- محطات طرفية (terminal) .
- وحدات طباعة (printers) تربط على الحاسبة لطبع التقارير .
- وحدة اتصال (communication) تربط على الحاسبة لتنفيذ عملية الاتصالات .

4. المدى الزمني

لقد انخفض المدى الزمني لعملية تجميع المعلومات من أجل اتخاذ القرارات والسيطرة وهذا يرتبط بمؤشرات الزيادة التي طرأت على معدلات النشاط التنافسي والمواقف الدولية بصورة عامة . فقد حدثت زيادة هائلة في مقدار المعلومات المنشورة المتاحة للجميع واستمرت هذه الحالة عن خلق الموقف المعروف بانفجار المعلومات .

5. النظم والبرامج

لتمكين مراكز المعلومات من تنفيذ أعمالها تعتمد على إجراءات ونظم وبرامج تقوم من خلالها بتقديم خدماتها وتحقيق أهدافها وتشمل مثل هذه النظم على :

- لغات الحاسبة المختلفة والمناسبة للنشاط المتخصص (software) .
- نظم التشغيل المباشرة .
- نظم التشغيل غير المباشرة .
- الإجراءات والتعليمات اللازمة لتشغيل وتسهيل سريان المعلومات .

6. المراجع والأدلة

قوائم المصطلحات القواميس والمكانز هي من أهم المستلزمات وأنسب الوسائل في الوصول إلى المعلومات اللازمة .

دورة المعلومات في بنوك المعلومات

تتكون " دورة المعلومات " داخل بنك المعلومات من المراحل الآتية :

1. إعداد وتجهيز المعلومات ، وعملية تجهيز المعلومات تشتمل على عدة مراحل أولها : " التسجيل " على هيئة رموز أو أشكال ، وذلك على وسائل تصلح للتعامل مع الآلة مثل الاقراص disks والسدييات CDs و " الشرائط المغناطيسية " على هيئة بقع مغناطيسية وبعدها مرحلة " الترميز " أي تحويل البيانات إلى رموز تعبر عنها في شكل مختصر لاماكن توفير الوقت والجهد ، ويستخدم لذلك الرمز الرقمي (وتستخدم فيه الأرقام) أو الرمز تاهجائي (وتستخدم فيه الحروف الهجائية) أو الرمز الأبجدي الرقمي (وتستخدم الحروف الهجائية والأرقام معاً في التعبير عن البيانات والمعلومات) . ولكن مع استخدام الحاسب في عمليات التحليل الموضوعي للوثائق أصبحنا نسمع عن " كشاف الكلمات الدالة " Keyword index وكذلك التحليل الموضوعي الذي يعتمد على مدى مصطلحات معينة ، أو ورود مصطلحات بمصاحبة مصطلحات أخرى ، والنظم توفر الكثير من الجهد البشري حيث يتم إعداد برامج للحاسب الإلكتروني تتكفل بجميع عمليات الإعداد والتجهيز ، ويتم خزن الوثائق والمستندات في شكلها الخام .

2. إدخال المعلومات : وخلال هذه المرحلة يتم إملء المعلومات على الذاكرة الإلكترونية وذلك باستخدام وحدات القراءات باشكالها المتعددة. ومن القضايا الأساسية في هذه المرحلة ترتيب المعلومات التي يتم اختزانها ، أي إعدادها في

نظام ونسق معين حتى يمكن الاستفادة منها ببسر وسهولة ، ويكون الترتيب أما سلسلاً تبعاً لأرقام سلسلة ، أو مصنفاً تبعاً لخصائص موضوعية أو فئات نوعية محددة .

3. التخزين داخل الذاكرة الألكترونية : الذاكرة أو المخزون الألكتروني يتكون من جزئين : قسم التخزين الرئيسي ، وقسم التخزين الفرعي ، وكل منهما يتكون من وحدات تخزين مثل صناديق البريد ، لكل وحدة عنوان مميز ، ويمكن أن تخزن فيها أرقام أو حروف ، وفضلاً عن ذلك فإن المخزن يحتوي على تعليمات تتكون من مزيج من الأرقام والحروف ، وهذه التعليمات تجعل الحاسب يقوم بإجراء عمليات معينة مثل جمع أو مقارنة عددين أو قراءة أو كتابة معلومات معينة ... الخ . ويطلق على هذه التعليمات (البرامج " program ") والبرنامج يكتب بلغة معينة يتم التفاهم بها مع الحاسب يطلق عليها لغة الحاسب ، وتوجد عدة لغات شائعة الاستعمال في مخاطبة الحاسبات الألكترونية من أشهرها لغة الكوبل Cobol ولغة الفورتران Fortran .

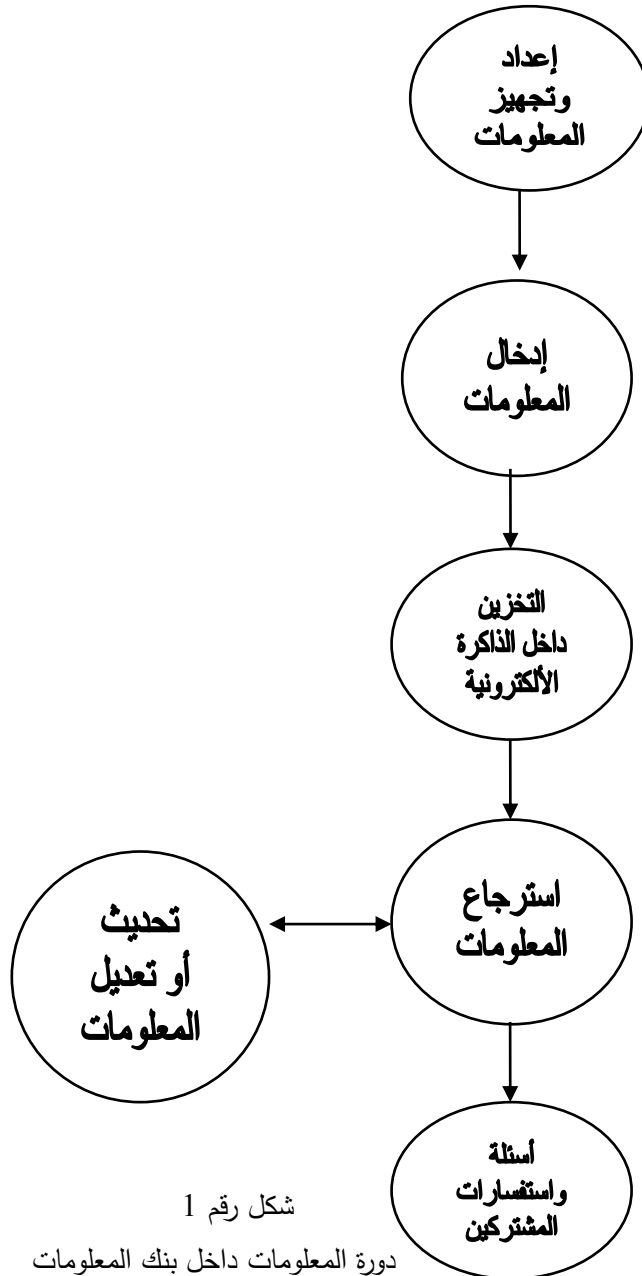
7. استرجاع المعلومات

المعلومات المخزنة داخل الذاكرة الألكترونية يمكن استرجاعها عن طريق المضاهاة بين الألفاظ التي تعبر عن احتياجات الباحث بتلك الألفاظ التي تضمها قائمة المصطلحات الخاصة بتلك المعلومات ، وحينما تتوافر للبنك امكانيات التقييم المرتد Feed Back يستطيع الباحث ان يصحح أو يعدل في المصطلحات التي يقدمها في ضوء ما يحصل عليه من نتائج .

وعلى كل فإن الخطوة النهائية لهذه المرحلة هي حصول الباحث على المعلومات المطلوبة عن طريق أجهزة الإخراج Output أو وسائل العرض التي تيسر الحصول على المعلومات المطلوبة في صورة يمكن للإنسان فهمها مثل : صفحات مطبوعة على الآلة الكاتبة أو مجلة على شاشة عرض تلفزيونية ، كما يمكن أن نتلقى الإجابة صوتياً عبر سماعة تلفون ، ويتم الحوار عن طريق أسئلة واستفسارات من المشتركين وأجوبة وتقارير تعطى من بنك المعلومات .

وتظهر فاعلية بنك المعلومات أثناء الاستخدام في إمكانية تحديث المعلومات الموجودة أو تعديلها عن طريق برامج خاصة تتم تحت إشراف المسؤولين عن البنك ويتم ذلك

التحديث أو التعديل بدون أي تأثير في البيانات والمعلومات الأخرى المخزونة وكذلك بدون أي تأثير في أداء البنك للمشاركين .



شكل رقم 1

دورة المعلومات داخل بنك المعلومات

مركز التوثيق والإعلام الجامعي الإلكتروني

رأينا فيما سبق تشتت مراكز وجود المعلومات وتعدد أماكن وجهات أداء المهمات والخدمات الإعلامية والتوثيقية . ولأجل معالجة هذا تشتت و لرفع مستوى نوعية الأداء لا بد من قيام جهة مركزية تتولى الأخذ بتنفيذ هذه المهام وتكون مسؤولة عن نشاط الخدمة التوثيقية والإعلامية والتنسيق بين المؤسسات المختلفة المعنية بتقديم مثل هذه الخدمة . وتتمثل هذه الجهة بإنشاء مركز التوثيق .

أهداف المركز ووظائفه

إن الأهداف التالية التي وضعت للمركز مستوحاة من الأهداف العامة للتعليم وتتلخص هذه الأهداف بما يلي :

1. توثيق الإنتاج الفكري الليبي والعربي والعالمي بما يخدم البحث العلمي . سواء كان بشكل كتب أو مراجع أو دوريات أو مواد سمعية وبصرية من الأفلام والصور والشرائح ... الخ ، أو بشكل أوعية متطورة حديثة كالأشرطة الفلمية المخرجة بالحاسب الإلكتروني أو الـ CDs بأنواعها المختلفة أو اعتماد الأوساط المتعددة الهايبر تكست Hypertext والهايبرميديا Hypermedia أو Multimedia أو فهارس الفهارس Metadata
2. توفير المعلومات التي يحتاجها المخططون والعاملون والمسؤولون عن التوجيه والإدارة في مجالات التعليم وتقديم البيانات والإحصاءات المطلوبة .
3. التعاون مع البنوك ومراكز المعلومات ذات الطبيعة والأعمال المشابهة في الدول الأخرى سواء الإقليمية أو العربية أو دول العالم . مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، واتحاد جامعات الدول العربية ، واتحاد مجالس البحث العلمي العربي إضافة إلى اليونسكو
4. المساعدة في تدريب وتطوير الكوادر الفنية في مجال المكتبات والتوثيق والمعلومات لرفع الكفاءة الفنية والتقنية لدى العاملين في هذا المجال وزيادة وعي المسؤولين عن أجهزة المعلومات في المؤسسات ذات العلاقة .
5. القيام بالدراسات والبحوث اللازمة التي يطلب من المركز إعدادها فيما يتعلق بالمعلومات والنتائج المستنبطة منها .

6. العمل على الإفادة من كافة أنواع التقنيات الحديثة وخاصة المصغرات " المايكرو فورم " والحاسبات في عملية معالجة المعلومات في خزنها واسترجاعها وبثها وإعدادها وكذلك الاشتراك ببنوك المعلومات الاقليمية والعربية والعالمية والإفادة من وسائل الاتصالات الحديثة في تداول المعلومات ونقلها " أي تبني تكنولوجيا المعلومات " ومنها الإنترنت .
7. توفير المعلومات وفق الطرق والوسائل الحديثة ووفق احتياجات المستفيدين سواء كانوا مخططين أو ميدانيين أو باحثين ، وبصورة عامة المستفيدين كافة .
8. العمل على زيادة الوعي بأهمية المعلومات المبني على أساس من المعلومات الدقيقة والاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة في إشاعة هذا الوعي بين أوساط الطلبة والأساتذة والأطراف الأخرى المعنية بالعملية التعليمية .
9. رفع مستوى النشاط والخدمات التي تقدمها أجهزة التوثيق في الجامعات أو الكليات والمعاهد عن طريق مدها بالمعلومات والاستفادة بالمقابل من المعلومات المتوفرة لديها .
10. المساهمة في تنمية روح التحليل والاستنتاج العلمي المبني على تحليل المعلومات ودراستها وذلك في أوساط الطلبة والهيئات التعليمية والجامعية على إن من الواضح أن بعض هذه الأهداف قد يختلف عن أهداف أي مركز توثيقي وإعلامي في بلد آخر وذلك لإختلاف طبيعة الظروف الإجتماعية والاقتصادية والسياسية ومقدار توفر المعلومات ومدى تقدم التكنولوجيا المستخدمة في معالجة المعلومات . ولتحقيق هذه الأهداف فإن على المركز أن يقوم بتقديم خدمات عديدة ومتنوعة يمكن أن ندرج أهمها فيما يأتي :
11. تحديث القطاع الإداري والمساعدة في السيطرة على الوثائق الإدارية والمالية والفنية .
12. تقليل الكلف للمصروفات العملية .
13. تطوير البنية التحتية للمؤسسات التعليمية من خلال تقديم المرونة والتعاون بين المؤسسات التعليمية داخل ليبيا وكذلك المؤسسات الوطنية الأخرى .

ويمكن من خلال النقاط أعلاه إجراء عملية استثمار Utilization للمعلومات المتوفرة في البنية التحتية المتوفرة وتنظيمها وتطويرها ودمج العمليات مع بعضها أي خلق الترابط بين النظم الفرعية Interrelated والتفاعل Interactive مثل :

أ- تنظيم البيانات عن الطلبة (شخصية وتعليمية ومالية وباقي مستويات المعلومات) .

ب- تنظيم البيانات عن الملاكات التعليمية (المرتبات والمستويات الوظيفية والدرجات العلمية والتخصصات الدقيقة والنشاطات العلمية والتعليمية) .

ج- تنظيم الجوانب الإدارية من خلال البيانات عن الأفراد العاملين (مراكزهم الوظيفية ومراتبهم وإجازاتهم وأعمالهم الإضافية ... الخ) .

د- المساعدة في الدخول إلى التسهيلات التي تقدم من قبل الجامعة مل (المكتبات والنوادي الجامعية والنوادي الطلابية والخدمات الصحية والأقسام الداخلية ... الخ) .

ويمكن للمركز أن يوثق وبالتفصيل المعلومات عن أي قطاع داخل الجامعة من خلال جمع البيانات وبناء قواعد المعلومات الشخصية والتعليمية مثل بيانات الطلبة والنظم الدراسية التي تقدم من قبل الأقسام العلمية ويمكن إعطاء التفاصيل الآتية عن قواعد المعلومات وهي :

1. معلومات شخصية عن جميع طلبة الدراسات الأولية والدراسات العليا لكل قسم علمي.
 2. معلومات تفصيلية عن الفصول الدراسية (Courses) التي تدرس في كل قسم .
 3. النتائج الامتحانية (والدرجات) لجميع طلبة الدراسات الأولية .
 4. جميع المواد الدراسية (Courses) التي اختارها الطالب للدراسة لكل فصل دراسي قائم .
 5. جداول الأقسام العلمية والمحاضرات لكل فصل دراسي قائم .
- كما يمكن لأقسام التسجيل :

1. إصدار بطاقات إلكترونية لجميع الطلبة متضمنة البيانات الشخصية مع ضمان الجانب الأمني والسري لهذه البيانات الورقية .

2. يمكن مسح وإزالة المعلومات من بطاقة الطالب .
3. تحديد صلاحيات العمل على المعلومات في قواعد المعلومات بأشخاص محددين دون غيرهم . ويمكن تخصيص كلمات مفتاحية لهم من أجل تقديم الخدمات المطلوبة .

ويمكن لهذا العمل أن يعطي لكل طالب وبشكل موثق معلومات عن :

1. جميع المواد التي سجل الطالب عليها في الفصل الدراسي القائم .
2. معلومات عن جميع المواد الدراسية التي درسها الطالب منذ بداية دراسته وحتى المرحلة الدراسية القائمة .
3. إعطاء إحصاءات عن الدرجات الامتحانية التي حصل عليها الطالب حتى الوقت القائم والمعدلات ووزن كل مقرر دراسي وكل فصل دراسي .

الخدمات الأساسية للمركز

يمكن للمركز الإلكتروني للتوثيق والإعلام الجامعي ان يقدم الخدمات الآتية :

1. خدمات الاستفسار QA : تعتبر من أهم خدمات نقل المعلومات ويتم بها تقديم البيانات والمعلومات المحددة بالإضافة إلى قدر من خدمة البحث الراجع وتزويد المستفيدين والأجهزة الإدارية بالوثائق والرد على المواضيع المبحوثة بدقة .
2. خدمات البث الإنتقائي للمعلومات SDI : إيصال المعلومات إلى المستفيد في مكان عمله وبشكل آلي Online ويتم بناء على اختيار المستفيد للمعلومات وعلى أساس تخصصه الموضوعي في الكلية والمعهد مما يتعلق بهما من موضوعات وتعد معلومات وافية على اهتماماتها العلمية ومجالات بحثها وحيثما تضاف مفردات جديدة من المعلومات إلى النظام تقوم الحاسبة الآلية بمطابقة المعلومات الجديدة مع عناصر المعلومات عن المستفيد واهتماماته فتطبع المعلومات الجديدة ومن ثم ترسل إليه للإفادة منها . ولهذه الخدمة أهمية قصوى في تحديث المعلومات وإيصالها في الوقت المناسب أولاً بأول .
3. خدمات قواعد المعلومات الإحصائية Numerical Database Services : يتميز ميدان التعليم بخاصية إعماده في أبحاثه ودراساته على المعلومات الإحصائية بصورة كبيرة ، ويتطلب إعداد أنظمة وقواعد للمعلومات الإحصائية

مهمتها تقديم الاحصاءات المطلوبة مباشرة إلى المستفيد وتتفاوت هذه الخدمات وفقاً لطبيعة قواعد المعلومات القائمة داخل نظام المعلومات وحجمها وتاريخها .

4. خدمات بيبليوغرافية Bibliographical Services : تقديم قائمة بمعلومات عن الوثائق موضوعياً بحيث يستطيع المستفيد من خلالها أن يحدد الوثائق التي تهتمه وأن يعرف فحواها ومصدرها وأماكن وجودها وقد تتجه هذه الخدمات إلى موضوع معين أو مشكلة معينة فتأخذ شكل بيبليوغرافية متخصصة وهي إما تقديم معلومات جديدة دورية أو تأخذ شكل البحث الراجع عن الوثائق والدراسات التي نشرت في ميدان محدد من الميادين المختصة في العقدين الأخيرين في القرن العشرين استخدام البحث الآلي المباشر (Internet On – Line) لتحقيق هذه الخدمات .

5. خدمات البرامج الدراسية والمؤتمرات Lending Services : تنظيم برامج دراسية بهدف إحاطة عدد كبير من الحاضرين بإحدى المجالات الحديثة في العلوم والتكنولوجيا مما يدرس في مؤسسات التعليم العالي أو الإستراتيجية الخاصة بهذا المجال على مستوى الوطن العربي والعالم .

الهيكل التنظيمي المقترح للمركز

لقد تم وضع خمسة أقسام رئيسة للمركز إعتماًداً على الأهداف التي يسعى لتحقيقها هذا المركز وهي :

أولاً : قسم المعلومات

يختص هذا القسم بالقيام بعمليات الاستخلاص والتكشيف وتحليل وإعداد البيانات بشكل يسهل من قيام القسم بتحقيق مهامه الرئيسية وهي إيصال المعلومات إلى طالبيها، والقسم يتكون من عدة وحدات : وحدة تبادل المعلومات وتقوم بالاتصالات الخارجية مع مراكز التوثيق والهيئات البحثية والأكاديمية لتبادل المعلومات معها بغرض خدمة مجتمع المستفيدين وتتولى وحدة الإحاطة الجارية إعلام المستفيدين بالدراسات المختلفة التي تصل إلى المركز وتقديم خدمة البث الانتقائي للمعلومات التي تعني تصميم خدمات إعلامية تستجيب للإحتياجات الموضوعية المتخصصة للباحث بصفة دورية منتظمة وتقوم وحدة الخدمات المرجعية بتلقي أسئلة واستفسارات المستفيدين والرد عليها وتكون الأسئلة إما بحضور المستفيد شخصياً أو اتصاله هاتفياً

أو إرسال الأسئلة بالبريد أو استخدام الانترنت ، أما وحدة الخدمات الببليوغرافية فتتولى إعداد الببليوغرافيات المتخصصة والكشافات التحليلية وإعداد نشرة خاصة بالمستخلصات للبحوث التي تصل إلى المركز مما ليس له أدلة كشافات ومستخلصات مع التركيز على الرسائل الجامعية المنجزة والمسجلة في الجامعات الليبية والعربية للإستفادة منها في العمل من جانب وتجنب التكرار من جانب آخر .

ثانياً : قسم تقنيات المعلومات التعليمية

يتكون هذا القسم من وحدتين : وحدة التوثيق الآلي التي تختص بالمعالجة الآلية للبيانات باستخدام الحاسبات الألكترونية بما يتضمنه ذلك من تصميم النظم والبرمجة والتشغيل كما تتوافر في هذه الوحدة وسائل الاتصال الآلي المباشر (On Line and Internet) بمراكز التوثيق الإعلامية الجامعية في الدول العربية وبنوك المعلومات العالمية

أما الوحدة الثانية : فهي وحدة المواد السمعية والبصرية والتي تضم المصغرات بأشكالها المختلفة والأفلام والاسطوانات والأشرطة التسجيلية .

ثالثاً : قسم التدريب والبحوث

يختص القسم بعدد البحوث المتصلة برفع كفاءة العمل في ميدان التوثيق والمكتبات الجامعية ، وتنظيم عمليات التدريب لأمناء المكتبات الوثائقية أو اختصاصي المعلومات في الجامعات فضلاً عن تدريب المستفيدين من الأساتذة والباحثين على الاستفادة من الخدمات أقصى إفادة ممكنة وتعريفهم بالإنتاج الفكري العربي والعالمي في الميادين المختلفة وتهتم وحدة الترجمة في هذا القسم بترجمة ملخصات الأبحاث في التعليم العالي التي تنشر باللغات الأجنبية إلى العربية حسب طلبات الباحثين إضافة إلى ترجمة الأبحاث التي تنشر باللغة العربية إلى اللغة التي يطلبها الباحث .

رابعاً : قسم المكتبة والمتحف التعليمي

تضم وحدة مصادر المعلومات في هذا القسم المواد المكتبية من مراجع ودوريات ورسائل جامعية ... الخ ، وتقوم وحدة الإعداد الفني بفهرسة وتصنيف المواد المكتبية المتوفرة في القسم ، أما وحدة المتحف التربوي فتضم الوثائق والوسائل التعليمية والكتب والكتب المنهجية المختلفة التي تمثل تطور مسيرة التعليم العالي في ليبيا .

شبكة التوثيق الجامعي المقترحة

إن قيام جهة مركزية بمهمة التنسيق بين المؤسسات المعنية بالتوثيق والمكتبات الجامعية يجنبنا الإزدواجية في نشاطاته وفعالياته ويهيئ فرصة الأداء الفعال لتهيئة المعلومات المطلوبة وبتقديرنا إن الجهة المركزية هذه مؤهلة للقيام بالمهمة المذكورة وهي مركز التوثيق الجامعي المقترح في هذه الدراسة ، ويكون هذا المركز نواة لشبكة التوثيق الجامعي ، وبهذا فإن قيام هذه الشبكة بنواتها المقترحة بالتنسيق بين كافة المؤسسات يجنبنا التكرار والهدر في الوقت والجهد المبذولين لمعالجة معلومات تعتبر موارد مشتركة لكافة المؤسسات التعليمية

الهيكل المقترح لشبكة التوثيق الجامعي

من الممكن أن تتألف شبكة التوثيق الجامعي من :

1 - المركز الإلكتروني للتوثيق الجامعي المقترح :

كدعامة رئيسية في بنية الشبكة وهو كما ذكرنا - المنسق والمسير للشبكة المقترحة على المستوى الوطني ويقوم بدور أساس فس تدريب العاملين في ميدان التوثيق الجامعي .

وتكون المكتبات الجامعية كنقاط مشتركة في هذه الشبكة وتتصل الشبكة بمراكز المعلومات والمكتبات الجامعية العربية والاجنبية .

أسلوب أداء الشبكة الوطنية

الشبكة بمفهومها تعني وجود نظام تعاوني سواء بالإفادة من الخدمات أو العمل الجماعي الذي وسيلته تنسيق الأنشطة بين وحدات الشبكة . يتولى المركز القيام بالمرحلة النهائية للعمليات المطلوبة ويعتبر المنسق بين نشاطات الأعضاء التعاونية وفق نظام يعد للشبكة - تتألف من ذلك شبكة يكون دور المؤسسات الأعضاء إيجابياً في المساهمة بالفعاليات وتقديم الخدمات وتعتبر نقاطاً فعالة ودعائم أساسية . فكل وحدة تكون متعونة ومشتركة في النشاط وتقديم الخدمات الإعلامية بحيث تشترك كافة الوحدات في جمع المعلومات وتحليلها وترتيبها وفهرستها وتلخيصها وترجمتها وإعداد الدراسات الخاصة وفق حدود أهدافها - وتصبح كافة المعلومات الداخلة في الشبكة تحت تصرف الوحدات الأعضاء كما يتاح لها الانتفاع بالخدمات المقدمة من كل وحدة

على أن من الضروري وضع الإطار القانوني والتنظيمي لهذه الشبكة لبيان الأهداف والإجراءات على أن يقوم المركز بعملية التنسيق والقيام بالوظائف المدرجة :

1. تنسيق التعاون في مجال تجميع المعلومات وتوزيع اقتناءها بين المؤسسات وجهود البحث والدراسة والتطوير " Resource Sharing " مما يوفر الجهد والوقت والمال .

2. إعداد نماذج واستمارات طلب البيانات وسبل تنفيذ مرحلة المعلومات ودراسة احتياجات المستفيدين أفراداً ومؤسسات بغية وضع الإجراءات التنفيذية لتوفيرها .

3. السيطرة ببليوغرافياً على موجودات مراكز المعلومات والمؤسسات وإعداد سجل وفهرس موحد للمعلومات أو ببليوغرافيات مركزية تتيح فرصة التعرف على أماكن المصادر الأولية والثانوية المتوفرة داخل الشبكة أو خارجها فليس من الضروري أن تتوافر فعلاً في النواة وهذا يمثل أفضل مجالات تحقيق التعاون في الاقتناء لمصادر المعلومات .

4. الاتصال بالمراكز والمؤسسات في الأقطار العربية والعالمية وتيسير تبادل الخبرة والتجارب للشبكات المماثلة والتعرف على ما يجري من نشاطات في مختلف المجالات .

5. يتولى القيام بتنظيم الاجتماعات والندوات واللقاءات على المستوى الوطني بما يتعلق بضايا المعلومات .

6. التنسيق في مجالات الاقتناء التعاوني والإفادة من مصادر المعلومات المتوفرة فعلاً .

مواصفات وضمانات الأداء للمركز والشبكة :

من أجل أن يحقق كل من مركز التوثيق الجامعي وشبكة التوثيق الجامعي المقترحين الأهداف المحددة لهما وتقديمهما للخدمات الأفضل والتوظيف الفعال للإمكانات والموارد المتاحة من الضروري أن تتوافر المواصفات وضمانات النجاح لهما .

التوصيات

إن هذه المواصفات والضمانات تتمثل بالتوصيات والمقترحات الواردة أدناه .

المحور الأول : النظم والأساليب الفنية

وتتضمن النظم والأساليب الفنية والإجراءات والخطوات المطلوب اتباعها في الخزن والمعالجة والاسترجاع والنشر وفق قواعد وأسس مقننة آخذين بنظر الاعتبار أهداف التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات والخبرات بين وحدات الشبكة التي تتطلب توحيد إجراءات تنفيذ العمل والأنظمة والتقنيات التي تحقق مبدأ المشاركة في العمل والخدمات. كما إن اتباع الأساليب الموحدة تهيئ استرجاع واستخدام المعلومات المتوفرة في المؤسسات كافة من قبل مستخدمي المعلومات كما إن هذا التوحيد يهيئ فرص تطوير الأساليب المستخدمة فعلاً أو اقتراح أساليب جديدة للأداء وأهم من هذا أنه يحقق مبدأ التعاون والتنسيق الذي هو هدف اساس في تأسيس الشبكة .

المحور الثاني : الأجهزة والمعدات

يمثل الحاسوب وتقنيات المعلومات الحديثة أدوات أساسية لازمة لعمل المركز والشبكة في معالجة البيانات والمعلومات وإعداد النتائج الخاصة بها . كما أن الاتصال بين وحدات الشبكة يتطلب توفير واستخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة الذي يساعد على انجاز وظائف وخدمات كل من المركز والشبكة ، وهذا التوظيف المذكور يتطلب توفير أجهزة ومعدات في وحدات الشبكة وأقسام المركز يمكن عن طريقها إدخال المعلومات وبثها على الحاسبة المركزية (في مركز الشبكة المقترح) حيث تجرى فيها المعالجات المطلوبة ومن ثم استلام نتائج هذه المعالجات والحصول على الخدمات المطلوبة عن طريق أجهزة ومعدات خاصة بالمرجات وإن مواصفات أجهزة الإدخال والإخراج مما يتلائم وطبيعة ارتباطها في الحاسوب المركزي " في المركز " وتحديد عددها وتوزيعها على وحدات الشبكة يتطلب إعداد دراسة جدوى .

تحدد نوعية وعدد ومواصفات الأجهزة المطلوبة وطاقتها على غير ذلك من الأمور اللازمة

المراجع

1. اشرتون ، بولين . مراكز المعلومات ، تنظيمها ، وإدارتها وخدماتها ، ترجمت حشمت قاسم . - القاهرة : مكتبة غريب ، 1981 .
2. أحمد يدر . مقدمة في علم المكتبات والمعلومات . - الكويت : مؤسسة الصباح (د . ت) .
3. أحمد يدر ، ومحمد فتحي عبد الهادي . المكتبات الجامعية : دراسات في المكتبات الأكاديمية والبحثية . - القاهرة : مكتبة غريب ، 1977 .
4. جاسم محمد جرجيس . التوثيق التربوي في البلاد العربية : مفاهيمه ، وظائفه ، ومتطلباته وسبل تطويره في المؤتمر المكتبي الثاني لجمعية اتحاد المكتبيين العراقيين ، 1974 .
5. جاسم محمد جرجيس ، وبديع محمود قاسم . بنوك المعلومات . - بغداد : وزارة الإعلام ، 1989 (سلسلة الموسوعة الصغيرة - 284) .
6. حشمت قاسم . بعض المفاهيم الأساسية في النظم الألكترونية لاسترجاع المعلومات في المجلة العربية للمعلومات ، ع 3 ، 1979 .
7. حشمت قاسم . خدمات المعلومات : مقوماتها ، أشكالها . - القاهرة : مكتبة غريب ، 1984 .
8. الخفاجي ، محمد حسن كاظم . ملاحظات حول النموذج المقترح لمراكز المعلومات في جامعات أقطار الخليج العربي . - بغداد : جامعة بغداد ، 1984 ، ص 11 (يونيو) .
9. راجع أحمد بدر . توفير المعلومات بأجهزة التوثيق في الوطن العربي . - القاهرة : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، إدارة التوثيق ، 1976 .
10. صباح رحيمة محسن ، ومحمد حسن الخفاجي . تقنيات خزن واسترجاع المعلومات - بغداد : هيئة المعاهد الفنية ، 1992 .
11. قتيبة نجيب مصطفى . تقنيات المعلومات . - بغداد : معهد الإدارة الرصافة ، 1988 " يونيو " .
12. كنت ، آلن . ثورة المعلومات ، ترجمة حشمت قاسم . - الكويت : وكالة المطبوعات ، 1973 .
13. لانكستر ، ولفرد . نظم استرجاع المعلومات ، ترجمة حشمت قاسم . - القاهرة : مكتبة غريب ، 1981 .

14. محمد عدوان . دور الإعلام في التجديد التربوي في مجلة التربية الجديدة ، ع27 ، س9 . أيلول - كانون الأول ، 1982 ، ص ص : 88-93 .
15. محمد محمد أمان . بنوك المعلومات . - تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، 1985 .
16. محمد محمد الهادي . الإدارة العلمية للمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات . - الرياض : دار المريخ ، 1982 .



واقع المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها

دراسة تطبيقية على شركات الأسمنت في ليبيا

د. نور الدين عبد الله حمودة
أ. مفتاح محمد بن زايد
أ. محمد منصور الصيد
أ. صلاح الشريف عمران

كلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية/ طرابلس

D. Nouruddin Hamouda

Mr. Mofteh bin Zayed

Mr. Salah Omran

Mr. Mahammed Mansour

Faculty of Administrative and Financial Sciences / Tripoli

المخلص

جاءت هذه الدراسة للتعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في شركات الأسمنت بليبيا، وذلك من خلال معرفة مدى إدراك متخذي القرار في تلك الشركات للمفهوم الواسع للمسؤولية الاجتماعية، وتحديد ما إذا كان هناك تفاوت في الإهتمام والتطبيق بين مجالات المسؤولية الاجتماعية لديها، وبيان حجم وحدود الإفصاح الذي تقوم به تلك الشركات عن أدائها الاجتماعي، وذلك من خلال دراسة ميدانية شملت شركات الأسمنت بمختلف فروعها في المنطقة الغربية من ليبيا، حيث تم توفير بيانات الدراسة عن طريق استبانة أعدت لهذا الغرض، واستخدم الباحثون في تحليل نتائج الدراسة واختبار فرضياتها المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي، بالإضافة إلى مجموعة من الإختبارات الإحصائية ذات العلاقة. ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الشركات المعنية بالدراسة تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وأن ثلثي تلك الشركات تلتزم بتطبيق المسؤولية الاجتماعية، وإن كان التزامها يقتصر فقط على الاستجابة للقوانين والتشريعات التي تسنها الدولة، كما تحظى مجالات المسؤولية الاجتماعية الأربعة بدرجة من الأهمية النسبية لدى شركات الأسمنت محل الدراسة، وأن هناك تفاوت في الإهتمام والتطبيق بين مجالات المسؤولية الاجتماعية لدى تلك الشركات، كما أن الشركات محل الدراسة تفصح عن أدائها الاجتماعي من خلال وسائل اعلام مختلفة، سواء كانت ضمن القوائم المالية التقليدية أو بشكل منفصل عنها، وأهم التوصيات كانت العمل على زيادة وعي متخذي القرار في المصارف العاملة في ليبيا بأهمية المسؤولية الاجتماعية، وسن التشريعات اللازمة للنهوض بها.

This study aims to identify the reality of social responsibility and its disclosure in the cement companies in Libya by knowing the extent to which the decision makers in these companies understand the broad concept of social responsibility and determine whether there is a difference in interest and application among their social responsibility areas, The study was conducted by a group of companies in the western region of Libya. The study data were provided by means of a questionnaire prepared for this purpose. The researchers used the analysis of the results of the study and the P The descriptive approach in the survey method, in addition to a set of relevant statistical tests.

The study concluded that the companies concerned are aware of the concept of social responsibility, and that two thirds of these companies are committed to applying social responsibility, although their commitment is limited to responding only to the laws and legislations adopted by the state. And that there is a disparity in the interest and application between the areas of social responsibility of these companies, and the companies under study reveal their social performance through different media, whether in the traditional financial statements Or separately reported, and the most important recommendations was to increase the awareness of decision-makers working in Libya banks and the importance of social responsibility, and enact the necessary legislation for their advancement.

المقدمة:

يؤثر التغير المستمر في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تطور المحاسبة عبر الزمن، ورغم أن هذا التطور كان بطيئاً في الماضي، فإن واقع التغيير خلال الثلاثة عقود الماضية كان أسرع من المعدل المألوف ويتوقع أن يكون أكثر سرعة خلال العقود القادمة، ومنذ ستينيات القرن الماضي ومع كبر حجم المنشآت وظهور الشركات المساهمة وزيادة أعدادها وظهور ما يعرف حالياً بالشركات متعددة الجنسيات، وما ترتب على ذلك من تأثير مالي واجتماعي واضح على فئات كثيرة ومتنوعة كالمستثمرين والمقرضين والعاملين والمستهلكين والموردين وغيرهم، ظهر توجه يدعو إلى ضرورة التزام المنشأة بأدائها الاجتماعي تجاه المجتمع الذي تعمل فيه إلى جانب تحقيقها لهدف تعظيم الربح (حمودة، 2007: 17).

فمن الإتجاهات الحديثة نسبياً في المحاسبة ظهور المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق المشروعات، وخير مثال على ذلك الإتجاه نحو المحافظة على البيئة وحمايتها وحماية المستهلك وغير ذلك من الأهداف التي قد لا تعود على المشروع بفائدة إقتصادية مباشرة، سواء أكان القيام بها إختيارياً أم إجبارياً، وسواء أكانت المجموعات المستفيدة داخل المشروع

(كالعاملين)، أو خارجه (كالملاء)، أو المنطقة، أو المجتمع كله بصفة عامة (الحسني، 1996: 121).

إذ يشير مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى أن المنشأة ينبغي أن لا تكتفي باستغلال الموارد المتاحة لها بما يخدم أهدافها الاقتصادية، بل تمتد مسؤوليتها إلى مواجهة المتطلبات الاجتماعية على حد سواء، فاكتمال ثقة الجمهور ورضا المستهلكين يساعد في خدمة أهداف المنشأة الاقتصادية، لذلك فإن على المنشأة أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع عن طريق تحسين الظروف البيئية والحد من الآثار السلبية التي يسببها نشاطها للبيئة المحيطة عن طريق تقليص التلوث وتحقيق التنمية الاقتصادية (نور وشاكر، 2000: 1).

ويعد الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمنشآت من المواضيع التي تزايد الاهتمام بها منذ سبعينيات القرن الماضي من قبل الباحثين والمنظمات المهنية في الدول الغربية وهذا ما أكدته معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي في تقريره المنشور عام 1973 من أنه يجب إعداد تقرير عن النشاطات الاجتماعية للمنشأة ضمن القوائم المالية المنشورة، فاهتمت كل منشأة بالإفصاح عن أشكال وتكاليف ونتائج ذلك الأداء الاجتماعي، حيث ضمت المسؤولية الاجتماعية كلاً من الإفصاح بشكل اختياري من قبل المنشأة عن مدى تحملها لمسؤولياتها الاجتماعية، والإفصاح الإلزامي المفروض عليها من قبل جهات رسمية أو أطراف أخرى (السويح، 2014: 3).

وبالتالي تعتبر المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها مجالاً جديداً نسبياً من مجالات علم المحاسبة الأمر الذي يستدعي وجوب إدراك متخذي القرارات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وتطبيقها تطبيقاً ميدانياً.

وتعتبر شركات الأسهم ذات أهمية كبيرة في هذا الخصوص نظراً لكبر حجم هذه الشركات وما تتمتع به من إمكانيات مادية من جهة، وما تسببه من تلوث للبيئة المحيطة نظراً لطبيعة نشاطها من جهة أخرى.

الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات بالأدب المحاسبي والتي تناولت موضوع الدراسة الحالية، ولعل أهمها حسب صلتها بالموضوع وفقاً لتسلسلها التاريخي ما يلي:

1. دراسة (عليان، 1994): بعنوان: "واقع المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة

العامة المدرجة في سوق عمان المالي وأثرها على الأداء/دراسة تطبيقية"، هدفت هذه

الدراسة إلى التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، بغية التعرف على مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية ومستوى أدائها، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن الشركات المعنية تساهم في نشاطات المسؤولية الاجتماعية من خلال ممارسة نشاطات خدمة المجتمع، وتقديم مزايا إضافية للعاملين فيها دون وجود فلسفة واضحة تجاه المسؤولية الاجتماعية، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات أهمية إحصائية بين الأداء ومساهمة الشركات في أنشطة خدمة المجتمع وتقديمها للمزايا الإضافية للعاملين فيها، أما أبرز توصياتها فقد أكدت على ضرورة وضع أنظمة لمحاسبة الشركات عن أدائها الاجتماعي، بما يضمن معاقبة الشركات غير المسؤولة اجتماعياً، وضرورة تطوير أساليب قياس جديدة تأخذ بعين الاعتبار سمعة الشركة في أذهان المواطنين.

2. دراسة (الكلي، 2001): بعنوان "الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدات

الاقتصادية والقوائم المالية المنشورة" دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الليبية، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان موقف تلك الشركات من موضوع الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ- لا يوجد فهم كافٍ لمعلومات المسؤولية الاجتماعية.

ب- بالرغم من وجود القوانين الملزمة لحماية المجتمع والبيئة من المخلفات الناجمة عن عملياتها الإنتاجية، إلا أنه لا يتم تطبيقها بطريقة صارمة وحازمة.

كما أوصت الباحثة بأنه يجب أن تكون بيانات المسؤولية الاجتماعية من ضمن الأهداف الرئيسية التي تسعى القوائم المالية لتحقيقها وإظهارها، وضرورة مراعاة التكاليف والالتزامات البيئية.

3. دراسة (بن عيسى، 2010): بعنوان "واقع المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها مع

دراسة ميدانية بالشركات الصناعية الليبية بالمنطقة الغربية" وقد هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على مدى إدراك إدارات الشركات الصناعية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها، وكذلك بيان فيما إذا كانت مجالات المسؤولية الاجتماعية الأربعة تحظى بنفس المستوى من الاهتمام والتطبيق لدى الشركات الصناعية الليبية، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: ضعف مستوى الوعي والإدراك لدى الشركات الصناعية محل الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية، وأن مجالات المسؤولية

الاجتماعية لا تحظى بنفس المستوى من الاهتمام من قبل الشركات الصناعية محل الدراسة.

4. **دراسة(السويح، 2014):** بعنوان "واقع المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها: دراسة تطبيقية على الوحدات الفندقية" وهدفت إلى التعرف على مدى إدراك متخذي القرار في الوحدات الفندقية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها، وكذلك بيان فيما إذا كان هناك تفاوت في الاهتمام والتطبيق بين مجالات المسؤولية الاجتماعية، وبيان حاجة الوحدات الفندقية الليبية لتبني نموذجاً للإفصاح المحاسبي وما إذا كانت هناك معوقات تحول دون قيامها أساساً بالإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية، وتحقيقاً لذلك انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واختبار البيانات التي تم جمعها في (10) وحدات فندقية ليبية عن طريق استبانة أعدت لهذا الغرض، وأهم نتائجها: ضعف مستوى الوعي والإدراك لدى الوحدات الفندقية قيد الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية، وأن مجالات المسؤولية الاجتماعية لا تحظى بنفس المستوى من الاهتمام من قبل تلك الوحدات، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة وعي متخذي القرار في الوحدات الفندقية الليبية بأهمية المسؤولية الاجتماعية من خلال عقد الدورات والندوات والمؤتمرات.

5. **دراسة(حمودة والشتيوي، 2016):** بعنوان "واقع المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في ليبيا" جاءت هذه الدراسة للتعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في المصارف العاملة بليبيا، وذلك من خلال معرفة مدى إدراك متخذي القرار في تلك المصارف للمفهوم الواسع للمسؤولية الاجتماعية، وتحديد ما إذا كان هناك تفاوت في الاهتمام والتطبيق بين مجالات المسؤولية الاجتماعية لديها، وبيان حاجة المصارف لتبني نموذجاً للإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي وكيفيته، وما إذا كانت هناك معوقات تحول دون، وذلك من خلال دراسة ميدانية شملت جميع المصارف العاملة في ليبيا ويصل عددها إلى واحد وعشرين مصرفاً، حيث تم توفير بيانات الدراسة عن طريق استبانة أعدت لهذا الغرض، واستخدم الباحثان في تحليل نتائج الدراسة واختبار فرضياتها المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي، بالإضافة إلى مجموعة من الإختبارات الإحصائية ذات العلاقة منها اختبار T-test. ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ضعف مستوى الإدراك لدى المصارف العاملة في ليبيا بالمسؤولية الاجتماعية، وأن هناك تفاوت في الاهتمام والتطبيق بين

مجالات المسؤولية الاجتماعية لدى تلك المصارف، وأن معظم مصرف العينة ترى ضرورة وجود نموذج محاسبي للإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمصرف إلى جانب أدائه الاقتصادي، وأهم توصياتها العمل على زيادة وعي متخذي القرار في المصارف العاملة في ليبيا بأهمية المسؤولية الاجتماعية، وسن التشريعات اللازمة للنهوض بها.

من خلال عرض الدراسات السابقة تبين للباحثون ما يلي:

- 1- إن أغلب الدراسات تبين عدم ادراك متخذو القرارات في المنظمات الليبية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وأهمية الالتزام بها، الأمر الذي يفرض علينا المزيد من البحث المعمق للمسؤولية الاجتماعية.
- 2- قلة الدراسات التي تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في البيئة الليبية، وخاصةً تلك التي تناولت قطاع شركات الأسمنت في ليبيا مجالاً لها.
- 3- لم تتناول الدراسات السابقة -في حدود اطلاع الباحثون- التعرف على مدى إدراك متخذو القرار بشركات الأسمنت في ليبيا لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها، وكذلك بيان فيما إذا كان هناك تفاوت في الإهتمام والتطبيق بين مجالات المسؤولية الاجتماعية، وبيان حاجة تلك الشركات لتبني نموذجاً للإفصاح المحاسبي وما إذا كانت هناك معوقات تحول دون قيامها أساساً بالإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية.

مشكلة الدراسة:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها مركز اهتمام في المجتمعات المتقدمة، لاسيما في ظل اشتداد المنافسة بين الشركات، ووجود جمعيات حماية المستهلك والبيئة ونقابات العاملين والتشريعات الحكومية التي تدعو إلى تحمل الشركات لمسؤولياتها الاجتماعية، الأمر الذي جعل هذه المجتمعات تقطع شوطاً متقدماً فيها على صعيد الدراسات والنقاشات والممارسات (شعشاعة، 1991: 4).

وفي الواقع إن الاهتمام بالمسؤوليات الاجتماعية والمحاسبة عنها لم يعد مقصوراً على الدول المتقدمة، بل تنبّهت له بعض الدول العربية، فعلى سبيل المثال أثبتت دراسة (الخدّاش، 2004: 21) في الأردن أن الشركات الصناعية تقوم بالإفصاح عن بيانات تفيد وفاءها بأشكال مختلفة من مسؤولياتها الاجتماعية.

وتعتبر الحاجة إلى المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في الدول النامية ماسة جداً، خاصةً إذا أخذنا بعين الاعتبار وجود عدد كبير من الشركات متعددة الجنسيات التي تتخذ من هذه الدول مكاناً لممارسة نشاطاتها الاقتصادية. حيث تتضمن المسؤولية الاجتماعية للمنشأة كل من الإفصاح بشكل إختياري من قبل المنشأة عن مدى تحملها لمسؤولياتها الاجتماعية، والإفصاح الإلزامي المفروض على المنشأة من قبل جهات رسمية أو أطراف أخرى (Gray, et al, 1995).

مما سبق يتبين لنا أهمية المسؤولية الاجتماعية ووجوب إدراك إدارات المؤسسات الليبية عامة وشركات الأسمنت خاصةً لمفهومها، ولأهمية تحقيق التوازن والتوافق بين الأهداف الاقتصادية التي أنشئت أساساً لتحقيقها والأهداف الاجتماعية فضلاً عن موضوع الإفصاح المحاسبي عن تلك المسؤولية، وبشكل أكثر دقة يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

- 1- هل يدرك متخذي القرار في شركات الأسمنت بليبيا للمفهوم الواسع للمسؤولية الاجتماعية؟
 - 2- هل تلتزم شركات الأسمنت الليبية بمسؤولياتها الاجتماعية؟
 - 3- هل تحظى مجالات المسؤولية الاجتماعية الأربعة (الموارد البشرية، والبيئة، والعملاء، والمجتمع المحلي) بنفس مستوى الاهتمام لدى شركات الأسمنت؟
 - 4- هل تحظى مجالات المسؤولية الاجتماعية الأربعة (الموارد البشرية، والبيئة، والعملاء، والمجتمع المحلي) بنفس مستوى التطبيق لدى شركات الأسمنت؟
 - 5- هل تقوم شركات الأسمنت الليبية بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي؟
- أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- أ- التعرف على مدى إدراك متخذي القرار في شركات الأسمنت العاملة بليبيا للمفهوم الواسع للمسؤولية الاجتماعية.
- ب- بيان مدى التزام شركات الأسمنت الليبية بمسؤولياتها الاجتماعية.
- ت- بيان فيما إذا كانت مجالات المسؤولية الاجتماعية والمتمثلة في (الموارد البشرية، والبيئة، والعملاء، والمجتمع المحلي) تحظى بنفس مستوى الاهتمام لدى شركات الأسمنت العاملة بليبيا.

ث- بيان فيما إذا كانت مجالات المسؤولية الاجتماعية الأربعة (الموارد البشرية، والبيئة، والعملاء، والمجتمع المحلي) تحظى بنفس مستوى التطبيق لدى شركات الأسمنت العاملة بليبيا.

ج- بيان حجم وحدود الإفصاح الذي تقوم به شركات الأسمنت المعنية عن أدائها البيئي.

أهمية الدراسة:

إن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال ودورها في دعم وتطوير نهضة المجتمعات تعد من الأمور الهامة التي خضعت لكثير من البحوث في الدول المتقدمة، سواء من قبل الأكاديميين أو رجال الأعمال، وأصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية يسود معظم المنشآت في الدول المتقدمة، فماذا عن المسؤولية الاجتماعية بشركات الأسمنت العاملة في ليبيا.

وبالرغم من تزايد الاهتمام بالمسؤوليات البيئية والاجتماعية الملقاة على عاتق المنشآت وتزايد البحوث والدراسات الفكرية والعملية للمسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها، إلا أن الدراسات السابقة والأبحاث التي تتناول هذا الموضوع في ليبيا محدودة، خاصة فيما يتعلق بالدراسات التطبيقية على مستوى شركات الأسمنت في ليبيا باعتبارها من أكبر المؤسسات وأكثرها تسبباً للتلوث والأمراض سواء للأفراد العاملين فيها أو للمقيمين في البيئة المحيطة لها، وبالتالي لا بد من القيام بالعديد من الدراسات التي تتناول المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها بتلك الشركات، لمساهمة هذا الموضوع في تحقيق الرفاهية للعاملين وتحسين الظروف البيئية ونوعية الحياة في المجتمع بصفة عامة، وعليه تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات القليلة إن لم تكن الوحيدة -في حدود اطلاع الباحثون- التي تتناول واقع المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في شركات الأسمنت بشكل خاص.

فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها تقوم هذه الدراسة باختبار الفرضيات التالية:

- 1- لا يوجد ادراك لدى متخذي القرار في شركات الأسمنت بليبيا للمفهوم الواسع للمسؤولية الاجتماعية.
- 2- لا تلتزم شركات الأسمنت الليبية بمسؤولياتها الاجتماعية.
- 3- لا تحظى مجالات المسؤولية الاجتماعية الأربعة (الموارد البشرية، والبيئة، والعملاء، والمجتمع المحلي) بنفس مستوى الاهتمام لدى شركات الأسمنت بليبيا.

- 4- لا تحظى مجالات المسؤولية الاجتماعية الأربعة (الموارد البشرية، والبيئة، والعملاء، والمجتمع المحلي) بنفس مستوى التطبيق لدى شركات الأسمنت.
- 5- لا تقوم شركات الأسمنت الليبية بالإفصاح عن أدائها البيئي.

الجانب النظري للدراسة

مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشأة :-

إن الوصول إلى مفهوم متكامل للمسؤولية الاجتماعية في منشآت الأعمال في حقيقة الأمر ليس بالعملية السهلة بل أنها عملية معقدة جداً، ويرجع هذا بالأساس إلى أمرين الأول يتمثل في وجود عدد كبير من أصحاب المصالح الذين تتعدد أهدافهم وتتباين بل وتتناقض أحياناً أخرى، والثاني في وجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع من منشآت الأعمال وبين ما يمكن أن تقدمه منشآت الأعمال للمجتمع، وبالتالي يمكن تقليل الفجوة من خلال زيادة الثقة المتبادلة بين منشآت الأعمال والمجتمع وكذلك من خلال زيادة شفافية الأنشطة التي تمارسها منشآت الأعمال في المجتمع، حيث تستند المسؤولية الاجتماعية إلى اعتبارات أخلاقية مركزة على الأهداف بشكل التزامات بعيدة الأمد أخذة في الاعتبار مبادرات منشآت الأعمال الحقيقية للوفاء بهذه الالتزامات بما يعزز صورتها في المجتمع (الغالي والعامري، 2005: 48-49).

في الواقع لا يتسع المجال هنا لذكر الكثير مما أشار له الباحثون في هذا الخصوص، وعليه نورد أبرز المفاهيم للمسؤولية الاجتماعية للمنشأة من وجهة نظر الباحثون، وذلك على النحو التالي:

عرفت جمعية الإداريين الأمريكيين (American Management Association) المسؤولية الاجتماعية بأنها: "استجابة إدارة المنشآت العملية للتغير في توقعات المستهلكين والموظفين والإهتمام العام بالمجتمع مع إستمرار الإهتمام بالنشاطات التجارية الهادفة إلى تحقيق الثروة الإقتصادية" (عليان، 1994: 23).

وقد عرفها (Holmes, 1977: 435) بأنها: "إلتزام على المنشأة تجاه المجتمع المحيط به، بالعمل على المساهمة في محاربة الفقر، وتحسين الخدمات الصحية، ومحاربة التلوث، والمحافظة على البيئة، وخلق فرص عمل متكافئة، والإرتقاء بمستوى الخدمات التعليمية، والمساهمة في حل مشاكل الإسكان والمواصلات".

وعرفها (حمودة، 2007: 29-30) بأنها "قيام المنشأة من منطلق ديني أخلاقي بمجموعة ملائمة من النشاطات والتي على الأقل لا تعود عليها بالنفع الإقتصادي خلال المدى القصير (سنة)، بهدف تطوير المجتمع ورفاهيته من خلال وفائها ببعض الحاجات الإجتماعية والتي ليست بالضرورة هي المسببة لها، لجهات أو تجمعات رسمية أو غير رسمية ذات مصلحة، في حدود إمكانياتها المادية بعد الوفاء بالالتزامات القانونية".

أهداف المسؤولية الاجتماعية:-

أن من أهم العوامل التي تؤثر على مفهوم المسؤولية الاجتماعية هو عدم وضوح الأهداف الاجتماعية بدقة، فهي على النقيض من مفهوم الربح الإقتصادي الذي يعرفه ويدركه متخذو القرارات في منشآت الأعمال، وإلى جانب سعيها لمضاعفة حجم الإنتاج بهدف تحقيق الأرباح يطلب من منشآت الأعمال دعم البيئة والمجتمع وتحسين نوعية الحياة فيهما بالرغم من عدم إدراكهم للهدف الاجتماعي الأمر الذي يترتب عليه التردد في تنفيذ الأنشطة الاجتماعية المناط بها منشآت الأعمال، فمن الناحية التقليدية كانت منشآت الأعمال ترى أن الربح النقدي هو الهدف الوحيد ومسؤوليتهم الأولى.

ولكن مع ظهور فكرة المسؤولية الاجتماعية بدأ الاهتمام من قبل منشآت الأعمال بالأهداف الاجتماعية إلى جانب الأهداف الاقتصادية، ومع هذا فإنه هناك صعوبة تواجه منشآت الأعمال في تحديد الأهداف الاجتماعية وذلك نظراً لطبيعة الموضوعات الاجتماعية والتي تتسم بالحركية وعدم الثبات بفرض "أن الموضوعات التي كانت ذات مغزى اجتماعي في الماضي قد لا تكون كذلك اليوم كما أن موضوعات اليوم قد لا تكون ذات أهمية مستقبلاً، وأيضاً أن الأهداف الاجتماعية عادة ما يعبر عنها بدلالة أهداف أو مصالح المجتمع ككل بالرغم من أن المجتمع ليس كله متجانساً في أهدافه وقيمه" (نمر، 1982: 72-73).

وقد أشار أحد الكتاب بأن الهدف العام من المسؤولية الاجتماعية للمنشأة هو تطوير ورفاهية المجتمع من خلال وفائها ببعض الحاجات الاجتماعية والتي ليست بالضرورة هي المسببة لها غير أن هذا الهدف العام غير دقيق بما يمكن المنشآت من العمل على تحقيقه وبالتالي قياسه والإفصاح عنه، كما أن للمسؤولية الاجتماعية للمنشأة أهداف فرعية تتمثل في:

1. تحسين المستوى الاجتماعي والمادي والنفسي للعاملين.
2. الإنتاج والبيع بما يلبي بعض الحاجات الاجتماعية للعاملين.
3. التبرع للجمعيات الخيرية والتي بدورها توزع المساعدات على الفقراء للحد من ظاهرة الفقر.
4. مساعدة الدولة في القيام بواجباتها الاجتماعية خاصة في ظل ضعف الإمكانيات المتاحة لها.

مجالات المسؤولية الاجتماعية للمنشأة

إن مجالات المسؤولية الاجتماعية ذات طبيعة متحركة، تتغير من فترة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر خلال نفس الفترة، تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة ولتقدم المعرفة العلمية بآثار بعض الظواهر البيئية والاجتماعية وتبعاً لتغيرات القيم والمواقف في المجتمع؛ إن ما هو مستبعد حالياً من الرقابة وتقييم الأداء الاجتماعي في المنشأة قد يصبح محور للاهتمام، لذلك ليس هناك نطاق ثابت محدد للنشاطات الملائمة اجتماعياً (حنان، 2003: 255)، ورغم الاختلاف في المجالات بين المهتمين، إلا أن أغلب البحوث الجارية تحدد أربع مجالات للمسؤولية الاجتماعية هي: (1) مجال العاملين، (2) مجال التفاعل مع المجتمع المحيط، (3) مجال العملاء، (4) مجال المحافظة على البيئة.

أشكال أو صيغ الأداء الاجتماعي:-

تحقيقاً لأهداف المسؤولية الاجتماعية يستلزم الأمر قيام المنشأة بمجموعة من النشاطات لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية، وفي الواقع إن تحديد مجموعة ثابتة من النشاطات لتلك المجالات، تصلح لكل زمان ومكان، هو أمر قد يتنافى مع طبيعة المسؤوليات الاجتماعية، فمن جهة قد تتغير تلك النشاطات بتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بالمجتمع، ومن جهة أخرى فإنها (النشاطات) قد تختلف من مجتمع إلى آخر نتيجة اختلاف القيم والمشكلات والتوقعات بينها.

ولهذا ينبغي على منشآت الأعمال أن تحدد -بشيء من المرونة- النشاطات الاجتماعية التي يمكن أن تقوم بها لتحقيق الأهداف المختلفة للمسؤولية الاجتماعية، بما يتماشى مع الحاجات الاجتماعية في الوقت المعاصر، ويتفق مع قيم ومشكلات وتوقعات المجتمع الذي تعمل به هذه المنشآت.

تعريف المحاسبة الإجتماعية:-

إستجابة لإهتمام كافة فئات المجتمع بالمسؤولية الإجتماعية لمنشآت الأعمال، كان لابد للمحاسبة من الخروج عن إطارها التقليدي المتعارف عليه إلى إطار يتصف بالشمولية، ويعمل على رصد الأحداث والنقير عنها، ويحقق النفع لكافة أطراف المجتمع، ويأخذ بعين الإعتبار قياس الأداء الإجتماعي لمنشآت الأعمال جراء الآثار البيئية والإجتماعية التي تلحق بالمجتمع نتيجة أداء تلك المنشآت لنشاطاتها، في ظل توفر نظم معلومات محاسبية تصمم لخدمة هذا الإطار (Boockholdt, 1996: 4).

ونتيجة لذلك بذلت عدة محاولات في الفكر المحاسبي لتحديد مفهوم واضح ودقيق للمحاسبة الإجتماعية، وفيما يلي استعراض لأبرز تلك المفاهيم في حدود اطلاعات الباحثون:

أول تلك المحاولات كان للباحث (Linowes, 1968: 37) حين عرف المحاسبة الإجتماعية-الإقتصادية على أنها: "تطبيق المحاسبة في مجال العلوم الإجتماعية، والتي تشمل علم الإجتماع والعلوم السياسية والإقتصادية".

ولعل أهم المفاهيم في فترة السبعينات ما جاء به (Ramanathan, 1976: 519) حين عرف المحاسبة الإجتماعية بأنها: "عملية الإختيار التي تقوم بها المنشأة للمتغيرات والمقاييس وأساليب القياس، والعمل على التطوير المنظم للمعلومات المفيدة في تقييم الأداء الإجتماعي للمنشأة، وتوصيل هذه المعلومات إلى الفئات الإجتماعية ذات العلاقة سواء في داخل المنشأة أو خارجها".

ثم استمرت وجهات النظر تتوالى حول تحديد مفهوم أكثر دقة للمحاسبة البيئية والإجتماعية. فقد عرف (Gray et al, 1987: 6) المحاسبة البيئية والإجتماعية بأنها: "عملية توصيل التأثيرات البيئية والإجتماعية لنشاطات منشآت الأعمال لفئات معينة ذات علاقة للمجتمع بصفة عامة"، ويلاحظ أن هذا المفهوم يركز على الإفصاح عن التأثيرات البيئية والإجتماعية للمنشأة على المجتمع.

ولم يقتصر الإهتمام في هذا الجانب على مفكري المحاسبة في الدول الغربية فحسب، بل امتد ليشمل العديد من رجالات الفكر والمعرفة بالوطن العربي، إذ ظهرت العديد من الدراسات والكتابات خلال العقدين الماضيين والتي تهتم بمحاسبة المسؤولية الإجتماعية بمختلف جوانبها، وتحديدأ فيما يتعلق بالبنيان الفكري لمساهمة منشآت الأعمال في تكاليف

البرامج، والنشاطات الساعية لرفع المستوى الثقافي والإجتماعي والصحي لأبناء المجتمع والبيئة التي يعيشون فيها على حد سواء، ومدى انعكاس هذه التكاليف على تكاليف الإنتاج، وأثر ذلك على ربح المنشأة (الحيالي، 2004: 23).

حيث عرفها (الشيرازي، 1990: 350) بأنها: "مجموعة النشاطات التي تختص بقياس وتحليل الأداء الإجتماعي للمنشأة وتوصيل المعلومات اللازمة للفئات المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في عملية تقييم واتخاذ القرارات".

ومن المفاهيم الأكثر شمولاً والذي يبرز الوظائف التي يقوم بها المحاسب الاجتماعي من قياس للأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية والتقرير عن نتائج ذلك القياس بما يمكن الأطراف المعنية بالوحدة الاقتصادية من إجراء عمليات التقييم للأداء الاجتماعي ما جاء به (حمودة، 2007: 83) وهو أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تعتبر "فرع من فروع المحاسبة، يختص بتحليل وقياس العمليات المتعلقة بقيام المنشأة بمواجهة مسؤولياتها الاجتماعية، سواء كانت هذه المسؤوليات تطوعية أو إلزامية بالإضافة إلى قياس المنافع الاقتصادية الناجمة عنها لصالح المنشأة، وإظهار نتيجة القياس في التقارير المحاسبية (التقليدية والمقترحة) بصفة دورية، بما يساعد جهات عديدة داخلية وخارجية في اتخاذ القرارات المناسبة".

مفهوم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي:-

ويعرف الإفصاح على أنه "ضرورة أن تكون القوائم المالية وملحقاتها محتوية على كل المعلومات الهامة المتمثلة بهذه القوائم ويجب أن يقتصر ذلك على المعلومات التي من شأنها أن تؤثر في القرارات التي قد يتخذها مستخدمو القوائم المالية وإلا تكون مجرد حشو لمعلومات غير مفيدة ويجب أن تقدم هذه المعلومات بطريقة سهلة تمكن المستخدم الرشيد الملم بالنواحي المالية والمصطلحات المحاسبية من استخلاص النتائج بسهولة دون أن يكون عرضة للتضليل" (الحاسي، 1991: 76).

ومع ظهور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال صار من الضروري تطوير الإفصاح التقليدي ليشمل الإفصاح عن الأداء الاجتماعي وذلك بسبب أن المجتمع قد عهد إلى منشآت الأعمال بإدارة مواردها النادرة الأمر الذي جعل المنشأة مسئولة أمام المجتمع وبالتالي تحتاج المنشأة إلى توفير معلومات إلى أعضاء المجتمع بشكل يمكنهم من تقييم ما إذا كانت الموارد النادرة قد استخدمت بشكل كفء وفعال وأن أنشطة المنشأة تؤثر على

نوعية الحياة وأنماط معيشة الأفراد بخلاف المستثمرين أو الدائنين وبالتالي يحتاج هؤلاء الأفراد للمعلومات حتى يتمكنوا من تكوين رأي بخصوص أداء المنشأة في مجالات اهتمامهم اعتماداً على إدراكهم فإنهم قد يرغبون في اتخاذ بعض الإجراءات والتصرفات للتأثير على أنشطة المنشأة. (لطفی، 2004: 285).

هذا وقد عُرف الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي على أنه "عرض للبيانات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية لمنشآت الأعمال في القوائم والتقارير المالية الدورية والإيضاحات المرفقة لها مما يسهل مهمة مستخدمي البيانات والمعلومات المالية عند تقييم الأداء الاجتماعي وترشيد القرارات المتعلقة به" (راضي، 2001: 439).

الدراسة الميدانية

ترميز بيانات الدراسة:

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحثون الطريقة الرقمية في ترميز البيانات، وبما أنه يقابل كل عبارة من عبارات محاور المتغيرات الأساسية للاستبيان قائمة تحمل الاختيارات التالية وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي: (موافق بشدة - موافق - محايد - غير موافق - غير موافق بشدة)، وقد تم إعطاء كل من الاختيارات السابقة درجات لنتم معالجتها إحصائياً على النحو التالي: موافق بشدة (5) خمس درجات، موافق (4) أربع درجات، محايد (3) ثلاث درجات، غير موافق (2) درجتان، غير موافق بشدة (1) درجة واحدة. واعتبر الوسط الحسابي مساوياً للرقم (3) باعتبار أن $(1+2+3+4+5)/5 = 3$ ، وبالتالي فإن المتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (2) تعبر عن درجة موافقة متدنية، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (3) تعبر عن درجة موافقة دون المتوسط، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل أو تساوي (4) وأكبر من (3) تعبر عن درجة موافقة فوق المتوسط، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أكبر من (4) وأقل أو تساوي (5) تعبر عن درجة موافقة مرتفعة.

أولاً : خصائص عينة الدراسة:

المؤسسات:

جدول رقم (1)
العينة حسب المؤسسات

| النسبة المئوية | التكرار | المؤسسات |
|----------------|---------|-------------------------------|
| %15.0 | 9 | الإدارة العامة |
| %11.7 | 7 | مصنع المرقب |
| %16.7 | 10 | مصنع لبدة |
| %20.0 | 12 | مصنع زليتن |
| %15.0 | 9 | مجمع سوق الخميس امسجل |
| %21.7 | 13 | شركة الاتحاد العربي للمقاولات |
| %100.0 | 60 | المجموع |

جدول رقم (2)
خصائص عينة الدراسة

| الخصائص | الفئة | التكرار | النسبة المئوية |
|---------------|--------------------------|---------|----------------|
| الوظيفة | مدير ادارة | 03 | %5.0 |
| | مدير مكتب | 00 | %00.0 |
| | رئيس قسم | 20 | %33.3 |
| | موظف تنفيذي | 30 | %50.0 |
| | أخرى | 7 | %11.7 |
| | المجموع | 60 | %100.0 |
| المؤهل العلمي | دكتوراه | 00 | %00.0 |
| | ماجستير | 6 | %10.0 |
| | جامعي | 39 | %65.0 |
| | أخرى | 15 | %25.0 |
| | المجموع | 60 | %100.0 |
| سنوات الخبرة | أقل من 5 سنوات | 3 | %5.0 |
| | من 5 إلى أقل من 10 سنوات | 19 | %31.7 |
| | من 10 سنوات فأكثر | 38 | %63.3 |
| | المجموع | 60 | %100.0 |

- يتضح من الجدول رقم (2) الذي يوضح خصائص عينة الدراسة أنها تتميز بالآتي:
- أن نسبة 50.0% من العينة موظفون تنفيذيون، و 33.3% رؤساء أقسام.
 - أن نسبة 65.0% من عينة الدراسة يحملون مؤهل جامعي، و 25.0% يحملون مؤهلات أخرى غير التي ذكرت.
 - أن نسبة 63.3% منهم لديه خبرة من 10 سنوات فأكثر، و 31.7% لديهم خبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات.

ثانياً: إدراك وفهم المسؤولية الاجتماعية

جدول رقم (3)

نتائج تحليل محور إدراك وفهم المسؤولية الاجتماعية

| ت | محتوى الفقرة | الدرجة | درجة الموافقة | | | | المتوسط الحسابي \bar{x} | الانحراف المعياري S.D | قيمة اختبار t | مستوى المعنوية p-value | الترتيب |
|---|--|--------|---------------|-------|-------|-----------|---------------------------|-----------------------|---------------|------------------------|---------|
| | | | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | | | | | |
| 1 | إن المسؤولية الوحيدة للشركة هي إنتاج السلع وتقديم الخدمات هدفها من ذلك تحقيق الربح وهي بذلك تسهم في رفاهية المجتمع | ت | 06 | 42 | 06 | 03 | 3.75 | 0.895 | 32.45 | 0.000 | 1 |
| 2 | إن الأكثر الإجتماعي للنشاطات الاقتصادية للشركة يجعلها مسؤولة اجتماعياً بصفتها | ت | 02 | 39 | 17 | 00 | 3.68 | 0.596 | 47.84 | 0.000 | 2 |

| وحدة اقتصادية عاملة في المجتمع. | | | | | | | | | | | |
|---|---|-----|------|------|------|-----|------|-------|-------|-------|--|
| إن المسؤولية الاجتماعية للشركة تتجاوز مسؤوليتها كوحدة اقتصادية كما ورد في النقطة الثانية إذ تتضمن تفاعل الشركة وانخراطها في النشاطات الاجتماعية بشكل واسع وعليه فإن المسؤولية الاجتماعية تتأتى من كونها وحدة اقتصادية واجتماعية معا | ت | 04 | 33 | 15 | 07 | 01 | | | | | |
| | % | 6.7 | 55.0 | 25.0 | 11.7 | 1.7 | | | | | |
| الدرجة الكلية حول محور إدراك وفهم المسؤولية الاجتماعية | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | 3.65 | 0.527 | 53.64 | 0.000 | |

من الجدول رقم (3) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول محور (إدراك وفهم المسؤولية الاجتماعية) جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة موافقين على أنهم يدركون ويفهمون المسؤولية الاجتماعية، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

ثالثاً: ماهية الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية
أ- هل تلتزم الشركة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات ؟

جدول رقم (4)
حول إلتزام الشركات بتطبيق المسؤولية الاجتماعية

| النسبة المئوية | التكرار | إلتزام الشركات بتطبيق المسؤولية الاجتماعية |
|----------------|---------|--|
| %66.7 | 40 | نعم |
| %33.3 | 20 | لا |
| %100.0 | 60 | المجموع |

ب- إذا كانت الإجابة نعم بالسؤال السابق. فهل الإلتزام وفقاً لمتطلبات القانون

جدول رقم (5)
حول نوع إلتزام الشركات بتطبيق المسؤولية الاجتماعية

| النسبة المئوية | التكرار | نوع إلتزام الشركات بتطبيق المسؤولية الاجتماعية |
|----------------|---------|---|
| %82.5 | 33 | يقتصر على الاستجابة للقوانين والتشريعات التي تسنها الدولة |
| %17.5 | 7 | يمتد إلى أنشطة ومجالات ابعده من المتطلبات القانونية |
| %100.0 | 40 | المجموع |

من خلال الجدولين (4) و (5) يتبين أن ثلثي الشركات المعنية بالدراسة تلتزم بتطبيق المسؤولية الاجتماعية، وإن كان التزامها يقتصر على الاستجابة للقوانين والتشريعات التي تسنها الدولة.

رابعاً: الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية
ما الأهمية النسبية لكل من مجالات المسؤولية الاجتماعية الأربعة؟

جدول رقم (6)

الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية

| الترتيب المرتج | الترتيب المرتج | الترتيب المرتج | الترتيب المرتج | الترتيب المرتج | الترتيب المرتج | الترتيب المرتج | الترتيب المرتج |
|-------------------|-------------------|-------------------|-----------------------|-------------------|-------------------|-------------------|--|
| | | | | | | | |
| الترتيب المرتج | الترتيب المرتج | الترتيب المرتج | الترتيب المرتج | الترتيب المرتج | الترتيب المرتج | الترتيب المرتج | الترتيب المرتج |
| 2 | 25.2% | 147 | 05 | 14 | 22 | 12 | تنمية الموارد البشرية، وتشمل الأداء الإجتماعي للشركة تجاه رفاهية العاملين فيها |
| 1 | 28.7% | 167 | 04 | 12 | 17 | 22 | إنتاج السلع والخدمات للمستهلكين، والذي يعكس اهتمام الشركة بإشباع رغبات المستهلكين وحاجاتهم |
| 4 | 21.4% | 125 | 16 | 17 | 13 | 09 | التفاعل مع المجتمع المحلي، ويتضمن النشاطات الإجتماعية ذات النفع العام |
| 3 | 24.7% | 144 | 13 | 11 | 11 | 19 | المحافظة على البيئة، وتتضمن النشاطات التي توجه لتخفيف أو منع تلوث البيئة |
| | 100.0% | 583 | مجموع الأوزان المرتجة | | | | |

يتبين من بيانات الجدول رقم (6) أن (إنتاج السلع والخدمات للمستهلكين، والذي يعكس اهتمام الشركة بإشباع رغبات المستهلكين وحاجاتهم) جاءت في المرتبة الأولى من حيث

ترتيب المبحوثين للأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية بنسبة (28.7%)، بينما جاءت (تتمة الموارد البشرية، وتشمل الأداء الاجتماعي للشركة تجاه رفاهية العاملين فيها) في المرتبة الثانية بنسبة (25.2%)، ثم جاءت في المرتبة الثالثة (المحافظة على البيئة، وتتضمن النشاطات التي توجه لتخفيف أو منع تلوث البيئة) بنسبة (24.7%)، في حين جاءت في المرتبة الرابعة والأخيرة (التفاعل مع المجتمع المحلي، وتتضمن النشاطات الاجتماعية ذات النفع العام) بنسبة (21.4%).

خامساً: المساهمات والنشاطات التي قد تمارسها الشركة في ظل تطبيقها للمسؤولية الاجتماعية

أ . مدى تطبيق الشركة للمسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية:

جدول رقم (7)

نتائج تحليل محور مدى تطبيق الشركة للمسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية

| ت | محتوى الفقرة | الدرجة | درجة الموافقة | | | | | المتوسط الحسابي \bar{x} | الانحراف المعياري S.D | قيمة إختبار t | مستوى المعنوية p-value | الترتيب |
|---|---|--------|---------------|-------|-------|-----------|----------------|---------------------------|-----------------------|---------------|------------------------|---------|
| | | | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | | | | | |
| 1 | تقوم الشركة بتنظيم دورات تدريبية داخلية وخارجية للعاملين فيها | ت | 11 | 41 | 06 | 02 | 00 | 4.01 | 0.651 | 47.81 | 0.000 | 1 |
| | | % | 18.3 | 68.3 | 10.0 | 3.3 | 00.0 | | | | | |
| 2 | تقوم الشركة بمراعاة التفاوت في قدرات ومواهب العاملين فيها عن طريق منح الحوافز | ت | 03 | 23 | 17 | 11 | 06 | 3.10 | 1.085 | 22.14 | 0.000 | 6 |
| | | % | 5.0 | 38.3 | 28.3 | 18.3 | 10.0 | | | | | |
| 3 | تقوم الشركة بتهيئة ظروف عمل مناسبة بما فيها شروط ومعدات السلامة اللازمة | ت | 07 | 37 | 14 | 02 | 00 | 3.81 | 0.676 | 43.71 | 0.000 | 2 |
| | | % | 11.7 | 61.7 | 23.3 | 3.3 | 00.0 | | | | | |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|-------|-------|-------|------|---|------|------|------|------|---|--|---|
| 4 | 0.000 | 30.44 | 0.869 | 3.41 | 01 | 08 | 20 | 27 | 04 | ت | تقوم الشركة بتوفير المواصلات للعاملين | 4 |
| | | | | | 1.7 | 13.3 | 33.3 | 45.0 | 6.7 | % | | |
| 7 | 0.000 | 21.16 | 1.049 | 2.86 | 04 | 22 | 15 | 16 | 03 | ت | تقوم الشركة بتأمين السكن للعاملين | 5 |
| | | | | | 6.7 | 36.7 | 25.0 | 26.7 | 5.3 | % | | |
| 5 | 0.000 | 22.45 | 1.087 | 3.15 | 04 | 14 | 16 | 21 | 05 | ت | تقوم الشركة بتوفير نظام تأمين صحي | 6 |
| | | | | | 6.7 | 23.3 | 26.7 | 35.0 | 8.3 | % | | |
| 9 | 0.000 | 16.99 | 1.170 | 2.56 | 13 | 18 | 13 | 14 | 02 | ت | تقوم الشركة بتنظيم رحلات وسفريات ترفيهية وإقامة حفلات دورية للعاملين فيها | 7 |
| | | | | | 21.7 | 30.0 | 21.7 | 23.3 | 3.3 | % | | |
| 8 | 0.000 | 18.00 | 1.205 | 2.80 | 11 | 14 | 14 | 18 | 03 | ت | تقوم الشركة بتوفير ملاعب رياضية ومراكز للترفيه للعاملين | 8 |
| | | | | | 18.3 | 23.3 | 23.3 | 30.0 | 5.0 | % | | |
| 3 | 0.000 | 32.10 | 0.909 | 3.76 | 01 | 05 | 12 | 31 | 11 | | تقوم الشركة بإنشاء صندوق للتكافل الاجتماعي خاص بالعاملين لديها وتساهم فيه | 9 |
| | | | | | 1.7 | 8.3 | 20.0 | 51.7 | 18.3 | | | |
| | 0.000 | 39.35 | 0.645 | 3.27 | الدرجة الكلية حول محور مدى تطبيق الشركة للمسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية | | | | | | | |

من الجدول رقم (7) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول محور (مدى تطبيق الشركة للمسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية) جاءت أغلبها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، ما عدى عبارة (تقوم الشركة بتأمين السكن للعاملين)، وعبارة (تقوم الشركة بتنظيم رحلات وسفريات ترفيهية وإقامة حفلات دورية للعاملين فيها)، وعبارة (تقوم الشركة بتوفير ملاعب رياضية ومراكز للترفيه للعاملين)، فأن متوسطها أقل من 3 ، مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة موافقين على تطبيق الشركات للمسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

ب . مدى تطبيق الشركة للمسؤولية الاجتماعية تجاه المستهلكين

جدول رقم (8)

نتائج تحليل محور مدى تطبيق الشركة للمسؤولية الاجتماعية تجاه المستهلكين

| ت | محتوى الفقرة | القيمة | درجة الموافقة | | | | | المتوسط الحسابي \bar{x} | الانحراف المعياري S.D | قيمة اختبار t | مستوى المعنوية p-value | الترتيب |
|--|---|--------|---------------|-------|-------|-----------|----------------|---------------------------|-----------------------|---------------|------------------------|---------|
| | | | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | | | | | |
| 1 | تقوم الشركة بتوفير السلع والخدمات ذات الجودة العالية | ت | 12 | 34 | 07 | 07 | 00 | 3.85 | 0.880 | 33.90 | 0.000 | 2 |
| | | % | 20.0 | 56.7 | 11.7 | 11.7 | 00.0 | | | | | |
| 2 | إن المعلومات المصنفة على المنتج مطابقة تماماً لمحتويات العبوة | ت | 13 | 34 | 10 | 03 | 00 | 3.95 | 0.769 | 39.81 | 0.000 | 1 |
| | | % | 21.7 | 56.7 | 16.7 | 5.0 | 00.0 | | | | | |
| 3 | إن الشركة تهتم بشكاوي ومقترحات المستهلكين | ت | 02 | 19 | 27 | 09 | 03 | 3.13 | 0.892 | 27.21 | 0.000 | 3 |
| | | % | 3.3 | 31.7 | 45.0 | 15.0 | 5.0 | | | | | |
| 4 | إن الشركة لا تهتم بتعظيم الربح على حساب الجودة | ت | 01 | 21 | 24 | 11 | 03 | 3.10 | 0.896 | 26.79 | 0.000 | 4 |
| | | % | 1.7 | 35.0 | 40.0 | 18.3 | 5.0 | | | | | |
| الدرجة الكلية حول محور مدى تطبيق الشركة للمسؤولية الإجتماعية تجاه المستهلكين | | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | 3.50 | 0.583 | 46.53 | 0.000 | |

من الجدول رقم (8) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول محور (مدى تطبيق الشركة للمسؤولية الاجتماعية تجاه المستهلكين) جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة موافقين على تطبيق الشركات للمسؤولية الاجتماعية تجاه المستهلكين، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

ج . مدى تطبيق الشركة للمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي

جدول رقم (9)

نتائج تحليل محور مدى تطبيق الشركة للمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي

| ت | محتوى الفقرة | الدرجة | درجة الموافقة | | | | | المتوسط الحسابي \bar{x} | الانحراف المعياري S.D | قيمة اختبار t | مستوى المعنوية p-value | الترتيب |
|---|---|--------|---------------|-------|-------|-----------|----------------|---------------------------|-----------------------|---------------|------------------------|---------|
| | | | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | | | | | |
| 1 | تقدم الشركة المساعدات والمنح التعليمية لأفراد المجتمع | ت | 03 | 14 | 18 | 18 | 07 | 2.80 | 1.086 | 19.96 | 0.000 | 7 |
| | | % | 5.0 | 23.3 | 30.0 | 30.0 | 11.7 | | | | | |
| 2 | تقوم الشركة بالتبرع للجمعيات الخيرية | ت | 03 | 29 | 13 | 13 | 02 | 3.30 | 0.979 | 26.09 | 0.000 | 2 |
| | | % | 5.0 | 48.3 | 21.7 | 21.7 | 3.3 | | | | | |
| 3 | تقوم الشركة بإنشاء المشروعات في المناطق الأقل تطوراً | ت | 02 | 15 | 26 | 13 | 04 | 2.96 | 0.938 | 24.49 | 0.000 | 4 |
| | | % | 3.3 | 25.0 | 43.3 | 21.7 | 6.7 | | | | | |
| 4 | تراعي الشركة الحالة الاجتماعية للمتقدمين من أجل العمل لديها وتأخذ ذلك بعين الاعتبار عند التعيين | ت | 02 | 11 | 26 | 16 | 03 | 2.88 | 0.885 | 25.24 | 0.000 | 6 |
| | | % | 3.3 | 18.3 | 46.7 | 26.7 | 5.0 | | | | | |
| 5 | تساهم الشركة بتقديم تسهيلات خاصة لإقامة اللقاءات والندوات والمؤتمرات التي تنبأها الهيئات المحلية أو أية جهة مختصة بهدف خدمة | ت | 00 | 29 | 24 | 05 | 02 | 3.33 | 0.774 | 33.36 | 0.000 | 1 |
| | | % | 00.0 | 48.3 | 40.0 | 8.3 | 3.3 | | | | | |

| | | | | | | | | | | | المجتمع | |
|---|-------|-------|-------|------|--|------|------|------|-----|---|--|---|
| 5 | 0.000 | 22.96 | 0.989 | 2.93 | 05 | 13 | 26 | 13 | 03 | ت | تساهم الشركة في تدريب أبناء المجتمع المحلي بهدف إكسابهم مهن ومهارات متعددة وتتعاون إزاء ذلك مع المؤسسات المحلية المختصة سواء أكانت حكومية أو أهلية | 6 |
| | | | | | 8.3 | 21.7 | 43.3 | 21.7 | 5.0 | % | | |
| 3 | 0.000 | 22.78 | 1.065 | 3.13 | 04 | 14 | 16 | 22 | 04 | ت | تستقبل الشركة أعداداً من طلبة المؤسسات التعليمية على مختلف مستوياتها بهدف تدريبهم من الناحية العملية | 7 |
| | | | | | 6.7 | 23.3 | 26.7 | 36.7 | 6.7 | % | | |
| | 0.000 | 35.23 | 0.670 | 3.05 | الدرجة الكلية حول محور مدى تطبيق الشركة للمسؤولية الإجتماعية تجاه المجتمع المحلي | | | | | | | |

من الجدول رقم (9) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول محور (مدى تطبيق الشركة للمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي) أن كل عباراته قريبة من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) على الرغم من أن بعضها أقل منه، وتمثلت تلك العبارات في عبارة (تقدم الشركة المساعدات والمنح التعليمية لأفراد المجتمع)، وعبارة (تقوم الشركة بإنشاء المشروعات في المناطق الأقل تطوراً)، وعبارة (تراعي الشركة الحالة الاجتماعية للمتقدمين من أجل العمل لديها وتأخذ ذلك بعين الاعتبار عند التعيين)، وعبارة (تساهم الشركة في تدريب أبناء المجتمع المحلي بهدف إكسابهم مهن ومهارات متعددة وتتعاون إزاء ذلك مع المؤسسات المحلية المختصة سواء أكانت حكومية أو أهلية)، مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة غير موافقين على تطبيق الشركات للمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

د . مدى تطبيق الشركة للمسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة:

جدول رقم (10)

نتائج تحليل محور مدى تطبيق الشركة للمسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة

| ت | محتوى الفقرة | الدرجة | درجة الموافقة | | | | | المتوسط الحسابي \bar{x} | الانحراف المعياري S.D | قيمة إختبار t | مستوى المعنوية p-value | الترتيب |
|---|--|--------|---------------|-------|-------|-----------|----------------|---------------------------|-----------------------|---------------|------------------------|---------|
| | | | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | | | | | |
| 1 | تراعي الشركة استخدام الآلات التي لا تسبب تلوثاً بيئياً حتى وإن كانت تكاليفها عالية | ت | 09 | 27 | 15 | 09 | 00 | 3.60 | 0.924 | 30.17 | 0.000 | 5 |
| | | | 15.0 | 45.0 | 25.0 | 15.0 | 00.0 | | | | | |
| 2 | تقوم الشركة بتوفير وتركيب المعدات التي تساعد في المحافظة على البيئة مثل فلاتر التصفية وكواتم الصوت | ت | 12 | 31 | 14 | 03 | 00 | 3.86 | 0.791 | 37.85 | 0.000 | 1 |
| | | | 20.0 | 51.7 | 23.3 | 5.0 | 00.0 | | | | | |
| 3 | تشارك الشركة في برامج حماية البيئة | ت | 06 | 35 | 16 | 03 | 00 | 3.73 | 0.710 | 40.73 | 0.000 | 3 |
| | | | 10.0 | 58.3 | 26.7 | 5.0 | 00.0 | | | | | |
| 4 | تقوم الشركة بتجميل وتشجير المناطق الطبيعية التي تحيط بها | ت | 05 | 21 | 16 | 16 | 02 | 3.18 | 1.033 | 23.86 | 0.000 | 7 |
| | | | 8.3 | 35.0 | 26.7 | 26.7 | 3.3 | | | | | |
| 5 | تقوم الشركة بتقديم مساعدات مالية للهيئات الاجتماعية التي تهدف إلى | ت | 02 | 29 | 18 | 10 | 01 | 3.35 | 0.860 | 30.16 | 0.000 | 6 |
| | | | 3.3 | 48.3 | 30.0 | 16.7 | 1.7 | | | | | |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|-------|-------|-------|------|--|------|------|------|------|---|--|---|
| | | | | | | | | | | | المحافظة على البيئة التي تعمل بظلمها المؤسسة | |
| 4 | 0.000 | 32.14 | 0.867 | 3.60 | 01 | 06 | 15 | 32 | 06 | ت | تقوم الشركة بالتخلص من النفايات لديها بطريقة مناسبة لا تؤذي البيئة | 6 |
| | | | | | 1.7 | 10.0 | 25.0 | 53.3 | 10.0 | % | | |
| 2 | 0.000 | 39.17 | 0.745 | 3.76 | 00 | 03 | 16 | 33 | 08 | ت | تتجنب الشركة إقامة المنشآت الصناعية وسط المناطق المزدحمة بالسكان | 7 |
| | | | | | 00.0 | 5.0 | 26.7 | 55.0 | 13.3 | % | | |
| | 0.000 | 43.33 | 0.640 | 3.58 | الدرجة الكلية حول محور مدى تطبيق الشركة للمسؤولية الإجتماعية تجاه البيئة | | | | | | | |

من الجدول رقم (10) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول محور (مدى تطبيق الشركة للمسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة) جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة موافقين على مدى تطبيق الشركات للمسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

إجمالي محاور المساهمات والنشاطات التي قد تمارسها الشركة في ظل تطبيقها للمسؤولية الاجتماعية

الجدول رقم (11)

يوضح إجمالي محاور المساهمات والنشاطات التي قد تمارسها الشركة في ظل تطبيقها للمسؤولية الاجتماعية

| الترتيب | مستوى المعنوية المشاهد | قيمة t المحسوبة | 95% فترة ثقة لمتوسط المجتمع | | الانحراف المعياري للعينة | متوسط عينة الدراسة | المحاور |
|---------|------------------------|-----------------|-----------------------------|-------------|--------------------------|--------------------|---|
| | | | الحد الأدنى | الحد الأعلى | | | |
| 3 | 0.000 | 39.356 | 3.4444 | 3.1111 | 0.64513 | 3.27778 | تطبيق الشركات للمسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية |
| 2 | 0.000 | 46.535 | 3.6592 | 3.3575 | 0.58398 | 3.50833 | تطبيق الشركات للمسؤولية الاجتماعية تجاه المستهلكين |
| 4 | 0.000 | 35.236 | 3.2232 | 2.8768 | 0.67049 | 3.05000 | تطبيق الشركات للمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي |
| 1 | 0.000 | 43.339 | 3.7513 | 3.4202 | 0.64088 | 3.58571 | تطبيق الشركات للمسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة |
| | 0.000 | 47.524 | 3.4730 | 3.1924 | 0.54320 | 3.33272 | المجموع الكلي لمحاور المساهمات والنشاطات التي قد تمارسها الشركات في ظل تطبيقها للمسؤولية الاجتماعية |

الجدول رقم (11) يوضح متوسطات درجة إجابة مفردات عينة الدراسة حول محاور المساهمات والنشاطات التي قد تمارسها الشركات في ظل تطبيقها للمسؤولية الاجتماعية، ومن الجدول يلاحظ أن متوسط الإجابة حول محور (تطبيق الشركات للمسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة) يساوي (3.58571) وبالتالي فإن محور تطبيق الشركات للمسؤولية

الإجتماعية تجاه البيئة يعد أكثر الابعاد مساهمةً ونشاطاً في ممارسة الشركات في ظل تطبيقها للمسؤولية الإجتماعية، يليه محور تطبيق الشركات للمسؤولية الإجتماعية تجاه المستهلكين بمتوسط حسابي (3.50833)، ومحور تطبيق الشركات للمسؤولية الإجتماعية تجاه الموارد البشرية جاء في المرتبة الثالثة بمتوسط (3.27778)، ومحور تطبيق الشركات للمسؤولية الإجتماعية تجاه المجتمع المحلي جاء في المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط (3.05000).

كما أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة حول (المجموع الكلي لمحاور المساهمات والنشاطات التي قد تمارسها الشركات في ظل تطبيقها للمسؤولية الإجتماعية) تدل على أن الشركات محل الدراسة لها نشاطات ومساهمات تمارسها في ظل تطبيقها للمسؤولية الإجتماعية، لأن المتوسط الحسابي يساوي (3.33272) وهو أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) .

وبما أن قيمة (t) المحسوبة لجميع محاور مساهمة الشركات في المسؤولية الاجتماعية أكبر من قيمة (t) الجدولية، التي تساوي (1.671)، وبما أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد المقابلة لجميع المحاور أقل من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة، عليه فإنه يمكن القول أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة في عينة الدراسة تنطبق على مجتمع الدراسة.

سادساً: الإفصاح عن الأداء البيئي للشركة:

جدول رقم (12)

نتائج تحليل محور الإفصاح عن الأداء البيئي للشركة

| الترتيب | مستوى المعنوية p- value | قيمة إختبار t | الانحراف المعياري S.D | المتوسط الحسابي \bar{x} | درجة الموافقة | | | | | القيمة | محتوى الفقرة | ت |
|---------|-------------------------------|------------------|-----------------------------|---------------------------------|----------------------|--------------|-------|-------|---------------|--------|--|---|
| | | | | | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | | | |
| 4 | 0.000 | 30.07 | 0.846 | 3.28 | 01 | 08 | 28 | 19 | 04 | ت | تفصح الشركة عن أدائها البيئي من خلال إظهار البيانات الكمية فقط المتعلقة بذلك الأداء ضمن التقارير المالية السنتوية | 1 |
| | | | | | 1.7 | 13.3 | 46.7 | 31.7 | 6.7 | % | | |
| 1 | 0.000 | 31.82 | 0.827 | 3.40 | 01 | 07 | 22 | 27 | 03 | ت | تفصح الشركة عن أدائها البيئي بأسلوب وصفي وكمي وذلك ضمن التقارير المالية السنتوية | 2 |
| | | | | | 1.7 | 11.7 | 36.7 | 45.0 | 5.0 | % | | |
| 2 | 0.000 | 35.43 | 0.729 | 3.33 | 01 | 05 | 28 | 25 | 01 | ت | تفصح الشركة | 3 |
| | | | | | 1.7 | 8.3 | 46.7 | 41.7 | 1.7 | % | | |

| | | | | | | | | | | | عن أدائها البيئي وفقاً لقانون حماية البيئة الليبي | |
|---|-------|-------|-------|------|-----|------|------|------|------|---|--|---|
| | | | | | 01 | 08 | 26 | 22 | 03 | ت | تفصح الشركة عن أدائها البيئي من خلال اعداد تقارير خاصة ومنفصلة عن التقارير المالية السنوية | 4 |
| 3 | 0.000 | 30.81 | 0.830 | 3.30 | 1.7 | 13.3 | 43.3 | 36.7 | 5.0 | % | | |
| | | | | | 02 | 14 | 20 | 18 | 06 | ت | تقوم الشركة بإعداد قائمة الدخل متضمنة بيانات عن أدائها البيئي | 5 |
| 5 | 0.000 | 24.25 | 1.022 | 3.20 | 3.3 | 23.3 | 33.3 | 30.0 | 10.0 | % | | |
| | | | | | 04 | 13 | 21 | 18 | 04 | ت | تقوم الشركة بإعداد قائمة المركز المالي متضمنة بيانات عن أدائها البيئي | 6 |
| 7 | 0.000 | 23.19 | 1.030 | 3.08 | 6.7 | 21.7 | 35.0 | 30.0 | 6.7 | % | | |
| 8 | 0.000 | 24.06 | 0.982 | 3.05 | 04 | 12 | 24 | 17 | 03 | ت | تقوم | 7 |

| | | | | | | | | | | | | |
|----|-------|-------|-------|------|--|------|------|------|-----|---|--|----|
| | | | | | 6.7 | 20.0 | 40.0 | 28.3 | 5.0 | % | الشركة بالإفصاح عن كافة المعلومات الضرورية عن الأداء البيئي للشركة | |
| 6 | 0.000 | 25.24 | 0.951 | 3.10 | 04 | 08 | 30 | 14 | 04 | ت | تقوم الشركة بالإفصاح فقط عن بعض المعلومات الضرورية عن الأداء البيئي للشركة والتي لا تضر بمصلحتها | 8 |
| | | | | | 6.7 | 13.3 | 50.0 | 23.3 | 6.7 | % | | |
| 10 | 0.000 | 20.95 | 1.078 | 2.91 | 08 | 10 | 24 | 15 | 03 | ت | تقوم الشركة بالإفصاح عن الأداء البيئي إلكترونياً عبر شبكات الإنترنت | 9 |
| | | | | | 13.3 | 16.7 | 40.0 | 25.0 | 5.0 | % | | |
| 9 | 0.000 | 22.50 | 1.016 | 2.95 | 07 | 08 | 29 | 13 | 03 | ت | تقوم الشركة بالإفصاح عن الأداء البيئي ضد تقرير مجلس الإدارة | 10 |
| | | | | | 11.7 | 13.3 | 48.3 | 21.7 | 5.0 | % | | |
| | 0.000 | 32.03 | 0.764 | 3.16 | الدرجة الكلية حول محور الإفصاح عن الأداء البيئي للشركة | | | | | | | |

من الجدول رقم (12) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول محور (الإفصاح عن الأداء البيئي للشركة) جاءت أغلبها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، ما عدى عبارة (تقوم الشركة بالإفصاح عن الأداء البيئي إلكترونياً عبر شبكات الإنترنت)، وعبارة (تقوم الشركة بالإفصاح عن الأداء البيئي ضد تقرير مجلس الإدارة)، فإن متوسطها أقل من 3، مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة موافقين على إن الشركات محل الدراسة يفصحون عن الأداء البيئي لشركاتهم، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

النتائج والتوصيات:

أولاً النتائج:

تناولت هذه الدراسة بالبحث والتحليل واقع المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، في شركات الأسمنت بليبيا، وقد أسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

- 1- أن شركات الأسمنت في ليبيا يدركون مفهوم المسؤولية الاجتماعية.
- 2- أن ثلثي الشركات المعنية بالدراسة تلتزم بتطبيق المسؤولية الاجتماعية، وإن كان التزامها يقتصر فقط على الاستجابة للقوانين والتشريعات التي تسنها الدولة.
- 3- تحظى مجالات المسؤولية الاجتماعية الأربعة بدرجة من الأهمية النسبية لدى شركات الأسمنت محل الدراسة، وإن كان اهتمامهم بها يتفاوت حيث كان ترتيبهم لأهميتها كالتالي:

- أ- إنتاج السلع والخدمات للمستهلكين.
- ب- تنمية الموارد البشرية (العاملين).
- ت- المحافظة على البيئة.
- ث- التفاعل مع المجتمع المحلي.

ومن ذلك يتضح أن مجالات المسؤولية الاجتماعية الأربعة لا تحظى بنفس المستوى من الاهتمام من قبل شركات الأسمنت محل الدراسة.

- 4- لا تحظى مجالات المسؤولية الاجتماعية الأربعة (الموارد البشرية، والبيئة، والعملاء، والمجتمع المحلي) بنفس مستوى التطبيق لدى شركات الأسمنت المعنية بالدراسة، حيث

كان مستوى التطبيق لتلك المجالات بدرجة موافقة فوق المتوسط مرتب على النحو التالي:

- أ- مجال المحافظة على البيئة.
 - ب- مجال تنمية العلاقة مع العملاء.
 - ج- مجال تنمية الموارد البشرية.
 - د- مجال تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي.
- 5- إن الشركات محل الدراسة تفصح عن أدائها الاجتماعي من خلال وسائل اعلام مختلفة، سواء كانت ضمن القوائم المالية التقليدية أو بشكل منفصل عنها.
- ثانياً التوصيات: وفقاً لنتائج الدراسة السابقة يمكن ايجاز أهم توصياتها في النقاط التالية:
- 1- العمل على زيادة وعي متخذي القرار في شركات الأسمنت المعنية بأهمية المسؤولية الاجتماعية من خلال المشاركة في الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات ذات العلاقة.
 - 2- تحقيق التوازن بين مجالات المسؤولية الاجتماعية من حيث الأهمية والتطبيق، وعدم التركيز على مجال دون الآخر.
 - 3- على الجهات المختصة والمعنية أن تولي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الكثير من الإهتمام، من خلال سن التشريعات والقوانين اللازمة كي تلتزم كافة المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بالمحافظة على البيئة، والمساهمة في إزالة ما يلحق بها من أضرار، ناهيك عن إلزام تلك المؤسسات بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي.

المراجع :-

○ المراجع العربية :-

أولاً الكتب :

- 1- الحاسي وآخرون، المحاسبة المتوسطة، بنغازي، جامعة قاريونس، 1991 ف.
- 2- حنان، رضوان حلوه، 2003، بدائل القياس المحاسبي المعاصر/ مشكلات محاسبية معاصرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 3- الحياي، وليد ناجي، 2004، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن.

- 4- الشيرازي، عباس مهدي، 1990، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.
- 5- الغالبي طاهر، والعامري صالح، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، عمان، دار وائل للنشر والطباعة، 2005 ف.
- 6- لطفي، أمين السيد أحمد، المحاسبة الدولية "الشركات متعددة الجنسيات"، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004 ف.
- 7- حمودة، نورالدين عبدالله، نحو نظرية للمحاسبة البيئية والاجتماعية، طرابلس، الدار الأكاديمية، 2007 ف.

ثانياً الدوريات :

- 1- الحسني، صادق، 1996، دراسة متقدمة في المراجعة/نحو إطار للمراجعة الاجتماعية، مجلة البصائر، المجلد 1، العدد 1، جامعة البنات الأردنية الأهلية، عمان، الأردن، ص119-165.
- 2- الخدش، حسام الدين، الإفصاح المحاسبي للأنشطة الاجتماعية والبيئية، مجلة أبحاث اليرموك، كلية التجارة، جامعة اليرموك، العدد الأول، 2004 ف، ص 21 - 39.
- 3- راضي، نادية عبد الحليم، مساهمة النظم المحاسبية في التقرير والإفصاح عن الأداء البيئي لمنظمات الأعمال، المجلة العلمية لكلية التجارة، كلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد التاسع عشر، 2001 ف، ص 413 - 461.
- 4- نمر، نجيبه محمود، المسؤولية الاجتماعية للمشروعات والمحاسبة الاجتماعية المالية، مجلة التكاليف، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الأول، 1982 ف، ص 53 - 128.

ثالثاً الرسائل العلمية :

- 1- بن عيسى، محمد، 2010، واقع المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها: مع دراسة ميدانية بالشركات الصناعية الليبية بالمنطقة الغربية، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية.
- 2- الككلي، سعاد العربي، الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية في القوائم المالية المنشورة، دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الليبية

بالمنطقة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2001 ف.

3- السويح، عماد، 2014، واقع المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها: دراسة تطبيقية على الوحدات الفندقية، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس.

4- عليان، مازن، 1994، واقع المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي وأثرها على الأداء/دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

رابعاً وقائع المؤتمرات والندوات :

1- نور عبدالناصر، وشاكر منير، 15 كانون الثاني 2000، محاسبة المسؤولية الاجتماعية محاولة بناء نموذج لقياس التكاليف الاجتماعية في الشركات الأردنية - دراسة تطبيقية في إحدى الشركات الأردنية، ندوة المحاسبة الاجتماعية ودورها في عملية التنمية الشاملة في الأردن، جامعة الإسراء، عمان، الأردن.

○ المراجع الأجنبية :-

1. Boockholdt, J.L. (1996), Accounting information systems: Transactions processing and controls, 4th ed, McGraw-Hill, USA.
2. Gray,R., Kouhy,R. and Lavers,S. (1995), Corporate social and environmental reporting- A review of the literature and a longitudinal study of UK disclosure, Accounting Auditing & Accountability Journal, Vol. 8, N. 2, pp. 47-77.
3. Gray,R., Owen,D. and Maunders,K. (1987), Corporate social reporting: Emerging trends in accountability and the social contract, Accounting Auditing & Accountability, Vol. 1, N. 1, pp. 6-15.
4. Holmes, Sandra L. (1977), Corporate social performance: Past and present areas of commitment, Academy of Management Journal, Vol. 20, No. 3, pp. 433-438.
5. Linowes David F, (1968), Socio-Economic accounting, The Journal of Accountancy, pp. 37-42.
6. Ramanathan,K.V. (1976), Toward a theory of corporate social accounting, The Accounting Review, Vol. LI, N. 3, pp. 516-528.



العلاقات الروسية الاماراتية

النشأة والتطور

د. محمد علي عزالدين

د. أبو بكر علي الهاشمي

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة الزيتونة

UAE-Russian Relation: formation and development

Dr. Abubaker Ali Al-Hashmi

Dr. Mohamed Ali Ezideen

المخلص

تعد روسيا من بين القوى الكبرى اللاعبة على المسرح الدولي ولهذا عملت دولة الإمارات العربية المتحدة على تدعيم علاقاتها معها وعلى كل الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية وذلك من بداياتها الأولى سنة 71 علماً بأن فتح السفارات لم يتم بين الاتحاد السوفيتي والإمارات العربية إلا سنة 1986، 1987م. فعلى الصعيد السياسي ترتبط دولة الإمارات العربية المتحدة و روسيا الاتحادية بعلاقات ودية طيبة تتسم عموماً بالاستقرار مبنية على روح التفاهم والاحترام المتبادل والرغبة المشتركة في تطوير العلاقات والارتقاء بها، أما على الصعيد الاقتصادي فقد أقرضت الإمارات المتحدة روسيا في عام 1991 قرضاً مالياً غير مشروط بقيمة 500 مليون دولار وأعرب المسؤولون الإماراتيون على عدم ممانعتهم في منح قرض آخر بنفس القيمة لروسيا، مما زاد حجم الواردات بينهما إلى 44% خلال فترة 2010 ليصل 3.47 مليار دولار وتعتبر دولة روسيا شريك اقتصادي رئيسي فيما يتعلق بدعم الإمارات في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

Abstract

Russia is recognized as one of the global superpowers influencing international affairs; thus, the UAE started putting efforts into establishing strong relations with Russia on the cultural, economic, and political spheres since its establishment in 1971. Nonetheless, the two countries did not open embassies on each other's soil until 1986/1987.

- At the diplomatic level: the two countries share friendly, stable relations that are based on mutual respect and common interest to expand and strengthen their bilateral relations.

- At the economic level: the UAE gave a 500 million USD unconditional loan to Russia in 1991. Additionally, UAE officials were ready to offer a second loan with the same amount, which increased mutual imports by 44% in 2010 reaching 3.47 million USD. Moreover, Russia is considered to be a major economic partner which is reflected in its support to the UAE in using nuclear energy for peaceful purposes.

- In general, both countries have interest to further improve and strengthen bilateral relations.

مقدمة:

لقد برزت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الوجود بعد منتصف القرن الماضي ، وازدهرت كدولة عصرية حديثة تحتل مكاناً مرموقاً بين الأمم، وكان هذا الانجاز الضخم بحكم التاريخ معجزة، خاصة بعد الانسحاب الأمني البريطاني من المنطقة بدون سابق إعداد وقبل توفر النظم المحلية الأمنية البديلة في أوج عصر ما سمي بالحرب الباردة بين قوى عظمى تتنافس على النفوذ والموارد الاستراتيجية على مسرح عالمي وتغذي الصراعات المحلية لتنفيذ مطامحها⁽¹⁾.

ولقد تطورت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيام الاتحاد عام 1971 بروح عربية إسلامية تتطلع إلى الأمام وبميزها العديد من الخصائص الفريدة التي تتحدى النظريات السائدة سواء تلك التي تتصل بالهوية الإسلامية المعاصرة أو تلك التي تتعلق ببناء الأمة، وتحفظ هذه الدولة الوطنية المسلمة ذات الانتماء العربي الخليجي والتي تتصف بالحدثة بعناصر قوية من المحافظة التقليدية ، وتتجلى هذه الحقيقة في درجة تجاوبها مع المعرفة الخارجية بينما هي تسعى إلى المحافظة على الأصالة والثقافة المحلية في آن معاً، ومع وجود بنية اجتماعية تحتية تعتمد على الثروات الطبيعية إلى حد كبير، تستثمر الدولة أيضاً في مجالات الصناعة والمشروعات⁽²⁾.

ومن ثم تستند دولة الإمارات العربية المتحدة في سياستها الخارجية على جملة من الثوابت والمركزات المبدئية الأساسية والتي تعمل على ترجمتها إلى أهداف واضحة ضمن أوليات مصالحها، ولهذا أرسى صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "مؤسس الدولة" في ضوء رؤيته وفلسفته الركائز العامة التي تستند إليها السياسة الخارجية لدولة الإمارات بقوله "لقد انطلقت سياستنا الخارجية على عدة مبادئ ثابتة"⁽³⁾، منها اتباع سياسة تقوم على التوازن في العلاقات الدولية، فالسياسة الخارجية لدولة الإمارات تسير في اتجاهين

(1) من كلمة المستشار زكي نسيب "مستشار في وزارة شؤون الرئاسة" في صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، ندوة القائد.. عطاء وإنجازات، مركز شؤون الإعلام، دولة الإمارات العربية المتحدة، 29 أكتوبر 2007، ص15.

(2) سالم فندلو، دولة الإمارات العربية المتحدة الوطنية والهوية العربية- الإسرائيلية، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ج: 35، 2001، ط1، ص8.

(3) د. نايف علي عبيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004، ص134-143.

متوازيين فهي في علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية، تنطلق بما جاء به الدين الإسلامي الحنيف من علاقة وروابط الجوار، وفي علاقاتها مع الدول الأجنبية، تنطلق السياسة الخارجية الإماراتية من نهج إنساني على اعتبار الإمارات جزءاً من العالم الكبير⁽⁴⁾.

مشكلة الدراسة:

تدور هذه الدراسة حول تساؤلاً رئيسياً مؤداه ماهية العلاقات الإماراتية الروسية، وينبثق عن هذه التساؤل عدة تساؤلات فرعية، منها ما يلي:

اولا ما هي نشأة العلاقات الإماراتية الروسية؟

ثانيا ما مدى تطور العلاقات الإماراتية الروسية؟.

ثالثا ما هي العلاقات الاقتصادية بين الإمارات وروسيا؟.

رابعا ما هي العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين الإمارات وروسيا؟

خامسا ما هي مدى نجاح العلاقة بين الإمارات وروسيا؟

أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها بوصف روسيا قوة كبرى على المسرح الدولي، ولهذا عملت دولة الامارات العربية المتحدة بتدعيم علاقاتها سواء علي الصعيد السياسي او الاقتصادي او الثقافي .

وقد تأسست العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي ودولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر 1971 غير أن قرار تبادل السفراء تم التوصل إليه في نوفمبر 1985، وفي عام 1986 جرى افتتاح سفارة الاتحاد السوفيتي في أبوظبي وقد تم افتتاح سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في موسكو في أبريل 1987.، وقد تم الإعلام رسميا في دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاعتراف بروسيا وغيرها من البلدان ضمن رابطة الدول المستقلة في 26 ديسمبر عام 1991.

فعلى الصعيد السياسي ترتبط دولة الإمارات العربية المتحدة وروسيا الاتحادية بعلاقات ودية طيبة تتسم عموماً بالاستقرار مبنية على روح التفاهم والاحترام المتبادل والرغبة المشتركة في

(4) العلاقات الروسية - الإماراتية، الموقع الرسمي لسفارة الامارات في موسكو ، 18 ديسمبر 2015

<http://www.uae-embassy.ru/indexa1.htm>

تطوير هذه العلاقات والارتقاء بها إلى مستوى أعلى في ظل الإمكانيات الكبيرة المتاحة لذلك.

حيث شهدت الأعوام العشر الماضية تطوراً ملحوظاً في العلاقات السياسية بين الجانبين، الأمر الذي ترجم في عدة زيارات عالية المستوى منها زيارة صاحب السمو نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي إلى موسكو في شهر مارس عام 2006 وزيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارة إلى الإمارات العربية المتحدة في عام 2007 وتم خلالها توقيع 8 اتفاقيات في مختلف المجالات، و الزيارة الخاصة التي قام بها سمو ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في شهر يونيو من العام 2009. وزيارة الوفد الرسمي برئاسة الفريق أول سمو الشيخ/ محمد بن زايد بن سلطان آل نهيان - ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وسمو الشيخ/ عبدالله بن زايد بن سلطان آل نهيان - وزير الخارجية الذي شارك باللقاء مع فخامة/ فلاديمير بوتين رئيس روسيا الاتحادية بتاريخ 12 سبتمبر 2013.

اما علي الصعيد الاقتصادي فالعلاقات الثنائية بين الجانبين متميزة ففي عام 1991 حصلت روسيا الاتحادية من دولة الإمارات العربية المتحدة على قرض بمبلغ 500 مليون دولار بشكل قرض مالي غير مشروط ، وأعرب المسؤولون في دولة الإمارات أيضاً عن رغبتهم المبدئية واستعدادهم المبدئي بمنح قرض إضافي بمبلغ 500 مليون دولار مخصص لمشاريع اقتصادية معينة بعد التشاور بين الطرفين.

ومن ناحية أخرى ارتفع حجم الواردات من روسيا الى الإمارات بنسبة 44% خلال الفترة 2010 الى 2014 ليصل الى 3.47 مليار دولار أما الصادرات الى روسيا فقد إرتفع حجمها للفترة ذاتها بمعدل 132% لتصل الى 1.23 مليار دولار. (5).

ومن ثم تعتبر روسيا تعتبر شريك اقتصادي رئيس فيما يتعلق بدعم دولة الإمارات في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ولاسيما ان الكثير من الفرص التي تهيئ

(5) العلاقات الروسية - الإماراتية، الموقع الرسمي لسفارة الامارات في موسكو ، 18 ديسمبر 2015، (ماخوذة بتاريخ

11-ديسمبر 2015)

<http://www.uae-embassy.ru/indexa1.htm>

لروسيا المساعدة في نقل المعرفة بما في ذلك الصناعات الخفيفة والثقيلة والاتصالات والبتروكولوجيا الفضاء (6).

ومن ثم تتضح أهمية العلاقات الاماراتية الروسية وذلك لتحقيق الأمن والاستقرار والحد من هيمنة بعض القوى الدولية المتفردة على الإقليم وعلى الساحة الدولية، حيث أن روسيا مؤهلة دون غيرها لتحقيق التوازن في المعادلة الأمنية في المنطقة، حيث أنها تعتبر أن أمن منطقة الخليج القريبة من حدودها لا ينفصل عن أمنها الخارجي، وأن أي قلق أو اضطرابات ومشكلات في المنطقة ستكون لها تداعياتها على كل دول الجوار القريب والبعيد، وربما يعكس الاهتمام الروسي مشروع المنظومة الأمنية الخليجية التي سبق أن طرحتها روسيا عام 2001 قبل أحداث سبتمبر على دول الخليج بما فيها العراق وإيران، ولقيت المبادرة الروسية ترحيباً كبيراً، خاصة من المملكة العربية السعودية وإيران، ولكن حال دون استمرار بحثها وقوع أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية. (7).

منهج الدراسة:

نظراً لأن هذه الدراسة تهدف في المقام الأول إلى استقصاء وتوضيح العلاقات الروسية والتاريخية، فإنها تعتمد على المنهج التاريخي الذي يبحث في مدى تطور العلاقة الروسية الإماراتية، والوقوف على مدى قوة أو ضعف هذه العلاقة.

تقسيمات الدراسة:

يمكن تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، وذلك على النحو التالي:

- المبحث الأول: نشأة العلاقات الإماراتية الروسية.
- المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الإمارات وروسيا
- المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الإماراتية الروسية
- خاتمة.

(6) علاقات الإمارات وروسيا تنمو بقوة خلال السنوات الأخيرة، جريدة البيان، 23 مايو 2014، (ماخوذة بتاريخ 12-ديسمبر 2015)

<http://www.albayan.ae>

(7) مغازي البدرابي، "الإمارات.. خطوة جديدة في العلاقات الروسية - الخليجية"، مجلة آراء الخليجية، بدون تاريخ

<http://araa.sa>

المبحث الأول

نشأة العلاقات الروسية الإماراتية

قبل أن نتناول نشأة العلاقات الروسية الإماراتية لابد من إعطاء لمحة موجزة عن كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة روسيا، وتأسيساً على ذلك سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين؛ نتناول في المطلب الأول لمحة موجزة عن كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وروسيا، في حين نتناول في المطلب الثاني لمحة تاريخية عن العلاقة بين روسيا والإمارات.

المطلب الأول

لمحة موجزة عن كل من الإمارات وروسيا

أولاً: دولة الإمارات العربية المتحدة:

دولة الإمارات العربية المتحدة هي دولة عربية اتحادية تقع في شرق شبه الجزيرة العربية في جنوب غرب قارة آسيا مطلة على الشاطئ الجنوبي للخليج العربي، ولها حدود بحرية مشتركة من الشمال الغربي مع دولة قطر، وتحدها من الغرب المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب الشرق تحدها سلطنة عُمان، وتأتي تسمية الإمارات نسبة إلى الإمارات السبع التي شكلت اتحاداً فيما بينها⁽⁸⁾.

وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة المعاصرة جزءاً من الإقليم الذي كان يعرف تاريخياً باسم "عجمان"⁽⁹⁾، وقبل ميلاد دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971 كانت المنطقة تسمى "ساحل عجمان"، ويقسم تاريخ الإمارات إلى ست مراحل رئيسة عبر العصور المتلاحقة، ولا ينفصل تاريخها عن تاريخ المنطقة المجاورة لها في مراحل عديدة منه، وكان تاريخها مليئاً بالأحداث والتطورات، تراوحت ما بين الحرب والسلام، ففي السلم كان لأساطيل سكان المنطقة وخبرتهم البحرية دور كبير في إنعاش التجارة بين الدول المطلة على المحيط الهندي من آسيا وأفريقيا وبين أوروبا عبر طرق التجارة المعهودة، ولكن يبدو أن هذا كان أيضاً من مسببات الحروب في المنطقة⁽¹⁰⁾.

⁽⁸⁾ انظر: هزاع أحمد المنصوري، دور السياسة الخارجية الإماراتية في المحافل الإقليمية والدولية، وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2013، ط1، ص22.

⁽⁹⁾ انظر: الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام، 1978، ص14.

⁽¹⁰⁾ هزاع أحمد المنصوري، دور السياسة الخارجية الإماراتية في المحافل الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص11-12.

وقبيل الاتحاد عقدت العديد من الاجتماعات الهامة التي كان لها بالغ الأثر في نشأة الاتحاد، منها⁽¹¹⁾:

- الاجتماع الذي عقد بين المرحوم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والرحوم الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم في أوائل فبراير 1968م، وكان أول اجتماع وحدوي على طريق تحقيق الأمل الكبير الذي طالما راود شعب المنطقة.
- اجتماع حكام الإمارات في دبي في الفترة من 25 إلى 27 فبراير 1968 بدعوة موجهة من حاكمي أبوظبي ودبي، وتم في هذا الاجتماع الاتفاق على قيام اتحاد الإمارات العربية المتحدة.
- اجتماع حكام الإمارات في الثاني من ديسمبر 1971م وتحقيقاً لإرادة شعب الإمارات واستجابة لرغباته صدر عن هذا الاجتماع البلاغ التاريخي الذي جاء فيه: "يزف المجلس الأعلى هذه البشرى السعيدة إلى شعب الإمارات العربية المتحدة وكل الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة والعالم أجمع معلناً قيام دولة الإمارات العربية المتحدة دولة مستقلة ذات سيادة، وجزء من الوطن العربي الكبير."

واكتمل عقد الاتحاد بانضمام إمارة رأس الخيمة في 10 فبراير 1972، وتم انتخاب المغفور له الشيخ زايد بن سلطان رئيساً للدولة وانتخب المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائباً للرئيس. وبادرت دولة الإمارات بعد إعلان قيامها بالانضمام إلى عضوية جامعة الدول العربية في السادس من ديسمبر 1971، وانضمت إلى عضوية الأمم المتحدة في التاسع من ديسمبر عام 1971، وذلك انطلاقاً من إيمانها بميثاق الأمم المتحدة والأعراف الدولية⁽¹²⁾.

وفي عام 1971، تسلم حاكم إمارة أبوظبي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم، وأصبح أول رئيس للبلاد. ويلقبه عدد كبير من الإماراتيين اليوم بـ "أبو الأمة"، نظراً لقيادته القوية والتزامه بتأسيس الاتحاد. خلف الشيخ زايد أخيه الشيخ شخبوط في حكم أبوظبي، بعد خلعه بانقلاب غير دموي. وبعد إعادة تعيينه من قبل حكام الإمارات العربية

(11) سفارة الإمارات العربية المتحدة في باريس: تاريخ الدولة ونشأة الاتحاد، (مأخوذة بتاريخ 9 ديسمبر 2015)،

<http://uae-embassy.ae/Embassies/fr/Content/838>

(12) المصدر السابق.

المتحدة في المجلس الأعلى للاتحاد كل خمس سنوات منذ عام 1971، قام الشيخ زايد بتعزيز الاعتدال والتسامح الديني والمساواة (وخاصة للمرأة)، مما ساهم إلى حد كبير في ازدهار البلاد واستقرارها⁽¹³⁾. وبعد وفاة الشيخ زايد في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، اختار المجلس الأعلى للاتحاد ابنه الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان خلفاً له، والذي كان ولي عهد إمارة أبوظبي منذ عام 1969. وخلف الشيخ محمد بن زايد آل نهيان الشيخ خليفة ولياً للعهد⁽¹⁴⁾.

وقد كان يحكم دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها دستور مؤقت لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات، وقد حدد هذا الدستور مهام الهيئات الاتحادية مثل المجلس الأعلى للحكام والحكومة الاتحادية، والمجلس الوطني الاتحادي، والنظام القضائي الاتحادي، وقد كان الهدف الأساس من وضع هذا الدستور إرضاء رغبة الأمراء في الحكم الذاتي من جهة، ورغبة أبو ظبي في الوحدة من جهة ثانية، ولكن تحقيق هذا الهدف أدى إلى خلق حالة متناقضة على الصعيد العملي بسبب تعلق الأمراء بامتيازاتهم المتوارثة⁽¹⁵⁾.

حيث مكن الدستور الدائم، الذي وضعته لجنة من ثمانية وعشرين عضواً في تموز 1975، والذي تقرر أن يوضع موضع التنفيذ في الثاني من كانون الأول 1976، من تعزيز المؤسسات الاتحادية وإلغاء بعض الامتيازات التي كان يتمتع بها حكام الإمارات، ولكن المعارضة القوية التي جوبه بها هذا الدستور جعل المجلس الأعلى للحكام لا يقرونه، وتم تقديم اقتراح بديل له في تموز 1976 للإبقاء على الدستور المؤقت لفترة خمس سنوات أخرى، وفي تشرين الأول 1976 صادقت الجمعية الاتحادية على الاقتراح، وعبرت في الوقت نفسه عن رغبتها بتعديل بعض البنود التي أثارت جدلاً كبيراً حولها في سبيل تعزيز القوة الاتحادية، لا سيما في مجالات الميزانية والمالية والمجالات العسكرية⁽¹⁶⁾.

ولقد بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة برنامجها السياسي كاتحاد مكون من سبع إمارات إقليمية مختلفة من حيث أحجامها ومواردها الطبيعية وعدد السكّان فيها ومدى ثرائها،

⁽¹³⁾ موقع (chronicle): الإمارات العربية المتحدة، (مأخوذة بتاريخ 9 ديسمبر 2015)،

<https://chronicle.fanack.com>

⁽¹⁴⁾ المصدر السابق.

⁽¹⁵⁾ الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، الملف أ.ع-م- 2/1110، 27 تموز/ يوليو، الوثيقة رقم (707).

⁽¹⁶⁾ الملف نفسه الوثيقة رقم (707).

بينما تشترك جميعها بتاريخ وتراث واحد. وأبو ظبي هي الكبرى مساحة كما أنها تتمتع بأكبر مخزون من النفط، وهي لذلك تمول المؤسسات الاتحادية بنسبة كبيرة. كانت دبي حتى في عام 1971م، الأكثر ارتباطاً من حيث كونها المدينة - الدولة، واستمرت في النمو كمحور للتجارة والأعمال في المنطقة. ومن ناحية أخرى أنعم الله على بعض الإمارات الأخرى بمؤلف نسبي من المياه والأراضي الصالحة للزراعة، ورغم ذلك التفاوت، كان التقدم المثير للدهشة الذي سجلته دولة الإمارات العربية المتحدة، ممكناً نتيجة لتحقيق النجاح في إقامة الاتحاد، وتعاون قادته، وروح الانسجام والتعاون الذي كانوا يعملون من خلاله من أجل تحقيق الأهداف المشتركة⁽¹⁷⁾.

وقد تعهّدت السلطات المركزية باستخدام ثراء البلاد الناجم عن مواردها الطبيعية واجباً رئيساً أول، لصالح دولة الإمارات العربية المتحدة ككل، وساهم ذلك إلى حد كبير في نجاح وديمومة الاتحاد. إن حكّام دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعدّ حالياً ضمن أعلى مجموعة من الدول المصدرة للنفط والغاز على المستوى العالمي، قد استخدموا ثراء النفط برؤية محدّدة لتحسين معيشة كافة أفراد الشعب فيها، وخلق بنية تحتية تساند مجموعة نامية من النشاطات والصناعات غير النفطية. كان الشيخ زايد - منذ البداية - يعبر عن اقتناعه التام والثابت وإيمانه الراسخ بأنّه " لا نفع للمال إذا لم يسخر لخدمة الشعب"، وكانت الخدمات الاجتماعية التي تمّ توفيرها من قبل الوزارات الاتحادية وخاصة التعليم المجاني، والإسكان، والرعاية الصحية، والمساعدات الاجتماعية للإماراتيين، قد مهّدت الطريق أمام تطوّر ونموّ سريع ضخم في جميع أنحاء الدولة. وأخيراً، ومع ظهور التكنولوجيا العصرية، تحوّلت دولة الإمارات العربية المتحدة من كونها إحدى أقلّ الدول النامية إلى دولة حديثة في أقلّ من ثلاثة عقود⁽¹⁸⁾.

وثمة عامل آخر هام أسهم في الاستقرار السياسي الذي تتمتع به دولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها رسمياً، وهو سياستها الخارجية التي تمّ تخطيطها وتنفيذها بنجاح تام من قبل قادتها، والتي تهدف بشكل رئيس إلى "دفع المصالحة والعمل على تهدئة

(17) الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب - الإمارات العربية المتحدة: تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة، (مأخوذة بتاريخ 9 ديسمبر 2015)،

<http://www.ajnrd.ae>

(18) المصدر السابق.

الأوضاع المؤدية إلى المواجهات والمنازعات". كان حماية سيادة البلاد واستقلال مواطنيها ضمن الهيكل الأوسع لأمن الخليج حبر الزاوية الذي تركز عليه سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية. وثمة عنصر رئيس مكوّن لتلك السياسة هو العمل على توسيع نطاق الأفق السياسية في البلاد تدريجياً، وتنمية العلاقات مع القوى الدولية، والعمل على التعاون مع المؤسسات الدولية⁽¹⁹⁾.

وهكذا ما لبثت أن انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة بعد بروزها كدولة متكاملة وناضجة، إلى جامعة الدول العربية وإلى منظمة الأمم المتحدة، كما كانت إحدى القوى الدافعة وراء تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي في السبعينيات من القرن العشرين. ويعكس مجلس التعاون الخليجي الذي يتكوّن من دولة الإمارات العربية المتحدة، وعمان، وقطر، والبحرين، والكويت، والمملكة العربية السعودية، والذي تمّ تأسيسه خلال القمة التي انعقدت في أبو ظبي عام 1981 م، مدى عزم دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز الوحدة والتعاون مع سائر بلدان العالم العربي، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات بينها وبين تلك الدول⁽²⁰⁾.

ثانياً: دولة روسيا:

روسيا هي دولة أوروبية تقع في (أوراسيا) أي بين قارتي آسيا وأوروبا في جهة الشمال، وهي تشترك في الحدود مع عدّة دول، وهي دولة النرويج، وإستونيا، وفنلندا، وأيضاً مع بولندا، ولتوانيا، ولاتفيا، بالإضافة إلى أوكرانيا، وجورجيا، وروسيا البيضاء، والصين، ومنغوليا، وأذربيجان، وكذلك مع كوريا الشمالية، بالإضافة إلى هذا كلّها فإنّ لها حدوداً مشتركة مع اليابان والولايات الأمريكية المتحدة في جهة البحر⁽²¹⁾.

ونستنتج من ذلك، أنّ روسيا باشتراكها مع هذا العدد الكبير من الدول في الحدود الجغرافية تعد دولة كبيرة جداً في المساحة، وهي الدولة الأكبر في العالم من حيث المساحة فعلياً، وهي الدولة التاسعة في العالم من حيث الكثافة السكانية، ونظراً لكبر مساحة أراضيها

⁽¹⁹⁾ المصدر نفسه.

⁽²⁰⁾ للمزيد من التفاصيل راجع: هزاع أحمد المنصوري، دور السياسة الخارجية الإماراتية في المحافل الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص 18 وما بعدها.

⁽²¹⁾ هديل البكري: أين تقع روسيا، موقع موضوع، (مأخوذة بتاريخ 9 ديسمبر 2015)،

الشاسعة التي تمتد بين قارتي آسيا في شمالها، وجزء آخر في قارة أوروبا فإن فيها تنوعاً جغرافياً كبيراً بالإضافة إلى غناها بالموارد الطبيعية سواء من موارد النفط، أو المعادن، أو الغابات، أو المياه والبحيرات، وغيرها⁽²²⁾.

وتتميز روسيا بقوة اقتصادها فهي الدولة السابعة في العالم من حيث الاقتصاد، والثالثة من حيث قوتها العسكرية حيث أنها تمتلك أسلحة نووية لديها. كما يتميز مناخها بشتائه البارد والقارص جداً، حيث إن الثلوج تغطي مساحات كبيرة من البلاد لفترات طويلة خلال السنية تصل أحياناً إلى ثمانية أشهر، ولذلك فإنها لا تتمتع بنظام زراعي قوي لشدة برودة الجو فيها. أما من ناحية السكان فيها فإن فيها ديانات مختلفة، ففيها المسلمون، والمسيحيون الأرثوذكس، واليهود، والبوذيون، ولغة السكان الرسمية هي الروسية بما فيها من لهجات مختلفة سواء شمالية، أو جنوبية، أو وسطى⁽²³⁾.

ونظراً لكبر مساحة البلاد وتنوع تضاريسها فإن السياحة فيها تعدّ قطاعاً مهماً، وهو مختلف ومتنوع كثيراً، إضافة لذلك يساهم تطوّر البلاد في تقديم خدمات سياحية راقية تجذب السياح إليها من كلّ حذب وصوب، فيأتيها السياح صيفاً للاستمتاع على سواحل البحر الأسود في جنوب البلد، وشواطئ بحر البلطيق في شمال البلاد، أما في أقصى شمال البلاد فإن الطقس القطبي البارد جداً يجذب السياح الذين يفضلون رؤية الحيوانات القطبية والأياثل التي تعيش في براري (التوندرا)، بالإضافة إلى كون هذه البلاد تحتوي على المخزون الأكبر في العالم من مخزون المياه العذبة فإن كثيراً من السياح يذهبون إليها لرؤية البحيرات العذبة الخلابة، والاستفادة منها في العلاج، والغابات الخضراء تشكل عنصراً جذاباً للسياح أيضاً كجبال القوقاز، وغابات سيبيريا، وغيرها⁽²⁴⁾.

المطلب الثاني

لمحة تاريخية عن العلاقة بين روسيا والإمارات

عند قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في مطلع السبعينات لم يكن للاتحاد السوفيتي علاقات مع دول الخليج العربية باستثناء العراق الذي أقام علاقات بعد الاعتراف

(22) موقع أجازتي: معلومات حول روسيا، (مأخوذة بتاريخ 9 ديسمبر 2015)،

<http://world.ejazti.com>

(23) المصدر السابق.

(24) هديل البكري: أين تقع روسيا، موقع موضوع، مصدر سابق.

باستقلال الكويت عام 1963 لكن الدول العربية الأخرى في الخليج رفضت إقامة أي علاقات مع موسكو لسببين⁽²⁵⁾: الأول الأيديولوجية الشيوعية المناقضة تماماً للمنهج السياسي والاقتصادي الذي تتبناه دول الخليج العربية، وثانياً مساندة السوفييات لليمن الديمقراطي الذي كان يتبنى المنهج الشيوعي في ذلك الوقت والذي كان يساند ثور ظفار في سلطنة عمان، فلم تقم علاقات بين السلطنة وموسكو إلا بعد إخماد ثورة ظفار عام 1985⁽²⁶⁾.

كذلك جاء التدخل السوفيتي في أفغانستان بعد الانقلاب الشيوعي الأفغاني في أبريل/ نيسان 1978 حيث دخلت القوات العسكرية السوفيتية أفغانستان عام 1979 بمساندة مباشرة من النظام الأفغاني الموالي للسوفيت الذي كان قائماً آنذاك، ليزيد من قلق الدول العربية في الخليج ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث خشيت هذه الدول من أن تواصل القوات السوفيتية تقدمها إلى الخليج لتحقيق ما كان يحلم به قياصرتها من قرون للوصول إلى المياه الدافئة، فلم تعد أفغانستان منطقة عازلة لاختراق سوفييتي للخليج، خاصة أن هذا الغزو السوفيتي جاء بعد أشهر قليلة من الثورة الإيرانية عام 1979، فقد أدانت دولة الإمارات العربية المتحدة التدخل السوفيتي في 30 ديسمبر 1979⁽²⁷⁾.

وأدى التدخل السوفيتي إلى مشاركة دول الخليج العربية في دعم المجاهدين الأفغان ضد الوجود السوفيتي في أفغانستان، وعندما أعلن الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر في يناير 1980 مبدئه الموجه بصورة أساسية نحو الاتحاد السوفيتي، والذي يحذر من تدخل أية قوة خارجية في شئون الخليج، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تتأخر الخطوة الأمريكية خشية تزايد الصراع السوفيتي الأمريكي في منطقة الخليج، بل دعت إلى إبعاد المنطقة عن صراع القوى العظمى، إلا أن السوفييات عادوا للعب دور سياسي واقتصادي في منطقة الخليج العربي بعد حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، وأصبحت تهدد طرق الملاحة وما أطلق عليه، بحرب الناقلات⁽²⁸⁾.

⁽²⁵⁾ د. نايف علي عبيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 198.

⁽²⁶⁾ د. محمد الوراق عبد الحميد محمد إبراهيم، وسطية الإسلام في السياسة الخارجية الإماراتية، مركز سلطان بن زايد للثقافة والإعلام ونادي تراث الإمارات، 1433هـ/ 2011م، ط1، ص 118.

⁽²⁷⁾ د. نايف علي عبيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 198.

⁽²⁸⁾ د. محمد الوراق عبد الحميد محمد إبراهيم، وسطية الإسلام في السياسة الخارجية الإماراتية، مرجع سابق، ص 119.

وطالبت الكويت من الاتحاد السوفيتي كما طلبت من الولايات المتحدة وغيرها حماية ناقلاتها من النفط (أي الناقلات الكويتية)، وبالمقابل أخذت السياسة تخفف من حدة أطروحاتها الأيديولوجية كما شهد منتصف الثمانينات نوعاً من الانفراج في العلاقات بين موسكو وواشنطن. أضف إلى ذلك أن سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة ارتأت أن توازن في علاقاتها بين المعسكرين الشرقي والغربي مما يعزز من أهداف سياستها الخارجية في الابتعاد عن صراعات القوى الكبرى، مما ساهم في إقامة علاقات دبلوماسية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي في نوفمبر 1985 معلنة أن هذه الخطوة تؤكد سياسة عدم الانحياز التي تتبعها دولة الإمارات العربية المتحدة وتعمل أيضاً على توسيع نشاطاتها وصداقاتها مع العالم⁽²⁹⁾.

ويمكن القول بأن العلاقات الدبلوماسية قامت بين الاتحاد السوفيتي ودولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر 1971 غير أن قرار تبادل السفراء تم التوصل إليه في نوفمبر 1985. وفي عام 1986 جرى افتتاح سفارة الاتحاد السوفيتي في أبوظبي وفي أبريل 1987 افتتحت سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في موسكو. وفي 26 ديسمبر عام 1991 تم الإعلام رسمياً في دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاعتراف بروسيا وغيرها من البلدان ضمن رابطة الدول المستقلة. وقد زار دولة الإمارات العربية المتحدة نواب وزير الخارجية السوفيتي ووفود برلمانية وعدد من الوفود التابعة لوزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية وبنك الاقتصاد الخارجي السوفيتي. كما وزار موسكو وزير داخلية دولة الإمارات العربية المتحدة ووزير المواصلات والأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الاقتصاد والتجارة ورئيس أركان القوات المسلحة آنذاك سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان⁽³⁰⁾.

المبحث الثاني

العلاقات الاقتصادية والسياسية بين روسيا والإمارات

نتناول في هذا المبحث العلاقات بين روسيا والإمارات في مختلف المجالات، وتأسيساً على ذلك سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين؛ نتناول في المطلب الأول العلاقات

(29) جورج شكري كتن، العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، 2001، ص 60-61، ص 96.

(30) سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة - موسكو: العلاقات الروسية - الإماراتية، (مأخوذة بتاريخ 8 ديسمبر 2015)، <http://www.uae-embassy.ru>

الاقتصادية بين روسيا والإمارات؛ في حين نتناول في المطلب الثاني العلاقات السياسية والتكنولوجية.

المطلب الأول

العلاقات الاقتصادية بين روسيا والإمارات

على الصعيد الاقتصادي، تجدر الإشارة إلى أن حكومتي دولة الإمارات العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق وقعتا في عام 1990 اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والنقني التي تم بموجبها تشكيل لجنة مشتركة بين البلدين عقدت اجتماعها الأول في مارس 1997 في ابوظبي ناقشت خلالها سبل تطوير وتنمية العلاقات الثنائية بين البلدين ورسم آفاق المستقبلية في كافة المجالات، وبحث هذه اللجنة عددا من المواضيع الاقتصادية المهمة فيها اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي. وفي مجال التجارة الخارجية، ازداد حجم التبادل التجاري بين دولة الإمارات من (1897521 ألف درهم) في العام 1996 إلى (821486 ألف درهم) في العام 2000⁽³¹⁾.

وفي مجال العلوم والتعليم، ما تزال العلاقات في هذا المجال ضعيفة إذا ما قيست بنشاطات دولة خليجية عربية أخرى مثل السعودية والكويت وعمان. ومع ذلك هناك بروتوكول للتعاون الثقافي بين وزارة الإعلام والثقافة الإماراتية ووزارة الثقافة الروسية تم التوقيع عليه في عام 1996 يتيح فرصة تبادل الوفود الثقافية والفنية والمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية وإقامة معارض ومهرجانات مشتركة⁽³²⁾.

وفي الفترة الأخيرة من عام 2015 وقعت شركة "روس كوسموس" الفضائية الروسية والوكالة الفضائية في دولة الإمارات العربية المتحدة مذكرة تفاهم اتفقا بموجبها على شركة استراتيجية في مجال الفضاء⁽³³⁾. وأعلن المدير العام للوكالة الفضائية في الإمارات ناصر الأحبابي أن المذكرة تشير إلى علاقات خاصة تقام بين قطاعي الفضاء لدى الجانبين وتدعم تطوير التعاون في بضعة مجالات، بما فيها تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية واستخدام

(31) وزارة التخطيط في دولة الإمارات العربية المتحدة. "المجموعات الإحصائية" للأعوام 1995. 2001.

(32) يوسف الحسن، العلاقات الثقافية الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، بدون دار نشر، ص 10 وما بعدها.

(33) روسيا اليوم: شراكة استراتيجية روسية إماراتية في مجال الفضاء، 7 ديسمبر 2015.

الخبرة التي تمتلكها شركة "روس كوسموس" الفضائية الروسية في مجال التكنولوجيات الفضائية وإعداد الخبراء⁽³⁴⁾.

ويذكر أن وكالة الفضاء في الإمارات تم تأسيسها عام 2014. وذلك بعد أن أعلنت سلطات دولة الإمارات العربية المتحدة نيتها تصنيع أول مسبار فضائي بين البلدان العربية يرسل إلى المريخ. ويتوقع أن يتجه المسبار الذي أطلق عليه اسم "الأمل" إلى الكوكب الأحمر عام 2021⁽³⁵⁾. ويقضي البرنامج الفضائي الإماراتي بتوسيع المعلومات عن مناخ المريخ وغلافه الغازي. وسيشكل حجم المعلومات التي تجمع وترسل إلى الأرض 1000 غيغابايت. وسيعمل على تحقيق المشروع 70 عالما ومهندسا إماراتيا. وسيزداد هذا العدد بحلول عام 2020 إلى 150 خبيراً⁽³⁶⁾.

وفي مجال الطاقة النووية تعتبر روسيا شريك رئيسي فيما يتعلق بدعم دولة الإمارات العربية المتحدة في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وهناك الكثير من الفرص التي تهيئ لروسيا المساعدة في نقل المعرفة بما في ذلك الصناعات الخفيفة والثقيلة والاتصالات والبتروول وتكنولوجيا الفضاء ويمكن لروسيا أن تصبح شريكا في صناعة البتروكيماويات والطاقة لا سيما مجال الطاقة النظيفة والسكك الحديدية والمشاريع الإنشائية⁽³⁷⁾.

ولقد أكدت الحكومة الإماراتية مدى الروابط والعلاقات بين الدولتين، فقد صرح معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد في حديث مع وكالة إيتار تاس الروسية على أنه عادة ما تعكس الروابط الاقتصادية العلاقات السياسية وتدل على مستوى الصداقة والثقة بين أي دولتين، منوها إلى أن الأرقام توفر مؤشرا على الدرجة التي نمت بها العلاقات الاقتصادية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وروسيا، حيث وصل الحجم الإجمالي للتجارة في عام 2012 إلى 1,5 مليار دولار أميركي وارتفعت التجارة غير النفطية بين الدولتين

⁽³⁴⁾ الخليج أون لاين: الإمارات توقع شراكة استراتيجية مع روسيا في مجال الفضاء، 7 ديسمبر 2015،

<http://alkhaleejonline.net>

⁽³⁵⁾ روسيا اليوم: شراكة استراتيجية روسية إماراتية في مجال الفضاء، مصدر سابق.

⁽³⁶⁾ الخليج أون لاين: الإمارات توقع شراكة استراتيجية مع روسيا في مجال الفضاء، مصدر سابق.

⁽³⁷⁾ جريدة الاتحاد: وزير الاقتصاد: العلاقات بين الإمارات وروسيا تنمو بشكل قوي، الجمعة 23 مايو 2014، (مأخوذة بتاريخ 9 ديسمبر 2015)،

<http://www.alittihad.ae>

بمقدار 7,5% في عام 2013 مسجلة 897 مليون دولار أميركي. وأشار إلى أنه لدى دولة الإمارات العربية المتحدة الآن بالإضافة إلى 30 وكالة و 124 ماركة تجارية ثنائي شركات روسية مسجلة في وزارة الاقتصاد، وقد أنشأ رجال الأعمال الروس والإماراتيون أكثر من 350 مشروعاً مشتركاً في دولة الإمارات العربية المتحدة وافتتحت أكثر من 40 شركة روسية مكاتب لممثليها في دولة الإمارات، متوقعاً أن تستمر كل هذه الأرقام في تسجيل نمو مستدام في المستقبل القريب⁽³⁸⁾.

المطلب الثاني

العلاقات الدبلوماسية والسياسة بين الإمارات وروسيا

لقد تطورت علاقات دولة الإمارات مع روسيا الاتحادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حيث بنيت على روح التفاهم والاحترام المتبادل والرغبة المشتركة في تطوير هذه العلاقات والارتقاء بها إلى مستوى أعلى في ظل الإمكانيات الكبيرة المتاحة لذلك⁽³⁹⁾.

كما تجرى اتصالات مستمرة بين البلدين عن طريق السفارات أو بشكل مباشر يتم من خلالها تناول المسائل ذات الاهتمام المشترك، وتنسيق بعض المواقف على الساحة الدولية. كما تقوم وفود حكومية وبرلمانية وعسكرية وشخصيات رسمية وغير رسمية لبحث آفاق التعاون الثنائي في العديد من المجالات. وقد شاركت موسكو في معرض الأسلحة في دبي أكتوبر 1994 وفي معرض أبو ظبي أيدكس، كما قامت دولة الإمارات بشراء بعض الأسلحة الروسية حيث بلغت قيمتها ما بين عام 1991 و 1999 نحو (1 و 200) مليون دولار. كما قام الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة بزيارة إلى موسكو في 26 يوليو 1992 حيث عبر عن ارتياح دولة الإمارات للسياسة الخارجية الجديدة لروسيا وقال "إن روسيا دولة صديقة وإن علاقات الإمارات معها في تحسن مستمر"⁽⁴⁰⁾.

كما يتمثل الموقف الروسي في قضية جزر الإمارات العربية في ثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى التي احتلتها إيران عشية استقلال دولة الإمارات العربية

⁽³⁸⁾ المصدر السابق.

⁽³⁹⁾ د. محمد الوائق عبد الحميد محمد إبراهيم، وسطية الإسلام في السياسة الخارجية الإماراتية، مرجع سابق، ص 119.

⁽⁴⁰⁾ جورج شكري كانن، العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابوظبي، 2001، ص 60، 61 و ص 96.

المتحدة عام 1971، وإن موسكو ترى أن حل هذه القضية ينبغي أن يتم بالطرق السلمية البحتة، ووفق القوانين الدولية، وإن الحوار السلمي هو الطريق الوحيد لبلوغ هذا الهدف حتى لا تدخل المنطقة في نزاع إقليمي جديد يؤثر سلباً على مستقبل الأمن والاستقرار فيها. لكن موسكو لم تقدم حتى الآن رؤية واضحة للحل، ولم تطرح المبادرة بهذا الشأن كما لم تعرض موقفاً في مسألة عائدة الجزر، وبالمقابل تكثفي بإسداء النصائح للطرفين وتدعوهام للتخلي بالصبر وفتحة ملف الجزر بهدوء وروية. ويبدو أن روسيا لا تريد أن تتخذ خطوات من شأنها أن تؤثر سلباً على علاقاتها الجيدة بين الطرفين، فكما هو معلوم فإن لروسيا علاقات كبيرة واستراتيجية مع إيران لذا تحاول أن تبقى علاقاتها مع كلا الطرفين العربي والإيراني جيداً وفيما يتعلق بالمسألة الشيشانية ترى دولة الإمارات أن هذه المسألة يجب أن تحل بالطرق السلمية وضمن إطار الاتحاد الروسي⁽⁴¹⁾.

ولقد شارك وفد من دولة الإمارات العربية المتحدة برئاسة سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية في لقاء موسكو المخصص للمباحثات المتعددة الأطراف الخاص بقضية الشرق الأوسط (يناير 1992) وقد تم تسليم دعوة موجهة للمغفور له بإذن الله صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من فخامة رئيس جمهورية روسيا المتحدة آنذاك بوريس يلتسين لزيارة روسيا. وفي أبريل عام 1992 وأكتوبر عام 1994 زار دولة الإمارات العربية المتحدة وزير خارجية روسيا الاتحادية، وتجدر الإشارة بأن هذه اللقاءات مع المسؤولين في دولة الإمارات العربية المتحدة لعبت دوراً مهماً في تكوين علاقات جديدة في المنطقة بالنسبة لروسيا والتي لا تحمل النمط الإيديولوجي السابق. وقد رحبت أبوظبي حسب المسؤولين هنا بتراجع روسيا عن مواجهتها للغرب وإقامة علاقات تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴²⁾.

وفي شهر يونيو عام 1992 ومارس 1994 زار موسكو وزير الدولة للشؤون الخارجية سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وقد استقبله في الكرملين فخامة رئيس جمهورية روسيا آنذاك بوريس يلتسين ، وأجرى مباحثات في وزارة الخارجية الروسية وحضر عرضاً خصيصاً لسموه لمختلف المعدات العسكرية. وأثناء وجود سموه في موسكو تم التوصل

(41) نايف على عبيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات، مرجع سابق، ص 199.

(42) سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة - موسكو: العلاقات الروسية - الإماراتية، مصدر سابق.

إلى اتفاق حول التعاون في مجال الدفاع والأمن وتم التوقيع على اتفاقية للتعاون في هذا المجال في يناير 1993 من قبل وزير الدفاع في روسيا الاتحادية⁽⁴³⁾.

وفي عام 2015 شهدت العلاقات الإماراتية الروسية تقارباً كبيراً، حيث قام ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد آل نهيان بزيارة إلى موسكو الأحد 11 أكتوبر/ تشرين الأول من العام 2015، والتقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عقب بدء الضربات الجوية الروسية على سوريا بـ10 أيام، كما قدمت الإمارات مجموعة مشروعات استثمارية في الأراضي الروسية بقيمة 7 مليارات دولار⁽⁴⁴⁾.

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الإماراتية الروسية

إذ كنا قد أشرنا إلى واقع العلاقات الإماراتية الروسية، بقي أن نشير إلى مستقبل هذه العلاقة، ومدى حرص كل دولة منهما على توطيد وتطوير العلاقة بين البلدين، ولكن لكي نستطيع الوقوف على مستقبل هذه العلاقة ينبغي علينا أن نشير إلى مرتكزات ودعائم السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وتأسيساً على ذلك سنقسم هذا المبحث إلى مطلب؛ نتناول في المطلب الأول مرتكزات ودعائم السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، في حين نتناول في المطلب الثاني مستقبل العلاقة بين دولة الإمارات ودولة روسيا.

المطلب الأول

مرتكزات ودعائم

السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

اتسمت السياسة الخارجية⁽⁴⁵⁾ لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي وضع نهجها مؤسس الدولة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه، بالحكمة والاعتدال

⁽⁴³⁾ المصدر السابق.

⁽⁴⁴⁾ روسيا اليوم: الإمارات تدين استهداف الطائرة الروسية فوق سيناء، 1 ديسمبر 2015،

<https://arabic.rt.com>

⁽⁴⁵⁾ تعرف السياسة الخارجية على أنها "الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول"، كما تعرف بأنها "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً"، وتعرف أيضاً بأنها: "التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة". انظر: فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، 1975، ص23. وكذلك:

وارتكزت على قواعد استراتيجية ثابتة تتمثل في الحرص على التزامها بميثاق الأمم المتحدة واحترامها للمواثيق والقوانين الدولية وإقامة علاقات مع جميع دول العالم على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين والجنوح إلى حل النزاعات الدولية بالحوار والطرق السلمية والوقوف إلى جانب قضايا الحق والعدل والإسهام الفعال في دعم الاستقرار والسلم الدوليين. وحققت دبلوماسية دولة الإمارات انفتاحاً واسعاً على العالم الخارجي أثمر عن إقامة شراكات استراتيجية سياسية واقتصادية وتجارية وثقافية وعلمية وتربوية وصحية مع العديد من الدول في مختلف قارات العالم، بما عزز المكانة المرموقة التي تتبوأها في المجتمع الدولي⁽⁴⁶⁾.

ولقد تبوأ دولة الإمارات العربية المتحدة على الصعيد الخارجي مكانة مرموقة بين الأمم والدول، لنهج سياستها الخارجية المتوازنة وصدقيتها في التعامل مع مختلف القضايا الثنائية والإقليمية والدولية. وتنطلق السياسة الخارجية لدولة الإمارات، من التزامها بالانتماء الخليجي والعربي والإسلامي، وحرصها على تعزيز وتوسيع دائرة علاقاتها مع جميع دول العالم. فمُنذ تأسيسها في عام 1971 نهجت الإمارات سياسة خارجية، سمتها الحكمة والاعتدال والتوازن، ومناصرة الحق والعدالة واعتماد أسلوب الحوار والتفاهم بين الأشقاء والأصدقاء. ورسخت احترام المواثيق الدولية والالتزام بميثاق الأمم المتحدة، واحترام قواعد حسن الجوار وسيادة الدول، بالإضافة إلى وحدة أراضيها، وحل النزاعات بالطرق السلمية⁽⁴⁷⁾.

تستند دولة الإمارات العربية المتحدة في سياستها الخارجية، على جملة من الثوابت والمركزات المبدئية الأساسية التي تؤمن بها هذه الدولة وتعمل على ترجمتها إلى أهداف واضحة ضمن أوليات مصالحها، فقد حدد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (مؤسس الدولة)

-
- James Rosenau, "Moral Fever, Systemic Analysis, and Scientific Consciousness in Foreign Policy Research" in, Austin Ranney, ed, Political science and Public Policy, (Chicago: Markham, 1963), P.222.
 - James Rosenau, "Comparing Foreign Policies, why, what, How" in James Rosenau Comparing Foreign Policies (N.Y. Hasled Press, 1974), P. 6.

⁽⁴⁶⁾ هزاع أحمد المنصوري، دور السياسة الخارجية الإماراتية في المحافل الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص 99.

⁽⁴⁷⁾ لهيب عبد الخالق: سياسة الإمارات الخارجية تنسم بالحكمة والاعتدال والتوازن في التعامل مع القضايا الثنائية والإقليمية والدولية، جريدة الاتحاد، الأحد 2 ديسمبر 2012، (مأخوذة بتاريخ 9 ديسمبر 2015)،

في ضوء رؤيته وفلسفته الركائز العامة التي تستند إليها السياسة الخارجية لدولة الإمارات بقوله "لقد انطلقت سياستنا الخارجية على عدة مبادئ ثابتة" وهي على النحو التالي⁽⁴⁸⁾:-

- 1- اتباع سياسة الود ومد يد العون في جميع الشعوب ودول العالم.
- 2- الإيمان بضرورة التعاون الدولي، والابتعاد عن سياسة العزلة.
- 3- حل الخلافات بين دولة الإمارات والدول الأخرى بالطرق الودية والسلمية.
- 4- توسيع قاعدة الاتحاد والترحيب بدول المنطقة للانضمام إليها.
- 5- دعم القضايا العربية والتنسيق والتشاور والتعاون مع الدول العربية في المجالات عامة.
- 6- الالتزام بميثاق ومبادئ الأمم المتحدة، والمشاركة في المنظمات الدولية، ودعم التعاون العربي.
- 7- اتباع سياسة تقوم على التوازن في العلاقات الدولية، فالسياسة الخارجية لدولة الإمارات تسير في اتجاهين متوازيين، فهي في علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية، تنطلق بما جاء به الدين الإسلامي الحنيف من علاقة وروابط الجوار، وفي علاقاتها مع الدول الأجنبية، تنطلق السياسة الخارجية الإماراتية من نهج إنساني على اعتبار الإمارات جزءاً من العالم الكبير.
- 8- اتباع سياسة تقوم على عدم الانحياز، والابتعاد عن سياسة المحاور، فدولة الإمارات بادرت فور استقلالها إلى الانضمام إلى منظمة عدم الانحياز، لاعتقادها الراسخ بأن أهداف هذه المنظمة هي التي ترسخ السلام العالمي، وضرورة أن تكون الإمارات بمنأى عن جميع الصراعات الدولية والإقليمية. فكان الشيخ زايد يقول: (لسنا طرفاً في أي معسكر، ولسنا مع معسكر على الأرض)⁽⁴⁹⁾.

⁽⁴⁸⁾ انظر: هزاع أحمد المنصوري، دور السياسة الخارجية الإماراتية في المحافل الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص 52-53.

⁽⁴⁹⁾ ماهر عبد الواحد الدوري، دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة في التطورات السياسية والنظام السياسي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990، ص 111.

المطلب الثاني

مستقبل العلاقة بين الإمارات وروسيا

في ضوء السياسة الخارجية⁽⁵⁰⁾ لدولة الإمارات العربية المتحدة يرى الباحث أن العلاقات مع روسيا ستدخل مرحلة جديدة في المستقبل، وستشهد تعاوناً متزايداً بين البلدين، وذلك على عكس ما شهدته العلاقات من قبل من توتر وصراعات في بعض الفترات.

ولعل الدليل على ذلك ما تشهده الفترة الحالية من علاقات طيبة بين البلدين؛ حتى يمكننا القول بأن هذه هي المرة الأولى التي تخلو فيها العلاقات بين العرب والروس من صراعات أو توترات ظاهرة، فقد ظلت هذه العلاقات صراعية أو متوترة أو فائرة في معظم الفترات، وحتى في الفترة التي أقامت فيها بعض الدول العربية علاقات وثيقة مع موسكو في الخمسينات والستينات، كانت دول أخرى في حالة صراع أو قطيعة معها، وبلغت العلاقات الصراعية ذروتها في مرحلة الغزو السوفييتي لأفغانستان في الثمانينات، حيث ساهمت دول عربية عدة في مواجهة هذا الغزو بأشكال ودرجات متباينة. لكن التغير الذي حدث في العالم منذ انتهاء الحرب الباردة الدولية فتح الباب أمام تحول تدريجي بدأ بطيئاً في العلاقات العربية الروسية، ودفعت الاضطرابات التي تغمر منطقتنا منذ بداية العقد الجاري لزيادة معدلات هذا التحول⁽⁵¹⁾.

ويمكن القول بأنه إذا كانت دولة الإمارات العربية المتحدة تتطلع لقيام روسيا بدور فعال في المنطقة، فإن روسيا أيضاً تأمل في بناء علاقات اقتصادية وعسكرية، من أجل تدعيم اقتصادها.

ويمكن القول أيضاً بأن الطريق أصبح ممهداً والفرصة سانحة أمام الروس من أجل تدعيم علاقاتها ليس فقط مع دولة الإمارات العربية وحدها، بل مع الدول العربية جميعها،

⁽⁵⁰⁾ للمزيد من التفاصيل عن السياسة الخارجية انظر: حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، بدون سنة نشر؛ مازن الرمضاني، دراسة في السياسة الخارجية، الجزء الأول، جامعة بغداد، بغداد، 1989؛ فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، مرجع سابق؛ ص 23 وما بعدها؛ د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، ط2، الكويت، دار السلاسل للنشر، 1987، ص 133-136.

⁽⁵¹⁾ د. وحيد عبد المجيد: مستقبل العلاقات العربية الروسية، جريدة الاتحاد، الأربعاء 2 سبتمبر 2015، (مأخوذة بتاريخ 9 ديسمبر 2015)،

ولكننا نرى أن نسبة تحقق هذه الفرصة يتوقف على العديد من العوامل والمحددات الرئيسية من جانب موسكو.

وبعبارة أخرى يمكن القول بأن مستقبل العلاقة بين روسيا والإمارات يتوقف على العديد من العوامل والمحددات الرئيسية، أو على تعامل روسيا مع العديد من القضايا التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن أمثلة هذه القضايا الروابط التي تربط بين موسكو وطهران، وهو ما يدفعنا إلى إثارة التساؤل الآتي: هل تقدر روسيا على الاضطلاع بدور مؤثر في معالجة ملفات عربية تعد إيران طرفاً مباشراً في بعضها وغير مباشر في بعضها الآخر؟ وهل تستطيع تحقيق قدر معقول من التوازن في سياستها الإقليمية؟.

وربما تكون الأزمة السورية هي الساحة الرئيسية لاختبار قدرة روسيا على التمايز عن السياسة الإيرانية التي تصر على أن بشار الأسد جزء من الحل وليس من المشكلة، ورغم عدم وجود موقف عربي موحد في هذا الشأن، فالاتجاه الغالب يرى أن الأسد لم يعد له مكان في مستقبل سوريا، مع استعداد لقبول انخراط بعض أركان نظامه في صفقة شاملة للحل. وبإمكان روسيا القيام بدور مهم في هذا الحل التاريخي، ورغم وجود بوادر تقدم في موقفها بهذا الاتجاه، مازال خطابها الرسمي يراوح بين غموض يتستر وراء «صيغة جنيف» المبهمة حيناً، وانحياز سافر إلى الموقف الإيراني حيناً آخر⁽⁵²⁾.

ولا يسعنا في النهاية إلا أن نؤكد على حقيقة هامة ألا وهي أن العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وروسيا تنمو بشكل قوي في السنوات الأخيرة تدفعها رغبة البلدين في تطوير أوجه التعاون الثنائي في مختلف المجالات.

الخاتمة

مما لا شك فيه أن روسيا تُبدي اهتماماً كبيراً بسياسة الإمارات على الساحة الدولية وبموافقتها من القضايا الدولية الهامة، ويجمع الكثير من رجال السياسة والاقتصاد الروس على أن دولة الإمارات هي الأقرب لهم من بين دول الخليج العربية الأخرى نظراً للشفافية والوضوح في السياسة الخارجية الحكيمة والمتوازنة في المجالين الاقتصادي والقانوني التي تضع الإمارات في مصافي الدول الأكثر جذباً للاستثمارات بالإضافة إلى التسهيلات الكثيرة

(52) المصدر السابق.

والرعاية الكبيرة التي يلغاها المواطنون الروس في الإمارات في شتى المجالات وخاصة في مجال التجارة والسياحة.

ولقد تناولنا خلال هذه الدراسة العلاقة بين روسيا والإمارات في مختلف المجالات، وذلك من خلال تقسيمها إلى ثلاثة مباحث؛ حيث تناولنا في المبحث الأول نشأة العلاقات الروسية الإماراتية، في حين نتناول في المبحث الثاني العلاقات الاقتصادية والسياسية بين روسيا والإمارات، بينما نتناول في المبحث الثالث مستقبل العلاقات بين الإمارات وروسيا.

وقد اختتمت الدراسة بعدد من النتائج، وذلك على النحو التالي:

(1) تبدي روسيا اهتماماً كبيراً بسياسة الإمارات على الساحة الدولية وبموافقها من القضايا الدولية الهامة.

(2) تستند دولة الإمارات العربية المتحدة في سياستها الخارجية على جملة من الثوابت والمركزات المبدئية الأساسية التي تؤمن بها هذه الدولة.

(3) عند قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في مطلع السبعينات لم يكن للاتحاد السوفيتي علاقات مع دول الخليج العربية باستثناء العراق الذي أقام علاقات بعد الاعتراف باستقلال الكويت عام 1963 لكن الدول العربية الأخرى في الخليج رفضت إقامة أي علاقات مع موسكو.

(4) تطورت علاقات دولة الإمارات مع روسيا الاتحادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حيث بنيت على روح التفاهم والاحترام المتبادل والرغبة المشتركة في تطوير هذه العلاقات والارتقاء بها إلى مستوى أعلى في ظل الإمكانيات الكبيرة المتاحة لذلك.

(5) في عام 2015 شهدت العلاقات الإماراتية الروسية تقارباً كبيراً، حيث قام ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد آل نهيان بزيارة إلى موسكو الأحد 11 أكتوبر/ تشرين الأول من العام 2015، والتقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين .

(6) تبوأَت دولة الإمارات العربية المتحدة على الصعيد الخارجي مكانة مرموقة بين الأمم والدول، لنهج سياستها الخارجية المتوازنة وصدقيتها في التعامل مع مختلف القضايا الثنائية والإقليمية والدولية.

- (7) إن مستقبل العلاقة بين روسيا والإمارات يتوقف على العديد من العوامل والمحددات الرئيسية، أو على تعامل روسيا مع العديد من القضايا التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة،
- (8) إن العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وروسيا تنمو بشكل قوي في السنوات الأخيرة تدفعها رغبة البلدين في تطوير أوجه التعاون الثنائي في مختلف المجالات.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- (1) د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، ط2، الكويت، دار السلاسل للنشر، 1987.
- (2) جورج شكري كانن، العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابوظبي، 2001.
- (3) جورج شكري كنن، العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، 2001.
- (4) حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، بدون سنة نشر؛ مازن الرمضاني، دراسة في السياسة الخارجية، الجزء الأول، جامعة بغداد، بغداد، 1989.
- (5) الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، الملف أ.ع.م- 2/1110، 27 تموز/ يوليو، الوثيقة رقم (707).
- (6) زكي نسيب "مستشار في وزارة شئون الرئاسة" في صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، ندوة القائد.. عطاء وإنجازات، مركز شئون الإعلام، دولة الإمارات العربية المتحدة، 29 أكتوبر 2007.
- (7) سالم فندلو، دولة الإمارات العربية المتحدة الوطنية والهوية العربية- الإسرائيلية، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع: 35، 2001، ط1.
- (8) فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، 1975.

- (9) الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام، 1978.
- (10) ماهر عبد الواحد الدوري، دولة الإمارات العربية المتحدة "دراسة في التطورات السياسية والنظام السياسي"، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990.
- (11) ماهر عبد الواحد الدوري، دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة في التطورات السياسية والنظام السياسي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990.
- (12) د. محمد الواصل عبد الحميد محمد إبراهيم، وسطية الإسلام في السياسة الخارجية الإماراتية، مركز سلطان بن زايد للثقافة والإعلام ونادي تراث الإمارات، 1433هـ/ 2011م، ط1.
- (13) د. نايف علي عبيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004.
- (14) هزاع أحمد المنصوري، دور السياسة الخارجية الإماراتية في المحافل الإقليمية والدولية، وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2013، ط1.
- (15) وزارة التخطيط في دولة الإمارات العربية المتحدة. "المجموعات الإحصائية" للأعوام 1995. 2001.
- (16) يوسف الحسن، العلاقات الثقافية الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، بدون دار نشر.

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية:

1. James Rosenau, "Comparing Foreign Policies, why, what, How" in James Rosenau Comparing Foreign Policies (N.Y. Hasled Press, 1974).
2. James Rosenau, "Moral Fever, Systemic Analysis, and Scientific Consciouness in Foreign Policy Research" in, Austin Ranny, ed, Political science and Public Policy, (Chicago: Markham, 1963).

ثالثاً: مواقع إلكترونية:

- 1) الإدارة العامة للإقامة وشئون الأجانب- الإمارات العربية المتحدة: تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة، (مأخوذة بتاريخ 9 ديسمبر 2015)، <http://www.ajnrd.ae/>.
- 2) جريدة الاتحاد: وزير الاقتصاد: العلاقات بين الإمارات وروسيا تنمو بشكل قوي، الجمعة 23 مايو 2014، (مأخوذة بتاريخ 9 ديسمبر 2015) <http://www.alittihad.ae4>
- 3) الخليج أون لاين: الإمارات توقع شراكة استراتيجية مع روسيا في مجال الفضاء، 7 ديسمبر 2015 <http://alkhaleejonline.net>
- 4) روسيا اليوم: الإمارات تدين استهداف الطائرة الروسية فوق سيناء، 1 ديسمبر 2015 <https://arabic.rt.com/news.2015>
- 5) روسيا اليوم: شراكة استراتيجية روسية إماراتية في مجال الفضاء، 7 ديسمبر 2015. <https://arabic.rt.com>
- 6) سفارة الإمارات العربية المتحدة في باريس: تاريخ الدولة ونشأة الاتحاد، (مأخوذة بتاريخ 9 ديسمبر 2015) <http://uae-embassy.ae>
- 7) سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة- موسكو: العلاقات الروسية- الإماراتية، (مأخوذة بتاريخ 8 ديسمبر 2015)، <http://www.uae-embassy.ru/indexa1.htm>
- 8) لهيب عبد الخالق: سياسة الإمارات الخارجية تتسم بالحكمة والاعتدال والتوازن في التعامل مع القضايا الثنائية والإقليمية والدولية، جريدة الاتحاد، الأحد 2 ديسمبر 2012، (مأخوذة بتاريخ 9 ديسمبر 2015)، <http://www.alittihad.ae2>
- 9) موقع (chronicle): الإمارات العربية المتحدة، (مأخوذة بتاريخ 9 ديسمبر 2015) <https://chronicle.fanack.com>
- 10) موقع أجازتي: معلومات حول روسيا، (مأخوذة بتاريخ 9 ديسمبر 2015) <http://world.ejazti.com>
- 11) هديل البكري: أين تقع روسيا، موقع موضوع، (مأخوذة بتاريخ 9 ديسمبر 2015) <http://mawdoo3.com>

(12) د. وحيد عبد المجيد: مستقبل العلاقات العربية الروسية، جريدة الاتحاد، الأربعاء 2
سبتمبر 2015، (مأخوذة بتاريخ 9 ديسمبر 2015)،
<http://www.alittihad.ae>



مجلة العلوم الشاملة

البحوث المنشورة باللغات الأجنبية

Research Papers in Foreign Languages

- Heaton, J.B. (1982)** *Language Testing*. London: Modern English Publications Limited
- Hughes, A. (1989)**. *Testing for Language Teachers*. Cambridge: Cambridge University Press
- Kitao, S.K (a1996)** Validity and Reliability. In Kitao, K & Kitao, S.K [On-Line Resources and Journals: ELT, Linguistics, and Communication](#) (September, 1996) Lancaster University, UK
- Kitao, S.K (b1996)** *Testing Speaking*. In Kitao, K & Kitao, S.K. [On-Line Resources and Journals: ELT, Linguistics, and Communication](#) (September, 1996). Lancaster [University, UK](#)
- McNamara, T (2000)** *Language Testing*. Oxford, OUP
- Morrow, K.E. (1977)** *Techniques of Evaluation for a National Syllabus*. Centre for Applied language Studies, University of Reading (for the Royal Society of Arts)
- Morrow, K.E. (1979)** *Communicative Language Testing. Revolution or evolution*. In Brumfit VC and Johnson K (Eds), *The Communicative Approach to Language Teaching*, OUP. London: The British Council
- Pugh, A.K (1978)** *Silent Reading*. London. Heineman Educational.
- Shohamy, E., Donitsa-Schmidt, S., & Ferman, I. (1996)**. *Test Impact Revisited: Washback Effect Over Time*. *Language Testing*, 13, 298-317.
- Rajab, A. (2007)**. Student attitudes in the context of the curriculum in Libyan education in middle and high schools. Unpublished PhD Thesis, University of Glasgow.
- Tomlinson, B. (2013)**. *Applied linguistics and materials development*. A&C Black. Retrieved from <https://books.google.com/books?isbn=1441109439>
- Weir, C. (1990)** *Communicative Language Tests*. New York: Prentice Hall
- Weir, C. (1993)** *Understanding & Developing Language Tests*. New York: Prentice Hall
- Weir, C.J (1997)** *The Testing of Reading in a Second Language*. In Clapham, C and Corson, D (Eds) *Encyclopedia of Language and Education*. Vol. 7 *Language Testing and Assessment*. Vol 7/ page: 39-50

- Black, P (1998)***Testing Friend or Foe? Theory and Practice of Assessment and Testing*. London: Flamer Press
- Carroll, B. J. (1980)***Testing Communicative Performance*. Oxford Pergamum
- Chomsky, N (1965)***Aspects of the Theory of Syntax*, M.I.T.Press
- Cumming, A (1997)***The Testing of Writing in a Second Language*. In Clpham, C and Corson, D (Eds) *Encyclopedia of Language and Education*. Vol. 7 *Language Testing and Assessment*. Page: 51-63
- Cumming and Berwick (1995)***Validation in Language Testing*. Clevedon: MultilingualMasters LTD
- Douglas, D. (2000)***Assessing Language for Specific Purposes*. Cambridge CUP
- Elabbar. A. (2014)***Libyan EFL School Teachers' Knowledge of Teaching: Action Research as Continuing Professional Development Model for Libyan School Teachers*. Faculty of Education, University of Benghazi-Libya.
- El-Hawat, A. (2006)**. Globalization, modernization and education in Libya. In R. Zia (Ed.) *Globalization, Modernization and Education in Muslim Countries*. (207-221) New York, NY: Nova Science Publishers.
- El-Hawat, A. (2003)**. Libyan education. In D. Teferra& P. G. Altbach (Eds.) *African Higher Education: An International Reference Hand Book*. (391-402) Bloomington: Indiana University Press.
- Ellis, S & Tod ,J. (2015)**.*Promoting Behaviour for Learning in the Classroom*. NY: Rutledge (Taylor & Francis Group).
- Fulcher, G (2000)** *The 'communicative' legacy in language testing* * English Language Institute, University of Surrey,
- Gates, S. (1995)**.*Exploiting Washback from Standardized Tests*. In J. D. Brown & S. O. Yamashita (Eds.), *Language testing in Japan* (pp. 101-106). Tokyo: Japanese AssociationforLanguageTeaching
- Gipps. C (1994)***Beyond Testing: Towards a Theory of Educational Assessment*. London: The Flamer Press
- Hamp- lyons. L (1997)***Washback, Impact and Validity: Ethical Concerns*. Hong Kong Polytechnic University. Vol, 14/3. p: 295-303
- Heaton, J.B. (1975)***Writing English Language Tests*. London. Longman

as the other candidate may have a more limited opportunity to demonstrate communicative potential" (Weir: 1990).

4) Conclusion and Recommendations

In conclusion, it can be said that it is very hard for teachers in Libya to assess their students through communicative tests, because they are still using a traditional way of teaching due to reasons such as class-size, limited time and the requirements of a centralised curriculum. Here communicative tests should be applied as much as possible in order to achieve good quality in both processes. So, there should be a link between the process of teaching and assessing.

The research has stressed that the communicative test must meet Morrow's principles, which have a very important role in developing a test, and move it from the first generation to the third generation. The goal is to see to what extent these criteria have been functioned. Ultimately, it should be noticed here that more research is needed on how tests can assess what we want students to know, and what we have taught them, and also the impact of test on students' performance. It is necessary that there may be maintained a balance among all the four skills while assessing the language. Hence, use of language should be appropriate, both receptive and productive in real situations.

Lack of test quality are committed due to the fact that either teachers ignore the rules and conditions of language testing or they are unaware of them and that what seems to be the truth. These violations can be described in light of the test purposes. It is highly recommended that the Ministry of Education should conduct professional development programs for bilingual and monolingual teachers in order to update their knowledge and skills in second language pedagogy. Simply, teachers talk to each other, teach with each other and learn from each other. A funded professional testing organization might be the most dynamic and effective way of achieving this.

5) References

- Abugela, N (2003).** *Towards More Meaningful Writing Task: The Case Of The Libyan School Curriculum Within The UK Context.* Manchester University UK.
- Anastasi, A (1988)** *Psychological Testing.* New York: Macmillan.
- Bachman, L.F (1990)** *Fundamental Considerations in Language Testing.* Oxford: O UP

situation. Evaluating the tasks in the reading test, all the questions following the text content are, to some extent, of performance possibility.

3.6) The Strengths and Weaknesses

The main benefit of the revised format would be its authenticity. Instead of using disembodied discrete-point questions the exercises would be longer examples of authentic material. They would not be simplified to take into account the candidate so he/she would have to deal with many of the 'imperfect' features of real language. All of the questions will have a context which enables the candidate to recognise the different functions of language.

The main strength of the reading test is its objective marking. It could be marked by anyone with an answer sheet or by computer. Also, the lack of a context for the questions makes it difficult for the candidate to perceive a purpose for the interaction and, generally, contributes to test's lack of authenticity.

A newspaper article should appear in its original, thereby giving a genuine feel to the material, and in turn presenting the students with a task which they can easily judge as relevant.

Within this research it has not been possible to replicate the actual newspaper layout of the chosen article but in the revised CSSECsituation, the resources would be available to do this.

One of the problems of the multiple-choice format is its predictability but in this revised format the examinee must process the unpredictable data and formulate a response. As in real life they are not given any clues in the question. With multiple-choice questions there is a greater chance that the candidates could guess the answer but in the revised section they may not do this, because they must fully comprehend the information to answer the question correctly.

In other words, **Cumming and Berwick (1995:41)** express that:

One of the problems with using MCQs to test reading is that by providing possible answers alongside the questions, testers may themselves adversely affect students' performance. Not only do the distracters present choices that otherwise might not have been thought of, but we do not know whether a candidate's failure is due to lack of comprehension of the text or of the question.

The speaking skill test (**Appendix 3**) has also got its disadvantages: "a problem will occur if one of the participants dominates the interaction

talk is relevant and coherent, hangs together and develops properly. In other words, it is appropriate to the situation. The reading text is authentic material taken from a current and well-respected daily newspaper. Consequently, it provides a context with which the candidates can identify and it also presents challenging vocabulary which requires concentrated effort in order to answer the questions.

Authenticity The reading section of the revised test is assessed using short, multiple-choice questions. These do not test the abilities of the candidates to deal with the variety of texts that are found in real life. To complete the tasks the students would have to use skills such as skimming, scanning and reading for more detailed comprehension. Speaking Test, section one. Presenting information about themselves is a task that students will have to perform in the real world e.g. if they are giving a presentation at a conference, they may start by introducing themselves. In this sense the speaking test can be said to be authentic, showing its application to realistic language use.

Behaviour-Based

Its participants judge the success or failure of an interaction by referring to the behavioural outcomes (Morrow, 1979:17). The interaction during the designed test is obvious: it happens not only between the tester and testees, but also mainly between both testees. Different roles in this interview make the spoken test more authentic and contextualised, so the competence and performance of the testees' language are fully developed at this time. In the reading text there is little interaction between an addressee and a candidate. Therefore, it is difficult to judge the success or failure of communication because the interaction is not allowed to develop.

Performance

A performance test would discover whether a candidate knew the correct rules and could use them. Chomsky (1965 in Morrow 1977: 25-26) argues that "Such grammatically irrelevant conditions as memory limitations, distractions, shift of attention and interest, and errors (random or characteristic)". Features of performance such as distractions, shifts of attention and errors regularly occur and affect communication, and they also have underpinned most forms of language testing.

Considering the performance feature, communicative tests focus on the use in the real life, instead of usage. The speaking test will take account of the candidate's ability to use the language in a real life

reading test, **QII,B (Appendix 3)**, the candidates are asked to find an appropriate meaning for the response given. They must understand the meaning of the response and must formulate a question, which reflects that response. **Weir (1990:73)** says: "Testing speaking ability offers plenty of scope for meeting the criteria for communicative testing, namely that: tasks developed within this paradigm should be purposeful, interesting and motivating; ...a realistic context should be provided and processing should be done in real time." At this stage, the criteria and paradigm both refer to the seven features of Morrow's communicative language testing theory.

Unpredictability

All interaction is unpredictable. One never knows exactly what the other will say, how the interaction will develop and what the outcome will be. With a positive wash-back effect on teaching that precedes the test should be to a certain extent unpredictable. This test succeeds in this aspect, too. No participants can predict what the other side will address. The whole conversation is fairly unpredictable. Students are given an unexpected situation in which they have to respond appropriately. They do not know beforehand which situations may arise and so must demonstrate an ability to adapt their language to deal with the unknown. (These situations will not be simply those, which have been previously rehearsed in class but will require students to use language creatively). In the Reading test, students have to read the text to find the answer to the questions. This encourages them to read carefully to find the correct answer. Although the text has not been seen before, it is possible to predict some answers without reading the given choices.

Context

Morrow (1977) points out that basically, what is said by a speaker depends crucially on what is said to her/him, and the ability to decode messages and integrate them into the response which is made is a vital aspect of communicative language use. A communicative test should concern itself with the extent to which, and the ways in which, language is appropriate to the contexts in which it is uttered. Speaking Test, section one. This assesses the candidate's ability to assess the formality of the situation and give a brief presentation about themselves in a formal setting.

The language they use should not be too informal or colloquial. This also assesses their ability to handle discourse appropriately, i.e. their

The revised test can be analysed according to Morrow's features and seen to be an improvement on the existing test CSSEC. As **Morrow (1977)** suggests "any use of language will take place in a clearly defined and delimited context – and the language forms used will vary in accordance with features of this context.

"If a test achieves this aim, it will strengthen the communicative competence and performance. It often benefits to the unpredictability of the interaction between the testees and the tester's intention. Generally speaking, the rectified reading test, I think, is successful, for it is really testing the application of the target language that the testees have been learning.

Interaction-Based

In the majority of cases (even cases such as writing activities), language in use is based on an interaction, more characteristic form of interaction, however, is represented in a face-to-face oral situation which involves not only the modification of expression and content, but also a social relationship (**Morrow, 1979:17**). The Speaking Test, section two. In this part of the test the students are being asked to interact. They are asked to convey opinions to each other and correctly interpret their partner's utterances to the examiner. They then report back to the examiner, again showing a measure of interaction and correctly conveying an agreement.

Purpose

Weir (1997: 39) says that:

A direct reading test should reflect as closely as possible the interaction that takes place between a reader and a text in the equivalent real life reading activity. However, in real life, reading purpose, background knowledge, formal knowledge, and various types of language knowledge may all interact with text content to contribute to a reader's text comprehension.

In the revised final examination at the end of secondary education (see **Appendix 3**), the reading section aims to include a broad variety of text types as well as to elicit more varied reading behaviours, particularly to assess the quality of candidates' strategies for reading in the English language, and to determine if the candidates' reading goals in respect of the text types in the questions have been achieved (**Cumming and Berwick, 1995:154**). In this respect, **Pugh (1978:78)** argues that in testing reading we might be best served by establishing the ability of test takers to achieve these purposes. For instance, in the

Morrow (1977:44) makes the point that unfortunately, the usual method is for the candidate to be given a passage to read, and then to be required to answer a series of questions. In this respect it is important for the candidate to see the relevance of the passage that is for his/her operational needs to be acknowledged.

Accordingly authentic material is chosen from a source, which represents an area of language use for the candidates. Because of this, I have chosen a text from the Guardian (newspaper, UK) since this is the calibre of reading material which our students should be exposed to. To complete the task students would have to use skills such as skimming, scanning and reading for more detailed comprehension. For the types of questions of the reading test, see **Table 2**.

3.4.2) Speaking

Heaton (1982: 67) argues that "One way of making the interview less tense is to test two students at the same time". This method has the advantage of enabling the examiner to hear students talking to someone in their own peer group-equal to equal rather than inferior to superior. Moreover, if an examiner gives the candidates a task to perform, they will be able to demonstrate their ability to use language naturally for a real purpose. Additionally, testing speaking skills remains very time-consuming. Following Heaton's argument Task 1 of the speaking test will be: two students speak about themselves for 2 minutes. Task 2, candidates will be given two pictures (student A, picture of city, and student B, picture of country-side) to discuss the advantages and disadvantages of living in each area (5 minutes). The assessor then will ask each student to report the outcome. Task 3, the assessor will give some situations for the candidates to discuss, i.e. you are carrying a lot of things, and you cannot open the door for yourself. You want to ask somebody to open the door for you. What do you say?

3.4.3) Assessment of Speaking Test

One of the difficulties in testing speaking is, of course, the assessment. It is necessary to develop a system of assessment that can be applied as objectively as possible, though it is probably never possible to avoid some subjectivity in assessment. If possible, the speaking task should be recorded and the scoring done from the tape. In addition, the marking should be done by more than one person and their reliability checked (See **Appendix 4**).

3.5) Analysis of the Revised Test According to Morrow's Features.

in another. Generally it is believed that the second session examination in August is easier than the first examination in June, a situation which is created to allow those who fail in June, to be successful in August.

Washback effect: It is widely recognised that nationally set examinations have a powerful washback effect upon teaching. In Libya the **CSSEC** examinations are especially important as they control entry to high institutions and universities. In terms of its washback effect on teaching it may be noted that Structure and Grammar sections take up 40 marks out of 60, while Reading Comprehension takes up only 20. The **CSSEC** test is intended to be obligatory for all students (**17-18 years old**) in the key stage of the Middle (Secondary) stage education. However, because the test has not been designed as a communicative test, and does not assess language skills, it is certainly to have a negative washback effect on the English teaching and learning. Consequently students' communicative achievements are low.

3.4) Description of the Revised Test

In this section I will describe the revised test, which consists of two parts: reading comprehension and writing (type of questions see **table 3**) and speaking (see **Appendix 3**).

| I-G/Vocab | Type of question | points |
|-----------|---|--------|
| Q1 | Multiple-choice | 20 |
| Q2 | T/F Grammatical Rules | 10 |
| Q3 | Match | 15 |
| Q4 | Match (jobs) | 10 |
| Q5 | Match Verb / Noun | 6 |
| Q6 | Underline the correct one A or B (Adj : ed /ing form) | 5 |
| Q7 | Circle A or B (v+to infinitive / v/ing) | 5 |
| Q8 | Complete. Preposition | 10 |
| Q9 | √ / X (Passive voice) | 5 |
| Q10 | Underline A or B (If conditional) | 5 |
| Q11 | Choose a, b OR c (Relative clauses | 5 |
| Q12 | Match. Reporting Speech | 7 |
| Q13 | Underline the correct form a, b OR c (Tenses) | 7 |
| II | Reading QA- T/F QB- Meaning | 14 |
| III | Writing Past Events | 10 |
| IV | Speaking | 10 |
| Total | | 144 |

Table 2

3.4.1) Reading

Finally, grammar: all these items fail to meet Morrow's features such as being interaction-based; and behaviour-based, and having a context, purpose (other than testing). These items are unlikely to be samples of authentic language, but if they are, they are presented completely out of context. The grammar and vocabulary which are made up of discrete items, sacrifices these features for the sake of objectivity and practicality. The critical point should be raised that the title of questions were written in Arabic language and the word question (Q) was written in front of each item in this test.

3.3) Evaluation CSSEC According to Validity/ Reliability / Washback Effect:

Validity: The GSEC does not have any relation to validity since it is a test that evaluates the ability of candidates in terms of grammar rules and vocabulary. This makes it clear that the test does not know what it is measuring. The CSSEC test also has bad construct validity since its design does not reflect the characteristics of third generation tests taking into account the communicative function of the language, which is completely absent in this sample. Regarding content validity, the CSSEC does not test any of the four language skills, nor even the basic skill of reading.

Reliability: is a key aspect for examinations, and there are three types of reliability that high stakes examinations should take into account because they are complementary to each other.

Cumming (1997:55) argues that test-retest reliability can be analysed by asking students to take the same exam twice under different administrations but not very much separated from each other in time, in order to be able to assume that students have not learnt more English in between the two occasions they take the examination. An insignificant difference between the two final scores will show that the examination is valid and is testing what it is supposed to be testing. Careful training must be undertaken by markers using any marking scale to ensure that they apply it as fairly and as objectively as possible. However, there is no training programme in the LES for the markers, and they are merely given an answer sheet before they start marking the examinations. Unfortunately, this practice can lead to poor and incorrect marking, destroying the potential for reliability. Because there is no moderation system in operation for assessing the degree of difficulty of the CSSEC. It is often the case that an examination in one session can be substantially easier or harder than

Generally speaking, it can be said that the teachers who wrote this test, included some activities that only illustrated the forms and features of language such as Matching sentences in **Q3 (Appendix 1)**. Furthermore, the candidate does not need to think about the content to choose a right answer. There is no interaction at all, due to there is no oral test. The student has to interact with the writer in the sense of trying to understand their message. However, the interaction is completely absent, because the addressee and the development of this interaction cannot be assessed by such short question-answer format used by the **CSSEC** test.

Performance

In fact, the idealised language, which is presented in this test fails to measure the effectiveness of the learner's strategies, because of a receptive performance, and hence the **CSSEC** is not a test of competence. A performance test would discover if the student knew the correct rules and could use them. **CSSEC** questions are concerned with the candidates' mastery of a rule, not its use. For example, **Q1 and Q5 (See Appendix 1)**

Unpredictability

The element of unpredictability is clearly important, as noted by Morrow, so the candidates should be presented with unpredictable information which they have to process quickly and make an appropriate response to. The language user is not actually confronted with any unpredictable data in the **GSEC**, and this leads to failure in processing language input, which is likely to be an extremely relevant feature of everyday language use in a realistic situation. So, the ability to process unpredictable information in a short time and give an appropriate response is not tested in **CSSEC**.

Behaviour based.

In a communicative test this characteristic shows the importance of content over form. It also shows what a candidate can actually achieve through language that should be of primary concern. Failure of an interaction, which is judged by its participants, by referring to the behavioural outcomes, and speaking test which involves some interaction between candidates is neglected.

The short question-answer format of the test means that there is very little interaction between an addressee and a candidate. Therefore there is no way of judging the success or failure of communication because the interaction is not allowed to develop.

In addition, the vocabulary presented in this test has been made easier for the candidates. However, this example also shows why the test is not truly authentic.

Context

Basically, participants in an interaction make decisions about what type of language to use based on the context given for that situation and the relationship between the participants. Without a context the candidate does not have to consider many of the factors, such as unpredictability, purpose and interaction, which are important for authentic communication.

Definitely, there is no solid context established within the reading text, or in its rubrics for the reason that there is no reading text. All the tasks are without context in it, this may clearly confirm, it is a typical first Generation test of grammar and vocabulary. The tester cannot predict whether a candidate's failure is due to lack of comprehension of the task or lack of comprehension of the question. The test contains types of questions which are short and straightforward, and the context is limited, as an example to analyse and to evaluate according to Morrow's communicative theory.

However, **Q1, Q2 and Q3** make it possible for students to cheat, because students are aware of the format of **MCQs**, and can easily make hand gestures to others to indicate, and an important point should be explored here, that answers to some questions could be found in other questions. One can see that the practice is at sentence level and learners can do the gap fill exercises mechanically by following the examples.

Furthermore, almost task does not reflect the way such items are used in real life communication. For instance, **Q26 and Q27** (see **Appendix 1**) are put in a context, but the context is especially written to demonstrate particular language patterns, which are verbs and phrasal verbs.

Interaction-Based

Basically, for a task to be interaction-based, it requires the presence and input of two or more people. This type of activity and assessment is absent in the **CSSEC**, quite simply there is no oral test. Most of the items in the **CSSEC (2014)** are incomplete sentences, which the candidate is asked to complete using an appropriate word from 4 choices, for instance **Q8 (Appendix 1)**. These are discrete items in isolation meant to be marked objectively, there is no interaction.

achieve his/her purpose. There has to be a reason for communication. Participants have to have a reason to listen, a reason to read, a reason to speak and a reason to write. Only with a purpose will the communication make sense. Generally, it can be said that the purpose of students who take the **CSSEC** test is to get high marks, which is useful to give them a chance to make choice in further study. There is no text to say it does / does not meet Morrow's principle, as there is no purpose for doing this test, so there is no intention between the reader and the text especially the questions that can be answered without going back to the text. It is very difficult for one to recognise that every utterance is made for a reason, because the majority of the questions can be answered according to the candidate's background knowledge. The questions are not contextualised so the examinee cannot recognise the function of the language. Their one purpose is to answer all questions in order to get high marks.

Authenticity

Authentic language is not simplified to take into account the linguistic level of the addressee, so communicative language testing should be based on the authentic materials. The **CSSEC** test does not allow candidates to really show other abilities like fluency because they are made of discrete-point items, which also make them inauthentic. The fact that these are discrete-point tests make the answers more predictable; they are usually multiple-choice items with only one correct answer, therefore easier to mark. These tests are fully objective but are far from being communicative. It is not stated where this text comes from or who are the intended readers. So, both the text and the task are inauthentic. The only purpose of these items is testing. It is possible to predict most of the answers without reading the given choices. Ex: **Q29 and Q30 (see Appendix 1)**. Another important feature of communicative language testing is its authenticity. Not only should test content be totally relevant for a particular group of testees, but also the tasks set should relate to real-life situations.

In relation to this feature, the content of the reading text is not authentic. A feature of authentic language should be noted that it is not simplified to take account of the linguistic abilities of the addressee, and this text doesn't meet Morrow's principles. The time also is not divided according to each question but in general it is about three hours.

achievement test that examines to what extent students remember the vocabulary and the structure of grammar presented in the coursebook. Achievement tests, as **Bachman (1990:61)** argues are like progress tests but are usually designed to cover a longer period of learning. Achievement tests should attempt to cover as much of the syllabus as possible. This type of test is often used for purposes of certification. The **CSSEC** is a three-hour test which has just **3** questions (see **Table 1**). Unfortunately, almost the same grammar is tested every year. The reading section includes three types of questions relating to vocabulary and grammar. The following table gives a brief idea about the types of questions and marking

| Q: no | Type of question | poin ts |
|--------------|-----------------------|------------|
| Q1 | True/False {25 items} | 74 |
| Q2 | MCQ {25 items} | 50 |
| Q3 | Matching {10 items} | 20 |
| Total | | 144 |

Table 1

3.2) Analysis of the Existing Test According to Morrow's Features

Now the discussion will focus on evaluating the **CSSEC** test according to Morrow's seven principles, in order to highlight its strengths and weaknesses, and finally the **CSSEC** will be evaluated briefly according to the three basic factors: reliability, validity and washback effect.

It is easy to analyse the **CSSEC** test in relation to Morrow's features. Simply, it is an uncommunicative test and so it fails to satisfy any of Morrow's criteria. In addition it cannot be classified into a type or generation of test, nor can it be seen what skills are being tested.

Therefore, in analysing the **CSSEC** there are complete deviations from Morrow's ideas, and there are hardly any occasions when the test can be said to meet Morrow's features. In other words, if the evaluation is tabulated to indicate with a Yes or No, if the features are present or not in each item, it will become obvious that there is no evidence.

Purpose

Every utterance is made for a reason and a test should measure the ability of a candidate to recognise and use appropriate utterances to

Douglas 2000: 9) argued that “in testing communicative language ability, we are evaluating samples of performance in certain specific contexts of use, created under particular test constraints, for what they can tell us about a candidate’s communicative capacity or language ability”. To test the performance, the teacher could use a listening task, for instance, using a cassette recorded from a radio station, where two people are talking about a football match, and as the materials are authentic, they would have to deal with the ‘real life’ features of performance.

3) Methodology

The researcher has used a secondary school leaving examination in Libya, called the **CSSEC Examination (see Appendix1)**, which made by Ministry of Education at the Examination Department (officially known as Administration of Exams). The exam were made to test two language component: Grammar and vocabulary. Note here that writing, reading and speaking skills are not involved. It aims to analyse and evaluate the existing test according to Morrow’s seven features; in order to improve it, followed by a description of the Revised Test(see **Appendix 3**).

3.1) Description and Evaluation of the Existing Test

In this section I will describe three aspects of the existing test: function; content; and marking: The test which is described and evaluated in this part is a secondary school leaving examination in Libya, called the **CSSEC Examination (see Appendix1)**. This test adopts a scoring system on a **144 scale(60%)**. The content of the test must meet the requirements of the English syllabus. To pass the exam, the candidate must score **120 points out of 240(50%)**; this includes the student’s mark which is given to him/her (through two formal assessments and participating, homework note book and attendance) by the teacher during the academic year which is **96 point (40%)**.

How a candidate scores on the **CSSEC** is determined by the number of correct answers. The number of correct responses on each question is converted to points. Therefore, adding the scores together gives a total score out of **144**.

The **CSSEC** is independently designed and developed by Libyan language testing inspectors who work in the Examination and Evaluating Section in the Department of Education, and it is claimed to measure the contents of the textbook. The **CSSEC** in the sample is the test which was held in **June 2014**, which may be described as an

stayed in hospital for three nights. In this situation, there is no way to have predicted this answer. If you were a good language user, you would be thought of an appropriate response. I think this feature is needed at a high level, because it based on a huge number of vocabulary items and necessary structures to be able to deal with many different situations.

When communication is spontaneous and natural, the answer, the reaction and the contributions from the participants are not known beforehand. They are unpredictable because the participants are not following a script prepared and memorised before the interaction takes place. Each participant in interaction has to receive the message, decode it and give an appropriate answer. In addition, the language user has to formulate an appropriate response to the unpredictable data s/he receives in a short time. This puts the user under time pressure in processing language input, which is likely to be an extremely relevant feature of language use.

2.3.6) Contexts

Generally speaking, any utterance is shaped by features of the context of situation. For example, in a doctor's surgery, there are certain elements of the context of situation such as the role of both the doctor and the patient, the relative status of the participants and the level of formality at which the interaction is being conducted. Furthermore, one participant variable, which may be isolated, is that of the mood or attitude of the speaker or listener. In English, a participant variable is mostly expressed through features of pronunciation, especially intonation. Thus candidates should be able to recognise and express the way in which an utterance is produced to convey emotional information. For example, somebody may say something, which is influenced by his desire not to offend or hurt his addressee.

2.3.7) Performance

The production of spoken language, even in native speakers, includes hesitations, slips of the tongue, false starts and some mistakes. Performance may not be impeccable because it is affected by many other factors such as emotions, concentration, tiredness, time pressure and nervousness. Production of written language could also be affected by some of these factors. Furthermore, performance does not always reflect competence exactly, so that in a test, the candidates should be put at ease to make them feel in a relaxed, non-threatening atmosphere so that they can perform at their best. **Weir (1990: 7 in**

addition, the main point of relevance here is that teachers need to provide opportunities in the **ELT** classroom for the communicative use of the language that is being learnt and practised. According to **Morrow (1977:153)** to involve communicative interaction, a teacher should ensure that the speaker has true, personal and unpredictable information to communicate and that the listeners have a specific task, which then enables the students to take part in real communication.

For example, the speaking test might be between an examiner and two students, and in an attempt to decrease the possible anxiety, and increase the potential for interaction the situation, the examiner could leave the two candidates for a few minutes to allow them to exchange personal details such as name, address, hobbies etc., and then the examiner could return and ask student A to convey the personal information of student B, and vice versa.

2.3.4) Behaviour-based

Fulcher, G (2000) says: 'Behaviour-based: the only real criterion of success in a language test is the behavioural outcome, or whether the learner was able to achieve the intended communicative effect.'

The success or failure of an interaction is judged by its participants, by referring to the behavioural outcomes. For example, an interaction in which a tourist asks for directions to Heathrow Airport can be judged to be successful if he/she arrives there. However, there are two important facts which are relevant; firstly, there are many communicative tasks which are not so open to the practical proof of success or failure. It may take many years to see if a piece of advice is needed, or if an apology is truly accepted.

This task may be inappropriate in a testing situation. Secondly, it can be seen that an interaction-based communicative task depends on the reaction of the interlocutor.

For instance, an apology may be perfectly expressed, but it serves no purpose if it is ignored. Finally, in general terms, "the reactions of different people at different times in different situations to the same utterance are likely to be highly varied" (**Morrow, 1977:27**). However, a communicative test must in some way attempt to measure what candidates are able to do with a language rather than simply what they know about its structure or its forms.

2.3.5) Unpredictability

For example, two brothers are talking and one asks "can I borrow your car?" and the other replies, actually, I had accident last month, and I

should be as appropriate as possible. In testing reading comprehension, teachers need to think about what it is that they wish to measure. Reading is seen as a selective process taking place between the reader and the text, in which background knowledge and various types of language knowledge interact with information in the text to contribute to text comprehension. In addition, teachers should try to identify the types of underlying skills and strategies that, from their experience in teaching, would seem to contribute to the ability to carry out these activities (Weir, 1993: 66).

2.3.2) Authenticity

The word authentic is used in different ways in ELT, but, in general, the expression authentic materials is used to refer to examples of language that were not originally produced for language learning purposes but which are now being used in that way. So, if a teacher decides to cut an article out of a newspaper and use it in class for an activity task this would be an example of authentic material. To test authenticity, a teacher should use a range of reading materials, such as advertisements, newspaper articles and brochures for lower levels, and for higher levels, texts such as extracts from books, novels, etc. The texts in a test must be drawn from authentic language samples. That is, the language used in a test should not be simplified to fit the linguistic level of the student. For instance asking a student to read a simplified text tells us nothing about his/her actual communicative ability to use the language for real- life reading purposes since, within this ability. In this respect, Carroll (1980: 11) argues that “the issue of authenticity must always be an important aspect of any discussion on language testing.”

2.3.3) Interaction-based

For example, in spoken interaction; if someone was talking to his/her father, tutor or doctor, s/he could use polite and respectful register terms (culturally, in Libya s/he has to do so). Whereas, if someone is talking to a friend or a classmate, s/he would use more colloquial and more slang terms. In a written text, informal and formal letters, for instance, when I write a letter or e-mail to my tutor, I have to select the appropriate language to succeed in interacting with him/her.

Generally, the most common way in which people communicate is in interaction between two or more participants. The speaker, knowing whom his/her listeners are and what they expect to hear, will have to select the most appropriate form to address his/her audience. In

drives the curriculum. It also drives students' approaches to learning and teaching methods. In addition, washback is a concept used in applied linguistics that refers to the extent to which the test impacts language learners and teachers to do things they would not otherwise do (Tomlinson, 2013).

Shohamy, et al (1996: 298) define washback as "the connections between testing and learning". **Gates (1995: 101)** defined washback simply as "the influence of testing on teaching and learning".

Hamp-Lyons (1997: 295) defines washback as one of a set of terms that have been used in general education, language education and language testing to refer to a set of beliefs about the relationship between testing and teaching and learning. **Hughes (1989:1)** also says that the effect of testing on teaching and learning can be harmful or beneficial.

2.3) Morrow's Features

Morrow (1977: 23) discusses communicative competence and points out that "the use of language in a communicative situation has a number of features which are not measured in conventional language testing; it has much impact on communicative teaching and testing."

Morrow (1979:149) has suggested seven features that every test that claims to be communicative should consider in its design, namely: purpose, authenticity, interaction-based, behaviour-based, unpredictability, context, and performance. In this part, I will try to explain and exemplify what I understand by each of them, then in the next part I will analyse the GSEC test in relation to these features.

2.3.1) Purpose

Morrow (in **Brumfit and Johnson (1979:149)**) argues that purpose: A rather obvious feature of communication is that every utterance is made for a purpose. Thus a language user must be able to recognise why a certain remark has been addressed to him, and be able to encode appropriate utterances to achieve his own purposes. Basically, every utterance should be made for a reason and a test should measure the ability of a student due to use appropriate utterance for achieving her/his purpose. For example, if somebody goes to post office to buy stamps s/he has to react to what the post teller is saying and gives appropriate responses in order to easily achieve her/his purpose. In order to apply any type of assessment strategy for getting specific feedback a teacher needs to use the one that is appropriate to the purpose. The purpose of the reading involved in tasks generally

3. Construct: Constructive validity, the test reflects accurately the principles of a valid theory of foreign language learning. According to, **Black (1998)** construct validity means identifying the factors behind the variation between the scores gained by learners in some tests. In addition, it could also mean whether a test is sufficient to measure a language skill. For example, if a test is set for measuring a student's reading, it should be able not only to test if such a student knows how to read, but it should also test other aspects such as comprehension, accuracy and enjoyment (**Gipps, 1994**).

4. Predictive: The test will predict successfully the performance of students at a later date in a language-using situation. An example would be how well a proficiency test could predict a student's ability to cope with a graduate course at a British university (**Hughes, 1989:25**).

5. Concurrent: The scores on a new test correlate highly with scores on existing tests whose validity has already been established. When a test has concurrent validity, it gives similar results to existing tests that have already been validated.

2.2.2) Reliability

According to **Anastasi (1988:109)** "reliability refers to consistency of scores obtained by the same persons when re-examined with the same test on different occasions". This means that there is always a need to make sure that the data collection instrument encourages respondents to give the same responses to the same questions or statements if given to them on two or more different occasions. If an instrument proved to have this characteristic, then it can be categorised as reliable.

For instance, one way of measuring reliability is to give the same test twice to the same group of students. However, if a test is given twice, particularly if there is not much time between the two tests, the students might do better the second time due to a practice effect. On the other hand, if there is a longer time between the two tests, the practice effect is not as likely to be important, but it may be that with the passage of time, students' English proficiency has improved.

2.2.3) Washback Effect

In this section, I will consider several definitions of washback effect with a brief explanation.

The washback exists due to its significant impact on the lives of test takers and the high authority of external testing. Consequently, testing

valid if it does actually test ability to communicate. If what it is testing is actually knowledge of grammar, then it is not a valid test for testing ability to communicate. This definition has two very important aspects. The first is that validity is a matter of degree. Tests are not either valid or not valid. There are degrees of validity, and some tests are more valid than others. A second important aspect of this definition is that tests are only valid or invalid in terms of their intended use. For instance, if a test is intended to test reading ability, but it also tests writing, then it may not be valid for testing reading, but it may test reading and writing together.

Carroll (1968 in Morrow 1977:19) considered that in order to meet the demands of newer insight into the nature of language and language learning, tests of a different type are needed which would evaluate not only what a student knows about the system and elements of a language, but also the way s/he is able to make use of these.

Morrow (1977:16) points out that a measure of the validity of a test is a measure of how well it achieves what it sets out to do. A valid test is thus one which provides the information which the test-designer aimed to elicit. Validity is divided into five types which a test might have as stated by Morrow: face validity, content, construct, predictive and concurrent.

1. Face validity: **Morrow (1977:19)** says that for a test to have face validity, it must seem plausible to the candidate taking the test, that the tasks s/he is asked to undertake are relevant to the objectives of the test. In this respect, **Hughes (1989:27)** argues that if a test looks to measure what is supposed to measure, this means it has face validity. However, a test which does not have face validity may not be accepted by candidates, teachers, and education authorities. It may mean that they do not perform on it in a way that truly reflects their ability.

2. Content: The content of the test may be based on a delimited syllabus which the students have covered. It will thus be valid test of their achievement in covering the syllabus (**Morrow,1977: 16**). In other words, the content validity can be that the test accurately reflects the syllabus on which it is based.

2.2) Validity/ Reliability/ Washback effect

The starting point for this section is explaining in brief the relationship between the three basic factors, and then several definitions of them will be provided. Validity and reliability have a complicated relationship. For a test to be valid, it must also be reliable. A test that gives different results at different times cannot be valid. However, it is possible for a test to be reliable without being valid. **Hughes (1989:42)** argues that:

A reliable test, however, may not be valid at all. For example, as a writing test we might require candidates to write down the translation equivalents of 500 words in their own language. This could well be a reliable test; but it is unlikely to be a valid test of writing.

Generally speaking, the validity of any instrument means whether it can really do what it was originally designed for. Therefore, assessment as a means of serving various purposes should be valid. In other words it should be capable of measuring what it is supposed to measure otherwise, it can be described as having no validity. For example, if a teacher wants to know what difficulties hindering his or her students learning, diagnostic assessment should be used for that.

But, if s/he could not manage to discover them, this simply means that the assessment he or she applied is not valid. For this reason, validity could be the most important aspect in any assessment. Thus, any assessing agent should make sure that an assessment to be carried out must have validity for obtaining correct results so that it could be dependable.

From the point of view of testing, thinking about washback can help us to think about test validity. Washback becomes negative when there is a mismatch between the construct definition and the test, or between the content (e.g., the material/abilities being taught) and the test. Given that the definition of validity is the degree to which a test is measuring what it claims to measure, any such mismatch between the construct and content that a test is designed to measure and the test would be a threat to the test's validity.

2.2.1) Validity

When a test measures what it is intended to measure and nothing else, it is valid. According to **Kitao (a1996)** validity can be defined as the degree to which a test actually tests what it is intended to test. If the purpose of a test is to test ability to communicate in English, then it is

which the teachers administer, measure the ability to answer questions on what has already been taught, and the final examination starts with a passage copied from the coursebook, followed by some questions which can be answered directly from the text. Learners tend to concentrate their efforts on how to pass the examination. All students take the standard examination, at the same time all over the country. It can, thus be seen, that assessment in Libya is conducted primarily for selection and is mainly summative in nature, and in fact, there are no communicative tests, which are necessary to assess the four skills, as is evident from the example in **Appendix 1**.

2) Literature Review

In this section, initially, the discussion will focus on giving a brief overview about the communicative approach to language testing followed by an emphasis on three basic factors when evaluating a test; validity, reliability and wash back effect. Then, the second part takes into account the understanding of Morrow's seven features.

2.1) The Communicative Approach to Language Testing

Heaton (1975: 19) says that:

Communicative tests are concerned primarily, if not totally with how language is used in communication. Consequently, most aim to incorporate tasks, which approximate as closely as possible to those facing the students in real-life.

This quotation seems to embrace the main tenet of this part of the assignment, and generally indicates what Libyan teachers should do in order to improve the process of teaching English in schools. According to **Weir (1993)** a test should be as direct as possible, including as many of the essential features of real life as possible. The first step towards achieving this is for the teacher to ensure that the conditions under which activities are performed in the test reflect those in the real life situation. Moreover, the relation between items in the test leads to enhanced authenticity and encourages the teacher to teach his students how to communicate in English in real life situations, for instance, by using more communicative tests in the class. To get candidates to perform authentic activities in realistic contexts, teachers should start by trying to achieve better washback effects from their tests. For instance, if the tasks reflect real life tasks in terms of important identified conditions and operations, it is easier to state what a student can do through the medium of English (**Weir, 1993: 28**).

teaching and learning situation. However, in the LES, assessment is relatively neglected, and not all types of assessment are carried out continuously. The Libyan evaluation system has some characteristics, for example, in the first three levels (**6-9 years old**) in the Basic Education Stage, pupils do not take any evaluation tests and teachers rely solely on their observations and on pupils' class work to assess their performance. A further characteristic is that a pupil who fails to pass for two successive years is automatically transferred to the next level, resulting in many pupils being weak in terms of their achievements. In addition to continuous informal assessment, formal written or oral assessments are conducted monthly with the aim of informing both teachers and learners of progress. From Year Four upwards in the first stage (pupils are aged **10** years), in addition to informal assessment, formal assessment is carried out in all subjects being taught, as pupils are expected to have gained a sufficient amount of knowledge in each subject. Such formal assessment is always conducted by subject teachers, who prepare record cards for each student's achievements, which are given twice a year to parents to comment on and sign.

Furthermore, during the academic year, there are two formal assessments which aim to identify weaknesses and strengths in students' learning. The **40 %** of marks attained by each pupil are added to his/her **60%** of final marks to give an overall percentage which determines whether s/he can progress to the next stage. A mark of **50%** is required to pass the final examination, and a full description of a sample examination is provided in part three. The students in the key stages (aged between **14-15 years**) are formally assessed three times a year, twice by subject teachers and once by the Ministry of Education. The final examination adopts a scoring system on a **60%** point scale; the content of the test must meet the requirements of the English syllabus.

The **LES** authorises teachers to use only two of these strategies - namely tests and observation while the others, despite their importance, are not used. This can be seen as a deficiency in the assessment process because the two approaches used could not be appropriate for all situations. For example, a student facing some social difficulties that hinder his or her learning cannot be identified using the strategy of testing. So, the educational authorities are encouraged to solve such a problem as soon as possible. The two tests

prescribed cassette and answer the associated exercises in the course book. The flaws and absences arise because, in general, the teaching of English within the **LSSS** can be placed under the framework of the Grammar-Translation Method (**GTM**), and its principles of considering language as finishing the textbook and passing the examinations. Within the context of delivering the English syllabus via the **GTM**, all the teachers throughout Libya are required to complete the syllabus by a certain time in the academic year, otherwise they will be held accountable by the authorities (**Elabbbar 2014**).

So, even if they are attentive to their responsibility towards the assessment process, they face structural restrictions. Sometimes, the teacher may want to teach and assess more directly through communicative activities, but teachers in Libya do not have good opportunities to use many such activities, for various reasons such as, class-size, limited time, lack of qualified teachers and the authorities requiring them to finish the textbook.

1.2) Existing Evaluation System

In this section, initially, the importance of assessment is introduced to provide the background for the teaching of English Language. The evaluation system in the **LSSS** is then described.

The educational process would not be complete or effective without assessment. This is because a teacher needs to know what is going on in his/her teaching, students and parents need to be aware of their progress, and the whole community and governments also need to properly evaluate educational provision. In other words, teaching effectively requires feedback about what has been taught in order to see whether it has been learned or not. Moreover, a teacher also needs to know which pieces of knowledge should be introduced before others, and ensure that each individual in the class has understood them fully before providing more. All these steps taken by the teacher should be applied with appropriate means. Additionally, assessment is crucial for others outside the school as already mentioned, and therefore, teachers are responsible for keeping some records for such purposes.

Assessment in this kind of learning environment can be an aid to learning since it motivates students to focus on their work, and monitor their own achievement.

It can be argued that assessment is a significant process in any

communication with other people. The Ministry of Education provides support to learners only by offering the textbook. There are hardly any other facilities to improve the process of teaching English, such as for instance, language laboratories, visual aids and libraries. It should be noted, however, that the role of English within the education system in Libya has been a controversial and heavily-debated issue. Some educationalists argue that, given the importance of English in Libya and the world, English should be the medium of instruction in all higher educational institutions, whereas others adopt a different view, asserting that English should only be taught as a separate subject, with Arabic as the medium of instruction. In fact, currently English is still being taught as a separate subject in Libyan schools. Teachers are often responsible for presenting the English curriculum through five classes a week, each lasting 45 minutes (Rajab 2007).

The methodologies of teaching English in Libya are still teacher-centered while the role of the students is that of passive recipients, who repeat and memorise what the teacher says. Presentation, questioning, and giving general feedback are still the three practices most largely used. All the exercises, texts and sentences are usually read aloud and translated into Arabic by the teacher and then by the students.

In this methodology the teacher's goal is to ensure that students memorise the new vocabulary and the meaning in Arabic, and are able to apply the grammatical rules to some sentence-level exercises (Abugela 2003). The students' goal is to pass the written test at the end of the year, and teachers' priorities are, therefore, always to cover the curricula rather than to focus on their teaching input, with the result that they emphasise the quantity of work rather than its quality. Unfortunately, all students in the LSSS are faced not only with low standards of teaching and sub-standard textbooks, but also with poorly-resourced education facilities. As a result, classes are large, overcrowded, usually containing up to 35 students, and the individual needs of students are neglected, and interaction is difficult.

For instance, the teaching of reading is focused on reading aloud and the teaching of writing is restricted to sentence-centred exercises where the criteria of correctness are the accuracy of grammar and spelling. Additionally, the teaching of speaking is completely absent and consequently there is no speaking test. Finally, in attempting to teach listening, teachers occasionally ask students to listen to the

in the Libyan State School System (LSSS). The second part comprises the understanding of **Morrow's seven features**, followed by a brief idea about the three basic factors of evaluating a test. Results show that the test does not meet Morrow's features and there was a lack of validity, practicality, reliability, discrimination, and wash back effect. Findings also suggest a revised test in the light of Morrow's features that might be as a model, which is expected to be useful for English language teachers, ELT tests developers and evaluators. Further study is required to improve the instrument.

1) Introduction

Assessment in general is regarded as an extremely important aspect in the educational process by which teachers can measure the performance of their students and monitor their learning progress as well. In this respect, **McNamara (2000:11)** comments that:

A language test is a procedure for gathering evidence of general or specific language abilities from performance on tasks designed to provide a basis for predictions about an individual's use of those abilities in real world context.

In addition, it can also be utilised in identifying any problems which learners encounter, and in providing them with beneficial feedback that contributes towards solving problems effectively. Moreover, societies and governments can also make use of assessment in terms of evaluating school performance and national levels of competence. Therefore, without such means the whole educational process could be seen as a blind person who walks without a guide. Consequently, most governments adopt some strategies for applying assessment in their educational systems in their attempts to develop them as much as possible.

Ellis and Tod (2015:101) believe that: "from a behaviour for learning perspective, the importance consideration is the compatibility of any framework with the principle of at least protecting and when possible enhancing the three relationships (with self, with others and with the curriculum) and fostering the development of positive learning behaviours".

1.1) The Teaching Context in Libya

The teaching of the English language in the Libyan Education System (LES) begins in year five when the pupils are ten. Generally speaking, it can be said that teaching languages primarily aims to provide learners with the basic skills to use the target language as a means of



Application of Morrow's Features of Communicative Language Testing; To Evaluate a CSSEC Test

(Complete the Stage of Secondary Education Certificate) in Libya

Mr. Naji .M. Essaid
Faculty of Arts
Sabratha University

تطبيق ميزات مورو في اختبار تواصل اللغة لتقييم اختبار شهادة اتمام مرحلة التعليم
الثانوي (القسم الادبي) في ليبيا

أ. ناجي محمد الصيد
كلية الفنون
جامعة صبراتة

ملخص الدراسة

يعد اختبار اللغة من أساسيات العملية التعليمية وهو ركن مهم في التدريس. في الحقيقة اختبار اللغة هو أكبر من اختبار المفردات والقواعد. لذلك صمم الاختبار لقياس قدرة الممتحن في استعمال اللغة في أحداث فعلية في الحياة. ولكن اختبارات اللغة في ليبيا أخذت شكل تقليديا باختبار معلومات عن اللغة تختصر على المفردات والقواعد وهذا يعني أنها لا تعتمد على طريقة اختبار اللغة في المحاكاة. وهنا تستطيع القول بأن الغرض من اختبار شهادة اتمام مرحلة التعليم الثانوي للطلبة الليبيين هو الحصول على درجات عالية والتي تمنحهم فرصة الاختيار في المراحل التعليمية القادمة.

قدم الباحث لمحة عن مراحل التعليم في ليبيا وخاصة نظام الامتحانات في المدارس الليبية ويشمل الجزء الثاني من البحث على مفهوم الميزات السبعة لمورو "Morrow"، والتي استعملت معايير تقييمية للاختبار المذكور أعلاه. متبوعاً بفكرة مختصرة عن العلاقة بين العوامل الأساسية الثلاث لتقييم الاختبار (الصلاحية، الثقة والتأثير). وفي الجزء الثالث يبدأ البحث بشرح تفصيلي للعينية المختارة (امتحان القسم الأدبي 2014/2015، ملحق 1) يتبعها اختبار منقح لمهارتي القراءة والتحدث باستعمال ميزات مورو السبعة (ملحق 3).

Abstract

Testing is essential in the learning process and is a crucial aspect of teaching. In this respect researchers should pay more attention to studies on language testing to improve the methodologies of constructing and evaluating tests. The present study has conducted at Examination section in Sabratha Libya, which provided some samples of tests, then the researcher has chosen the 2014 /2015 test first session Literary section as a case study. This test is called (Complete the Stage of Secondary Education Certificate) in Libya (CSSECsee Appendix 1).

This paper aims to use Morrow's seven features as a method based on scientific analysis criterion to evaluate the appropriateness of the CSSEC that does not only diagnose the problems, but also provides solutions and suggestions. The researcher initially provides an overview of the teaching context and a particular testing system

Rozo, C. (2002) *Trade Liberalisation and Economic Development in Mexico: A Case for Globalisation*. In: Longan, I. *Globalisation, the third world state and poverty-alleviation in the twenty-first century*, Aldershot: Ashgate.

Spratt, S. (2009) *Development finance : debates, dogmas and new directions*. London: Routledge.

Todaro, M. P., and Smith, S. C. (2009) *Economic development* (10th edition). Harlow: Pearson Education.

Wade, R. H. (2004) *Is Globalisation Reducing Poverty and Inequality?* *World Development*, 32, 567-589.

Weiss, J., and Khan, H. A. (2006) *Poverty strategies in Asia : a growth plus approach*. In: Weiss,J., and Khan, H. A. *Poverty strategies in Asia : a growth plus approach*. Cheltenham: Edward Elgar, pp 1-40.

Weiss, J. (1995). *Economic policy in developing countries : the reform agenda*. London: Prentice-Hall.

Wolfensohn, J. D. (2002). *A case for aid: building a consensus for development assistance: includes a "partnership for development and peace"*. Washington: World Bank.

Wood, G., D and Sharif, I. (1997) Who needs credit? : Poverty and finance in Bangladesh. London: Ze

References:-

- Ahmed, K. (2003) Microcredit as a Tool for Women Empowerment: The Case of Bangladesh. Available at: <http://www.foreignaid.com/thinktank/microcredit.html> [accessed date on 25-04-2010].
- Deolalikar, A, Brillantes, A., Gaiha, A, Pernia, A and Racelis, M. (2002) poverty reduction and the role of institutions in developing Asia. *Asian Development Bank*. Working paper.
- Dollar, D and Kraay, A. (2002) Is Growth Good for Poor? *World Bank*, no. 7, pp 195-225.
- Collier, P. (2002) *Globalisation, growth, and poverty: building an inclusive world economy*. New York: Oxford University Press.
- Burnside, C & Dollar, D. (1997) "Aid, Policies and Growth". *The American Economic Review*. 90(4), pp 847-868
- Easterly, W. (2003) "Can Foreign Aid Buy Growth?" *Journal of Economic Perspectives*. Vol, 17, No. 3. Summer 2003, pp. 23-48.
- IMF. (2007) *World economic outlook: Globalisation and Inequality*. International Monetary Funds. Available at: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2007/02/> [accessed 25 November 2009]
- Johnson, S and Rogaly, B. (1997) *Microfinance and poverty reduction*. Oxford : Oxfam
- Ledgerwood, J and White, V. (2006) Transforming microfinance institutions: providing full financial services to the poor. Washington, DC: World Bank
- Mahjabeen, R. (2008) Microfinancing in Bangladesh: Impact on households, consumption and welfare. *Journal of Policy Modeling*. Vol 30, No 6, pp 1083-1092
- Ravallion, M. (2009) Are There Lessons for Africa from China's Success against Poverty? *World Development*, Vol. 37, No. 2, pp. 303-313, 2009
- Ravallion, M and Chen, S (2009) Weakly Relative Poverty. *World Bank*
- Parker, D and Kirkpatrick, C. (2008) Infrastructure regulation and poverty reduction in developing countries: A review of the evidence and a research agenda. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 48 (2008) 177-188

cost, government revenue, and it is not sufficient. In addition, there is risk of the outreach of the poor through this policy. For instance, rich people might benefit from the distribution and that will affect the outreach of poor. There are two ways to reduce the targeting cost or administration cost by using self-targeting way and indicator targets. Inequality is the main problem that hinder the poor and governments should focus on searching to the best way to enhance the situation of the poor.

Some authors suggest that developing countries should learn from the experience of successful stories in change economic situation. The relation between African countries and China has been grown from year to year. African leaders need to learn from the history of China to fight poverty which becomes the hot topic that can talk about in African region. China has made a huge progress among reducing poverty for years. In the past, the data showed that the third of rural population in China lived in poverty (below \$1 a day) in 1981. By contrast, in 1981, 40% of Sub-Saharan African population lived under poverty line. After some years, in 2004, the situation of poverty rate in China has been changed to become one of ten persons in China lived in poverty. On the other hand, the situation of Sub-Saharan African countries was the same as before at 40%. There was different progress of reducing poverty between two regions. For instance, China has made 1.9% points of reducing poverty annually between 1981 and 2004, compared with 0.1% in Sub-Saharan African countries (Ravallion, 2009).

In conclusion, there is a debate has been made by many authors about the relation between economic growth and the reduction in poverty. The opinion of authors divided between two ideas which one part argues that there is a strong relationship between both sides. In despite of that, there is another sound which supports the idea of using the policies to generate this economic because in their opinion economic growth is not the only tool to alleviate poverty in developing countries but countries should interact the policies together to achieve both poverty reduction and build equal society through specific policies such as microfinance, education and healthcare, aid, integration of economy and so on. These policies must be run by good institutions to promote economic growth which will lead to reduce poverty.

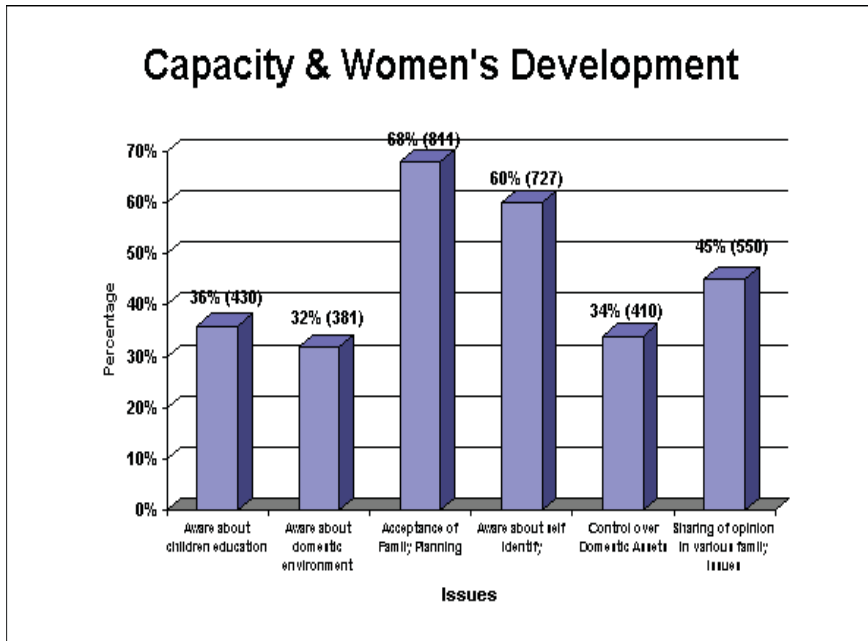
Collier (2002) argues that the integration of economy will help countries to reduce their rate of poverty through achieving high economic growth. Integration can be done through opening broader between countries, reducing the cost of tariff, fast communications, liberal a labour market to be international, and the rise of capital flows into country. The supporters of globalisation argue that countries that are globalised are more likely to grow faster than others (Dollar and Kraay, 2001). They cited many countries as example for their opinion such as Asian countries such as China, and Vietnam. For instance, Vietnam becomes the third country in exporting rice which affects the level of export of the country. Country has obtained a high level of growth during the period 1980s and 1990s from 4.5% to 8.9%. In this time, the poverty has been reduced and the level of the per capita was changed 1.6 times in 1996 more than it was in 1985 (Hoang and Liao, 2002). Mexico can be a good example for generating employment for its population through opening its broader for foreign investment which helps country to fill the gap of unemployment towards rising employment from 24% and the number of employed increased from 8.5 million to 10.4 million during the 1990s (Rozo, 2002).

However, Wade (2004) argues that globalisation can be a bad process for developing countries and he states that globalisation creates inequality in these countries and between countries because the benefits of economic globalisation are distributed without equality.

The argument against globalisation comes from different aspect. Buckman (2004) argued that countries that want to join to the world economy have to meet some requirement to have to access to the world market such as tariff reduction on import and export. Other criticism opinion, the distribution of world market is unfair between countries and within the countries. The main issue of globalisation is inequality which can be between the people in the same countries and between countries. For instance, in China, there is difference between rural and urban cities, the inequality in China rose from .028 to 0.42 during 1981-2004 (IMF, 2007).

In addition, Weiss (1995) suggested that supplementary transfer can be a good policy to make improvement in term of distribution income between regions into the country. The transfer can be food which can be sold at subsidised price or distributed freely. However, there is critical view of this policy which is expensive in term of the targeting

Bangladesh has been become the best example for the benefits that are getting from taking the microfinance operations. The diagram below shows the effect of microfinance projects in Bangladesh on women. The programmes have not affected women through income side only but they have been further amongst raise the awareness of women through involving them into political activities, control assets, children education, and decision making (Ahmed, 2003).



Source: - <http://www.foreignaid.com/thinktank/microcredit.html>

Globalisation and liberalisation:-

Collier (2002) argues that the integration of economy will help countries to reduce their rate of poverty through achieving high economic growth. Recently, the discourse about the relationship between poverty reduction and globalisation has become the main discussion in any conference. In addition, there are many opinions that promote for globalisation because in their opinions has brought many opportunities to third world through fixable accessible for world market, access to new technology, and improvement of their productivity through using a new technology.

attention to sustainable income. Some argue that loans should be given after providing poor people the right education about the appropriate utilization of credit to aware them how they can use the credit in right way and create the sustainable of livelihood (Sharif and Wood, 1997). However, extreme poor are excluded from the microfinance programmes as result they experienced inability of repayment the frequently instalments they therefore could not meet the sustainable of loans through repayment the loan with interest rate.

The assessment of capital finance for the poor is considered as one of the important factor to reduce poverty. Since 1950s government and many global institutions attempted to give poor people the financial resources as subsidies because poor farmers have a big problem with dealing with money lenders and commercial bank that require and charge the higher proportion of interest rates that they cannot pay and they did not have collateral to cover inability to repay the loans. These institutions had many aims to achieve and hard work had been done through making sure the money had been used in right way and organised the repayment schedules (Johnson and Rogaly, 1997). There are many policies and strategies can be issued by political and government support for promoting microfinance institution in any country context. Moreover, in many countries, microfinance is a significant player in poverty reduction strategies. Government and policy makers have contributed in many ways to drive and create the microfinance regulation through increasing outreach of microfinance institution in the country by increasing the licenses for them and regulate them to be under the control and avoid any emergency situation. Government can affect the financial situation of poor through establishing the new and private provider of financial services to the poor. However, some argue that these policies and changes might be so expensive in some countries (Ledgerwood and Wood, 2006).

There are many micro financial strategies such as individual micro-enterprises and loan based on group-based income generation projects. The evidence of the success of these strategies can be found in the Bangladesh's example. Microfinance does not help poor to access to credit only but it is more than that, it has many objectives to achieve such as empowerment women create the sustainability of poor people life (Johnson and Rogaly, 1997).

percent. However, the example of failure can be taken from Zambia that has received more than 12 adjustment from IMF and WB during 1980-1994 but the situation of its economy went wrong by missing the policies in its economy and it can be seen that through the increase of inflation during this period (Easterly 2003).

Hanlon (2004) summarised the idea of Desai which is, donor countries should find poor and give them money (one dollar). He stated that this process will help poor more than give millions of aid to their states. He suggested that donors should to give one dollar a week to the poor and leave them without thinking about what they will do with the dollar. He cited the two reports about Mozambique which showed the ability to use such system. The first report is called 'Demobilisation payment', which was for army of Mozambique; they were received \$2 a week. The most of people used the money to meet households' needs and less of the money were used in investment. The second one was for poor who was affected by flood in Mozambique. 106,280 families were distributed \$92 million between them by USAID during the period 2000-2001. People used money in different way such as repayment their debts, and repairing equipments. Both systems was used the cheque as method to receive money.

However, there were many critical opinions against the idea of giving the poor one dollar a day such as the cost of administration, and the level of the poorest regions, people earn more than one a dollar a day not per week.

Microfinance and poverty reduction:-

Globally, microfinance institutions are working to reach the poor who do not have ability to borrow from commercial banks as they do not have collaret to cover the loans. MFIs help poor people in many aspects not in the money side. They contribute in education, health, prevent disease, and environment. MFIs provide poor the credit which helps them to increase their consumption and income. MFIs are considered the main tools to empower women because the most of MFIs target women and that has helped women to change their position in the society from the marginal player to participated player in many actions in the country (Mahjabeen, 2008).

In addition, microfinance institution should not think about helping poor people to improvement their level of income but should pay

used in many countries like Uganda, Kenya, the Philippines, Thailand and Zimbabwe.

For instance, Uganda has a higher level of poverty level between 20 percent – 55 percent and the most of poor people live in rural parts of the country. Government of the country made many adjustments with help from World Bank in 1990. These adjustments aimed to make growth faster than it was, through ensuring the services are available for poor people.

Foreign aid:-

Donors have an important role in generating economic growth through the assistances which they have given to developing countries and the big concern for many authors is the quality of policies in developing countries that received aid from rich countries because good policies will encourage people and firms to save and invest then getting involved in the economic activities to get a high income (Dollar and Collier 2001). Burnside and Dollar (1997) stated that aid to developing countries should be allocated to countries which have been recognised as countries have good policies and institutions which can make policies work on the ground. This is the most significant conditions to benefit from the aid in any sectors in the economy of these countries. They argue that aid can be organised in countries which have a policy sound more than countries which have experienced corruption and misused of the resources that they have. The process of aid can be organised by many international agencies and local authorise such as donors' countries, multilateral agencies and authorized economy in recipient countries. They anticipated that 1 per cent of aid which is transferred to recipient countries; that will stimulate economic growth to increase growth 0.5 per cent in countries with sound of policies. They examined 56 countries for two different periods from 1970-1973 and 1990-1993 and they summarised that there is a significant effect of foreign aid when it interacted with monetary and fiscal policies that put it in the right way to build the economy of the country. For example, Ghana has taken 19 reforms loans from the World Bank and IMF during 1980 to 1994. These loans came with some adjustment as conditions and the economy of Ghana changed some situation in the economy which has been affected to be grown at 1.4 percent after it was -1.6 during the period 1963 and 1983. Another example is Thailand which has taken 5 reform loans from WB; it changed the economy to grow by 5.3

eliminate the geography difficulties, and the improvement of reaching the government and private services for consumers. For example for the effect of infrastructure, in Sri Lanka, after rural areas received telephone services that helped farmers to increased their share of the price crops that sold in capital city from 50 percent to 90 percent. In Peru, people who access to the many variety of infrastructures (water, sanitation, electricity, and telecommunications) had income growth about 40% percent higher than people without this services (Wolfensohn 2002).

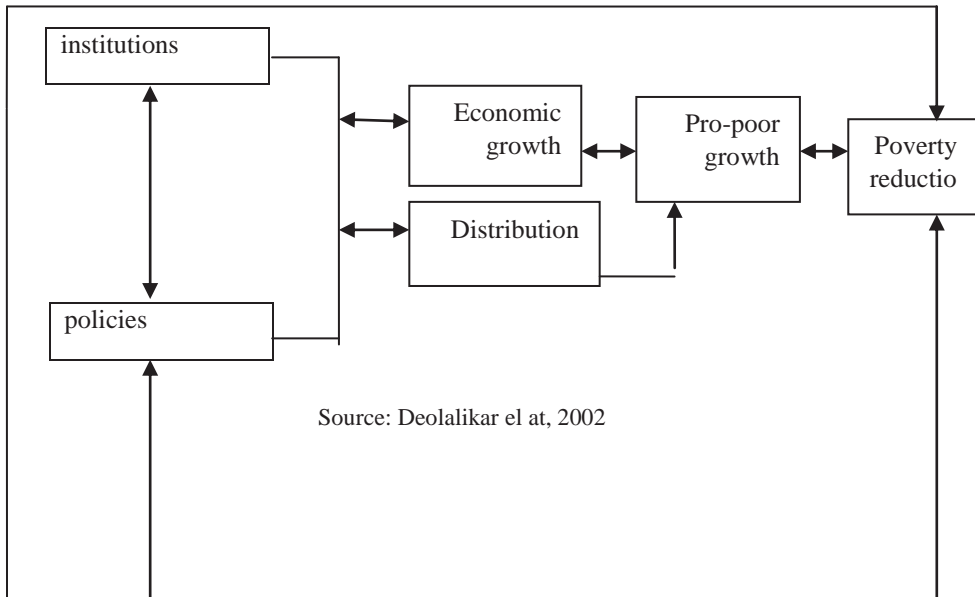
Education and health policies:-

The role of education and health in reducing poverty become the most important factor to help country to change its situation of poverty. Governments of developing countries have many challenges to improve these kinds of services through spending much money on making them better and accessible for poor people. There is evidence that show the expenditure on these services had fallen in some regions around 1980s for example it fell 26 in Sub-Sahara Africa and 18 percent in Latin America. Weiss (1995) Governments of these parts of the world have to reallocate of expenditure among education and health to reach poor of countries. There are different ways to provide poor people by these services for instance poor people in rural areas need primary schools to be provided more than they need to secondary schools, high schools and universities. In health, poor people need basic health services more than elaborate curative treatment and these services should be free for poor people and non poor should meet some or the whole of the costs.

Land reform:-

There are many strategies for improving sustainability of livelihood for people and the responsibilities are divided between many parts of the social and economic parties inside any countries or international agencies such as WB, IMF etc. One of these strategies is the land reform. Land reform is the most important strategies for making changes in the poor people situation because poor people depend on agriculture productions in most developing countries. Government has the significant role in making suitable reforms to benefit poor people. Weiss (1995) stated that government has to redistribute the land and search for poor people who can cultivate these lands and shift the lands from the ownership to cultivators. These strategies have been

However, the diagram below describe the process which many countries should take as many authors argue that the achievement of poverty reduction will be done through interaction of policies, institutions of countries and the world to generate the economic growth then use this growth in pro-poor policies then the main goal will be reached which is poverty reduction.



Infrastructure:-

Poverty reduction is a primary goal of development policy. In large parts of the World people have to live on meagre incomes and have limited access to infrastructure services, such as mains water, safe sanitation, mains power supplies, maintained roads and telephones (Parker, D and Kirkpatrick, 2008). Physical infrastructure is the main important elements for any economy in the world and there are many considerations in terms of investment atmosphere and empowerment. Communication and transportation infrastructure have used as the method to connect to market and people for both sides national and domestic side. The investment in infrastructure will help to reduce costs to produce goods and services, easily access to market and

A. el at. 2002). Dollar and Kraay (2002) stated that there is a strong relationship between economic growth and poverty reduction and countries and institutions of these countries should work through using some policies to generate economic growth such as integration of trade, macro-stabilisation etc.

World Bank (Wolfensohn 2002) argues that countries with a high economic growth, have experienced falling in their poverty rate such as China, Uganda, India, and Vietnam. In these countries, the poverty rate has been fallen from 5 percent to 8 percent between 1992 and 1998. However, in low or negative growth countries, have accounted a high rate of poverty.

Ravallion (Spratt 2009) argues that economic growth will work in specific terms which is equality between people in each region and goes further when he estimates that 1% of growth will help to increase the income for poor people at 4.3% in some regions which distribute their income equally between people. On the other hand, in inequality societies that do not have a good distribution system, 1% of growth will lead to raise the income for poor at 0.6%. The World Bank (Deolalikar el at, 2002) mentioned on the main concern the elimination of poverty and has stated that there are some reasons for reduce poverty such as generation of jobs for poor people, improvement of human resources (health, education, and nutrition).

Pro-poor growth:-

“Pro-poor growth” means that poverty falls more than it would have if all incomes had grown at the same rate. And it is defined as pro-poor growth” is growth that reduces poverty

(Deolalikar el at, 2002). The first definition focuses on distribution side during the operation of economic growth which the income for poor should be increased more than non poor people.

Spratt (2009) defined the pro-poor growth as it is the proportion of the income which contributes to increase the level of poor people income. Some authors (Spratt, 2009) go further to give to meaning for pro-poor growth. The first one is relative terms as the growth in this term can be defined as the increase of the income for poor will be more than the increase of the growth and the gap between rich and poor have to come down in this term. Then they defined the pro-poor growth is in the absolute terms which explains the ratio of the growth in the income for the poor people should be in the same ratio of poor population.

between economic growth and poverty reduction. Moreover, the paper will show some of the policies which have been suggested to help poor countries to catch up the rich countries and change their situation through using these policies.

Definition of poverty:-

Poverty is not just about having enough food or income, it is further than thinking about economic side or poverty line which is people who living below dollar or less than two dollars a day but poverty means the lack of the whole needs to people to make them getting the well-being such as health, education, income etc (Johnson and Rogaly, 1997).

Poor people have many constraints to build route out of poverty. Some of these constraints are personal aspects such as low skills, poor literacy, large families, lack of assets and gender, some of constraints are locational aspects such as the lack of access to infrastructure and some of them are structural side such as poor access to credit market or inability to do that (Weiss, 2006).

Poverty reduction and economic growth:-

In developing countries there are different of poverty rate between regions to other region. In Latin American, the rate of people who living below poverty rate (\$1 per day) has been increased during the period 1981-2005, in East Asian countries, the poverty rate fell from nearly 80% of the region in 1981 to 18% in 2005 and the situation in African countries was worse from year to year. The number of people who living below the poverty line increased from 200 million in 1981 to 380 million in 2005 (Ravallion and Chen, 2009).

Many countries have been fighting the poverty through economic growth and many authors argue that economic growth is the main factor for reducing poverty. Economic growth is considered as the fundamental reason of poverty reduction and improvement of people's living situations. Countries have achieved high proportion of economic growth, are likely to reduce poverty rate for instance, China has achieved both economic growth and reduction in poverty during many years. In China, the headcount fell from 634 million in 1981 to 128 million in 2004 and the percentage of this measurement decreased from 64% to 10% (Todaro, 2009).

However, it cannot be done that goal alone, the interaction of policies such as social policies, political policies, improvement of government institutions etc that help to generate economic growth (Deolalikar, N.,



The role of development policies and economic growth on poverty reduction in developing countries

Dr. Khaled Mostafa HebalFaculty of Accounting
Zawia University**Mr. Selah F S Taib**Faculty of Accounting
Zawia University

دور السياسات الإنمائية والنمو الاقتصادي في الحد من الفقر في البلدان النامية

أ. صلاح الفيتوري الطيب

كلية الاقتصاد جامعة الزاوية

د. خالد مصطفى هبال

كلية الاقتصاد جامعة الزاوية

المخلص

الدراسة تقوم علي توضيح آراء الاقتصاديين المختلفة حول كيفية وصول الدول النامية لتخفيض معدل الفقر. وخلصوا أن الدول النامية تحتاج للنمو الاقتصادي وكذلك سياسات جيدة لتخفيض معدلات الفقر لديها. السكان الذين يعيشون في الفقر يحتاجون للوصول للخدمات مثل التعليم والصحة والمواصلات والحصول علي جزء من النمو الاقتصادي لمساعدتهم للخروج من نفق الفقر. وهذه الدراسة ستستخدم الأسلوب الوصفي لعرض الدور الذي يقوم به كل من النمو والسياسات في خفض الفقر في الدول النامية.

Abstract

This paper will show the argument between some authors who have many opinions about how developing countries get down poverty rate. They concluded that developing countries need to have economic growth and good policies to decrease their poverty rate. people living in poverty need to reach to services such as education, health, and infrastructure and get part of economic growth to help them to get out of poverty. The paper will use qualitative method to show the role of both growth and policies to reduce poverty in developing countries.

Key words:- economic growth, policies, poverty reduction.

Introduction

Poverty reduction is the main challengeable goal for many developing countries that have a lot of its population living under poverty line. Developing countries have tried to achieve economic growth to reduce poverty rate through this method. In addition, there are many authors argue that economic growth is the main factor to achieve reduction in poverty and there are others who argue that economic growth is the main subject to reduce poverty but they argue for using the variety of policies and strategies to generate growth and distribute this growth between the whole part of the country.

This paper will analyse and show some of the argument between some authors who have a different point of view about the relationship



مجلة العلوم الشاملة

Journal of Total Science

Higher Institute of Science & Technology

Raqdalen, Libya

البحوث المنشورة باللغات الأجنبية

Research Papers in Foreign Languages

Volume (1), Issue (4), (Sept. 2017)

Contents

| Research Papers Published in Foreign Languages | | |
|--|---|-----------|
| No. | Research Title | Page(s) |
| 1. | The role of development policies and economic growth on poverty reduction in developing countries | E5 – E17 |
| 2. | Application of Morrow's Features of Communicative Language Testing; To Evaluate a CSSEC Test | E19 – E46 |



مجلة العلوم الشاملة

البحوث المنشورة باللغات الأجنبية

Research Papers in Foreign Languages